

فتاوى عالمگیری - فقه حنفیہ  
جلد - دوم





١٠٩ الباب الرابع في اليمين على الخروج

والا تيان والركوب وغير ذلك

١١٣ الباب الخامس في اليمين على الاكل

والشرب وغيرهما

١٢٦ الباب السادس في اليمين على الكلام

١٥٦ الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق

١٥٨ الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء

والتزوج وغير ذلك

١٦٥ فصل

١٦٩ الباب التاسع في اليمين في الحج

والصلوة والصوم

١٧٥ الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب

والحلي وغير ذلك

١٨٠ الباب الحادي عشر في اليمين

في الضرب والقتل وغيره

١٨٩ الباب الثاني عشر في اليمين

في تقاضي الدراهم

١٩٥ مسائل مفردة

## كتاب الحدود

٢٠١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه

وشرطه وحكمه

٢٠٢ الباب الثاني في الزنا

٢٠٨ الباب الثالث في الرطب الذي يوجب

## كتاب العتاق

١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه

وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والعاظه

وفي العتق بالملك وغيره

٩ فصل في العتق بالملك غيره

١١ الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

٢٣ الباب الثالث في متوحد العبدین

٣ الباب الرابع في الحلف بالعتق

٤ الباب الخامس في العتق على جعل

٥ الباب السادس في التدبير

٦ الباب السابع في الاستيلاء

## كتاب الايمان

١ الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها

وشرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما

يقربى الحالف غير ما ينوي المستحلف

٧٦ الباب الثاني فيما يكون يمينا

وما لا يكون يمينا

٨ فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي

الحالف غير ما ينوي المستحلف

٨٦١ فصل في الكفارة

٩٠٥ وما يتصل بذلك مسائل النذر

٩٥ الباب الثالث في اليمين على الدخول

والسكنى وغيرهما

الحد والذى لا يوجب

٢١٢ الباب الرابع في الشهادة على الزنا

والرجوع عنها

٢٢٥ الباب الخامس في حد الشرب

٢٢٧ الباب السادس في حد الذف والتعزير

٢٢٦ فصل في التعزير

٢٢١ كتاب السرقة

٢٢١ الباب الاول في بيان السرقة وما نظهر به

٢٢٨ الباب الثاني فيما يقطع به وما لا يقطع فيه

٢٢٨ الفصل الاول في القطع

٢٥٣ الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه

٢٥٨ الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته

٢٦٢ الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة

٢٦٣ الباب الرابع في قطاع العريق

٢٦٦ كتاب السير

٢٦٦ الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه

٢٧٣ الباب الثاني في كيفية لفتال

٢٧٨ الباب الثالث في المودة والامان

ومن يجوز امانه

٢٨٥ فصل في الامان

٢٩٠ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها

٢٩٠ الفصل الاول في الغنائم

٢٩٥ ويبتنى على هذا الاصل مسائل

٣٠١ الفصل الثاني في كيفية القسمة

٣٠٨ الفصل الثالث في التنفيل

٣٢٠ الباب الخامس في استيلاء الكفار

٣٢١ الباب السادس في المستامن

٣٣١ الفصل الاول في دخول المسام

في دار الحرب بامان

٣٣٢ الفصل الثاني في دخول المحررى

في دار الاملام

٣٣٧ الفصل الثالث في هدية منك اهل

الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين

٣٤٧ الباب السابع في العشر والخراج

٣٤٦ الباب الثامن في الجزية

٣٥٠ فصل ان اراد اهل الذمة احدث البيع

والكنائس او المجوس احدث بيت النار

٣٥٧ الباب التاسع في احكام المرتدين

٣٦٢ موجبات الكفر انواع

٣٦٢ منها ما يتعلق بالايمان والاسلام

٣٦٣ ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى

وصفاته وغير ذلك

٣٦٧ ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام

٣٧١ ومنها ما يتعلق بالقرآن

٣٧٢ ومنها ما يتعلق بالصلوة والصوم والزكاة

٣٧٣ ومنها ما يتعلق بالعلم والاعلاء

٣٧٦ ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام والامام

الفسقة والفجاء وغير ذلك

٣٧٧	ومنهما ما يتعلق بيوم القيمة وما فيها	٢١٨	الفصل الخامس في تصرف احد المتفاوضين في مال المتفاوضة
٣٧٨	ومنهما ما يتعلق بتلقيس الكفر		
	والامر بالارتداد وتعليمه والتشبه بالكفار	٢٢٠	الفصل السادس في تصرف احد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه
	وضميره من الاقرار صريحاً وكناية		
٣٨٦	الباب العاشر في البغاة	٢٢٢	الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين
٣٨٨	كتاب اللقيط	٢٢٦	الفصل الثامن في وجوب الضمان
٣٩٢	كتاب اللقطة		على المتفاوضين
٣٩٤	كتاب الاباق	٢٢٧	الباب الثالث في شركة العنان
٣٩٦	كتاب المفقود	٢٢٧	الفصل الاول في تفسيرها وشروطها واحكامها
٣٩٦	كتاب الشركة	٢٢٧	الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة
			وهلاك المال
٣٩٦	الباب الاول في بيان انواع الشركة		
	واركانها وشروطها واحكامها وما يتعلق بها	٢٣١	الفصل الثالث في تصرف شريكى العنان
٣٩٦	الفصل الاول في بيان انواع الشركة		في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك
٣٩٧	الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها وانتهى لا تصح	٢٣٢	الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال
٢١	الفصل الثالث فيما يصلح ان يكون	٢٣٨	الباب الخامس في الشركة الفاسدة
	راس المال وما لا يصلح	٢٣١	الباب السادس في المتفرقات
٢١٣	الباب الثاني في المفاوضة	٢٣٢	كتاب الوقف
٢١٣	الفصل الاول في تفسيرها وشروطها	٢٣٢	الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه
٢١٣	الفصل الثاني في احكام المفاوضة		وشروطه وفي الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٢١٤	الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة من صاحبه	٢٦٠	فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٢١٨	الفصل الرابع فيما يبطل به المفاوضة وما لا يبطل به		

- ٢٦٢ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما  
لا يجوز وفي وقف المشاع  
٢٦٣ ومما يتصل بذلك ما يدخل  
من غير ذكر وما لا يدخل الابه  
٢٦٦ فصل في وقف المشاع  
٢٦٨ الباب الثالث في المصارف  
٢٦٨ الفصل الاول فيه يكون مصرفا للوقف  
٢٧١ الفصل الثاني في الوقف على نفسه  
واولاده ونسله  
٢٧٨ الفصل الثالث في الوقف على القرابة  
وبيان معرفة القرابة  
٢٨٣ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته  
٢٨١ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه  
٢٨٩ الفصل السادس في الوقف على اهل  
البيت وال آل والجنه والعقب  
٢٩٠ الفصل السابع في الوقف على الموالى  
والمدبرين وامهات الاولاد  
٢٩٣ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء  
فاحتاج هوا وبعض اولاده او قرابته  
٢٩٣ ومما يتصل بهذا الفصل  
٢٩٥ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف  
٤٠٣ الباب الخامس في ولاية الوقف  
وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية
- قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون  
البعض او مات البعض والبعض حي  
٢٢٢ الباب السادس من في الدعوى والشهادة  
٢٢٢ الفصل الاول في الدعوى  
٢٢٨ الفصل الثاني في الشهادة  
٢٣٢ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالطلاق  
٢٣٢ الباب الثامن في الاقرار  
٢٣٨ الباب التاسع في غصب الوقف  
٢٢٢ الباب العاشر في وقف المريض  
٢٣٥ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به  
٢٣٥ الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في  
احكامه واحكام ما فيه  
٤٤٠ الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف  
القيم وغيره في مال الوقف عليه  
٤٥٢ الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر  
الخانات والحياض والطرق والسقايات  
والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة  
واراضى الوقف وغير ذلك  
٥٦٠ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى  
عنها ويتصل به من صرف غلة الاوقاف الى  
وجوه اخرو في وقف الكفا  
٥٦١ الباب الرابع عشر في المتنفرات

وفيه سبعة ابواب \* الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والفاظه  
وفي العتق بالملك وغيره \* اما تفسيره شرعا فهو انها قوة حكمية تحدث في المحل من المالكية  
واهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي \* حتى يصير به قادرا على التصرف  
في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبيين \* واما ركنه فاللفظ الذي جعل دلالة  
على العتق في الجملة او ما يقوم مقامه كذا في البدائع \* واما حكمه فهو زوال الملك والرق  
عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \*  
واما انواعه فاربعة واجب ومندوب ومباح ومحظور اما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل  
والظهار واليمين والانتظار الا انه في باب القتل والظهار والانتظار واجب مع التعيين عند القدرة عليه  
وفي باب اليمين واجب مع التخيير واما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب  
واما المباح فهو الاعتاق من غير نية واما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق \*  
فمن اعتق عبده للشيطان او الصنم عتق الا انه يكفر هكذا في السراج الوهاج \* واما شرطه فهو  
ان يكون المعتق حرا بالغا ما فلا ما لكا ملك اليمين هكذا في النهاية \* الصبي والمجنون ليسا  
من الاهل ولهذا لو اضافاه الى تلك الحالة بان قالا اعتقته وانا صبي او مجنون وجنونه معهم  
لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه او جنونه اذا بلغت او افقت فهو حر لم ينعتق كذا في التبيين \*  
الاصل انه اذا اضاف الاعتاق الى حال معلوم الكون وهو ليس من اهل الاعتاق فيها يصدق  
ولو قال اعتقته وانا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع \* والذي يجب ويفيق  
فهو في حال افاقته ما قل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق \* وعتق المكروه والسكران  
واقع كذا في الهداية \* ومن شرط العتق ان لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرسما ولا مغشى عليه  
ولا نائما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء \* ولو قال رجل اعتقت عبدي وانا نائم كان القول قوله

ولو قال اعتقته قبل ان اخلق او قبل ان يخلق لا يعتق واما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه  
 جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه مامدا حتى يصح اعتاق الخاطي  
 وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عرض اذا كان الخيار للمولى  
 حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلوه عن خياره شرط لصحته حتى  
 لورد العبد العقد في هذه الحالة بنفسه العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق  
 من الكافر الا ان اعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول ابي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف  
 فاعتاق المرتد نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا  
 ان الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا ان التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق  
 بالكتابة المثبته والاشارة المفهمة هكذا في البدائع \* ولو قال العبد لمولاه وهو مريض احرا با  
 فحرك رأسه اى نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج \* رجل له عبد في يده قبل له اعتقت  
 هذا العبد فامأ برأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا يشترط  
 ان يكون عالما بانه مملوكه حتى لو قال العاصب للما لك اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم  
 انه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشيء وكذا لو قال البائع للمشتري اعتق هذا و اشار  
 الى المبيع فاعتقه المشتري وام يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ويلزمه الثمن كما في الكشف  
 الكبير كذا في البحر الرائق \* قال ابو بكر لو قال لرجل قل كل عبدى احرار فقال وهو لا يحسن العربية  
 عتق صبيده قال الفقيه وعندى انهم لا يعتقون ولو قال له قل انت حر وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق  
 في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الينا بيع \* ومن شرطه النية في احد  
 نوعى الاعتاق وهو لكناية دون الصريح كذا في البدائع \* واما سببه المثبت له فقد يكون  
 دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحريته عند انسان حتى  
 لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما  
 فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند اى حنيفة رحمه الله وكذا زوال يده عنه بان هرب  
 من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير \* وان اسلم عبدا الحربى ولم يخرج الينا  
 لا يعتق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دراهم فعبده يكون عبدا له ولو اسلم عبدا الحربى  
 فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول ابي حنيفة رحمه الله



وكذا لو باعه من ذمى ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف ام ولده او مدبر اذيرة في دار الاسلام حكم بعثتهما كذا في فتاوى قاضى خان \* واما الفاظه فثلثة انواع صريح وملحق به وكناية فالصريح كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وانه لا يفتقر الى النية ووصفه به او اخبر او نادى كقوله لعبده او امته انت حرا ومعتق او محررا وصديق او قد حررتك او امتقتك او يا حرا او يا صديق او يا مولى او هذا مولى ولونوى بهذه الالفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى للقدسى \* ولونوى انه كان حرا ان كان مسبيا يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولدا لا يصدق اصلا ولو قال انت حر من هذا العمل او قال انت حر اليوم من هذا العمل متق في القضاء كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لعبده انت حرا البتة فمات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل اشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه يا حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* وان اراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار شرح المختار \* ولو دعاه بالفارسية يا آزاد يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك احد فقل انا حرا فاستقبله رجل فقال العبد انا حرا ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرا فاذا استقبلك احد فقل انا حرا لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك احد فقل انا حرا فقال العبد لمن استقبله انا حرا يعتق قضاء ومالم يقل العبد انا حرا لا يعتق كما لو قال لعبده قل انا حرا لا يعتق مالم يقل انا حرا ولو قال لغيره قل لغلامى انك حرا او قال انه حر متق للحال ولو قال للمأمور قل لغلامى انت حرا لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضى خان \* ولو دعاه عبده سالما فقال يا سالم فاجابه مرزوق فقال انت حر ولا نية له متق الذي اجابه ولو قال عنيت سالما عتقا في القضاء واما بينه وبين الله تعالى فانما يعتق الذى مناه خاصة او قال يا سالم انت حرا فاذ هو عبد آخر له او لغيره عتق سالما لم كذا في البدائع \* رجل قال لغيره اليس هذا حرا و اشار الى صبد نفسه متق في القضاء كذا في الظهيرية \* في فتاوى ابى الليث اذا قال لعبده انت حرة او لامته انت حر متق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى \* ولو قال لعبده العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال متق على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضى خان \* قال لعبده متقك واجب لا يعتق

كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال انت عتق يعتق وان لم ينوكذا في محيط السرخسي \* ان  
قال لعبده انت حرا ولا يعتق اجماما كذا في السراج الوهاج \* واذا قال لعبده انت  
اعتق من فلان يعنى به عبدا آخر ومعنى به انت اقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله  
تعالى ولم يد بين في القضاء ويعتق \* ولو قال انت اعتق من هذا في ملكي او قال  
في السن لم يعتق اصلا وكذلك اذا قال انت عتيق السن كذا في المحيط \* ولو قال  
انت حري يعنى في الحسن لا يد بين في القضاء ولو قال انت عتيق وقال عنيت به في المالك  
لا يد بين في القضاء \* رجل قال لعبده اعتقك الله عتق وان لم ينو هو المختار كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو قال انت حرا السن او حرا الحسن او حرا الوجه جما لا وحسنا لم يعتق  
ولو قال انت حرا النفس في اخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسي \* قال في الاجناس  
لو قال يا حرا النفس عتق في القضاء كذا في غايه البيان \* في المنتقى رجل له عبد فدخل دمه  
بالقصاص فقال له قد اعتقتك ثم قال عنيت العتق من الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه  
العفو باقراره لانه عناءه ولو لم يقل عنيت العتق من القتل لم يلزمه العفو ولو قال اعتقتك لوجه الله  
من القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط \* رجل قال لعبده نسبك حرا وقال اصلك حرا ان علم  
انه سبى لا يعتق وان ام يعلم انه سبى فهو حرا ولو قال ابواك حرا لا يعتق لاحتمال انهما اعتقا بعد  
ما ولدا \* رجل له عبد ولعبده ابن فقال المولى ابنك ابن حرا عتق الابن ولا يعتق الاب ولو قال  
ابنك ابن حرا عتق الاب ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اضاف العتق الى جزء  
يعبر به من جميع البدن كقوله رأسك او رقبته او لسانك حرا عتق ولو اضاف الى جزء معين  
لا يعبر به من جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال فرجك حرا قال للعبدا وللامة  
عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية \* ولو قال لامته فرجك حرا من الجماع عن ابي يوسف رح  
انها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصح في الدبر والاست انه يعتق كذا  
في النهر الفائق \* وقيل لا يعتق وهو الصحيح \* ولو قال منك حرا قيل يعتق كما في الرقبة وقيل  
لا يعتق فانه لم يستعمل ذكر العنق عبارة عن البدن كما في الدبر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
رأسك حرا ووجهك وجه حرا وبدنك بدن حرا بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال له مثل رأس حرا  
او مثله



او مثل وجهه حر او مثل بدن حرا بلاضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس حرا ووجهك وجه حر او بدنك بدن حرا لتنوين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج حرا لتنوين عتقت كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في المجمع \* وهكذا في الكافي \* رجل قال صبيد اهل بلخ احرار او قال صبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبيدة وهو من اهل بغداد او قال كل عبد اهل بلخ حرا او قال كل عبد اهل بغداد حرا او قال كل عبد في الارض او قال كل عبد في الدنيا قال ابو يوسف رح لا يعتق عبده وقال محمد رح يعتق والفتوى على قول ابي يوسف رح \* ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها او قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبيدة في قولهم ولو قال واد آدم كلهم احرار لا يعتق عبيدة في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لعبده ما انت الا حر عتق كذا في الهداية \* ولو قال لامرأة حرة انت حرة مثل هذه واراد بقوله هذه امته فان امته عتق ولو قال لم ارد العتاق لم يصدق في القضاء \* قال لامته انت حرة مثل هذه لامته الغيرة عتق كذا في التاتارخانية نائلا عن جامع الجوامع \* رجل قال لامته انت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق امته الا ان ينوي العتق وكذا لو قال لحررة انت مثل هذه لامته لا تعتق امته الا ان ينوي العتق كذا في فتاوى قاضي خان \* قال ابو يوسف رح رجل قال لثوب خاطه مملوكه هذه خياطة حر او قال لدابة مملوكه هذه دابة حر او قال لمشي عبده هذه مشية حر او لكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي \* رجل قال حر فقبل له ما عنيت فقال عبدي عتق عبده كذا في فتاوى قاضي خان \* الملحق بالصريح كقوله وهبت لك نفسك او وهبت نفسك منك او بعثت نفسك منك عتق به قبل العبد او لا نوى او لم ينو كذا في الحاوي للقدسي \* وكذا لك اذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا اريد عتق كذا في المحيط \* وهو الاصح هكذا في شرح ابي المكارم للنقاية \* واذا قال بعثت نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير \* ولو قال تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق ولم ينو قبل العبد او لم يقبل ولو قال وهبت لك متعك وقال عنيت به الامراض من العتق في احدي الروايتين من ابي حنيفة رح لا يعتق ولو قال انت مولى فلان او قال انت عتيق فلان عتق قضاء ولو قال اعتقك فلان عن ابي يوسف رح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان \* واما كذايات العتق فكله لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك او قد خرجت من ملكي او خلعت سبيلك ان نوى

به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوي للقدسى \* واذا قال لاسبيل لى عليك الاسبيل  
الولاء يعتق في القضاء ولا يصدق انه اراد به غير العتق ولو قال الاسبيل الموالاة دين في القضاء  
كذا في البدائع \* رجل قال لعبد لا رق لى عليك ان نوى العتق عتق والا فلا كذا في  
فتاوى قاضى خان \* قال الغلامه انت لله لا يعتق فى قول الامام وان نوى هو الاختار كذا  
فى جواهر الاخلاطى \* ولو قال جعلتك لله خالصا روى عن ابي حنيفة رح لا يعتق وان نوى  
وعنه ما انه يعتق كذا فى فتح القدير \* رجل قال لعبد فى مرضه انت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال  
جعلتك لله تعالى فى صحته او فى مرضه او فى وصيته وقال لم انو العتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع  
وان نوى العتق فهو حر كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو قال انت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا فى  
الغياثية \* ولو قال لعبد او امته انا عبدك يعتق اذ انوى كذا فى الوجيز الكردري \* روى عن ابي يوسف  
رح انه قال اذا قال لامته اطلقك يريد به العتق تعتق ولو قال طلقك يريد العتق لا تعتق عندنا  
كذا فى البدائع \* ولو قال لها فرجك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبد بالهجاء انت  
( ح ر ) ان نوى العتق عتق والا فلا ولو قال لعبد لاسلطان لى عليك او قال اذهب حيث شئت او قال  
توجه اين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال لامته انت طالق او انت بائن او بنت منى او حر متك  
او انت خلية او بريئة او اختارى فاخترت او قال اخرجى او استبرأى ففعلت ذلك لا تعتق عندنا  
وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامته لى او قال لاحق لى عليك لا تعتق وان نوى كذا فى فتاوى  
قاضى خان \* ولا تعتق بصريح الطلاق وكناياته وان نواه كذا فى محيط السرخسى \* ولو قال له امرك  
بيدك او قال له اختر وقف على النية ولو قال له امر عتقك بيدك او جعلت عتقك بيدك او قال له  
اختر العتق او خيرتك فى عتقك او فى العتق لا يحتاج فى ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من  
اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا فى البدائع \* رجل ما تبتته امرأته فى جارية له فقال  
لامرأته امرها بيدك فاعتقتها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع  
ولو قال لها امرك فيها جائز فهذا على العتق وغيره كذا فى فتاوى قاضى خان \* ان قال لامته  
اعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسك كان باطلا كذا فى المبسوط \* رجل قال لعبد افعل فى نفسك  
ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل ان يعتق نفسه لم يكن له  
ان يعتق نفسه بعد قيامه من المجلس وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من يشاء

كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لعبدك انت غير مملوك فهذا لا يكون عتقاً منه ولكن ليس له  
 ان يدعيه وان مات لا يرثه بالولاء وان قال المملوك بعد ذلك اني مملوك له فصدقه كان مملوكاً له  
 رواه ابراهيم من محمد ر ح كذا في المحيط \* رجل قال لعبدك هذا ابني او قال لجاريته هذه ابنتي  
 ان كان المملوك يصلح ولد له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد  
 اعجمياً جايباً او مولداً وان كان العبد يصلح ولد له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم  
 ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولد له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابى حنيفة ر ح  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح كذا في الزاد \* ولو قال لعبدك هذا ابني او قال لجاريته  
 هذه امي ومثلها يلد مثله عتق وان لم يكن له ابوان معروفان وصدقه يثبت النسب منهما  
 والا فلا قال بعض مشائخنا في دعوى البنوة ايضا لا يثبت النسب الا بتصديق الغلام والصحيح  
 انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لعبدك هذا ابني ومثله لا يلد لمثله عتق  
 عند ابى حنيفة ر ح وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل  
 هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا في الهداية \* ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات  
 انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال هذا عمي او خالي يعتق  
 وهو المختار كذا في الغياثة \* ولو قال لغلامه هذه ابنتي او قال لجاريته هذا ابني فانه لا يعتق  
 ومن مشائخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف ايضا ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق  
 وهو لا يظهر كذا في المحيط \* وان قال هذا اخي او اختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي  
 رواية الاصل الا بالنية كذا في غاية السروجي \* ولو قال هذا اخي لا بى او قال لامى يعتق  
 عليه كذا في المحيط \* ولو قال لعبدك غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو قال لامته هذه خالتي او عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني او اخي  
 او اختي من زنا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي  
 وهو الظاهر الا ان ينوي ذكره في التحفة كذا في غاية السروجي \* ولو قال لعبدك يا بنية او قال لامته يا بنية  
 لا يعتق وان نوى كما لو قال يا ابن او قال يا ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* في نوادر ابن رستم من محمد ر ح لو قال يا ابني يا جدي يا خالي يا عمي  
 او قال لجاريته يا عمي يا خالتي يا اختي لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الا بالنية كذا

في النهر الغائق \* حكى عن ابي العاصم الصغار انه سئل عن رجل جاءت جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما اصنع بالسراج ووجهك اضوء من السراج يا من اذا صعدك قال هذا كله لطف لا تعتق هذا اذا لم ينو العتق فان نوى من محمد رح فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لعبد: يا سيد او قال يا سيدي او قال لامته يا سيدة او قال لها يا سيدتي فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ رح فيه واختار الفقيه ابو الليث انه لا يعتق كذا في الذخيرة \* اذا قال يا آزاد مرد او قال لها يا آزاد زن او قال لها يا كدبانو من او يا كدبانو فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه ابو الليث رح انه لا يعتق ولو قال لعلامة يا زاد مرد بدون الالف لا يعتق وان نوى العتق كذا حكى عن الفقيه ابي بكر كذا في المحيط \* قال لجاريته يا مولاي زاده لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لعبد: يا نيم آزاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد: نصفك حر \* رجل قال لعبد: يا توبه توبه بودى بعذاب تو اندر بودم اکنون که نیستی بعذاب تو اندرم قالوا هذا اقرا منه بعثته فيعتق في القضاء \* رجل قال لعبد: تو آزاد ترازمی ان نوى العتق عتق والافلا \* عبد قال لمولاه آزادى من يبيد اكن فقال المولى آزادى تو پید اكردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له يا مالكي لا يعتق بلانية كذا في الكافي \* رجل له عبد واحد فقال اعتقت عبدي يعتق كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لآخرانا مولى ابىك اعتق ابوك ابى وامى لم يكن القائل عبدا للمقر له وكذا لو قال انا مولى ابىك ولم يقل اعتقنى ابوك فانه يكون حرا ولو قال انا مولى ابىك اعتقنى فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتاق الاب الا ان يأتى المقر ببينة \* رجل اعتق عبده وله مال فماله لمولاه الاثوبايوارى العبد اى ثوب شاء المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لثلاثة اعبد له انتم احرار الافلانا وفلانا وفلانا هتقوا جميعا كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل له خمسة اعبد فقال عشرة من ممالىكى الا واحدا احرار هتقوا جميعا ولو قال ممالىكى العشرة احرار الا واحد اعتق اربعة كذا في فتاوى قاضيخان \* ويستحب ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية \* ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين ان يعتقه او يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التاتارخانية

ناقلا عن الحجة \* ويستحب للمعتق ان يكتب للعبد كتابا ويشهد عليه شهودا ثوثقا وصيانة عن التحايد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسى والله اعلم بالصواب \* فصل في العتق بالملك وغيره من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه صغيرا كان المالك او كبيرا صحيح العقل او مجنونا كذا في غاية البيان \* وصفة ذى الرحم المحرم ان يكون قريبا حرم نكاحه ابدا فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة التناكح فالمحرم بلا رحم نحو ان يملك زوجة ابنه او ابنة او بنت عمه وهى اخته رضا عالا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي \* ولو ملك محرما له برضاع او مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك احدا الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط \* ولا ترق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام وكذا لا فرق اذا كان المملوك مسلما او كافرا كذا في غاية البيان \* فاذا ملك الحربى ذارحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرة النيرة \* ولو ملك الحربى قريبا ودخل اليها بامان عتق عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة \* اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من سيده وليس عليه دين محيط عتق وان كان دين محيط لم يعتق عند ابى كنيفة رح ولو اشترى المكاتب ابن مولا لم يعتق في قولهم جميعا كذا في التاتارخانية ناظرا عن الحجة \* ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاصتقهم مولاة عتقوا كذا في المضمرات \* الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبا لا يعتق كذا في السراجية \* رجل اقر في مرضه لابنه بالف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا الا مملوكا هو اخوالا بن لامه وتيممة المملوك مثل الدين قال محمد رح يعتق المملوك لان الاقرار في المرض وصية فاذا ملك اخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك لاحاطة الدين بالتركة وبهذا تبين ان دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية \* ولو اشترى امه وهى حبلى من ابية والا مة لغير الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الامه ولا يجوز بيعها قبل ان تضع وله ان يبيعها اذا وضعت كذا في البدائع \* ان اعتق حاملا متق حملها ولو اعتق الحمل خاصة عتق دونه ولو اعتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق اذا جاءت به لا قل من ستة اشهر منه كذا في الهداية \* فلو جاءت به لستة اشهر فصاعدا من وقت العتق لا يعتق الا ان يكون حملها توأمين جاءت باولهما لا قل من ستة اشهر



ثم جاءت بالثاني لستة اشهر او اكثر وتكون هذه الامة معتدة عن طلاق او وفات فولدت لاقل من سنتين من وقت الفراق وان كان لاكثر من ستة اشهر من وقت الاعتاق ح فيعتق كذا في فتح القدير\* ولد الامة من مولاه ح وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد المغرور وولد الحرة ح على كل حال لان جانبها راجح فيتبعها في وصف الحرية كما يتبعها في المملوكية والمرقونية والتدبير وامومية الولد والكتابة كذا في الهداية\* اذا قال لامته الحامل انت حرة وقد خرج منها بعض الولد ان كان الخارج اقل يعتق وان كان الخارج اكثر لا يعتق وذكر هشام والمعلی عن ابي يوسف رح في من قال لامته الحبلى وقد خرج منها نصف بدن الولد انت حرة قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه ان يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد ح كذا في المحيط\* في المنتقى لو قال لامته اكبر ولدي بطنك فهو حرة فولدت ولدين في بطن فاولهما خروجا اكبرهما وهو ح ولو قال لامته العلقه والمضغة التي في بطنك ح ر يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسى\* رجل اعتق جارية انسان فاجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك لي فميرك ح لا يعتق حملها\* رجل قال لامته الحامل في صحتك انت حرة او ما في بطنك فولدت من الغد غلاما ميتا استبان خلقه عتقت الجارية في قياس قول ابي حنيفة رح ولو لم تلد حتى ضرب انسان بطنها فالقت من الغد جنينا ميتا استبان خلقه فهو بالخيار ان اعتق الام يعتق الجنين بعته وان لم تكن حاملا عتقت الجارية كذا في فتاوى قاضي خان\* ولو قال لامته الحامل انت حرة او ما في بطنك فمات المولى قبل البيان فضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا قد استبان خلقه قال في الجنين حرة حرة ويعتق نصف الامة وتسعى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسى\* ولو اعتق الحربى عبده الحربى في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول ابي حنيفة رح خلافا لصاحبيه ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم جميعا ويكون الولاء للحربى\* اذا مات الحربى او قتل او اسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لو رثته اذا مات المولى\* رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول انا عبده ثم اسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي انا عبدك يكون باطلا وان اخرجته مكرها كان عبدا له كذا في فتاوى قاضي خان\* الحربى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض

مشائنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله اعلم بالصواب \* الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه من اعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربعك حرّاً ولا كبعضك او جزء منك او شقص غير انه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق \* والصحيح قول ابي حنيفة رح هكذا في المضمرات \* واما سهمك حرّاً لستدس عنده وكذا الشيء كذا في العتابة \* ومعتق البعض كالمكاتب في توقف هتق كله على اداء البدل وكونه احق بمكاسبه ولا يد ولا استخدام وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق \* ولا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يتزوج الا اثنتين كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا انه اذا عاجز لا يرد الى الرق كذا في غاية البيان \* ويجب ازالة الملك من الباقي بالاستسعاء او الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي \* واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية \* واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر ان يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يمهره لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للامام السرخسي \* وفي التحفة للشريك فيه خمس خيارات ان كان المعتق موسراً ان شاء اعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعاء وان شاء ضمن شريكه المعتق غير انه اذا دبره يصير نصيبه مدبراً ويجب عليه السعاية للحال فيعتق ولا يجوز له ان يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي \* وان كان معسراً فكذلك الا انه لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* وليس للشريك الساكت خيار الترك على حاله كذا في البدائع \* واختياره ان يقول اخترت ان اضمنك او يقول اعطني حقى اما اذا اختاره بالقلب فذاك ليس بشيء كذا في النهاية \* والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي \* ولا يرجع المستسعى على المعتق بما ادى بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة \* واذا ضمن الذي اعتق فالمعتق بالخيار ان شاء اعتق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع \* وان ابرأه الشريك من الضمان فله ان يرجع على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العتابة \* ولو باع الساكت نصيبه من المعتق او هب على عوض فالقياس انه يجوز كالتضمين

وفي الاستحسان لا كذا في النهاية \* وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسراً ثم أراد أن يرجع من ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سامة عن محمد ربح \* ذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل \* ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض بائناً في الروايات كذا في المحيط \* إلا إذا مات العبد كذا في العناية \* واختار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* ولو أن المعتق رجع على العبد بما لزمه من الضمان ثم أحال الساكت عليه وكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزاً والولاة كله للمعتق وإن لم يختار شيئاً حتى جرحه كان الارش عليه للعبد ولا يكون حنابته اختياراً منه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو باعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* المعتق في اليسار كونه مالاً كمقدار قيمة نصيب شريكه عند الشيبان وهو الصحيح كذا في جواهر الخلاطي \* وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي \* ولو كان بين اثنين مبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان اعتقهما أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو معسر رواية ابن رستم عن محمد ربح \* ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبينه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة اعتقهما وله خمس مائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب الخمس المائة كذا في الظهيرية \* ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم اعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كان نبأه فولدت لم يلتفت إلى ذلك كذا في البدائع \* ولو كان في يوم الاعتاق صحيحاً ثم عمى يجب نصف قيمته صحيحاً ولو كان أعمى يوم العتق فأنجلى بياض عينه يجب نصف قيمته أعمى كذا في فتح القدير \* وكذلك يعتبر بمسار المعتق وعساره يوم الاعتاق حتى لو اعتق وهو موسر ثم أعسر لا يبطل حق التضمين ولو اعتق وهو معسر ثم أيسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائماً يقوم العبد للحال وإن كان العبد هالكاً فالقول قول المعتق وإن اتفقا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء



سواء كان العبد قائما او هالكا وان اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق اعتقته يوم كذا وقيمته مائة وقال الساكت اعتقته للحال وقيمته مائتان يحكم بالعتق للحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسى \* والجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو اختلفا في اليسار والاعسار فان كانا اختلفا فيهما في حال الامتاق فالقول قول المعتق والبينة بينة الآخر كذا في البدائع \* وان اختلفا في يسار المعتق وعساره واعتق متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها اليسار والعسار فالقول قول المعتق وان كانت لا يختلف يعتبر للحال فان علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسى \* معتق البعض اذا كتب فان كان كاتبه على الدراهم او الدنانير فان كانت المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على اقل من قيمته يجوز ايضا وان كان كاتبه على اكثر من قيمته فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس في مثلها جازت ايضا وان كانت مما لا يتغابن الناس في مثلها يطرح عنه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع \* وان كاتبه على عروض وعجز من الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئا كذا في المبسوط \* ولو كان شريك المعتق في العبد صبيا او مجنونا له اب او جدا ووصى فوليه او وصيه بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسمى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق او يدبر وكذلك لو كان الشريك مكانا او ماذونا عليه دين انه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا انهما لا يملكان الامتاق وان لم يكن على العبد دين فالحيار للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع \* وان لم يكن للصبي اب ولا وصى الاب وله وصى الام وكان العبد موراثة الصغير من الام لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد حكي من الحاكم ابي محمد رح انه قال سألت اسنا ذى الفقيه ابا بكر البليخي رح من ذلك فقال اذا كان له وصى ام وليس له وصى غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد ايضا وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة \* وليس لو وصى الام ان يكتب كذا في المحيط \* وان لم يكن

للصغير والمجنون ولي ولا وصى فان كان هناك حاكم نصب الحاكم من يختار لهما  
اصلاح الامور من التضمين والاستسعاء والمكاتبه وان لم يكن هناك حاكم وقف الامر حتى يبلغ  
الصبي ويفيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع \* واذا مات  
العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موثر فاراد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور  
من ابي حنيفة رح وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه بعد العتق  
فللساكت تضمين المعتق بلا خلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشائخ فيه  
مامة المشائخ على انه ليس له ذلك واليه اشار محمد رح في الاصل \* هذا اذا مات العبد  
قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موثراً اذا كان المعتق معسراً وباقي المسئلة بحالها  
فللساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بلا خلاف  
وان لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية دينا على العبد الى ان يظهر له مال  
او يتبرع منه متبرع باداء ما عليه او يبرئه الساكت كذا في المحيط \* واذا ضمن المعتق يرجع المعتق  
بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم تكن فهو دين عليه كذا في البدائع \* وان كان العبد  
ترك مالا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين الموليين  
نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت او المعتق اذا ضمن وما بقي فهو  
ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال احدهما هذا مما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الاخر اكتسبه  
بعده فهو بمنزلة مالهوا اكتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخا سابقا لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط \*  
اذا مات الساكت فلورثته ان يختار والاعتاق او لضمان او السعاية كذا في محيط السرخسي \*  
فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختار والاعتاق او الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب  
للكور من اولاد الميت دون الاناث. وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم  
ما اختار من ذلك \* وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه ليس لهم ذلك الا ان يجتمعوا على  
التضمين او الاستسعاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط \* وان مات المعتق فان كان الاعتاق  
في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يضمن  
شيأ حتى يؤخذ من تركته وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* ويسعى العبد للمولى عند  
ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* واذا كان العبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه فاراد الساكت

ان يضمن شريكه نصف نصيبه ويستسعى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه ابو النوف  
لارواية في هذه المسئلة فلما ثل ان يقول له ذلك ولغا ثل ان يقول ليس له ذلك كذا ذكره في  
الزيادات في كتاب الغصب كذا في الظهيرية \* في المنتقى من ابي يوسف رح صديقين رجلين  
اعتقه احدهما وهو معسر حتى وجبت السعاية على العبد فابى ان يسعى فهو بمنزلة حر عليه  
دين الى ان يقضيه والحكم في حق هذا انه ان كان ممن يعقل ويعمل بيديه اوله عمل معروف  
انه يؤاجر من رجل ويؤخذ اجرة ويقضى منه دينه وفيه ايضا عبد صغير بين رجلين فاعتقه احدهما  
وهو معسر فاراد الآخر ان يؤجره فان كان العبد يعقل ورضى بذلك جاز عليه وكان الاجر للذي  
لم يعتق فصا صا من حقه هكذا في الذخيرة \* ولو اعتق احدهما نصيبه باذن صاحبه فلا ضمان عليه  
وانما الاستسعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق \* المضارب بالنصف اذا اشترى برأس  
المال وهي الف صديقين قيمة كل الف فاعتقهما رب المال عتقا وضمن نصيب المضارب موسرا  
كان او معسرا كذا في الكافي \* قال ابو يوسف رح في صديقين بين رجلين قال احدهما احدهما  
حر وهو فقير ثم استغنى ثم اختار ايقاع العتق على احدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك  
لومات قبل ان يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رح  
يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الايضاح \* واذا كان العبد بين جماعة اعتق احدهم نصيبه  
واختار بعض الساكتين السعاية في نصيبه وبعضهم الامتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار  
في نصيبه عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* وقال ابو حنيفة رح في عبد بين ثلاثة اعتق احدهم  
نصيبه ثم اعتق الآخر بعده فللساكت ان يضمن المعتق الاول ان كان موسرا وان شاء اعتق او دبر  
او كاتب او استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني وان كان موسرا فان اختار تضمين الاول  
فللاول ان يعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني  
كذا في البدائع \* وان اعتق احدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاليس لو احد الرجوع واذا  
دبر احدهم اولاهم اعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه  
ولا يرجع المكاتب على احد فان دبر ثم كاتب ثم اعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وما  
المكاتب ان مجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب اولاهم دبر ثم اعتق فان لم يعجز العبد  
عتق عليه ولا ضمان عليه وان مجز يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي \*

وان كان العبد بين ثلثة نفر فدبره احدثهم ثم اعتقه الثاني وهما موسرا ان عند ابي حنيفة رح تدبير المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت ان يضمن المدبر ثلث قيمته وليس له ان يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان شاء اعتقه واذا ضمن المدبر فللمدبر ان يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* اذا كان المدبر معسرا فللساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت اذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا الولاء للمدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولاء بينهما اثلاثا كذا في غاية البيان \* وللمدبر ايضا ان يضمن الذي اعتق ثلثا قيمته مدبر او ليس له ان يضمن المعتق ما ادى الى الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق اثلاثا لثلاثة للمدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* وان شاء المدبر اعتق نصيبه الذي دبره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا في البدائع \* اما اذا كان المعتق معسرا فللمدبر استسعاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان \* ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم اعتقه كان للمدبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثة مدبر او ثلثة قنا كذا في النهاية ناقلا من التمر تاشي \* وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقيل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي \* اذا كان العبد بين ثلثة رهط فاعتق احدثهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم ايهم اول فنقول على قول ابي حنيفة رح صتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على احدث وتدبير المدبر في نصيبه ايضا نافذ وهو مخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر او يرجع على المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فاما المكاتب فان مضى العبد على كتابته يؤدى اليه مال الكتابة والولاء بينهما اثلاثا وان عجز كان للمكاتب ان يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولاؤه بينهما نصفين كذا في المبسوط \* وان شاء اعتقه وان شاء استسعاء كذا في الينابيع \* وان كان العبد بين خمسة رهط فاستق احدثهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم ايهم اول فنقول على قول ابي حنيفة رح حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الاول الا ان التضمين والاستسعاء هناك في الثلث وهناك في الخمس فاما في البيع فان تصادقا انه كان

كان بعد العتق والتدبير او قال البائع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وان تصادقا انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء امضاه واعتق نصيبه او استسعا فليكون ولاؤه له وان شاء ضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه ان كان موسرين ورجعان به على العبد واما المرأة فان تصادقا ان التزوج كان بعد العتق والتدبير فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا على ان التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان شاء تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وان شاء تاجزت واعتقت واستسعت العبد في خمس قيمته وولاء خمسة لها وان شاء ضمنت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان ادى البديل اليه متق من قبله وان عجز كان له ان يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان او بعده فالقول فيه قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مقام الابن ان لو كان بالغاً في التضمين او الاستسعاء وليس له حق الا عتاق فان كان المعتق والمدبر موسرين ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* هشام بن محمد راج اذا كان المملوك بين ثلاثة اقسام نصفه ولأخر ثلثه ولأخر سدس فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء او الهبة او الصدقة او الوصية او الا مهور او الارث متق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين ان يعلم الآخر انه ابن شريكه او لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز \* موسرا كان الاب او معصرا كذا في التاتارخانية فاقلا من الينا بيع \* ولشريكه ان يعتق نصيبه ان شاء او يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند ابي حنيفة راج وقال لا يضمن الاب في غير الارث ان كان موسرا وان كان معصرا يستسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز \* واجمعوا على انه لو رثاه لا يضمن وكذا في كل قريب معتق كذا في فتح القدير \* وان بدأ الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر وهو موسر فالاجنبي



بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند ابي حنيفة رح  
 كذا في الهداية \* وان شاء اعتقه كذا في غاية البيان \* ولو باع رجل نصف عبده او وهبه من  
 قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك او لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند  
 ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* اجمع اصحابنا على ان احد الشريكين لو باع نصيبه  
 من قريب العبد كان لشريكه ان يضمن المشتري اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا  
 في غاية السروجسي \* وسعى العبد ان كان معسرا بالاجماع كذا في الينابيع \* اخوان ورتنا  
 عبدا من ابيهما فقال احدهما هو اخي لابي وجحد الآخر لم يضمن المقرو بسعى العبد في نصيبه  
 وان قال هو اخي لامي وليس اخوه معروف لامة ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي \*  
 واذا اعتق امته بينه وبين آخر ثم ولدت فللشريك ان يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم اعتق ولا يضمنه  
 شيئا من قيمة الولد كذا في المبسوط \* ولو اعتق احد شريكي الامته ما في بطنها فولدت توأما ميتا  
 لاضمان عليه ولو ولدت توأما حيا يضمن كذا في البحر الرائق \* واذا اعتق احد الشريكين الجارية  
 وهي حامل ثم اعتق الآخر ما في بطنها ثم اراد ان يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يكن له  
 ذلك وهو اختيار منة للسعاية ولو اعتقا جميعا ما في بطنها ثم اعتق احدهما الام وهو موسر كان لصاحبه  
 ان يضمنه نصف قيمتها ان شاء والحبل نقصان في بنات آدم فانما يضمنه نصف قيمتها حاملا  
 كذا في المبسوط \* ولو علق احدا لشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غدا بان قال  
 ان دخل زيد الدار غدا فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر  
 ومضى الغد ولم يدخل زيد الدار ام لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا  
 عند ابي حنيفة رح سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا وكذا عند  
 ابي يوسف رح ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز \* قال ابو يوسف رح في عبيدين بين  
 رجلين قال احدهما لاحد العبيدين انت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد  
 الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادق انهما لا يعلمان دخل اولم يدخل  
 فان هذين العبدين يعتق كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباع قيمته بين الموليين نصفين  
 وقال محمد رح قياس قول ابي حنيفة رح ان يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في  
 البدائع \* اذا قال احد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر

فمضى اليوم ولا يدري ادخل ام لا عتق نصفه ويسعى في النصف بينهما عندا بى حنيقة رح  
 موسرين كانا او معسرين كذا في محيط السرخسى \* ولو ان عبدا بين رجلين حلف احدهما  
 بعته انه قد دخل الدار وحلف الآخر انه لم يدخل فقد عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته  
 بينهما موسرين كانا او معسرين في قول ابي حنيقة رح كذا في الايضاح \* عبد بين رجلين قال احدهما  
 لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك امس فهو حر وقال الآخر ان لم اكن بعتك نصيبى امس  
 فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد يزعم ان صاحبه حانت فيقال لمدعى البيع اقم البينة فان  
 اقام قضى بالبيع والتمن وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف  
 المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عندا بى حنيقة رح  
 يسعى العبد في نصف قيمته المنكر سراء كانا موسرين او معسرين او كان المدعى للبيع موسرا  
 او معسرا وعندهما ان كانا معسرين او كان المدعى للبيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين  
 او كان المدعى للبيع موسرا لا يسعى واما مدعى البيع فقد ذكر في رواية ابي حفص ان العبد  
 لا يسعى له سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا عندهم وهو  
 الصحيح ثم اذا حلف منكر اشراء كان له ان يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل ازمه وان  
 حلف كان الجواب في السعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي ان يحلفه الا بطلب منكر الشرى واذا  
 قال البائع ان كنت بعتك نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعتنى نصيبك  
 فهو حر يؤمر مدعى الشراء باقامة البينة فان اقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بينة حكى من الفقيه  
 ابي اسحق انه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا يمنعه واذا حلف المدعى عليه لم يثبت البيع  
 فيسعى العبد في كل القيمة بينهما عندا بى حنيقة رح موسرين كانا او معسرين وعندهما  
 ان كانا معسرين يسعى لهما وان كانا موسرين او مدعى الشرى موسرا يسعى في نصف قيمته مدعى  
 الشراء وان قال احدهما اشتريت نصيبك ان لم اكن اشتريته فهو حر والآخر ما بعته نصيبى  
 منك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعته فهو حراً مرهما القاضي بالبينة فان اقام البينة  
 ظهر ان كل واحد منهما بار في يمينه وبقي العبد رقيقا بينهما وان اقام احدهما البينة فالعبد كله رقيق له  
 وان لم يقيم البينة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جازان نكلا بقي العبد رقيقا بينهما كما لو اقاما  
 البينة وايهما نكل ازمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للمدعى حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد

من السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* وفي الجامع الكبير ان احدا الشريكين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضربه حتى متق على الحالف نصيبه يضمن الحالف ان كان موصرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان \* عبد بينهما قال احدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم اضربه اليوم فهو حر فضربه فان الحالف الاول يضمن نصيب الضارب كذا في التمر تاشي \* واذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فملك مملوكا مع غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه متق وان باع نصيبه اولاهم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال لمملوك بعينه اذ املكته فالت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي متق كذا في المبسوط \* ذكر ابن سماعة عن ابي يوسف رح في عبد بين رجلين زعم احدهما ان صاحبه اعتقه منذ سنة وانه هو اعتقه اليوم وقال شريكه لم اعتقه وقد اعتقت انت اليوم فاضمن لي نصف القيمة يعتقك فلا ضمان على الذي زعم ان صاحبه اعتقه منذ سنة وكذا لو قال انا اعتقته امس واعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بينة انه اعتقه امس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع \* ولو قال اعتقه شريكي منذ شهر وانا منذ يومين لم يضمن لانه لم يقر على نفسه بال ضمان كذا في الظهيرية \* امة بين اثنين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم للمنكر يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي \* ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن فنصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولومات المنكر متقت عند ابي حنيفة رح لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لو رثته ولو اقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانها توقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة فان مات احدهما متقت وولاؤها موقوف كذا في التمر تاشي \* ولو قال اعتقت هذا العبد انا وانت او مكسه او قال اعتقنا فان صدقة عتق منهما وان كذبه فمن الاول كذا في التاتار خانية ناقلا من جامع الجوامع \* واذا شهد احد الشريكين على الآخر باعتاق بان كان العبد بين رجلين فشهد احدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موهرين كانا او معسرين في قول ابي حنيفة رح فان اعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسما عا جاز في قول ابي حنيفة رح لان نصيب المنكر على ملكه



على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاتفاق يتجزى فاذا اعتقا فقد جازعتقهما والولاء بينهما وكذلك ان استسعى وادى السعاية فالولاء لهما كذا في الهدائع \* واذا وجبت السعاية لهما لو شهد احدهما على صاحبه انه استوفى السعاية من العبد لا يقبل شهادته وكذلك اذا استوفى احدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد احد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم يجز شهادته عند ابى حنيفة رح وكذلك لو شهد له عليه بغصب او جراحة او شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط \* وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وانكرا لا خير يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا تحالفا سعى العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول ابى حنيفة رح ولا فرق عند ابى حنيفة رح بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في المصمرات \* والولاء لهما كذا في الهداية \* ولو اعترفا انهما اعتقا معا او على التعاقب وجب ان لا يضمن كل للآخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف احدهما وانكرا لا خرفان المنكر يجب ان يحلف كذا في فتح القدير \* واذا كان العبد بين ثلثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه انه اعتق نصيبه وانكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهما انلا تا واذا استوفى احدهم شيئا من السعاية كان للآخرين ان يأخذوا منه ثلثي ما اخذ كذا في المحيط \* ولو كان الشركاء ثلثة فشهد كل اثنين انه اعتق لم تقبل كذا في فتح القدير \* واذا شهد احد الشركاء على احد شريكه انه اعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول انه اعتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط \* وان شهد اثنان منهم على الآخر انه استوفى منه حصته لم يجز شهادتهما وكذلك ان شهد انه استوفى المال كله بوكالة منهما لم يجز شهادتهما عليه وبرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشتركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط \* امة بين رجلين شهد رجلان على احدهما بعينه انه اعتقها وكذبته الامة وادعت على الآخر العتق وجحد الآخر وحلف عند القاضي انه ما اعتقها فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة \* واذا كانت امة بين رجلين شهد ابنا احدهما على الشريك انه اعتقها فشهادتهما باطلة ولو شهدا على ابيهما انه اعتقها جاز ذلك فان كان الاب موسرا ثم ماتت الخادمة وتركته مالا وقد ولدت بعد العتق ولدا فاراد الشريك ان يستسعى الولد فليس له ذلك كما في

حيوة الام لم يكن له مبيع على امتسعاء الولد فكذلك بعد موتها اذا خلقت ما لا ولاكن له ان يضمن الشريك كما كان يضمنه في حيوتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها لو كانت حية فما بقى فهو ميراث للابن وان لم تدم ما لا يرجع بذلك على الابن واذا لم تمت واختار الشريك ان يستعيبها فهي بمنزلة المكاتب في تلك السعاية كذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على احدهما انه اقرانه اعتق وهو موصرفا لقاضي يقضى بعتقه وكان لشريكه ان يضمنه كذا في المحيط \* ويرجع به على الفلام والولاء له وان كان جاحدا للعتق كذا في المبسوط \* ولو شهدوا عليه انه اقرانه حر الا صل فالقاضي يقضى بحريته ولا ولاء له عليه وليس للشريك ان يضمنه ولو شهدوا على اقراره ان الذي باعه قد كان اعتقه قبل ان يبيعه حتى من مال المشهود عليه كذا في المحيط \* وولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ينبغي من نفسه فان البائع يقول انا ما اعتقه وانما اعتق باقرا المشتري فله وولاؤه والمشتري يقول بل اعتقه البائع فالولاء له فلهذا اتوقف وولاؤه على ان يرجع احدهما الى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وان شهدوا على اقراره بان البائع كان دبره او كانت امه واقران البائع كان استولدها قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات متفا اذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول ابي حنيفة رخص كذا في المبسوط \* اذا اقر احد الشريكين ان صاحبه اقر عليه يعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي \* اذا كان العبد بين ثلاثة غاب احدهم فشهد الحاضران على الغائب انه اعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد اعد البينة واذا اعد البينة عليه يقضى بعتق نصيبه كذا في المحيط \* واذا شهد شاهدان على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعتق نصيبه من هذا العبد صند ابي حنيفة رخص لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضران يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسانا واذا حضر الغائب فلا بد من اعادة البينة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البينة على احدهما بعينه انه متق العبد لم تقبل هذه الشهادة الا بخصوصية تقع من قبل قذف او جناية او وجه من الوجوه فم تقبل البينة اذا قامت على ان المولى من امتقاه او ان احدهما امتقه واستوفى

الاخر السعاية منه كذا في الميسوط \* اذا كان العبد بين ثلثة نفران هي احدى اهل البيت نصيبه على كذا وقال العبد اعطني بغير شيء وشهد الشريك ان اعطته على كذا فشها تهما جائزة وكذلك ان شهدا بوا الشريكين او ابناهما بذلك واذا اعتق بعض الشركاء العبد وفي يد اهل اموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \* الباب الثالث في متق احد العبدین \* العتق اذا اضيف الى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال احكما حرا وقال هذا حرا وهذا او سمى فقال ما لم حرا وبزيع كذا في الايضاح \* ولو قال هذا حرا ولا فهذا فكقوله احدا كما حر كذا في خزائن المفتين \* واذا خاصم العبدان الى الحاكم اجبره على البيان كذا في محيط الصرخسي \* وان لم يخاصما واختارا بقاء العتق على احدهما وقع عليه حين اختاروهما قبل ذلك بمنزلة العبد بين مادام خيار المولى باقيا وهذا على اصل ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في السراج الوهاج \* وللمولى ان يستخذمهما قبل الاختيار وله ان يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الجناية من المولى فان كانت على مادي النفس بان قطع يدي العبد من فلا شيء عليه سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت جناية على النفس فان قتلها على التعاقب فالاول عبدا والثاني حرا فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضريرة واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وان كانت الجناية من الاجنبي فان كانت في مادي النفس بان قطع انسان يدي العبد من فعليه ارش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون ارشهما للمولى سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما ان كان واحدا واما ان كان اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما ويكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما ان قتلها على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى القاتل الاول القيمة للمولى وعلى القاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع \* ولو قال لامتيه احدكم حرة فولدت كلواحدة منهما ولدا او ولدت احدهما فانه يعتق ولدان

اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو ماتت الامتان معا او قتلتا معا خیر المولى في ان يوقع العتق على ابي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يريد به ان الابن الذى مینه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية \* فان مات احدا لولدین حال حيوة الامتين لم يلتفت الى ذلك بخلاف ما اذا مات احدا لولدین بعد موت الامتين كذا في المحيط \* ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع \* ولو جنت احدهما جناية قبل ان يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليها بعد علمه بالجناية كان مختارا للجناية وان مات المولى قبل البيان متق من كل واحد منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمة التى جنت في ماله كما لو اعتق الجانية قبل ان يعلم بالجناية كذا في المبسوط \* ولو باهما صفقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح \* ولو باهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري اجبرا لبائع على البيان فاذا امين البائع العتق في احدهما تعين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فاذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط \* فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى يفصح القاضى البيع فاذا فسحه انقسم وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار او صدق بهما او تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في ايهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة في الآخر وان مات المولى قبل ان يعين العتق في احدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في البدائع \* ولو اسرهما اهل الحرب كان للمولى ان يوقع العتق على احدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك اهل الحرب فيهما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشترى بهما رجل من اهل الحرب فللمولى ان يوقع العتق على ايهما شاء ويأخذ الآخر بخصته من الثمن فان اشترى رجل احدهما من اهل الحرب فاختار المولى عتقه متق وبطل الشرى فان اخذه بالثمن الذى اشترىه متق الآخر ولو اسر اهل الحرب احدهما لم يعتق كذا في الظهيرية \* وان اشترى المولى احدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزائن المفتين \* رجل قال في صحته احدهما حر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى احدهما متق ذلك من جميع



من جميع المال وان كان قيمته اكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي \* البيان انواع ثلاثة نص ودلالة وضرورة \* اما النص فنحو ان يقول المولى لاحد هما مينا اياك منيت اونويت او اردت بذلك اللفظ الذي ذكرت او اخترت او تكون اجرا باللفظ الذي قلت او بذلك اللفظ الذي قلت او بذلك الا متاق او امتقتك بالعتق السابق وغير ذاك من الاثاظ فلو قال انت خرا وامتقتك ولم يقل بذلك اللفظ او بالعتق السابق فان اراد به متقا مستأ نفا متقا جميعا هذا بالامتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال منيت به الذي لزمني بقولي اخذكما حريصديق في القضاء ويحصل قوله امتقتك على اختيار العتق اى اخترت متقك \* واما الدلالة فهو ان يخرج المولى احدهما من ملكه بالبيع او يرهن احدهما او يؤجر او يكاتب او يدبر او يستولد بان كانت امته كذا في البدائع \* واذا باع احدهما او باع بشرط الخيار لنفسه او للمشتري او باع بيعا فاسدا ولم يسلم او سلم او ساوم او اوصى به او زوج احدهما او حلف على احدهما بالحرية ان فعل شيئا نهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في المحيط \* ولو قال لا متيه احدا لكما حرة ثم جامع احدهما ولم تعلق لم تعتق الاخرى عند ابي حنيفة رحا مالو حلفت متقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير \* وحل وطؤهما على مذهبه الا انه لا يقتضى به هكذا في الهداية \* ولو قال لا متيه احدا لكما حرة فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية \* اما الضرورة فنحو ان يموت احد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر كذا اذا قتل احدهما سواء قتله المولى او اجنبى فغير ان القتل ان كان من المولى فلا شىء عليه وان كان من الاجنبى فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق من المحيى ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يد احدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من المولى او من اجنبى فان قطع اجنبى يد احدهما لم يمين المولى العتق فان بينه في غير المجنى عليه فلا رش للمولى بلا شبهة وان بينه في المجنى عليه ذكر القدورى في شرحه ان الارش للمولى ايضا ولا شىء للمجنى عليه من الارش وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوي ان الارش يكون للمجنى عليه وهكذا ذكر القاضى فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق انه ان بينه في المجنى عليه يجب ارش الاحرار

\* هذه العبارة لم توجد في بعض النسخ المحاصرة \*

ويكون للعبد وان بينه في غير المجنى عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع \* روى ابن صمامة عن محمد بن رح فيمن قال احد هذين ابني او احدي هاتين ام ولدي فمات احدهما لم يتعين القائم للحرية والا ميتا كذا في الايضاح \* ولو قال عبدي حر وليس له الا عبد واحد متق فان قال لي عبداً آخر واياه منيت لم يصدق في القضاء الا ببينة تقوم على ان له عبداً آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى مزوج ل كذا في البدائع \* ولو قال احد عبدي حراً واحداً عبدي حر وليس له الا عبد واحد متق ذلك العبد كذا في المبسوط \* ولو قال لعبدي احداً كما حر فقبل له ايها نوبت فقال لم امن هذا متق الآخر فان قال بعد ذلك لم امن هذا متق الاول ايضاً كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كان لرجل ثلاثة اعبد فقال هذا حر او هذا وهذا متق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين ولو قال هذا حر وهذا او هذا متق الاول ويؤمر بالبيان في الآخرين ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبداً فاختلط بحر ثم كلوا حدهما يقول انا حر والمولى يقول احدهما عبدي كان لكل واحد منهما ان يحلفه بالله تعالى ما لم يعلم انه حر فان حلف لاحدهما ونكل الآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف لهما فقد اختلف الامر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع \* واذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحيات وقال عبدي حراً وهذا او قال احدهما حر متق عبده من دأبى حنيفة رح كذا في المحيط \* نوى اولم ينوكذا في البدائع \* ولو قال لعبده وعبد غيره احدهما حر لم يعتق عبده اجماعاً الا بالنية وكذا اذا جمع بين امة حرة وامة ميتة فقال انت حرة او هذه او احدهما حر لم تعتق امة ولو جمع بين عبده وحر فقال احدهما حر لا يعتق عبده الا بالنية كذا في السراج الوهاج \* في فتاوى اهل مصر قندرح اذا قال امة وعبد من رقيقى حراً ولم يبين حتى مات وله عبداً وامة متقت الامة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلاثة اعبد وامة متقت الامة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له ثلاثة اعبد وثلاث اماء متق من كل واحد من العبيد والاماء الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة اعبد واثنتان متق من كل امة نصفها ومعت في النصف ومتق من كل عبده ثلثه ويسعى

في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* وإذا قال لعبد يه احد كما  
هر لا ينوي احد هما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما  
نصف قيمته كذا في البدائع \* ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي \*  
رجل له ثلاثة ابد دخل عليه اثنان فقال احد كما خرج احدكما ودخل عليه الثالث  
فقال احد كما خرج فمادام حيا يؤمر بالبيان فان معنى بالكلام الاول الثابت عتق الثابت وبطل  
الكلام الثاني وان معنى بالكلام الاول الخارج متق الخارج بالكلام الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني  
هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عنيت به الثابت متق الخارج بالكلام الاول  
ولا يبطل الايجاب الاول وان قال عنيت بالكلام الثاني الداخل متق الداخل ويؤمر ببيان  
الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات احدهم فالموت بيان اضافة مات الخارج يعتق  
الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب  
الاول والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خير في الايجاب الاول فان معنى  
به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني وان معنى به الثابت بطل الايجاب الثاني وان  
لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق  
من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة ارباعه وان كان القول منه في المرض  
فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة ارباع رقبة عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رح او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له  
مال سوى العبيد ولم يجز الوزنة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه ان يقال حق الخارج في النصف  
وحق الثابت في ثلاثة ارباع وحق الداخل في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع  
واقله اربعة فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت  
سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة مشروهي  
سهم السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلاثة ابد فيصير كل عبد سبعة فيعتق  
من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق  
من الثابت ثلاثة ويسعى في اربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر  
فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي \* رجل له ثلاثة ابد سالم وبزيع ومبارك وقال في صحته سالم

حرا او سالم وبزيع حران او سالم وبزيع ومبارك احرا وخير فان اوقع على سالم عتق واحده  
 وان اوقع على بزيع عتق سالم معه وان اوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال اخترت  
 الكلام الاول او الثاني او الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخير الوارث فنقول عتق كل سالم  
 ونصف بزيع وثلاث مبارك لان احوال الاصابة حالة واحدة واحوال الحرمان احوال  
 وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج رقبة وخمسة اسداس رقبة من ثلثة  
 فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم واجازت الورثة فكذلك وان لم يجوزوا ضربوا بقدر  
 حقوقهم في الثلث وطريقه ان يجعل ثلث مال الميت على ستة لاجتننا الى النصف والثلث فيضرب  
 سالم في كل ستة وبزيع في نصفه ثلثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير احد عشر فيجعل ثلث المال  
 احد عشر وثلثا المال ضعف ذلك الاثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلثة وثلثين ومالنا ثلثة ابد  
 فصار كل عبد احد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن بزيع ثلثة ويسعى في ثمانية  
 ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا احد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك  
 اثنان وعشرون فاستقام الثلث والثلثان \* ولو قال سالم حرا وبزيع وسالم حران او مبارك  
 وسالم حران يخير وقيل له اوقع على ايهم شئت فعلى ايهم اوقع عتق من ثلثا وله ذلك الايجاب  
 وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد من الآخرين وان كان القول في المرض  
 ويخرج رقبة وثلثا رقبة من ثلث ماله او لم يخرج واجازت الورثة فكذلك وان لم يجوزوا ضربوا  
 بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبة وحق بزيع في ثلثه وكذا حق مبارك واقل حساب  
 له ثلث ثلثة فصار حق سالم في ثلثة وحق كل واحد منهما في سهم فبلغ سهام العتق خمسة فهي  
 ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبة خمسة يعتق من سالم ثلثة ويسعى في سهمين ومن بزيع  
 سهم ويسعى في اربعة وكذا مبارك فبلغ سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة هكذا في شرح  
 الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال سالم حرا وبزيع وسالم او مبارك وسالم قدر الخبر معادا  
 بعد اسم او هو بزيع ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكلمة او في الايجابات المختلفة يوجب  
 التخيير فسالم يعتق على كل حال وكل واحد من بزيع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين  
 فعتق سالم وثلث الآخرين وقبل سالم ثانيا مبتدأ واخر المعطوف عليه فيعتق هو به والآخران  
 بالتعيين



با لتعيين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو قال سالم حرا وسالم وبزيع او سالم ومبارك عتقوا لان او لغت لان اتحاد الاسم والخبر لكنه كالكسوت لا يمنع العطف ومنهم من قال ان المذكور هنا قولهما اما عنده فلا يعتق بزيع ومبارك والاصح الاول ولو قال لسالم وبزيع احدكما حرا وسالم عتق ثلثة ارباع سالم وربيع بزيع ولو قال سالم حرا وبزيع او سالم عتق نصفهما لان الثالث من الاول فلغا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* رجل له اربعة عبيد سالم وبزيع وفرقد ومبارك وقيمتهم على السواء فقال في صحته سالم وبزيع حران او بزيع وفرقد حران او فرقد ومبارك حران صح الاجابات الثالث فيخير المولى فاي ايجاب اختار يعتق من تناوله ذلك الا ايجاب وبطل الباقي وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه وكذلك مبارك وما بزيع يعتق في حالين لانه داخل تحت الاجاب بين الاول والثاني فيعتق ثلثاه ويسعى في ثلثه وكذلك فرقد لانه داخل تحت الاجاب الثاني والثالث واحوال الاصابة احوال في رواية هذا الكتاب \* وان كان القول في المرض وخرجوا من الثالث اولم يخرجوا واجازت الورثة فكذلك الجواب واما اذا لم يخرجوا ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم فحق سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيع وفرقد كل واحد منهما في سهمين ولو قال لثلاثة عبيد قيمتهم على السواء سالم حرا وبزيع حر وبزيع ومبارك حران يخير فاي ايجاب اختار عتق من تناوله ذلك الا ايجاب وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك ويعتق من بزيع ثلثاه وان لم يكن له مال سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال لاثنين سالم حرا وبزيع حرا وهما حران ومات قبل البيان عتق من كل واحد ثلثة ارباعه وان لم يكن له مال سواهما فالثلث بينهما نصفان ولو قال لثلاثة منهم سالم حرا وبزيع حر او مبارك وبزيع وسالم حرا او يخير فاي ايجاب اختار عتق من تناوله ذلك الا ايجاب وان مات قبل البيان عتق من مبارك ثلثه وعتق من سالم وبزيع من كل واحد ثلثاه وان لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو كان له عبدان فقال سالم حرا وسالم وبزيع حران ثم مات من غير بيان عتق كل سالم ونصف بزيع وان كان القول في المرض ولا مال له غيرهما ضربا في الثلث بقدر حقهما وحق سالم في كل الرقبة وحق بزيع في نصفه فصا رحق سالم في سهمين وحق بزيع في سهم فصا رثلثة فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة اربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف

ومن بزيع سهم ويسعى في ثلثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* وان قال لثلثة  
امبدأ أنت حر او احد كما لغيره او احدكم ومات قبل البيان عتق اربعة تساع الاول وتسعان  
ونصف من الآخرين وان قال أنت حر او احدكما وهو منهما او احدكم عتق خمسة تساع الاول  
ونصف تسعة وتسعا الثاني ونصف تسعة وتسع الثالث وان قال أنت حر او أنت لغيره او احدكم  
عتق اربعة تساع كل وتسع الثالث كذا في الكافي \* وان قال أنت يا سالم حر وانت يا بزيع حر  
او أنت يا مبارك حر يخير فان جمع بين سالم وبزيع وقال احدكما عبد خرج احدهما من البين  
وبقي العتق دائرا بين مبارك وبين احدهما يبين في ايها شاء وان مات قبل البيان عتق  
من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيع كل واحد الربع لاستوائهما \* وذكر في الجامع ان قوله  
احدكما عبد لغروان لم يقل احدكما عبد ولكن قال احدكما مدبر صار احدهما مدبر او العتق البات  
يكون دائرا بين احدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسعى في  
نصف قيمته ومن سالم وبزيع من كل واحد الربع بالايجاب البات وصار نصف كل واحد منهما ايضا  
ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثة اربعة الربع  
بالعتق البات والنصف بالتدبير ويسعى كل واحد في ربه وان لم يكن له مال آخر كان الثلث  
بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثة ثلثا الرقبة بينهما لكل واحد الثلث فيحتاج  
الى حساب له ثلث وربع واقله اثنا عشر جعلنا كل عبد اثنى عشر عتق من مبارك نصفه ستة  
بالايجاب البات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبزيع من كل الربع بالايجاب البات  
ثلثة والثلث بالتدبير اربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبالغ سهام الوصايا ثمانية وسهام السعاية  
سنة مشرفا مستقام التحريج فان جمع بين سالم وبزيع فقال اخترت ان يكون احدكما عبدا  
ثم جمع بين بزيع ومبارك فقال اخترت ان يكون احدكما عبدا ومات بطل اختياره الاول  
فكان العتق دائرا بين سالم واحدهما فاصاب سالما نصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيادات  
للعنابي \* وان قال لا ربة احدكم حر ثم قال لسالم وبزيع احدكما عبد ثم قال لبزيع وفرقد  
احدكما عبد ثم قال لفرقد ومبارك احدكما عبد ومات قبل البيان فاخيار الاخيرنا سمع لما قبله  
وخرج من فرقد ومبارك احدهما من البين ودار العتق بين سالم وبزيع واحد الآخرين  
فعتق ثلث سالم وثلث بزيع وهدس فرقد وسدس مبارك وصار كل عبد ستة واول قال في صحته لا مرأته

وصدء انت طالق او هو حر وهى غير مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والاربع وهذا عند ابي حنيفة ربح كذا في الكافي \* ولو قال لسالم وبزيع احد كما حرا وسالم حر يقال له اوقع فان اختار الا يعاب الاول يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان متق ثلثة ارباع سالم وربيع بزيع وان مات قبل البيان ولا مال له غيرهما ضربا بآبعةهما في الثلث وحق احد هما في ثلثة الارباع وحق الآخر في الربع فا جعل كل ربع سهما فصار حق احد هما في ثلثة وحق الآخر في سهم فيصير اربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رقبة ستة فعتق من سالم ثلثة ويسعى في ثلثة ومن بزيع سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* وان اصاب صيغة الاعتاق الى احد هما بعينه ثم نسيه فلا خلاف في ان احد هما حر قبل البيان \* والاحكام المتعلقة به ضربان ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته ما الاول فنقول اذا اعتق احدى جاريته بعينها ثم نسيها او اعتق احدى جوارية العشر بعينها ثم نسي المعتقة فانه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز ان يطأ واحدة منهن بالتحري والحيلة في ان يباح له وطؤهن ان يعقد عليهن عقد النكاح فتحل له الحرية منهن بالنكاح والرقبة بملك اليمين ولو خاصم العبدان المولى الى القاضى وطلبا منه البيان ا مرة القاضى بالبيان ولو امتنع حبسه ليبين كذا اذ كرا لكرخى \* ولو ادعى كل واحد منهما انه هو الحر ولا بينة له وجدا للمولى وطلبا يمينه استخلفه القاضى اكلوا احد منهما بالله مزوجلا ما اعتقته ثم ان نكل لهما متقاوان حلف لهما يؤمر بالبيان \* وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوي ان المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة اذا لم يذكر ثم البيان في هذه الجهالة نومان نص ودلالة او ضرورة اما النص فهو ان يقول المولى لاحد هما مينا هذا الذي كنت اعتقته ونسيت واما الدلالة والضرورة فهي ان يفعل او يقول ما يدل على البيان نحو ان يتصرف في احدهما تصرفا لا صحة له بدون الملك من البهع والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جاريتين وان كن مشرافوطي احدتهن تعينت الموطوءة للرق وتعينت الباقيات لكون المعتقة فيهن دلالة او ضرورة فتعين بالبيان نصا ودلالة كذا لو وطئ الثانية والثالثة الى التاسعة فتعين الباقية وهي العاشرة للعتق والاحسن ان لا يطأ واحدة منهن فلو انه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فالاحسن ان لا يطأ الباقيات قبل البيان

فلوانه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فماتت واحدة منهن لا تتعين الباقية للعتق وتوقف  
 تعينها للعتق على البيان نصا او دلاله ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى احدهما فتعين الآخر  
 للعتق دلالة او ضرورة ولو كانوا عشرة فبا مهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم  
 على الا نفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق \* عشرة نفر لكل واحد منهم جارية فاعتق  
 واحد منهم جارية ولا يعرف العین فلكل واحد منهم ان يبطأ جاريته وان يتصرف فيها تصرف الملاك  
 ولو دخل الكل في ملك احدهم صار كان الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهم ثم جهلها واما  
 الثاني فهو ان المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه مجبانا بغير شيء  
 ونصفه بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته للورثة كذا في البدائع \* رجل امتق العبد الذي  
 هو قديم الصحبة تكلموا فيه والمختار ان يكون صحبته سنة كذا في التجنيس والمزید في باب التدبير \*  
 ولو قال انت حرة او حملك فمات المولى بعد الولادة فالولد حر وعتق نصف الام كذا في  
 خزائن المفتين \* قال لامته ان كان اول ولد تلدينه فلا ما فانت حرة فولدت خلا ما وجارية  
 ولم يدرا بهما اول مع تصادقهما به عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبد وان ادعت الام  
 ان الغلام اول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالقول للمولى  
 مع يمينه ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك  
 على انها ولدت الغلام اول وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصديق باولية الغلام تعتق  
 الام والبنت ورق الغلام وان وجد التصديق باولية البنت لم يعتق احد وان ادعت الام  
 اولية الغلام ولم تدع البنت شيئا وهي كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل  
 عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة اولية الغلام دون الام تعتق البنت  
 دون الام هكذا في الكافي \* ولو قال لها ان كان اول ولد تلدينه فلا ما فهو حر ولو كانت جارية  
 فانت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم ان الغلام اول ما ولدت فهو حر والباقيون ارقاء  
 وان علم ان الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام لحرار وان لم يعلم ايهم  
 اول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلثة ارباع كل واحد من الغلامين ويسعى في ربع قيمته ويعتق  
 من كل واحد من الجاريتين ربعها وتسعى كل واحدة في ثلثة ارباع القيمة وان تصادق الام والمولى  
 على ان



على ان هذا الغلام اول متق ما تصادق عليه والباتون ارقاء وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع يمينه وانما يستحلف على العلم بالله ما نعلم انها ولدت الجارية اولا \* واذا قال لها ان كان حملك خلا ما فانت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان حملها خلا ما وجارية لم يعتق احد وكذا لك قوله ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك متق الجارية والغلام واذا قال ان كان اول ولد تلدينه خلا ما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة قولدتها جميعا فان علم ان الغلام اول متقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان ولدت الجارية اول متقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم واتفق الام والمولى على شيء فذلك وان قال لا ندري فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط \* وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى مع اليمين كذا في التمر تاشي \* ولو قال لامته ان ولدت خلا ما ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم خلا ما فالغلام حر فولدت خلا ما وجارية فان كان الغلام اول متقت الام والغلام والجارية رقيقان وان كانت الجارية اول متق الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم ايهما اول واتفقا على انهما لا يعلمان ذلك فالجارية وقيقة واما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه هذا اذا ولدت خلا ما وجارية فاما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين متقت الام ومتقت الجارية الثانية بعتهما وبقي الغلامان والجارية الاولى ارقاء وان ولدت غلاما ثم جاريتين ثم غلاما متقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية متقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى ارقاء وان ولدت جاريتين ثم غلامين متق الغلام الاول لا غير وبقي من سواه رقيقا وكذا لك اذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية متق الغلام الاول لا غير وكذا لك اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلام الاول لا غير وان لم يعلم فان اتفقوا على انه لم يعلم الاول يعتق من الاولاد كل واحد ربعة واما الام فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وان اختلفوا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه كذا في البدائع \* ولو قال اول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا متق الحى ولو قال فانت حرة مع ذلك متقت بالميتة كذا في خزانة المفتين \* واذا قال الرجل لامتين له ما في بطن احدكما حر فله ان يوقع العتق على ايهما شاء فان ضرب



بطن احدهما رجل فالت جنينا ميتا لاقبل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق فهو رقيق وينعين الآخر للعتق ولو ضرب رجلان كلوا حد منهما بطن احدهما والت كل واحد جنينا لاقبل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق كان في كل واحد منهما مثل ما في جنين الامة كذا في المحيط \* ولو قال لثلث اماء ما في بطن هذه حر وما في بطن هذه او ما في بطن هذه عتق ما في بطن الاولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية \* ولو قال ان كان ما في بطن جاريتي غلاما فاعتقه وان كانت جارية فاعتقوها ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الرضى ان يعتقهما من ثلثه وان قال ان كان اول ولد تلدينه غلاما فالت حرة وان كان جارية ثم غلاما فحران فولدت غلاما جاريتين لا يعلم ايهما اول عتق نصف الام ونصف الغلام ايضا ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ربهما وتسعى في ثلثة ارباع قيمتها قال ابو عصمة رح وهذا غلط بل الصحيح انه يعتق من كل واحدة منهما ثلثة ارباعهما وتسعى في الربع ومن اصحابنا رح من تكلف لتصحيح جواب الكتاب وقال احدي الجاريتين مقصود بالعتق في حالة فلا يعتق مع هذا جانب التبعية فيهما واذا سقط اعتبار التبعية فاحدهما تعتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما ولكن هذا يكون مخالفا في التحريم للمسائل المتقدمة والاصح ما قانه ابو عصمة كذا في المبسوط \* واذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبديه فالشهادة باطله عند ابي حنيفة رح ولو شهدا انه اعتق احدي امتيه لا تقبل عند ابي حنيفة رح وان لم يكن الدعي شرط فيه هذا كله اذا شهدا في صحته انه اعتق احد عبديه واما اذا شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا على تدبيره في صحته او في مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا ولو شهدا بعد موته انه قال في صحته احدكما حر قد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية \* والاصح انه تقبل كذا في الكافي \* ولو شهدا انه اعتق احدهما بعينه الا انا نسناه لم تقبل ولو شهدا ان احدهما الرجلين اعتق عبده لم تقبل كذا في التمرقاشي \* ولو شهدا انه اعتق عبده سالما ولا يعرفون سالما وله عبد واحد اسمه سالم عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسمه سالم والمراد بجهد لم يعتق واحد منهما في قول ابي حنيفة رح كذا في فتح القدير \* ولو شهدا بعنقه وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمنها قيمته ثم شهدا بغير ان ان المولى كان اعتقه بعد شهادتهما لم يسقط منهما الضمان

اتفاقوا ان شهدا انه اعتقه قبل شهرتهما لم تقبل ايضا ولم يرجعا بما ضمننا عند ابي حنيفة رح  
 كذا في الكافي \* في الجامع اذا قال الرجل لعبدین له اذا جاء غد فاحدكما حر ثم مات احدهما  
 اليوم او اعتقه او باعه او وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد يعتق الثاني فان المولى قبل  
 مجيء الغد اخترت ان يقع العتق اذا جاء غد ملين هذا العبد بعينه كان باطلا \* وفي الجامع  
 ايضا اذا قال الرجل لعبدین له اذا جاء غد فاحدكما حر ثم باع احدهما ثم اشتريه قبل مجيء الغد  
 ثم جاء الغد عتق احدهما والبيان اليه ولو باع احدهما ثم اشترى قبل مجيء الغد ثم باع الآخر ولم يشتريه  
 حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجيء الغد ولا يبطل اليمين بالبيع ولو باع نصف احدهما  
 ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق احدهما والبيان اليه  
 كذا في المحيط \* رجل له اربعة ابناء سودان وابيضان فتال هذا الابيضان حران او هذا  
 الاسودان وكذا لو اضاف الى الوقت بان قال هذا الابيضان حران او هذا الاسودان  
 اذا جاء غد فمات احد الابيضين او باعه ثم جاء غد عتق الاسودان ولا خيار له ولو مات  
 احد الابيضين واحد الاسودين ثبت له الخيار ولو مات الابيضان عتق الاسودان كذا في  
 شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو قال هذا حر هذا امر عتق الثاني ولو قال هذا حر  
 هذا ان دخل الدار عتق الاول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية \* ولو قال  
 احدكما حر اذا جاء غد احدكما حر فجمع عتقا ولو مات احدهما او باعه ثم جاء غد عتق الباقي  
 وكذا لو باع بعض احدهما كذا في خزائن المفتين \* ولو جمع بين عبيدين وحر فقال اثنان منكم حران  
 يصرف احدهما الى الحر والآخر الى العبد فيعتق احد العبيدين لا غير كانه يقال احد العبيدين حر  
 فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي \*  
 الباب الرابع في الحلف بالعتق \* رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر  
 وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف صبي فبقي على ملكه  
 حتى دخل عتق سواء دخلها ليلا او نهارا ولو لم يتل يومئذ لا يعتق الذي في ملكه بعد اليمين كذا  
 في الكافي \* ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل اليمين  
 ولو لم يدخل حتى اشتريه ثانيا فدخل الدار عتق لان اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا  
 في البدائع \* روى خالد بن صبيح عن ابي يوسف رح في رجل قال كلما دخلت هذه الدار

فعبدي حر وله مبيد فدخلها اربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق يوقعه على ايهم شاء واحدا  
بعد واحد كذا في المحيط \* ولو قال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحقت  
بدار الحرب فسيبت وملكها ودخلت الدار لم تعتق هندنا كذا في الينا بيع \* قال لعبده ان  
دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فانكر المولى فالقول قول المولى  
واذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية \*  
ولو قال لعبده ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل احدي  
الدارين ثم اشتريه فدخل الدار الاخرى عتق هندنا \* ولو قال لعبده ان دخلت الدار فانت  
حر ان كلمت فلانا يعتبر قيام الملك عند الدخول ايضا كذا في البدائع \* قال محمد ربح في الاصل  
اذا قال اول مبد يدخل على فهو حر فادخل عليه مبد ميت ثم حي عتق الحي ولم يذكر  
فيه خلافا منهم من قال هذا قول ابي حنيفة ربح ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا  
في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحلف بعتق ما في البطن \* وان ادخل عليه مبدان حيان  
جميعا معا لم يعتق واحد منهما فان ادخل بعدهما مبد آخر لم يعتق كذا في المبسوط \* ولو قال لعبده  
انت حر ان دخلت الدار لابل فلان لعبده آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع  
الكبير للخصيري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى \* لو قال كل امرأة  
لي تدخل هذه الدار فهي طالق ومبد من مبيدي حر فدخلت امرأتان طلقنا ولا يعتق الا مبد  
واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق ومبد من مبيدي  
حر فدخلت امرأتان او واحدة مرتين طلقنا وعتق مبدان \* رجل له جوار ولهن اولاد وله مبيد  
فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وابنها ومبد من مبيدي حر فدخلن متقن  
واولادهن ومبد واحد ثم لا يعتق لكل جارية الا ولد واحد ولو كان العبيد ازواجا للاماء  
فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وولدها فدخلن متقن وازواجهن  
واولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي وزوجها وولدها ومبد من مبيدي  
احرار فدخلن متقن وازواجهن واولادهن وعتق بعد ذلك جارية مبد \* وفي شرح  
الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا او تكلمت مع فلان فعبدي من مبيدي حر  
فدخل الدار

فدخل الدار دخلات وكلم مرة لا يعتق الا وا حد كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة او مرتين \* وان قال لعبده انت حران دخلت هذه الدار او هذه الدار فايهما دخل متق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعا وان قال انت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي للقدسسي \* ولو قال كل مملوك اشتريته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشتري بعد الدخول كذا في الايضاح \* رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبدى حر وان كلمت فلانا فامرأتى طالق فان دخل الدار او لا متق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلانا او لا طلقت امرأته ولم ينتظر الدخول فاذا نزل احدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معا نزل احدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* رجل له جاريتان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة متعت كذا في الظهيرية \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبده حران كلمت فلانا فاهما يمينان ايها وجد شرطه نزل جزاؤه ولو ذكر في آخره ان شاء الله فالاستثناء عليهما وكذا اذا علق بمشيئة فلان ينصرف الى اليمينين ايضا فان قال فلان لا شاء بطلت اليمينان وكذا ان لم يشأ احدهما وان شاء في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلقت المرأة وان كلم متق العبد \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق وعبدي حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزاء بان قال امرأته طالق وعبده حران دخلت الدار او وسط الشرط بان قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حر ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق والله وعبده حران كلمت فلانا ولا نية له فالمشي والطلاق على الدخول والعتاق على كلام فلان \* ولو قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حر ان شاء الله كان يميننا واحدة والاستثناء عليها وكذا لو قال ان شاء فلان \* رجل قال ان دخلت الدار ان كلمت فلانا او اذا كلمت او متى كلمت فلانا او اذا قدم فلان فعبدى حر ولا نية له فاليمين على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزاء على الشرطين فقال عبدي حران دخلت الدار ان كلمت فلانا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث



في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت \* ولو نوى في قوله ان دخلت الدار ان كلمت فلانا فانت حر ان يكون الدخول مقدما ويكون هو شرطاً للانعقاد والكلام مؤخراً صحت نيته وكذا في صورة تقديم الجزاء ان نوى ان يكون الكلام آخراً صحت نيته الا اذا كان فيما نوى نفع له بان يكون فيه تخفيف له فيرد نيته قضاء للثمة \* واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار الاخرى فانت حر يكون شرط الحنث دخول الاخرى اولاً فلو دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث ولو دخلها بعد دخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار ودخلها مرة حنث سواء كان الجزاء مقدماً او مؤخراً كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* واذا وسط الجزاء بان قال ان دخلت الدار فعبدى حران كلمت فلانا وقال ان كلمت فلانا فعبدى حران اقدم فلان فاليمين على ان يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكر الم يعتق وان ولدته لاقبل من ستة اشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي حيان \* رجل قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر الا اوسطهم فاشترى عبداً حتى ساء له ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشتر حتى مات عتق فان اشترى ثالثاً لا يعتق واحداً منهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* فاذا ملك عبداً رابعاً يعتق العبد الثاني وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامناً وهلم جرا على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* والحاصل انه اذا اشترى من العبيد عدداً هو زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا يتصور ان يصير اوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشترى ستة اعبداً واحداً بعد واحد عتق الثلاثة الاول وحكم الباقين موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة متقوا ولو ملك وترا متقوا الا الاوسط ولم يذكر انهم يعتقون من وقت الشراء او قبيل الموت وكان الفقيه ابو جعفر يذكر من الشيخ ابي بكر بن ابي سعيد رح ان علي قياس قول ابي يوسف ومحمد رح يعتق قبيل الموت بلا فصل وعند ابي حنيفة رح يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح ان هناك يعتق مقصورا عندهم لان شرط خروجه من الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وانما ينعدم ذلك بشراء ما بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبيداً ثم عبيدين معاً متقوا ولو قال كل عبداً اشترى به فخر حر



الا اولهم فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كيف ما اشترى ولو اشترى اولا عبدين معا عتقا ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق واواشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى آخر عتق الثاني وعلى هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* وتوتال كل مملوك املكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين الا اذا عتق فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وتوتال كل مملوك املكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان عتق به الساعة الزمان نية التي يذكرها المنجمون يصدق في ادخال ما يستفيدة بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال كل مملوك املكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك جاءه رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح هو على ما يستفيدة في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط \* وتوتال كل مملوك املكه غدا فهو حر ولم ينوشيا قال محمد رح يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وتوتال ابو يوسف رح يعتق ما يستفيدة في الغد لا خير ولو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول ابي يوسف رح ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى ثلثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيدة في الثلثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا اذا قال الى سنة او سنة ابد او الى ان اموت يدخل ما يستفيدة في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال اردت بقولي سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدب في القضاء ويدب فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وتوتال كل مملوك املكه حر بعد غدا وقال كل مملوك لي فهو حر بعد غدا وله مملوك فملك آخر ثم جاء بعد غدا عتق من كان في ملكه منذ حلف لا من ملكه بعد الحلف كذا في الكافي \* وتوتال كل مملوك املكه او قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتي وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان عنده وقت اليمين مدبر والاخر ليس بمدبر فان مات عتقا من الثلث كذا في الهداية \* هذا اذا لم يكن له نية واما اذا نوى فيتناول الكل لانه نوى التشديد

على نفسه فيصدق كذا في التبيين \* رجل قال كل مبدأ شترية فهو حر الى سنة فاشترى  
عبد الا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيهان \* وان قال لعبد انت  
حر اليوم او غدا لا يعتق مالم يجي الغدا الا ان انوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله انت حر اليوم  
او غدا يعتق اليوم ولو قال انت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال انت حر غدا اليوم يعتق غدا  
كذا في التاتارخانية \* ولو قال تصبح غدا حرا او تصبح غدا تشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب  
وكذا تقوم حرا او تقعد حرا يعتق للحال ولو قال انت حر امس وانما ملكه اليوم متق وكذا قوله  
انت حر قبل ان اشتريتك متق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حر فمضى يومان متقا كذا  
في العتابة \* ولو قال عبده حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار امس وامرأته طالق ان كان دخل  
ولا يدري انه دخل ام لا وقع العتق والطلاق لانه في اليمين الاولى اقرب دخول الدار واكد  
باليمين فيكون اقرارا منه بالطلاق وفي الثانية انكر الدخول واكد بها فيكون اقرارا بالعتق  
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها \* ولو قال لعبد انت  
حر قبل موت فلان وفلان بشهر فمات احدهما لتمام شهر من وقت هذه المقالة متق العبد  
كذا في المحيط \* رجل قال لعبد انت حر قبل الفطرو الاضحى بشهر يعتق في اول رمضان  
كذا في فتاوى قاضيهان \* في الجامع اذا قال العبد الما ذون او المكاتب كل مملوك املكه فيما  
يستقبل فهو حر فملك مملوكا بعد ما متق لا يعتق عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق وعلى  
هذا الخلاف اذا قال كل مملوك اشترية فهو حر فاشترى مملوكا بعد ما متق واجمعوا على انه  
ان اقال اذا اعتقت فكل مملوك املكه فهو حرا وقال اذا اعتقت فكل مملوك اشترية فهو  
حر فملك مملوكا بعد العتق او اشترى مملوكا بعد العتق انه يعتق واجمعوا على انه اذا قال كل مملوك  
لي فهو حرا وقال كل مملوك املكه فهو حر فملك مملوكا بعد العتق انه لا يعتق كذا في المحيط \*  
واذا قال الحر بي كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فخرج اليها واسلم واشترى عبد الم يعتق  
عند ابي حنيفة رح ولو قال ان اسلمت فكل مملوك املكه فهو حر ثم اسلم واشترى مملوكا متق  
بالاجماع كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في ملك العبد والمكاتب \* ولو قال  
رجل لحره اذا ملكتك فانت حرة فارتدت ولحققت ثم مبيت فاشترها لا تعتق عند ابي حنيفة رح  
وان قال

وان قال اذا ارتدت وسبيت فامتنرتك فانت حرة فكان ذلك منقته اجماعا كذا في السراج  
الوهاج \* ولو قال انت حران شئت تعلق بمشيئته في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيئته  
في المجلس ان كان حاضرا او بمجلس علمه ان كان غائبا كذا في البنا بيع \* ولو قال انت حران ام يشأ  
فلان فان قل فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق لكنه لا بقوله لا اشاء  
لان له ان يشاء في المجلس بل ببطلان المجاس باعراضة واستغاله بشيء آخر كذا في البدائع \*  
ولو ملق بمشيئة نفسه فقال انت حران شئت فان لم يشأ في صرة لا يعتق ولا يقتصر على المجلس  
ولو قال ان لم اشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشاء لا يقع ايضا لان له ان يشاء بعد ذلك  
حتى يموت كذا في السراج الوهاج \* فاذا مات تحقق العدم فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر  
من ثلث المال كذا في البدائع \* ولو قال لامة من امانت حرة وفلانة ان شئت فقلت  
قد شئت متق نفسي لا تعتق قال محمد ربح في الجامع اذا قال الرجل لغيره من شئت متقه من  
صبيدي فاعتقه فشاء المخاطب متقهم جميعا متقوا جميعا الا واحدا منهم عندا بي حنيفة ربح  
والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا هكذا ذكر المسئلة في رواية ابي سليمان وذكر في رواية  
ابي حفص فاعتقهم المأمور جميعا متقوا الا واحدا منهم عندا بي حنيفة ربح والصحيح رواية  
ابي حفص ربح لان المعلق بمشيئة المأمور الا عتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من  
شئت متقه من صبيدي فهو حر فشاء متقهم جميعا متقوا عندا بي حنيفة ربح يعتق الكل  
الا واحدا منهم واجمعوا على انه لو قال من شاء عتقه من صبيدي فاعتقه جميعا متقوا  
جميعا ولو قال لا متين لهما انما حرتان ان شئتما فشاءت احدهما فهو باطل ولو قال لهما ايتكما  
شاءت العتق فهي حرة فشاءت جميعا متقنا ولو شاءت احدهما متقت التي شاءت ولو شاءت  
فقال المولى اردت احدهما صدق ديانه لا قضاء كذا في المحيط \* رجل قال لغيره جعلت  
عتق عبدى اليك فليس له ان ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال اعتق اى عبدى  
هذين شئت قال وكذلك العتاق بجعل ولو قال لرجل في صحته او مرض اذا مت فاعتق  
عبدى هذا ان شئت او قال اذا مت فامر عبدى هذا في العتق بيدك او قال جعلت  
عتق عبدى هذا بيدك بعد موتى فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام  
منه كان له ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبدى هذا حر بعد موتى

ان شئت كان حراً بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل ان يقول شيئاً ثم قال بعد ذلك قد شئت وحببت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة او الوصي او القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جاز نهيه كذا في الذخيرة \*  
ولو قال اذا جاء خدقانت حران شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيهان \* فان شاء في الحال لا يعتق مالم يشأ في الغد ولو قال انت حران شئت خدقالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال متق خدق كذا في البدائع \* في الأصل اذا قال لعبد انت حر مندهما شئت او اذا شئت او كلما شئت فقال العبد لا شاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له انت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له انت حر كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رح يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \*  
**الباب الخامس في العتق على جعل** \* حر رصده على مال فقبل متق مثل ان يقول انت حر على الف درهم او بالف درهم او على ان تعطيني الفا او على ان تؤدى الي الفا او على ان يجيئني بالف او على ان لي عليك الفا او على الف تؤديها الي او قال بعث نفسك منك على كذا او هبت لك نفسك على ان تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى يصح الكفالة له به وكما يصح به الكفالة جاز ان يستبدل به ما شاء بدايدولا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فان كان حاضراً اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائباً اعتبر مجلس علمه ولا بد ان يقبل في الكل \* فلو قال لعبد انت حر بالف وقال قبلت فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رح ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق \* ولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع \* ويلزمه الوسيط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والحصان والثوب الهروي فلواتاه بالقيمة اجبر المولى على القبول كما في المشهور \* ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب او حيوان او دابة فقبل متق ولزمه قيمة نفسه ولو ادعى اليه العبد والعرض فاستحق ان كان بغير عينه في العقد فعلى العبد مثله وان كان معيناً بان قال اعتقتك على هذا العبد او الثوب او بعثك نفسك بهذه الجارية فقبل وصح وسلم فاستحق رجوع على العبد بقيمة نفسه عند ابي حنيفة واى يوسف رح ولوا ختلاف في المال حنسه او مقداره بان قال المولى اعتقتك على عبد وقال العبد على كروضة او على الف وقال العبد على مائة فالقول للعبد مع يمينه وكذا لو انكر اصل المال كان القول لله بالبينة



بينة المولى كذا في فتح القدير \* ولو قال المولى اعتقتك امس بالف درهم فلم تقبل فقال العبد  
 قبلت فالقول قول المولى مع بيمينه كذا في البدائع \* ولو قال لمولاه اعتقني على الف فاعتق نصفه  
 يعتق نصفه بغير شيء ولو قال اعتقني بالف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمس مائة عند ابي حنيفة  
 رح \* مبد بين رجلين قال احدهما انت حر بالف فقبل متق نصفه بخمس مائة الا اذا اجاز الآخر  
 فيجب الالف بينهما عند ابي حنيفة رح \* ولو قال اعتقت نصيبى بالف فقبل العبد لزمه لالف  
 للمعتق لا يشاركه الساكت ولو قال احدهما اذا ديت الى الف فانت حر فاكسب وادى عتق نصيبه  
 ولا خزان يشاركه فيه لانه اكتسب في حالة رقه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه مأمور له  
 شرطه ولو قال اذا ديت الى الف فانت نصيبى حر يرجع المعتق على العبد بما اخذ منه الشريك  
 كذا في محيط السرخسى \* ولو قال لعبده انت حر على الف درهم فقبل ان يقبل قال انت  
 حر بما تدينار فقال قبلت بالمالين عتق ويلزمه المالا لان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمالين  
 او قال قبلت على الابهام ولو قال قبلت احدا للمالين الدراهم او الدنانير لا يعتق كذا في  
 شرح الطحاوى \* ولو قال لعبده انت حر وادى الف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا  
 في الظهيرية \* واذا قال لعبده اد الى الف درهم وانت حر ذكره بالوافائه لا يعتق مالم يؤد الالف  
 ولو قال اد الى الف درهم فانت حر ذكره بالغائه فانه يعتق في الحال كذا في الذخيرة \* ولو قال  
 اد الى الف فانت حر يعتق للحال ادى اولم يؤد كذا في البدائع \* ولو قال انت حر وملك الف  
 درهم عتق في الحال ولم يلزمه الالف قبل اولم يقبل عند ابي حنيفة رح وقال لان قبل عتق  
 ولزمه الالف وان لم يقبل لم يعتق كذا في البناية بيع \* ولو قال لعبده اعتق منى مبد او انت حر  
 اولم يقل منى او قال اذا اعتقت منى مبد فانت حر صريح فيمنصرف الى الوسط وصار العبد مأذونا  
 في التجارة فلوا عتق مبد اربا او مرتفعالا يجوز فان اعتق مبد او وسطا عتقا بلا سعاية ان تاله في صحته  
 وان قاله في مرضه ولا مال له غيرههما قسم الثلث بينهما على قدر سهمها فان كانت قيمة المأمور  
 ميتين ديناراً وقيمة الوسط اربعين ديناراً عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه بعوض فلا يكون وصية وبنتى  
 ثلثة بلا عوض وكان مال الميت بجميع البدل وثلث المأمور فجعلته ستين ديناراً فثلثه وهو عشرون  
 ديناراً يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وثلثه لك ستة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسمى  
 في ثلثة عشر وثلث وعتق من البدل ثلثة عشر وثلثه ويسمى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان



فبلغ سهام الوصبة مشربين وسهام السعاية اربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البدل مثل قيمة سهام المأمورا واكثر متق كل المأمور بلا سعاية والبدل يعتق من الثلث وان قال اعتق مني عبدا بعد موتى وانت حر فهذا وما تقدم سواء الا انه اذا اعتق عبدا وسطا هنا لا يعتق المأمور الا باعناق الوارث او الوصى او القاضي وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعناق اذا اعتق منه عبدا وسطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت اعتق عبدا والا بعناك لم يكن لهم ذلك لكن القاضي يؤجله ثلثة ايام او اكثر بحسب رأيه كذا في الكافي \* فان اعتق المأمور عبدا وسطا في المدة التي امهله القاضي اعتقه والا رده الى الورثة وامرهم ببيعه وقضى بابطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته اذا اعتق مني عبدا بعد موتى فاعتقوه فهذا وما لو قال لعبده اعتق مني عبدا بعد موتى فانت حر سواء كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد بن روح لو قال لعبده قد بعتك نفسك وهذه الالف التي في يدك بالف درهم قال هو حر وياخذ المولى ما في يد العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده بعني نفسي وهذه الالف بمائة درهم اخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لعبده بعتك نفسك وهذه المائة دينار بالالف درهم فقبله العبد وقيمة العبد بثمن المائة دينار سواء خمسمائة منها بالعبد وخمسمائة بالدينار فان نقد العبد الالف قبل ان يفترقا كانت الدنانير للعبد وعتق وان افترقا قبل ان يقبضها بطل من الالف بحصة الدينار فكانت الدنانير للمولى والخمسمائة التي عتق بها دين على العبد \* هشام بن محمد بن روح لو قال العبد لمولاه بعني نفسي وقال قد فعلت عتق وصعني في قيمته كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتق عبده بمال على اجنبي وقبل الاجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن \* واذا نال الرجل لغيره اعتق عبدا من نفسه بالالف على فاعتق فانه لا يلزم الا امر المال واذا ادعى كان له استرداده كذا في الذخيرة \* ذمي اعتق عبده على خمرا وخنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان اسلم احدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد بن روح قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اذا ادبت الى الفافانت حرا واذا ما ادبت او متي ادبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان ادبت الى الفافانت حر يقتصر على المجلس ويضير العبد ما دونها في هذه الوجوه كلها واذا ادعى

وان ادى المال متق ثم ينظر ان كان ذلك من مال اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه  
وعليه الف اخرى في ذمته وان كان من مال اكتسبه بعد ذلك متق والكسب كله الى حين  
ما متق لمولاه وليس عليه شيء من الالف كذا في المذايع \* وللمولى بيعه قبل الاداء ولو ادى البعض  
يجبر المولى على القبول الا انه لا يمتق ما لم يؤد الكل فان ابرأه المولى من البعض او من الكل  
لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج \* العبد اذا احضر مال بحيث يتمكن المولى من قبضه  
وخلى بينه وبين المال اجبره الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم بعنق العبد قبض او لا كذا في التبیین \*  
ولو قال لاجنبى ان اديت الى الف فعبدى هذا حرف جاء الاجنبى بالالف ووضعها بين يديه  
لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان الف لا يحسن  
كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال لعبده ان اديت الى الف فانت حر فقال العبد للمولى  
خدمنى مكانها مائة دينار فاخذها المولى لا يعتق الا ان يقول للعبد عند طلبه ذلك ان اديت الى  
هذا فانت حر في حينئذ يعتق باليمين الثانية كما لو قال له ان اديت الى الف درهم فانت حر ثم قال له  
ان اديت الى خمسمائة فانت حر ادى اليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط \*  
ولو مات المولى فهو رقيق يورث منه مع اكسابه او العبد فمات تركه لمولاه ولا يورث منه منه كذا  
في النهر الفائق \* ولو قال ان اديت الى الف فانت حر ثم باعه ثم اشترته اورد عليه بعيب  
او خيار رؤية او شرط ثم اتى بالف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات  
للعنابى \* واذا قال لعبده ان اديت الى الف فانت حر فاستقرض العبد من رجل الف ودفعها  
الى مولاه متق العبد ورجع غريم العبد على المولى في اخذ منه الالف كذا في الذخيرة \*  
ولو قال لعبده ان اديت الى كذا من العروض فانت حر فادبها اليه متق الا انه ان كان ذلك  
شيأ يصلح ان يكون موصافى الكتابية يجبر المولى على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح موصافى  
في الكتابية لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق كذا في المبسوط \* ولو قال ان اديت الى ثوبا  
فانت حر او قال ان اديت الى درهم فانت حر فأتى بثوب او بثلاثة دراهم او اكثر لا يجبر  
على القبول ولو قبل المودى متق لوجود الشرط كذا في الكافي \* ولو قال ان اقدم فلان فاديت  
الى الف فانت حر فقدم فلان فادى اليه الف لا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المودى من مال اكتسبه  
قبل القدوم متق العبد ولكن يرجع المولى عليه بالف آخر كذا في شرح الزيادات للعنابى \*

وإذا قال له ان ادبت الى عبد افانت حرو لم يضاف العبد الى قيمته ولا الى جنس فهو جائز  
 واذا وجد القبول ثبت العبد ديناً في الذمة فان اتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول  
 وكذلك ان اتى العبد بما هو رفع يجبر على القبول وان ادب بعبد ردي لا يجبر على القبول  
 ولكن ان قبل يعتق ولو جاء العبد بقيمة عبد وسط لا يجبر المولى على القبول وان ارضى بها  
 وقبلها لا يعتق ولو قال له ان ادبت الى عبد اوسطا او قال ان ادبت كرحنطة وسط فانت حرة فجاء  
 بعبد مرتفع او بكر مرتفع لا يجبر المولى على القبول وان اقبل لا يعتق كذا في المحيط \* ولو قال  
 ان ادبت الى في كيس ابيض فانت حرة فادب الى فيه في غير كيس ابيض لم يعتق كذا في السراجية \*  
 ولو قال لامته ان ادبت الى الفا كل شهر مائة فانت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بمكاتبه وله  
 ان يبيعها مالم تود وان كسرت شهرا لم تودا ليه ثم ادت له في غير ذلك لم تعتق كذا في ذكر  
 في رواية ابي حفص والدليل على ان الصحيح هذه الرواية ان قال لها ان ادبت الى الفا  
 في هذا الشهر فانت حرة فلم تودها في ذلك الشهر وادتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع \*  
 وان قال اعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا  
 في السراجية \* ولو قال اخذ مني وولدي سنة ثم انت حرة وان اخذ مني واياه سنة فانت حرة  
 فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فقد فات شرط العتق بموته  
 فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط \* وان قال لعبد انت حرة على ان تخدمني اربع سنين فقبل عتق  
 وعليه ان يخدمه اربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف ورحوان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلثة ارباع قيمة نفسه  
 وكذا لو مات العبد وترك مالا يقضى في ماله بقيمة نفسه لمولاه عندهما كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو قال ان خدمتني سنة فانت حرة فخدمه اقل من سنة او اعطاه مالا عوض خدمته لم يعتق  
 ولو قال ان خدمتني واولادي سنة فمات بعض اولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي \*  
 وان قال لامته عند وصية ان اخدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حرة فان كانا صغيرين  
 تخدمهما حتى يدركا وان ادرك احدهما دون الآخر تخدمهما جميعا فان كانا كبيرين  
 تخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وان ازوجت الابنة وبقي  
 الابن تخدمهما جميعا وان مات احدهما وهما كبيران او صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط \*

وَإِذَا قَالَ لَامْتَهُ إِذَا أُدِيَتْ إِلَى الْغَافَانِ حُرَّةٌ فَوُلِدَتْ وَلِدَائِمٌ أُدِيَتْ لَمْ يَعْتَقْ وَلِدَهَا مَعَهَا وَإِنْ أُدِيَتْ الْآلِفُ مِنْ مَالٍ مَوْلَاهَا مَتَّقَتْ لَوْ جُودَ الشَّرْطُ وَالْمَوْلَى أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ الْمَوْلَى مَرِيضًا حِينَ قَالَ لَهَا إِذَا أُدِيَتْ إِلَى الْغَافَانِ حُرَّةٌ فَكَتَسَبَتْ وَأَدِيَتْ نَمَّ مَاتَ الْمَوْلَى مِنْ مَرَضِهِ فَانْهَى عَنْتَقَ مِنْ ثَلَاثَةِ فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ تَعْتَقُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَإِذَا قَالَ مَتْنِي أُدِيَتْ إِلَى الْغَافَانِ حُرَّةٌ فَمَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ الْإِدَاءِ بَطُلَ هَذَا الْقَوْلُ كَذَا فِي الْمَبْهُوتِ \* رَجُلٌ قَالَ لَأَخْرَأَ عَنْتَقَ أَمْتِكَ هَذِهِ عَلَى الْآلِفِ دَرَاهِمٍ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِيهَا فَاصْتَقَهَا فَأَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَهُ فَالْعَتَقُ وَاقَعَ مِنَ الْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَمْرِ وَلَوْ قَالَ أَعْتَقَ أَمْتِكَ عَنِّي عَلَى الْآلِفِ دَرَاهِمٍ وَالْمَسْئَلَةُ بِحَالِهَا قَسَمَ الْآلِفُ عَلَى قِيَمَتِهَا وَمَهْرٍ مِثْلِهَا فَمَا أَصَابَ قِيَمَتِهَا فَعَلِيَ الْأَمْرُ وَمَا أَصَابَ مَهْرَ الْمِثْلِ بَطُلَ مِنْهُ فَلَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ ثُمَّ أَصَابَ قِيَمَتَهَا سَقَطَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَهِيَ لِلْمَوْلَى فِي الْوَجْهِ الثَّانِي وَمَا أَصَابَ مَهْرَ الْمِثْلِ كَانَ مَهْرًا لَهَا فِي الْوَجْهِ بَيْنَ كَذَا فِي الْكَافِي \* وَلَوْ أَعْتَقَ أُمٌّ وَلَدَهُ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ فَقَبِلَتْ صَتَقَتْ فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ لَسَعَايَةً عَلَيْهَا وَلَوْ أَعْتَقَ أُمْتَهُ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ فَأَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ كَانَ عَلَيْهَا السَّعَايَةُ فِي قِيَمَتِهَا كَذَا فِي فَتَاوِي قَاضِي خَانَ \* أَمْرَأَةٌ قَالَتْ لِعَبْدِهَا أَعْتَقْتِكَ عَلَى الْآلِفِ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي عَلَى مِثْرَةٍ فَقَبِلَ ذَلِكَ ثُمَّ ابْنَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَعَلِيهِ الْآلِفُ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الْآلِفِ سَعَى فِي تَمَامِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَعْتَقْتِكَ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي وَتَمَهَّرَنِي الْآلِفُ فَقَبِلَ ثُمَّ ابْنَى ذَلِكَ عَنْتَقَ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى مِائَةٍ وَرَضِيَتْ بِذَلِكَ فَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ وَلَوْ دَعَاها الْعَبْدُ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى الْآلِفِ فَأَبَتْ الْمَرْأَةُ فَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \*

وَإِذَا قَالَ لِعَبْدَيْنِ لَهُ إِذَا أُدِيَتْمَا إِلَى الْآلِفِ دَرَاهِمٍ فَانْتَمَا حُرَّانِ بِعَتَرَادِئِهِمَا وَلَوْ أَدَاها أَحَدُهُمَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ بَانَ قَالَ خَمْسَمِائَةَ عَنِّي وَخَمْسَمِائَةَ أَتَبَرَّعَ بِهَا مِنْ صَاحِبِي لِأَعْتَقَانِ الْآنَ يَقُولُ خَمْسَمِائَةَ مِنْ عِنْدِي وَخَمْسَمِائَةَ بَعَثَ بِهَا صَاحِبِي فَحِينَئِذٍ يَعْتَقَانِ وَلَوْ أَدَاها أَجْنَبِي لَمْ يَعْتَقَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَوْ دَى الْآلِفِ بِعَتَقِهِمَا أَوْ قَالَ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَا حُرَّانِ فَإِذَا قَبِلَ عَنْتَقًا وَكَانَ لِلْمُؤَدِي أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ مِنَ الْمَوْلَى كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* مَنْ قَالَ لِعَبْدِيهِ أَحَدُكُمَا حُرٌّ بِالْآلِفِ دَرَاهِمٍ لَا يَعْتَقُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَقْبَلَ فِي الْمَجْلِسِ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلَ حَتَّى قَامَا مِنَ الْمَجْلِسِ بَطُلَ وَإِنْ قَبِلَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَقْبَلِ الْآخَرُ لَا يَعْتَقُ فَإِنْ قَبِلَا وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِلْتُ بِخَمْسَمِائَةِ دَرَاهِمٍ لَا يَعْتَقُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِلْتُ بِالْآلِفِ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَبِلْتُ بِالْآلِفِ دَرَاهِمٍ يَقَالُ لِلْمَوْلَى بَيْنَ فَإِذَا أَوْفَعَ الْعَتَقَ



على احدهما متق ولزمه الالف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفان فيعتق  
 من كل واحد نصفه بخمسائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي \* رجل قال  
 لعبدية احدكما حر بالالف فقالا قبلنا ثم قال احدكما حر بخمسائة فقبلا صح الا يجاب الاول  
 وبطل الثاني واذا صح الكلام الاول فما دام حيا يرجع في بيانه اليه فان مات قبل البيان  
 شام العتق فيهما وشاع المال تبع الشروع العتق فيعتق نصف كل واحد بخمسائة ويسعى كل واحد  
 في نصف قيمته وان قال احدكما حر بالف درهم فلم يقبل حتى قال احدكما حر بمائة دينار ثم قبلا  
 صح الاجابان واذا صحا فاذ قبلا انصرف قبولهما الى الكلامين وخير المولى ان شاء او وقع العتق عليهما  
 بالمالين وان شاء اوقع العتق على احدهما بالمالين وان مات قبل البيان حُتق ثلثة ارباع كل واحد  
 بنصف المالين وسعى كل واحد منهما في ربع قيمته كذا في الكافي \* ولو قال لعبد له بعينه انت حر  
 على الف درهم فقبل ان يقبل جمع بين عبد له آخرو بينه فقال احدكما حر بمائة دينار فقالا قبلنا  
 بخير المولى فان شاء صرف اللفظين الى المعين وصتق بالمالين جميعا وان شاء صرف احد اللفظين  
 الى الآخر وصتق المعين بالف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله واما  
 غير المعين فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا صرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال  
 كل واحد منهما انا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلثة ارباع بنصف المالين وهو نصف الالف  
 ونصف المائة الدينار ويسعى في ربع قيمته ولو قال لعبدية احدكما حر على الف والآخر على  
 خمسمائة فان قالوا قبلنا جميعا او قال كل واحد منهما قبلت انا بالمالين او قال كل واحد منهما قبلت  
 اكثر المالين متقا جميعا فيلزم كل واحد منهما خمسمائة ولو قبل احدهما باقل المالين والاخر باكثر  
 المالين حُتق الذي قبل العتق باكثر المالين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع \* ولو قبل كل واحد  
 باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي \* ان قال احدكما حر بالف درهم والآخر بالعين  
 فقال احدهما قبلت مطلقا او قال قبلت بالفين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق وان كان  
 المالان مختلفين جنسا بان قال احدكما حر بالف درهم والآخر بمائة دينار فقال احدهما قبلت  
 العتق بالف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا او قال قبلت بالايجابين متق ويخير العبد في التزام  
 ايهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي \* ولو قال احدكما حر بالف والآخر بغير شيء فان قبل جميعا  
 هتقا ولا شيء



متقاولا شيء عليهما وان قبل احدهما بالف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى احدهما فان صرفته الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بالف وان صرفته الى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو ببدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى احدهما يعتق هو ويعتق الآخر ان قبل البديل في المجلس والا فلا وان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمس مائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في البدائع \* ولو قال احدكما حربا بالف والآخر بمائة دينار فقبلا متقاولا شيء عليهما وان قال احدكما حربا بغير شيء احدكما حربا بالف دينار فقبلا عتق احدهما مجا نا وخيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال احدكما حربا بالف فقبلا ثم قال احدكما حربا بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال احدكما حربا بالف احدكما بغير شيء فقبلا متقاولا شيء عليهما لان من عليه البديل مجهول كذا في الكافي \* ولو قال لعبيدي يا ميمون انت حربا مبارك على الف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبتك على الف يا ميمون كان على الاول لانه تم الكلام قبل ان يدعوه بالآخر \* رجل له ثلثة ابد فقال احدكم حر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلث مائة فقبلوا ذاك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولوقبلوا ذلك في المائة مئتين سعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائة مئتين ولوقبلوا في ثلث مائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لاحد العبدین انت حر على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد ربح لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت حر بعد موتى بالف فلقبرل بعد موته واذ قبل بعد موت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي او الوارث او القاضى عند امتناع الوارث والولاء للميت ولوا عتقه الوارث من كفارة الميت لا يصح من الكفارة بل من الميت كذا في النهر الفائق \* ثم الوصي يملك عتقه تحقيقا لا تعليقا حتى انه لو قال انت حرا زاد خلت الدار فانه لا يعتق والوارث يملك عتقه تحقيقا وتعليقا حتى انه لو ملته بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية البيان \* ولو قال اذا امت فانت حر على الف وكذا اذا ادبت الى الغاب بعد موتى فانت حر فادى الى واره متحقق الاعتاق كذا في التمر تاشي \*

ولو قال لعبد ح حمة بعد موتي وانت حر ولا مال له سواه يحج منه حمة وسطا ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان اوصى المبت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على اربعة ثلثة ارباعه منها للعبد ويسعى للموصى له في ربع ثلث رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسى \* وان قال لعبد ادفع الى وصيى بعد موتي قيمة حمة يحج بها عني وانت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط وان ادى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على اداء الحج وان اعتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته او اكثر فلا سعاية عليه ثم الوصى يحج من المبت بثلث المودى من حيث يبلغ وان كان اوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة اربا ما فثلثة ارباعه للحجة وربع الثلث للموصى له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد ايضا فينقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة ارباعا سهم للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ان قال لعبد ادفع الى وصيى قيمة حمة فاذا دفعتها اليه وحج بها عني فانت حر فهذا لا ينفذ العتق الا بعد الحج ولو اتى بقيمة حمة وسط لا يجبر الوصى على القبول فاذا ادى وحج وجب تنفيذ العتق وان اعتق سعى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج او كثرت ولا يأخذ الورثة شيأ مما اداء العبد الى الوصى ولا يستسعون العبد قبل الحج وان اوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصى بكل ما ادى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لعبد حمة بعد موتي حمة وانت حر فمات المولى في شوال فاراد العبد ان يخرج الى الحج فللورثة ان يمنعوه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلاثة حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج باربعة اشهر ومسافة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة اربعة اشهر وصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقالت الورثة للعبد اخرج والابناك فلم يخرج لا تبطل وصيته الا برضا وان قال المولى حمة عني في هذه السنة وانت حر فمات المولى في شوال فللورثة ان يمنعوه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فاذا منعوه بطلت وصيته لفوات شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد حمة بعد موتي بخمس سنين وانت حر

فانه يخدم الورثة الى ان تجي تلك السنة فاذا جاء تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب  
 اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال اد الى الفاحج بها فانت حر يتعلق العتق باداء الالف  
 دون الحج بخلاف قوله اذا اديت الى الفاحج بها فانت حر لا يعتق مالم يحج كذا في شرح الزيادات  
 للعتابي \* سئل الفقيه ابو جعفر عن الرجل قال لعبده صم مني يوما وانت حر او قال صل مني  
 ركعتين وانت حر قال متق العبد صام او لم يصم صلى او لم يصل كذا في الذخيرة \* واو قال لورثته  
 اذا اد من اليكم مبدى فلان بعد موتى كره فهو حرا وقال فاعتقه فاتى بالردى وقبل الوارث  
 لا يعتق ولو اد من الوسط لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصى او القاضي كذا في الكافي  
 والله اعلم بالصواب \* الباب السادس في التدبير \* التدبير على نوصين مطلق ومقيد فالمطلق  
 ما علق متقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في الينابيع \* وله الفاظ قد يكون بصريح اللفظ  
 مثل ان يقول انت مدبر او د برتك وقد يكون بلفظ التحرير والاعتاق نحو ان يقول انت حر  
 بعد موتى او حررتك بعد موتى او انت معتق او عتيق بعد موتى وقد يكون بلفظ اليمين بان يقول  
 ان مت فانت حر او يقول اذا مت او متي مت او متما مت او ان حدث لي حدث او متي حدث لي  
 وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة او الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو ان يوصي لعبده بنفسه  
 او برقبته او بعنقه او بوصية يستحق من جملته رقة او بعضها نحو ان يقول او صيتك بنفسك او رقبتك  
 او يعنقك او كل ما يعبر به من جميع البدن وكذا لو قال او صيت لك بثلاث مالى كذا في البدائع \*  
 واو اوصى لعبده بسهم من ماله متق بموته ولو اوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو قال لعبده انت مدبر بعد موتى يصير مدبر الحال وكذلك لو قال اعتقتك فانت حر بعد موتى  
 او من د بر موتى او انت حر في موتى او مع موتى كذا في محيط السرخسى \* وحكم المطلق  
 اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوج عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله اعتاقه او كتابته  
 كذا في السراج الوهاج \* فان باعه وقضى القاضي بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون فسحا للتدبير  
 حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية \* وللمولى  
 ان يستخدمه ويؤجره وان كانت امة وطئها وله ان يزوجه كذا في الكافي \* واكسا به  
 ومهر المدبرة وارشها للمولى كذا في الينابيع \* فان مات المولى متق المدبر من ثلث ماله  
 حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي \* واذا كان على المولى دين مستغرق

لرقبة المدبر بمعنى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان \* وولاء المدبر لمدبرة ولا ينتقل منه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادماه احدهما ثبت نمبه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين اعتقه احدهما وهو موصوف من عتق ولم يتغير الولاء كذا في الايضاح \* اما المقيد فهو ان يعلق عتق عبده بموته موصوفا بصفة او بموته وشرط آخر نحو ان يقول ان مت من مرضي هذا او من سفر في هذا فانك حر وتكون ذلك مما يحتمل ان يكون موته على تلك الصفة ويحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر مع موته شرطا آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع \* وحكمه اذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحيوة للمولى ان يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرهما كذا في السراج الوهاج \* روى الحسن بن ابي حنيفة رح اذا قال ان مت ودفنت او فسلت او كفنت فانك حر فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استحب له ان يعتق من الثلث كذا في الينابيع \* ومن المقيد ان يقول ان مت الى سنة او الى عشر سنين كذا في الهداية \* ولو وقته بوقت لا يعيش مثله اليه بان قال ان مت الى مائة سنة فانك حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبیین واذا قال لعبده انت حر يوم اموت ولم ينو النهار كان مدبرا مطلقا وان نوى النهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية \* وان قال انت حر قبل موتي بشهر فمضى شهر فمات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند ابي بكر الاسكافي وقال ابو القاسم من جميع المال وهو قول ابي حنيفة رح قال ابو الليث وهو الصحيح كذا في الغيبة \* وان مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال انت حر بعد موتي بيوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث كذا في فتاوي قاضيخان \* ويؤثر الورثة باعتاقه استحسانا هكذا في التهذيب \* ولو قال انت حر بعد موتي وموت فلان او قال بعد موت فلان وموتي فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال فان مات فلان اولاً والغلام في ملك المولى لا ان يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعه كذا في المحيط \* ولو قال انت حر لسانه بعد موتي يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية \* رجل قال لعبده لا سبيل لاحد عليك



هليك بعد موتي قالوا يصير مدبراً كذا في فتاوى قاضي خان \* روى الحسن من أبي يوسف رح  
لوقال انت مدبر من فلان فهو مدبر من نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولوقال اوصيت  
برقبتيك لك فقال لا قبل فهو مدبر وليس ردة بشيء كذا في خزائن المفتين \* رجل قال لعبد  
له احد كما حر بعد موتي وله وصية مائة ثم مات متقاولهما وصية مائة درهم بينهما ولوقال لكل واحد  
منكما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان احدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية \*  
ولوقال ان ملكتك فانت مدبر فملك بعضه لم يصير مدبراً كذا في العنابية \* ولوقال لامة لا يملكها  
اذا اشتريتك فانت حرة بعد موتي او قال ان اشتريتك ومات فانت حرة فاشترها تصير مدبرة  
فان اعتقها ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاشتر بها لم تكن مدبرة حتى لو مات  
لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولوقال لامة ان ملكتك فانت حرة بعد موتي  
فولدت ثم اشترها تصير الام مدبرة دون الواد ولوقال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل  
بعده فالقول للمولى مع يمينه على علمه والبينة لها ولوقال لامتين ان ملكتهما فانتما حرتان بعد  
موتي بشهرين فملك احدهما وولدت منه ثم ملك الاخرى عتقتا من دبره وولد الاولى  
رقيق كذا في محيط السرخسي \* ولوقال انت حر بعد كلامك فلانا وبعد موتي فكلم فلانا كان  
مدبراً وكذا قوله اذا كلمت فلانا فانت حر بعد موتي فكلمه صار مدبراً كذا في البدائع \*  
رجل قال لعبد انت حر بعد موتي ان لم تشرب الخمر فاقام اشهراً بعد موت المولى و  
لم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل ان يعتق بطل عتقه فان رفع الامر الى القاضي بعد موت  
المولى قبل ان يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد الى الرق كذا  
في الظهيرية \* قال محمد رح في الاصل اذا قال انت حر بعد موتي ان شئت الساعة فشاء العبد  
من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى  
يموت المولى فان مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في الينا بيع \* وكان الشيخ  
ابوبكر الرازي يقول الصحيح انه لا يعتق الا بالعناق من الورثة او الوصي وبه جزم الحاكم  
في مختصره كذا في النهر الفائق \* ثم في ظاهر الجواب يعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس  
كذا في غاية السروجي \* ولوقال لعبد انت حر ان شئت بعد موتي فمات المولى وقام العبد  
من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى او اخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئاً مما جعله اليه



كذا في البدائع \* وإذا قال لغيره دبر عبدى فاعنته المأمور لا يصح وإذا جعل الرجل امرءة  
 إلى صبي فقال دبره أن شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط \*  
 قال لرجلين دبراً عبدى فدبره أحدهما جاز ولو جعل امرءة في التدبير اليهما بأن قال جعلته  
 امرءة اليكما في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير \* رجل قال في مرضه اعتقوا عني  
 فلا نا بعد موتى أن شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتى أن شاء الله تعالى في الاستحسان  
 يصح الاستثناء في قوله هو حر أن شاء الله ولا يصح في الأمر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيجان \*  
 ذكر في الزيادات ومن دبر عبده على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسى \*  
 عبد بين رجلين دبراً أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رح يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك  
 الساكت في نصيبه خيارات خمسة أن كان المدبر موسراً أن شاء دبر نصيبه كما دبر وكان  
 مدبر ابينهما فإذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني إلا إذا مات  
 الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وإن شاء اعتق فإذا اعتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع  
 على المعتق بنصف القيمة مدبراً أو الولاء بينهما وللمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وإن شاء  
 المدبر اعتق وإن شاء استسعى العبد \* وإن شاء استسعا فاعتق إذا أدى ذلك النصف وللمدبر  
 أن يرجع على العبد فيستسعيه فإذا أدى عتق كله وإن مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية  
 وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وإن شاء تركه كذلك فإذا مات يكون نصيبه موروثاً منه  
 للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وإن مات المدبر متق ذلك النصف من  
 الثلث ولغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما وإن شاء ضمن المدبر قيمة  
 نصيبه إذا كان موسراً فالولاء كله للمدبر وللمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وإن أم يرجع حتى مات متق  
 نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملاً للورثة وخيارات أربعة أن كان المدبر معسراً وليس  
 له حق تضمين المدبر كذا في التاتارخانية \* عبد بين شريكين دبراً معاً فقال كل واحد دبرتك أو قال  
 كل واحد نصيبى منك مدبراً أو قال كل واحد ذامت فانت حر أو قال كل واحد ذامت فانت حر بعد موتى  
 أو قال كل واحد أنت حر بعد موتى وخرج الكلام منهما معاً صامدراً لهما كذا في شرح الطحاوى \* فإذا  
 مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار أن شاء اعتق وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى  
 وليس له أن يتركه على حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق إن كان

يخرج من الثلث وان قال اذا متنا فانت حرا وانت حر بعد موتنا وخرج كلاهما معالا بصير مدبرا الا اذا مات احدهما بصير نصيب الباقي منهما مدبرا وصار نصيب الميت ميراثا لورثته ولهم الخيار ان شاؤوا اعتقوا وان شاؤوا ادبروا وان شاؤوا كاتبوا وان اشاءوا استسعوا وان شاؤوا ضمنوا الشريك ان كان مؤسرا واذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث \* مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدع احدهما فهو مدبر بينهما كامة فان ادعاه احدهما ففي الاستحسان يثبت نسبه وصار نصف الجارية ام ولده ونصفها مدبرة على حالها للشريك وبغرم المدعي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف القيمة الا م فان مات المدعي او لاعتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعا فان مات الآخر قبل ان يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية منها في قياس ابي حنيفة رح وان مات الذي لم يدع او لاعتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادعاه الثاني ثبت النسب استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند ابي حنيفة رح لانه ولد للشريك ولدوا م الولد لا قيمة له عند ابي حنيفة رح ويضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني ايضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر بالوطي الثاني كذا في محيط السرخسي \* المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعاه جميعا معا ثبت نسبه منهما جميعا وصارت الجارية ام ولدهما وبطل التدبير كذا في البدائع \* رجل كتب في كتاب الوصية ان عبده فلان حر بعد موته ولم يسمع منه احد ثم مات وجحدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم انكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع ايمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا دبر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فان ولدت بعد ذلك لاقل من ستة اشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية \* دبر ما في بطن امته لا يبيها ولا يمهرا حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي \* ولو ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والثاني لاكثر منه بيوم فهما مدبران كذا في الينابيع \* ولو دبر ما في بطن امته ثم كاتب الامه بجوز فان وضعت بعد هذا القول ولد لاقل من ستة اشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعا للام فان ادت الام بدل الكتابة الى المولى عتقا بالكتابة

وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يموت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يخير ان شاء مضي في الكاتبة وان شاء مضي في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكاتبة اكثر وهذا قول ابي حنيفة ربح وان كانت الامتة بين اثنين دبر احدهما ما في بطنها فهو جاز فان وادت بعد هذا لا قل من ستة اشهر صار نصيبه مدبرا عند ابي حنيفة ربح ويكون للساكت في نصيبه خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا وان حادت بالولد لاكثر من ستة اشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الامتة بين اثنين قال احد هما ما في بطنك هر بعد موتى وقال الآخر لامتة انت حرة بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لا قل من ستة اشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد واما في الام فللذى لم يدبر الام في نصيبه خيارات خمسة عند ابي حنيفة ربح ان كان المدبر موسرا وان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت هذه المقالة فعند ابي حنيفة ربح يصير نصف الجارية مدبرة للذي دبرها ويصير نصف الولد مدبرا تبعا للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له ان يستسعى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا تبعا واذا كان تبعا في التدبير يكون تبعا في السعاية ايضا كذا في المحيط \* ولو ان جارية بين رجلين وهي حامل فدبر احدهما ما في بطنها واعتق الآخر الام فالذي دبر له ان يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينا بيع \* تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التنجيز والتعليق ببلوغة حتى اذا قال الصبي لعبده اذا ادركت فانك حر بعد موتى لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكروه على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر مملوكا من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجارة اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط \* رجل دبر عبده ثم ذهب عقله والتدبير على حاله بخلاف ما اذا اوصى برقبته لانسان ثم جن ثم مات حيث

حيث بطل الوصية **كافي** خزانة المفتين \* دبر الذمي عبدة ثم اسلم يعتق بالسعاية فانه  
 مات المرئى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية فلو صالحه المولى من غير حكم على  
 اكثر من قيمته وعجز يستقص الصلح في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته \* حربى دخل دارنا  
 بامان فدبر عبده ثم اضرا الحربى يعتق المدبر ولودبر عبده في دار الحرب وخرج اليها فاسلم العبد  
 يجبر على بيعه \* **آردا** لعبد المدبر ولو لحق بدار الحرب او اسره اهل الحرب ثم اخذه المسلمون  
 فاسلم رده على مولاه ويكون مدبرا كذا في محيط الصرخسى \* **من** قال لعبد انت حرا ومدبر  
 فانه مؤمرا ببيان فان قال هبت به الحرية فيعتق وان قال عتيت التدبير صار مدبرا وان مات  
 قبل البيان والقول في الصحة فانه يعتق نصفه مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير ان خرج عتق  
 وان لم يكن له مال غيره عتق النصف مجانا ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل ولو كانا عبدين  
 فقال احدهما مدبرا وحر ومات قبل البيان ولا مال له غيره ما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما  
 مجانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال  
 ولو قال انتما حران او مدبران والمسئلة بحالها عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير  
 هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوى  
 ولو قال في صحته لعبده ومدبره احدهما مدبرا والآخر حرا ولا مال له غيره ما ومات قبل البيان  
 عتق لقن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال احدهما حرا والآخر مدبرا فكذا لك  
 عند ابي يوسف رح لانه اخبار تقدم او تاخر وعند محمد رح يعتق نصف كل واحد من كل المال  
 والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال احدهما حرا والآخر المدبر يعتق لقن والمدبر مدبرا بحاله  
 وهذا قولهم كذا في الكافي \* **ولو قال** لمدبرين له احدهما حرا فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين  
 ودخل عليه مبد فقال للمدبر **البات** للعبد الداخل احدهما مدبرا يعتق المدبر الذى خرج  
 بعد قوله احدهما حرا والعبد الداخل على حاله لا يعتق شىء منه وبقي المدبر الثابت مدبرا وان قال  
 لمدبرين ولقن له في صحته احدهم مدبرا والآخر لباقيين حرا ومات قبل البيان كان للقن نصف  
 العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق  
 من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة الارباع من الثلث بالتدبير وكذا  
 له حكم المسئلة با... قدم الصحة وقال احدهم حرا والآخرين مدبرين يكون نصف العتق البات



للقن ونصفه للمدبرين كلوا احدا الربع وهي رواية الزيادات وذكر الامام قاضيخان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو قال احدكم مدبر والباقيان حران عتق القن ونصف كل مدبر بالامتنان ولو قدم العتق فقال احدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالامتنان ولو قال لمدبر وقنين احدكم مدبر والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو قال احدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالامتنان وثلاثا كلوا حد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيدا فقال احدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال احدكم مدبر والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثا من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لثلاثة عبيد احدكم مدبرا ثلثا منكم حران او مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثة بالاجاب البات وبقي ثلثا للمدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من العبيدين مدبرا ايضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق من كل واحد من العبيدين ثلثة اسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبيدين في النصف واقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في اربعة وحق العبيدين في ثلثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل احد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثة واذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبدان ثمانية عشرة ونصفا فانكسر فضعفناه فصا كل عبد احد وعشرين فنقول عتق من المدبر المعروف بالاجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر سبعية وعتق من كل واحد من العبيدين بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلثة ويسعى كل واحد في احد عشر وهو قدر ثلثة اسباعة وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التحريم فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد ينظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وقوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبيدين



في ستة فجملائه اربعة وثلثون فصار ثلثا كل رقبة من العبد بين الباقيين سبعة عشر متق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسعى كل واحد في اربعة عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدين صار مستوفيا وصيته ثلثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة فيكون جملة السهام تسعة وثلثين فصار ثلثا كل رقبة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا متق من المدبر ثمانية ويسعى في احد عشر ونصفا ومتق من العبد الباقي ثلثة ويسعى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلثة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التحريم فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيين وصيتهما ستة وتوى ما عليهما من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فيكون الجملة ستة وثلثين فصار ثلثا رقبة المدبر ستة وثلثين متق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيتهما ستة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التحريم فان لم يموت المولى حتى مات احد العبد ثم مات المولى بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدين فاذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبة من الثلث متق من كل واحد ثلثة ارباعه النصف بالعتق البات والرابع بالتدبير ويسعى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة واحدة فثلثة ثلث الرقبة بينهما متق من كل واحد ثلثاه النصف بالاعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدين ثم مات المولى زالت مزاحمته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر متق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد مدبرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث متقا وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين متق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على ما مر وان قال اثنان منكم حران او مدبران وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما

من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرتبة وذلك سهم  
 وحق العبد بن يحكم التدبير في النصف ثلثة وبحكم العتق البات في الثلثين اربعة فبلغ سهام  
 وصية العبد بن سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة  
 وثلثون وصار كل عبد ثلثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبد بن  
 سبعة من كل واحد ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام  
 السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية  
 فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام العبد بن سبعة وعلى قدر سهام  
 الورثة ستة وعشرين فيكون الجملة ثلثة وثلثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فبلغ سهام الوصية  
 ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية  
 ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع فان مات احد العبد بن توى ما عليه  
 من السعاية والتوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين  
 وعلى حق العبد الباقي ثلثة ونصف وحق المدبر ستة فيكون الجملة خمسة وثلثين ونصف فصار  
 كل عبد سبعة عشر وثلثة ارباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في احد عشر وثلثة ارباع سهم وعتق  
 من العبد الباقي ثلثة ونصف ويسعى في اربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا  
 وصيته ثلثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع وان مات  
 العبدان وبقي المدبر توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين  
 وعلى سهام المدبر ستة فيكون الجملة اثنين وثلثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين  
 والعبدان الميتان صاروا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية  
 ستة وعشرين فاستقام التوزيع فان مات المدبر مع احد العبد بن توى ما عليهما من السعاية  
 فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة ونصف فيكون  
 الجملة تسعة وعشرين ونصف فعتق منه ثلثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت  
 استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع  
 فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في الايجاب البات وصار عتق رتبة ونصف  
 بين العبد بن

بين العبدین فان كان له مال يخرج رقبة ونصف متق من كل واحد ثلثا ربا فله ويسمى في ربعة وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما يعتق من كل واحد ثلثه ويسمى كل واحد في ثلثيه فان مات احد العبدین قبل موت المولى زالت مزاحمته وبقي الايجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبرا ايضا فان كان له مال يخرج جان من الثلث متقا بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما على ما ذكرنا وان قال في صحته انتم احرارا وانتم مدبرون ومات قبل البيان نقوله انتم احرار صحيح في حق الكل وقوله وانتم مدبرون وقع لغوا في حق المدبر المعروف صحيحا في حق العبدین كانه قال او هذا العبدان مدبران فثبت بالايجاب البات متق رقبة ونصف بينهما لكل واحد نصف وينت بالايجاب الثاني تدبير رقبة بين العبدین صار نصف كل واحد مدبرا ونصف المدبر المعروف مدبر فان كان له مال يخرج رقبة ونصف من الثلث متقوا وان لم يكن قسم ثلث ما له وماله عند الموت رقبة ونصف فثلثه وهو نصف رقبة بينهم لكل واحد السدس متق من كل واحد ثلثا النصف بالايجاب البات والسدس بالتدبير ويسمى كل واحد في ثلثه وان كان الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وكذلك اذا قال كل واحد منكم حرا وانتم مدبرون فهو بمنزلة قوله انتم احرار وانتم مدبرون وكذلك اذا قال انتم احرار او هذا وهذا وهذا مدبرون فهو كقوله او انتم مدبرون وان لم يكن فيه مدبر فقال انتم احرار او هذا وهذا وهذا مدبرون صح الايجابان فيثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق نصف كل واحد بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا ايضا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وان كان فيهم مدبر فقال انتم احرار او احدكم مدبر فهو باطل لان قوله احدكم مدبر وقع لغوا بقي الكلام الاخر ايجابا في حال دون حال فلا يكون اعتاقا بل لشك وان قال كل واحد منكم حرا ومدبر فالكلامان بطلا في حق المدبر وصحا في العبدین لانه امر دكلوا حد في الايجاب كانه قال لكل واحد حد انت حرا ومدبر فيبطل في حق المدبر ويصح في العبدین فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فيعتق من كل واحد من العبدین نصفه بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان القول في المرض متقوا من الثلث على ما مر وان قال انتم احرار او هذا مدبر للمدبر المعروف

وهذا وهذا ومات قبل البيان صاروا مدبرين لان الملتزم احدا لا يجابين وقد قام دلالة اختياره  
التدبير وهو عطف الثاني والثالث على التدبير لان العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف  
والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير الا على اعتبار اختياره  
ايجاب التدبير في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فعال انتم احرار او هذا مدبر وهذا  
وهذا صاروا مدبرين وكذلك لو قال انتم احرار او هذا مدبر وهذا بطل الايجاب الاول وصار  
العبد الذى تناوله التدبير والذى عطف عليه مدبرين وبقي الثالث قنالمذاكرنا ولو قال انتم احرار  
وهذان مدبران وليس فيهم مدبر صرح الايجابان فثبت بالايجاب الاول عتق رقبة ونصف  
بينهم ويثبت بالايجاب الثانى تدبير رقبة بين اللذين اضاف التدبير اليهما وانه يعتبر من الثلث  
كذا في شرح الزيادات للعتابى \* ولو قال لعبيدة انتم احرار او هذا وهذا ان مدبران ثبت ثلث  
كل ايجاب عند عامة المشائخ رح فثبت بالكلام الاول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثانى  
ثلث العتق للمفرد فصار له ثلثا رقبة وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقبة للآخرين فصار ثلث كل واحد  
مدبرا ايضا كذا في الكافي \* فان كان له مال يخرج ثلثا رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسعى  
في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة وثلثا رقبة  
فثلثه خمسة اتساع رقبة بينهما كل واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما با لعنق البات ثلثة  
اتساع وبالتدبير تسعان ونصف ويسعى كل واحد منهما في ثلثة اتساع ونصف وسعاية المفرد  
في ثلثه فبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التحريم كذا في شرح الزيادات  
للعتابى والله اعلم بالصواب \* الباب السابع في الاستيلاء \* ان اولدت الامة من مولاهما  
فقد صارت ام ولد له سواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقرب  
فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة ام ولد له واما اذا لم يستبين شىء من خلقه  
بان القت مضغة او معلقة او قطعة فاداه المولى فانها لا تكون ام ولد كذا في السراج الوهاج \*  
ولا يجوز بيع ام الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء  
لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن ومالا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالاجارة  
والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطى \* والاجرة والكسب والغلة  
والعقروا المهر للمولى كذا في البدائع \* ولو قضى العاصى بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه



هل يتوقف على قضاء فاضل آخر أمضاء وإبطا لا كذا في الذخيرة \* وللمولى ان يزوجه ولا ينفى  
ان يزوجه حتى يستبرئها بحضة كذا في البدائع \* وان زوجها قبل الاستبراء فولدت لقل  
من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لأكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت  
من الزوج فان أدها المولى متق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* وان زوجها  
فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لأحد ويعتق بموته  
من كل المال وله استخدام ما جازته إلا أنه إذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح  
فاسدا فإنه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير \* زوج أمته من عبدة فولدت  
فأدها المولى لا يثبت النسب إلا من العبد ويعتق باقراره بالحرية وتصير الجارية أم ولد وإذا  
مات مولى أم الولد متقت سواء زوجها مولاها من رجل أو لم يزوها لكن متقتها يعتبر من  
جميع المال سواء خرجت من الثلث أو لم تخرج لم يلزم السعاية عليها إلا لغريم ولا لوارث كذا  
في ضاية البيان \* ويستوي فيه الموت الحقيقي والحكمي بالردة والحق بدار الحرب  
وكذا الحربى المستامن إذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع إلى دار الحرب  
فاسترق الحربى متقت الجارية كذا في البدائع \* وإذا متت بموته يكون ما في يدها من المال  
للمولى إلا إذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلا من فتاوى قاضي خان \* متق أم الولد يتكرر  
بتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد إذا امتقها مولاها وارتدت ولحققت بدار الحرب  
ثم سببت واشترى المولى فأنها تعود أم ولد وكذا لو ماك ذات رحم محرم وعتقت عليه  
ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترى بها متقت وكذا كذا ثانيا وثالثا وكذلك أم الولد  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا أسلمت أم ولد النصراني فعرض الاسلام على مولاها قايى  
فإنها يخرجها القاضي من ولايته بأن يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصير مكاتبه إلا أنها لا ترد إلى الرق  
ولو عجزت نفسها فان أسلم مند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها  
وإذا مات مولاها النصراني متقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير \* وإذا قضى القاضي  
عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدته في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط المرخمى \*  
الجارية إذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح أو طوى بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه  
وتصير أم ولد كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم عندنا تصير أم ولد لمن وقت ملكها لا من وقت العلوق



كذا في النهر الفائق \* ولو استولدها بملك اليمين فاستحققت ثم ملكها تصيرام ولد له عندنا كذا في الكافي \* وإذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحصان لا تصيرام ولد له وهو قول عامنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* ويعتق الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وانكر ذلك المولى الذي هي له فاذا ملكها الذي اقر بهذا فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلاثة واذا اقر في صحته ن امته تدولدت منه فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلاثة ويكون متها من جميع المال سواء كان معها ولدا ولم يكن كذا في الذخيرة \* ولو قال لامته في مرضه ولدت مني فان كان هناك ولدا وحبل يعتق من جميع المال والا فمن الثلث كذا في محيط المرخسي \* جارية حبلتي اقر مولاه ان حملها منه فانها تكون ام ولد له وكذلك اذا قال ان كانت حبلتي فهو مني فولدت ولدا او اسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه واقر بها فانها تصيرام ولد له اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر فان انكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأه جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية ام ولد له كذا في الظهيرية \* فان جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يلزمه ولم تصر الجارية ام ولد له كذا في البدائع \* ولو قال حمل هذه الجارية مني او قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الامه في ذلك او كذبت كانت ام ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ربحا فصدقته الامه لم تكن ام ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كذبت وادعت انه كان حملا وقد اسقطت سقطا مستبين الخلق فالقول قولها وهي ام ولد له كذا في محيط المرخسي \* رجل اقر ان امته حبلتي منه ثم جاءت بولد لاكثر من منين وشهدت امرأه على الولادة وقالت الامه هذا الولد ذلك الحبل وجهد المولى ان يكون هذا ذلك الحبل فالامه ام ولده ولا يثبت نسبة منه وان اقر المولى انه ذلك الحبل وانه منه وقد جاءت بعد ذلك بعشر منين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في امته فشهدا صدهما انه قال قد ولدت مني وشهد الآخر انه قال هي حبلتي مني فهو ام ولد له فقد اجمعا عليه وكذلك لو شهد احدهما انه اقرانها ولدت غلاما وشهد الآخر انها ولدت جارية كذا في المحيط \* رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان

وان كان جارية فليس منى ثبت نسب الولد منه خلا ما كان او جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا اشترى امه لها ثلاثة اولاد فادعى احدهم فان كانوا ولدا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت الا نسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما ان شاء ولو ادوا في ملكه بان ولدت امه رجل ثلاثة اولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والوسط والاصغر بمنزلة الام ليس له ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط \* رجل له جارية وطئها وعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لسته اشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متهما بها وكان اكبر رايه انها فجرت فهو في سعة من نفى الولد وان لم يظهر منها فجوروا كبر رايه انها غيفة لا ينبغي له ان ينفي هذا الولد وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا وطئ امته ولم يعزل عنها وحصلت فجاءت بولد لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى ان يبيعه ويجب ان يعترف به وان عزل عنها ولم يحصنها جاز له ان ينفيه عند ابي حنيفة رح كذا في السراج الوهاج \* وان صارت ام الولد محرمة على المولى على التأبيد بان وطئها ابن المولى او ابوه او وطئ المولى امها او ابنتها فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر لم يثبت نسب الولد الذي اتت به بعد التحريم من غير موته وان ادعى يثبت النسب لان الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع \* ولو ان امه غرت رجلا من نفسها فزعمت انها حرة فتزوجها وولدت له ولدا ثم استحقها رجل فانه يقضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا منعت رجعا عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى ابو الولد نصفها من مولاه صارت ام ولد له وبضمن نصف قيمتها مولاه كذا في المبسوط \* رجل اشترى امه وهي ام ولد لغير من رجل اجنبي ولا علم له بحالها فولدت منه ولدا ثم استحقها مولاه وقضى له بها فعلى ابي الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى ام الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية \* ان قال لغلام له لا يولد مثله لهذا ابني متق عليه عند ابي حنيفة رح وهل تصير امه ام ولد الاصح انه اقرار بمومية الولد كذا في السراج الوهاج \* استولد موطوءة الاب يثبت نسبها منه كذا

في القنية \* وأذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له سواء صدقه الابن او كذبه اذ هي الاب شبهة ولم يدع كذا في السراج الوهاج \* وعليه قيمتها لا مقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي \* وشرط صحة هذا الاستيلاء ان تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدعوة ايضا فلوباع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء او رد وولدت لاقل من ستة اشهر من ذهابها فادعاه الاب لم يصح دعوته الا ان يصدق الابن كما اذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم اسلم او عبدا فعتق او مجنونا فافاق فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من الاسلام والعتق والافاق الى الدعوة فادعاه لا يصح لعدم الولاية الا ان يصدق كذا في فتح القدير \* فان صدقه الابن يثبت نسبه منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد على الابن بزعمه انه ملك اخاه كذا في التبيين \* واما المعتوه لو ادعاه عند افاقته وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر من افاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان المعتة لا يبطل الحق والولاية بل يعجز عن العمل كذا في فتح القدير \* ولو ان الابن زوجها من الاب فولدت منه لم تصرام ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كانت الجارية مدبرة او ام ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدعوته باطلة كذا في الكفاية \* ابو الاب اذا وطئ جارية ابن ابنه فادعى ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجدة منقطعة مع وجود الاب فان مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل ان يكون عبدا او كافرا او مجنونا فالولاية للجدة فيصح دعوته فان عادت ولاية الاب بان اسلم او اعتق او افاق قبل الدعوة لم تقبل دعوة الجدة بعد ذلك ولو كان الاب مرتدا فعند ابي حنيفة رح دعوته موقوفة فلن اسلم الاب لم تصح دعوة الجدة وان مات على الردة او لحق وقضى بلحاظه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء او بالرد بعيب او بخيار شرط او فساد في البيع وولدت لاقل من ستة اشهر من ذهابها لم تصح دعوة الجدة ولا دعوة الاب الا اذا صدقه الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له بالقيمة ويعتق الولد سمحانا كذا في غاية البيان \* ولو وطئ حارية امرأته او جارية والده او جدته فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويد رأه عند الحد فان قال احلها الى المولى لا يثبت النسب

الا ان يصدقه المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقته في الامرين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضي خان \*  
وان اذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية ام ولد له وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية \* ولو ماك المولى يوما ولد جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط اذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت ام ولد له كذا في النهاية \* وان اذا كاتب الرجل امته فجاءت بولد ليس له نسب معروف فادعاه المولى يثبت نسبه منه صدقته ام كذبه وسواء جاءت بولد لسته اشهر ام لاكثر اولا قل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر والمكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وان شاءت عجزت كذا في البدائع \* وذكر في المأذون ان العبد المأذون اذا اشترى جارية فولدت فاذعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح الا ان يدعى بشبهة كذا في العتبية \* ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية ام ولد له وليس له ان يبيعها وله ان يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له ان يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترى بهن بعد السبى والارتداد عدن كما كن في قول ابي يوسف رح يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رح يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية \* ولو ان الجارية بين اثنين علق في ملكهما فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها ام ولد له بالضمن وهو نصف قيمة الجارية ويستوى في هذا الضمان اليسار والاعسار وبغرم نصف العقر لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعياه جميعا فهو ابنتهما والجارية ام ولد لهما تخدم لهذا يوما ولذاك يوما ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع \* ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث اب واحد كذا في الهداية \*  
وان اعتقها احد هما او مات عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* امته بين اثنين لاحدهما عشرها ولآخر تسعة اعشارها

جاءت بولد فاد معاً فانه ابنتهما ابن هذا كله وابن ذاك كله فان مات ورثاه بصفيين وان جنين  
 عقل مورا قلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر مشر وموجب الجناية وعلى الآخر  
 تسعة اعشار موجبها وكذا ولاؤها لهما كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة  
 او خمسة فاد مورا جميعا يثبت نسبة منهم وتصير الجارية ام واد لهم في قول ابي حنيفة رح  
 وان كانت الانصباء مختلفة بان كان لاحدهم السدس ولاخر الرابع ولاخر الثالث وما بقي  
 لاخر يثبت نسبة منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية ام ولد له ولا يتعدى الى نصيب  
 صاحبه حتى يكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصبائهم كذا في البدائع \* امة بين رجلين  
 جاءت بولد من في بطن واحد فاد من احدهما الاكبر والاخر الاصغر فهما ولدا مدي الاكبر وان كانا  
 من بطنين فالاكبر لدمية وصارت الجارية ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها لشرىكه  
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لانه ماق حرا ويثبت نسب الولد الاصغر لمن يدعيه استحسانا  
 ويضمن جميع قيمة الولد للاول كذا في العتبية \* واذا كانت الامة بين رجلين فقال احدهما  
 ان كان ما في بطني فلا ما فهو مني وان كانت جارية فليست مني وقال الاخر ان كان ما في بطني  
 جارية فهي مني وان كان فلا ما فليس مني فهذا على وجهين الاول ان يخرج الكلامان منهما  
 معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهولهما جميعا سواء ولدت جارية او خلا ما  
 فان سبق احدهما بمقالتة ثم ولدت خلا ما او جارية لا قل من ستة اشهر من وقت المقالتين  
 جميعا فهو ولد للذي سبق بهذه المقالة خلا ما كان او جارية وان جاءت بالولد لسته اشهر من  
 وقت المقالة الاولى ولا قل من ستة اشهر من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت  
 به لسته اشهر من وقت المقالتين لم يثبت نسبة من واحد منهما الا ان يجدد الدموي كذا  
 في المحيط \* ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لسته اشهر من ملكها فاد من احدهما الشريكين الام  
 واد من الشريك الاخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادماه وخرج الكلامان معا فدعوة  
 الولد اولى لانها سبق على دعوة الام تقديرا لانها دعوة استيلاء ودعوة الام دعوة تحرير  
 ودعوة الاستيلاء تستند ودعوة التحرير تقتصر وعلى مدعي الولد نصف قيمة الام ونصف مقرها  
 ولا يبرأ مدعي الولد من ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه انها ابنته وان ولدت  
 لاقل



لا قل من ستة اشهر مذ ملكها صحت د موة كل من الشريكين لعدم المرجح لان د موة كل منها  
 د موة تحرير فلم يكن لاحد بهما سبق على الاخرى وثبت نسب الولد من مد مى الولد وثبت  
 نسب الجارية من مد مىها ثم مد مى الولد لا يغرم لشريكه شيئاً فى الولد بالاتفاق ولا غرم على  
 مد مى الجارية فى ام الولد عند ابى حنيفة رح لانه بد موة الجارية صار كانه اعتق ام ولد  
 الشريك ورق ام الولد غير منقوم عندة ولا مقر على مد مى الولد ولو ولدت لستة اشهر  
 مذ ملكها بنتا وولدت بنتها بنتا اخرى فاد مى كلوا حد من الشريكين بنتا صحت الد مواتان  
 وعلى مد مى الاولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهى ام الاولى و جدة الثانية الا اذا قتلت  
 الجدة قبل الد موة واخذت القيمة من القاتل فان مد مى الاولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيئاً  
 من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الاولى التى ادعاها ايضاً عند ابى حنيفة رح وللأولى العقر  
 على مد مى الثانية بتمامه وان ولدت لاقبل من ستة اشهر مذ ملكها بنتا ثم ولدت هذه البنت  
 بنتا اخرى والمسئلة بحالها فالد موة د موة البنت الثانية ولا تصح د موة البنت لانه اسبق  
 للاستناد لان د موة الثانية د موة استيلاء ود موة الاولى د موة تحرير لان ملوقها لم يكن فى  
 ملكها ويغرم مد مى الثانية لمد مى الاولى نصف قيمة الاولى ونصف مقرها ولا غرم على مد مى  
 الاولى فى الجدة ان كانت ميتة للشريك كما يغرم فى المسئلة الاولى كذا فى شرح تلخيص الجامع الكبير  
 فى باب د موى احد الشريكين \* امة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتما نى  
 وصدقه احدهما وقال الآخر بعناكها فنصفها ام ولد موقوفة ولا تخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر  
 بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لان المقر بالنكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح فى النصف  
 وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصّة المقر بالبيع ويسعى الولد فى نصفه الآخر وليس  
 للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطى العقر لهما فياً أخذ المقر بالبيع نصفه  
 ثمناو يأخذ المقر بالنكاح نصفه مهرا ويقال للمقر بالبيع خذه من الوجه الذى تدعيه فان مات المستولد  
 سعت الجارية فى نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعناكها والمستولد لا يضمن قيمتها  
 ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاه فقال المستولد زوجتما نى وقال  
 بعنه كها فهى ام ولد وابنها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكر  
 فى الكتاب واختلف المشائخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان اد مى الواطى الهبة وهما

أدبها البيع وهي مجهولة أو قالأ غصبته فقال صدقتماني أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وإن  
صدقتم الأمة صدقت في حقها حتى ردت رقيقتها لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج  
يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا إذا علم أنها للمقروان لم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي \*  
أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حي والآخر ميت فادعى أحدهما الميت  
ونفى الحي لزمه الحي ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى  
كل واحد منهما الولدين يثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط \* وإن كانت الجارية بين رجل  
وابنه وجده فجاءت بولد أو د عوة كلهم فالجد أولى كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية  
مشتركة بين الأب والابن فادعى معاً فالأب أولى استحساناً ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها  
ويضمن الابن نصف مقرها فيلتقيان قصاصاً كذا في السراج الوهاج \* وإذا كان أحد الشريكين  
مسليماً والآخر ذمياً فادعى معاً فالمسلم أولى هذا إذا لم يسلم الذمى قبيل الدعوة أما إذا  
أسلم الذمى ثم ولدت الأمة فادعى معاً يثبت نسبه منهما لا استواء حالهما ولو كان الذمى بين  
ذمى ومترد فالولد للمترد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان \* ولو كانت  
بين كتابي ومجوسي فالكتابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت  
بين عبد مسلم وبين حر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كأننا من كان  
كذا في السراج الوهاج \* من محمد رح في رجلين اشترى زوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر  
يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى أخوان أمة حاملًا فجاءت بولد  
فادعى أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقرابة لأن الدعوة قد تقدمت  
فيضاف الحكم إلى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية \* وإذا ولدت الأمة من الرجل ثم اشترىها  
هو آخر فهي أم ولد له ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسراً كان أو معسراً وكذلك إن ورثها  
فإن ورثها معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد متق عليهما جميعاً وإن كان الشريك  
أجنبياً اعتق نصيب الأب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك إن اشترى أو وهب لهما عند أبي حنيفة  
رح صرف الأجنبي إن شريكه أبوه أو لم يعرف \* أمة رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج  
حصته أحدهما من الأم والولد وهو موسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الأم وشريكه في الولد  
بالخيار إن شاء ضمنه وإن شاء استساعه وإن شاء اعتقه في قول أبي حنيفة رح كذا في المبسوط \*

امة بين رجلين قالوا في صحتها هي ام ولد احدنا ثم مات احدهما يؤمراحي بالبيان دون الورثة فان قال هي ام ولد هي ام ولد وضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقرشياً لانه ما اقر بوطئها بعد ملكها فلعله استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هي ام ولد الميت منعت صدقته الورثة اولاً ولا سعاية للحي وكذا للورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة مناك لم تسمع فان قالوا عني ابونا نفسه ولكننا لانصدقه فللحي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي \* وان ولدت الجارية في ملكها واقر كل واحد منهما انه ولد احدهما ثم مات احدهما فالولد حر والبيان الى الحي فان قال هو ولدي يثبت النسب وتصير الجارية ام ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشريك وسواء في هذه الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولد شريكي لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الام بلا شيء وان كان القول منهما في مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هي ام ولد الحي عتقا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا اقر ابونا انه ولده ولكن نحن لانصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف مقرها للحي في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا في محيط السرخسي \*

## كتاب الايمان

وفيه اثنا عشر بابا \* الباب الاول في تفسيرها شرعا وركانها وشرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف اما تفسيرها شرعا فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل او الترك كذا في الكفاية \* وهي نومان يمين بالله تعالى او صفته ويمين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي \* اما اليمين بغير الله فنومان احدهما اليمين بالآباء والانباء والملائكة والصوم والصلوة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشيء من ذلك \* والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم على قسمين يمين بالقرب ويمين بغير القرب اما اليمين بالقرب فهو ان يقول ان فعلت كذا فعلى صوم او صلوة او حجة او صرة او بدنة او هدي او عتق رقبة او صدقة او نحو ذلك واما اليمين بغير القرب فهي الحلف

كتاب الايمان ( ٧٢ ) في تفسيرها شرعا وركناتها وشرطها وغيرها

باطلاق والعناق هكذا في البدائع \* وأما ركن اليمين بالله فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره  
فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي \* والشرط الصالح ما يكون معدوماً على خطر الوجود  
والجزاء الصالح ما يكون متيقناً الوجوداً وغالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بان يكون  
مضاداً الى الملك او الى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذا لك لا يكون يمينا  
كالوكالة والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلتك او ان انت لك في التجارة لا يكون  
يمينا كذا ذكره الامام خواهرزاده هكذا في شرح تلخيص الجوامع الكبير \* وأما شرائطها  
في اليمين بالله تعالى ففي الحالف ان يكون ما قلنا بالغاً فلا يصح يمين المجنون والصبي وان كان ما قلنا  
ومنها ان يكون مسلماً فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم اسلم فحنث لا كفارة  
عليه عندنا كذا في البدائع \* ويبطل اليمين بالردة فلو اسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار  
شرح المختار \* وأما الحرية فليست بشرط فتصح يمين المملوك الا انه لا يجب عليه للمحال الكفارة  
بالمال لانه لا ملك له وانما يجب عليه التكفير بالصوم وللمولى ان يمنعه من الصوم وكذا كل صوم  
وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المندوب به ولو اعتق قبل ان يصوم يجب عليه التكفير  
بالمال وكذا الطواحيه ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجحد والعمد فتصح من الخاطي  
والهازل عندنا \* وأما الذي يرجع الى المحلوف عليه فهو ان يكون متصور الوجود حقيقة عند الحالف  
وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل  
وجوده وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ربح واما كونه متصور الوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده  
حقيقة قال اصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد ان كان لا يستحيل  
وجوده حقيقة واما في نفس الركن فحلوه من الاستثناء نحو ان يقول ان شاء الله والا ان يشاء الله او ما  
شاء الله او الا ان يدولى غير هذا والا ان ارى او الا ان احب غير هذا او قال ان امانني الله  
او يسر الله او قال بمعونة الله او تيسيره ونحو ذلك فان قال شيئاً من ذلك موصولاً بم تنعقد اليمين  
وان كان مفصولاً انعقدت واما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعناق  
فهو شرط انعقاد اليمين بهما وما لا فلا وفي المحلوف عليه ان يكون امراً في المستقبل فلا يكون التعليق  
بامركائن يمينا بل تنجزا حتى لو قال لامرأتك انت طالق ان كان السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال  
وفي المحلوف

وفي المحلوف بطلاقه وعتاقه قيام الملك او الاضافة الى الملك او سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال ان اعانني الله او بمعونة الله واراد به الاستثناء يكون مستثنيا فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء \* ومنها ان لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فاذا دخل لم يكن يمينا وتعليقاً بل تنجيذاً هكذا في الهدائع \* اليمين بالله ثلثة انواع ضموس وهو الحلف على اثبات شيء او نفي في الماضي والحال يتعمد الكذب فيه فهذه اليمين بأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة ولو هو ان يحلف على امر في الماضي او في الحال وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه بان يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن انه فعل او ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن انه ما فعل او رأى شخصاً من بعيد فقال والله انه لزيد فظنه زيد او هو عمر واطنرا فقال والله انه لغراب فظنه غراباً وهو حدة فهذه اليمين نرجوان لا يؤخذ بها صاحبها واليمين في الماضي اذا كان لا من قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة عندنا ومنعقدة وهو ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي \* والمنعقدة في وجوب الحفظ اربعة انواع نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة امر به او امتناع من معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو ان يحلف على ترك طاعة او فعل معصية ونوع يتخير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فينتدب فيه الى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الاباحة فيتخير بينهما وحفظ اليمين اولى كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* واما الحلف بالطلاق والعتاق وما اشبه ذلك فما يكون على امر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على امر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن اذا كان يعلم خلاف ذلك او لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بنذر لان هذا تحقيق وتنجيز كذا في الايضاح \* لو قال ان لم يكن هذا فلا نافعلى حجة ولم يكن وكان لا يشك انه فلا ان لزمه ذلك كذا في الخلاصة \* ومن فعل المحلوف عليه عامداً او ناسياً او مكرها فهو سواء وكذا من فعله وهو مغمى عليه او مجنون كذا في السراج الوهاج \* ولا يصح يمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار \* اليمين بالله تعالى لا تكرر ولكن تقليله اولى من تكثيره واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تكرر لانه لا يحصل بها الوثيقة في العهود خصوصاً في زماننا كذا في الكافي \* الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا



اليمين بالله تعالى او باسم آخر من اسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع اسمى الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به اولم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح او بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشائخ ما وراء النهر كذا في الكافي \* والاصح ان المعتبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندی \* ولو قال وربى او ورب العرش او رب العالمين كان حالفا كذا في البدائع \* لا خلاف انه لو قال والحق لا افعل كذا انه يمين كذا في المبسوط \* ولو قال بالحق لا افعل كذا يكون يمينا ولو قال حقا لا افعل كذا فالصحيح انه ان اراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال بحق الله لا افعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال وحق الله لا يكون يمينا عندنا حنيفة ومحمد رح وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رح وهو الصحيح وحرمة الله قال شمس الائمة الحلواتي هذا بمنزلة قوله وحق الله كذا في الخلاصة \* ولو قال وعظمة الله او قال وملكوته وقدرته ونوى اليمين اولم ينويكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج \* ولو قال وقوة الله وارادته ومشيتته ومحبته وكلامه يكون حالفا كذا في البدائع \* ولو قال وامانة الله يكون يمينا وذكر الطحاوي انه لا يكون يمينا وهو رواية عن ابي يوسف رح ولو قال وصهد الله او قال وذمة الله يكون يمينا ولو قال اشهد ان لا افعل كذا او اشهد بالله او قال احلف او احلف بالله او اقسم او اقسم بالله او ازم او ازم بالله او قال عليه عهد او عليه عهد الله ان لا افعل كذا او قال عليه ذمة الله ان لا يفعل كذا يكون يمينا وكذا لو قال عليه يمين او يمين الله او قال لعمر الله او قال عليه نذر او قال عليه نذر الله ان لا يفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان \* بسم الله لا افعل كذا في المختار انه لا يكون يمينا الا اذا نوى كذا في الفتاوى الغياثية \* ولو قال وبسم الله يكون يمينا كذا في الخلاصة \* ولو قال وايم الله لا افعل كذا يكون يمينا وكذا ايم الله وايم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ومن الله وبميم واحدة في الاصل في التثنية كذا في الظهيرية \* ولو قال وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي \* وكذلك اذا قال على يمين الله وكذلك اذا قال على ميثاقه كذا في الايضاح \* ولو قال الطالب والغالب لا افعل كذا فهو يمين وهو متعارف اهل بغداد كذا في المحيط \* ولو قال بالله لا افعل كذا او سكن الهاء او نصبها او رفعها يكون يمينا ولو قال الله لا فعلن كذا وسكن الهاء او نصبها لا يكون يمينا لان عدم حروف القسم الا

ان يعربها بالكسر فيكون يميناً لان الكسر يقتضى سبق حرف الحافض وهو حرف القسم ولو قال  
 بله لا افعل كذا قالوا لا يكون يميناً لانه لم يذكر اسم الله الا اذا امر بها بالكسر وقصدا ليمين  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وقوله الله الله يمين كذا في العتابة \* ولو قال لله يكون يميناً \*  
 في الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار كان يميناً كذا في المحيط \* ولو قال انا شر من المجوس  
 ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال انا شريك اليهود او شريك الكفار ان فعلت كذا  
 كذا في الخلاصة \* روى عن محمد بن حنفية انه اذا قال اذا آليت كذا وعزمت لا افعل كذا فهو  
 يمين كذا في الايضاح \* في التجريد قال محمد بن حنفية لا يحلف بقوله ان قمت او قعدت  
 فانت طالق يمين كذا في الخلاصة \* من حلف بغير الله لم يكن حاكماً لنبى عليه السلام  
 والكعبة كذا في الهداية \* والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار \* قال محمد بن  
 في الاصل لو قال والقرآن لا يكون يميناً ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو ان الحلف به ليس  
 بمتعارف فصا ركه قوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم ما في زماننا يكون يميناً وبه نأخذ  
 ونأمر ونعتقد ونعتمد وقال محمد بن المغنل الرازي لو حلف بالقرآن يكون يميناً وبه اخذ جمهور  
 مشائخنا ربح كذا في المضمرات \* ولو قال انا بريء من النبى والقرآن فانه يكون يميناً كذا  
 في الكافي \* سئل عبد الكريم بن محمد عن قال انا بريء من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون  
 يميناً وقال غيره لا يكون يميناً وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء  
 من القرآن او القبلة او الصلوة او الصوم رمضان فالحل يمين هو المختار \* وكذا البراءة من الكتب  
 الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفرا كذا في الخلاصة \* ولو قال انا بريء من الضحى  
 لا يكون يميناً ولو قال انا بريء مما في الصحف يكون يميناً كذا في الكافي \* ولو رفع كتاب الفقه  
 او دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال انا بريء مما فيه ان فعلت كذا  
 ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال انا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو قال انا بريء من المغلظة او مما في المغلظة ليس بيمين الا اذا صرف فيها بسم الله الرحمن الرحيم  
 وعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة \* ولو قال انا بريء من المؤمنين قالوا يكون يميناً كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انا بريء من هذا الثلاثين يوماً معنى شهر رمضان ان فعلت كذا  
 ان نوى البراءة من فرضيتها يكون يميناً كما لو قال انا بريء من الايمان ان فعلت كذا وان

نوى البراءة من اجرها لا يكون يمينا لانه غيب وان لم يكن له نية لا يكون يمينا في الحكم  
 لمكان الشك وفي الاحتياط يكفر وان قال ان فعلت كذا فانا بؤى من حجتى التي حججت فهذا  
 لا يكون يمينا بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فانا برىء من القرآن الذى تعلمت حيث  
 يكون يمينا ولو قال انا برىء من الحجّة ومن الصلوة كان يمينا كذا في المحيط \* ولو قال انا برىء  
 من صومي وصلوتي او مما صليت وصمت لا يكون يمينا كذا في العنابية \* ولو قال ان فعل  
 كذا فهو يهودي او نصراني او مجوسي او برىء من الاسلام او كافرا ويعبد من دون الله  
 او يعبد الصليب ونحو ذلك مما يكون اعتقاده كفرا فهو يمين استحسانا كذا في البدائع \*  
 حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة  
 السرخسي رح والمختار للفتوى انه ان كان عنده انه يكفر متى اتى بهذا الشرط ومع هذا اتى  
 يصير كافرا لرضاه بالكفر وكفارته ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده انه  
 اذا اتى بهذا الشرط لا يصير كافرا لا يكفر وهذا اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في المستقبل اما  
 اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في الماضي بان قال هو يهودي او نصراني او مجوسي ان كان  
 فعل كذا امس وهو يعلم انه قد كان فعل لا شك ان هذا يلزمه الكفارة عند نال انه يمين غموس  
 وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رح والمختار للفتوى انه  
 ان كان عنده ان هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفر وان كان عنده انه يكفر متى حلف به يكفر  
 لرضاه بالكفر واما اذا قال يعلم الله انه قد فعل كذا او هو يعلم انه لم يفعل او قال بعام الله انه  
 لم يفعل كذا وقد علم انه فعل اختلف المشائخ فيه عامتهم على انه يصير كافرا كذا في الذخيرة \*  
 ولو قال بصفة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا فعل كذا عندنا لا يكون يمينا ولو قال  
 ورحمة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا في قول ابي حنيفة ومحمد رح \* ولو قال وعذاب الله  
 او سخطه او غضبه او قال ورضاء الله وثوابه او قال وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* ولو قال شهد الله انه لا اله الا هو الله لا يكون يمينا كذا في الخلاصة \* فان قال ووجه الله  
 على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكون يمينا قال ابو شجاع في حكاية عن ابي حنيفة رح هو  
 من ايمان السفلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة وهذا دليل على انه لم يجعله يمينا  
 كذا في المبسوط

كذا في المبسوط \* ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا او قال عليه مذاب الله او قال امانة الله ان فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله او سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية \* واذا قال وسلطان الله لا افعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل انه اذا اراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط \* وار قال ودين الله لا يكون يمينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته او حلف بعرضه وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبیت الله او بالحجر الاسود او بالمسعى الحرام او بالصفا او بالمروة او بالمنبر او بالقبر او بالروضة او بالصلوة او بالصيام او بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وحمد الله ومباداة الله فليس بيمين وكذا لو حلف بالسماوات والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال بحق الرسول او بحق الايمان او بحق القرآن او بحق المساجد او بحق الصوم او بحق الصلوة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة \* ولو قال عذابه بالنار او حرم عليه الجنة ان فعل كذا فشيء من هذا لا يكون يمينا كذا في المبسوط \* ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا فليس بيمين الا ان ينوي يمينا وكذلك سبحان الله واكبر لا فعل كذا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال مصيت الله ان فعلت كذا ومصيته في كل ما افترض على فليس بيمين كذا في الايضاح \* ولو قال ان فعلت كذا فانا زان او سارق او شارب خمر او آكل ربوا فليس بحالف هكذا في الكافي \* عن ابن سلام انه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يعقد الزنا على نفسه كما يعقد النصارى انه يكون يمينا كذا في الظهيرية \* ولو قال عبده حرا ن حلف بطلاق امرأته ثم قال لا امرأته انت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا بيمين وكذا لك اذا قال اذا حضت حيضة لم يعتق عبده كذا في المبسوط \* ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العتابة \* ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال ان فعلت كذا فاشهد وا على بالنصرانية يكون يمينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلوة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال اللهم انا عبدك واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة \* رجل قال لا خروا لله لا احيى ضيا فتك فقال

رجل للحالف ولا تجيء الى ضيافته ايضا قال نعم يصير حاله في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب الى ضيافة الاول او الى ضيافة الثاني حنت في يمينه كذا في المحيط \* تحريم الحلال يمين كذا في الخلاصة \* فمن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محرما الا اذا فعل مما حرمه قليلا او كثيرا حنت ووجبت الكفارة كذا في الهداية \* ان كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على ينظر ان اشترى بها شيئا يحنت من يمينه وان وهبها او تصدق بها لا يحنت في يمينه \* وفي البغالي لو حرم طعاما او نحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد اذ كلف المأكول ولبس في الملبوس الا ان يعنى ضيافته قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل ولو قال لا يحل لي ان افعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته فلبسه ولم ينزعه حنت في يمينه \* امرأة قالت لزوجها انت على حرام او قالت حرمتك على نفسي فهذا يمين حتى لو طأعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو اكرهها على الجماع يلزمها الكفارة وقال هو يأكل الميتة ان فعل كذا لا يكون يمينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة او يستحل الخمر او الخنزير لا يكون يمينا وكان يجب ان يكون يمينا لان استحلال الحرام كفر والحاصل ان كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا يستقط حرمة بحال من الاحوال كالكفروا شبه ذلك فاستحلاله معلقا بالشرط يكون يمينا وكل شيء هو حرام بحيث يستقط حرمة بحال كالميتة والخمر واشباه ذلك فاستحلاله معلقا بالشرط لا يكون يمينا كذا في المحيط \* ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يحنت كما فرغ ولا يتناول المرأة الا بالنية وان نواها كان ايلاء ولا يخرج عن اليمين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على انه يتع به الطلاق بلا نية لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله حلال بروى حرام او حلال الله او حلال المسلمين وان قال لم انو الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله هرچه بدست راست گيرم بروى حرام تبيل يجعل طلاقا بلا نية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخنا راجح لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح ان تقيد الجواب وتقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وامام من غير دلالة فالاحتياط ان يتوقف المرافة ولا يخالف المتقدمين ولو قال هرچه بدست چپ گيرم بروى حرام لا يكون طلاقا الا بالنية ولو قال هرچه بدست راست گيرم قبل لا يكون طلاقا الا بالنية وقيل لا يشترط النية \* ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يتع الطلاق على واحدة



والله البيان في الاظهر كذا في الكافي \* سئل ابو بكر عن قال هذه الخمر على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله تعالى قال احدهما يحنث وقال الآخر لا يحنث والمختار للفتوى انه ان اراد به التحريم يجب الكفارة وان اراد الاخبار ولم يكن له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية \* اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو ان يقول اذا جاء غد فوالله لا ادخل هذه الدار ويحتمل التاقيت ايضا كاليمين بغير الله نحو ان يقول فوالله لا ادخل هذه الدار الى سنة ينتهي اليمين بمضي السنة \* رجل قال لغيره والله لا اكلمك يوما يوما فهو كقوله والله لا اكلمك يوما ينتهي اليمين بمضي يومين كذا في فتاوى قاضيخان \* ويدخل فيهما الليلة المتخللة كذا في المحيط \* ولو قال والله لا اكلمك يوما يوما فهو كقوله لا اكلمك ثلاثة ايام ولو قال والله لا اكلم فلا نا اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه في الليالي لانها ايمان ثلث ولو قال والله لا اكلم فلا نا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لانها يمين واحدة بمنزلة قوله لا اكلمه ثلاثة ايام ويدخل فيها لليالي كذا في المبسوط \* اذا قال الرجل والله والرحمن لا افعل كان يمينين حتى اذا حنث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كان يمينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن لا افعل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية بيانه في قوله والله والرحمن لا افعل كذا كذا في المحيط \* واكثر المشائخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا افعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانت يمينا واحدة باتفاق الروايات كذا ذكر شيخ الاسلام كذا في المحيط \* وان نوى به يمينين فيكون يمينين ويصير قوله الله ابتداء يمين بحذف حرف القسم وانه قسم صحيح كذا في البدائع \* ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا ففعل عليه الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف الرجل على امر لا يفعله ابدا ثم حلف في ذلك المجلس او مجلس آخر لا يفعله ابدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يمينا اخرى او نوى التغليظ او لم يكن له نية واذا نوى بالكلام الثاني

اليمين الاولى عليه كفارة واحدة \* وروى من ابي يوسف ربح من ابي حنيفة ربح قال هذا اذا كان يمينه بحجة او عمرة او صوم او صدقة فاما اذا كانت يمينه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال ابو يوسف ربح هذا احسن ما سمعناه منه واذا كان احدى اليمينين بحجة والاخرى بالله عليه كفارة وحجة كذا في المبسوط \* في النوازل رجل قال لا خروا لله لا كلمة يوموا لله لا كلمة شهرا والله لا كلمة سنة ان كلمة بعد ساعة فعلية ثلثة ايمان وان كلمة بعد لغد فعلية يمينان وان كلمة بعد لشهر فعلية يمين واحدة وان كلمة بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال انا بريء من الله تعالى ان كنت فعلت امس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه والمختار للفتوى انه ان كان في زعمه انه كفر يكفر ولو قال ان كنت فعلت امس فانه بريء من القرآن وقد كان فعل وهو لم به فالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو بريء من الله هكذا في المحيط \* ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله ورسوله وحنت فهو يمين واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله فهما يمينان ان حنت يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات ومن محمد ربح لو قال هو يهودي ان فعل كذا او هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحنت يلزمه كفارة واحدة لانها يمين واحدة ولو قال انا بريء من القرآن وبري من الزبور وبري من التوراة وبري من الانجيل فهو اربعة ايمان اذا حنت يلزمه اربع كفارات كذا في المحيط \* ولو قال انا بريء مما في المصحف فهو يمين واحدة وكذا لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* مثل شمس الاسلام ممن قال واسد اگر اين کار کنم قال اختيا راستا ذي انه لا يكون يميناً ثم رجع وقال يكون يميناً كذا في الخلاصة \* رجل قال سوگند خورم که این کار نکنم قال بعضهم لا يكون يميناً وقال بعضهم يكون يميناً ولو قال سوگند می خورم که این کار نکنم يكون يميناً لان هذا الكلام يذكر للتحقيق دون الوجد كقول الرجل گواهی میدهم ولو قال سوگند خورم بطمان.

بطلاق که این کار نکنم لا یکون یمینا لانه وعد و تخویف و لو قال سوگند خور می یکون یمینا بمنزله قوله سوگند می خورم کذا فی فتاوی قاضیخان \* و لو قال مرا سوگند بطلاق است که شراب نخورم فشریب طلقتم امرأته و اذا لم یکن حلف ولكن قال قلت ذلک لدفع تعرضهم لایصدق قضاء کذا فی الکافی \* و ان قال سوگند خورده ام ان کان صادقا کان یمینا و ان کان کاذبا فلاشیء علیه کذا فی المحیط \* و لو قال بر من سوگند است که این کار نکنم فهو اخباران اقتصر علی هذا فهو اقرار بالیمین و ان زاد علی هذا فقال بر من سوگند است بطلاق یلزمه ذلک فان قال قلت ذلک کذا با دفعا لتعرض الجلساء و غیر ذلک لا یصدق قضاء و لو قال بالله العظیم که بزرگتر از بالله العظیم نیست که این کار نکنم یکون یمینا كما قال بالله العظیم الامظم و هذه الزیادات تكون للتأكيد فلا یصیر فاصلا کذا فی فتاوی قاضیخان \* فی الفتاوی لو قال سوگند می خورم بطلاق لیس بتطبیق لان الناس لم یتعارفوه یمینا بالطلاق \* و فی التجرید و لو قال مرا سوگند خانه است تطلق امرأته ولم یشرط فيه نية المرأة و هو الاصح \* فی الفتاوی و لو قال بالله که بزرگتر از من نامی نیست او بزرگتر از من سوگند نیست او بزرگترین نامی است که افعلا و لا افعلا یمین و قوله از من بزرگتر لا یجعل فاصلا \* و فی مجموع النوازل سئل شیخ الاسلام همن بقول ما حلفت ان لا افعلا بل حلفت ان هذا اعظم الایمان و انه لا اعظم من هذه الیمین علی قال لا یصدق لانه وصل به نفی الفعل و ما ذکر من الاقتصار علی الکلام الاول خلاف الظاهر کذا فی الخلاصة \* و لو قال مصحف خدا بدست دی سوخته اگر این کار کند لا یکون یمینا و لو قال هرا میدی بخدا دارم نا امیدم اگر این کار کنم یکون یمینا و لو قال مسلمانان نکرده ام خدای را اگر این کار کنم ففعل قال الفقیه ابواللیث ان اراد بذلك ان الذی فعل من العبادات لم یکن حقا یکون یمینا و الا فلا و لو قال هر چه مسلمانان کرده ام بکافران دادم اگر این کار کنم ففعل لا یصیر کافرا و لا یلزمه الکفارة \* و لو قال و الله که فلان سخن نگویم نه یکروز نه دودروز فهو یمین واحدة تنتهی بمضی الیومین کذا فی فتاوی قاضیخان \* و لو قال حرام است باتو سخن گفتن یکون یمینا کذا فی الظهیریة \* سئل الشیخ القاضی الامام علی بن حسین السفیدی همن قال نه ر قسم که چنین نکنم و لم یبنو شیئا قال یکون یمینا کذا فی الخلاصة \* رجل قال نه ر قسم خدای را که فلان کار نکنم یکون یمینا كما لو قال نذرت ان لا افعلا کذا و لو قال خدای را دیغمبر را نه ر قسم که فلان کار نکنم

لا يكون يمينا لان قوله يميني مفسر اذ رقتم لا يكون يمينا فاذا تحلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط  
 جالا يكون يمينا يصير فاصلا فلا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان \* مثل نجم الدين ممن قال  
 اگر فلان کار کند از مغ بد تراست فقال هو يمين موجبة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال از من بد  
 و شعت آية قرآن يمينه است اگر این کار نکند فهو يمين واحدة ولو قال اگر منی این کار کند  
 و براغ خوانیت و جهود خوانیت و سنگ سار کینست ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال هر چه مغمان منی کرده اند  
 و جهودان جهودی کرده اند در کردن دی که این کار نموده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء ولو قال  
 اگر دی این کار کند کافر بروی شرف دارد لا يكون يمينا كذا في الظهيرية \* ولو قال از هزار مغ  
 و تر ساجد ترم ان فعلت كذا فهو يمين كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالشطرنج  
 فقال نعم فقالت انما منك طالق ان كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج ان كنت لعب بالشطرنج  
 فقلت ايش هذا فقال الزوج همان که تو میگوئی ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة \*  
 مثل نجم الدين عمر النسفی ممن قال هر چه بدست راست گرفت بروی خرام که فلان کار نکند  
 و کرد لا يحنث لان العرف في قوله هر چه بدست راست گیرد ولا عرف في قوله هر چه بدست راست  
 گرفت كذا في الظهيرية \* واذا قال پدر قسم بانه که از خرید تو که یاری تخورم فقد قيل انه يكون  
 يمينا اذا نوي اليمين والاصح انه يمين بدون النية كذا في الذخيرة \* فصل  
 في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف \* ذكر في فتاوى اهل سمرقند  
 سلطان اخذ رجلا فحلفه بايز و فقال الرجل مثل ذلك ثم قال که روز آيند ييامی فقال الرجل  
 مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال بايز و وسكت ولم يقل قل  
 بايز و ان لم افعل كذا لم ينمقد اليمين ذكر عن ابراهيم النخعي أنه قال اليمين على نية الحالف  
 اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستحلف و به اخذ اصحابنا مثال الاول اذا اكره الرجل  
 على بيع مدين في يده فحلف المكره بالله انه دفع هذا الشيء الى فلان يعنى به بائعه حتى يقع  
 هند المكره ان مافي يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما نوي ولا يكون ما حلف  
 يميني ضموس لا حقيقة ولا معني ومثال الثاني اذا ادعى مينا في يدي رجل اني اشتريت  
 منك هذا العين بكذا وانكر الذي في يده الشراء و اراد المدعى ان يحلف المدعى عليه بالله  
 ماوجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى فحلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعنى



المسلم في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فيما حلف ولم يكن ما حلف يمين ضموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه فهو يمين ضموس معنى لانه قطع بهذه اليمين حق امرء مسلم فلا يعتبر نيته \* قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بحواهر زاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استحلف بالطلاق او العتاق وهو ظالم او مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق من الوثاق او نوى العتاق من ممل كذا او نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا انه ان كان مظلوما لا يأتى ثم اثم الغموس واذا كان ظالما يأتى ثم اثم الغموس وان كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان اليمين على نية المستحلف ان كان الحالف ظالما فهو صحيح في الاستحلاف على الماضي لان الواجب باليمين كافر بالاثم ومنى كان ظالما فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمله لفظه لانه يوصل بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على امر في المستقبل فيعتبر مية الحالف على كل حال كذا في المحيط \* في العتاق وى رجل مر على رجل فاراد الرجل ان يقوم فقال المارة الله كنهيمزى فقام لا يلزم المارشى \* في نود را بن سماعة عن ابي يوسف رح قال لغيره دخلت دار فلان اصم فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتها فقال نعم فهذا الحالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم \* روى بشر عن ابي يوسف رح قال الاخر ان كلمت فلانا فعبدك حرقا الاخر الا باذنك فهو مجيب ان كلم بغير اذنه يحنث كذا في الخلاصة \* رجل قال لاخر والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوا استحلاف المحاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المحاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حالفا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الحالف وان اراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاصيخان \* رجل قال لاخر والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الاخر نعم ان اراد المبتدئ الحلف و اراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالفا وان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالمجيب حالف وان لم ينو كل واحد شيئا ففي قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وان اراد المبتدئ ان يكون مستحلفا



وإراد المجيب ان لا يكون عليه يمين ويكون قوله نعم على ميعاد من غير يمين فهو كما نوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة \* وهكذا في الوجيز ومحيط السرخسي \* ولو قال الرجل لغيره اقسمت لتفعلن كذا او قال اقسمت بالله او قال اشهد بالله او قال احلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك اقسمت عليك او اشهد عليك او لم يقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوبا جميعا ان يكون المجيب هو الحالف الا ان يكون المبتدئ اراد الاستفهام بقوله احلف ونحو ذلك فان اراد ذلك فلا يكون يمينا على المبتدئ \* رجل قال لأخرك عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف المجيب \* رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم افعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة \* جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا نصفه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين \* رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حروكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر علي مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل حلفه امران السلطان ان لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فاصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه من مكانه قبل ان يأتى فلان قال محمد بن مسلمة ارجو ان لا يحنث فيمينه تكون على غير هذا العمل \* رجل خرج مع الامير في السفر فحلفه الامير ان لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كيسه فرجع لذلك لا يحنث لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع \* رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والحجبايات فحلف وقال ان سمعت احدا في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسمعى امرأته في الزيادة على عشرة ذكرا لشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية \* السلطان اذا قال لرجل مال فلان اميره نزيك تست فانكر فحلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عند الحالف اموال بعثتها

بعثتها امرأة فلان الامير اليه والذي جاء بالمال زعم ان المال مال امرأة فلان ويجوز ان يكون مثل تلك الاموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف بذلك حتى يقرأ الحالف بذلك ويقضى القاضي بالبينة بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائنا\* رجل جلب مشرين شاة من بلد الى بلد وادخل جملة الغنم في بلده غير انه اظهر مشرة في حانوته فحلفه امير الحظيرة انه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلف ونوى ما جاء الا بعشرة اى في السوق وما ترك شيئا في الخارج اى خارج السوق قالوا لا يحنت في يمينه لانه نوى ما يحتمل لنظه لكن لا يصدق قضاء\* رجل مات وخلف وارثا ودينه على رجل فحاصم الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم انه ليس للمدعى عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجوان لا يكون حائنا وان علم بموت المورث فالصحيح انه يحنت في يمينه\* رجل قال لغيره كم اكلت من تمرى فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من تمره مشرة لا يكون حائنا وكاذبا ولو كانت يمينه بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا لو قيل لرجل بكم اشتريتم هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتريه بمائتين لا يكون كاذبا ولو حلف على ذلك بطلاق او عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع اذ احلف ان لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى بائني عشر حنت في يمينه\* رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار بانه لا يدري اين هو واراد بانه لا يدري في اى مكان هو من دارة لا يحنت في يمينه\* السلطان اذ احلف رجلا انه لا يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر انه كان علم بذلك الا انه نسي وقت اليمين قالوا نرجوان لا يكون حائنا لانه ما كان عالما وقت اليمين\* رجل حلف بطلاق امرأته انه ليس في منزله الليلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا ان كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرققة لا يحنت في يمينه\* وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا يحنت ايضا في يمينه لانه لا يراد باليمين هذه المرققة وان كان بحال ياكلها البعض دون البعض حنت في يمينه\* رجل زرع ارض امرأته قطننا ثم قال حلال بروى حرام اكر از غدا اين زمين بخانه دوى در آيد ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لئلا يذهب الى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنت الحالف كذا في فتاوى قاضيهان\* رجل طلبه السلطان ليأخذه بتهمة فاخذ رجلا واراد استخلافه بانك لا تعلم من غرمائه واقربائه ليأخذه

منهم شيئا بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه ان يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاص وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوما يفتى بقول الخصاص \* وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان ما لا يفصله القاضي ما له عليك كذا بعد ما انكر فحلف واشار باصبعه في كفه الى رجل آخر انه ليس له عليه شيء صدق ديانة لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان \* فصل في الكفارة \* وهي احد ثلثة اشياء ان قدر متق رقبة يجزي فيها ما يجزي في الظهار او كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فما زاد وادناه ما يجوز فيه الصلوة او اطعامهم والاطعام فيها كالاطعام في كفارة الظهار هكذا في الحاوي للقدس \* ومن ابي حنيفة وابي يوسف رح ان ادنى الكسوة ما يستمرامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية \* فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلثة صام ثلثة ايام متتابعات وهذه كفارة المعسر والاولى كفارة الموسر وحدا ليسا في كفارة اليمين ان يكون له فضل على كفائه مقدارا ما يكفر عن يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو ان يكون في ملكه عبد او كسوة او طعام عشرة لا يجوز ان يصوم سواء كان عليه دين او لم يكن واذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر العسار واليسار كذا في السراج الوهاج \* ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عند ارادة التكفير ولو كان موسرا عند الحنث ثم اسر عند التكفير اجزاه الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزيه كذا في فتح القدير \* والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسه ويستمرورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان له مال غائب اوله دين على الناس ولا يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم اجزاه الصوم هكذا ذكر محمد رح \* قالوا تاويله في مسئلة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء ما اذا كان على ملي يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رح وكذا لك قالوا في المرأة اذا لزمته الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء اذا آخذته بذلك لم يجزها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله او اكثر جاز الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رح في الاصل وهو ظاهر فاما قبل قضاء الدين

هل يجزيه الصوم اختلف المشائخ كذا في المحيط \* والاصح انه يجزيه التكفير بالصوم كذا في المبسوط \* اذا اعطى كل مسكين نصف ثوب او اعطى ثوبا عشرة مساكين من كفارة يمينه لم يجزه من الكسوة فاذا لم يجزه من الكسوة هل يجزيه من الطعام اذا كان يبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده ان في ظاهر رواية اصحابنا يجزيه ثوب ان يكون بدلا عن الطعام اولم ينوكذا في الظهيرية \* القنسوة والخف من الكسوة لا يجوز ويجوز من الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا فلا وقال بعض مشائخنا ان كان يصلح لاوساط الناس يجوز قال شمس الائمة السرخسي وهذا شبه بالصواب كذا في الخلاصة \* ان اعطى كل واحد منهم مائة فاذا كان تبلغ قميصا او رداء اجزاه والا لم يجزه من الكسوة ولكن يجزيه من الطعام اذا كانت قيمته تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط \* ولو اعطى عشرة مساكين ثوبا واحدا بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم اكثر من قيمة ثوب لم يجزه ثوبه من الكسوة واجزاه في الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا يكون بدلا عن نفسها ويصلح بدلا عن غيرها كما لو اعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعا من تمر لا يجوز من الطعام وان كان من حنطة تساوي ثوبا يجزي من الكسوة كذا في البدائع \* من عليه كفارة اليمين اذا اعطى ثوبا خلقا من كفارة اليمين قالوا لا يجزيه من القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدد لا يجوز ان علم انه ينتفع بالجديد ستة اشهر وبهذا الثوب اربعة اشهر اكثر مدة الجدد يجوز كذا في فتاوي قاضيخان \* ولو اعطى مسكينا واحدا عشرة اثواب في مرة واحدة لم يجزه كما في الطعام وان اعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة اثواب في عشرة ايام اجزاه كما في الطعام وان اعطى مساكين عبدا او دابة قيمته تبلغ عشرة اثواب اجزاه من الكسوة باعتبار القيمة كما لو ادى الدراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة اثواب وبلغت قيمة الطعام اجزاه من الطعام ولو اقام رجل البيعة عليه انه ملكه واخذه فعليه استقبال التكفير ولو كسا من رجل بامر عشرة مساكين اجزى عنه وان لم يعط عنه ثمنا ولو كسا هم بغير امره ورضى به لم يجز عنه ولو اعطى من كفارة ايمانه في اكفان الموتى او في بناء مسجد او في قضاء دين ميت او في متق رقبة لم يجز عنه وان اعطى منها ابن السبيل منقطعاه اجزاه \* ولو كانت عليه يمينان فكسا عشرة مساكين ثوبين عنهما اجزاه من يمين واحدة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا كسا مسكينا



من كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه او اشتره في حياته او وهبه له لم يفسد ذلك عليه  
 كذا في المبسوط \* وان اختار الطعام فهو على نوميين طعام تملك وطعام اباحة طعام التملك  
 ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة او دقيق او صويق او صاعاً من شعير  
 كما في صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين مدّاً او مدّاً ان اهاد عليهم مداً جاز  
 وان لم يعد مستقبل الطعام وكذا الرجل اذا وصى ان يطعم منه عشرة مساكين كفارة  
 ليمينه ففدى الوصي عشرة مساكين فمات المساكين قبل ان يعشيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن  
 الوصي \* رجل اعطى كفارة يمينه مسكيناً واحداً خمسة اصوع لم يجز الا اذا اعطى مسكيناً واحداً  
 في عشرة ايام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين وان اعطى مسكيناً حنطة ومسكيناً شعيراً جاز  
 في ظاهر الرواية \* ولو اطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تملك  
 جاز ويكون الاغلي منهما بدلاً من الارخص ايها كان اغلي وان كان الطعام طعام اباحة  
 ان كان الطعام ارخص جاز وان كان اغلي لا يجوز لان في الكسوة تملك وليس في اباحة تملك  
 فاذا كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلاً من الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس  
 وان اختار التكفير بطعام اباحة يجوز عندنا وطعام اباحة اكلتان مشبعتان فداء وعشاء  
 او فداء او عشاء او عشاء وسحور والمستحب ان يكون فداء وعشاء بخبز او ادام  
 ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلثة ارفقة بين يدي عشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز  
 يروي ذلك من ابي حنيفة رح فان كان واحداً من العشرة شبعاً اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل  
 من ذلك مقدار ما اكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم  
 وعشاءهم وفيهم صبي فطيم لم يجز وعليه ان يطعم مسكيناً آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 فان اطعمهم بغير ادام ان كان من خبز الحنطة اجزاء وان كان من غيره فلا بد من الادام  
 فان اطعمهم خبزاً وتمرّاً او سويقاً وتمرّاً او سويقاً لا غير اجزاء اذا كان ذلك من طعام  
 اهله وان اطعم مسكيناً واحداً عشرة ايام فداء وعشاء اجزاء وان لم يأكل الا رقيقاً واحداً  
 في كل يوم اكلة ولو فدى عشرة وعشى عشرة فبهم لم يجز وكذا اذا فدى مسكيناً وعشى  
 آخر عشرة ايام لم يجز ولو فرق حصّة المسكين على مسكينين لا يجوز ولو فدى مسكيناً واعطاه  
 قيمته



قيمة العشاء فلو ساء او دراهم اجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغدا هم واعطاهم  
 عشاء هم فلو ساء او دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم اعطاهم مدا من حنطة اجزاء  
 قال هشام بن محمد رح لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة اجزاء  
 ولو صام من كفارة يمينه وفي ملكه طعام او عبدة قد نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجز الصوم بالا جماع  
 كذا في السراج الوهاج \* ولو اطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه ان يستقبل الصيام كذا  
 في المبسوط \* اذا اعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا ثم استغنى ثم افتقر وان  
 امداد عليهم مدا من ابي يوسف رح لا يجوز ذلك كما لو ادى الى مكاتب مدا ثم رد في  
 الرق ثم كتب ثانيا ثم اعطاه مدا لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اعطى الرجل  
 عشرة مساكين كل مسكين الف من من الحنطة من كفارة الايمان لا يجوز الا من كفارة واحدة  
 هندابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة \* من عليه كفارة اليمين اذا وضع خمسة  
 اصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها اجزاء من مسكين واحد  
 لا خير كذا في الظهيرية \* لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالو الدين  
 وللولودين وغيرهم الا انه يجوز صرفها الى فقراء اهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند ابي حنيفة  
 ومحمد رح ولا يجوز صرفها الى فقراء اهل الحرب بالا جماع كذا في السراج الوهاج \*  
 لا يجزى الصوم في هذا في ايام التشريق كذا في المبسوط \* الحائض في يمينه اذا كان معصرا فصام  
 يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستيناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة  
 كذا في الظهيرية \* ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعد دهن لا بنوى لكل  
 يمين رقبة بعينها او بنوى في كل رقبة عنهن اجزاء استسنا وكذا لو اعتق من احدهن واطعم من  
 الاخرى وكسا من الثالثة لان كل نوع من هذه الانواع يتادى به الكفارة مطلقا فيكون  
 الحكم في كلها سواء كفارة المملوك بالصوم ما لم يعتق ولا يجزى ان يعتق عنه مولا او يطعم او يكسو كذا في  
 المبسوط \* ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجز كذا في السراجية \* والمكاتب والمدبر وام الولد في هذا بمنزلة  
 القن والمستسعى في قول ابي حنيفة رح كذلك لانه بمنزلة المكاتب \* اذا صام المكفر يومين ثم وجد  
 في اليوم الثالث ما يطعم ويكسو لم يجز الصوم وعليه الكفارة بالا طعام او الكسوة وان صام المعسر  
 يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى ان يتم صوم يومه وان افطر

فلاقضاء كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* المرأة اذا كانت معسرة فلزوجهامنعها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة \* وان صام العبد من كفارة يمينه فعنق قبل ان يفرغ منه واصاب مالا لم يجزه الصوم ولو صام رجل ستة ايام من يمينين اجزاه وان لم ينو ثلثة ايام لكلوا حدة وان كان عنده طعام احدى الكفارتين فصام لاحد لهما ثم اطعم للآخرى لم يجزه الصوم وعليه ان يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام \* ولا يجوز صوم احد من احدى او ميت في كفارة او غيرها كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* ولو ان رجلا وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فارادوا ان يطعموا عنه من صوم كل يوم مسكينا او مات فاوصى ان يعضي ذلك منه لم يجز ان يطعموا عنه ولا يجزيه الا ان يطعم عشرة مساكين وان لم يوص واحبوا ان يكفروا عنه ام يجزهم اقل من اطعام عشرة مساكين او كسوتهم ولا يجوز لهم ان يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج \* رجل اعتق رقبة من كفارة يمين ينوى ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق اجزاه كذا في المبسوط \* رجل حلف ان لا يفعل كذا فنسى انه كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا لاشيء عليه الا ان يتذكر كذا في فتاوي قاضيخان \* سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا ادري اكنت مدركا حالة اليمين او غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم انه مدرك انذاك رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلثان لم يتبين زناها اليوم فمضى اليوم ولم يتبين يقع الطلاق والتبين انما يكون باربعة شهود او باقرارها \* رجل اخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات \* ومن مات او قتل وعليه كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى من الفقيه ابي بكر البلخي رح هكذا قال الفقيه ابو الليث رح كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط \* ان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه ثم لا يسترد من المسكين لو قومه صدقة كذا في الهداية \* وما يتصل بذلك مسائل النذر \* من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية \* ولو جعل عليه حجة او عمرة او صوما او صلوة او صدقة او ما شبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندهنا \* وقد روي عن محمد بن حمران قال ان علي بن النضر بشرطه بكونه كفوله ان شفى الله مريض

اوردها ثبى لا يخرج منه بالكفارة كذا في المبسوط \* ويلزمه من ماسمى كذا في فتاوى قاضيهان \*  
 وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار ونحوه بتخير بين الكفارة وبين ما التزمه وروي  
 ان ابا حنيفة رح رجع الى التخيير ايضا \* وبهذا كان يفتى اسمعيل الزاهد قال رضى الله عنه  
 وهو اختياري ايضا كذا في المبسوط \* وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية \* واذا قال لله  
 على ان اصلى لزمته ركعتان وكذا ان قال اصلى صلوة او قال نصف ركعة فان ثلث ركعات  
 لزمه اربع كذا في الحاوى للقدس \* نذر صلوة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلى بغير قراءة  
 او مريانا يلزمه الصلوة ولو نذر ان يصلى الظهر ثمان ركعات او قال ان رزقني الله مائتي درهم  
 فعلى زكوتها عشرة لم يلزمه الا الظهر والا خمسة دراهم كذا في محيط السرخسي \* اختلف اصحابنا رح  
 فيمن نذر صوما او صلوة في موضع بعينه فقال ابو حنيفة ومحمد رح له ان يصوم ويصلى في اى  
 موضع شاء كذا في السراج الوهاج \* ومن اوجب على نفسه صلوة في غد فصلى اليوم اجزاه عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رح وان اوجب ان يتصدق قرضا بدرهم فتصدق بها اليوم اجزاه في  
 قولهم كذا في الحاوى للقدس \* التزم بالنذر باكثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كما قال  
 ان فعلت كذا فعليه الف صدقة وليس له الا مائة كذا في الوجيز للكردي \* وان كان عند عروض  
 او خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن  
 عند شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال لله على ان اهدى هذه الشاة وهي  
 مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني اليمين ينعقد يمينا ويلزمه الكفارة بالحنث  
 ولو قال والله لا هدين هذه الشاة ينعقد يمينة هكذا في المحيط \* وكذا لو قال لا هدين هذه الشاة والمستلثة  
 بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي \* وان نذر بما هو معصية لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة \*  
 ولو نذر ذبح ولده يلزمه الشاة استحسانا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر ذبح العبد عند محمد رح  
 يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح الوالد والوالدة من ابي حنيفة رح روايتان والا يصح انه لا يصح  
 النذر كذا في محيط السرخسي \* وان نذر بذبح ابن ابنة فغيه راويتان من ابي حنيفة رح  
 في احدي الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر \* واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او عمرة  
 فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين  
 اذا حلف بالنذر وهو نوي صيا ما ولم ينو عددا فعليه صيام ثلثة ايام اذا حنث وكذلك

اذا نوى صدقة ولم ينو عدد افعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الحنطة  
 كذا في المبسوط \* رجل قال هزار درهم ازال من بهر ویشان داده وهو يريد ان يقول  
 ان فعلت كذا فا مسك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطاً وان كان ذلك طلاقاً واعتاقاً لا يقع  
 شيء \* رجل قال ان كفلت كفالة بمال او نفس فله ما يان اتصدق بفلس ثم كفل بمال او نفس  
 يلزمه التصدق بفلس \* رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا فحنث وتصدق  
 على فقراء بلخ او بلدة اخرى جاز ويخرج من النذر \* رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذي  
 انا فيه فعلى ان اتصدق بعشرة دراهم خبزاً فتصدق بعين الخبز او بثمانه بجزيه \* رجل قال  
 ان زوجت ابنتي فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الف جملته  
 الى مسكين واحد جاز \* رجل قال ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاة فبرأ لا يلزمه شيء  
 الا ان يقول ان برئت فله على ان اذبح شاة \* رجل قال ان اتجرت برأس مالي وهي الف  
 درهم فرزقتي الله تعالى فيها ربها اخرج حاجا لله تعالى فاجروا لم بفضل له كثير شيء قالوا  
 بهذا النذر لا يلزمه شيء \* رجل قال ان فعلت كذا فله على ان اضيف جماعة قرايتي  
 فحنث لا يلزمه شيء \* ولو قال لله على ان اطعم كذا او كذا يلزمه ذلك \* رجل قال مالي  
 هبة في المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوي الصدقة كذا في فتاوى فاضيلان \* ان رزقني الله تعالى  
 امرأة موافقة فله على صوم كل خميس قالوا فالموافقة هي القاعة الراضية بما ينفق عليها البازلة  
 ما يريد منها من التمتع كذا في الوجيز للكردي \* نذر ان يتصدق بدinar على اغنياء ينبغي  
 ان لا يصح وقيل ينبغي ان يصح اذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاطى \* اذا جعل الرجل  
 لله على نفسه طعام مساكين فهو على ما نوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن  
 له نية فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في المبسوط \* ولو قال لله  
 على اطعام مسكين في الاستحسان يلزمه نصف من حنطة او صاع من تمر او شعير ولو قال لله  
 على ان اطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدارا لطعام فاطعم خمسة ام يجوز لو قال لله على  
 ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكيناً آخر اجزاء ولو قال لله على ان اطعم  
 هذا المسكين شيئاً ولم يعين ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين ولو قال لله على طعام عشرة مساكين  
 وهو لا ينوي



وهو لا ينوي مشرة وانما ينوي ان يعطى واحد اما يكفي مشرة اجزاء ولو قال لله على اطعام العشرة لم يجز الا ان يصرف الى مشرة هذه الجملة في المنتقى كذا في المحيط \* نذر بالتصدق على الف مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذي الزم يخرج من العهدة كذا في التاتارخانية ناقلا من الحجة \* ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره من نذره جاز كذا في فتح القدير \* ولو قال لله على ان اعتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفى بذلك ولو لم يفى باثم لكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة \* في المنتقى اذا قال لله على متق نسمة فاعتق رقبة ممياء لم يجز ولو قال والله ان اعتق نسمة فاعتق ممياء بري يمينه كذا في المحيط \* ولو قال لله على ان اذبح جزورا واتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة \* مثل عبدا لعزيب بن احمد الحلواني من رجل قال ان صليت ركعة فله على ان اتصدق بدرهم وان صليت ركعتين فله على ان اتصدق بدرهمين وان صليت ثلث ركعات فله على ان اتصدق بثلاثة دراهم وان صليت اربع ركعات فله على ان اتصدق باربعة دراهم فصل في اربع ركعات قال يلزمه عشرة دراهم كذا في اليتيمة \* ذكر عيسى بن ابان في نوادره وابن سماعة في الوصايا عن محمد بن رح فيمن نذر بعتق عبده بعينه وباعه فان قدر على شرائه عليه ان يشتريه ويعتقه فان فاته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزيه ان يتصدق بقيمته او بثمنه قال في الجامع اذا قال الرجل ان كان ما في يدي دراهم الالئنة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لا يلزمه ان يتصدق بشيء ولو كان ستة فصاعد الزمه التصديق بجميع ما في يده ولو قال ان كان في يدي من الدراهم الالئنة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الالئنة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده ولو قال كل بزرا بذره او رميته في البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر ويتصدق بمثله او بقيمته بخلاف كل ثوب احرقه لان بالاحراق لا يبقى ولو قال ان اجرت عبدي هذا فاجره صدقة فاكل الاجر يتصدق بمثله والكيل ان يبيعه ثم يؤاجره بامر المشتري فينحل اليمن ثم يشتريه ويؤاجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت ان لبست هذا الثوب او هذا الجلي



في بيتك او ما دمت عندك فهذه هدى فالحياة ان تهبه ثم تلبسه فينحل اليمين ثم ترجع في الهبة كذا في العتابية \* قال ابو يوسف رح في رجل قال ان بعث عبدى هذا فقيمته صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد عيبا وكان ذلك قبل ان يتقا بضاه فرده فليس على البائع ان يتصدق به ولو كانا يتقا بضاه ثم ردا لعبد بذلك والتمن دراهم او دنانير كان عليه ان يتصدق بمثله وان كان الثمن مرضا فان كان الرد يحكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم تصدق بقيمته ولو كان المشتري قد قبض العبد الا انه لم يسلم الثمن حتى رد العبد بالعيب بقضاء فليس على البائع ان يتصدق بشيء من اى جنس كان الثمن وان كان رد بغير قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض الثمن والتمن مرض ولم يسلم العبد الى المشتري حتى هلك العبد في يده رد الثمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان الثمن دراهم او دنانير تصدق بمثلها ولو استحق العبد قبل القبض او بعده رد الثمن بعينه من اى جنس كان وليس عليه ان يتصدق بشيء منها ولو نذر متق هذا العبد من كفارة فكفرا لا طعام بطل النذر وكذلك لو نذر ان يهدى هذه البدنة من جزاء الصيد الذى عليه ثم صام او اطعم او نذر ان يكسو بهذه الاثواب من كفارته فاطعمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالفضل كذا في المحيط \* ولو قال ان بعثك بهذه الدراهم وبهذا الكرفها صدقة فباعه بهما تصدق بالكر اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في يد البائع يملكها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم او وهبتك هذه الدراهم فاشترى بها او وهبها وهى في يده يلزمه التصديق بها او بمثلها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحنث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء او في يد الموهوب له وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العتابية \* ولو عقد يمينه على الشراء بان قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكر وبهذه الالف فهما صدقة في المساكين فاشترى بهما لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالكر وفي المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالالف درهم فدفع الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف درهم واثار الى الالف المدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبدان بعث هذا العبد بهذه الالف فهى في المساكين صدقة واثار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع ان يتصدق بها

هـ ون المشتري كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \* الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما \* الاصل ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف هـ ناكذا في الكافي \* ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا او بيعة او كنيسة او بيت نارا ودخل الكعبة او حاما او دهليزا او طلة باب دار لا يحنث وقيل الجواب المذكور في مسئلة الدهليز في دهليز يكون خارج باب الدار مان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتة يحنث والصحيح ما اطلق في الكتاب لان الدهليز لا يبات فيه عادة سواء كان خارج الباب او داخله كذا في البدائع \* وان دخل صفة يحنث وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط اربعة وهكذا كانت صفاتهم وقيل الجواب يجري على اطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فانهدم فبنى دارا ثم انهدم فبنى مسجدا فدخل لم يحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعد ما انهدم او بعد ما بنى مسجدا آخر حنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو حلف لا يدخل دار جارة هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار اخرى فدخل الزيادة حنث وقيل لا يحنث ولو كان قال دارا حنث بالاجماع ولو حلف لا يدخل مسجدا فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حنث كذا في العتابة \* رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار بجانب المسجد فدخل الزيادة لا يحنث ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والمسئلة بحالها يحنث وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنث وان قال دار فلان فدخل الزيادة حنث كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* حلف لا يدخل مسجدا فقام على سطحه المحتار ان لا يحنث بالقيام عليه اذا كان الحالف مجميا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت صحراء حنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخربت ثم بنيت اخرى فدخلها يحنث وان جعلت مسجدا او حاما او بستانا او بنى بيتا فدخله لم يحنث وكذا اذا دخلها بعد انهدام الحمام واشباهه كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعد الهدم لا يحنث وان جعلت مسجدا او حاما او بستانا فدخله لم يحنث وكذلك لو كانت دار صغيرة فجعلها بيتا واحدا وشرع بابا الى الطريق او الى دار اخرى او جعلت دارا اخرى بعد ما جعلها بستانا او صارت بحرا او نهرا لا يحنث كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل هذا البيت او بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحنث ولو بنى

بينه آخر مدخله لا يحنث ايضا في المعين وفي غير المعين يحنث ولو انهدم السقف وحيطانه قائمة فدخله يحنث في المعين ولا يحنث في المنكر كذا في البدائع \* رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا او ماشيا او محمولا بامره حنث كذا في الظهيرية \* وان كانت الدابة قد نقلت وهو راكبها لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فانه لا يحنث هكذا في المحيط \* وان احتمله غيره فادخله بغير امره لم يحنث سواء كان راضيا بذلك بقلبه او ما خطا وسواء كان قادرا على الامتناع او لم يكن قادرا عليه عند صامة مشائخنا رح وهو الصحيح وسواء ادخله من بابها او من غيره كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار وقيل هذا في عرفهم اما في مرفنا الصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحنث فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار فنزل من سطحها او صعد شجرة وافصاها في الدار فقام على فصوص لو سقط لسقط في الدار حنث وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حائطا وهذا اذا كانت اليمين بالمرية وان كانت بالغارسية فارتقى شجرة افصاها في الدار وقام على حائط منها او صعد السطح لا يحنث في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العجم كذا في فتاوى قاضي خان \* العلو اذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار اخرى نحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط \* وان وقف في طاق الباب بحيث اذا اطلق الباب يبقى خارجا لم يحنث كذا في الكافي \* ولو قام على كنيف على شارع او طلة شارع ان كان مفتحا الكنيف او الطلة في الدار كان حائطا وان قام على اسكفة بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو اطلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخلية كان حائطا ولو ادخل احدي رجله لا يكون حائطا فلهذا اذا كان الداخل والخارج متساوين فان كان داخل الدار منهبطه فادخل احدي رجله كان حائطا لان اكثره يصير دخلا وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حائطا كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا اذا كان يدخل قائما اما اذا كان مستلقيا على ظهره او بطنه لوجنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار يصير دخلا وان كان ساقا خارج الدار هكذا روى عن

روى عن محمد بن روح ولو ادخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنث وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط \* ولو ادخل رأسه واحدى قدميه حنث ولو جاء الى بابها وهو يشتد في المشي اى يعدو فاعتبروا انزلق فوقع في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحنث وان دفعته الريح واوقعته في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحنث ان كان لا يستطيع الامتناع وان ادخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلفوا فيه والفتوى على انه يحنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار الا مجتازاً قال ابن سماعة روى عن ابي يوسف رح انه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحنث وان دخل يعود مريضاً ومن شائه الجلوس عنده حنث فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدا له بعد ما دخل فجلس لا يحنث وذكروا في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عابر سبيل فدخلها ليقعد فيها او ليعود مريضاً فيها او ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنث ولكن ان دخلها مجتازاً ثم بدا له فقعدها لم يحنث لان عابر السبيل هو المجتاز فاذا دخلها بغير اجتياز حنث قال الا ان ينوى لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسعه كذا في البدائع \* اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنث وان نقب بها آخر فدخله حنث ولو صير ذلك الباب في اليمين لم يحنث في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار او دار فلان وحفر سرداً باتحت تلك الدار فدخل القناة لا يحنث ولو كان تحت القناة موضعها مكشوفاً في الدار ان كان الا نكشاف كثير بحيث يستسقى اهل الدار منها واذا بلغ ذلك الموضع يحنث وان كان يسيراً لا ينتفع به اهل الدار انما هو لضوء القناة لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال الرجل عبده ان دخل هذه الدار الا ان ينسى فكذبت فدخلها ناسياً ثم دخلها اكرالا يحنث ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسياً فكذا ثم دخلها اكرالا يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل استحساناً كذا في الكافي \* قال ابن سماعة عن محمد بن روح في رجل قال مبدى حران دخلت هذه الدار فدخلت فلان فامرني فلان فامرني فلان مرة واحدة فانه لا يحنث ان دخل هذه الدار ولا بعدها وقد سقطت اليمين ولو قال ان دخلت هذه الدار فدخلت الا ان يا امرني بها فلان فامرني فدخلت ثم دخل بعد ذلك بغير اذنه فانه يحنث ولا بد هنا من الامر في كل مرة كذا في البدائع \* في شرح الكرخي روى ابن سماعة عن ابي يوسف رح



في رجل قال لا خروا لله لا يدخل دارك هذه احد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنت وان دخل غيره حنت وان دخلها الحالف حنت ايضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت في اليمين ما يكون على الحالف وما يكون على غيره \* ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها راكبا يحنت ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها راكبا حنت فان كان نوى ان لا يضع قدمه ماشيا فهو على مانوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشيا وعليه حذاء او لا حذاء عليه كذا في البدائع \* اذا قال ان وضعت قدمي دار فلان فكذا فوضع احدي رجله في دار فلان لا يحنت على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارها بابا باحدا هما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة اخرى حنت في يمينه \* رجل حلف ان لا يدخل بلخ فهو على المصردون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة ورخصها لان الرخص يعد من المدينة وان اراد الحالف المدينة خاصة فهو على مانوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنت ويكون اليمين على ممراتها وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدا سم لها ودخل الرخص \* ولو حلف ان لا يدخل بغداد فمن اى الجانبين دخل حنت ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يحنت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا \* ولو حلف لا يدخل الرمي ذكر شمس الائمة السرخسى رح في شرح الاجارات ان الرمي في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رح اما سمرقندوا وزجند اسم للمدينة خاصة والسغدوقرغانة وفارس اسم لامصار والقرى \* رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قراها يحنت \* ان حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال محمد رح يحنت وقال ابو يوسف رح لا يحنت وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يدخل كورة كذا او رستاق كذا فدخل في ارضها حنت وقد قيل بان الكورة اسم للعمران ايضا وهو لا ظهر واختلف المشائخ رح في اخبارها والفتوى على انه اسم للعمران واما شام اسم للولاية وكذا اخراما ان وكذلك الارمنية حتى لو حلف على واحد من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنت وكذلك



تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط \* اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه ابو بكر الاسكاف هذا الى عدم الحنث اقرب وقال الفقيه ابو الليث هذا الى الحنث اقرب وفي الولوالجية عليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح انه لا يحنث اذا لم يخرج الى السكة كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينر شيئا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة او باعارة ذكر الناطقي انه يحنث في يمينه وان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنث ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باعارة او باجارة كان حانثا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا له قد آجرها لغيره قال محمد راجح يحنث فان قال لا ادخل حانوتا لفلان فدخل حانوتا له قد آجره فان كان فلان ممن له حانوت يسكنه فانه لا يحنث بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حانوت يحنث لا ناعلم انه اراد اضافة الملك لا اضافة السكنى \* وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنا حنث وان لم يكن ساكنا لا يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل صحن داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في صرف ديارنا الدار والبيت واحد فاذا دخل صحن الدار يحنث وعليه الفتوى \* رجل جالس في بيت من المنزل فحلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا ان كانت اليمين بالعربية اما اذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيت ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانه اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله تانخانه وكاشانه وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت فالعبرة للاشارة \* رجل حلف لا يدخل دارا يشتريها فلان فاشتري فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولوا شترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف يحنث لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دارا لغلة لا يحنث اذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يدخل دار

فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة \*  
امرأة حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعت دارها فدخل الزوج ان كانت نوت ان  
لا يدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لها نية فاليمين على دار مملوكة  
لها فاذا باعت لا يبقى اليمين في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح \* ولو حلف لا يدخل دار  
فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كل حائثا وان تحول فلان من الدار لا يحنث  
في قولهما وكذا لو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يحنث في قولهما  
وكذا لو حلف ان لا يدخل دار امرأة فباعت هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من  
المشترى ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنث وان كانت الكراهة لاجل الدار حنث  
رجل حلف لا يدخل دار فلان الا چیزی شگفت بود وفتزلت بهم بلیة من قتل او هدم او حرق  
او موت فدخل الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا حلف لا يدخل دار فلان  
فاستعار المحلوف عليه دار الاتخاذ الوليمة فيها فدخل الحالف لا يحنث الا ان ينتقل المعبر من تلك الدار  
ويسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يحنث في يمينه كذا  
في المحيط \* قال ابن رستم قال محمد رح في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن  
حريث وغيرها من الدور المشهورة باربابها فدخل الرجل وقد كان بها عمرو بن حريث  
لوفيرة ممن نسبت قبل اليمين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنث وان كانت اليمين على دار  
من هذه الدوراتى ليست لها نسبة تعرف بها لم يحنث في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف  
لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع ابيه في الدار بالغلة والاب هو الذى استأجر الدار يحنث  
قياسا على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأة فلان وفلان ساكن فيها ان لم يكن  
لفلان دار اخرى تنسب اليه سوى هذه الدار حنث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارا  
لزوجة فلانة وهى ساكنة فيها ان لم يكن للزوجة دار اخرى يحنث وان كان لها دار اخرى لا يحنث  
كذا في الخلاصة \* في النواذر عن ابي يوسف رح اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حائثا نوتا  
مشرا من دار فلان الى الطريق الا عظم وليس للحائث نوت باب في الدار حنث في يمينه رجل  
حلف ان لا يدخل الحمام از بهر سرشستن فدخل الحمام لاجل ذلك بل ليس على الحمامى  
ثم فصل

ثم فصل رأسه في الحمام لا يحنث وعن بعض المشائخ إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت السلاح لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له دار فيها بستان حلف رجل أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان إلى بيوت هذه الدار ليس للبستان طريق آخر على الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال محمد رح لا يحنث الحالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر وإن كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنث الحالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رح فيه روايتان في رواية كما قال محمد رح وفي رواية يحنث وإن لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرية \* لو قال أن ادخلت فلانا بيتي فامرأتى طالق فهو على أن يدخل بامره ولو قال أن تركت فلانا فامرأته طالق فهو على الدخول بعلم الحالف فمتى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وإن قال لو دخل فهو على الدخول أمرا الحالف به أو لم يأمر علم به أو لم يعلم كذا في محيط السرخسى \* ولو قال أن دخل داري هذه أحد فعبدته حر والدار له أو لغيره فدخلها هو لم يحنث ولو قال أن دخل هذه الدار أحد يحنث إذا دخل هو سواء كانت الدار له أو لغيره \* رجل قال لا تمنعن فلانا من دخول داري فمنعه مرة برقي يمينه فاذا رآه مرة ثانية ولم يمنعه لأشياء عليه كذا في البحر الرائق \* رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بجنب الدار بيتا وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رح يكون حائلا لأن البيت صار من الدار \* رجل قال لغيره أن يدخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله أشهدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق \* رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يحنث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في الفسطاط والحجيمة والقبة وفي كل منزل ينزلان إلا أن يعني واحدا من هذه الثلاثة يصدق ديانة لا قضاء كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يدخل في هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع آخر ودخل فيه حنث وكذا القبة من العيدان وكذلك درج من عيدان أو منبر لان الاسم بهذه الأشياء لا يزول

بنقلها من مكان الى مكان كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذا الخباء فبالعبارة للعبدان وللبلد وقد قيل العبرة للعبدان وقيل العبرة للبلد فعلى القول الثاني اذا استبدل البلد والعبدان على حالها قد خله يحنث ولو كان على العكس لا يحنث وعلى القول الثالث اذا استبدل البلد والعبدان على حالها لا يحنث ولو كان على العكس يحنث والا ولأصح كذا في المحيط \* ولو حلف ان لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينوال دخول عليه لا يحنث \* رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه فدخلا في المنزل معا لا يحنثان كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الدخول على فلان متى اطلق يعراده في العرف الدخول على فلان لاجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه يعني مكانا يجلس فيه لدخول الزائرين عليه والى هذا اشار القندوري في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد او طلة او دهليز لم يحنث وكذلك لو دخل عليه في فسطاط او خيمة الا ان يكون من اهل البادية والمعتبر في ذلك العادة فاما في عرفنا اذا دخل عليه في المسجد يحنث في يمينه ولو دخل ولم يقصده بالدخول او لم يعلم انه فيه لم يحنث وفي القندوري اذا دخل على قوم وهو فيهم ولم يقصده لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى الا انه لا يصدق في القضاء وفيه ايضا الدخول عليه ان يقصده بالدخول سواء كان بيته او بيت غيره ولو حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحنث وان كان في صحن الدار حنث لانه لا يكون داخل عليه الا اذا شاهده وكذا لك اذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحنث الا اذا دخل بيته كذا في المحيط \* رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحنث كذا في السراجية \* رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين قولا لله لا ضربك فدخلا ثم ضربها لم يحنث الا مرة ولو قال فعلى يميني ان ضربتك فدخلا او واحدة مرتين ثم ضرب يلزمه بكل دخلة كفارة \* رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقر بك فدخلا فهو مؤل فان جامعها بعد الدخول حنث وبطلت اليمين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون مؤليا حتى لو جامعها ثانيا لا يلزمه كفارة اخرى \* ولو مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية لا تبين فان لم يجمعها حتى دخلها ثانيا فهو مؤل فان مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى بانتهى فان مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانتهى هو اربعة اخرى ولو قال فعلى يميني ان اقر برك



قد دخلها دخلتين فهو مؤل بإثنتين فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى بانت فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت باخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلثا ان قربتك قد دخلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة في حق البر فان قربها في المدة طلقت ثلثا وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت بتطبيقه واذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية بانت باخرى لكن لا يلزمه اكثر من ثلث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار فقله على عتق هذا العبد ان قربتك او قال فهذا العبد حر ان قربتك فدخلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة وان قربها حنث في يمين واحدة وكذلك لو قال لامرأته انت طالق ثلثا ان قربتك ثم قال لها بعد ذلك بيوم انت طالق ثلثا ان قربتك فهو ابراء ان في حق البر وان قربها حنث في يمين واحدة فيقع الثلث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان قربتك فعلى حجة او فعلى يمين او على نذر فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان او حجتان وكذلك الاخر القربان من الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فقربتك فعلى حجة فدخل ثم قرب لزمه حجتان ولو دخل الدار مرارا وقربها مرة لم يلزمه الا ابراء واحد ولو قال كلما دخلت هذه الدار لم اقربك والله فهذا وقوله لا اقربك سواء لا يحنث الامرة واحدة ولو قال والله لا اقربك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقربك سواء ولو قال ان قربتك فانت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمؤل وكلما دخلت الدار بعد ما قربها طلقت بتطبيقه هكذا في شرح الجامع الكبير \* ولو جعل كلمة او بين نفيين بان قال والله لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احد الدارين حنث وان لم يدخلهما حتى مات لم يحنث ولو جعل كلمة او بين اثباتين بان قال والله لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احدهما بر في يمينه وان لم يدخلهما حتى مات حنث ولو ادخل او يمين نفى واثبات بان قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا ولا ادخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية بر في يمين اثبات وسقط يمين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حنث في يمين اثبات وسقط يمين النفي ولو دخل الدار الاولى حنث في يمين النفي وسقط يمين اثبات وينحل اليمين في هذه المسائل بحنثه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنث ثانيا لم يتكرر عليه الحنث وبهذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا ادخل هذه الدار اليوم ولا ادخل



هذه ابدا الا انه يبر في يمين الاثبات بدخول الاول الى اليوم ويحنت في يمين النفي بدخول الثانية  
هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التخيير \* ولو قال والله لا ادخل هذه الدار  
او ادخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاول قبل ان يدخل الاخرى حنت وان دخل الاخرى  
او اسقط اليمين فان عني التخيير ذكر في الاصل انه على ما نوى فكانت اليمين منعقدة في احدهما  
واما في الاول بالنفي وامافي الثانية بالاثبات هذا قول مامة المشائخ رح واليه ذهب ابو عبد الله  
الزعفراني وهو الاصح \* ولو قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل احدى الدارين الاخرتين  
ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرتين او لا بر في يمينه وسقط اليمين وان  
دخل الاول قبل ان يدخل احدى الاخرتين حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري  
في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع \* ولو قال لا تركن دخول هذه اليوم او  
لا ادخل هذه غدا فترك دخول الاول اليوم وبطلت الاخرى ولو حلف لا ادخل هذه فان لم ادخل  
هذه يعني الاول دخلت هذه الاخرى فا لا استثناء باطل هكذا في العتابة \* حلف لا يدخل  
هذه الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم ما دخل الحالف لم يحنت وكذلك لو قال  
ما دام على هذا الثوب او ما كان على هذا الثوب او لا ادخل هذه الدار وانت ساكنها فخرج منها  
ثم ما داليها او نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حنت كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يسكن  
هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكنى فيها ان يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يتأنت به  
ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانت في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف  
ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره  
كالا بن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في يمينه  
وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا ان يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى  
سكنى ثم مند ابى حنيفة رح يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتدا ومكنسة  
كان حائنا وعلى قول ابى يوسف رح اذا نقل الاهل واكثر المتاع بر في يمينه والفتوى  
على قوله وعلى قول محمد رح اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا كذا  
في فتاوى قاضي خان \* قالوا هذا احسن وبالناس ارفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \*  
اتفقوا

اتفقوا على ان نقل الاهل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة او الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه الصحيح انه يكون حائنا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان آجر داره المملوكة او كان ساكنا في الدار باجارة او اعاره فردا على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائنا \* رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فاراد نقل الاهل والمتاع فابت المرأة ان تخرج كان عليه ان يجتهد في اخراجها فاذا صارت غالبة ومعجز من اخراجها فخرج الحالف وسكن دارا اخرى لا يحنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* لا يسكن هذه الدار فاراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح او قيد ومنع من الخروج منهم من قال يحنت في الوجه الاول وفي الثاني لا والمختار انه لا يحنت فيهما كذا في الغياثية \* واذا قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنت وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال اكر من اين شب بارس شهر باسم فكذا فاصابه حمى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح يحنت لانه يمكنه ان يستأجر من ينقله من البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيده يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا في المحيط \* من آى يوسف رح قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقا ولدار حائطه مغلقة حتى يفتح باب الدار وليس لها ان تنتور الدار قال الفقيه رح وبه نأخذ كذا في الغياثية \* ان كان في طلب مسكن آخر فترك امتعته فيها لا يحنت في الصحيح لان طالب المنزل من عمل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذا لم يفرض في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين \* رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا اخرى ايا ما ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائنا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد او كانت اليمين في جوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى الصباح او كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه ان يستكرى الدواب فلم يستكر لا يحنت في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائنا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال من بين خانه انه ربا شم فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحنت في يمينه وان خرج على قصد ان يعود يكون حائنا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين

بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه لا يخاف بالليل حتى  
لو تحقق الخوف في حقه ايضا من جهة اللصوص او ما اشبه ذلك كان معذورا كذا في الذخيرة \*  
اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ما كنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع من يثق به  
ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل كذا في السراجية  
في كتاب الحيل \* واذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار فحلف احدهما لا يساكن صاحبه  
فان اخذ في النقلة وهي ممكنة في الحال والاحتث فان وهب الحالف مناعة للمحلف عليه  
او اودعه اياه او اعاره اياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا اياها ولم يأت الدار التي فيها  
صاحبه قال محمد ربح ان كان قد وهب المتاع وقبضه منه او اودعه اياه او اعاره وخرج من ساعته  
لا يريد ان يعود اليه فليس بمساكن له كذا في السراج الوهاج \* حلف ان لا يسكن هذا المصرف فخرج  
بنفسه وترك اهله ومناعة فيه لا يحتث وان كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصرف  
وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال اندرين ديه باشم فخرج باهله ومناعه  
ثم عاد وسكن كان حائنا وكذلك كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزائنة المفتين \*  
قالوا هذا اذا عاد للسكنى والقرار وما اذا عاد للزيارة او ليسكن ايا ما لينقل مناعة للسكنى  
والقرار لا يحتث في يمينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحث ولا يشترط الدوام  
عليه كذا في المحيط \* ولو قال اگر من اسال اندرين ديه باشم فامرأته كذا فسكنها الا يوما من  
بقية السنة او حلف ان لا يسكن هذه الدار شهرا فسكن ساعة لا يحتث ما لم يسكن كل الشهر كذا  
في خزائنة المفتين \* حلف ان لا يساكن فلانا فنزل الحالف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوما  
او يومين لا يحتث ولا يكون مساكنا فلانا حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا  
في فتاوى قاضيجان \* حلف ان لا يسكن الكوفة فمر بها مسافرا ونوى الاقامة بها اربعة عشر يوما  
لا يحتث وان نوى خمسة عشر يوما كان حائنا ولو حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الحالف  
فصبا فاقام الحالف معه حث علم بذلك الحالف او لم يعلم وان خرج الحالف باهله واخذ  
في النقلة حين نزل الغاصب لم يحتث كذا في خزائنة المفتين \* ولو سافر الحالف فسكن مع اهل  
الحالف قال ابو حنيفة ربح لا يحتث وقال ابو يوسف ربح لا يحتث وعليه الفتوى \* وفي المنتقى  
لو خرج المحلف عليه على مسيرة ثلث او اكثر وسكن الحالف مع اهل المحلف عليه لا يحتث

في قول ابي يوسف رح وان كان اقل من ذلك حنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يساكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دارها لكونه حتى لو سكن الحالف في داره والحلف عليه في دار اخرى لا يحنث الا اذا نوى ان لا يسكن هو والحلف عليه بالكوفة فح على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يساكن فلانا في هذه القرية فهو على ان لا يساكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يساكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يساكنه في الدنيا ولو حلف لا يساكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد اهله ومثامه واتخذها منزله لا يحنث في يمينه وهذا مساكنة في حق الملاحين وكذلك اهل البادية اذا جمعتهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت كذا في الذخيرة \* واذا حلف ان لا يساكن فلانا فساكنه في عرصة دار او بيت او خرفة حنث كذا في البدائع \* واذا حلف ان لا يساكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على جدة لا يحنث وانما يتحقق المساكنة اذا سكنا بيتا واحدا او في دار كل واحد منهما في بيت منها بمثامه واهله وثقله ان كان له اهل واما اذا كان في الدار مفا صير فكل مقصورة مسكن على جدة ولا يحنث وان نوى بالمساكنة ان لا يسكن هذه في مقصورة حنث ومن ابي يوسف رح هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بكوفة ودار فوخ ببخارا لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم يكن بهذه الصفة يحنث من غيرنية سواء كانت الدار مشتملة على البيوت او على المقاصير ولو حلف لا يساكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة او في بيت واحد من غير اهل ومثام لا يحنث هندا ولو حلف لا يساكن فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسماها وضربا بينهما حائط او فتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة واخرى طائفة حنث الحالف ولو حلف ان لا يساكن فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان \* حلف لا يساكنه ولم يسم دارا قال ابو يوسف رح فان ساكنه في حانوت في السوق يعملان فيه عملا او يبيعان تجارة فانه لا يحنث وانما اليمين على المنازل التي اليها الماوى وفيها الاهل والعيال الا ان ينويها او يكون بينهما كلا مقل اليمين يدل عليها فيكون اليمين على ما تقدم من كلامهما ومعانيهما فان جعل السوق ماواة وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلا لانه يدل على انه اراد باليمين ترك المساكنة في السوق حملت اليمين على ذلك وان لم يكن هناك دلا لانه فقال نويت المساكنة في السوق ايضا فقد شد على نفسه هكذا في البدائع \*



ولو حلف ان لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنيت بناء آخر فسكنها يحنث وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا عينه فهدم حتى ترك صحراء ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت مستانا فدخل لم يحنث واذا حلف لا يسكن دار فلان او دارا فلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد باعها بعد يمينه لم يحنث واما اذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين الى وقت سكنى فهو حائث بالا اتفاق وان سكن دارا اشتريها فلان بعد يمينه حنث في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وان حلف لا يسكن دارا لفلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنث قل نصيب الآخر او كثر كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه فباعها فلان فسكنها الحالف ان كان نوى باليمين من الدار فانه يحنث وان كان نوى باليمين الاضافة لا يحنث وان لم يكن له نية قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله لا يحنث كذا في الذخيرة \* واذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتريها فلان فاشترى فلان دارا لغيره فسكن الحالف فيها يحنث فان كان قال نويت دارا اشتريها فلان لنفسه فان كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وان كانت اليمين بطلاق وعناق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط \* ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا وفسطاط او خيمة لم يحنث اذا كان من اهل الامصار وحنث اذا كان من اهل البادية كذا في المبسوط \* واذا حلف لا يبني مع فلان او لا يبني في مكان كذا فابني بالليل حتى يكون فيه اكثر من نصف الليل وان كان اقل لم يحنث وسواء نام في الموضع اولم ينم كذا في البدائع \* ولو حلف لا يبني الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل واهله ومناحه في المنزل لا يحنث وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع \* ولو حلف لا يبني الليلة على سطح البيت وعلى البيت فرفض الغرفة سطح البيت يحنث ان بات عليه ولو حلف لا يبني على سطح فبات على هذا لا يحنث ولو قال والله لا ابني في منزل فلان فدا فهو باطل الا ان ينوي الليلة الجائئة ولو قال لا اكون فدا في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا ياوي مع فلان او لا ياوي في مكان او دار او بيت فلا واء الكون ما كثر في المكان او مع فلان في مكان قليلا كان وكثيرا ليلا كان ونهارا وهو قول ابي يوسف رحمهم الله والآخر قول محمد رحمهم الله ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما او اكثر فيكون على ما نوى \*



وروى ابن رستم من محمد بن حمران في رجل قال ان اواني وياك بيت ابدانه على طرفه مين في قول ابي يوسف رح الآخرو قولنا الا ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما واكثر وقال ابن همامة من ابي يوسف رح اذا حلف لا يؤوى فلانا وقد كان المحلوف عليه في مبال الحالف ومنزله لا يحنت الا ان يعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه في مبال الحالف ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان لا يدخل عليه بيته فاذا دخل المحلوف عليه بغير ان نه فرآه فسكت لم يحنت كذا في البدائع \* رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعاً قد سماه فحلف ان لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدأ لهما فعادا الى مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف رح لا يحنت في يمينه لانه على السفر الاول \* رجل حلف ان لا يمشی اليوم الا ميلاً فخرج من منزله ومشى ميلاً ثم انصرف الى منزله قال محمد بن حمران في يمينه لانه مشى ميلين \* رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد بن حمران لا يكون مصاحباً وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والآخر في آخره وكذلك اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخروجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رح ان كان طعامهما واحداً في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وان كانت في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا ياكلان على خوان واحد لم يكن مرافقة وقال محمد بن حمران اذا حلف ان لا يرفقه فخرجاً في سفر فان كانا في محمل او كان كرىهما واحداً وطارهما واحد فهو مرافق وان كان كرىهما مختلفاً لم يكن مرافقاً وان كان سيرهما واحداً كذا في فتاوى قاضي خان \* الباب الرابع في اليمين على الخروج والالتيان والركوب وغير ذلك \* من حلف لا يخرج من المسجد او الدار او البيت او غير ذلك فامر انساها فحمله فخرجه حنت كما لو ركب دابة فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير \* حلف لا يخرج فحمل مكرهاً واخرج لم يحنت وكذا هذا في يمين الدخول كذا في التمر تاشي \* واذا اخرج مكرهاً هل تنحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت اختلفوا فيه والصحيح انه لا تنحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير امره فاخرجه وهو قادر على الامتناع ولم يمنع ورضى بقلبه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي عيان \*

كتاب الايمان ( ١١٠ ) في اليمين على الخروج والاتيان وغيرهما

ولو اكره على ان يخرج او يدخل برجله ففعل حنث كذا في التمر تاشي \* ولو حلف لا يخرج  
لا يحنث الا بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة \* رحل حلف ان لا يخرج من داره فخرج  
من باب داره ثم رجع حنث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج  
من باب الدار لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة  
فخرج منها يريد الجنازة ثم اتى حاجة اخرى لم يحنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج من  
الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد بن حمران ان كان نوى  
حين خرج من الري ان يمر بالكوفة فهو حانث وان كان نوى ان لا يمر بها ثم بدأ له بعد ما خرج  
وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلوة فمر بالكوفة لا يحنث وان كان نيته حين حلف  
ان لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدأ له في الحج فخرج من الري ونوى ان يمر بالكوفة لم يحنث  
غيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدأ له  
بعد ذلك الى غير المسجد لا يحنث كذا في المحيط \* قال القدوري الخروج من الدار المسكونة ان  
يخرج بنفسه ومتاعه وعياله والخروج من البلدة والقرية ان يخرج ببدنه خاصة زاد في المنتقى  
اذا خرج ببدنه فقد برادر سفر اولم يرد كذا في الذخيرة \* ولو قال والله لا اخرج وهو في بيت  
من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا ان ينوى فان نوى الخروج الى مكة او خروجا  
من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانته كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا  
البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشائخنا هذا الجواب بناء  
على مرفهم فاما في مرفنا فصحن الدار يسمى بيتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى  
وان حلف لا يخرج من هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر  
محمد بن حمران في المسئلة في الاصل \* وبعض مشائخنا قالوا اذا كان خارج الدار اسفل يحنث في يمينه  
بعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج يحنث وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان  
ظاهر الرواية من اصحابنا لا يحنث على كل حال وبه اخذ شمس الائمة السرخسي وشمس  
الحلواني هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم واما اذا كان قاعدا فخرج قدميه وبدنه  
لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قدميه فحنث واما اذا كان مستلقيا على ظهره او  
على جنبه فتخرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير

خارجا وان كان ساقا في الدار \* اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة اغصانها خارج الدار فارقتى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الحالف من بلاد العرب او كان من بلاد العجم كذا في المحيط \* واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من اى موضع خرجت امام باب الدار وامام من فوق الحائط وامام من نقب نقبة يحنث في يمينه واما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فمن اى باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم او من باب حديث احديثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط او من نقب نقبة لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشائخنا في شرح ايمان الاصل \* وذكر في الحيل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران او فتح بابا آخر لهذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال ابو نصر الدبوسي الصحيح انه يحنث لان الكل باب هذه الدار \* واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذى عينه ذكر في ايمان الاصل انه لا يحنث وفي فتاوى اهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوى باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة \* ولو حلف عليها لا تخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذا لك مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان عنى لا تخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث \* وان حلف عليها ان لا تخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحنث وان حلف عليها ان لا تخرج من الدار فدخلت بيتا او كنيفا في ملوها شارعا الى الطريق الا مظم لم يكن هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يخرج الى مكة او لا يذهب الى مكة فخرج يريد هاتم رجع حنث ويشترط للحنث ان يجاوز عمرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عمرانات مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لياتين مكة ولم ياتها حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حيروته \* حلف ليا تينه فذا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض او سلطان او ما رضى آخر فلم يأت حنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يأتى بغداد ما شيا فركب حتى دنى منها فدخلها

ما شيا يحنث كذا في الخلاصة \* في المنتقى اذا حلف الرجل ان لا تأتي امرأته مرس فلان  
فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحنث ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على  
ان يأتي منزله او حانوته لقيه اولم يلقه وان اتى مسجده لم يحنث \* وفي المنتقى رجل لزم رجلا  
وحلف الملتزم ليا تينه فدا فاته الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه  
في منزله فحلف ليا تينه فدا وتحول الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي  
كان فيه الطالب فلم يجد لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آت كذا فدا  
في موضع كذا فعبدى حرفا تاه فلم يجد فدا فقد بر بخلاف ما لو قال ان لم اوافك فدا في موضع كذا  
فعبدى حرفا تاتي الحالف في ذلك الموضع فلم يجد حيث يحنث وفيه ايضا اذا حلف ليعودن  
فلانا اولي زورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في يمينه وان اتى بابه  
ولم يستأذن قال يحنث في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط  
ولو حلف ان لا يزوره حيا ولا ميتا ان يشيع جنازته حنث وان اتى قبره لا يحنث الا ان ينوي  
ولو حلف لا اذهب الى الليلة من ههنا حتى اقاء فتوا روى منه فبات عند بابه لم يحنث وكذا  
لو حلف ان لم احمل هذا اليه فحمل اليه ولم يجد كذا في العتابة \* واذا حلف لا يركب دابة  
فركب فرسا او حمارا او بغلا يحنث في يمينه ولو ركب بعيرا لا يحنث في يمينه استحسانا فان نوى  
جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوما من الانواع بان نوى الخيل وحده او الحمار وحده دين  
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوي التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا اركب  
في يمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل لو ركب ظهرا نسا ن بعد اليمين لا يحنث  
وفي فتاوى ابي الليث لو قال لا اركب ونوى الخيل او الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى  
كذا في المحيط \* ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف ان لا يركب  
برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين  
بالعربية فان حلف بالفارسية اسب برنثيه حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان \* ان  
حلف لا يركب الخيل فركب برذونا او فرسا حنث كذا في البدائع \* ان حلف ان لا يركب  
دابة فحمل عليها مكرها لم يحنث كذا في خاية البيان \* ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج  
او اكاف



او اكاف او ركب مريانا يحنت كذا في المحيط \* حلف لا يركب مركبا فركب سفينة في الفتاوى  
 حنت رواه هشام وقال الحسن في المحرر لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيانية \*  
 ولفظ ستور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل ايضا كذا في الوجيز للكردي \*  
 ولو حلف لا يركب هذا السرج فزاد شيئا او نقص فركب حنت ولو بدل الحناء لا يحنت والمعتبر  
 في السرج هو الحناء كذا في الخلاصة \* اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فارتق وحبس  
 ولم يقدر على ركوبها اليوم حنت كذا في فتاوى قاضيجان \* حلف لا يركب هذه الدابة  
 وهو راكبها فدام عليها حنت \* حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته تلك فركبها  
 لم يحنت حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنت حلف لا يركب  
 دواب فلان فركب ثلثا منها حنت كذا في السراجية \* من حلف لا يركب دابة  
 فلان فركب دابة عبدا مؤذونا له مديونا او غير مديون لم يحنت عند أبي حنيفة راح  
 الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى وان كان الدين غير مستغرق اولم يكن  
 عليه دين لا يحنت ما لم ينوه كذا في الهداية \* حلف لا يركب سفينة الى بغداد فركبها حتى سار  
 فراسخ ثم خرج لم يحنت كذا في الحاوي \* في مجموع النوازل رجل قال كلما ركبت دابة فلله  
 على ان تصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشترى فركب مرة  
 اخرى لزم التصديق بها مرة اخرى ثم وثم كذا في الخلاصة \* ولو قال ان ذهبت الى قرية  
 كذا فمر بضياعها لم يحنت كذا في العتبية \* ولو قال له رجل اجلس فتغد عندى فقال ان  
 تغديت فعبدني هر فخرج الى منزله فتغدى لم يحنت بخلاف ما اذا قال ان تغديت اليوم  
 كذا في الهداية \* ولو حلف لا يمشى على الارض فمشى عليها بنعل او خف يحنت ولو مشى  
 على بساط لم يحنت ولو مشى على ظهرا جارحافيا او متنعلا يحنت كذا في الخلاصة \* الباب  
 الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما \* الاكل هو اتصال ما يحتمل المضغ بغية الى جوفه هشمه  
 او لم يهشمه مضغه او لم يمضغه كالخبز واللحم والغاكة ونحوها \* والشرب اتصال ما لا يحتمل المضغ  
 من المائعات الى الجوف كالماء والنبين والمليين والغسل المخوض والسويق المخوض وغير ذلك فان  
 وجد ذلك يحنت والا فلا الا اذا كان يسمى ذلك اكلا او شربا في الاعرف والعادة فمحنت كذا  
 في البدائع \* والذوق معرفة الشيء بغية من غير ادخال مينه في حلقه كذا في الكافي \* لو حلف



لا ياكل هذه الجوزة وهذه البيضة فابتلعها حنث كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف على اكل شيء لا يتأتى فيه المضغ بنفسه فاكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنث في يمينه نحو ان حلف ان لا يأكل اللبن فاكله بخبز او تمر او حلف لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك يحنث في يمينه وان صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف ان لا يشرب فاشرب فيه واكله لا يكون حائثا وعلى هذا اكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فاكل او شرب كان حائثا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فجففه ورققه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو اكله مبلولا حنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل لبنا فطبخ به ارز فاكله قال ابو بكر البختي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى يمينه كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يأكل سمنا فاكل سويقا قد لبس بسمن ولا نية له ذكر محمد ربح في الاصل ان اجزاء السمن اذا كانت تستهين ويوجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع \* رجل حلف ان لا يأكل زبا فاكل مصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائثا في يمينه الا ان يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا ياكل سكرا فخذ سكرا في الفم ومصه حتى ذاب فابتلع لم يحنث كذا في الخلاصة \* حلف ان لا ياكل خلافا كل سكباجة لا يكون حائثا لانه لا يسمى خلافا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اذ اذ يمينه على ما هو مأكول بعينه ينصرف الى اكل يمينه وان اذ اذ على ما ليس بما كول بعينه او على ما يؤكل بعينه الا انه لا يؤكل كذلك مادة ينصرف الى اكل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا ياكل من هذه النخلة او الكرم فاكل من رطبها او تمرها او جثمها او طلعتها او بسرها او دبس يخرج من ثمرها او عنبه او مصيرة حنث لكن الشرط ان لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنث بالنبيذ والناطف والمخل والدبس المطبوخ كذا في الكافي \* ولو اكل من عيين النخلة لا يحنث هو الصحيح كذا في النهر الفائق ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئا فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل من هذه القدر وقد اختلف منها قبل يمينه قصعة فاكل ما في القصعة لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف لا يأكل البطيخ فاكل حدة قالوا لا يحنث في يمينه منهم الشيخ الامام

محمد بن الفضل رح وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا \* ولو حلف لا يأكل هذه الحديقة فاكلها بعدما تبطلحت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون حائنا \* حلف ان لا يأكل من هذه المبطحة فاكل منها حديقة او بطيخا كان حائنا كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو لم يكن للشجرة ثمرة ينصرف اليمين الى ثمنها كذا في التبيين \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فاخذ فصنا من اخصانها ووصله بشجرة اخرى فادرك ذلك الفصن واثمر فاكل من ذلك الثمر اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يحنث وقال بعضهم لا يحنث والمسئلة في السير الكبير \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها فصن شجرة اخرى بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها فصن شجرة الكمثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم ثمرها مع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنث وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وباقي المسئلة بحالها يحنث وعلى قياس ما تقدم يجب ان يكون فيه اختلاف المشائخ كذا في الظهيرية \* حلف لا يأكل هذا الطلع فصار بسرا او البسر فصار رطبا او الرطب فصار تمرا او العنب فصار زبيبا او عصيرا او اللبن فصار شيرازا او زبدا او سمنا او قطا او مصلا فاكله لم يحنث كذا في التمر تاشي \* اذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشا فاكله حنث كذا في الجوهرة النيرة \* رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن فجعله جبنا واكله لا يحنث في يمينه الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل في جنس هذه المسائل انه اذا مقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين يقيد اليمين ببقائها والا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* حلف لا يأكل من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا او مشمشا لم يحنث كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يأكل جوزا فاكل منه رطبا او يابسا حنث وكذلك اللوز والفستق والتين واشباه ذلك وان حلف لا يأكل خبيصا فاكل منه يابسا او رطبا حنث كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يأكل رطبا ولا بسرا او لا يأكل رطبا او بسرا فاكل مذنبا حنث في يمينه وهذه المسئلة على اربعة اوجه اذا حلف لا يأكل بسرا فاكل بسرا مذنبا وهو الذي عامته بسرو فيه شيء من الرطب حنث في يمينه في قولهم وكذا كذا اذا حلف لا يأكل رطبا فاكل رطبا مذنبا وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حنث في قولهم ولو حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا فيه شيء من البسر يحنث

في قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يحنث في قول ابي يوسف رح والربعة اذا حلف لا يأكل وطبا  
فاكل بسرافيه شيء من الرطب حنث عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنث  
عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنث عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \*  
ولو اكل البسر المذنت او الرطب المذنب جزء فجزء منفردا بان ميز الرطب المذنب اجزاء فاكل كل  
جزء منهما منفردا يحنث بالاتفاق كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يأكل مسلا فاكل شهدا يحنث  
ولو حلف لا يأكل شهدا فاكل مسلا لا يحنث كذا في المحيط \* ولو حلف على البقل فهو على الرطب  
كلها من الخضر اوات وان اكل يابساً من ذلك لا يحنث ولو اكل بصلاً لا يحنث الا ان ينويه كذا  
في التاتارخانية ناقلاً عن الحجة \* مثل شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ممن حلف لا يأكل منبا  
فاكل حنثاً اهل يحنث وان حلف لا يأكل حنثاً فاكل عنبا لم يحنث والحنث المحصر  
هكذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها  
وكذا في كل ما كول كذا في الخلاصة \* ولو قال مما يخرج من هذه الشاة او من نزلها حنث  
في اللبن والمخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العنابية \* وكذا لو قال لا يأكل من نزل  
هذه البقرة فاكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوغ زوه يحنث لانه من نزلها ولو اكل  
من مرقه يتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوغ آبه لا يحنث لانه صار شيئاً آخر كذا  
في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل دهننا يحنث باكل دهن الكراع \* ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم  
وحامضه فاكل من بسرة وعنبه يحنث \* ولو حلف لا يأكل من هذا المسلوخ فاذا بيت اليه  
هذا المسلوخ حتى صار دهننا فاكل لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل من السمسم  
فاكل من دهنها لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فاكل من بيضها او فرخها  
لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فاكل من فرخها لا يكون حانثاً كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وان حلف لا يأكل لحماً فامى لحم اكل من جميع الحيوانات فير السمك  
حنث سواء اكل طبيخاً او مشروباً او قد يد او سواء كان حلالاً او حراماً كالهيئة ومتروك التسمية  
وزبيحة المجوسى وصيد المحرم فاما بالسمك وما يعيش في الماء لا يحنث وان نوى السمك يحنث  
هكذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا لو كان الحالف خوارزمياً فاكل السمك يحنث لانهم  
يسمون

يسمونه لحماً كذا في محيط السرخسى \* وان اكل لحم خنزير او لحم انسان يحنث والصحيح انه لا يحنث  
 بلحم الخنزير والادمى لان اكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف وذكر الزاهد العتابي  
 انه لا يحنث وعليه الفتوى كذا في الكفاية \* ولا يحنث باكل النى وبه قال ابو بكر الاسكاف  
 وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو اكل ما يكون في الحشوم من الكرش  
 والكبد والطحال يحنث في يمينه وهذا بناء على عرف اهل الكوفة فان هذه الاشياء في عرفهم كانت  
 تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في مرفنا لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى  
 كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو اكل الرأس والاكارع يحنث ولا يحنث باكل الشحم والالية  
 الا اذا نواه في اللحم بخلاف شحم الظهر حنث به بلانية كذا في فتح القدير \* ولو اكل الحمرة النى  
 في وسط الالية حنث كذا في الخلاصة \* حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم منزى يحنث وقال الفقيه  
 ابو الليث لا يحنث مصريا كان الحالف او قرويا وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* قال محمد رح  
 في الجامع اذا حلف الرجل لا ياكل لحم دجاج فاكل لحم الديك يحنث في يمينه \* الاصل في جنس  
 هذه المسائل ان اليمين متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكر والانثى  
 من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الانثى  
 وكذلك اذا اضيفت الى اسم انثى على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكر وكون الاسم  
 خاصا للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لا محالة لان ذلك مشترك لانه قد يكون للتا نيث وقد يكون  
 للافراد وانما يعتبر فيه الوضع وانه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا ياكل لحم دجاجة فاكل  
 لحم الديك لا يحنث وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحنث قال واذا حلف  
 لا ياكل لحم جمل او حلف لا ياكل لحم بعير او حلف لا ياكل لحم ابل او حلف لا ياكل لحم جزور دخل  
 تحت اليمين الذكر والانثى وكذلك يدخل تحت اليمين البختى والعربى ولو حلف لا ياكل  
 لحم بختى فاكل لحم عربى او حلف لا ياكل لحم عربى فاكل لحم بختى لا يحنث في يمينه  
 ولو حلف لا ياكل لحم ناقة فاكل لحم الذر من العرب او البخت لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحم بقر  
 فاكل لحم الانثى منه او لحم الذكر يحنث في يمينه وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم ثور  
 يحنث لان البقرة اسم جنس والتاء فيها للافراد ولو حلف لا ياكل لحم ثور فاكل لحم انثى  
 لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحم بقر فاكل لحم جاموس لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رح



في الجامع \* وفي الحاوي انه يحنث بخلاف ما لو حلف لا يا كل لحم جاموس فاكل لحم البقر حيث لا يحنث والجاموس اهم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط \* قال رض وينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوي قاضي خان \* ولو حلف لا يا كل من هذا اللحم شيئاً فاكل من مرقة لا يحنث ان لم يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يا كل من اللحم الذي يجيء به فلان فجاءه فلان بلحم فشواه ووضع تحته خبزاً وجعله جوداً با فاكل الحالف من الجوداب الذي اصابه دسم اللحم كان حائناً كذا في فتاوي قاضي خان \* ولو قال كلما اكلت لحماً فبعد من صبيدي حرفاً كل لحماً لزمه بكل لقمة متقصد كذا في الظهيرية \* لو حلف لا يا كل شحماً فاكل شحم البطن حنث وان اكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح كذا في الكافي \* ولو عزل شحم الظهر واكله لا رواية في هذا عن ابي حنيفة رح ولقائل ان يقول عنده لا يحنث \* وفي الخلاصة الخانية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا لا يحنث لان اسم بيه لا يتناول شحم الظهر كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يا كل شحماً فاكل اليه لم يحنث لان الالية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى ومرفاً هكذا في الكافي \* ولو حلف لا يا كل طعاماً فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يتبع على الهاليلج والسقمونيا كذا في البدائع \* ولو حلف لياكلن هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام واكله غيره او مات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لياكلن هذا الطعام اليوم فمات الحالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو جعلها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يلزمه الكفارة كذا في فتاوي قاضي خان \* ولو حلف لا يا كل طعاماً ينوي طعاماً بعينه او حلف لا يا كل لحماً ينوي لحماً بعينه فاكل غير ذلك لم يحنث كذا في المبسوط \* روى عن ابي يوسف رح في من حلف لا يا كل طعاماً فاضطر الى ميتة فاكل منها لم يحنث وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رح وروى ابن رستم عن محمد رح انه يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يا كل الطعام فاكل منه شيئاً يسيراً حنث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان معنى الماء كله او الطعام لم يحنث بهذا كذا في المبسوط \*



الأصل ان كل شيء باكل الرجل في مجلس او يشربه في شربة فاحلف على جميعه ولا يحنت باكل بعضه لان المقصود الامتناع من كله وكل شيء لا يطاق اكله في مجلس ولا شربه في شربة يحنت باكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع من اصله لا من جميعه لان ما يمتنع فعله في الغالب لا يقصد باليمين \* حلف لا ياكل ثمر هذا البستان او ثمر هاتين النخلتين او من هذين الرقيقين او من لبن هاتين الشاتين او من هذا الغنم فاكل بعضه يحنت ولو حلف لا ياكل سمن هذه الخابية فاكل بعضه حنت ولو حلف لا ياكل هذه البيضة لا يحنت حتى ياكل كلها وكذلك لو حلف لا ياكل هذا الطعام فان كان يقدر على اكل كله دفعة واحدة لا يحنت حتى ياكل كله وان لم يقدر حنت باكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه ان ياكله في جميع مرة لا يحنت ما لم ياكل كله والاول اصح وهو المختار لما نخنا ومن محمد رح لو حلف لا ياكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا ياكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة او حبتين حنت استحسانا وان ترك اكثر من ذلك ما لم يجر العرف ان يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو حلف لا ياكل هذا الشعير فاكله الاحبة او حبتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا في المحيط \* لا ياكل هذا الرقيق فاكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان اكلت هذا الرقيق فامرأته طالق ثم قال ان لم آكله نعبده حرفا لحيلة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته ان ياكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط \* ولو حلف لياكل هذا الرقيق فاكله الا كسرة كان بارا الا ان ينوى ان لا يترك شيئا من الرقيق كذا في فتاوى قاضى خان \* والصحيح في قوله هذا الرقيق عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض \* قال لغيره والله لا آكل من طعامك فان اكلت منه فهو على حرام فاكل لقمة حنت في اليمين الاولى فان عاد فاكل حنت في اليمين الثانية ايضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لعبدي ايكما اكل هذا الرقيق اليوم فهو حرفا كلاه لم يعتق ولو كان بحال لا يطبق احدهما اكله فاكلاه متقا بدلالة الحال كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين التى تقع على الواحد او على الجماعة \* ولو قال لامرأتيه ان اكلتما هذين الرقيقين فعبدي حرفا كلت واحدة منهما رقيقا عتق العبد وكذلك لو اكلت احدهما الرقيقين الاشياء واكلت الباقي الاخرى

يحنت كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الاصل اذا قال لنسائه ايتكن اكلت من هذا الطعام فهي طالق فاكلن جميعا طلقن ولو قال ايتكن اكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فاكلن ينظر ان كان الطعام كثيرا بحيث لا يقدر الواحد على اكله طلقن وان كان الطعام قليلا بحيث يقدر الواحد على اكله لا يقع الطلاق عليهن اذا اكلن كذا في المحيط في الفصل السابع \* ان حلف طائعا او مكرها ان لا ياكل شيئا سماه فاكرا حتى اكله حنت وكذلك ان اكله وهو مغشى عليه او مجنونا وان اوجرا وصب في حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط \* حلف ان لا ياكل ملحاً فاكل طعاما ان لم يكن مالحا لا يكون حائثا وهو المختار وان كان مالحا كان حائثا كما لو حلف ان لا ياكل الغفل فاكل طعاما فيه غفل ان كان يوجد طعمه كان حائثا والا فلا وقال الفقيه ابو الليث رح لا يحنت ما لم ياكل عين الملح مع الخبز او مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه اراد به الطعام المالح فهو على ذاك كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل شيخ الاسلام الزاهد رح ممن حلف لا ياكل لحما وحلف الآخر لا ياكل بصلا ولا ياكل فلفلا فاتخذ محشا وجعل فيه هذه الاشياء كلها فاكلها الحالفون كلهم لم يحنت احد الا صاحب الغفل لان الغفل لا يؤكل الا هكذا فانصرفت يمينه اليه ولو حلف لا ياكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له دار بجور فاكل لا يحنت لانه صار ملكا له ولو لم يقل دار بجور وباقي المسئلة بحالها يحنت \* رجل له فاليز امر رجلا ان يحفظ هذا الفاليز فاباح له ان ياكل منه ما يشاء فحلف هذا الحافظ بطلاق امرأته ان لا ياكل من فاليزه اي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستاجر ولا مستعار فاكل من هذا الفاليز الذي امر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز صرفا فاما بدون ذلك فلا يحنت كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا ياكل تمرا فاي نوع من التمر اكله يحنت ولو اكل حيا يحنت لان الحيس اسم لتمر يلقى في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك اذا اكل مصيدة اتخذت من التمر يحنت كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا ياكل هذه التمرة فاختلط بتمر فاكل ذلك التمر كله حنت كذا في المبسوط \* ولو حلف لا ياكل تمر او لانية له فاكل قسبا لا يحنت وكذا اذا اكل بسر مطبوخا او رطبا لان ذلك لا يسمى تمر في العرف الا ان ينوى ذلك كذا في البدائع \* حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبزة او اخذ خبيصا او خبزا لقطائف يحنت

يحنت كذا في جواهر الاخلاطى \* وان اكل من الدقيق او عجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وان منى اكل الدقيق بعينه لم يحنت باكل الحبز كذا في الكافي \* واذا حلف لا ياكل من هذه الحنطة وهو ينوى ان لا ياكل حبه اصحت نيته حتى لو اكل من حبزها لا يحنت وان نوى ان لا ياكل مما يتخذ منها صحت نيته ايضا حتى لا يحنت باكل منها وان لم يكن له نية فاكل من خبزها لم يحنت عند ابي حنيفة رح ومندهما يحنت ولو اكل من منها حنت عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* وان اكل من هو يقها لا يحنت عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو الظاهر من قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا ياكل من هذه الحنطة فزرعها واكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرة النيرة \* واذا حلف لا ياكل خبزا ولا نية له فهذا على خبز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتحاذ الحبز منه حتى لو تصور موضع لا ياكل اهله خبز الشعير لا يحنت باكل خبز الشعير ايضا ولو اكل خبز الارز فان كان من اهل بلد خبزهم ذلك ينصرف يمينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط \* حلف لا ياكل خبزا فاكل قرصا يقال له بالغا رسية كاسر او جوز بنجا او ميسرا فارميته نواه قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة والمختار ما قاله الفقيه ابو الليث رح ان في الجوز بنج لا يحنت لانه لا يسمى خبزا مطلقا وصا ركما يقال بالغا رسية فان رد آلو اما في القرص والميسر يحنت لان القرص خبز مطلق والميسر خبز وزيادة كذا في الفتاوى الكبرى \* وان اكل خبز القطائف لا يحنت الا اذا نواه كذا في الهداية \* اذا حلف لا ياكل خبز فلانة فالخبزة هي التي تضرب الخبز في التنور دون التي تعجنه وتهيته للضرب فان اكل من خبز التي ضربته حنت والا فلا كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل ثريدا لا يحنت في يمينه وكذا لو اكل لأكشة لا يحنت في يمينه \* رجل حلف ان لا ياكل مرة فاكل ميسوس آب اولطة لا يكون حائنا لو حلف ان لا ياكل هذا الحبز فاكل بعدما تفتت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو اكل العصيدة او التماج لا يحنت ولو حلف لا ياكل خبزا فاكل ميسوسا يقال بالفارسية ميسو م قال محمد رح ينبغي ان يحنت كذا في الخلاصة \* سئل الخجندی رح ممن حلف لا ياكل خبزا وتمر فاكل احدهما فقال لا يحنت ما لم ياكلهما كذا في اليتيمة \* ولو حلف لا ياكل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والحزر المشوى الا ان ينوى كل ما يشوى من بيض وغيره فيعمل نيته كذا في الكافي \*

ان حلف ان لا يأكل رأساً فان نوى الرؤوس كلها من السمك والغنم وغيرهما فاي ذلك  
اكل حنث وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد  
رح اليمين اليوم على رؤوس الغنم خاصة كذا في البدائع \* وهذا اختلاف مصر وزمان لان العرف  
في زمنه فيهما وفي زمنهما في الغنم خاصة وفي زماننا يقتضي على حسب العادة كذا في الهداية \*  
ولا يدخل في اليمين رؤوس الجراد والسمك والعصا فيربا لاجماع وكذا رؤوس الابل لا تدخل  
بالاجماع ولو حلف لا يأكل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كله الا وزوا الدجاج وغيره  
ولا يحنث في بيض السمك الا ان ينويه كذا في السراج الوهاج \* حلف ان لا يأكل طبيخا ان نوى  
جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشباً فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قال لو هذا  
اذ اطبخ اللحم بالماء ما القلية اليابسة لا تسمى طبيخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقعة مع الخبز  
ولم يأكل اللحم كان حانثا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل من طبيخ فلانة فسخت له  
قدراً طبخها غير هالم يحنث واذا قال اكر از ديگ گرم کرده تو بخورم فكذا فسخت قدر طبخها  
غيرها لا يحنث لان قوله گرم کرده تو يرا دبه عرفاً بخته تو كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل الحلواء  
فالاصل في هذا ان الحلواء عندهم كل حلولىس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض  
فليس بحلوى والمرجع فيه الى العرف فحنث باكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب  
والتمروا شابه ذلك وكذا روى المعلى من محمد رح ان اكل تيناً رطباً او يابساً لانه ليس  
من جنسها حامض فيخلص معنى الحلوة فيه ولو اكل منبا حلوا او بطيخا حلوا او رمانا حلوا او اجاصا  
حلوا لم يحنث لان من جنسه ما ليس بحلوى فلم يخلص معنى الحلوة فيه وكذا الزبيب ليس  
من حلولا من جنسه ما هو حامض وكذا الوحلف لا يأكل حلوة فهو مثل الحلوا ولو حلف  
لا يأكل حبا فاي حب اكل من سمسم او غيره مما يأكله الناس عادة يحنث فان عني شيئاً من  
ذلك بعينه او مما حنث فيه ولم يحنث في غيره ولا يحنث اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع \*  
في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراما ما اشترى بدينهم فصبة طعاً ما فاكه لا يحنث وهو آثم  
ولو اكل حراما ولحمه فصبة يحنث ولو باع الخبز واللحم بزيوت فاكه لم يحنث ولو اكل لحم  
كلب او قردا وحداة قال اصد بن عمرو رح لا يحنث وقال نصير وبه ناخذ وقال الحسن كله  
حرام وقال الفقيه ابو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقاً قال صاحب الكتاب



ما احسن ما قال ابو الليث ولو اضطر فاكل الحرام او الميتة اختلف المشايخ فيه والمختار انه يحنت لان الحرمة باقية الا ان الائم موضوع وفي فوائد شمس الائمة الحلواني لو اكل من الكرم الذي يدفع معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراما لم يحنت كذا في الخلاصة \* ان فصب حنطة فطبخها ان امطاه مثلها قبل ان يأكل لا يحنت في يمينه وان اكلها قبل اداء الضمان قبل قضاء القاضى عليه حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو حلف لا يأكل هذا العنب او هذه الرمانة فجعل يمينه ويرمى بثقله ويبتلع ماءه لم يحنت لان هذا لا يسمى اكلا فانما يسمى مصا ولو مصر ماء العنب او ماء الرمانة ولم يشربه واكل قشرة وحصرمه حنت في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذا لك يصير اكلا بابتلاع القشرة والحصرم لا بابتلاع الماء \* وفي العيون قال اذا حلف لا يأكل هذا العنب ولا كه ورمى بقشرة وحصرمه وابتلع ماءه لم يحنت ولورمى بقشرة وابتلع ماءه وحبه حنت وعلى الصدر الشهيد في واقعاته فقال لان العنب اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول اكل الاقل فلا يكون اكلا للعنب وفي الوجه الثانى اكل الاكثر ولاكثر حكم الكل كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل فاكهة فاكل منها او رطبا لم يحنت مندا بهى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يحنت هكذا في الهداية \* قال الفقيه ابو الليث بقولهما نأخذ للفتوى لانه اظهر ثم الخلاف اذا لم ينوشيا واما اذا نواها يحنت بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشينخ ابى المكارم \* والتين والمشمش والتفاح والخوخ والفستق والاجاص والعناب والكمثرى والسفرجل فاكهة اجماعا رطبها ويا بسها ونبيها ونضيجها لا الخبار والقثاء والجزر بالاجماع والتوت فاكهة ومد الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعد الامام الحلواني منها قال الامام السمس والباقلان ليسا من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكهة عرفا ويؤكل تفكها فهو فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردرى \* واللوز والجوز فاكهة ذكره في الاصل من جملة الفواكه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا لا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رح بسر السكر والبسر الاحمر فاكهة كذا في محيط المرحسى \* والزبيب والتمر وحب الرمان اذا يبس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضى خان \* وهذا بالاجماع هكذا في البدائع \* من محمد رح اذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فان كان في ايام الرطوبة فهو على الرطب ولا يحنت باكل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه اخذ الشيخ الامام



ابو بكر محمد بن الفضل رح كذا في فتاوى قاضي خان \* من حلف لا يأكل فكل شيء اصطبح به فهو ادام كالخل والزيت والفسل واللبس والزبد والسمن والمرق والملح وما لم يصبغ الخبز بماله جرم كجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادام وهو رواية عن ابي يوسف رح كذا في فتح القدير \* ويقول محمد رح اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف \* وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* والحاصل ان ما يصبغ به كالخل وما ذكرنا ادام بالاجماع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب وامثالها ليس اداً بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب اما البقول فليست بادام بالاتفاق كذا في فتح القدير \* وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية فان نوى فعلى ما نوى اجماً ما كذا في التبيين \* والفاكهة ليست بادام اجماً ما كذا في السراج الوهاج \* واذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المحلوف عليه شيئاً واكله الحالف لا يحنت ولو اشترى شيئاً او وهب له شيء او تصدق عليه بشيء وقبل فأكله الحالف حنت في يمينه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئاً الحالف من المحلوف عليه مما اكتسبه المحلوف عليه او وهب المحلوف عليه ذلك من الحالف واكله لا يحنت \* ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكسب المحلوف عليه ما لا ومات وورثه رجل فأكله الحالف حنت في يمينه وكذلك لو ورثه الحالف فاكل يحنت بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشيء او وصية لا يحنت كذا في الذخيرة ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فاكل من ميراثه حنت فان مات وارثه فاورث ذلك الميراث فاكل منه الحالف لا يحنت كذا في البدائع ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فوصى له انسان فاكل الحالف يحنت ولو وهب المحلوف عليه طعاماً للحالف وقبضه ثم اكل لم يحنت وكذا لو وصى له والمهر من كسب المرأة وكذا ارش الجراحات كذا في الخلاصة \* رجل معه دراهم فحلف ان لا يأكلها فاشترى بها دنانير او فلوساً ثم اشترى بعد ذلك بالدنانير او الفلوس طعاماً فأكله قال محمد رح يكون حائناً في يمينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم او الدنانير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حائناً وكذا لو اشترى بالدراهم شعيراً

ماه وعند المزارع او عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه  
 لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* اذا حلف لا ياكل من ما  
 شيء من ملكه الى ملك غيره واكله الحالف لا يحنث كذا في  
 اشترى فلان او ما يشتري فاشترى المحلوف عليه لنفسه اول  
 باعه المحلوف عليه من غيره باصر المشتري له ثم اكل منه اكل  
 واذا حلف الرجل لا ياكل لحما اشتره فلان فاشترى فلان من  
 كذا في المحيط \* رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا باع فلان  
 لم يحنث عندهما وعند محمد رح يحنث هكذا في شرح الزبي  
 من طعام يصنعه فلان او من خبز يخبزه فلان ثم صنعه و  
 لا ياكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه واكل  
 فاهداه له فاكله لم يحنث في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 ارضه فاكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى اكل نفس ما يح  
 وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* رجل حلف ان لا ياكل من  
 منه الطعام او وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من  
 في فتاوى قاضي خان \* في الاصل لو حلف لا ياكل من طعام  
 له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراء وحدة كذا في الخلاه  
 فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذا

فاكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا ياكل من رقيق فلان فاكل من رقيق بينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرقيق لا يسمى رقيقا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا ياكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من خل فاكل منه يحنث لانه اكل من مال الابن كذا في المحيط \* ولو حلف لا ياكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية \* رجس حلف ان لا ياكل شيئا من اشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يكون حائشا في يمينه وقال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حائشا والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا ياكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي سيحدث كذا في السراجية \* ولو حلف لا آكل من رمان اشتره فلان فاشترى فلان مع غيره فاكل حنث ولو قال من رمانة اشترتها فلان لم يحنث ولو حلف لا ياكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة او وهبته لها فاكل ثمنه لا يحنث ولو باصت بنفسها فدفعت الثمن اليه فاكل منه حنث ولو وهبت الثمن لابنها او لاجنبى ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئا لا يحنث كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا ياكل من طبيخ فلان فطبخ هو و آخر فاكل الحالف منه حنث لان كل جزء منه يسمى طبيخا وكذلك من خبز فلان فخبز هو و آخر ولو قال من قدر طبخها فلان فاكل ما طبخه لم يحنث لان كل جزء من القدر لا يسمى قدرا كذا في الاختيار شرح المختار \* حلف بالفارسية لا ياكل من خبز فلان فتناول من ماء جمد المحلوف عليه لا يحنث لان او هام الناس لا يسبق الى هذا الا يرى انه لو اكل من قشر بطيخه او من كسرة خبزه بالفارسية نان ريزه وجد على باب دارة لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* حلف ان لا ياكل شيئا مما حمل فلان يعنى آو ر ده فلان فاكل من جمد حمله فلان قالوا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا ياكل من مال خنته شيئا فدفع اليه مجينا من مجين خنته فجعل في مجين آخر فخبزه واكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه او لا ياكل من ملحه فاخذ ماء وصلحا وجعلهما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة \* لا ياكل من خبز خنته فساقر الختن وخلف لا امرأته النفقة فاكل منه ان كان الختن اغرز لها النفقة لا يحنث وان لم يفرز فقال كلى من طعامي ما يكفيك فاكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا ياكل من مال ابية

فمات الاب فورثه الحالف واكل لا يحنث الحالف وهو لصحيح كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 و لو زاد بعد موته يحنث كذا في الوجيز للكردرى \* اذا حلفت المرأة ان لا تاكل من اطعمة ابنها  
 وقد كان الابن بعث اليها من الاطعمة قبل اليمين فاكلت ذ لك لا يلزمها الحنث قيل هذا اذا  
 لم يكن لها نية فاذا نوت ذ لك الطعام الذى بعته قبل اليمين تحنث باكله لانها نوت الاضافة  
 باعتبار ما قد كان كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا ياكل مع فلان طعاما فاكل هذا من اناء وهذا  
 من اناء آخر لا يكون حائنا ما لم ياكل من اناء واحد كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا حلف  
 لا ياكل من مال فلان فتناهدا ونا رسيته سيم برا كسند و چیزی خریدند و خوردند لا يحنث في يمينه  
 لانه في العرف يسمى اكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى ابي الليث رح كذا في الكافي \*  
 رجل حلف ان لا ياكل من شىء فلان فجعل نفل فلان في قدر طبخت امرأته واكل الحالف  
 قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح حنث في يمينه الا ان يكون بينهما سبب يدل  
 على غير هذا \* حلف ان لا ياكل من كرم فلان شىء هذه السنة قالوا يقع بيمينه على اثني عشر شهرا  
 قال مولانا رضى وينبغي ان يكون على بقية السنة التى هو فيها كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 رجل قال والله لا آكل مما يجيى به فلان يعنى ما يجيى به من طعام ولحم او غير ذ لك مما يؤكل  
 فدفع الحالف الى المحلوف عليه لحما يطبخه فطبخه والقى فيه قطعة من كرش بقر تم فار القدر  
 به فاكل الحالف من المرق قال محمد رح لا اراه يحنث اذا القى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده  
 ويتخذ منه مرقه لقلته وان كان مثل ذ لك يطبخ ويكون له مرقه فانه يحنث وقد قال محمد رح  
 فيمن قال لا آكل مما يجيى به فلان فجاء فلان بلحم فشاوه وجعل تحته ارضا للحالف فاكل الحالف  
 من جود ابيه حنث وكذ لك اوجاء المحلوف عليه بحمص فطبخه فاكل الحالف من مرقه وفيه  
 طعام الحمص حنث وكذ لك لو جاء برطب فسال منه رب فاكل منه اوجاء بزيتون فعصر فاكل من زيتته  
 حنث كذا في البدائع \* ان حلف لا ياكل طعاما ما من طعام فلان فاكل من خله او زيتته او  
 صلحه او اخذ منه شىء فاكله بطعام نفسه حنث وان اخذ من نبيذه او مائه فاكل به خبزا لم يحنث  
 كذا في الجوهرة النيرة \* واذا حلف على حنطة لا ياكلها فاكلها مع غيرها من الحبات او حلف على شعير  
 فاكله مع غيره من الحبات ان اكل حنطة حنطة فان كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنث وان كانت  
 الغلبة لغير المحلوف عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس ان يحنث وفي الاستحسان لا يحنث

وان اكل حبة حبة حنث على كل حال كذا في الذخيرة \* وان ا حلف لا ياكل طعاما او حلف لا يشرب الا باذن فلان فان له فهذا على شربة او لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات \* اذ ا حلف لا ياكل طعاما ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حاقه لم يحنث ومتى عقديمينه على فعل فأتى بما هو دونه لم يحنث وان أتى بما هو فوقه حنث كذا في المبسوط \* اذ ا حلف لا يذوق طعاما او شرابا فدخله في فيه حنث فان قال اردت بقواي لا اذوقه لا آكله اولا اشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع \* وان قال لا اذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدهما حنث وكذلك لو قال لا آكل كذا ولا كذا وكذا كذا لو ادخل حرف او بينهما كذا في المبسوط \* ولو قال والله لا اذوق طعاما او شرابا فذاق احدهما لا يحنث قال ابو القاسم الصغار يحنث في يمينه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينوشيا لا يحنث باحدهما وعليه الفتوى \* رجل حلف ان لا يذوق الخمر فاكل خبزا محجرا بخر قال الشداد رح لا يحنث في يمينه كما لو حلف ان لا يذوق الزيت فاكل خبزا محجرا بزيت لا يحنث ولو حلف ان لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئا فادخله فمه ولم يصل الى جوفه كان حائنا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغد صدى اليوم فحلف ان لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف ان لا يذوق الماء فتمضمض للصلوة لا يحنث كذا في الخلاصة \* اذ ا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خلا فشرب منه لم يحنث فان نوى ما يكون من ذلك حنث هكذا في الجوهرة النيرة \* اذ ا حلف لا يتعدى فالغداء الا كل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلوة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية \* حلف ان لا يتعدى اليوم فاكل بعد نصف النهار لا يكون حائنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الخجندی هذا في مرفهم اعاني مرفنا فوقت العشاء من بعد صلوة العصر ثم الغداء والعشاء مباركة من الاكل الذي يقصد به الشبع في العادة في كل بلد في غالب ما ادهم فما كان صندهم فداء انعقدت عليه اليمين والا فلا ولهذا قالوا في اهل المصر ان ا حلفوا على ترك الغداء فشربوا اللبن لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتعدى فشرب اللبن حنث قال ابو الحسن اذا حلف لا يتعدى فاكل غير الحبز من تمر



في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما

من تمر او ارز او فاكهة او غير ذلك حتى شبع لم يحنث ولم يكن ذلك غداء وكذا لو اكل لحما بغير خبز لم يحنث وغداء كل بلد ما يتعارفونه وبشروط في الغداء ان يكون اكثر من نصف الشبع حتى لو قال لامته ان لم تتعش الليلة فعبدى حرافك لتقمة اولقمنين فليس هذا بعشاء ولا يبر حتى تأكل اكثر من نصف شعبا كذا في السراج الوهاج \* حلف في رمضان ان لا يتعشى الليلة فاكل بعد انتصاف الليلة لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* لو حلف ان لا يتسحر فيحنث بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين \* المساء مساء ان احدهما ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فايهما نوى صحت نيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا نيته له فهو على غيبة الشمس لانه لا يمكن حمل اليمين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير \* ذكر المعلى عن محمد رح قوله لياتينه ضحوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلوة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رح ولو حلف لا يصبح فالتصبح مندى ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الاكبر ذهب وقت التصبح كذا في البدائع \* ليغدينه اليوم بالف او ان لم امتق عبدا اشتريه بالف او ان لم تغزلي اليوم قطنا بالف فاشترى ما يساوى درهمين بالف فغدا او اعتقه او غزله بر كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان تغديت برضيفين فعبدى حرافك تغدى اليوم برضيف والغد برضيف القياس ان يحنث مما لا يطلق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت بهذين الرضيفين وهناك اذا تغدى اليوم باحد الرضيفين والغد بالرضيف الاخر يحنث في يمينه وفي الاستحسان لا يحنث في يمينه وان نوى التفرق في هذا كان كمانوي ولو قال ان اكلت رضيفين او ان اكلت هذين الرضيفين فعبدى حرافكهما معا او متفرقا حنث في يمينه قياسا واستحسانا كذا في المحيط في باب اليمين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة \* ولو عقد اليمين على الغداء واستثنى منه الخبز فما يؤكل تبعا للخبز ولا يؤكل مقصودا كالخحل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبعا مادة كالحبيص والارز يحنث ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصودا ويؤكل تبعا للخبز مادة كالسمك واللحم واللبن قال ابو يوسف رح يصير مستثنى تبعا للخبز ولا يحنث وقال محمد رح لا يصير مستثنى ويحنث اذا عرفنا هذا \* قال محمد رح

اذا قال الرجل ان اكلت اليوم الارض فاعبده حر فاكل رقيقا ثم اكل بعده فاكهة او تمرا او خبيصا او ارزا يحنث فان قال حنيت الاستثناء من الخبر صدق ديانته لا قضاء ثم يحنث باكل الفاكهة والتمر سواء اكلها بعد الرقيق او معه وكذا لو قال ان تغديت الابر رقيق فتغدي برقيق ثم اكل فاكهة او تمرا حنث وكذا ان اكل خبيصا قال مشائخنا انما يحنث باكل هذه الاشياء بعد الرقيق اذا اكل هذه الاشياء في فورا كل الرقيق اما اذا اكلها وحدها بعد انقطاع نور الرقيق لا يحنث لانه لا يسمى متغديا بها ولا يتعارف اكلها تغديا فان نوى الخبز خاصة صدق ديانته لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره \* فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على يمينه بان قيل له انك تأكل اليوم رقيقين فقال عبده حر ان اكل اليوم الارض فاعبده حر الرقيق خاصة حتى لو اكل الرقيق وبأكل بعده تمرا لا يحنث في يمينه ويقيد يمينه بالارضة ولو قال ان اكلت اليوم اكثر من رقيق فعبدى حر فهذا على الخبز حتى لو اكل بعد الرقيق تمرا او فاكهة لا يحنث وصار تقدير يمينه ان اكلت اليوم من جنس الرقيق اكثر من رقيق فعبدى حر ولو قال هكذا كان يصينه على الخبز خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارض فاعبده حر في قوله خير رقيق وسوى رقيق كذا في المحيط في باب الاستثناء \* رجل قال ان لبست او اكلت او شربت فامرأتى طالق وقال حنيت طاماما دون طعام لم يهدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوبا او اكلت طعاما وقال حنيت به طعاما دون طعام او ثوبا دون ثوب دهن فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* اذا حلف لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئا تاتي المصدر الشهيد رح في واقعاته المحضات رندي انه لا يحنث الا ان ينوى جميع المأكولات والمشروبات كذا في المحيط \* قال بالفارسية از خانه فلان هیچ چیز نخورم بتناول المأكول والمشروب كذا في فتاوى قاضي خان \* ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشربا في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الا ناء الذي يشربان فيه مختلفا وكذا لو شرب الحالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلسا واحدا فان نوى شرابا واحدا او من اثناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع \* رجل حلف ان لا يشرب في ضيافة فلان اكثر من مرة فشرب في دارة مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة

واحدة كان حائنا \* رجل حلف ان لا يشرب ماء فشرّب ماء القلية لا يكون حائنا كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها عجولة فكبرت  
 فشرّب من لبنها لا يحسن كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب الماء ولا نية له يحسن باي قدر  
 شرب وان نوى الكل صح ولا يحسن ابدأ كذا في المحيط \* اذا حلف لا يشرب شرابا ولا نية له فامى  
 شرابا شربه من ماء او غيره يحسن هكذا ذكر في ايمان الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف  
 لا يشرب الشراب ولا نية له فهو على الخمر كذا في الذخيرة \* قال الشيخ الامام السرخسي  
 هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الخمر قال رضي الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله  
 في الحيل كذا في الخلاصة \* ولو قال لا اشرب اليوم يحسن بكل شيء شربه حتى الخل والسمن  
 كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فالصل في هذه المسئلة  
 واجناسها ان الحالف اذا قصد يمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه  
 ان كانت الغلبة للمخلوف عليه يحسن وان كانت الغلبة لغير المخلوف عليه لا يحسن وان كانا سواء  
 فالقياس ان يحسن وفي الاستحسان لا يحسن وفمرا بويوسف رح الغلبة فقال ان يستبين  
 لون المخلوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رح يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا  
 اختلط الجنس بغير الجنس اما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يختلط بلبن آخر فعند ابي يوسف  
 رح هذا والاول سواء يعنى يعتبر الغالب غير ان الغلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها  
 ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رح يحسن هذا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط  
 لئلا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكن الحلف بالدهن يحسن بالاتفاق وفي القدوري اذا حلف  
 على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فغصب في ماء آخر حتى صار مخلوبا وشرب منه يحسن  
 عند محمد رح ولو صب في بئر او حوض فشرّب منه لا يحسن كذا في الظهيرية \* ولو حلف ان  
 لا يشرب من هذا الماء العذب فغصب في ماء صالح فغلب المالح فشرّب لا يحسن وكذا لو حلف  
 على المالح فغصب على العذب كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف لا يشرب مطمرا  
 فمزجها بغير جنسها كالبيكى والاضمة وشرب يعتبر في ذلك بالغالب كذا في الخلاصة \* حلف  
 لا يشرب البهيف فامتنعوا نه يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان او مطبوخا كذا  
 في الوجيز للكردي \* اذا حلف سكي نمرم فالصحيح ان اهم سكي يقع على المسكر

من ماء العنب لا خير نيا كان او وطبوخا كذا في المحيط \* وفي الحانبة وعليه الفتوى كذا في التاتار حانبة \* ولو قال ي تخور م م م ست يكرم وحلف عليه فاخذ بيده ونقل الى مكان آخر ان لم ينو عند اليمين الشرب يحنث في الصحيح كذا في الوجيز للكردي \*

اما اسم الخمر وفارسيته هي الصحيح ان هذا على النبي من ماء العنب لا غير \* واذا قال مستكره تخور م فقد قيل ان يمينه لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح انه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكرة يحنث في يمينه ومالا فلا اذا حلف لا يشرب نبذ زبيب فتشرب نبذ كشمش يحنث في يمينه اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فتشرب منه ذكر في فتاوى اهل سمرقند ان هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنث وان اقل يمينه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب غيمينه على شرب ما يخرج منه بانه فيما ذكر في المنتقى ان اذا حلف لا يشرب من هذا التمر فتشرب من خبيذه يحنث في يمينه وهذا هو الاصل في تحريم جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه والوان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنث كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنث كذا في الذخيرة \* حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضعه في حانوت المحلوف عليه ليلا فاستقى اجيرا المحلوف عليه الماء من الفهر في ذلك الكوز ووضعه في حانوت المحلوف عليه ليلا فلما اصبح الحالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشترى الكوز لهذا احتيالا منه كيلا يحنث ارجوان لا يحنث لانه حينئذ يصير الاجير هاما للحالف فيصير شا ربا ماء نفسه كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يشرب الخمر في هذه القرية فتشرب الخمر في كرومها وضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية او كروم متصلة بالقرية حنث والا فلا كذا في الظهيرية \* قال ان شربت وقامت فعدى كذا يحنث باحدهما وينتهي اليمين وفي قوله والله اگر شراب بخورم وقمار كنم يحنث بفعل احدهما ولو قال تاكل سمرغ



تأكل سرخ نه بينه شراب نخور وينصرف الى وقت الورد الاحمر ذالم ينو حقيقة الرؤية  
 حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشرب من احدهما حنث كذا في السراجية \* رجل  
 حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر مادام ببخارا فخرج الى قصر المجوس ثم ماد وشرب  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان نوى بقوله مادام ببخارا اقامة السكنى وكان  
 السكنى ببخارا كان حائنا وان نوى اقامته ببدنة فاذا خرج الى قصر المجوس لا يبقى اليمين وان  
 لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأة  
 مطلقة ويصير مبدى حرام شراب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وعتق مبدى ولا يصدق انه لم يرد به  
 الطلاق والعناق وانما اراد دفع اصحابه عن نفسه \* حلف ان لا يشرب المسكر ثلث اشهر فقالت له  
 امرأته اربعة اشهر فقال الزوج اربعة اشهر غير فقد قيل يصير المدة اربعة اشهر وقيل لا يصير المدة  
 اربعة اشهر وهذا بناء على ان الحالف اذا طف على يمينه بعد سكوته ما يشدد على نفسه انه  
 يلتحق بيمينه عند ابى يوسف رح واذا مطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه  
 ثم اختلف المشائخ رح في هذه الصورة ان في ذكر المدة الثانية تشديد عليه او توسعه عليه فقيل تشديد  
 من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة \* قال  
 محمد رح في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات ابد افشرب منه اغترا فا ومن انا  
 لا يحنث في يمينه عند ابى حنيفة رح حتى يكرع في الفرات كرما وعندهما يحنث وعندهما اذا  
 شرب كرما هل يحنث لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا يحنث  
 وبعضهم قالوا يحنث في يمينه وهذا اذا لم يكن له نية وان نوى الكرم صحت نيته على قولهما في  
 القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند ابى حنيفة رح فيما بينه  
 وبين ربه تعالى لكن لا يصدق القاضى هذا اذا شرب من الفرات كرما او اغترافا فاما اذا شرب  
 من نهر آخر ياخذ الماء من الفرات كرما او اغترافا فلا يحنث في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية  
 كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر ياخذ من الفرات  
 كرما او اغترافا او من الفرات كرما او اغترافا لا يحنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير  
 للحصيري \* ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها با ناء لم يحنث حتى يضع  
 فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحنث بغيره



فان شرب من ماء واد سال من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك او شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حنث كذا في السراج الرهاج \* ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذاك النهر الى دجلة فاخذ من دجلته من ذلك الماء فشربه لم يحنث كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يشرب ماء فرا تا او من ماء فرات فشرب ماء عذبا من دجلته او من نحوها كان حانثا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ايكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشربه صتقوا ولو قال ايكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لواحد دفعة او دفعتين فشربوا جميعا لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب او من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بازاء حنث اجماعا كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يشرب من هذا الا ناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار \* من قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامراته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح سراء علم وقت الحلف ان فيه ماء اولم يعلم وقال ابو يوسف رح حنث في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير \* ولا فرق في الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او الجمعة كذا في البحر الرائق \* ولو كان اليمين مطلقة ففي الوجه الاول لا يحنث عندهما رح وعند ابي يوسف رح يحنث في الحال وفي الوجه الثاني يحنث في قولهم جميعا كذا في الهداية \* اذا قال ان لم اشرب ما في هذا الكوز او ما في هذا الكوز الاخر من الماء اليوم فامراتي طالق فاهريق احدهما بقي اليمين على الاخر في تولهم واذا بقي اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بر عندهم وان لم يشرب قبل الليل حنث عندهم ولو كان احد الكوزين لا ماء فيه فيمينه في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح على الكوز الذي فيه الماء وقال ابو يوسف رح يمينه عليهما يريد به على احدهما فان شرب الماء بر في يمينه ولو لم يشرب حنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليلاء \* في الغاية ان حلف ان لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوا فهذا يقع على الكرم لا غير عند ابي حنيفة رح وعندهما على الكرم والافتراء جميعا وان كان غير مملو فعلى الافتراء بالاجماع

ولو حلف لا يشرب من هذه البئرا ومن ماء هذه البئر فهو على الاضطراف حتى لو امتسقى منها فشرب حنث كذا في السراج الوهاج \* وان تكلف في هذه الصور وكرم من اسفل البئر او من اسفل الحب فالصحيح انه لا يحنث \* رجل حلف ليشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث او الربع كان بائرا سئل عن حلف لا يشرب خمر او لامثلها ولا كذا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحنث كذا في التاتار خانية \* ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فانجمد فأكله لا يحنث وان ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب بغير ان فلان فاعطاه فلان بيده وناوله ولم يأذن له باللسان وشرب ينبغي ان يحنث لانه ليس باذن ولو قال لرجل ان لم اذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم اسقك خمر فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رح عن قال انا اتخذ اعناب هذا الكرم خمر في هذا الشريف واشربها مع اصحابي ولا اذهب بها الى منزلي وان ذهبت بها الى منزلي فامرأته كذا فاتخذ الاعناب كلها خمر او شرب بعضها مع اصحابه هناك وحمل غيره بغير امره بقيتها الى بيته قال ان كان مراده ان لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يحنث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير امره وان كان مراده ان يشرب الكل هناك ولا يترك شيئا للحمل الى بيته يحنث وان لم يكن له نية فذلك يحنث \* رجل موتب على شرب الخمر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناض كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب او منقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثا في الوجهين قال مولانا رضى الله عنه وهذا في مرفهم امره ان ينبغي ان لا يكون حائثا لان ماء العنب لا يسمى عصيرا في اول ما يعصر \* رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء او وضعت او صببته او اعطيته انسانا فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوبا او قطنا حتى ينشف الماء قال مولانا رضى الله عنه وهذا اذا قال في يمينه او شيئا منه وان لم يقل او شيئا منه فشربت البعض وصبت البعض لا يكون حائثا كذا في تناوي قاضي خان \* اذا مقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحنث بشرط بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط \* حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا او مصلا لم يحنث كذا في السراجية \* قال

في المنتهى والحاصل انه ينظر في هذا الى تسمية الناس بكل شيء بسميه الناس دواء اذا نظروا اليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وان تداول به الحالف كذا في المحيط \* في فصل الاكل \* حلف بالله لا مس من السماء ولا طير في الهواء ولا حولن هذا الحجر ذهب فلما فرغ حنث وهو آثم ايضا لان حلف بما لا يقدر على فعله غالبان كان معرضا للائم للتهتك كذا في التمر تاشي \* اما اذا وقت اليمين فقال لا صعدن السماء فذا لم يحنث حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه ان لا حنث كذا في فتح القدير \* الباب السادس في اليمين على الكلام \* لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولا من يمينه حتى لو قال ان كلمتك فعبدته حر فاذ هب من عندي موصولا او قال يا فلان موصولا لم يحنث كذا في العتابة \* قال ان كلمتك فانت طالق فاذ هبى او فقومى لا يحنث بقوله فاذ هبى او فقومى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه او ان كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذ هبى او فقومى وان كان كلاما حقيقة فليس بمقصود باليمين فلا يحنث به وكذا اذا قال واذ هبى فان اراد به كلاما مستأنفا يصدق وان اراد بقوله فاذ هبى الطلاق فانها تطلق بقوله فاذ هبى وينفع عليها تطليقة اخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاما مبتدأ فيحنث كذا في البدائع \* ولو قال اذهب حنث ولو قال مقيب اليمين وانت طالق حنث ولا يحنث بالكتابة والرسالة والاشارة وكذا اذا سلم من الصلوة وفلان على جنبه كذا في العتابة \* ولو حلف لا يكلم الا باذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمة حنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يتكلم ولا نية له فصلى وقرأ فيها او سبح او هلل لم يحنث استحسانا واما اذا قرأ خارج الصلوة وسبح وهلل يحنث في يمينه عند علمائنا رح كذا في المحيط \* قال الفقيه ابو الليث ان مقد يمينه بالفارسية لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمى قارئاً ومسبحاً لا متكلماً وعليه الفتوى كذا في الكافي \* لو حلف ان لا يتكلم وكبر في الصلوة او دعا لا يحنث وان كبر او دعا خارج الصلوة حنث ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنث في الصلوة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف لا يكلم فلانا فاقضى الحالف بالمحلف عليه فسها المحلف عليه فسبح له الحالف لم يحنث كذا في المحيط \* ولو اتم الحالف قوما فيهم المحلف عليه فسلم في آخر الصلوة لا يحنث بالتسليمة الاولى ولا بالثانية هو المختار

هو المختار هذا اذا كان الحالف اماما فان كان الحالف مؤتما قالوا لا يحنت في قول ابي خنيفة  
وابي يوسف رح ولو كان المحلوف عليه اماما والحالف مقتديا به ففتيم على الامام لا يحنت  
في يمينه \* ولو علمه القرآن في غير اصلوة حنت في هرفهم كذا في فتاوى قاضى خان \*  
حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا فكتبه قال ان قصد الا ملاء عليه فانى اخاف عليه الحنت كذا  
في الحاوي \* ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان يحنت لا يسمع صوته لا يحنت  
وان كان اليعيد بحيث يسمع صوته يحنت وكذا لو كان المحلوف عليه دائما فناداه الحالف فان ايقظه  
حنت وان لم يوقظه ذكر شيخ الامام شمس الائمة السرخسى رح الصحيح انه لا يحنت كذا  
في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان \* وهو الذي عليه مشائخنا رح وهو المختار كذا في النهر الفائق \*  
ولو مر الحالف على جماعة فيهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حنت وان لم يسمع المحلوف  
عليه كذا في فتاوى قاضى خان \* فان نوى القوم دونه لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى  
ولا يدين في القضاء كذا في البدائع \* ولو سلم على قوم فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استثناه  
بان قال السلام عليكم الا على فلان لم يحنت ولو قال الا على واحد وعنه صدق كذا  
في العتابة \* حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان الباب فقال الحالف كبت او قال كبت اين او قال  
كبت ان قال بعضهم لا يحنت الا ان يقول كى تو هو المختار كذا في فتاوى قاضى خان \*  
اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال لبيك او قال لى يحنت في يمينه كذا  
في المحيط \* في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له ما دى شدى فقال  
فوب است او نعم او آرى يحنت هكذا في الخلاصة \* في العتابة حلف لا يكلم فلانا فنادى  
فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنت \* وكذا لو قال بالفارسية لى بغير كما هو معروف العامة  
كذلك في الغيانية \* في مجموع النوازل اذا حلف لا يتكلم فجاءته امرأة وهوى كل الطعام  
فقال لها ها حنت في يمينه كذا في المحيط \* حلف لا يكلم امرأة فدخل الدار وليس فيها غيرها  
فقال من وضع هذا او اين هذا حنت وان كان غيرها فيها لا ولو قال لبت شعري من فعل كذا  
لم يحنت وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة \* من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة  
لم يعرفه فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط \* شتم المحلوف عليه انسانا فاد الحالف ان يمنعه  
فلما قال الحالف مك تذكر يمينه فسكت لا يحنت لان هذا القدر غير مفهوم فلا يصحون كلاما



شتم المحلوف عليه ابا الحالف فقال الحالف لابل انت حنت كذا في فتاوى قاضيخان \*  
قالوا فيمن حلف لا يكلم فلانا فكلهم غيره وهو يقصد ان يسمعه لم يحنت كذا في خزائن المفتين \*  
حلف لا يكلم فلانا فكلهم مع الجدة ابرو قال يا حائط كذا وكذا لا يحنت وان كان فرضه اصباح فلان  
وبه يفتى كذا في الفتاوى الصغرى \* قال محمد رح رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء  
او اشتريت العبيد او كلمت الرجال او الناس فتزوج امرأة او كلم رجلا او اشترى عبدا يحنت  
ولو قال لا اكلم المساكين او الفقراء فكلهم واحدا منهم يحنت ولو نوى جميع الرجال او النساء  
يصدق ولا يحنت ابد ولو قال ان تزوجت نساء او اشتريت عبيدا او كلمت رجلا لا يحنت الا بشراء  
ثلاثة ابد ونحوه ولو نوى جنس العبيد او النساء يصدق ويحنت بشراء عبد واحد كذا  
في شرح الجامع الكبير للخصيري \* وله تبة ما زاد على الثلث ويكون له نية المثنى كذا  
في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت بالبعض والجملة \* ولو حلف لا يكلم بنى آدم  
فكلهم واحدا منهم يحنت وان معنى به الكل لا يحنت ابدًا ويكون مصداقهما بينه وبين الله تعالى  
وفي القضاء ايضا كذا في البدائع \* قال لا اكلم عبدا فلان عبدا فكلهم الحالف لا يحنت  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو حلف  
لا يكلم عبدا فلان فان نوى عبدا بعينه فهذا وقوله عبدا فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم  
مع عبدا فلان كان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع عبدا كان  
موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قولهم جميعا وان كان موجودا وقت الحنت دون  
وقت اليمين حنت في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في شرح الطحاوي \* قال ابو بكر حلف  
ان لا يكلم عبدا فلان فكلهم عبدا لمضاربة فيه ربح او لا لا يحنت اجماعا هكذا في الطحاوي \*  
رجل حلف ان لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او نحوه مما يضاف لايحكم الملك  
فتزوج فلان بعد اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكلهم الحالف لا يحنت كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة  
فكلهم الحالف حنت صداقي حنيفة وابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي الحجة الفتوى  
على قولها كذا في التاتارخانية \* وان كلم امرأة فلان بعد يمينه او كلم رجلا فلان  
بعد يمينه لا يحنت الحالف في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان كان الحالف قال في يمينه



زوجة فلان هذه او صديق فلان هذا فكلّم بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في ظاهر الرواية اذا كلّم ثلثا من عبيدة العشرة حنث وان كلّم اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو نوى الجميع صدق وهو الصحيح كذا في العتابة في فصل الماكول والمشروب \* ولو حلف لا يكلم زوجات فلان اولا يكلم اصدقاء فلان لا يحنث في يمينه ما لم يتكلم الكل مما سمى كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم اخوة فلان او بنى فلان لا يحنث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضى خان \* قال لا اكلم اخوة فلان والاخ واحد فان كان يعلم يحنث اذا كلّم ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكلّمه بعد ما باع الطيلسان حنث با لاجماع وان كلّم مشترى الطيلسان لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى خان \* ولو قال ان كلمت فلانا فعلى من الايمان ما شاء فلان فكلّم فلانا وشاء الرجل ان يلزمه من الايمان ثلثة او اقل او اكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* ولو حلف لا يحوم حوم فلان بالغارسية بگردوى نكر دم هذا بمنزلة قوله لا اكلم فلانا كذا في الخلاصة \* روى عن محمد بن روح لو قال ان كلمت فلانا فهو حرام وهذا فكلّمه قال هو مخير في ايقاعه على ايها شاء ولو قال ان كلمت فلانا فكل عبدا ملكة او امة املكها حر فكلّمه قال هو عليها يعتق كل عبد يملكه وكل امة يملكها ولو قال ان كلمت فلانا فعلى حجة او عمرة فهو مخير كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يكلم صهرته فدخل على امرأتها وشاجرها وقالت له الصهرة ما لك لا تفعل هكذا فقال الزوج خورشى آرم ونوشى آرم ثم قال لم ارد به جواب الصهرة وانما عنيت امرأتى قال هو يصدق والصحيح انه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية \* ولو قال ان كلمت ابنى فجميع ما املكه صدقة فالحيلة ان يبيع جميع املاكه ممن يثق به بنوب ملفوف بحرفة ثم يكلم اباه لا يلزمه شيء ثم رد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة \* روى بشر عن ابي يوسف رح رجل قال لآخر ان كلمت فلانا فعبدك حر فقال الآخر الا باذنك فبهذا يحنث ان كلّم بغير اذنه كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان يطوف باللحم فقال الحالف بالحم يحنث ولو مطس فلان فقال الحالف له يرحمك الله يحنث كذا في الخلاصة \* ولو مر الحالف في السوق فقال يوست والمحلوف عليه هناك لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال كلما كلمت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلّمهما بكلام واحد وقعت الطلقان

بوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي \* رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاقة كفعبدي حرمت  
قال لها ان شئت فانت طالق فقالت لا اشاء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا  
لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم عظيم وقال الحسن ينوي في جميع نال المشو له ما نوى  
فان قال لم انوشياً فلا اراه حاشا قال الفقيه ابو الليث القول الاول احب الي وبعضهم اختاروا قول الحسن  
كذا في التاتارخانية \* مثل اسد بن عمرو ومن قال لامرأته ان تكلمت بقذفك فعبدني حرمت قال انت  
زانية ان شاء الله تعالى يحنت هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق \* ولو قال  
ثامنا لامرأته قبل الوطء ان كلمتك فانت طالق حنت للحلف الاول بالحلف الثاني  
ويشعقد الحلف الثاني منه وتنحل اليمين بالثالثة بلاجزاء ولا ينعقد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة  
حتى تزوجها ثم كلمها طلقت باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي \* قال لامرأته ان كلمت  
فلانا وملائنا فانت طالق فكلمت احدهما دون الآخر فان نوى ان لا يحنت ما لم تكلمهما جميعا  
او لم ينوشياً لم يحنت فان كان نوى ان كلمت احدهما يحنت فان كان في موضع كان العرف  
في ارادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن  
له نية او نوى ان لا يحنت الا بكلامهما لم يحنت بكلام واحد منهما وان نوى ان يحنت بكلام  
احد هما فهو على ما نوى وقال ابو القاسم الصفا رانا لم ينوشياً فكذلك يحنت بكلام احدهما  
لكن المختار انه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لا اكلم هذين الرجلين او قال  
بالفاوسية باين دوتن سنخن نگو بيم لا يحنت بكلام احدهما فان نوى ان يحنت بكلام احدهما  
قالوا لا يصح نيته قال رض وينبغي ان تصح لان المشن يذكروا اياه الواحد فاذا نوى ذلك  
وفيه تغليب على نفسه يصح كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في الخلاصة \* ولو قال كلام  
هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد على حرام وكلم انسانا حنت وهذا محالف لما قلنا في قوله  
والله لا اكلم هذين الرجلين او قال بالفاوسية باين دوتن سنخن نگو بيم فان نية قلنا لا يحنت  
بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع \*  
قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما يحنت وقيل لا يحنت الا ان ينوي الكلام مع  
كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاطلا على \* ولو حلف لا يكلم فلانا او فلانا  
فكلم احدهما

في اليمين على الكلام

فكلم أحدهما حنث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا كذا في الخلاصة \* لو قال والله لا اكلم فلانا  
او فلانا وفلانا حنث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا اكلم فلانا وفلانا او فلانا حنث بكلام  
الاولين والاخر ولو كلم الاول وحده او الثاني وحده لم يحنث كذا في الكافي \* رجل قال ان خرجت  
من هذه الدار حتى اكلم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحنث  
في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين الموقته \* قال كلما كلمت  
واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ثم كلم الاربع في الصحة فمات قبل البيان عتقن كذا  
في الكافي \* قال لامرأته اكراسن نحن بافلان كوني فانت طالق ثم ان المرأة آن سنن بافلان  
كفت وليكن بعبارتي كآن فلان ذهبت طلقت امرأته كمن حلف لا يكلم فلانا فكلم بعبارة  
لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحنث كذا هنا كذا في المحيط \* في الحجة ولو حلف ان لا يكلم شيئا  
وكلم بعض الجمادات والحيوانات التي لا ينطق بها لا يحنث ولو كلم الاخرس والاصم يحنث  
ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحنث وان كانوا لا يفهمون لا يحنث كذا في التاتارخانية \*  
مثل شمس الاسلام الا وزجندى ممن حلف لا يكلم احدا فجاء كافر يريد الاسلام قال بين  
صفة الاسلام والذي يصير الكافر به مسلما ولا يكلمه فلا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* رجل  
راى امرأته تكلم اجنبيا فغاضه ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذا رجلا اجنبيا فانت طالق  
فكلمت بعد هذا تلميذ الزوجها ليس من محارمها او رجلا يسكن في دارهما بينهما معرفة الا انه  
لا محرمية بينهما او كلمت رجلا من ذوى ارحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية \*  
اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال عنت غيره لا يحنث بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل  
كذا في المحيط \* اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحنث كذا في الحاوى \*  
اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا فكلم شيخا لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم رجلا  
فكلم صبيا يحنث كذا في الظهيرية \* ان كلم امرأته فعبده حروكاه صبية لم يحنث ولو قال ان تزوجت  
امرأة فتزوج صبية حنث لان الصبا ما نع من هجران الكلام فلان تراءد الصبية في اليمين المعقودة  
على الكلام مائة ولا كذا لك الزوج كذا في البحر الرائق \* اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا او  
لا يكلم غلاما او لا يكلم شابا او لا يكلم كهلا فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابا  
وقتي ومن ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة عشر الى ثلثين ما لم يفلب عليه الشط

والكهل من ثلثين الى خمسين والشيخ مازاد على خمسين فاما ما دون خمسة مشر ليس بشاب  
وما دون ثلثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشوط في الشعر \*  
وفي الفدوري من ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة مشر الى خمسين الا ان يغلب عليه الشوط  
قبل ذلك والكهل من ثلثين الى آخر عمره والشيخ مازاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل  
ابو يوسف رح الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال ابو يوسف رح  
من كان ابن ثلثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلث وثلثين فصا صدا فهو كهل فاذا بلغ خمسين  
فهو شيخ وفي نوادر ابن سامة الكهل من ثلثين الى اربعين والشيخ من زاد على الخمسين  
وان لم يشب وان زاد على الاربعين وتشبه اكثر فهو شيخ فان كان السواد اكثر فليس بشيخ  
وعن محمد رح الغلام من كان له اقل من خمسة عشر سنة والشاب والفتى من بلغ خمسة عشر  
سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين وزاد عليه الى ستين الا ان يكون الشيب قد غلب عليه  
فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيخا حتى يجاوز  
الاربعين واذا حلف لا يكلم يتامى من بنى فلان او حلف لا يكلم اراصل بنى فلان او حلف  
لا يكلم ثيب بنى فلان او حلف لا يكلم اياص بنى فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات ابوه وهو صغير  
لم يبلغ بعد فاما بعد البلوغ لا يسمى يتيما هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله حجة في اللغات  
واما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقتها زوجها دخل بها زوجها اولم يدخل  
فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارقتها زوجها ولا ينطلق الا على الفقيرة  
المحتاجة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم لكل امرأة  
جو معت بنكاح جائز او فاسدا او فجورا وقد فارقت زوجها غنية كانت او فقيرة صغيرة كانت  
او كبيرة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب والثيب اسم لكل امرأة جو معت بحلال او حرام لها زوج  
او ليس لها زوج صغيرة كانت او بالغة غنية كانت او فقيرة هكذا ذكر محمد رح كذا في الذخيرة  
في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان \* ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمني  
او الى ان تكلمني او حتى تكلمني فسلما معا حث الحالف في قول محمد رح ولا يحث  
في قول ابي يوسف رح وكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو خرج الى مكة فحلف لا يكلم معه حتى يرجع  
من مكة فرجعا من الطريق فكله حث وهو على الرجوع بعد اتيان الا ان يكون بينهما



مراعاة اوشي كذا في العتابة \* ولو قال رجل لصاحبه مبدع حران ابدأت بك كلام او بتزوج  
فالتقيا فسلم كل واحد على صاحبه معا او تزوجا معا لم يحسن كذا في الكافي \* وسقط اليمين  
من الحالف بهذا الكلام حتى لا يحسن ابدأ بحكم هذه اليمين لوقوع الياس من كلامه بصفة  
البداية لان كل كلام يوجد من الحالف بعده هذا فانما يوجد بعد كلام المحلوف عليه \* اذا قال لامرأته  
ان ابدأت بك كلام فانت طالق وقالت المرأة له ان ابدأت بك بكلام فجاريتي حرة  
ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك لا يحسن في يمينه ولا تحسن في يمينها لانها ما ابتدأت بالكلام  
وان كانت اليمين منهما معا فينبغي ان يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحسن واحد منهما  
وكذلك اذا قال لغيره ان كلمتك قبل ان تكلمني فعبدى حر والتقيا فسلم كل واحد منهما  
على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحسن في يمينه كذا في المحيط \* جماعة كانوا يتحدثون  
في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته كذا  
في فتاوى قاضيخان \* في الحزاة ولو قال من كلم غلام عبد الله فكذا واسم الحالف عبد الله والغلام  
غلامه كلمه حسن كذا في الخلاصة \* رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال ابو يوسف  
يكون مستثنى ولا يحسن ديانة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح قال رجل والله لا اكلم احدا  
الا فلانا او فلانا فله ان يكلمهما واحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري  
في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى او على بعضه \* ولو قال لا اكلم احدا  
الا رجلا بصريا او رجلا كوفيا او رجلا بصريا او كليهما لا يحسن في يمينه  
وكذلك لو كلم رجال الكوفة او رجال البصرة او جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحسن  
في يمينه وكذلك لو قال والله لا اكلم احدا من الناس الا احدا هذين الرجلين فالمستثنى احدهما  
فان كلم احدهما لا يحسن وان كلمهما يحسن وكذلك اذا قال لا اكلم احدا من الناس الا واحدا  
من هذين الرجلين ولو قال لا اكلم احدا ابدا الا احدا الرجلين كوفيا او بصريا او قال لا اكلم احدا  
ابدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا وبصريا فكلم احدهما او كليهما جميعا لا يحسن في يمينه  
كذا في المحيط في الفصل التاسع مشرفي اليمين التي تكرر بالاستثناء \* ولو قال والله لا اكلم احدا الا رجلا  
واحدا من اهل الكوفة فكلم رجلين من اهل الكوفة يحسن ولو قال الا رجلا من اهل الكوفة فكلم  
الكل لا يحسن كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها



على جميع ما استثنى او على بعضه \* زيد و هو راد عيانا بمب و لدجارية بينهما و قضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمرو فعبدته حر فكما هذا الابن حنثا جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل نجم الدين ممن قال ان كلمت فلانا فهو شريك الكفارة فيما قالوا على الله مما لا يليق به بكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يميننا بالعربية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فاخبره المحلوف عليه بخبر يصره فقال الحمد لله او بخبر يصره فقال انا لله لا يحنث هكذا في التاتارخانية ناقلنا من الملتقط \* ولو قال اجارنا الله وياك يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الاخر حنث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حنث بيمين كذا في التاتارخانية ناقلنا من جمع الجوامع \* ولو قال لا امرأته ان كلمت فلانة فان طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاقها غسلت يوما ثيابها فقالت لها فلانة ما نه شي وهي تعلم انها فلانة ولم تعلم فقالت فحسب است او قالت آرى فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرية \* الاصل ان الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتابة \* قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان اخبرتنى ان فلانا قدم فامرأتى طالق او قال فعبدني حرا فاخبره بذلك كاذبا حنث في يمينه وعتق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى بقدم فلان فاخبره بذلك كاذبا حيث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان اخبرتنى ان امرأتى في الدار فكذا فاخبره بذلك كاذبا يحنث ولو قال ان اخبرتنى بمكان امرأتى في الدار لا يحنث في يمينه ولو قال ان بشرتنى ان فلانا قد قدم او قال ان بشرتنى بقدم فلان فبشرة بذلك كاذبا لا يحنث في يمينه ولو قال ان اعلمتنى ان فلانا قد قدم او قال ان اعلمتنى بقدم فلان فكذا فاخبره بذلك كاذبا لا يحنث وان اخبره بذلك صادقا ولكن بعد ما علم الحالف به لا يحنث ايضا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى فاخبره به بعد ما علم الحالف فانه يحنث في يمينه وان ضنى بقوله اعلمتنى اخبرتنى حنث الحالف وان كان الاخبار بعد ما حصل العلم للحالف بما اخبر به وينبغي ان يصح نيته ديانته وقضاءه ولو قال له ان كتبت الى ان فلانا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كاذبا يحنث وصل الكتاب اليه ولم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه كاذبا لا يحنث ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قدم قبل الكتابة

قبل الكتابة الا ان الكاتب لم يعلم بذلك حنث الحالف في يمينه قال في الزيادات اذا حلف الرجل لا يظهر سر فلان لفلان ابد افاخبره بكتاب كتب اليه او بكلامه او سألته فلان اكن سر فلان كذا فاشار برأسه اى نعم حنث في يمينه وكذلك لو حلف لا يغشى سر فلان الى فلان او حلف لا يعلم فلانا بسر فلان او بمكان فلان او حلف ليكتمن سره او ليخفيه او ليسرته او حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حنث في يمينه وان معنى في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الاشارة ذكر في الكتاب انه يدين وام يزد على هذا ولا شك انه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشائخ على انه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والمخرج من ذلك فالحيلة ان يقال انا نذكر اما كن واشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا بسره فقل لا فاذا انكلمنا بسره او مكانه فاسكت فاذا فعل ذلك ولم يستدلوا على سره ومكانه لا يحنث في يمينه واذا حلف لا يستعمل فلانة فاوما اليها بخدمة فقد استعمل معها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصا من الملوك والا كابر ويستوى ان خدمته فلانة او لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان او بمكانه ففعل ذلك بكتاب او رسالة حنث في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب او رسالة يحنث في يمينه ولو قيل له اكان الا مركبة فلان في موضع كذا فاوما برأسه اى نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يحنث في يمينه وان معنى بالاخبار او بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانته وقضاء واذا حلف لا يقر لفلان بمال فقيل له الفلان عليك كذا وكذا فاشار برأسه اى نعم لا يحنث في يمينه اذا حلف ان لا يتكلم بسر فلان لا يحنث بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له اكان سر فلان كذا او قيل له فلان بمكان كذا فقال نعم يحنث في يمينه والجواب في قوله لا يحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الايمان كلها ثم خرس الحالف فصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتاب الا في خصلة واحدة انه اذا حلف لا يتكلم بسر فلان او حلف لا يحدث بسر فلان لم يحنث بالاشارة والكتاب وان كانت الاشارة والكتاب بعد الخرس وكل ما ذكرنا انه يحنث بالاشارة اذا قال اشرت وانا لا اريد الذي حلفت عليه فان كان جوابا لشيء سئل منه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بهنه وبين الله تعالى وان قال لا اقول لفلان كذا لم يذكر محمد ربح هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروي عنه في النوادر انه مثل الخبر والبشارة حتى يحنث بالكتاب والرسالة ولو حلف لا يدور

فلانا قد ما به بكتاب اورصالة حنت في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن روح بن النوفلي عن ابي القاسم  
بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرحول وكذلك الذكر يحصل بالكتاب والرسول ولو قال اني  
هبيدي بشرني بكذا فهو حرف بشري وعما عتقوا ولو بشرة والحق به حذو حذو الاول خلاصته ولو ارسلا  
الية احد هم رسولان اضاف الرسول الى المرمول حنق ولو ان خبره الرسول ولم يضاف اليه  
المعبد لم يعق حنق في المحيط ولو قال ان ان خبرتني ان هذا الحجر ذهب او هذا الرجل  
امرأة فافخبره حنت لوجوه الشرط واو قال ان اعلمتني او بشرتني لا يحسن كذا في التاتلر خانية  
ولو حلف لا يكتب الى فلان فله خبر غيره فكتبه فقد روى هشام بن محمد بن روح انه قال سألتني  
هلرون الرشيد من ذنابة انت ان كان سلا انا قاهر بالكتاب والحق به هو يكتب فانه يحسن كذا  
في البدائع \* حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى انتهى الى آخرها لا يحسن بالانفاق  
كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه لم يحسن ما فيه ولا يحسن  
في قول ابي يوسف رح لعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر  
من كتاب فلان حنت وفي نصف السطر لا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يقرأ سورة  
فترك منها حرفا حنت ولو ترك آية طويلة لم يحسن كذا في البدائع \* واذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل  
بنصف البيت لا يحسن وان كان نصف البيت بيتا من شعر آخر لا يحسن ومن محمد رح في رجل  
فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بالحن لا يحسن ولو كان رجلا فصيحاً حنت وفي المنتقى  
اذا حلف لا يقرأ كتابا فهذا على كتلب يبين في بياض او غير ذلك وان نوى كتابا للناس في القراء من دين  
فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يقرأ القرآن اليوم  
فقرأ في الصلوة او في غيرها حنت وكذا لو حلف ان لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلوة او في  
غير الصلوة حنت وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنت  
وان لم ينو ما في سورة النمل او نوى غيرها لا يحسن لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم  
للتبرك للقراءة وقرأتها لا على وجه القراءة بآثار كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا حلف على  
هذا الوجه بالحيلة ان يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحسن في يمينه فان فاتت ركعة وقضاه  
بحنت والمرأة اذا حلفت على ذلك تقدي بزوجه او بغيره من محرمها كذا في المحيط \*  
وان اراد الوتر في غير رمضان ينبغي ان يقتدي بمن يوتر كذا في فتاوى قاضي خان \*

والیوسف فی القوآن فقلنا الفاتح علی قصص النناء والدعاء لا یحنت کذا فی الظهیریة \* ولوقال  
ان قرأت کل صورة من القرآن فعلى ان تصدق بدرهم قال محمد رح هذا علی جمیع القرآن  
کذا فی فتاوی قلنسی خان \* ولوقال علی یمین ان شئت فقال شئت لزمه هذا مثل قوله علی  
یمین ان کلمت غلاما کذا فی المحيط \* مثل نهم الدین یمن حلفه اقرباء امرأته بطلاقها کبروی  
جزم نه نه نه وروایه بر جوی \* تمست کانی فحلف علی ان لک ثم قال لها خذوا واذن تلوچه کوه  
هل تطلق بهذا امرأته فقال لا هکذا فی الظهیریة \* رجل قال لامرأته اگر بخانه قلین بروم وبادوی  
سنن گویم فانتم کذا فلم یذهب الی بینه ولكن کلمه فی موضع آخر لا یحنت فی یمینه  
ولوقال اگر بخانه ظان نروم وبادوی سنن گویم فانتم طالق وباقي المسئلة بحالها حنت فی  
یمینه وطلقت امرأته هکذا حکى فتوى شمس الائمة الحلواني وفتوى رکن الاسلام  
علی السفدی رح کذا فی المحيط \* رجل حلف فقال لا آمرأخی امرأه اگر ویرا  
کارى فرایم نکذا غبعت عینا الی اخیه علی بد رجل فقال قل لاخى حتى یبیعها بنظران قال  
الرجل لاخ قال اخوک بعها اویأمرک اخوک یحنت رجل قال لامرأته اگر ازنگوئی که  
ظان با توچه کرده است فانت طالق فتکلمت علی وجهه لا یسمع لا تطلق ولوقال اگر نگوئی  
بأسن امر و نه تطلق کذا فی الخلاصة \* ولوحلف الرجل بطلاق امرأته که من عیب توچه کف  
نگنه ام وقد کان قال مع امرأته قد کان فلان یشرّب الخمر ویبیعها ویفعل افلا لا طائل نحتها  
الا انه الآن تاب واناب تطلق امرأته کذا فی الظهیریة والملة اعلم \* ولوحلف لا یکنم شهرا یقع  
علی ثلثین یوما بلیا لبها ولوحلف لا یکنم الشهر یقع علی بقية الشهر کذا فی السراج الوهاج \*  
ولوحلف لا یکنم السنة یقع علی بقية السنة کذا فی البدائع \* حلف لا یکنم شهرا فهو من حیث  
حلف وکذا لو قال ان ترکمت کلامه شهرا فانه یتناول شهرا من حیث حلف کذا فی الکافی \*  
ولوقال لا اکلم اشهرا یقع علی ثلثه اشهر عند ابی حنیفة رح کذا فی شروح الطحاوی \* ولوحلف  
لا یکنم اشهر فهو علی عشرة اشهر عند ابی حنیفة رح وکذا الجواب عنده فی الجمع و انسنین  
کذا فی الهدایة \* ولو قال لا اکلمک سنین فهو علی ثلث سنین فی قولهم جمیعاً کذا فی البدائع \*  
من حلف لا یکنم حیثا او زمانا او الحین او الزمان فهو علی ستة اشهر فی النفی وکذا فی الاثبات  
نحو لا صوم من حیثا او الحین او الزمان او زمانا کل هذا اذا لم ینومقدار امعینا من الزمان فان نوى



مقدار اصدق وكذا لك الدهر عند ابي يوسف ومحمد ربح يعنى المنكر ينصرف الى ستة اشهر  
 اذا لم يكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت عمل بها اتقا وقال ابو حنيفة ربح الدهر  
 لا ادري ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير \* واما المعروف بالالف واللام  
 يراد به الا بد بالاجماع كذا في التبيين \* ولو حلف لا يكلم الاحابن او الا زمنة فهو على مشروبات  
 ستة اشهر عند ابو حنيفة ربح وذلك ستون شهرا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال دهور يقع على ثلث  
 مرات ستة اشهر على قول ابي يوسف ومحمد ربح هكذا في شرح الطحاوى \* ولو حلف لا يكلمه العمور  
 يقع على جميع عمرة من عدم النية ولو قال عمرا فعند ابي يوسف ربح في رواية على ستة اشهر كالحيين  
 وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج \* في الاصل اول الشهر قبل  
 ان يمضى نصفه ومن ابي يوسف ربح انه قال لو قال لا اكلم فلانا آخر يوم من اول الشهر واول يوم من  
 آخر الشهر يتناول الخامس عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة \* ومن ابن مقاتل ممن حلف لا يكلم  
 امه ثلث سنين والحلف بالظن قال ينبغي ان يرسل اليها ويطلب منها ان ترضى منه وتجعله  
 في حل كذا في الطحاوى \* في فتاوى النسفى لو قال ان كلمت فلانا بكذا ربح من يكسره مع الهاء  
 لا يلزمه شيء ان كلمه ولو قال يكسال بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة \* في التجريد من محمد ربح  
 فيمن قال لا اكلم اليوم سنة او شهرا فعليه ان يدمع الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر او السنة كذا  
 في التارخانية \* رجل حلف ان لا يكلم فلانا ما منا هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم  
 لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضى خان \* في مجموع النوازل اذا قال لامرأته  
 ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذ هي باعدوة الله طلقت كذا في المحيط \* في المنتقى لو قال والله لا اكلمك  
 شهرا بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا اكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله  
 سنتين ولو قال والله لا اكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله ان يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة \*  
 في الجامع اذا قال والله لا اكلمك في اليوم الذى يقدم فيه فلان وكلمه في اوله وقدم فلان في آخر  
 ذلك اليوم حنث في يمينه ولو قدم فلان في اول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشائخ  
 على انه لا يحنث كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال لا اكلم فلانا  
 في الشهر لذي قبل قدم فلان فكلمه في اول الشهر وقدم فلان لتمام الشهر حنث في يمينه  
 ولو قال



ولو قال والله لا اكلمك شهرا قبل ندم فلا ينكح بكلمته بعد اليقين ثم قدم فلا ينكح بكلمته قبل ان لا يحسن  
 في يمينه كذا في المحيط \* ولو قال والله لا اكلمك شهرا الا يوما او غير يوم فانه على ما نوى وان  
 لم يكن له نية فله ان يتحري اي يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا ولو قال الا نقصان يوم فهذا  
 على تسعة مشربين يوما لان نقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير  
 للحصري في باب الاستثناء من اليمين الذي يقع على الواحد او على الجماعة \* في آخر ايمان  
 القدوري اذا حلف لا يكلم فلا نا ولا ناه هذه السنة الا يوما فان جمع كلاهما في يوم لم يحسن ولو كلف  
 اجد هما في يوم والاخر في يوم حنث ولو كلف احدهما ثم كلمهما في يوم لم يحسن ولو استثنى يوما  
 معهما فكلما احدهما فيه والاخر في الغد لم يحسن ولو حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما  
 بعينه فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على اي يوم شاء كذا في المحيط \* ولو قال يوم اكلم  
 فلا ناما انت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلف ليلا او نهارا حنث فان نوى النهار خاصة يصدق  
 قضاء كذا في الكافي \* وان قال ايلة اكلم فلا نا او ليلة يقدم فلا نا فان طالق بكلمة نهارا او ندم نهارا  
 لا تطلق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا يصرف اللفظ من مقتضاه لغة حتى  
 لو ذكر الليالي حملت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا استعما لها في الوقت المطلق كذا في البدائع \*  
 ولو قال ان كلمت فلا ناما انت طالق الا ان يقدم فلا نا او حتى يقدم فلا نا والا ان ياذن فلا نا  
 فكلمته قبل القدوم او قبل الاذن حنث ولو كلمه بعد القدوم او الاذن لا يحسن وكذا لو قال انت  
 طالق ان كلمت فلا نا الا ان يقدم فلا نا وان مات فلا نا سقط اليمين عند ابي حنيفة ومحمد رحم  
 كذا في الكافي \* ولو حلف لا يكلم رجلا يوما بعينه كان يمينه على ذلك اليوم لاييلة معه كذا  
 في شرح الطحاوي \* ان حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة رحمه كذا  
 في الهداية \* ولو حلف لا يكلمه اياما ذكر في الجامع انه على ثلثة ايام ولم يذكر فيه الخلاف  
 وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه اياما كثيرة فهو على عشرة ايام في قياس قول ابي حنيفة رحمه  
 كذا في البدائع \* ولو قال كل يوم اكلمك فعلى كذا وكلمه في يومين حنث في يومين ولو قال  
 كل يومين حنث مرة كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يكلم فلا نا ايامه هذه قال ابو يوسف رحمه  
 هو على ثلثة ايام ولو قال لا اكلمه اياما فهو على العمر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
 لا اكلمك اليوم عشرة ايام وهو في يوم السبت فهذا على سبنتين لانه لا يدور في عشرة ايام اكثر

من سبب وأخذوا كذا لك لو قال لا اكلمك يوم السبت يومين كان على سبتين لأن السبت لا يكون يومين ولا يبدو وسبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لا اكلمك يوم السبت ثلثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة \* ولو قال لا اكلمه يوما سنة أو سنة يومان فإن نوى يوما بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم ينو شيئا فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنث كذا في العتابة \* ولو قال لا اكلمك يوما ما ولا اكلمك يوم السبت يوما فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر دخلا في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لا اكلمه اليوم أو غد افكلمه اليوم أو غد احنث ولو قال لا تركن كلامه اليوم أو غد فترك كلامه اليوم بطل اليمين في الغد كذا في العتابة \* ولو قال والله لا اكلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا يدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد ليلا كان أو نهارا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنث حتى يكلم كل يوم ساعة ولو كلمه ليلا لا يحنث في يمينه كذا في الوجيز للكردي \* من محمد راج فيمن قال لا اكلم فلانا يوما بين يومين ولا نية له فهذا بمنزله قوله والله لا اكلم يوما كذا في المحيط \* ولو قال في الليل لا اكلمه يوما فمن ذلك الوقت إلى أن تغيب الشمس كذا في العتابة \* ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحنث كذا في المحيط \* ولو قال في النهار لا اكلمه ليلة فمن حين حلف إلى أن يطلع الفجر كذا في العتابة \* ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم واللييلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا إذا حلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يجيء مثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع \* ولو قال والله لا اكلمك يوما يوما فهذا وما لو قال لا اكلمك يومين سواء يدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لا اكلمك يوما يوما يومين ينقض اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لا اكلمك يوما ولا يومين فهذا على يومين أن كلمه في اليوم الثالث لم يحنث \* وفي المنتقى إذا قال في نصف الليل أو يومه والله لا اكلمك ليلتين يترك كلامه إلى تلك الساعة من بعد الغد وإذا حلف لا يكلم فلانا ثلثين يوما وكان الحلف ليلتين يترك كلامه من تلك الساعة إلى أن تغيب

الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط \* ولو قال في بعض اليوم والله لا اكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلا ان لا يكلمه هذا اليوم فانه يحسن بالكلام في تلك الليلة الى ان تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف نهارا لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في يمينه انما الحلف على الليل خاصة ذكر في المنتقى اذا قال في اول الليل لا اكلم اليوم ولانية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل \* اذا حلف وقال والله لا اكلم فلانا احد يومى او قال لا اخرج احد يومى او احد اليومين او احد ايامى فهذا على اقل من عشرة ايام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه او خرج قبل مضي العشرة ليلا او نهارا بر في يمينه وان لم يكلمه او لم يخرج حتى مضى العشرة يحسن في يمينه ولو قال احد يومى هذين فهذا على يومه ذلك وعلى الغد كذا في المحيط \* ولو حلف لا اكلمه ثلثة ايام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم او سواء فهو على ثلثة بعده كذا في العنابية \* في العيون اذا حلف لا يكلم فلانا ما دام في هذه الدار فخرج بمتامه وانته ثم ما دام وكلم لا يحسن كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية \* وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا في الايضاح \* ولو قال لا اكلمك مادمت ببغداد فخرج بنفسه لا يبقى اليمين كذا في فتاوى قاضي خان \* في القدوري اذا قال والله لا اكلم فلانا ما دام عليه هذا الثوب او ما كان عليه او ما زال عليه فنزعه ثم لبسه وكلمه لا يحسن ولو قال لا اكلم فلانا وعليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلمه حنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية \* ولو قال لامرأته والله لا اكلمك مادام ابواك حيين فكلمها بعد ما مات احدهما لا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* من ابي يوسف رحمه الله قال لرجل قائم والله لا اكلم هذا الرجل ينوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطله ولو حلف لا يكلم هذا لقائم يعني مادام قائما دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي التحصيل \* اذا حلف ليكلمه الا بدف هو على ان لا يمنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه الا بد فان كلمه حنث وان منى به ان لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح \* في فتاوى ابي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحده منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا الى الخصاص فحصد واحد من اهل بلده انتهت اليمين

وان احلف لا يكلم فلانا تا بر ف نيقت فان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الارض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لا في بلداً اخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك كلفت اليمين باقية ابدًا وحقيقة وقوع الثلج ان يحتاج الى كونه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الارض الا على رأس حائط او حشيش وان نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو اول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذر وان لم يكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وانما ذكره في مسئلة اخرى وقال يمينه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم قال محمد رح يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال ابو يوسف رح يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية \* ذكر في ايمان الواقعات فلا يكلم فلانا الى الصيف او الى الشتاء تكلموا في معرفة الصيف والشتاء والمختار انه ان كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والا فاول الشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفرو وآخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استثقل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا الربيع من آخر لشتاء الى اول الصيف والخريف من آخر الصيف الى اول لشتاء لان معرفة هذا اليسر للناس ولو ذكر نوروز بالفارسية فهو على نيروز المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى \* ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان ما ميا وان ما رفا لا ختلافهم فعند الامام يتقدم ويتأخرو عندهما لا وثمرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى يمضي ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل الرمضان الثاني وعنهما بكلمه اذا مضى يوم من الرمضان الثاني وان حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردي \* ان كلمت فلانا فكل مملوك املكه يوم الجمعة او يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعا كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها التحجير والتي لا يقع فيها التحجير \* ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على ايام الجمعة ولو قال على جمعيتين فهو على ايام الجمعيتين ولو قال ثلث جمع فعليه ان يستكمل احدا ومشر من يوم من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا بد من في القضاء كذا في فتاوى قاضيه ان \* اذا قال



اذا قال والله لا اكلمك الجمع فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال لا اكلمك الا خمسة او الاحاد او الاثنين هذا اذا لم يكن له نية وان نوى ايام الجمعة يعنى الا سبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ذكر في الجامع اذا قال والله لا اكلمك الجمعة فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كما لو قال لا اكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعا له ان يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا اكلمك جمعا فهو على ثلث جمع كذا في البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحدة الى العشرة من الساعات او من الايام او من الشهور او من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا اكلمك الى كذا ان نوى شيئا من الساعات او من الشهور فهو على احد عشر مما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا اكلم الى كذا او كذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى احد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى فاضيل خان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون للاستثناء \* اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا او لم يقل ابدا فهو على الا بدى اي وقت كلمه حنث وان نوى شيئا دون شيء بان نوى يوما او يومين او ثلثا او نوى بلدا او منزلا وما اشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا وكلمه بعد ما مات لا يحنث في يمينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين \* ولو قال لا اكلمك مليا او طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لا اكلمك قريبا فهو على اقل من شهر ويوم في قول ابي حنيفة رح ولم يحك من غيره بخلافه وان نوى اكثر من شهر ذكر في ايمان الاصل من ابي حنيفة رح انه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على اكثر من شهر في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح في النوادر المنسوبة الى المعلى اذا قال سريعا فهو على شهر غير يوم اذا لم يكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال ما جلا فهو على اقل من شهر ولو قال آجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة مشريوما فهو على ثلاثة مشرو في جامع الجوامع وان نوى اكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التانار خانية \* ان قال لا اكلم مولاك وله موليان اعلى واسفل ولا نية له حنث ايهما كلم وكذا لو قال لا اكلم جدك وله جدان من قبل ابيه وامه كذا في المبسوط \* في المنتقى لو قال لا اكلم



لا اكلمك قريبا من سنة لا يكلمه سنة اشهر ويوما كذا في الخلاصة \* رجل قال لا خير يا فلان والله لا اكلمك عشرة ايام والله لا اكلمك جمعة ايام والله لا اكلمك ثمانية ايام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث ايضا وان قال والله لا اكلمك ثمانية ايام والله لا اكلمك تسعة ايام والله لا اكلمك عشرة ايام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في العشرة الايام حنث ايضا كذا في المبسوط \* قال محمد راج رجل قال كلما كلمت فلانا يوما فلله على ان اتصدق بدرهم كلما كلمت فلانا يومين فلله على ان اتصدق بدرهمين كلما كلمت فلانا ثلاثة ايام فلله على ان اتصدق بثلاثة دراهم كلما كلمت فلانا اربعة ايام فلله على ان اتصدق باربعة دراهم كلما كلمت فلانا خمسة ايام فلله على ان اتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بشاتين درهما ولو كلمه في اليوم الاول او غيره من الايام مرتين يلزمه ثلثون درهما ووقال في كل يوم اكلم فله فلانا فلله على ان اتصدق بدرهم كل يومين اكلم فيهما فلانا فلله على ان اتصدق بدرهمين حتى قال ذلك الى خمسة ايام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان ومثرون درهما لانه عند خمسة ايمان وجعل جزاء اليمين الاولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب اكل يمين مدة وصمت الفقهاء كل مدة دورا فمدة اليمين الاولى يوم ويدور ويتحدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتحدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة ايام ودور اليمين الرابعة ايام ودور اليمين الخامسة خمسة ايام ولا يحث في كل دور الامرة واحدة لانه عقد بكلمة كل وانها لا تجب التكرار اذ التكرار قضية موهمة الفعل لا قضية موهمة الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فلذلك كلمه في اليوم الرابع والخامس من الدور الرابع من اليمين الاولى وهو بعينه تتم مدة الدور الثاني من اليمين الثانية وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني اليمين الثالثة وهو بعينه تتم مدة الدور الاول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول اليمين الخامسة لم يحث في هذه الا دورا صلا والشرط الواحد يصلح شرطا لايمان فيحث في الايمان كلها فيلزمه باليمين الاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة درهما وبالرابعة اربعة دراهم وبالخامسة خمسة وجملة خمسة عشر فلذلك كلمه في اليوم الخامس يحث في اليمين الاولى والثانية والرابعة ولا يحث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس من الدور الخامس من اليمين الاولى ولم يحث في هذا الدور

في حنث واليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحنث فيه فليحنث فليزمه سبعة اخرى فيصير اثنيس وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخاصة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حنث فيه وتمتعة الدور الاول لليمين الخاصة وقد حنث فيه فلا يحنث نانيا بالحاصل ان تجدد الدور وعدمه لا اثر له في الكلام في المرة الاولى حتى لو كلمه بعد هذه الايمان في اى يوم كلمه في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما اثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر درهما وبالثاني درهم لاخير لانه لم يتجدد الادور باليمين الاولى ولو كلمه في اليوم الاول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني او كلمه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الاثلاثة دراهم لانه لم يتجدد الادور باليمين الاولى والثانية هذا اذا لم يخاطبه اما اذا خاطبه بان قال كلما كلمتك يوما فله على ان اتصدق بدرهم كلما كلمتك يومين فله على ان اتصدق بدرهمين الى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء في اليمين الاولى ان تصدق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه فليزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها مقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فاذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فليزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبقيت اليمينتان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فانحلت الايمان كلها فليزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبقيت الايمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة انحلت الايمان كلها فليزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة اربعة وجملته عشرون ولا يحنث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلمه بعد اليمين الخامسة يحنث في الايمان كلها فليزمه خمسة وثلثون درهما ولو قال كل يوم اكلمك فيه فله على ان اتصدق بدرهم هكذا الى خمسة ايام وسكت فعليه عشرة دراهم فلو كلمه في اليوم الثاني يلزمه ستة اخرى ولو كلمه في اليوم الثالث لزمه ثلاثة دراهم ولو كلمه في اليوم الرابع يلزمه اربعة دراهم ولو كلمه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كلمه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى اعلم بالصواب \*

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق \* لو قال اول مبدأ شترية فهو حرف الاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه مبدأ عتق ولو اشترى مبدأ ونصف مبدأ عتق العبد الكامل ولو اشترى مبدئين لم يعتق واحد منهما وما يشتري بعدهما لا يعتق ايضا ولو قال آخر مبدأ شترية فهو حرف الآخر اسم لمنفرد تأخر من غيره في الزمان وانما يثبت هذا الاسم بموت الحالف فاذا اشترى مبدأ ثم مات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال ابو حنيفة رح يثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع من المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال اوسط مبدأ شترية فهو حرف الاوسط اسم للفرد المتخلل بين العددين المتساويين وهذا انما يعرف ايضا بموت الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الذين اشتراهم شفعا لم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خمسا او سبعا او ما شبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من ان يكون اوسط كذا في الايضاح \* ولو قال اول مبدأ ملكه او قال اول مبدأ شترية وحده فهو حر فملك مبدئين ثم مبدأ عتق الثالث ولو قال اول مبدأ ملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا منى وحده كذا في الكافي \* ولو قال اول مبدأ شترية بالدينار نير فهو حرفا شترى مبدأ بالدرهم او بالعروض ثم اشترى مبدأ بالدينار نير فانه يعتق وكذلك لو قال اول مبدأ شترية اسود فهو حرفا شترى مبيدا بيبضاء ثم اسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق \* ولو قال كل مبدأ بشرني بولادة فلانة فهو حرف بشرة ثلثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا بشره معا حيث يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال منيت واحد الم يدين في القضاء وامامينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحدا فيمضي متقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان \* ولو قال ان دخلت الدار فامرأتها طالق وعبد حر ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم دخل الدار لا يحنت في اليمين الثانية وطلقت وعتق ولو حلف لا يطلق او لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأتها طالق وعبد حر ودخل حنت في اليمينين ولو قال لامرأتها طلقى نفسك او قال لعبد اعنت نفسك او وكل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنت ولو قال انت طالق ان شئت اوانت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق فشأت المرأة والعبد لا يحنت كذا في الكافي في المتفرقات \* من حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حنت ولو قال منيت ان لا تكلم

ان لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية \* ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على متق نعمة ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح \* ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي او رجل وامرأة حنث ولو كان رجل ودابة او متاع لم يحنث ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الاشاة حنث ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودابة وآنية كذا في الكافي في المتفرقات \* من قال كل مملوك لي حريعتق امهات اولاده ومدبروه ومبيده ويدخل الاماء والذكور ولونوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولونوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولونوى النساء ودهن لا يصدق ديانة ولا قضاء ولو قال لم انوا المدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير \* ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والابق والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعينه وان عني المكاتبين متقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي اعتق بعضه ويدخل عبده الماذون سواء كان عليه دين او لم يكن وامام عبده الماذون ان لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال ابو حنيفة وابو يوسف رح ان نواهم متقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين اجنبي كذا قال ابو يوسف رح لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواه متق استحسانا وهل يدخل فيه الحمل ان كانت امه في ملكه يدخل ويعتق بعثها وان كان في ملكه الحمل دون الامة بان كان موصيا له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العناق \* رجل حلف ان لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير امره فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل \* رجل حلف ان لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين على التزويج \* من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه صقت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية \* ولو قال ان تسريت امه فانت طالق او عبدي حر فتسري من في ملكه او من اشترى به بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدى حرا فاشترى بها فتسري بها متق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعد كذا



في البكر الرائق \* واذا قال لامته انا اباك فلان فانت حرة فباها من فلان ثم اشترىها منه لم تعتق لان الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه فافا وقوم الملك للحالف بشرائه لا ببيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فوهبها وهو قابض لها عتقت وكذا لك قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبوط \* رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني فعبدني حرف بعث اليه فاتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأته حنث ولا يبطل اليمين بالبرحتى يحنث مرة فحينئذ يبطل اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتكم ولو قال ان اتيتني فلم آتكم او قال ان زرتني فلم ازرني فهو على الابد \* رجل قال لامرأته ان لم تطلقني نفسك فعبدني حرف قال ابو يوسف روح هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تبع مبدي هذا فعبدني الاخر هذا حرف هو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدني حرف هو على ان يتزوج قبل الدخول وان قال فلم اتزوج فهو على ان يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم اتزوج فهو على الابد بعد الدخول \* رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابدا فعبدني حرف تزوج غير فلانة حنث \* رجل قال ان تركت ان امس السماء فعبدني حرف لا يحنث رجل قال عبدي حر ان لم امس السماء حنث من ساعته كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يكون اليمين على الفور او على الابد والله اعلم بالصواب \*

الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك \* لو حلف لا يشتري او لا يبيع او لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا ان ينوي ان لا يامر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته او يكون الحالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفوض الاخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي \* ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالفاسد قبل القبض وبالذي فيه الخيار للبائع او للمشتري وبالباع بطريق الفضولي وبالهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث بالبائع الباطل وبيع المدبر وام الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع اما لو تباعا بلفظ الاقالة ابتداء يحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العنابية \*

من حلف لا يبيع فباع الفضولي ما له فاجاز لا يحنث الا ان يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي او المحرم يحنث كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* مثل ابو بكر ممن حلف ان يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث

عالم يستيقن بموته كذا في الخلاصة \* قال محمد رح في الجامع الصغير اذا قال ان لم ابع هذا العبد فكذا فامتنق العبد اودبره حنث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسئلة بحالها فالصحيح انه يحنث كذا في التاتارخانية \* قال لامته ان لم ابعك غانت حرة فاستولدها متقت في قول ابي حنيفة رح كذا في الخلاصة \* حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث مثل الشيخ الامام الرازي رح ممن حلف لبييعن جارية ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحسانا وسئل ابو نصر الدبوسي عن رجل قال لجارية لئن لم ابعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها حبل منه قال يحل له ان يطأها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لقل من ستة اشهر وعلى قول ابي يوسف رح حنث ولا يحل له ان يطأها بعد الشهر واذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يحل له ان يطأها بعد الشهر اجماعا كذا في الحاوي \* رجل قال والله لا يبيعن ام ولد فلان او قال والله لا يبيعن هذا الرجل الحر قال ابو حنيفة رح هو على البيع الفاسد ان يابعا يبعها فاسدا بر في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ان رجلا قال ان بعت هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد اجزت ذلك او رضيت ثم اشتري لم يعتق ولو قال ان اشتري زيدا فبني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتريه متق عليه العبد كذا في الايضاح \* روى هشام عن ابي يوسف رح في رجل قال والله لا ابيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس اخذ كذا في البدائع \* ولو حلف لا يبيعه بعشرة الا باكثر او بزيادة فباعه باحد عشر لا يحنث ولو باعه بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ولو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر ان اشتريه بعشرة حتى ينقصه ان اشتريه بعشرة يحنث وان اشتريه باحد عشر يحنث ايضا وان اشتريه بتسعة لم يحنث وان اشتريه بتسعة ودينار لم يحنث قيل هذا جواب القياس اما على جواب الاستحسان يحنث ولو قال عبده حر ان اشتريه بعشرة الا بالقل او بالنقص فاشترته بعشرة او باكثر يحنث وان اشتريه بتسعة ودينارا وبتسعة وثوب فالقياس ان لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا ابيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين في التعاوم في الزيادة والنقصان \* رجل حلف ان لا يبيع داره فامطى امرأته في صداقها حنث قال الصدر الشهيد هذا اذا تزوجها

بالدراهم ثم اعطاها الدار موصيا من تلك الدراهم اما اذا تزوجها على الدار لم يحث كذا  
 في الخلاصة \* حلف لا يبيع هذا الفرس فاخذ رجل ذلك الفرس واعطاه بدله ورضي صاحب  
 الفرس بذلك لا يحث عليه الفتوى كذا في جواهر الا خلاطى \* اشترى بالتعاطى ثم حلف انه  
 ما اشتره اجاب الامام علم الهدى لما تردي انه لا يحث واختاره ظهير الدين وكذا لو باع  
 بالتعاطى ثم حلف انه لم يبع لا يحث وكذا روى من الامام الثاني وقال الامام الفضلي لا يحل  
 لمن علم انه كان بالتعاطى ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردي \*  
 الاصل ان من مقد يمينه على فعل في محل وذكر اللام بنظر ان ذكر اللام مقرون بمحل الفعل  
 فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الحالف ذلك الفعل  
 في ملك المحلوف عليه حث سواء فعل بامر او بغير امره وسواء كان الفعل مما يجري فيه الوكالة  
 او لا يجري وان ذكر اللام مقرونا بفعل ان كان فعلا يجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل  
 فيه بعهد ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والا مرحتى  
 اذا فعل ذلك الفعل في محله بامر المحلوف عليه يحث سواء كان محل الفعل ملك المحلوف  
 عليه او ملك غيره وان كان فعلا لا يجري فيه الوكالة اصلا كالاكل والشرب او يجري فيه الوكالة  
 الا انه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه  
 في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحث في يمينه فعل بامر  
 او بغير امره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحث وان فعل ذلك الفعل بامر  
 المحلوف عليه قال محمود اذا قال الرجل لغيره ان بعث لك ثوبا فعبدى حرولا نية فدفعت  
 المحلوف عليه ثوبا الى رجل وامره ان يدفعه الى الحالف ليبيعه فجاء المتوسط بالثوب الى الحالف  
 وقال بع هذا الثوب لفلان يعنى المحلوف عليه او قال بع هذا الثوب ولم يقل لفلان الا ان الحالف  
 يعلم انه رسول المحلوف عليه فباع يحث في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لى او قال بعه  
 ولم يعلم الحالف انه رسول المحلوف عليه فباع لا يحث واما اذا قال ان بعث ثوبالك وباقي  
 المسئلة بها يحث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لفلان او قال بعه لى او قال بعه ولم يزد عليه  
 اذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فان نوى في الفصل الاول ان يبيع ثوبا هو ملك المحلوف عليه  
 ونوى

ونوى في الفصل الثاني ان يبيع با مالمحلف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى  
 الا ان في الفصل الاول يصدق القاضى وفي الفصل الثاني لا يصدق كذا في الذخيرة  
 في الفصل التاسع عشر \* في المنتقى ابن مامة من محمدرح حلف لا يبيع لفلان ثوباً ثم باع المحالف  
 ثوباً للمحلف عليه فجاز المحلف عليه البيع يحنت ولو باعه المحالف لنفسه لا للمحلف عليه  
 لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت فيما يفعله الرجل لصاحبه  
 او لغيره \* ولو حلف لا يبيع لك شيئاً من متاعك فباع وسادة فيها صوف المحلف عليه لم يحنت  
 كذا في العتابة \* اذا ساوم الرجل رجلاً بعبد فارد البائع الفاء سألته المشتري بمحمساً به  
 فقال البائع هو حر ان حطت منك من الالف شيئاً ثم قال بعد ذلك بعثك بمحمساً به فقبل  
 المشتري البيع او لم يقبل حنت البائع وعق العبد ولو كان البائع قال عند المساومة  
 ان حطت من ثمنه شيئاً فهو حر وباقي المسملة بحالها لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئاً بعد ذلك  
 انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لانه زائل من ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته او عتق  
 عبداً آخر تطلق المرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل الثمن او بعد  
 حنت في يمينه ولو حط منه جميع الثمن او وهب منه جميع الثمن لا يحنت ولو ابرأه من بعض الثمن  
 ان كان قبل قبض الثمن حنت في يمينه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنت في يمينه كذا في المحيط \* قال  
 محمدرح رجل ساوم رجلاً ثوباً فابى البائع ان ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حر ان اشترته  
 باثني عشر فاشترته بثلاثة عشر او باثني عشر ودينار او باثني عشر وثوب حنت في يمينه ولو اشترته  
 باحد عشر ودينار او باحد عشر وثوب لم يحنت ولو قال البائع عبده حر ان باعه بعشرة فباعه  
 باحد عشر او بعشرة ودينار او بتسعة ودينار لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري  
 في باب الحنت في اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان \* باع شيئاً بدراهم ثم حلف انه  
 لا يأخذ ثمنه فاخذ بها حنطة حنت كذا في الوجيز للكردي في الشراء \* ولو حلف لا يبيع  
 هذا من احد فباعه من اثنين حنت كذا في العتابة \* حلف لا يشتري ثوباً ولا نية له فاشترى  
 كساء خزاو طيلسانا او فرواً او قباء يحنت ولو اشترى مسملاً او بساطاً او قلنسوة او طغفئة لا يحنت  
 وكذا لو اشترى خرقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف او اكثر منه يحنت ولو اشترى  
 قدر ما يجوز به الصلوة يحنت هكذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يشتري لها ثوباً فاشترى الخمار



لا يحنت كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف لا يشتري كذا فهو في عرفنا ثوب الصكتان  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فسلم الحالف اليه  
 في ثوب حنت كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديدا فاجد يد  
 في العرف ما لا يكون فصلا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري طعاما  
 فاشترى حنطة حنت في قول علما تارح كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يشتري بهذ  
 الدراهم خبز لا يحنت ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز او لائم يقول ادفع بهذه الدراهم  
 خبزا ولو قال قبل الدفع الى الخباز لا يحنت \* وفي الجامع يحنت اذا اضاف العقد  
 الى الدراهم قبل الدفع او بعده كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف ان لا يشتري شعيرا  
 فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري اجرا  
 او خشبا او قصبا فاشترى دارا لم يحنت ولو حلف لا يشتري ثمر نخل فاشترى ارضا فيها نخل  
 وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنت وكذا لو حلف لا يشتري بطلا فاشترى ارضا فيها بطل  
 واشترط المشتري البطل يحنت لدخول البطل في البيع مقصود الاتباع ولو حلف لا يشتري لحما  
 فاشترى شاة حية لا يحنت وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشترى زيتونا وعلى هذا قالوا فيمن حلف  
 لا يشتري قصبا ولا خوصا فاشترى بوريا او زنبيل من خوص لم يحنت وكذا لو حلف لا يشتري جدبا  
 فاشترى شاة حاملا بجدي او حلف لا يشتري مملوكا صغيرا فاشترى امه حاملا كذا في البدائع \*  
 ولو حلف لا يشتري شعيرا فاشترى ارضا فيها شجر لا يحنت كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري  
 حائطا فاشترى دارا مبنية كان حائطا مستصفا \* رجل حلف ان لا يشتري نخلا فاشترى حائط طافيه  
 نخل حنت ولو حلف لا يشتري صوفا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشترى بها  
 بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الصوف لا يحنت بشراء اهاب  
 عليه صوف ومن محمد رح يحنت بالاهاب كذا في العنابية \* ولو حلف لا يشتري لبنا فاشترى شاة  
 في ضررها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشترى ثوبا يلبس من جنسه في ظاهر الرواية هذا وبيع الشاة باللحم  
 سواء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في يمين ان لا يشتري  
 لبنا ولو حلف لا يشتري البنة فاشترى شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل  
 ان المحلوف عليه ان ادخل في الشري تبعا لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنت وان دخل مقصود

كتاب الايمان ( ١٦٣ ) في ليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك

يقع كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأساً لا يحنت كذا في الخلاصة \*  
ولو حلف لا يشتري رأساً فهذا على رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رح وعندهما على رأس الغنم  
وهذا اختلاف عصر وزمان وإذا حلف لا يشتري شحماً فاشترى شحم البطن يحنت ولو اشترى  
شحم الظهر وهو الشحم الذي يخاط اللحم لم يدكر محمد رح هذه المسئلة في الاصل  
وذكر شمس الأئمة المرخسي انه لا يحنت كذا في المحيط \* رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم  
الا لحماً فاشترى ببعضها لحماً وببعضها غير لحم لا يكون حائثاً حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال  
والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حائثاً  
وفي الاستحسان يكون حائثاً ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعراً فهو على غير المعمول ولا يحنت  
بشراء المسيم والجوالق كذا في فتاوى قاضي خان \* أن حلف لا يشتري دهنًا فهو على دهن  
جرت مادة الناس أن يدهنوا به فإن كان مما ليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبر  
ودهن الخروج ودهن الاكارع لم يحنت ولو اشترى زيتاً مطبوخاً ولا نية له حين حلف يحنت كذا  
في البدائع \* ولو حلف أن لا يشتري بنفسه أو خطمياً ذكر في الكتاب انه على الدهن دون الورق  
قالوا في صرفنا لا يحنت بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري لفلان  
فاشترى لآبائه الصغیرا ولعبد المأذون بأمره لم يحنت كذا في العنابية \* حلف لثلاثين له  
هذا الشيء فاشترى له ثم انه دفع ذلك الشيء الى البائع برقي يمينه كذا في الوجيز للكردي \*  
إذا قال الرجل ان اشتريت فلاناً فهو حر فاشترى لغيره هل ينحل يمينه لم يذكر محمد رح هذه المسئلة  
في شيء من الكتب \* وحكى من الفقيه أبي بكر البلخي انه قال لقائل ان يقول لا تنحل يمينه  
وهو الاشبه كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري عبد فلان فأجر دارة من فلان بعبد لا يحنت  
كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا بأمر احدٍ يشتري له هذا العبد فلان الحالف  
يشتري عبداً آخر فبأنه في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يحجر عليه  
فيصير العبد له ولا يحنت لعدم شرط الحنت كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يشتري امرأة  
فاشترى جارية صغيرة لا يحنت كذا في الظهيرية \* رجل نظر الى مشرة جوار وقال ان اشتريت  
جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشترى جارية لغيره منهم ثم اشترى لنفسه لا تعتق  
ولو اشترى حاريتين صفقة واحدة أحدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما

كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العناق \* في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى  
 مجوزا ور ضبعة حنث ولو حلف لا يشتري فلما من السند فهو على ذلك الجنين ولو قال  
 من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة \*  
 اشترى ثلث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف انه اشترى واحدا بخمسة وثلثين يحنث \* ثمانية  
 شاة بينهما حلف احدهما انه لا يملك اربعين يحنث ويلزمه الزكاة \* ولو اشترى عبدا حلف انه  
 لا يملك اربعين لا يحنث ولا يلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى اذا اراد الرجل  
 ان يشتري عبدا من رجل بالف دراهم فدفعت الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان  
 اشتريت هذا العبد بهذه الف درهم واسار الى الف مدفوعة فهذه الف في المساكين صدقة  
 فقال صاحب العبد ان بعته هذا العبد بهذه الف فهي في المساكين صدقة واسار الى تلك الف  
 ايضا ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الف فعلى البائع ان يتصدق بها دون المشتري كذا  
 في التاتارخانية \* ولو قال ان ملكت عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا ثم اشترى النصف  
 الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبدا والمسئلة بحالها عتق النصف وهذا في  
 غير المعين واما في المعين لو قال ان ملكت هذا العبد فهو كاشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في  
 الدراهم لو قال ان ملكت مائتي درهم فله على ان اتصدق بها فملك مائة درهم ثم ملك مائة  
 اخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال منيت به الجملة لم يصدق  
 قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة \* قال لرجلين ان اشترينا او ملكنا عبدا فبعد من مبيدي حر  
 فملكنا عبدا بينهما او اشترى احدهما وباع من الآخر يحنث \* ان كنت ملكت الا خمسين درهما  
 ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملك خمسين درهما وعشرة دنانير او سائمة او شيئا للتجارة  
 حنث وان ملك مع الخمسين مرضا للتجارة او رقيقا او دارا لم يحنث لان مراده في العرف انه  
 لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز للكردي \*  
 رجل حلف ان لا يشتري الذهب او الفضة يدخل فيه النبر والمصوغ والدرهم والدنانير في  
 قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث  
 وكذا لو اشترى صيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة  
 في صنف

في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

في حيف ومنطقة مقدار شترته مع الحيف ان كان الثمن ذهباً أو فضة وان كان الثمن حنطة أو غيره ذلك لا يكون حائثاً \* رجل حلف ان لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رخ وقال محمد رخ يدخل فيه ما يمسى بانه حديد او لا يدخل فيه السلاح كالسيف والمكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابرة والمقال قالوا في حرف ديارنا لا يحث في المسامير والاقفال \* والضفر والشمبة بمنزلة الحديد \* اذا حلف لا يشتري صفر يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رخ وقال محمد رخ لا يدخل فيه الفلوس ولو حلف ان لا يشتري حديد فاشترى باباً بحديد اقل مما فيه ذكر في النوادر انه لا يجوز وان اشترى به اكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثاً في يمينه \* رجل حلف ان لا يشتري فصاً فاشترى خاتماً فيه فص كان حائثاً وان كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف ان لا يشتري يا قوته فاشترى خاتماً فيه يا قوته كان حائثاً ولو حلف ان لا يشتري زجاجاً فاشترى خاتماً فيه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائثاً وان كان يزيد عليه كان حائثاً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري باباً من الساج فاشترى داراً لها باب من الساج حث كذا في الخلاصة \* فصل ولو حلف ان لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها نكاحاً فاسداً ما بغير شهودا وفي مدة خيرة او نحو ذلك فانه لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* قال مبدع حران كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز او الفساد حث وهذا استحسان فان نوى نكاحاً صحيحاً في الماضي صدق ديانته وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المأجل لان فيه تعطيلاً ويحنث بالجائز ايضاً هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو تزوج الحالف فضولي فان كان عقد الفضولي قبل اليمين فاجاز الحالف بعدا ليمين بالقول او الفقل لا يحنث وان كان عقد الفضولي بعد اليمين لم يحنث مالم يخز فاذا اجاز ان اجاز بالقول حث هو المختار وان اجاز بالفعل كسوق مهر او ما اشبه ذلك روى ابن سامة عن محمد رخ انه لا يحنث وعليه اكثر المشائخ رخ وعليه الفتوى ولو تزوج الفضولي نكاحاً فاسداً بعد اليمين فاجاز الحالف بالقول او الفعل لا يحنث ولا تنحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحاً جائزاً يحنث في يمينه وكذا لو وكل الحالف رجلاً بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحاً فاسداً لا يحنث الموكل ولو حلف ان لا يتزوج امرأة فأكراه على النكاح فتزوج حث في يمينه هكذا في فتاوى قاضي خان \*



في نوادر هشام من محمد رح فيمن حلف بطلاق امرأته نلنا ان لا يزوج بنتا له صغيرة فزوجه رجل  
والاب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم اجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على امته \* وفي التحريد  
من محمد رح فيمن تزوج امرأة بغير اذنها ثم حلف لا يتزوجها فرضيت لم يحنث والمرأة اذا حلفت  
ان لا تزوج نفسها فزوجه رجل بامرها او بغير امرها فاجازت او كانت بكر فزوجه الولي  
فسكتت فهي حائنة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة \* ولو حلفت البكر  
ان لا تأذن احدا حتى يزوجه فزوجه رجل وبلغها الخبر فسكتت فلا رواية في هذا الفصل من  
محمد رح وانما الرواية في الرجل لو حلف لا يأذن لبعده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت  
فهو حائث ومن ابي يوسف رح انه لا يحنث في المسئلتين كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل  
لو حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجه ابوها فسكتت تم النكاح ولا تحنث كذا في الخلاصة \*  
ولو قال لا ختة من الرضا مة او لامرأة لا يحل له نكاحها ابد او قد علم بذلك ان تزوجك  
فعبدى حر فزوجه حنث كذا في الجامع الكبير \* ولو حلف لا يتزوج فجن فزوجه ابوه  
لا يحنث \* وفي التحريد من محمد رح لو حلف لا يتزوج فصا رمعنوها فزوجه ابوه يحنث  
كذا في الخلاصة \* حلف لا يتزوج النساء فتزوج امرأة يحنث كذا في محيط السرخسى \*  
ولو حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطليقة يائنة ثم تزوجه  
قال محمد رح لا يحنث في يمينه لان يمينه تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية \* حلف  
لا يتزوج الا على اربعة دراهم فتزوجها عليها فأكمل القاضي مشرة لا يحنث وكذا لو زاد  
بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار  
فتزوج بالفضة اكثر من حيث القيمة بان يتزوج بمائة نفرة لا يحنث كذا في الخلاصة \*  
حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت اخرى فتزوجها لم يحنث ولو حلف لا يتزوج بنتا  
من بنات فلان او بنتا فلان فانه يحنث في قول ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسى في  
باب الحلف على ما يضيفه الى ملك فلان \* في الفتاوى رجل قال والله لا اتزوج من اهل  
هذه الدار او من بنات فلان وليس في الدار اهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها او ولدت لفلان  
بنت فتزوجها لم يحنث لكن هذا قول محمد رح والمختار انه يحنث وهو قولهما \* ولو حلف  
لا يتزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأة لم تكن ولدت يوم حلف يحنث عند الكل

ولو حلف لا يتزوج من نزا د فلان فتزوج بنت بنته حنث ولو قال من اهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يتزوج من نساء اهل الكوفة والبصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها يحنث في قول ابي حنيفة رح لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المعبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي \* من حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة بغير رضاها نبلفها الخبر وهي بالبصرة فاجازت نكاحها حنث في يمينه وان كان تمام النكاح بالاجازة والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط \* ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله عز وجل لافي القضاء وان نوى كوفية او بصرية لا يدين اصلا وكذا لو نوى امرأة موراء او عمياء ولو نوى هربية او حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا في الظهيرية \* مبدحلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرها منه لا يحنث ولو اكرهه المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف الرجل ان لا يزوج عبده فزوجه غيره فاجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف ليتزوج من سرا فان اشهد شاهدين فهو سراً وان اشهد ثلثة فهو علانية كذا في محيط السرخسي \* لو حلف لا يؤاجر هذه الدار وقد آجرها قبل الحلف وتركها وتقاضى اجرها كل شهر لا يحنث ولو سأل له اجر شهر لم يسكنها بعد يحنث اذا اعطاه الا اجر ولو كانت معدة للقلعة فتركها عليها لا يحنث مثل نجم الدين رح ممن حلف لا يتجرع فلان فجاء فلان بعبد اليه وامسأجره ليعلمه حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يصلح فلان من حق يد ميه فوكل الحالف رجلاً فصالح الوكيل يحنث مند محمد رح لانه لامهدة في الصلح وعن ابي يوسف رح فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمد يحنث الحالف يصلح الوكيل ولو حلف لا يخاصم فلان فوكل بخصومته وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان \* مثل شمس الاسلام الا وزجندى ممن وهب من آخر شباً في حالة السكر وحلف ان لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشئ من آخر فاخذه الواهب الحالف منه قال لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل او قبل ولم يقبض حنث مند نا وكذا لو وهب هبة غير مقبومة حنث مند نا وكذا لو امره او نعله او بعث بها اليه مع رسوله او امر غيره حتى وهب

حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في يمين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فامار لا يحنث ولو حلف  
 ان لا يتصدق او لا يقرض فلانا فتصدق او اقرض ولم يقبل فلان حنث في يمينه ولو حلف لا يستقرض  
 واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه ولو حلف ان لا يهب عبداً فلان فهو عبده غيره بغير امره  
 فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب فلان فهو عبده  
 على موضع حنث في يمينه رجل حلف ان لا يكتب عبداً فكانت عبده بغير امره فاجاز الحالف  
 حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيهان \* الفتاوى اذا حلف لا يستعير  
 من فلان شيئاً فاردفه على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يهب عبداً \*  
 ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون  
 لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا منها ومقداً عقد شركة ثم دخلا  
 ومملا فيها ان كان الحالف نوي في يمينه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوي  
 ان لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع احدهما الى صاحبه ما لا مضاربة فهذا والا  
 صواب ولو حلف ان لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا  
 ثم ان الحالف دفع الى رجل ما لا بضاعة وامره ان يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل  
 الذي حلف ويب المال ان لا يشاركه يحنث الحالف \* رجل قال لاخيه ان شاركك فحلال الله على  
 حرام ثم بدا لهما ان يشاركا فافا ان كان للحالف ابن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الى ابنه  
 مضاربة ويجعل لابنه شيئاً يسيراً من الربح ويأذن لابنه ان يعمل فيه برأيه ثم ان الابن شارك  
 صهنا فافعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له الاب والفاضل على ذلك الى النصف يكون  
 للاب ولا يحنث ولو كان مملوك الابن اجنبى فالجواب كذلك كذا في الظهيرية \* ولو حلف  
 لاياً خذ من فلان ثوباً هروياً فلنخذ منه جراباً هروياً فيه ثوب هروى قد دسه فيه وهو لا يعلم  
 حنث قضاء وكذا لو حلف لاياً خذ منه درهما فاعطناه فلوما في كيس ودس فيها درهما  
 فقبضها الحالف ولا يعلم حنث كذا في التمهيد في الفصل التاسع عشر \* ولو قبض الحالف  
 منه قنبراً وثيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو اخذ ثوباً فيه درهم مصروية ولم يعلم  
 به الحالف لا يحنث ولو حلف لاياً خذ من فلان درهماً لا يحنث في جميع تلك حلف بالمرهم  
 او لم يعلم

او لم يعلم ولو حلف ان لا يأخذ منه درهما وديعة واخذ درهما فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر او عبدا وبثوب او دابة او بدرك في بيع فهو حانت كذا في المبسوط لعدم الائمة السرخسي \* ولو حلف لا يكفل عن انسان بشيء فكفل بنفس رجل لم يحنت لان صلة من لا تستعمل الا في الكفالة بالمال كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يكفل له فكفل لغيره والدراهم اصلها له لم يحنت وكذلك لو كفل لعبده وان كفل لفلان واصل الدراهم لغيره حنت وان حلف لا يكفل عنه فضمن منه حنت وان كان معنى باسم الكفالة ان لا يكفل ولكن بضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفضل بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل من فلان واحال فلان عليه بمال له عليه لم يحنت اذا لم يكن للمحتال له دين على المحيل ولو كان للمحتال له دين على المحيل فانه بقبول الكفالة صار كفيلة فيحنت وكذلك ان ضمنه له ولو كان للمحتال له على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال على المحتال عليه حنت كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يضمن لفلان شيئا فضمن له بنفس او مال فهو حانت وكذلك لو كفل له او قبل الحوالة ولو اشترى شيئا بامره فهذا ليس بضمن ولو ضمن لعبده او لوكيله او لمضاربه او لشريك له مفاوض او منان لم يحنت ولو ضمن الرجل فمات المضمون له فورثه المحلوف عليه لم يحنت ولو حلف لا يضمن لاحد شيئا فضمن لانمان ما ادركه من درك في دارا شتراها او عبد اشترته حنت ولو ضمن لرجل فائب لم يحاطبه عنه احد لم يحنت مندهما خلافا لابي يوسف رح ولو خاطبه عنه مخاطب حنت في قولهم جميعا وكذلك العبد المحجور عليه يحلف ان لا يضمن فضمن شيئا لا باذن مولاه فهو حانت كذا في الظهيرية والله اعلم بالصواب \* الباب التاسع في اليمين في الحج والصلوة والصوم \* اذا حلف لا يحج فهو على الصحيح دون الفاسد واذا حلف لا يحج او لا يحج حجة فاحرم بالحج لم يحنت حتى يقف بعرفة رواه ابن همامة عن محمد رح وروي بشر من ابي يوسف رح انه لا يحنت حتى يطوف اكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر او لا يعتمر مرة لم يحنت حتى يحرم بالعمرة ويطوف اربعة اشواط رواه بشر من ابي يوسف رح كذا في المحيط \* المنتقى ابن سماعة عن محمد رح رجل قال والله لا احج حتى اعتمر واحرم بعمرة وحجة ثم مضى فيهما حتى قضى ما فانه لا يحنت لانه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البر كذا



في محيط المرحسى \* ولو قال لعبدته ان لم احج في هذه المدة فانت حرثم قال حجبت وشهدت لهدان  
على انه ضحى العام بالكوفة لم يقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين \* ولو قال على  
المشي الى مدينة النبي عليه الصلوة والسلام او الى المسجد الاقصى لا يلزمه شيء ولو قال  
على المشي الى بيت الله بنوى مسجد بيت المقدس او مسجدا آخر لا يلزمه شيء ولو قال  
على احرام ان فعلت كذا فحنث يلزمه حجة او ممرة في قولهم ولو قال انا احرم او انا محرم  
او اهدى او امشي الى بيت الله ان فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه ان نوى الايجاب اولم ينو شيئاً  
يلزمه ما ذكره وان نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف لا يصلي فصلين  
صلوة فامدة بان صلى بغير طهارة مثلاً لا يحنث في يمينه استحسننا ولو نوى الفاسدة صدق ديانته  
وقضاء ولو كان مقد يمينه على الماضي بان قال ان كنت صليت فهذا على الجائز واذا سجد جميعاً  
وان نوى الجائز في الماضي خاصة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة \*  
ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع لم يحنث وان سجد مع ذلك ثم قطع حنث كذا في الهداية \*  
ثم ان محمد ارح لم يذكر انه متى يحنث واختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم يحنث برفع الرأس منها  
كذا في التبيين \* ولو حلف لا يصلي صلوة لا يحنث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع \* ولو حلف  
لا يصلي صلوة فصلين ركعتين ولم يقعد قدر التشهد ان مقد يمينه على النفل لا يحنث في يمينه وان مقد  
يمينه على الفرض وهي من ذوات المثني فكذلك وان مقد يمينه على الفرض وهي من ذوات الاربع  
يحنث في يمينه وهو الاظهر والاشبه ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فقد قيل لا يحنث وقد  
قيل يحنث ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث حتى يتشهد بعد الاربع وكذلك ان حلف لا يصلي الفجر  
لم يحنث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك ان حلف لا يصلي المغرب لم يحنث حتى يتشهد  
بعد الثالث كذا في المحيط \* ولو قال عبدة حران ادرك الظهر مع الامام فان ركه في التشهد  
ودخل معه حنث ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة فصلاها معه ثم سلم الامام  
بوا تم هو الثانية لا يحنث ولو افتتح الصلوة مع الامام ثم نام او احدث فذهب يتوضأ فجاء  
وقد سلم الامام فاتبعه في الصلوة حنث وان لم يوجد اداء الصلوة مقارنتاً لان كلمة مع ههنا لا يراد بها  
حقيقة القرن بل كونه تابعاً له مقتدياً ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء  
كذا في البدائع \* ولا يصدق قضاء فيما اذا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط \*

في التوازل لو حلف ان لا يسجد او حلف ان لا يركع ففعل ذلك في الصلوة او في غير الصلوة فانه يحنت وفي فتاوى آهو حلف لا يصلي اليوم الجمعة فاقتدى بواحد او ام واحد فحنت وان كان المأموم صبيا كذا في التاتارخانية \* رجل حلف ان لا يؤم احدا فافتتح الصلوة لنفسه ونوى ان لا يؤم احدا فجاء قوم واقتدوا به حنت قضاء لاديانته اذا ركع وسجد وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولهم استحسانا وحنت قضاء لاديانته ولو شهد في غير الجمعة قبل ان يدخل في الصلوة انه يصلي لنفسه والمسئلة بحالها لم يحنت لاديانته وقضاء ولو افتتح الصلوة ثم احدث فقدم رجلا حنت كذا في الخلاصة \* ولو ام الناس في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة لا يحنت لان يمينه تنصرف الى الصلوة المطلقة وهي المكتوبة او النافلة و صلوة الجنائز ليست بصلوة مطلقة ولو حلف ان لا يؤم فلانا لرجل بعينه فصلى ونوى ان يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنت الحالف وان لم يعلم به كذا في فتاوى قاضي خان \* لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحنت وان نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء والله لا يصلي معك فصليا خلف امام يحنت الا اذا نوى ان يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي \* حلف ليصليين هذا اليوم الصلوة الخمس بالجماعة ويجمع امراته ولا يغتسل فيه فصلى الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امراته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنت لان غسله وقع ليلا لا نهارا كذا في الفتاوى الكبرى \* في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ما دام فلان حيا يصلي فيه فمرض فلان ثلثة ايام ولم يصل فيه او كان صحيحا ولم يصل فيه ثلثة ايام فانه لم يحنت الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة \* حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنت كذا في الذخيرة \* ما اخرجت صلوة من وقتها وقد كان فام حتى خرج وقت الصلوة ثم قضاها فالصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتبه بعد خروجه لا يحنت وان كان نام بعد دخول الوقت يحنت كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحنت كذا في السراجية \* ولو قال لعبد ابن صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لا يعتق كذا في محيط المرخمى \* اذا حلف

ان لا يتوضأ من الرغاف ثم يرف ثم يرف ثم يرف وتوضأ الوضوء منهما جميعا ويحسنت  
 في يمينه كذا في المحيط \* المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأة هذ من جنابة واصاب هذه  
 ثم امرأة اخرى او على العكس حنث لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال  
 فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى \* المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل  
 من جنابة او من حيض فاصابها زوجها وحاضت فافتسلت فهو اغتسال منها وتحسنت في يمينها  
 كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل \* ولو حلف لا يغسل فلانا او حلف  
 لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحسنت كذا في المحيط \* ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على  
 الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل او تيمم يحسنت ولو ما نكحها فانزل فافتسل لا يحسنت كذا في الخلاصة \*  
 حلف لا يقرب امرأة فاستلقى على قفاه فجاءت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل  
 انه يحسنت حتى لو كانا جنبين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كان نائما لا يحسنت كذا  
 في محيط السرخسى في باب الحلف على الوطئ \* حلف لا يجامع فلانة او لا يقبلها فهذا على الحيوة  
 دون المات كذا في السراجية \* ولو قال ان جامعتك او باضعتك فهو على الجماع في الفرج  
 ولو قال ان اتيتك فكذا ينوي فان نوى الجماع او الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة  
 فوطئها حنث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحسنت وان لم يكن له نية حكي  
 عن الحاكم بن نصير بن مهران انه قال ان اتاها للزيارة ولم يجامعها لا يحسنت وان جامعها  
 مع ذلك يحسنت اذا قال ان اصبحتك فكذا لا يقع على الجماع الا بالنية وان لم يكن له نية فهو  
 على قياس ما حكى من الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو حلف لا يصوم اليوم  
 او يوما او صوما فاصبح صائما ثم افطره لم يحسنت ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حنث كذا  
 في الجامع الكبير \* قال محمد بن رجل قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان  
 فقدم فلان في يوم قد اكل فيه الحالف او قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله  
 لا يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والاكل فان صام فيه لا يلزمه الكفارة  
 وان لم يصم يلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال او قبله بعد الاكل يلزمه الكفارة ايضا للحال  
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي  
 يحلف عليه

يحلف عليه \* ولو قال بعد ما اكل او بعد ما زالت الشمس والله لا صوم من هذا اليوم يكون باراً  
بالامساك بقية اليوم وكذا لو اضاف اليمين بالصوم الى الليل قال والله لا صوم من هذه الليلة  
يكون باراً بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت  
قبل الفعل المحلوف عليه \* واذا حلف الرجل ليصوم حيناً فان نوى شيئاً فهو على ما نوى  
وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر وصار تغديرا للمسئلة ليصوم من ستة اشهر وكذلك اذا  
ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيناً وان صمت الحين ولا نية له فهو على  
ستة اشهر ولا يحنث الا بصوم ستة اشهر كما لو قال ان صمت ستة اشهر ولا يتعين الوقت الذي  
يلى اليمين ولو قال ان صمت زماناً او الزمان فان نوى شيئاً فهو كما نوى هكذا ذكر في  
الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى شهرين فصاعداً  
الى ستة اشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان  
من شهرين الى ستة اشهر وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر واذا قال صمت شهرين فصاعداً  
والزمان ذكره القدوري كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ولو قال لله على  
صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غاية البيان \* ولو قال ان صمت الابد وان صمت الدهر  
فكذا فحنثه يكون بصوم جميع ممره بان لا يفطروا ما فان افطروا ما بر في يمينه فان لم يفطر  
حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حيوته فلو كان الجزاء العتق يعتبر من الثلث  
ولو قال ان صمت ابداً بدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير  
في باب اليمين على الابد والساعة \* ولو قال ان صمت دهرافعبدي حرفان نوى شيئاً فهو  
على ما نوى وان لم ينو شيئاً قال ابو حنيفة رح لا ادري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة اشهر في مرة  
مجتمعا او متفرقا حنث في يمينه وان لم يصم ستة اشهر حتى مات لم يحنث ولو قال ان صمت  
ازمنة او دهوراً او احياناً فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهراً الا ان في الصوم يشترط الاستيعاب  
كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع  
على الساعة \* واذا قال ان صمت الشهر لا يحنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط \* ولو قال  
ان لم اصم شهراً فعبدي حرفاً ليمين على صوم شهر متفرق او متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه  
فان مات قبل ان يصوم شهراً حنث ولو قال ان تركت الصوم شهراً ينصرف الى الشهر الذي



يليه فان صام يوما او ما عدا قبل مني الشهر لم يحنت ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر  
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت في اليمين ما يقع على الايدى ما يقع  
 على السامنة \* ولو قال ان تركت صوم شهر او قال ان صمت شهرا انصرف الى جميع العمر  
 كذا في البحر الرائق \* رجل قال لعبد صم مني يوما وانت حر او قال صل مني ركعتين  
 وانت حر حتى العبد صام اولم يصم صلى اولم يصل ولو قال حج مني حجة وانت حر لا يعتق  
 حتى يحج والفرق بينهما ان النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلوة كذا  
 في الظهيرية \* ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا  
 بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها او كان بالكوفة مريضا لم يصم لم يحنت ولو حلف  
 لا يفطر بالكوفة فحلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحنت به وان لم يأكل شيئا  
 من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت في الصيام \*  
 ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحنت واختلف  
 المشائخ رح فيه والصحيح انه يحنت لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر  
 وقد وجد فيجب ان يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت في المساكنة  
 والصيام والفطرو رؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق \* ولو حلف لا يفطر عند فلان  
 فحلفه يقع على حقيقة الافطار عند حتى لو شرب الحالف في بيته ثم اكل العشاء عند فلان  
 لم يحنت ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه يقع على كونه في الكوفة وقت رؤية الهلال  
 حتى يحنت به وان لم ير الهلال بالبصر الا ان يطلق اللفظ في مسئلتى الانظار ورؤية الهلال بان  
 حلف لا يفطر ولا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه يقع على حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية  
 بالبصر او الا ان ينوى الحقيقة في المسئلتين بان ينوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج  
 من الصوم بغنى عن المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيهما الا  
 ان الفرق انه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانته بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة  
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في  
 باب الحنت في الصيام \* ولو كان بالكوفة حين اهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحنت قال بعضهم  
 يحنت وقال بعضهم لا يحنت ولو قال عبده حر ان ضحى العام بالكوفة وكان فيها يوم الاضحى ولم يضح

لم يحنث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير  
للحصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح والطلاق \* انهمته  
بالعلمان فحلف لا يأتى حراما لا يحنث بالقبلة والمس بشهوة ويحنث بالجمام فيمادون الفرج  
ولن لا ط بها فالفتوى على انه يحنث لا يزنى فلا ط يحنث كذا في الوجيز للكردي \* في ايمان القدورى  
اذ احلف لا يطأ امرأة وطئ حراما فوطئ امرأته الحائض او وطئها وهو مظاهر منها لم يحنث الا  
ان ينوى ذلك ولو حلف المرأة بهذه العبارة كما به كراهة كراهة مكره شتم وحنث انها لم تحرم الزنا  
انما الله مزوجل هو الذى حرم الزنا وقد كانت فعلت ذلك لم تحنث وان كان الحالف رجلا  
وحلف بالله مزوجل فكذلك الجواب وان كان حلف بالطلاق والعناق صدق ديانة لا قضاء  
ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنا فان كان الحالف خصيا او مجبوا فهو على القبلة الحرام  
وما اشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقام والافعال المحرمة \* الباب العاشر  
في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك \* من قال لامرأته ان لبست من خزلك فهو هدى  
فغزلت من قطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفاقا فاذا لم يكن في ملكه قطن او كتان او كان  
فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي معصية الكتاب فعند ابى حنيفة ربح  
هو هدى كذا في فتح القدير \* ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية \* واذا حلف لا يلبس  
من خزل فلانة ولا نية له فلبس ثوبا نسي من خزل فلانة يحنث في يمينه فان كان نوى عين الغزل  
لا يحنث بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يحنث الا ان يعينه كذا في المحيط \* ولو حلف  
ان لا يلبس ثوبا من خزلها فلبس ثوبا من خزلها ومن خزل غيرها لا يكون حائثا وان كان خزل  
غيرها جزءا من مائة جزء وسواء كان خزلها مع خزلها او كان خزل كل واحدة منهما في طرف وهذا  
كما لو حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائثا ولو حلف ان  
لا يلبس من نسي فلان فلبس ثوبا نسيه فلان مع غيره كان حائثا ولو حلف ثوبا من نسي فلان فلبس ثوبا  
نسيه فلان مع غيره ان كان ثوبا ينسجه واحد فنسيه اثنان لا يكون حائثا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان  
فلبسه كان حائثا ولو حلف ان لا يلبس من لا يلبس من خزل فلانة فلبس ثوبا من خزل فلانة وخزل غيرها  
كان حائثا وان كان خزل فلانة مثلا خيطا واحدا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسي  
فلان فتمسحه فلما نه فان كان فلان يعمل بيده لم يحنث وان كان لا يعمل حنث كذا في الايضاح \*

حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت اليمين يحنت  
وكذلك ان لم يكن في ملكه عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف ان لا يلبس  
من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائشا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها ولو لبس  
تكة من غزلها حنت في قول ابي يوسف رح ولا يحنت في قول محمد رح وعليه الفتوى ولو كانت  
العروة او الزرة من غزلها لا يكون حائشا في يمين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا وكذا  
الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبلان اذا كان من غزلها وروى عن محمد رح انه  
يكون حائشا واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزريق ايضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب  
ولو اخذ الحالف خروقة من غزلها قد رشبرين ووضع على موته لا يكون حائشا ولو لبس من غزلها  
قلنسوة او شبكة يقال لها بالفارسية كلمه كان حائشا وكذا الجورب كذا في فتاوى قاضي خان \*  
اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا او رداء حنت  
والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حنت وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا او مقنعة  
لم تحنت اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حنت وان لم يستربه العورة وكذلك  
ان لبس الحالف ممامة لم يحنت الا ان يلف فيكون قد ازارا او رداء او يقطع من مثلها قميص  
او سراويل فح يحنت كذا في الايضاح \* وان لم يقل ثوبا فتعم بغزلها كان حائشا ولو حلف ان  
لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كميته ورجلاه بعد ثحت اللغاف  
كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس السراويل او الخفين فدخل احدي رجله في السراويل او لبس  
احدي خفيه لا يكون حائشا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب فالقي عليه وهو قائم ثم رفع  
وهو قائم قال البلخي رح لا يكون حائشا قال الفقيه ابو الليث هو القياس وبه نأخذ وان القي عليه  
وهو قائم فلما انتبه القاه من نفسه لا يكون حائشا وان تركه حتى امتقر عليه كان حائشا ولو القي  
عليه وهو منتبه حنت علم بذلك او لم يعلم كذا قال ابو نصر كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو قال لا البس ثوبا من غزل فلانة فنمى ثوب من غزلها وغزل غيرها الا ان غزل غيرها  
في آخر الثوب او في اوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الحلو في ايها  
فان كانت تبلغ ازارا او رداء حنت وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحنت وان قطعه سراويل فلبسه يحنت  
وان لبس

وان لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما تنجم من غزل غيرها لا يحنت كذا في المحيط \* ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها حنت وان كان من الصوف كذا في محيط السرخمي \*  
 وانا حلف لا يلبس ثوبا قيمته على كل ملبوس يستر العورة ويجوز الصلوة فيه حتى لو لبس مسحا او بساطا او طنفسة لا يحنت ولو لبس كساء خزا وطيلسا نايحنت لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحنت ولو لبس قلنسوة لا يحنت هكذا في المحيط \* وكذلك الجلد والجصير والخف والجورب هكذا في التارخانية \* ولو سمى ثوبا بعينه ولبس منه طائفة اكثر من نصفه حنت كذا في المبوط \*  
 حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا انه لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا يلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب قلبسه حنت كذا في محيط السرخمي \* في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التارخانية \*  
 اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له كمان ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنت كذا في المحيط \* في الملتقط اذا حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنت فان قدر على نزعها فلم ينزعه فهو لابس كذا في التارخانية \* ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد ان خرج رأسه من الجيب كذا في العتابة \* اذا حلف لا يلبس سراويل او قميصا او رداء فأتزر بالسراويل او القميص او الرداء لم يحنت وكذا اذا اعتم بشيء من ذلك ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص او هذا الرداء او هذا السراويل فعلى اي حال لبس ذلك حنت وان أتزر بالرداء او ارتدى بالقميص او اغتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالقها على مائه \* حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا لبس هذين القميصين فلبس احدهما ثم نزع ولبس الآخر حنت لان اليمين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع \* حلف لا يكسو فلانا فاعارة كسوة او كفته بعد موته لم يحنت الا اذا اراد به لستر دون التمليك \* حلف لا يلبس هذا الثوب حتى ياذن له فلان فمات فلان مقط اليمين ولو قال الا ان ياذن له فلان فاذن له مرة انتهت اليمين كذا في المراجية \* رجل حلف ان لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهرته من غزلها وبطانته من غزل غيرها كان حائنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان حلف لا يكسوه ثوبا فما مظاه دراهم فاشترى بها ثوبا لم يحنت فلوارسل اليه بثوب كسوة حنت فان نوى ان يعطيه



من يده إلى يده لم يحنت كذا في المبسوط \* من أبي يوسف رَح حلف لا يلبس \* لسواد  
فهذا على الثياب ولو لبس قطنسوة أو خفين أو نظلين أسودين أو فروا أسودا \* لا يحنت كذا  
في محيط المرحمى \* ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فإنه يحنت في القطنسوة والخفين الأسودين  
والفروا الأسود وفيها كذا في حرث القطنين \* ولو حلف لا يلبس حريرا أو قبا يلبس مضمنا فالعبرة بالحمة  
دون السدي \* ولو حلف لا يلبس قطننا أو قبا يلبس قطن حنت ولو لبس قباء ليس بقطن وحشود قطن  
لم يحنت \* إلا أن ينوي كذا في الإيضاح \* وإذا حلف لا يلبس أبيض يلبس أبيض ثوبا يلبس ثوبا بحمته خز ومدا  
أبيض يلبس لا يحنت في يمينه \* ولو حلف لا يلبس ثوب كان قبا يلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنت في يمينه  
سواء كان الكتان صدي أو لحمة وإذا حلف لا يلبس ثوب أبيض يلبس ثوبا من أبيض وقطن  
يحنت في يمينه إذا كان لحمة أبيض \* رجل حلف أن لا يلبس خز أو قبا يلبس ثوبا  
حلتصا من حرث أو كان صديا قطن أو الأبريسم ولحمته من الحرث كان حانتا ولو حلف لا يلبس ثوب  
خز من حرثها أو قبا يلبس ثوبا صديا أبيض يلبس ولحمته من حرثها كان حانتا ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف  
قبا يلبس طيلسانا لحمة صوف ومدا أبيض أو قطن لا يحنت في يمينه ولا يشبه الطيلسان غيره  
كذا في فتاوى قاضي خان \* المنتقى هشام من محمد رَح لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين  
فقطعه منه قميصا واحدا أو خاطه ثم قطعه ثم خاطه مرة أخرى قال يحنت \* ولو حلف ليقطعن منه  
قميصين لم يحنت ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطعه منه قميصا فحاطه ثم قطعه ثم قطعه قميصا آخر  
فهر ذلك التقطيع قال لا يحنت كذا في محيط المرحمى \* ولو حلف على قميص ليقطعن منه قباء  
وسراويل فقطعه منه قباء يلبسه أو لم يلبسه ثم قطعه من القباء سراويل فإنه قد حنت في يمينه حين  
قطع القميص وفي الزيارات عبدة حران لم يجعل من هذا القباء قباء وسراويل ولا يلبس له فحاطه  
كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنت إلا أن يكون حتى أن يجعل من بعضه  
هنا ومن بعضه هناك وهو على الصالح الأول كذا في البدائع \* ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص  
وبالعبارة ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القصور في رَح أنه يحنت في يمينه وهكذا ذكر في التتوادر \*  
وكذا القباء والحبة لأن اسم القميص والقباء والحبة لا يزول بنقص الخياطه يقال قميص  
مفتوح وحكة الوحلف أن لا يركب هذه الحبة فتفتت وصارت خشب ثم أعيدت خفيته  
فركبها ذكر في التتوادر أنه يكون حانتا وذكر في الجامع أنه لا يحنت لأنه لا يعود قميصا ولا قباء

ولا مغيثة الا بصنعة جادته ولوحلف ان لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها  
وجعل لها حشوا آخر ولبس كان حاشا وكذا لو كانت الجبة مبطنه فنزع بطانتها  
وجعل لها بطانة اخرى ولبس كان حاشا لان اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانة  
رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حاشا  
لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو اخرج ما فيه من الصوف او القطن  
ونام على ذلك الصوف والمحلوج لا يحنت في يمينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا  
في فتاوى قاضي خان \* امرأة حلفت ان لا تلبس هذه المئنة فاتخذ منها علم للفرازة ثم نقض ورد  
عليها فتقنعت تحنت كذا في خزائن المفتين \* قال في الجامع واذا حلفت المرأة لا تلبس هذه الملحفة  
فخيط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها جيبا وكمين فلبستها لا تحنت في يمينها ولو قطعت الحياطة  
ونزع منها الكمان والجيب حتى عادت ملحفة فلبستها حنت في يمينها لانه ماد الاسم لا بسبب  
جديد فائمه بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت الملحفة وخيطت قميصا ثم نقضت الحياطة والتركيب  
وخيط بعضها ببعض حتى عادت ملحفة ولبستها لا تحنت في يمينها \* في القدوري حلف على  
شقة خزيعينها لا يلبسها فنقضت وفزلت وجعلت شقة اخرى فلبسها لم يحنت اذ احلف لا يجلس  
على هذا البساط فحيط جانباه وجعل خرجا فجلس عليه لا يحنت في يمينه فان فتقت الحياطة  
حتى عادت بساطا فجلس عليه حنت في يمينه ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم فتقهما وخاطا القطع  
وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحنت وان عاد الاسم قال مشايخنا راجح هذا اذا كان الخرجان  
بحيث لو فتق كلاهما لا يسمى بساطا على الا فرادنا ما اذا كان كلاهما يسمى  
بساطا فلذا فتقهما وخاطا احدهما بالآخر وجلس عليه يحنت في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف  
لا يجلس على الارض لا يحنت الا ان يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابها فان كان بينه  
وبين الارض حصيرا او بوريا او بساطا وكرمى لم يحنت ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش  
او هذا الحصير او هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس لم يحنت كذا في البداية \* حلف لا ينام  
على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنت كذا في البحر الرائق \* واجمعوا  
على انه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراما ومحبسا حنت ولو حلف لا يجلس  
على هذا الحزير او على هذا الدكان او لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصليا او فراشا او بساطا

ثم جلس عليه حنث فلو جعل فوق السرير صومرا لو نسي فوق البدن دكنا أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحنث كذا في البدائع \* من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنث ولولبس بقدر لؤلؤ غير مرصع يحنث عند أبي يوسف ومحمد رج وعند أبي حنيفة رج لا يحنث ومنى كلن فيه ترصيع يحنث اتفاقاً على الخلاف أن اليمين مقدر برجدا وزمرد غير مرصع وقولهما اقرب إلى صرف ديناراً فيفتى بقولهما لأن التحلى به على الانفراد معتاد ولولبس خلعاً لا أورد ملوجاً أو مواراً يحنث سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي \* ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حلياً فلبست خاتم فضة لا تحنث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء مما له فص تحنث وهو الأصح كذا في المحيط \* وتاج الملك ليس بحلى وتاج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمر تاشي \* حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللالك فقد قبل أن صمى اللالك في العرف والعادة مكعباً يلزمها الحنث والأفلاك كذا في المحيط \* وجل حلف أن لا يلبس حلياً فلبس صيفاً محلياً أو منطقة مفضضة لا يكون حائثاً وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يلبس درعاً ولا نية له فلبس درع حديد أو درع امرأة حنث فإن نوى أحدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط العرضي \* إذ أحلف لا يلبس سلاحاً فتقلد صيفاً أو تنكب قوساً أو ترساً لم يحنث قالوا إذا كانت اليمين بالفارسية بأن قال سلاحاً نى بوشم يحنث في هذه الأشياء فلولبس درعاً من حديد يحنث كذا في المحيط \* الأصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول مادون الأزار والسلاح الدرع والسيف والقوس دون المكبن وحديد غير مصنوع كذا في العتابة والله أعلم بالصواب \*

**الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره** \* لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضربه بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الطحاوي \* رجل حلف أن لا يضرب عبداً فامره فامره ففرضه لما مورحنت وإن نوى الحالف أن لا يلي ذلك بنغمه دس في القضاء ولا يحنث ولو حلف على جرح لا يضربه فامره ففرضه لما مورحنت إلا أن يكون الحالف قاضياً أو سلطاناً كذا في التجميعية ولو حلف لا يضرب ولده فامره حتى يضربه لم يحنث إلا في المحيط \* وإذا حلف الرجل لا يضرب عبداً مائة سوط ولا نية له ففرضه مائة سوط ففرضه فانه يبر في يمينه

قالوا هذا

بالحال هذا إذا ضربته ضرباً ياتى به ما إذا ضربته يميناً لا ياتى له إلا يبر ولو ضربته سوطاً واحد الله سبحانه  
 وخمسين مرة كل مرة يقع الشعبان على يده يمينه وإن جمع الاسواط نجماً وضربه بها  
 ضربة أو ضربتين بعرض الاسواط لا يبر وإن ضرب بها من الاسواط ينظر إن كان قد صوى رؤوس الاسواط  
 قبل الضرب حتى إذا ضربته ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه ولما إذا اندس بعض الاسواط  
 في البعض فأنما يقع البر بعد ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المخاتمة روح  
 وعليه لفتوى هكذا في الذخيرة \* رجل حلف بالله أن يضرب أمته الصغيرة مشرين سوطاً  
 فإنه يضربها بمشرين شمرًا وهو الصعف وهو ما تنفر من الغصن النخل كذا في الظهيرية \*  
 رجل قال والله لو أخذت فلاناً لا ضربته مائة سوطاً فآخذته وضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا  
 على الأبد ولا يحسن في يمينه في الحال كذا في الذخيرة \* رجل حلف أن لا يضرب أمراًته  
 فقصصها أو مضها أو خنقها أو مد شعرها فأوجعها حنث في يمينه قالوا هذا لما لم يكن في الملافة  
 وإن كان في الملافة لا يحسن وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملافة فأرماها لا يحسن  
 وقيل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحسن في جميع ذلك والصحيح  
 أنه يكون حائثاً إذا كان على وجه الغضب وإن تنف شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائثاً  
 إذا كان في الغضب وإن دفعها ولم يوجعها لا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف العربي  
 بالفارسية بفالك ينبغي أن يسأل العربي فإن أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع لادن موضع  
 لفظ الضرب فهو كما لو حلف بالعربية وإن أراد به ما يريد بها الفارسي فهو كما لو حلف بالفارسي  
 وإن لم يعلم حينئذ يعتبر اللغة التي حلف بها وكذا لك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة \*  
 وإذا قال ابن خربنك فانت طالق وضرب أمته فاصابها ذكر في مجموع النوارى الله يحسن هكذا  
 كلن يفتي الشيخ الإمام ظهير الدين المرفينا نى روح وقيل بأنه لا يحسن هكذا ذكر البقالى روح  
 في فتاوى وهوا لا ظهوراً لا شبه \* وإذا حلف لا يضربها فقص ثوبه فاصاب وجهها فأوجعها  
 فذكر في فتاوى أبى الليث روح أنه لا يحسن كذا في المحيط \* رجل قال لا مرأته إن لم أضربك  
 حتى أتركك لاهية ولا مينة قال أبو يوسف روح هذا على أن يضربها ضرباً موجعاً شديداً فإذا  
 فعل ذلك بر في يمينه \* رجل حلف ليضرب من عبده بالسياط حتى يشوت أو حتى يقتل فهو  
 على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف ليضربنه حتى يمشى عليه



لويبول او حثي يكي او حثي مختلفت فما لم يوجد حقيقة هذه الاشياء لا يبرهن كذا في محيط  
السرخمى \* ولو قال لا ضربته بالسيوف حثي يموت لا يبرهن حثي يموت كذا في الخلاصة \*  
واذا قال والله لا ضربتك بالسيوف ولا نية له فضربه بمرض السيف برقي يمينه وان كانت نية  
على السدة فهو على الضرب بالجدنة وان ضربته في غمده ولا يفيقه له لم يبرق يمينه وان قطع السيف  
غمده وخرج السدة وجرح المقلوب عليه برقي يمينه واذا حلف لا يضرب فلانا بالفا من فضربه  
بمقيض الفا من فله يمينه \* ولو قال لا اضربك بالسوط او بالسيف  
فضربه بسوط او بسيف وقال نويت سيفا او سوطا غير هذا يدعي في القضاء لانه نوي ما احتمله كلامه  
والا يمينه وبين ربه كذا في محيط السرخمى \* في المنتقى من محمد رح اذا قال لفلانه ان  
لم اضربك ما نة سوط فقلت حر فمات الفلام قبل ان يضربه ذلك مات حرا وانه اذا قال والله  
لا اضربن فلانا خمسين اليوم وهو يعني سوطا بعينه فضربه بشيرة ومضى الوقت قال باي شيء  
ضربه فقد خرج من اليمين ونية با طلة كذا في المحيط \* ولو حلف على الضرب بالسوط فضرب  
وقد لقه في ثوب لا يبر لا يضربه بنصل هذه الشفرة او بزج هذا الرمح فنزع النصل والزج وجعل  
أخروضره به لا يحنت \* لا امس شعره فحلق ثم نبت آخر فمسه حنت او لا امس منه فنبت آخر حنت  
كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان ضربتك الابد ا وابد ا او الدهر ففعل ذلك ساعة يحنت \*  
واو قال ان لم اضربك شهر افعبدى حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف لا امتداد من حين  
حلف الى ان يمضي الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنت وان تركه شهرا من حين حلف  
حنت هكذا في شرح الجامع الكبير للنصيري \* ولو قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق  
واراد ان يضربها فقالت ان من مضوك مضوي فعبدى حر فضربها الرجل بحشب من غير  
ان يضع يده عليها لم يحنت \* ولو قال ليت ان ضربتني فعبدى حر فاحيلة في ذلك ان تبيع المرأة  
بعد ما من تنق بهم يضربها الزوج ثم يضربها خفيقا في اليوم فبهر الزوج وينحل يمين المرأة لا  
على جزاء كذا في الظهيرية \* وان قال ا ولى لم اضرب ولدك اليوم على الارض حثي ينشق  
صفيصا منها الخ في ضربها لا يصح انه لا يحنت كذا في المنابع \* رجل قال لغيره ان مات  
ام اسريك فكل نملوك على شرفمات ولم يضربه لم يقتلوا ولو قال ان لم اضربك فمات  
بل الضرب حنت في آخر جزء من اجزاء حيوته ولو قال لعبد ان لم اضربك حثي اموت او فيما

يؤمن ويؤمن إلى الموت فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد \* رجل أراد أن يضرب ولده فحلف  
 أن لا يمنعه أحد من ضربه فمنعه انما بعد ما ضربه خبطة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه  
 أكثر من ذلك قالوا حنت في يمينه لان مراده ان لا يمنعه أحد حتى يضربه إلى أن يطيب  
 قلبه فاذا منعه من ذلك حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* والأصل ان حنت للفاية  
 فتحمل عليها ما أمكن بان يكون ما قبلها قابلا للامتناد ويكون مدخولها مقصودا  
 ومؤثرا في إبهاء المحلوف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد  
 على فعلين أحدهما من جهته والآخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء للآخر فان تعذر  
 تحمل على العطف ومن حكم الغاية ان يشترط وجودها للبر فان أفلح من الفعل قبل الغاية  
 يحنت \* ومن حكم لام السبب ان يشترط وجود ما يصلح سبباً لوجود المسبب ومن حكم العطف  
 ان يشترط وجودهما للبر كذا في المحيط \* ولو قال رجل لأخرا لم أخبر فلانا بما صنعت حتى  
 يضربك فعبدى حرفاً خبره ولم يضربه برو كذا الوقال ان لم آتاك حتى تغدبنى أو ان  
 لم أضربك حتى تضربنى فإتاه ولم يغده أو ضربه فلم يضربه برو ان قال ان لم الأزمه حتى  
 يقضينى حتى أو ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيد أو حتى  
 ينهائى أو حتى يشتكى يدي فشرط البر الملازمة والضرب إلى وقت وجود الغاية فاذا لم يوجد  
 بان ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب قبل وجود هذه الأشياء حنت لان حنت ههنا للغاية  
 لان الملازمة مما يمتد وكذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانته لأقضاء لانه  
 نوى المحارز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتاك اليوم حتى تغدنى هذك أو حتى  
 أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تتغدى هدى فعبدى حرفاً شرط البر وجودهما حتى  
 إذا أتاه فلم يتغدىم تغدى من بعد بلا تراخ فقد برو ان لم يتغدا أصلاً حنت لتعذر العمل على  
 الغاية كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته كلما ضربتك فانت طالق فضربها بكفة فوقعت إلا صابغ  
 متفرقة لا تطلق الواحدة وان ضربها بيديه جميعاً طلقت ثنتين كذا في محيط البر خضى \* رجل  
 قال لعبدته ان أعتك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت  
 لا يصل إليه لا حنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ان رأيت غلاماً لا ضربته فامرأته على الضرب  
 والعبد والضرب في أى وقت شاء الا اذا منى به الفور كذا في المحيط في مسائل الروية \* ولو قال

ان رأيتك فلم اضربك فراه والحالف مريض لا يقدر على الضرب حنث كذا في الظهيرية \*  
 ولو شاجرته امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فضرب يده علي رأيا  
 في الغضب لم يحنث كذا في العتابة \* اذا حلف ليضرب من غلامه في كل حق وباطل ولا نية  
 له فمعنى هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق او باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال  
 وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى فضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء  
 مرة اخرى فليس عليه ان يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط \* رجل حلف ليضرب فلانا الف  
 مرة فهذا على ان يضربه مرارا كثيرة او حلف ليقتل فلانا الف مرة فهو على شدة القتل كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* حلف ليضرب فلانا او ليكلمن فلانا وفلان ميت فان كان لا يعلم بموته  
 فلا يحنث من دأبي حنيفة ومحمد روح وان كان يعلم بموته ينقض يمينه ويحنث من صاعته بالاجماع  
 كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ان ضربتني ولم اضربك فهذا على ان يضرب الحالف  
 قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال الرجل  
 لغيره اى عبيدى ضربته يا فلان فهو حر فضر بهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال اى عبيدى  
 ضربك يا فلان فهو حر فضر به جميعا متقوا ثم في المسئلة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد  
 ينظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعة واحدة يعتق واحد منهم كان  
 اختيار التعيين للمولى \* اذا قال كل عبيدى ضربته فهو حر فضر بالكل متق الكل ولو ضرب البعض  
 متق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات \* ولو قال من ضربته من عبيدى  
 فهو حر فضر بهم جميعا متقوا جميعا عندهما والا واحد عن دأبي حنيفة روح كذا في شرح تلخيص الجامع  
 الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد \* لو قال ان ضرب هذا العبد احد فامرأته طالق فاليمين على  
 الحالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا فاليمين على غير الحالف \* رجل اراد ضرب انسان  
 فقال رجل ان ضربته فعبيدى حر فترك ضربه ثم ضرب بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا  
 في المراجعة \* قال محمد روح اذا قال الرجل لعبيده ان ضربتكما الا يوما واحدا او الا في يوم  
 واحد او الا يوما واحدا اضربكما فيه او الا يوما او الا في يوم فله ان يضربهما في اى يوم شاء  
 مجتمعا او متفرقا فان ضرب احدهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تغرب الشمس  
 من يوم الجمعة

من يوم الجمعة لانه ضربتهما في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهما فيه فان لم تغرب الشمس حتى ما د ف ضرب الاول لم يحنث فان ضربهما بعد ذلك في يوم واحد او في يومين او ضرب الذي ضربه يوم الجمعة حنث ما عدا ضربه لانه ضربهما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهما في غير يوم الاستثناء واما اذا ضربتهما في يوم واحد فلا المستثنى يوم واحد يضربهما فيه وقد ضربهما في يوم واحد فمضى المستثنى فبقى ما وراءه غير المستثنى ولولم يضرب بعد ذلك الا الذي ضربه يوم الخميس لا يحنث لانه تكرار نصف الشرط ولولم يضرب بعد ذلك الا الذي ضربه يوم الخميس وحده لا يحنث ولو قال ان ضربتكما لاني يوم اضربكما فيه او الا يوم اضربكما فيه او الا يوم اضربكما فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهما فذلك اليوم مستثنى ولا يحنث فان ضربهما في يومين متفرقين يحنث حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان ما د وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنث لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضربه اخير الحنث حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال ان لم اقتل فلانا فامرأته طالق وفلان ميت وهو عالم به ينعقد يمينه لتصوير البر ثم يحنث المحال للعجز ما دة كمسئلة صعود السماء وان لم يكن عالما بموته لا يحنث عند ابي حنيفة ومحمد رح كما في مسألة الكوز الا انه لا فرق في تلك المسئلة بين ان يعلم ان الكوز لاما فيه او لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي \* حلف ليقتلن فلانا فمات اليوم لم يحنث هكذا في التبيين \* ولو قال ان قتلت فلانا او مسسته فتعبد غيره فاصا به حنث كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لغيره ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حلفه ضربه بعد اليمين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنث في يمينه ولو ضربه يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنث ولو كان ضربه قبل اليمين بان كان ضربه يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حلفه فمات المضروب يوم الجمعة لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يقتل فلانا بالكوفة فضربه بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال لغيره ان شتمتك في المسجد فعبدى حلفه شتمه والشافى في المسجد والمفتوم خارج المسجد يحنث ولو كان على العكس لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في الشبهة \* اذا قال لغيره ان قتلتك



في المسجد وان شجعتك في المسجد وان ضربتك في المسجد فعبدى حرقته او شجعه او ضربه القاتل والضارب والشاح في المسجد والمفتول والمضروب والمضجوج خارج المسجد لا يحنت في يمينه ولو كان على العكس يحنت في يمينه واذا قاتل لغيره ان مت من هذه الشجة فكذا فمات منها ومن غيرها يحنت في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يرمى حجرا غرمى الى غيره فنفر عنه فاصابه لم يحنت ولو رمى اليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتابة \* واذا قال لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدى حرقته المكان في حق الحالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدى حرقته المكان في حق المحلوف عليه كذا في الذخيرة \* واذا قال ان لم احبس فلا نافدا عريا ناجا فامرأته طالق فحبسه عريا ناجا في الدف فجا آخر واطعمه حنت كذا في الفتاوى الكبرى \* وهكذا في الخلاصة \* واذا حلف لا يعذب فلانا فحبسه لم يحنت الا ان ينوى ذلك هكذا ذكر في الفتاوى \* وهذا لان الحبس تعذيب فاصرف فلا يدخل تحت اليمين وفي الفتاوى ايضا اذا ما امرأته الى الفراش فابت فقال انك تغذبنى فقال ان جذبتك فانت طالق ثم جاءت الى الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد مذهبها فتطلق وان كانت طائفة لا تطلق كذا في الذخيرة \* رجل قال لا امرأته ان لم اضربك او قال ان لم اسوك فانت طالق ثلثا فغاب عنها اشهر الم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لها اهلها قد اساءك زوجك واضربك فقالت ما اساءني ما اضربني فالقول قول المرأة ولا حنت عليه ولو قال ان ضررتك او قال ان اسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك قاصدا اضرارها حنت كذا في محيط المرخسى في فصل رجل حلف لا يقذف \* اگر مرا سرزنش کنی فكذا يحنت باللامنة مشافهة اگر مرا بر سر زنی ينصرف الى المتن اذا احتملت القرينة والافعل الضرب على الرأس \* لا يؤذى امرأته فاصابت النجاسة ثوبه فقال اضليه فابت فقال زهره ودره بشوى قيل لا يحنت وقال القاضي يحنت وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي \* وفي القدوري من ابيوصف خرج اذا قال لا امرأته انت طالق او والله لا ضربن الحاد ما ليوم تضربه في يومه فقد بر في يمينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فتخير بين ان يوقع الطلاق او يلزم نفسه اليمين ولو قال في ذلك اليوم اخترت ان اوقع الطلاق لزمه وبطلت اليمين ولو قال في ذلك اخترت التزام اليمين وابطل الطلاق فان اطلاق لا يبطل ولو مات الحاد م قبل الضرب فهو مخير بين الطلاق

والكفارة لو لم يكن الرجل هو الميتم فقد وقع الحنث او الطلاق وقد صارت قبل ان يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التحصير من بصيرة القديس يعنى فيما اذا مات الحانم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان صغيرا بين الكفارة والطلاق وانما هذا لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة اخرى مجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المصباح في الفصل الخامس \* رجل قال لغيره ان شئت كنت تعبده حرمت قال له لا بارك الله فيك لا يعنى ولو قال ولانك ولا اهلك ولا مالك يعنى وهذا شتم كذا في الظهيرية \* رجل حلف لا ينهم امرأته بشيء ثم قال لها اذ ادعك توهر كرهه لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنث في يمينه هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا يعد هذا قذفا له وان حلف ان لا يغذف او لا يشتم اخذ ا فقد فميتا او شتم ميتا حنث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف اني خير منه والحالف لص او شريفاً وذلك اهل الصلاح والعلم عند الناس حنث في القضاء كذا في العتائية \* رجل دفن ماله في منزله ثم طلب فلم يجده فحلف انه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن اخذ انسان ذلك المال ثم صاده يكون حانثا الا ان ينوي بذلك انه طلبه فلم يجده كذا في فتاوى قاضي خان في مسائل الاخذ والسرقة \* ولو حلف انه لم يسرق شيئا ساء ولم يره وقد كان رأى ذلك الشيء قبل ذلك فاختار انه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* اكارا وكيل حلف ان لا يعرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ان كان ما يحمل الاكارا والوكيل للاكل لا يكون سرقة واماما يكون من الحبوب اذا اخذ شيئا ليمتد به لا للحفظ فهو سرقة واما غير الاكارا والوكيل اذا اخذ شيئا على وجه الحفية فهو سرقة واما الاكارا والوكيل اذا اخذ شيئا لورا لهما صاحبه لا يضمنه بل يرضى به فالجواب كذلك وان لم يمكن ينبغي ان يحنث كذا في الظهيرية \* رجل غاب فومه عن خان فقال اگر اين اسب من بروه باشد فوالله لا اسكن ههنا قالوا يرجع الى الحالف ان نوى بقوله اينجا بنا شم الحجرة او الحان او بلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف يمينه الى الحان \* امرأة لها ابن يسكن مع اجنبي فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان بيتنا ويصحب معنا فمتى اخطبته هباً قليلا من مالي فانت كذا فجاء الابن فسكن معهما منه ثم غاب فقالت المرأة اننى كنت

اعطيت ابني شيئاً من مالك وحشيت في يمينك ان كذبها الزوج كان القول بقوله وان صدقها الزوج فان كانت اعطته قبل ان يجهى الا بن ويسكن معها طلقت كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على آخر انه مرق ثوبه فاخذ المدمى عليه ثوب المدمى وقال امرأته طالق كمن جاز ثوبه واشتهر ام فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن مرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول اظهر \* رجل مرق من رجل ثوباً ثم ان السارق دفع دراهم الى المسروق منه فجعله المسروق منه وحلف قال الفقيه ابو القاسم الصفار ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك ان المسروق منه لا يحنث وان كان قائماً فلا قول بانه حانث قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك انه حانث وان كان قد ذهب من يد السارق ففيما ذكر من الجواب نوع اشكال \* رجل حلف وقال مرق فلان ثيابي او قال خرق فلان ثيابي وفلان ماسرق الاثوباً واحداً وما خرق الاثوباً واحداً قال لا يحنث في يمينه وقيل يحنث والاول اظهر كذا في المحيط \* سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة واربعون درهماً فاخذ تموها منى فانكروا وحلف وقال اگر امروز در جيب من چهل و پنج درهم نبوده است چهل غطريفى و پنج مدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم اربعون مدلية وخمسة فطارفة فاضاب في الاجمال واخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حنث وان فصل التفسير لا يحنث وان كان في جيبه فطارفة وعدليات لو عمت قيمة العدليات الى الفطارفة يصير اربعين غطريفياً فجمع وقال اگر در جيب من چهل غطريفى نبوده است چهل و پنج غطريفى و چند مدلى فصدق في المبلغ واخطأ في التفصيل قالوا ان منى من الفطارفة كان حانثاً اصاب التفسير واخطأ وصل او فصل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف ان لا يغصب فلاناً شيئاً ثم دخل الحالف على المحلوف عليه ليلا فسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه اوجاء الحالف في الصبراء وسرق رداه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه او طر صرة دراهم في كفه او دخل عليه ليلاً فكابره وضربه واخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون فاصباً بل يكون ما رقيقه فيه كذا في خزائن المفتين \* واذا حلف لا يسرق منه وكابره حنث ولو حلف لا يغصب منه او لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث في الغصب دون السرقة كذا في المحيط \* قال لا خير من در مال تو خيانت نكرده ام وقد كان حانث

خانت امرأته باجازه ورضاء لا يحنت قال سام اگر پیش ازین کس را از میان زده درم  
 زیاده کنم فامرأته طالق زن خود را از میان زیادت کرد فالصحيح انها تطلق كذا في الوجيز للكاتب  
 والله اعلم بالصواب \* الباب الثاني مشرفي اليمين في تقاضي الدراهم \* اذا حلف لياخذ  
 من فلان حقه او قال ليقبض فاخذ بنفسه او اخذ وكيله فقد بر في يمينه وان منى ان يباشر ذلك  
 بنفسه صدق ديانته وقضاء وكذلك لو اخذها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذلك  
 لو اخذها من رجل كفل بالمال بامر المديون او من رجل احواله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا  
 في الذخيرة \* ولو قبض من رجل بغير امر المطلوب او كانت الكفالة والحوالة بغير امره حنت  
 في يمينه قالوا اذا اشترى بدينه عبد ابيعا فاسدا وقبضه فان كان في قيمته وفاء بالحق فهو  
 قابض لدينه ولا يحنت وان لم يكن فيه وفاء حنت ولو غصب الحالف مالا بمثل دينه بركذا  
 لو استهلك له دنائرا وعروضا كذا في البدائع \* ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فابراه  
 من المال او وهبه حنت في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فابراه قبل الوقت سقطت اليمين  
 ولم يحنت اذا جاء ذلك الوقت في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ولوقبض الدين فوجده زيوفا او  
 نهبه رجة فهو قبض ويبر في يمينه سواء وقع الحلف على القبض او على الدفع فاما اذا كان متوقفا  
 فليس هذا بقبض لحقه ولو اخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فردا او استحق كان قد بر في  
 يمينه كذا في الايضاح \* فاذا حلف الرجل ليقبض ماله على غريمه فاحال الطالب رجلا  
 ليس له على الطالب شيء على غريمه وقبض ذلك الرجل حنت في يمينه لانه وكيل الطالب  
 في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنت وعلى هذا  
 اذا وكل رجلا يقبض الدين من المديون ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد  
 اليمين لا يحنت في يمينه وقد قيل ينبغى ان يحنت في يمينه كذا في المحيط \* قال في الاصل  
 اذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فلزمه ثم ان الغريم فر منه لا يحنت ولو كان  
 حلف ان لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بها لا يحنت واذا حلف لا يفارق غريمه حتى  
 يستوفي ما عليه فقعد مقعدا عليه حيث براه حتى لا يفوته ويحفظه فليس بمفارق له وان  
 حال بينهما حثرة او عمود من اعمدة المسجد فليس بمفارق له وكذلك اذا جلس  
 احدهما خارجا المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه غلوس بمفارق



واذا توارى عنه بحائط المسجد والاخر داخل فهو مفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الحالف والحالف خارج الباب قاصد على هذا الباب هذه الجملة من المنتقى وفي الحيل ان انا طالب او غفل من المطلوب او شغله الانسان بالكلام فهرب المطلوب لا يحنت في يمينه ولو لم ينم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الامكن يحنت في يمينه وفيه ايضا لو منعه من الملازمة حتى يفر المطلوب لا يحنت في يمينه واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فاخذ به رهنا او كفلا حنت الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين او اكثر فحينئذ لا يحنت كذا في الذخيرة \* رجل جاء الى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونحاه من ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل ان يأخذ حقه فقد قيل يحنت وقد قيل ان نحاه بحيث وقع في مكان آخر من غير ان يكون منه اختطاء بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنت كذا في الظهيرية في المقطعات \* ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فامر غيرة بالاداء او احواله وقبض بر في يمينه وان قضى منه متبرع لا يبرو ان منى ان يكون ذلك بنفسه صدق ديانته وقضاء ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه على احد هذه الوجوه حنت وان منى ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القصاص كذا في الذخيرة \* رجل قال لاخر والله لا اعطيك مالك حتى يقضى على قاض فوكل وكبلا خاصمه الى القاضي ف قضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنت بعد ذلك \* رجل قال لغريمه والله لا افارق حتى استوفي منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبدا بذلك الدين قبل ان يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رح على قول من لا يجعله حائنا اذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنت وهو قول ابي حنيفة رح وعلى قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول ابي يوسف رح يكون حائنا هذا اذا فارقه قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنت ولو باعه المديون عبدا للغيرة بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يحنت الحالف ولو باعه المديون عبدا على انه بائع رفيه وقبضه الحالف ثم فارقه حنت ولو كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الحالف على ما كان له من الدين ماها فهو استيفاء بما عليها من الدين

ولو باع المديون بما عليه عبدا او امة فاذا هو مديون ومكاتب او ام ولد له او كان المديون  
وام الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنت الحالف ولو وهب الطالب الالف  
من الغريم قبلها منه او احال الطالب رجلا له عليه مال بماله على مديونه او احال المطلوب الطالب  
على رجل وابرا الطالب المطلوب الاول لا يحنت الحالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيهان \*

اذا حلف لا يحبس من حقه شيئا ولا نية له ينبغي له ان يعطيه مائة حلف يريد به ان يشتغل  
بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كما فرغ من اليمين حنت في يمينه طلب منه او لم يطلب  
وان نوى الحبس بعد الطلب او غيره من المدة كان كمانوى وان حاصبه واعطاه كل شيء  
كان له لديه واقرب ذلك الطالب ثم لقيه بعد ايام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا  
وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعا نسياء لم يحنت ان اعطاه ما عتد كذا في الظهيرية \*

لو حلف ان لا يحبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى صمرا فكمانوى كذا في العتابة \*

حلف ليعطينه في اول الشهر فادى في النصف الاول بر والاحنت ولو حلف ليعطينه دينه رأس الشهر  
او اذا اهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله ولو حلف ليعطينه حقه في اول الشهر و آخره يقضى  
في اليوم الخامس مشرو المادس عشر حلف ليعطينه حقه صلوة الظهر فاما لمعتبر وقت الظهر كله  
حلف ليعطينه حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله حلف ليعطينه رأس الشهر فاعطاه قبله  
او ابراه او مات الطالب سقط اليمين عند ابى حنيفة ومحمد زح فان مات المطلوب لا يحنت  
بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطينه فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنت وان كان يعلم يحنت  
وعند ابى يوسف رح يحنت علم اولم يعلم كذا في محيط المرخمى \* ولو حلف ليعطينه دين فلان  
اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال  
عند طلوع الشمس او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى ان تبيض ولو قال وقت الضحوة  
فمن حين تبيض الى ان تزول كذا في المحيط \* حلف غريمه ان لا يذهب من البلد حتى  
يقضى دينه او ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنت كما لو حلف ان لا يقضى دينه او ماله  
فقضاه الاقل لا يحنت كذا في الوجيز للكردرى \* ولو قال والله لا اقبض مالي عليك اليوم  
فتزوج الحالف امة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنت وكذا لو شج المطلوب  
شجة موضحة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحنت كذا في محيط المرخمى \*

قال محمد بن اذ قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم ان اخذتها منك اليوم درهمان درهم  
فجدي حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنث وكذا لو قبض المائة  
دفعه واحد فان اخذ منه في اول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنث فان وجد  
في الدراهم المقبوضة زيفاً او بهرجة فالحنث على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل او لم يرد  
ولم يستبدل او رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت متوقفة او رصاً صاوراً واستبدل  
في اليوم يحنث حين استبدل وان لم يستبدل لم يحنث ولو قال صبي حراً اخذت منها اليوم  
درهما فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنث حين اخذها وهذا استحسان فان لم يأخذ شيئاً  
في ذلك اليوم لم يحنث ولو لم يوقت بان قال صبي حراً قبضت منها درهما دون درهم  
فقبض خمسين حنث حين قبضها ولو قال ان قبضتها درهما دون درهم فوزن له خمسين  
فدفعها اليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس نفى الاستحسان وهو قول ملما ثنا الثلاثة رح  
لا يحنث مادام في عمل الوزن فان اشتغل بعمل آخر قبل ان يزن الباتى يحنث ولو قال  
والله لا آخذ ما لي عليك الاضربة او دفعة فوزن له درهما درهما ويعطيه بعد ان يفرق في وزنها  
لم يحنث وان اخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \*  
ولو قال ان قبضت مالي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ما له على فلان  
فقبض منه تسعة فوهبها الرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا  
ان قال ان لم اقبض مالي عليك ولو قال ان لم اقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنائير  
او مرصاً لم يحنث ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمن كذا في الظهيرية \* ولو قال  
ان لم اقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها مرصاً او دنائير حنث في يمينه هكذا  
في المحيط \* ولو قال ان لم اتزن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف حنث حقه مما يوزن  
او مما لا يوزن لا يكون بارالائه اذا قيده بالوزن سقط اعتبار موم اللفظ فينصرف الى اخص الخصوص  
فهو قبض من الحق وكذا لو قال ان لم اقبض مالي عليك في كيمس فقتضاه مكان الدراهم دنائير  
او مرصاً كمن سألنا لما ذكرنا انه لما بطل موم اللفظ ينصرف الى قبض من الحق فان نوى بالوزن  
الاستيفاء دين قيمته يمينه وبين الله تعالى ولا يصديق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها \*

إذا قال ان لم يقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذلك ان المطلوب استقرض من الطالب درهما وقضاه ثم استقرض منه ثانيا وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفيا منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حنت ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقضاها اياه ثم استقرضها مرة اخرى ثم وثم حتى اوفى ماله كله بثلاثة دراهم فقد بر في يمينه ولو حلف ليتزن ما عليه فاعطاه اياه خير موزونة حنت ولو اتزى وكيل الطالب بر في يمينه وكذلك لو حلف المطلوب ليتزن ماله عليه فاتزن وكيله بر في يمينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما من يمينه لان التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامته من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة انشائه بعد اليمين هذه الجملة في آخر الجامع وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما اذا وكل الطالب رجلا ليقبض دينه ثم حلف ان لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي ان يحنت الحالف في يمينه كذا في المحيط \* مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنت في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج ولو قال لا قضين دينك الى خمسة ايام لا يحنت مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حنت وان قبض المبيع غد الا يحنت ولو اشترى منه شيئا بعد اليمين في يومه شراء فاسد او قبضه فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنت وان كانت قيمته اقل من الدين لا يحنت وان استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحنت وان كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنت لكن يشترط ان يغصب او لا ثم يمتلك فان استهلكه ولم يغصبه بان احرقه لا يحنت كذا في الظهيرية \* مديون قال لرب الدين ان لم اقضك مالك فدا فعبدى حرف غاب رب الدين قالوا هذا يدفع الدين الى القاضي فاذا دنع لا يحنت ويبرأ من الدين وهو المختار وان كان في موضع لم يكن هناك حنت هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان رب الدين حاضرا لكنه لم يقبل ان وضعه بين يديه بحيث لو اراد ان يقبض يصل يده اليه لا يحنت وبرئ وكذا لو حلف لا يقبض المغصوب ففعل الغاصب هكذا برئ ولا يحنت كذا في الخلاصة \* في المنتقى



ابن مامة قال سمعت ابا يوسف روح يقول في رجل قال اغريمه والله لا افارقك حتى تعطيني حقى اليوم ونيتها ان لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحنت وان فارقه بعد مضى اليوم يحنت وكذلك ان قال لا افارقك حتى اقدمك الى السلطان اليوم او حتى يحصلك السلطان عنى فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدم الى السلطان ولم يحصله السلطان فهو صواب لا يحنت الا يتركه ولو قدم اليوم فقال لا افارقك اليوم حتى تعطيني حقى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنت وان فارقه بعد مضى اليوم لا يحنت كذا في المحيط في الفصل الرابع \* اذا حلف لا يتقاضى فلا نافلز ممولم يتقاضاه لا يحنت كذا في الظهيرية \* لو حلف رب الدين فقال ان لم آخذ مالي عليك فدانامراً تى طالق وحلف المديون ايضا ان لا يعطى فدانامراً فخذ منه جبراملا يحنتان فان لم يمكنه بجره الى باب القاضى فاذا خاصمه بر منه في يمينه \* ورجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا وليأخذني بيده ولا ينصرف بغير ان نه فجااء الحالف وتضى الدين في ذلك اليوم الا انه لم يأخذ بيده وانصرف بغير ان نه لم يحنت المديون ولو قال لا ادع مالي عليك وحلف عليه وقدمه الى القاضى فحبسه او حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يقدمه الى القاضى ولازمه الى الليل بر كذا في محيط السرخسى \* ان حلف ليعطينه مع حل المال ومن دحلته او حين يحل المال او حيث يحل ولا نية له فهذا يعطيه سامة يحل فان اخره اكثر من ذلك حنت كذا في المبسوط \* ليقضينه يوم كذا فاداه قبل اليوم ووجهه له او ابرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنت عندا بنى حنيفة ومحمد روح ولومات الدائن وقضاه الى ورثته او وصيه بر في يمينته والا فهو حانت كذا في الوجيز للكردرى \* رجل حلف بطلاق امرأتها ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها عند العشاء قال اذا لم يحل يوم وليلة من دفع درهم بر في يمينه كذا في البصرا لرائق \* حلف لا يؤخر من فلان الحق الذي عليه شهرا فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنت لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى \* في فتاوى المنمغى لو حلف مديونه كذا من رد نهبه شيء ولم يؤخره وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنت ولودخل السوق مستغيبا لا يحنت ولو طلبه وهو لم يعلم فلم يظهر لا يحنت ولو كان يرب الدين اثنين حلفاه هكذا وقضى دين احدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة \* مثل الاول زوجندي من قال لصاحب الدين

ان لم اقض حقه يوم العيد فكذا فجاء يوم العيد الا ان قاضي هذه البلدة لم يجعله عيداً ولم يصل فيه صلاة العيد لدليل منده وقاضي بلدة أخرى جعله عيداً وصلى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عيداً يلزم ذلك اهل بلدة أخرى اذا لم يختلف المطالع كما في الحكم بالرمضان كذا في المحيط \* وان حلف ليعطينه كل شهر درهما ولا نية له وقد حلف في اول الشهر فهذا الشهر قد دخل في يمينه وينبغي ان يعطيه فيه درهما قبل ان يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذا لك لو كان المال عليه نجوماً عند انسلاخ كل شهر فحلف ليعطينه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حل فيه النجوم فمتى اعطاه في آخر ذلك الشهر فقد بر في يمينه كذا في المبسوط \* رجل حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الا مر اليه كذا في الظهيرية \* مسائل متفرقة من حلف فقال عبده حر ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك دونها لم يحنث وكذا اذا كان يملك ما بقره درهم لا فير لم يحنث ايضا ولم يعتق عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنابر حنث وكذا لو كان له مبدل للتجارة او مرض للتجارة او موات من جنس ما يجب فيه الزكاة يحنث في يمينه سواء كان نصاً باكاملاً او لم يكن ولو ملك مبدل للحد مائة او ما ليس من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لغير التجارة لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* رجل مات وخلف وارثاً وللميت دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم الغريم فحلف الغريم ان ليس له على شيء ان لم يعلم بموت المورث ارجوان لا يحنث وان علم يحنث هو المختار كذا في الخلاصة \* في الاصل اذا حلف ان لا مال له وله دين على رجل مفلس او مملوك لم يحنث وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه واقر به او جحد وهو قائم بعينه ولو كان الغاصب مقر او المصوب قائم بعينه فقد اختلف المشائخ رح فيه ولو كان لهودبعة عند انسان والمودع مقر به حنث ولو كان عنده ذهب اربعة قليل او كثير حنث وكذلك اذا كان منده مال التجارة ومال السائمة وان كان له مرض وحيوان غير السائمة لم يحنث استحساناً كذا في المحيط \* لو حلف لا يصالح رجلاً في حق يد فيه فوكل رجلاً فصالحه لم يحنث وكذلك لو حلف لا يصالحه فوكله بخصومة لم يحنث ولو قال والله لا اصالح فلاناً فامر غيره فصالحه حنث في القضاء فان الصلح لا مائدة فيه كذا في محيط الصرخي في باب الحلف على الفعل لغيره بامره او بغير امره \* لا ينق هذه الالف تقضى به دينه لا يحنث

لانه ليس بانفاق مرفا وقيل يحنث وان نواه حنث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في الصرف كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يستدين نزوج امرأة لا يحنث وان اخذ الدراهم في سلم يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن \* اذا حلف لا يفعل كذا تركه ابدا كذا في الهداية \* وان حلف ليفعلن كذا ايبى بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه او ناسيا اصيلا او وكيل من غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع اليأس من الفعل وذلك بموت الحالف قبل الفعل فيجب عليه ان يوصى بالكفارة او بغوت محل الفعل كما لو حلف ليضرب بن زيدا اوليا كلن هذا الرضيع فمات زيد واكل الرضيع قبل اكله ~~حنث~~ هذا اذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لاكله في هذا اليوم سقطت لغوات محل الفعل قبل مضي الوقت عندهما خلافا لابي يوسف رح كذا في فتح القدير \* حلف لا يفعل حراما لم يحنث بالنكاح الفاسد وكذا بوطي البهيمة الا اذا دلت الدلالة بان كان الحالف من جهال الرماثيق ممن يمشي خلف الدواب والبهيمة كذا في السراجية \* حلف لا يوصي بوصية فوهب في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى اباه في مرضه فعنق عليه ولو حلف ليهبه اليوم مائة درهم فوهبه بمائة على آخره امره بقبضها برولومات الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير \* حلف ان يطيعه فيما يأمر به وينهاه منه فنهاه بعد ذلك من جماع امراته فجامع لم يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه حلف لا يخدم فلانا فحاط له قميصا باجر لم يحنث وان خاطه بلا اجر بخاف الحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال كل مال لي هدي فقال آخرو على مثل ذلك لزم الثاني ان يهدي جميع ما له سواء كان اقل من مال الاول او مثله او اكثر الا ان يعنى به مثل قدرة فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال املكه الى سنة فهو هدي فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح \* اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنث هكذا ذكر المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان منى ذلك فقد شدد الامر على نفسه واللفظ يحتمله وهكذا اذا كان للمحلف عليه اسم فان لم يكن اسم له بان ولد من رجل قرأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد فحلف الجار انه لا يعرف هذا الولد فهو حانث لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص ليشرط معرفته كذا في المحيط والظهيرية \* او حلف لا يفعل ما دام

صادام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله نال بالايحنت كذا في فتح القدير \* حلف  
لا يعمل يوم الجمعة وكان مئذنة كرباس واراد به القميص فحمله الى خياط وامره ان يحيطه لايحنت  
كذا في الفتاوى الكبرى في النصل الثانى عشر \* في مجموع النوازل رجل اهدى الى رجل  
شيأ فقال المهدي اليه ان لم امطك هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى زمان ثم اعطاه  
هشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحنت وقال القاضي الامام لايحنت صدام القباء باقيا والشاف  
حيا لو اعطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة \* ان حلف لا يكتب بهذا الفلم فكسر  
ثم ابراه مرة اخرى فكتب به لم يحنت وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم احاده كذا  
في الحاوي \* حلف لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد رح لايحنت ما لم يكن  
الاكثر من الوجه مكشوفاً حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه  
من خلفها حنت بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لايحنت كذا في الفتاوى الكبرى  
في الفصل الثانى عشر \* رجل قال ان رأيت فلانا فلم اضربه فرآه من قد رميل او اكثر قال  
محمد رح لايحنت لانه لم يره \* رجل قال لغيره ان لقيتك فلم اسلم عليك ينبغى ان يكون السلام  
صامة يلقاه فان لم يفعل حنت وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرنى ينبغى ان يكون  
مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضى خان في فصل اليمين  
على الفور \* في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجليه او رأسه قال محمد رح  
ان نظر الى رجليه او يده فلم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس او على البدن فان رأى على  
رأسه فلم يره قال محمد رح ان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مسجى بنوب يستبين منه  
الرأس والجسد حتى يصفه النوب فقد رآه وان لم يستبين منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر  
الى ظهره فقد رآه وان نظرا الى صدره وبطنه فقد رآه وان رأى اكثر بطنه وصدره فقد رآه  
وان رأى منه شيئاً قليلاً اقل من النصف فلم يره وان حلف على امرأة ان لا يراها وراها جالسة  
او قائمة متنقبة فقد رآها الا ان ينوى ان يكون على وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى  
ولا يدين في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه نيد بين فيه ولو قال ان رأيت فلانا  
فمعدى حر فرآه ميتاً لم مكفناً وقد غطى وجهه قال محمد رح يحنت لان الرؤية على الحيوة  
واللمات جميعاً والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحيوة كذا في المحيط \* رجل قال لآخر



ان رأيت فلانا فلم اعلمك فعبدى حررآه مع هذا الرجل فانه لا يحنت في قول ابى حنيفة  
ومحمد رح ولا يعتق عبده ولو قال ان رأيت فلانا فلم آتك به فعبدى حرر المسئلة بها لا يعتق  
كذا في فتاوى قاضى خان \* هشام من محمد رح لو قال والله لا اشهد فلانا في الحيا والمات قال  
اما الحيا فان لا يشهد في فرح او حزن واما المات فان لا يشهد جنازته وموته \* رجل قال ان  
لم اكبن رأيت فلانا على حرام فامرأته طالق فرآه قد خلا باجنبية قال ابو يوسف رح يحنت لان  
ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية \* رجل قال برار درم از مال من بدر ویشان داده  
وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا  
او متا فلا يقع شيء كذا في فتاوى قاضى خان في فصل اليمين بالصوم والصدقة \* في فوايد  
شمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصار وانكره لقصار فحلف الرجل ان لم اكن دفعت  
اليك فكذا وقد دفع الى ابنه او تلميذه قال ان كان الابن او التلميذ في عياله لا يحنت الا  
اذا عني الدفع اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين \* رجل حلف بطلاق امرأته  
ان لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون بارا \* رجل قال لابنه ان تركتك تعمل  
مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ الا يقدر على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون بارا وان كان  
الابن صغيرا كان شرط برة المنع بالقول والفعل جميعا \* رجل ادعى ارضا في يد صهره وقال  
ان تركت هذه الدهوى حتى آخذها فامرأته كذا قالوا ان خاصمها في كل شهر مرة ولم يترك  
الخصومة شهرا كاملا لا يكون حائلا ولو قال والله لا ادعه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم  
بذلك لا يحنت وان رآه يخرج فتركه حنت وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنت  
كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا حلف فقال ان كانت هذه الجملة حنطة فامرأته كذا فاذا  
هى حنطة وتمرام يحنت وهذا قول ابى يوسف ومحمد رح ولو قال ان كانت هذه الجملة  
الا حنطة فكذا وكانت حنطة وتمرا حنت وان كان الكل حنطة لم يحنت في قول ابى يوسف رح  
وقال محمد رح لا يحنت في الفصلين كذا في الايضاح \* وكذلك لو قال ان كانت الجملة  
سوى حنطة او غير حنطة فهو مثل قوله الا حنطة كذا في البدائع \* في المنتقى ابراهيم من  
محمد رح فيمن قال ان لم اسافر اطويلا فلانة حرة قال ان كانت نيته على ثلثة ايام فصا هذا  
فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط \* في فتاوى ما وراء النهر

مثل ابونصر الدبوسى ممن حلف ونسى انه حلف بالله او بالانبياء او بالطلاق قال حلفه بالطلاق الا ان يذكره كذا في التارخانية \* ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه ان لا يستخدمه هذه الحنثة على وجهين الاول ان يكون الخادم مملوكا لحالف وانه مشتمل على فصول اربعة احدها ان يطلب منه الخدمة بعد اليمين نصا وصريحا بان قال اخذ منى ففى هذا الوجه يحنث وانه ظاهر \* والفصل الثانى ان يخدمه بعد اليمين بغير امره وتركه حتى يخدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بامر وفي هذا الوجه يحنث ايضا \* والفصل الثالث ان يخدمه بغير امره وقد كان يخدمه بغير امره وفي هذا الوجه يحنث ايضا \* الفصل الرابع ان يخدمه بعد اليمين بغير امره وكان لا يخدمه قبل اليمين اصلا وفي هذا الوجه يحنث ايضا الوجه الثانى اذا كان الخادم مملوكا لغيره وانه يشتمل على فصول اربعة ايضا على نحو ما بينا يحنث فى الفصلين الاولين ولا يحنث فى الفصلين الاخيرين ولو حلف لا يستخدم خادما للفلان فسا لها وضوء او شرا با او ما بذلك اليها ولم يكن له نية حين حلف حنث ان فعل خادم فلان ذلك او لم يفعل فان كان نوعى في يمينه ان يستخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس الحالف مع فلان على ما تدة يطعمون وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنث والخدمة على كل شىء من اعمال داخل البيت واما كل شىء من اعمال خارج البيت كالبيع والعراء فذلك يعد تجارة ولا يعد خدمة واسم الخادم يطبق على الغلام والجارية والصغير الذى يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية \* حلف ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكرته او قال لا يكون مزارعا لفلان وارضه في يده و فلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما من ما مته حنث لان شرط الحنث كونه من اكره فلان وقد وجد وليس بمعذور فيه ولو خرج الى رب الارض مناقضة لا يحنث وان كان رب الارض خارج المصر لان هذا لقدر مستثنى من اليمين نصا بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجدا المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنث مادام في طلب المفتاح كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض ليرد الارض عليه حنث وفي المسئلة التى تقدمت غير طلب المفتاح يحنث لان هذا العمل غير ممتثنى من اليمين ولو منعه انسان من الخروج الى صاحب الارض او كان في المصر فمنعه من طلبه انسان لا يحنث لان شرط الحنث كونه مزارعا لفلان وذلك لا يتحقق مع المنع

على سامر حتى لو قال ان لم اترك مزارعة فلان يجب ان يكون المصلحة على القولين كما مرث  
في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى الكبرى \* مثل بجم الدين من محترف حلف على آيات  
حرفته ان لا يعمل بها فقال اگر دست بر اينها نهم فكذا انفسها لا للعمل هل يحنت قال لا كذا  
في الخلاصة \* رجل قال بالفارسية اگر من هرگز كشت كنم في هذه القرية فامرأته طالق  
فان زرع بذرا البطيخ او القطن يحنت وان سقى زرعاً زرعاً غيره او كرب او حصدا لا يحنت  
ولو دفع الى غيره مزارعة او استاجر اجيراً فزرع اجيره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل  
ممن يلي ذلك بنفسه لانه غير زارع فان نوى ان لا يأمر غيره حنت لانه نوى ما يحتمله لفظه  
وفيه تغليظ فان زرع غلامه او اجيره له وقد كان يأمره قبل ذلك يحنت الا ان يعنى نفسه كذا  
في الفتاوى الكبرى \* ولو قال رب الارض والمزارع اگر اين كشت مرا بكار آيد فامرأته  
طالق فباع نصيبه او اقرض او وهب يحنت ولو استهلكه رجل فضمنه المالك واخذ فانفقته  
في حاجته لا يحنت كذا في الخلاصة \* ولو قال ان كفلت لفلان يدي او بنصف يدي فامرأته  
كذا ثم كفل بعشرة درهم غطريفة لا يحنت ولو حلف ان لا يعمل لفلان وهو خرافاً شترى  
من صاحب الدكان آلات الخف وخرزيم بامه من المحلوف عليه لا يحنت كذا في خزائن المفتين \*  
مثل شيخ الاسلام من رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته كراين مستغلاتها را بفله به فاجرت  
امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وانفقها او امطت زوجها لا يحنت فان كان الزوج قال  
للمستاجرين اقعدهوا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل من شيخ الاسلام وقيل ينبغي ان يكون هذا  
اجارة ويحنت في يمينه وكذا اذا تقاضى منهم اجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنت في يمينه  
وان تقاضى اجرة شهر قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنت في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف  
لا يمس الذهب والفضة لمس المضروب حنت كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يمس  
خشبا لمس ما في الشجرة لا يحنت بخلاف قوله لا يمس جذعاً او موداً او لو حلف لا يمس شعراً  
فيمس معها لا يحنت لا يمس صوفاً لمس لبد لا يحنت كذا في خزائن المفتين \* ولو حلف  
لا يمس وتدا فمس حبلاً لا يحنت كذا في المبسوط \* اذا حلف لا يمشى على الارض فمشى  
على الارض بخف او نعل يحنت ولو مشى على بساط بسط على الارض لم يحنت كذا  
في الظهيرية

في الظهيرة في الفصل السادس في الجلوس \* ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شراكها وشركها  
 بغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزانة المفتين \* لو قال ان مس رأسي هذا احد اولاء يضيف  
 الى نفسه فقال ان مس هذا الرأس احد فكذا فمعه الحالف لا يحنث قال محمد ربح في الرقيات  
 لو حلف لا يمسه اليوم شعر افعس رأسه لا يحنث ولو لمس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة  
 قبيل الفصل الخامس من كتاب الايمان \* ولو حلف لا يقامر دست عاريت واد يحنث واكر  
 بما يرى فهو لا يحنث على المختار كذا في خزانة المفتين \* ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت  
 ولم يخاصم حتى بطلت شفעתه لا يحنث وان وكل وكيل بالتسليم حنث كذا في الظهيرة  
 في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق \* رجل يمتا جرا جراء يعملون له فحلف  
 اجبر ان لا يعمل معه ثم بدأ له ان يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه  
 اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج اكر كمر باس كسي بغيرم وبها ثم الى سنة وحلف عليه  
 فلواشترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولونسج الخمار من غير ان يشتري الغزل  
 لا يحنث لانه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من يشس كذا في فلان نائم  
 ووكيلي دى نائم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم فحلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف  
 ثم امره الموكل بان يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين \*  
 لو قال ان صمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرّب حائط بينه وبين جارة في هذا البيت  
 فبنى الحائط وقصده به عمارة بيت الجار كان حائثا في يمينه كذا في خزانة المفتين في العقود التي  
 ليس بها حقوق \* سئل شيخ الاسلام الازجندي ممن قال ان لم اخرب بيت فلان فدا فعبدى هر  
 فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان فدا قال فيه اخلاف المشائخ رحمهم الله والمختار  
 للفتوى الحث كذا في الذخيرة \*

## كتاب الحدود

وفيه ستة ابواب \* الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه \* والحد  
 في الشريعة العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما انه حق العبد  
 ولا التعزير لعدم التقدير كذا في الهداية \* وركنه اقامة الامام او نائبه في الاقامة وشرطه كون  
 من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من اهل الاعتبار والانتذار حتى لا يعاقب على المجنون



والسكران والمريض وضعيف الخلقة الا بعد الصحة والافتاقة كذا في محيط السرخسي  
وحكمه الاصل في الانزجار مما ينشربه العباد وصيانة دار الاسلام من الفحشاء والطهارة من الذنب  
ليست بحكم اصلي لاقامة الحد لانها تحصل بالتوبة لا باقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر  
ولا طهارة له كذا في التبيين \* الباب الثاني في الزنا \* وهو قضاء الرجل شهوته صرماً  
في قبل المرأة الخالي من الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه وتمكين المرأة لمثل هذا الفعل  
هكذا في النهاية حتى ان وطئ المجنون والصبي العاقل لا يكون زناً لان فعلهما لا يوصف  
بالحرمة كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا وطئ الرجل جارية ابنه او جارية مكاتبه او جارية  
عبده الماذون المدهون او الجارية من المغنم بعد الاحراز في دار الاسلام في حق الغازي  
لا يكون زناً لشبهة ملك اليمين وكذا اذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهود او امته تزوجها بغير اذن  
مولاه او وطئ عبداً امرأة تزوجها بغير اذن مولاه او وطئ الرجل امته تزوجها على حرمة لشبهة  
ملك النكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية ابنته على انها تحل له لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية \*  
وركنه التقاء المختانين ومواراة الحشفة لان بذلك يتحقق الايلاج والوطئ وشروطه العلم بالتحريم  
حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي \* وينبئ الزنا عند الحاكم  
ظاهراً بشهادة اربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا باللفظ الوطئ والجماع كذا في التبيين \* اذا شهد اربعة  
على رجل بالزنا في مجلس واحد فالقاضي يسألهم عن الزنا ما هو واين زنى فاذا بينوا  
ما هو زنى حقيقة وقالوا رأينا ان دخل كالميل في المكحلة الآن يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا  
بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت ثم اذا بينوا وقتاً لا يصير المهر به منقاداً ما يسألهم  
عن المهر بها ثم يسألهم عن المكان ثم اذا بينوا المكان والقاضي يعرفهم بالعدالة يسأل  
المشهود عليه من احصائه فان قال انا محصن او يشهد الشهود على احصائه ان انكر  
ما له الحاكم من الاحصان فاذا اوصفه على الوجه رجمه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه  
بالبينه مال الشهود من الاحصان فاذا اوصفوه على الوجه يوجب رجمه وان قال انا غير محصن  
ولم يشهد الشهود على احصائه جاد وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة حسب المشهود عليه الي  
ان يظهر عندتهم كذا في المحيط \* الاربعة اذا شهدوا عليه بالزنا فاستلوا من كيفية وصاحيته وقالوا  
لا نزيد لك على هذا لم تقبل ههنا دهنهم ولكن لا احد عليهم لتكامل عددهم فان تكامل عدد الشهود

مانع من وجوب الحد كما لو شهد عليه أربعة من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقام عليه الحد ولا على الشهود ايضا كذا في المبسوط \* وينبست الزنا باقراره كذا في البحر الرائق \* ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه لذلك كذا في التبيين \* ولا بد ان يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحد الاخرس لو اقر بكتابة او اشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال ان يدعى شبهة كذا في النهر الفائق \* ولو اقر انه زنى بمحرساء او هي اقرت باخرس لاحد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير \* وكذا لو اقر فظهر مجبوا او اقرت فظهرت رتقاء بان تخبر النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بد ايضا ان لا يكذبه الاخر حتى لو اقر بالزنا فكذبته او هي فكذبها لاحد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق \* ولا بد ان يكون الاقرار في حالة الصحة حتى لو اقر في حالة السكر لا يحد كذا في البحر الرائق \* والاكرام يمنع صحة الاقرار وهو يجب شبهة في حق المرأة كذا في خزائن المفتين \* والاقرار ان يقرأ لبالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس المقر كذا في الهداية \* وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول اصح كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح كذا في شرح الطحاوي \* واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني \* فان اقرار اربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اقر كل يوم مرة او كل شهر مرة فانه يحد كذا في الظهيرية \* والاختلاف بان يرد القاضي كلما اقر فيذهب حتى يغيب من بصر القاضي ثم يجيء فيقر كذا في الكافي \* وينبغي للامام ان يزجر المقر من الاقرار ويظهر الكرامة ويا مرتبته كذا في المحيط \* فاذا اقر اربع مرات نظر في حاله فان عرف انه صحيح العقل وانه ممن يجوز اقراره بحال من الزنا بما هو وكيف هو ومن زنى وابن زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسي \* قيل لا يسأله من الزمان لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار ولا يصح انه يسأله لاحتمال انه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سألته من الاحصان فاذا قال انه محصن سألته من الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه حكم برجمه كذا في التبيين \* وان قال المقر است بمحصى وشهد عليه الشهود بالاحصان رجم الامام كذا في المحيط \* وتداب تلقينه لعلك قبلت او لمصت او وطئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها او وطئت بها بشبهة والمقصود ان يلقنه ما يكون دارنا كائنا ما كان

كذا في البحر الرائق \* وأن شهد أربعة على رجل بالزنا فقرر مرة حد عند محمد بن يحيى وصندابى يوصف  
 رح لا يحد وهو لا يصح كذا في الكافي \* هذا إذا كان الاقرار بعد القضاء أما إذا كان قبل القضاء  
 فيحسب الحد اتفاقاً هكذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقرأ للرجل بعد شهادتهم  
 ثم أنكروا لم يتراربع مرات لأحد عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا شهد عليه أربعة بالزنا  
 وقضى بذلك عليه ثم أقر أربعاً أقيم عليه الحد هكذا في الحاوي للقدمي \* ولو رجع يصح رجوعه  
 وبه أخذ الطحاوي كذا في الغيبة \* ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحد هؤلاء الشهود وإن كانوا أقل  
 من أربع كذا في العتابة \* وإن رجع المقر من أقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه  
 خلى سبيله كذا في الهداية \* والمرأة والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج \*  
 وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة والقرار كذا في فتح القدير \* لو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له  
 ولو ثبت على الزنا ورجع من الإحصان قبل منه ولم يرحم وجلد كذا في الإيضاح \* وإذا ثبت  
 حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط  
 فأخذه في مرة أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط \* وإن كان بعد أيام سقط كذا في العتابة \*  
 والذمي والعبد في الاقرار بالزنا كالحر المسلم ما ذونا كان أو محجوراً كذا في المبسوط \* ولا يشترط  
 حضرة المولى في الاقرار ويشترط في الشهادة لأن له طعن الشهود كذا في خزائن المفتين \* وإن  
 أقر المحصى بالزنا وشهدت عليه الشهود حد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضي خان \* الأممي  
 إذا أقر بالزنا حد ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبية يجمع مثلها فعليه الحد ولو أقرت أنها زنت  
 بمجنون أو صبي فلا حد عليها كذا في الإيضاح \* وإذا أقر أنه زنى بأمرأة لا يعرفها حد وكذا إذا  
 أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة يحد استحساناً كذا في فتح القدير \* قال محمد بن يحيى في الجامع الصغير  
 رجل أقر أربع مرات أنه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات  
 وفلان يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط \* وعلم القاضي ليس بحجة  
 في الحدود باجماع الصحابة وإن كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي \* فصل في كيفية الحدود  
 وإقامته \* إذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رجمه بالحجارة حتى يموت ويخرج إلى أرض  
 فضاء كذا في الهداية \* وإحصان الرجم أن يكون حراً ما قلاً ما لغاً مسلماً قد تزوج امرأة حرة  
 نكاحاً صحيحاً

كما حاصصا ويدخل بها وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي \* فلا يكون محصنا بالخلوة الموجبة للمهر والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان قالها ان تزوجتك فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعه اياها بعد ذلك يكون زنا الا انه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المحلم مسلمة بغير شهود فدخل بها هكذا في المبسوط \* والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجه يوجب الغسل وشرط صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطؤ بنكاح صحيح في حالة الرق ثم متقالم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امة او صغيرة او مجنونة ووطنها وكذا المسلم اذا تزوج كذا بية ووطنها وكذا لو كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغلة مسلمة بان اعلنت قبل ان يطأها الزوج ثم ووطنها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي \* ولو دخل بها بعد الاسلام والعنق والا فاقعة يصير محصنا ولا يشترط العفة عن الزنا في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي \* ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتدا معا والعيان بالله بطل احصانها فاذا اسلما لا يعود احصانها حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير \* واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم اسلم بجلد ولا يجرم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتائبة \* وتوزال الاحصان بعد ثبوته بالجنون والعنة يعود محصنا اذا افاق وعند ابي يوسف رج لا يعود حتى يدخل بامرأته بعد الافاقة كذا في البحر الرائق \* ويثبت الاحصان بالاقرار او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين \* وان انكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بولدي مدة يتصور ان يكون منه جعل واطئا شرما هكذا في التبیین \* الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح \* الزاني لو كان عبدا مسلما لزمي فشهد ذميان انه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي \* امرأة الرجل اذا اقترت انها امة هذا الرجل فزنى الرجل يجرم وان اقترت بالرق قبل ان يدخل بها ثم زنى الرجل لا يجرم استحصانا \* رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها قال ابو يوسف رج لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاخبار فيه كذا في محيط المرخصي \* وينبغي للقاضي ان يحال الشهود من الاحصان ما هو



فان قالوا فيما وصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح  
يكتفى بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رح واجمعوا على انه لا يكتفى بقولهم معها ولمعها واجمعوا  
على انه يكتفى بقولهم جا معها وباضعها وفي الباقي انه يكتفى بقولهم اغتسل منها  
كذا في المحيط \* ولو قالوا اتاها او قربها لا يكتفى بذلك كذا في المبسوط \* وفي المنتقى  
ابراهيم من محمد رح لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني  
فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذا لو دخل بها وطلقها  
وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط \* وان اتى امرأة في دبرها  
لا يكون محصنا كذا في المضمرات \* ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين ان يحضروا  
لاقامة الرجم كذا في الشننى \* وينبغي للناس ان يصقوا عند الرجم كصفوف الصلوة وكما رجم  
قوم تأخروا وتقدم غيرهم فرجموا هكذا في البحر الرائق والمراج الوهاج \* ولا بأس لكل  
من يرمى ان يتعمد بقتله الا اذا كان ذارحم محرم منه فانه لا يستحب له ان يتعمد بقتله كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ان اوجب الرجم بالهبة يجب البداية من اليهود ثم من الامام  
ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد من المشهود عليه ولا يحد ونهم لان  
امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير \* وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين \*  
وموت الشهود او احدثهم مسقط وكذا اذا غابوا او غاب احدهم في ظاهر الرواية \* وكذا يسقط الحد  
باضرار ما يخرج من اهلية الشهادة كما لو ارتد احدثهم او صبي او خرس او فسق او قذف فحد  
ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء او بعده قبل اقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الايدي  
او مريضا لا يستطيع الرمي وحضر وایرمی القاضي ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الاقامة كذا  
في فتح القدير \* قال ابو يوسف رح آخراموتهم وغيبتهم لا يبطل الحدود به نأخذ كذا في الحاوي  
للقدسي \* ان كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي اقيم عليه الحد  
في الموت والغيبة ويبطل فيما هو اهما كذا في غاية البيان \* واجمعوا على ان في سائر الحدود  
هو في الرجم لا يجب البداية لاسيما من الشهود ولا من الامام كذا في الذخيرة \* القاضي اذا  
امر الناس برجم الزاني وسعهم ان يرحموا وان لم يعايشوا اداء الشهادة وروى ابن جماعة من محمد رح  
انه قال هذا اذا كان القاضي فقيها عدلا اما اذا كان فقيها غير عدل او كان عدلا غير فقيه لا يسمعهم

ان يترجموه حتى يعاينوا اداء الشهادة كذا في الظهيرية \* وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس  
ويغسل ويكفن ويصلى عليه وان كان غير محصن فحده مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا جلدة  
خمسین بامر الامام يضربه بسوط لا مقددة عليه ضربا متوسطا بين الجرح المبرح وغير المؤلم  
ولا يجوز التعدي من حد قدره الشرع كذا في الكافي \* وينبغي ان يقيم الحد من بعقل وينظر  
كذا في الايضاح \* الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم اولا فعلى  
كل الجلدا واحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذلك في ظهور الزنا  
مند القاضي بالبينه او الاقرار كذا في فتح القدير \* ويجرد الرجل في الحد والتعزير ويضرب  
في ازار واحد وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية ولا يجرد في حد القذف ولكن ينزع منه الحشو  
والفرو كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا تجرد المرأة الا من الفرو والحشو كذا في الاختيار  
شرح المختار \* فان لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في العنابية \* وتضرب جالسة وان حفر لها  
في الرجم جازوان تركه لا يضركذا في الاختيار شرح المختار \* لكن الحفر احسن ويحفر الى الصدر  
ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان \* ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود  
كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يمد في شيء من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما الا  
ان يعجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي \* قد قيل المدا ان يلقي على الارض ويمد كما يفعل  
في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله  
لا يفعل لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية \* ويضرب متفرقا على جميع اعضاءه ما خلا الفرج  
والوجه والرأس كذا في العنابية \* ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي  
في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة ضرب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لاحد  
ولا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنائية والرأي فيه الى الامام كذا في الكافي \* وفسر التغريب  
في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق \*  
وهكذا في التبيين \* والمرضى اذا وجب عليه الحد ان كان الحد رجما يقام عليه للحال وان كان  
جلدا لا يقام عليه حتى يتمثل اي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من برئه فم يقام  
عليه كذا في الظهيرية \* ولو كان الممرض لا يرجي زواله كالشل او كان خداجا ضعيفا الخلقه  
فعندنا يضرب بعنكال فيه مائة شمراخ فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شمراخ الى بدنه ولذا

قبل لا بد حينئذ ان تكون مبهوطة كذا في تتم القدير \* والنفساء في اقامة الحد عليها بمنزلة المربضة  
والجائز بمنزلة الصحيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية \* الحامل  
ان اذنت لا تحدها لئلا الحمل مواء كان حدها جلدًا او رجما لكن تحبس الحامل ان كانت  
ثبت زناها بالبينه الى ان تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا  
ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا  
في غايه البيان \* وان ثبت الحد بالقرار لا تحبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت  
ورجمت فانها يقام الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاؤه وان لم يكن ينظر الى ان ينظم  
ولدها كذا في الظهيرية \* ولو اطالت في التأخير وتقول لم اضع بعد او شهدوا على امرأة بالزنا  
فقلت انا حبلى ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل اجلها حولين فان لم تلد رجمها  
كذا في فتح القدير \* اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت انها مذراء او رتقاء فنظرت اليها النساء  
فقلن هي كذلك يدرا منها الحد ولا حد على الشهود ايضا وكذا لك المجهوب ويقبل في العذراء  
والرتقاء والاشياء التى يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى ولو الجية  
والمننى احوط كذا في غايه البيان \* ولا يقيم المولى الحد على عبده الا بان الامام كذا في الهداية \*  
ولا يقام الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التاتارخانية \* وكذا لا يقام القطع عند  
شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج \* رجل اتى بقا حشة ثم تاب واناب الى الله تعالى  
فانه لا يعلم القاضى بقا حشته كذا في الظهيرية \* الباب الثالث في الوطى الذى يوجب  
الحد والذى لا يوجبه \* الوطى الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي \* فان تمحض حراما  
يجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيهان \* والشبهة  
ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي انواع شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وهي ان يظن غير  
دليل المحل دليلًا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا بد من الظن  
ليتحقق الاشتباه فان ادعى انه ظن انها حلال له لم يحدها وان لم يدع حد \* وشبهة في المحل  
وتسمى شبهة حكمية وذلك لقيام دليل المحل في المحل وامتنع عمله لما نع فتعتبر شبهة في  
حق الكل ولا يتوقف مبوتها على ظن الجانى ود مواء المحل فالحد يسقط بالنوعين والمنسب  
يثبت

يثبت في الثاني ان ادهى الولد ولا يثبت في الاول وان ادهى ويوجب مهر المثل في النوع الاول  
وشبهة في العقد فان العقد اذا وجد حلالا كان او حراما متفقاً على تحريمه او مختلفاً فيه علم الواطي  
انه محرم او لم يعلم لا يحد عند ابي حنيفة ربح ومندهما اذ انكم تكاحا مجمعا على تحريمه فليس ذلك  
بشبهة ويحدان علم بالتحريم والا لا كذا في الكافي \* قال الامام الاسيبعا بنى الاصل انه متى ادهى  
شبهة واقام البينة عليها سقط الحد فبمجرد الدعوى يسقط ايضا الا ان الاكراه لا يسقط الحد  
حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البصر الرائق \* والغلبة في الفعل في وطى المطلقة ثلثا في العدة  
ولو طلقها ثلثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد اجماعا ما دام الولد اذا اعتقها سيدها  
والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلثا في العدة لثبوت الحرمة اجماعا ووطى  
امته ابيه وامه كذا في الكافي \* وكذا ووطى جارية جده وجدته وان عليا كذا في فتح القدير \*  
وفي وطى امته زوجته وسيدة وفي وطى المرهونة في حق المرتين في رواية كتاب الحدود كذا  
في الكافي \* وهو المختار كذا في التبيين \* والمستعبر للرهن في هذا بمنزلة المرتين كذا في فتح القدير \*  
وان ادهى احدهما الظن ولم يدع الآخر ذلك لم يحد حتى يقر انهما علما بالحرمة كذا في الكافي \*  
ولو كان احدهما فائبا فقال الحاضر علمت انها على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضي خان \*  
وان وطى امته اخيه او صمته وقال ظننت انها تحل لي حد وكذا في سائر المحارم سوى الولد  
كذا في الكافي \* وكذا اذا وطى جارية ذات محرم من اميرائه كذا في السراج الوهاج \*  
ولو وطى الجارية المستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت انها تحل لي كذا في محيط المرخسى \* وكذا  
لو وطى الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الودعة كذا في السراج الوهاج \* والشبهة في المحل  
في وطى امته ولده وولد ولده كذا في الكافي \* مواع كان ولده حيا او ميتا كذا في العتابة \* ثم ان  
حبلت وولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب العقروان لم تحبل فعلى الاب والعقر  
ولا يثبت الملك له فيها والجد كالاب لكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب وفي وطى المعتدة  
بالكنايات ووطى الامه المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي \* وكذا في وطى جارية  
مكاتبه او عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبته ووطى الجارية الممهوره قبل التسليم  
في حق الزوج ووطى الجارية المشتركة بينه وبين غيره كذا في التبيين \* اذا اعتق احد  
العريكين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سمعت



فان وطئها للفتى بعد وان وطئها الشريك الآخر لا يحد كذا في خزانة المفتين \* وكذا في الجوار  
فيما اذا كان جميع الامة لموقفه اعتق فصطها ثم وطئ بعد ذلك لاحد طئ في قولهم جميعا كذا  
في المحيط \* واذا اعتق امته وهو يطأها ثم نزح وعاد في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزانة المفتين \*  
لو ارتدت المرأة والعيال بالله وحرمست عليه او حرمست بجماع امها او ابنتها لو بوطنة وعة  
ابن الزوج ثم جاء معها وقال علمت انها على حرام فلا حد عليه وكذا لو تزوج خمسا في صدقة  
او تزوج الخامسة في نكاح الاربع او تزوج بثلث امرأته او با مهاد فجا معها وقتل علمت انها على  
حرام او تزوجها متعة لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال علمت انها على حرام صكنا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو وطئ رجل من الغانمين جارية من الغنم قيل القسمة بعد  
ان خرجت الغنائم الى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت انها حرام وكذلك ان كان في  
دار الحرب ايضا كذا في السواج الوهاج \* والشبهة في العقد في وطئ محرمة تزوجها عانه  
لاحد عليه عند ابي حنيفة ربح ولكن يرجع صفة ابن عالم بذلك وصندهما بعد ان علم بالحرمه  
وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي \* وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح وعليه الفتوى كذا في المضمرات \*  
قال الاسيبغاني والصحيح قول ابي حنيفة ربح كذا في النهر الفائق \* ومنكوحه المهر ومعدته  
ومطلقة الثلث بعد التزوج كالمحرم وان كان النكاح معتلا فبطل النكاح بلا مشهورا وبلا ولي  
فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امثا طين حرة او تزوج مجوسية  
او امة بلا ان مبيدها او تزوج العبد بلا ان سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي \* اذا كان الوطؤ  
بملك النكاح او بملك يمين او بالحرمه بها رخص اسرف للمع لا يوجب الحد نحووا لسان  
والنفساء والصائمة والمحرمة والوطوءة بمشبهة والتي ظاهر منها او آكل منها وكذلك الامة المملوكة  
اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضا او الصهرية او با متبلر ان ذات محرم منه لائق نكاحها وهي  
مجوسية او مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمه كذا في المحيط \* امتلج امرأه ليزني بها وليطأها  
او قتل خذي هذه الذراهم لا طاك او قتل مكثي بكذا ففعلت لم يحد وزان في المظن ولها  
مهر مثلها ويوجعان عقوبة ويحبمان حتى يتوبا وقال لا يحد ان كما لو اعطاه مالا بغير شرط  
بعلا قما اذا قال خذي هذه الذراهم لا تمتع بك لان المتعة كانت بسبب الاياحة في الابدان  
فبقيت شبهة كذا في التمرقش \* ولو قال المهر متكف كذا لانني بيك ثم يجب الحد كذا

في الكافي \* حاربه الرجل اذا جنت جنابة عمداتم زنى بها ولى الجنابة لاحد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزنى بها ولى الجنابة قال ابو حنيفة ربح عليه الحد اختار مولاها الذم لوالفداء وقال صاحباه ان اختار والذم لاحد عليه وان اختار الفداء عليه الحد \* اذا قبل الرجل لجنبية من شهوة او نظر اليها فرجها بشهوة ثم تزوجها معها او ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام في قول ابي حنيفة ربح ولا يبطل احصائها بهذا الوطى حتى يحد قاذفة كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا قبل الرجل ام امرأته او ابنتها او قبلت المرأة ابن زوجها او اباه حتى حرمت عليه ثم ان زوجها وطعها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام هكذا في التاتارخانية \* في الاصل لا يؤخذ الاخرس بحد الزنا ولا بهى من الحدود وان اقرب به باشارة او كتابة او شهدت به الشهود عليه والذى يحسن ويغيب اذا زنى في حال افاقة اخذ بالحد فان قال زنى في حال جنونى لا يحد كالبا لغ اذا قال زنى وانا صبي كذا في المحيط \* من زنى في دار الحرب او في دار البغى ثم خرج اليها لا يقام عليه الحد كذا في الهداية \* لو دخلت سرية دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا امير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي \* وان كان الخليفة قد غزا بنفسه او امير مصر كان يقيم الحد على اهله غزاه يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب وهذا اذا زنى بالعسكر فاما اذا الحق باهل الحرب ففعل ذلك لا يقام عليه الحد قالوا واما يقيم هذا الامير الحد في معسكره اذا كان يأتى على الذى يقيم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق بالكفار واما اذا كان يحاف عليه الارتداد والالحاق فانه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل من ديار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الطهيري \* الذمى اذا زنى بصربية مسناً منه يجب الحد على الذمى بالاجماع كذا في الغيانية \* وكذا لو زنى بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضى خان \* لا حد على المستعانة والمستعانة منى حنيفة ومحمد ربح الا حد القذف ولو مكنت مسلمة او ذمية من محتات من فسد ابني حنيفة ربح تعد المسلمة والذمية وهند محمد ربح لاحد على واحد وهند ابني يوسف ربح حدوا جميعا كذا في العتابة \* الذمى اذا زنى ثم اسلم ان ثبت له عليه باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرا عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم لا يقام عليه الحد كذا في البصرا الرائق \* ان زنى صحيح بمجنونة او صغيرة بجامع مثلهما حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع كذا في الهداية \* وكذا اذا زنى بنتا يجب عليه الحد هكذا

في محيط المرحسى \* اذا زنى صبي او مجنون بامرأة عاقلة وهي مطاوعة فلاحد على الصبي والمجنون بلا خلاف وهل تعد المرأة فعلى قول علما ثنارح لا تعد واذا زنى بصبيبة فلاحد عليهما وعليه المهر ولو اقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى صبي بامرأة بالغة فذهب مذرتها وهي مكرهه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة واما الصبيبة اذا دعت صبيا الى نفسها فاذ هب مذرتها فعليه المهر والامة اذا دعت صبيا فزنى بها ضمن المهر كذا في الذخيرة \* ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليهما الحد كذا في محيط المرحسى \* من اكرهه السلطان حتى زنى فلاحد عليه وكان ابو حنيفة رح اول يقول يحد ثم رجع فقال ولا يحد وان اكرهه غير السلطان قال ابو يوسف ومحمد رح لا يحد كذا في فتح القدير وعليه الفتوى كذا في السراجية \* المرأة لو اكرهت فمكنت لم تعد بالاجماع ومعنى المكرهه ان تكون مكرهه الى وقت الايلاج اما لو اكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا في خزائن الفتاوى \* لو زنى مكره بمطاوعة تعد المطاوعة عند ابي حنيفة رح كذا في فتح القدير \* ثم الاصل ان الحد منى سقط من احد الزانيين للشبهة سقط من الآخر للشركة كما اذا ادعى احدهما النكاح والآخر ينكر ومنى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهتها سقط الحد منها ولم يسقط من الرجل كما اذا كانت صغيرة بجامع مثلها او مجنونة او مكرهه او نائمة وان كان القصور من جهته سقط منهما جميعا كذا في السراج الوهاج \* اذا وطئ الرجل ام ولد ابنة فقال علمت انها على حرام لاحد عليه ولو تزوج الرجل بامرأة ابية بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه ابو بكر البلخي ان اقر بالوطئ اربع مرات في محال مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه ابو الليث هذا قول ابي يوسف ومحمد رح وبه نأخذ \* رجل زنى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة حد وقال اهل البصرة يعزرو ولا يحد وقال الفقيه ابو الليث رح وبه نأخذ رجل زنى بجارية مملوكة وقتلها بالاجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف رح في الامالي من ابي حنيفة رح عليه القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف رح عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زنى بالحره فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا في التبيين \* ولو زنى رجل بحره ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها وجبا بسببين مختلفين

مختلفين كذا في الظهيرية \* أن وطى اجنبية فيما دون الفرج لا يحد لعدم الزنى ويعزر ولو وطى امرأة في دبرها ولا طيفلام لم يحد عند أبي حنيفة رح ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلد ان لم يكن محصنا ويرحم ان كان محصنا ولو فعل هذا بعبدته او امته او بزوجه بنكاح صحيح او فامد لا يحد اجماعا كذا في الكافي \* ولو اعتاد اللواط قتله الا امام محصنا كان او غير محصن كذا في فتح القدير \* لاحد علي واطى البهيمة عندنا كذا في الكافي \* ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها لاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول الوهلة الا بالاخبار وخبر الواحد يكفي في امور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتمادا على قولها ويثبت نسب الولدان جاءت به المزفوفة ويجب عليها العدة ولا يحد قاذفه كذا في غاية البيان \* رجل وجد علي فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد يمة فجاء مع التي وجدها في فراشه وقال ظننت انها امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابو حنيفة رح لو ان رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان اعمى كذا في السراج الوهاج \* ولو ان اعمى دعا امرأة فاجابته غيرها فجاء معها قال محمد رح عليه الحد ولو اجابته فقالت انا فلانة تعنى امرأته فجاء معها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق علي ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل احل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسى \* السكران اذا زنى يحد اذا صاح كذا في السراجية \* اذا كان الباع فامدا فوطئها المشتري قبل القبض او بعده لاحد عليه ولو باع جارية علي انه بالخيار ووطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة او لم يعلم كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح لا يسقط الحد كذا في المحيط \* رجل استلقى علي قفاه فجاءت امرأة وقعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها الحد كذا في الظهيرية \* اذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية انه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بامرة ثم تزوجها كذا في شرح كتاب الحدود \* واذا زنى بامرة ثم قال لشريتها لاحد عليه مواء كانت حرة او امته واذا زنى بامة ثم قال اشتريتها وصاحبها فيها بالخيار



وقال مولاها كذب لم ابعها قال لا حد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى اجل كذا في المحيط \* والحرّة اذا زنت بعد ثم اشترته فانهما حدد ان جميعا كذا في فتاوى قاضى خان \* زنى بامة ثم ادعى انه اشتراها فاشراء فاسدا او وهبها له وكذب به صاحبها او شهد الشهود انه اقرب الزنا ثم ادعى عند القاضى هبة او بيعا روى منه الحد كذا في محيط السرخسى \* ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء عليه في الافضاء لرضائها به ولا مهر لها لو جوب الحد وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الافضاء ويجب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة وان كانت تستمسك بولها حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان كانت صغيرة يجمع مطلقا كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كانت تستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليهما وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في التبيين \* لو ان ذهاب بصرامة بالوطي لا يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذها بالوطي يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بلا خلاف كذا في العتابة \* كل شيء صنعته الا ما الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قتل انسانا او اتلف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائه فانادى بالوجوب كذا في الكافي \* الباب الرابع في الشهادة على الزنا والرجوع عنها \* ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة اربعة احرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى \* ان شهد على الزنا اقل من اربعة بان شهد واحدا واثنان او ثلثة لا تقبل الشهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علمائنا رح واذ حضر اربع مجالس القاضى ليشهدوا على رجل بالزنا فشهد واحدا واثنان او ثلثة وامتنع الباقي فان اذى شهد يحد حد القذف عند علمائنا رح كذا في المحيط \* ولو شهد ثلثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهم في لصاف واحد فانه لا يحد لمشهود عليه ويحد الشهود بالثلثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان

قال في الابتداء اشهد انه قد زنى بها ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوى \*  
 واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهد وامتفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون  
 حد القذف كذا في الكافي \* ومن محمد رح اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فقام واحد  
 بعد واحد وشهد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد  
 وخرج ثم دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا يقبل شهادتهم كذا في  
 فتاوى قاضي خان \* اذا شهد شاهدان على رجل بالزنا وشهد آخران على اقرار الرجل  
 بالزنا لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار  
 بالزنا فعلى الثلثة الحد كذا في الظهيرية \* وان شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد  
 كذا في الهداية \* فلو قال المشهود عليه المرأة التي رايتها معها ليست زوجتي ولا امتي  
 لم يحد ايضا لان الشهادة وقعت خير موجبة للحد وهذا اللفظ منه ليس اقرارا كذا في فتح القدير \*  
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بامرأة لا تعرفها ثم قالوا بفلانة لا يحد الرجل ولا الشهود \*  
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان  
 منهم انه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا  
 استحسانا ولو شهدا اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بهذه المرأة  
 في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار  
 لا تقبل شهادتهم ولو شهدا اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زنى بها يوم الجمعة  
 وشهد آخران منهم انه زنى بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زنى بها في ملو هذه الدار  
 وشهد آخران انه زنى بها في مغل هذه الدار او شهد اثنان منهم انه زنى بها في دار فلان هذا  
 وشهد آخران انه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فانه لا حد على المشهود عليه في هذه المسائل  
 ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا شهد اربعة انه زنى بها بالبصرة وقت  
 طلوع الشمس في اليوم الفلاني من الشهر الفلاني من السنة الفلانية واربعة على انه زنى بها  
 بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق \* ولو شهدا ثنان انه زنى بها  
 في زاوية هذا البيت وشهد آخران انه زنى بها في زاوية اخرى منه حد الرجل والمرأة استحسانا  
 وهذا لانه يحتمل ان يكون ابتداء الزنا في زاوية وانتهاه في اخرى وهذا اذا كان البيت صغيرا

بعبث يحتمل ما قلنا اما اذا كان كبير افلا فان شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد كل واحد منهم انه زنى بفلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنا الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي \* ولو شهد شاهدان انه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران انه زنى بها في ساعة اخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهد الآخران على ساعة اخرى لا يمكن التوفيق بينهما بان شهد اثنان انه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران انه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة او شهد الآخران على ساعة اخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنا الى تلك الساعة اما اذا ذكر الآخران ساعة يمتد الزنا الى تلك الساعة تقبل الشهادة \* قال محمد رح في الاصل اربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان انه استكرها وشهد اثنان انها طارعتة قال ابو حنيفة رح ادرا منهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة شهد ثلثة انها طارعتة وشهد الرابع انه استكرها فعلى قول ابي حنيفة رح لا يقام الحد على احدهم هكذا في المحيط \* ولو شهد ثلثة على الاستكراه وواحد على المطاوعة فلا حد على واحد من ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* اذا شهد اربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة الزنى بها او في المكان او في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود من دنا كذا في المبسوط \* وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه او عليها حين الزنا او في لونه او في طول المزني بها وقصرها او في سمتها او هزالها لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون الى ذكره وكذا لو شهد اثنان انه زنى ببيضاء وآخران انه زنى بسمراء لان اللونين يتشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف البياض والسوداء شهد اثنان انه زنى بحشيشة وآخران بخراسانية او اثنان بكوفية وآخران ببصرية او اثنان بحرة وآخران بامه او اثنان ببالفه وآخران هالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في التمر تاشي \* واذا شهد اربعة انه زنى يوم النحر بمكة بفلانة وشهد اربعة انه قتل يوم النحر بلكوفة فلانا لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنا فان حضر احد الفريقين وشهدوا فحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهدوا الاخرين باطالة ولا يقام الحد على شهود الزنا وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط \* ان شهدوا على رجل انه زنى بفلانة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير \* ان شهد اربعة على امرأة بالزنا فظهر

بأن الزنا فنظرت إليها النساء فقلن هي بكر لا حد عليهما ولا على الشهود كذا في الكافي \* وكذا إذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير \* وإذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود أيضا كذا في التبيين \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه محبوبا بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظرت إليها النساء بعد الرجم فقلن حذراء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم \* أربعة شهدوا بزنار رجل فشهد أربعة على الشهود انهم هم الذين زنوا به لا يقبل شهادة أحد منهم ولا يقام المحدث على أحد للشبهة عند أبي حنيفة رَح وعندهما يحد الشهود الأولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول نصار وانسفة ولو قال الفريق الثاني انهم زنوا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بزنأ آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الأول كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا وامرأة وشهد أربعة آخرون على الشهود بانهم هم الذين زنوا بها وشهد أيضا أربعة آخرون على الشهود الثاني بانهم هم الذين زنوا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة رَح وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الأوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين \* ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم محدودون في قذف والمثلية بحالها يحد الرجل والمرأة بالشهادة الأولى كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عريان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي \* وان شهد أربعة على رجل بالزنا واحد منهم عبيد أو محدود في قذف فانهم يحدون ولا يحد المشهود عليه كذا في الهداية \* ولو امتنع الطعبد فامادوا حدوا ثانيا وكذا العبيد إذا شهدوا وحدوا ثم اعتقوا وأعادوا حدوا ثانيا بخلاف الكفار شهدوا على مسلم ثم أجادوا أو من محمد رَح لو ضرب بعض الحد فوجد أحد منهم عبدا فشهد أربعة أخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتابة \* ولو كان أحد الشهود الأربعة مكاتبا أو صبيًا أو أعمى حدوا جميعا سوى الصبي فان علم ذلك بعدم ان اقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلدًا ضربوا الحدان طلب المشهود عليه واما ارش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رَح كذا في الايضاح \* معتق لبعض المكاتب عند أبي حنيفة رَح ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط \* ان شهدوا



وهم نسيان او ظهروا انهم فساق لم يجدوا كذا في الكافي \* ولو ادعى المشهود عليه ان احد الشهود عيب فاقول له حتى يثبت انه حر كذا في التاتارخانية \* رجل قد فرجلا بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلثة نفر انه زان ينظر ان كان المقذوف قدمه الى القاضي ثم شهد لم تقبل وان كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي \* قال محمد بن حمران في الجامع الصغير اربعة شهداء على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الامام ثم ظهروا ان الشهود كانوا عبيدا او كفارا او محدودين في قذف وقد مات من الجلد او جرحته السياط قال ابو حنيفة رحمه الله لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط \* اذا حد بشهادة شهود جلد فخرجوا الحد او مات منه لعدم احتماله اياه ثم ظهروا ان بعض الشهود عيب او محدود ود في قذف او كافرا فانهم يحدون بالا اتفاق قال ابو حنيفة رحمه الله لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير \* اربعة شهداء على الرجل بالزنا وهو محصن او شهدوا عليه بالزنا والا حصان فجمه الامام ثم وجد احد الشهود عيبا او مكابها او محدودا في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع ولو ظهروا ان الشهود فساق فلا ضمان على القاضي \* اربعة شهداء على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا انهم احرار مسلمون مدبول ثم ظهروا انهم عبيدا او كفارا او محدودون في القذف ان بقى المزكون على تزكيتهم ولم يرجعوا منها ولكن قالوا اخطانا فلا ضمان عليهم مندهم جميعا ويجب الضمان في بيت المال مندهم جميعا فاما اذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنا مرافناهم عبيدا او كفارا او محدودين في القذف الا انا نعلمنا التزكية مع هذا اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال ابو يوسف ومحمد بن حمران لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا اذا ظهروا ان الشهود عبيدا وكفار او محدودون في القذف فاما اذا ظهروا انهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا مرافناهم فسقة الا انا نعلمنا التعديل فانهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم احرار مسلمون مدبول فاما اذا قالوا مدبول لا غير ثم ظهروا ان الشهود عبيدا لا ضمان عليهم كذا في المحيط \* ولا فرق بينهما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا ان شهدناهم احرارا واخبروا بان قالوا هم احرار كذا في النهاية \* لا ضمان على الشهود ولا يحدون بحد القذف كذا في الكافي \* اربعة شهداء على رجل بالزنا ثم اقر واعند القاضي انهم شهدوا با لباطل فعليه الجحد فان لم يحد هم القاضي حتى يحد اربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم واقيم الحد

على المهود عليه بشهادتهم ويدرأ من الفريق الاول حد القذف كذا في المبسوط \* اذا رجع  
الشهود بعد الجرح بالجلد او الموت بالجلد لا يضمنون عند ابي حنيفة رح اصلا لاضمان الارش  
ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون ارش الجراحة ان لم يموت المحدث والدية ان مات  
كذا في فاية البيان \* اربعة شهد واعلى غير محصن فجلده القاضى فجرحه الجلد ثم رجع  
احدهم لا يضمن الراجع ارش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على احد عند  
ابي حنيفة رح لا على الراجع ولا على بيت المال وعندهما يضمن الراجع كذا في السراج  
الوهاب \* ولو كان حده الجلد فجلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم حد الراجع وحده بالاجماع  
كذا في التبيين \* اذا ضرب وبقي موط فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعا حد  
القذف ويدرأ من المهود عليه ما بقي من الحد ولو رجمه الناس والشهود فلم يموت حتى  
رجع بعضهم حد الشهود حد القذف كذا في فتاوى قاضى خان \* ان شهدا اربعة على  
شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الاصول وشهد واعلى ذلك الزنا بهينه  
لم يحد ايضا ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي \* وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا  
في خزائن المفتين \* ان شهدا اربعة على رجل بالزنا بفلانة واربعة اخرى شهد واعلى زناه بامرأه  
اخرى فرجم فرجع الفريقان ضمنوا دية اجماما وحد والقذف عند ابي حنيفة وابى يوسف رح  
كذا في الكافي \* لو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع  
في قولهم حد القذف وحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع في قولهم  
وحده الباقيون عند ابي حنيفة وابى يوسف رح الاخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجع  
ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا  
في فتاوى قاضى خان \* وكذا كلما رجع واحد حد وضم ربع الدية كذا في الكافي ولو رجعوا  
جميعا بعد القضاء والامضاء حدوا جميعا عندنا والدية في اموالهم كذا في فتاوى قاضى خان \*  
ولو قذف رجل هذا المرحوم لا يحد القاذف لما ذكرنا ان رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل  
في حق غيره كذا في المحيط \* شهدوا بالعتق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية  
للورثة وحد واكذا في التاتارخانية \* ولو رجعوا من العتق لم يضمنوا شي لان شهود الاحصان  
لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين \* ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد امضى الحد

على المشهود عليه بشهادة من بقى كذا في الاصلح \* ان شهيد خمسة على رجل بالزنا ولا يحصل  
 ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر فرباع الدية ويحدان جميعا كذا في المبسوط \*  
 وكلما رجع واحد بعدهما فرباع الدية وان رجع الخمسة معا فرباعا خمسا كذا في الحاوي  
 للقدسي \* في المتن خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده القاضى الحد  
 ثم وجد احد الخمسة محدودا في القذف او عبدا ثم رجع الشهود الاربعة يحد هؤلاء الشهود  
 ولا يحد الذي وجد عبدا او محدودا في القذف لانه قاذف وقد شهد على اربعة بالزنا  
 وحدو فيه ايضا شهد اربعة رجال واربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا  
 جميعا ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعوا قبل ان يضرب الحد الرجال والنساء جميعا  
 كذا في المحيط \* ولورجع بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهما فلورجع ثالث فرباع الدية  
 ويحد الراجعون في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج فلوشهد الراجعون على رق احد الباقيين  
 يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهد على رق اثنين من الباقيين  
 حازو ربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولوشهدا على رق ثلاثة لم يجز ولورجع  
 بشهادة ثمانية فربع واحد او كل اربعة بزنا على حدة ثم رجع اربعة منهم فلا ضمان ولا حد  
 فان رجع الخامس فرباع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزائن المفتين والعناية \*  
 ولورجعه القاضى بثلاثة او برجل وامرأتين فان قال ظننت انه يجوز فعلى بيت المال وان قال  
 ظننت انه لا يجوز فعليه ولورجعه بالاقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العناية \* ان قال الشهود  
 للرجل والمرأة في غير مجلس القاضى نشهدا نكما زانبا ن وقد موها الى القاضى وشهدوا به  
 عليهما وقالوا انهم قد قالوا لنا هذه المقالة قبل ان يرفعونا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهما  
 على ذلك ولم يسقط شهادتهم به وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط \* قال محمد بن  
 في الجامع الصغير رجل شهد عليه اربع من بنيه او اخوته او بنى فيه بالزنا وهو محصن والشهود  
 مدبول فغضى القاضى عليه بالرجم فانه يأمر الشهود ان اذا اراد رجعه ان يبدوا بالرمي  
 فان رجع هؤلاء الاولاد اباهم فلم يصيبوا مقتله ورجم الناس بعد ذلك واصابوا مقتله ثم رجع واحد  
 من الشهود من شهادته فربع الراجع ربع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلث منين  
 ويكون

ويمكن ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا المراجع فرفع منتهى حصة ويغرم الباقي ان كان شعبة  
 لا يبيح الربيع الذي قالوا انما يغرم المراجع ربع الدية انما قال له الذين لم يرجعوا ان ايانا زني  
 كما شهدنا اننا ذلك ولم نره فشهدت بباطل ولكن العمان واجبا في هذه الحالة بانفاق الكل  
 واما انما قال له الباقيون رأيت معنا زنا الاب وكذبتم في المراجع لا يغرم المراجع ولا يجنب  
 حد القذف على هذا المراجع مندم لما لنا الثلاثة الا ان الذين شهدوا معه ينكرون وجوب  
 حد القذف على ابنه المراجع فلا يكون لهم ان يحاصموا في ذلك فبعضك ينظر ان كان للمرحوم  
 والد او جد او ولد آخر غير الشهود كان له ان يحاصم المراجع في الحد وان لم يكن للمرحوم  
 ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولدا لم يرجع لم يكن له  
 ان يحاصم اياه في الحد وان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد  
 من الرابع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجما للشهود عليه ولم يقتلوه فاما اذا رجموه وقتلوه  
 ثم رجع واحد منهم من شهادته ولا وارث للميت غير هؤلاء الشهود فالمسألة على ثلاثة اوجه  
 اما ان قال الباقيون للمراجع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك او قالوا كان الاب زانيا  
 ولكنك لم تر زناه او لا ندري انك رأيت زناه ام لا وقد شهدت بالبطل او قالوا لم يزن الاب  
 وقد كذبت في قولك انه وان نفى الوجه الاول لم يغرم المراجع شيئا من دية الاب ولا يحرم من  
 الميراث وفي الوجه الثاني غرم المراجع ربع الدية ويحرم من الميراث ولا حد عليه وان اقر على  
 نفسه بحد القذف الا ان الباقيين صدقوا من القذف والحق لهم لا يعدوهم حتى لو كان سواهم  
 ممن ذكرنا قبل هذا لا ستوفى الحد منه ولا يغرم الباقيون شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة الباقيون  
 على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون من الميراث ويكون الدية  
 لاقرب الناس من المقتول بعدهم ويشتدون حد القذف \* رجل له امرأتان وله من احدهما خمس  
 بنين فشهد اربعة منهم على اخيهما انه زنى بها امرأة ابيهما فهذا لا يخلو ما ان كان دخل بها هوهم او  
 لم يدخل واما ان كانت ام هؤلاء الشهود حية او كانت ميتة واما ان صدقتهم الاب او كذبهم واما ان شهدوا  
 انها طوخته في الزنا او شهدوا انها كانت مسكرة من قبل الاخ للشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا  
 له اخاهم زنى بها وهي مطاوعة له وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت ام الشهود حية  
 لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك لو كذبهم جحدت الام ام ادعت فان كذبت الام ميتة



ان كان المصنف يدعى ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب جحد بل كره قبل وان كان قد دخل بها  
 او هم فان كانت مطاوعة كانت منهم حية فيجوز ان تقبل ادعى الاب ذلك لم جحد ادعت الام  
 لم جحدت فان كانت امهم جحدت فان ادعى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان جحد قبل وخلف  
 كله ان يشهدوا ان الشاهد واليمين بها وهي طائفة فاما اذا شهدوا انها كانت مكرهة فان كانت منهم حية  
 قبلت الشهادة بكل حال ادعى الاب ذلك ام جحد دخل بها الاب ام لم يدخل بها فان كانت  
 امهم حية فان ادعى الاب قبلت شهادتهم وان جحد لا تقبل جحدت الام ذلك ام لا كانت  
 وفي كل موضع تقبل شهادتهم يقام حد الزنا على الاخ الشهود عليه وعلى المرأة اذا كانت  
 مطاوعة كذا في المحيط \* اذا شهد اربعة نصارى على نصرايين بلزنا نقضى القاضي  
 بشهادتهم ثم اسلم الرجل او المرأة قال يبطل الحد عنهما جميعا فان اسلم الشهود بعد ذلك  
 لم ينفع اعادوا الشهادة ولم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما  
 حكم الحاكم بذلك اسلم احد الرجلين او احد الامرأتين درى من الذى اسلم ومن صاحبه  
 ولا يدرا من الاخرين كذا في المبسوط \* قال محمد روح اذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدتين  
 يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا انه محدود في القذف فالقاضي يحال الشاهدين  
 من حده وذلك لان اقامة حد القذف ان حصلت من السلطان او نائبه يبطل شهادته وان حصلت  
 من واحد من الرعايا بغير اذن الامام فانه لا يبطل شهادته فلا بد من السؤال من الذى حده  
 وان قال حده قاضي كورة كذا وسموه فقال المشهود عليه بحد القذف انا اقيم البيعة على اقرار  
 ذلك القاضي انه لم يحدنى ولم يوقت واحدة من البيعتين وقتا فلين القاضي يقضى بكونه  
 محدودا في القذف ولا يمتنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في قذف بحبيب بيعة لا قرار  
 فان كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بان شهدوا بان قاضي بلد كذا حده حد القذف فمتبع  
 وخمسين واربعاً مائة مائة فاما للمشهود عليه البيعة ان ذلك القاضي قد مات سنة خمس وخمسين  
 ولو قضى له او اقام البيعة انه قد كان خائفا في ارض كذا سنة سبع وخمسين ولزعماء به فان القاضي  
 يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمتنع ان البيعة الا ان يكون امرا مشهورا من ذلك فيستغنى  
 لا يقضى بكونه محدودا في قذف بانى كذا موته القاضي قبل الوقت الذى شهدوا فيه  
 وخامسة الجدي فيه منتهىضا ظاهرا فيما بين الناس علمه كل صغير وكبير وكل عاقل وجاهل وكل

كون القاضى في ارض كذا في الوقت الذى شهد للشهود بقائمة الحد فيه طاهر مستغنياً عن  
كل صيرور كسور وكل ما لم يوجها هل فحينئذ لا يقضى بكونه لشاهد محدوده في قذف ويقضى  
على المشهود عليه بحد الزنا كذا في المحيط \* اذا ادعى المشهود عليه بالزنا ان هذا الشاهد  
مصدق في القذف وان منده بينة بذلك امهله ما بينه وبين ان يقوم من مجلسه من غير ان يعطى منه  
فان جاء بالبينة والا قام عليه الحد فان اقران شهوده ليسوا بحضور في المصروع سأل ان يؤثمه  
ايما ما لم يؤثمه وان لم يدع المشهود عليه شيئاً ولكن اقام رجل البينة على بعض الشهود انه تذنه  
فانه يحبس ويُسأل عن شهود القذف فاذا زكوا اوزكى شهود الزنا بدى بحد القذف ودري  
منه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلاً من المسلمين بين يدي القاضى فان  
حضر المذوف وطالبه بحد اقيم عليه حد القذف وسقط حد الزنا وان لم يأت المذوف بطالب  
بحده بقاء حد الزنا واذا اقيم حد الزنائم جاء المذوف وطلب حده يحد له ايضاً وكذلك لو كان  
مكان الرامى سارق او كانت الشهادة بشىء آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط \* وان شهد اربعة  
على رجل بالزنا فقتله رجل صمد او خطا بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمود الدينية في الخطاء  
على ما قتله وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي \* وكما يجب ضمان نفسه  
في هذين الفصلين يجب ضمان اطرافه حتى لو قطع انسان يده او فقا مينة ضمنه كذا في المحيط \*  
وان قضى برجمه فقتله رجل صمد او خطاً لاشىء عليه كذا في الكافي \* وكما لا يجب ضمان نفسه  
في هذا الفصل لا يجب ضمان اطرافه ولو رجع الشهود من شهادتهم بعدما قتله في هذه الضرورة  
فلا شىء على القاتل كذا في المحيط \* وان قتله صمد بعد القضاء ثم وجد الشهود جبيداً او كفاراً  
او محددين في القذف فالتبائن يجب القصاص وفي الاستحسان يجب الدية في ماله  
في ثلث صنفين فان كان هذا الرجل قتله وجماً ثم وجد وامبيداً فالدية في بيعت المالك لانه فعل ما فعل  
وامر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيف لانه لم يمتل امر الامام كذا في الكافي \* ان شهد الشهود  
على رجل فقالوا نشهد انه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها فشبهاهم باطله وكذلك لو شهدوا  
انه جاء معها او باضه ولا حد على اليهود كذا في المبسوط \* اذا شهدوا على رجل بالزنا  
وقالوا نعمدنا النظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية \* ولو قالوا نعمدنا النظر للتأذي لا تقبل اجماعاً  
كذا في فتح القدير \* اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاراد الامام ان يحده فاقتربى رجله

من الشهود على بعضهم بخلاف المتخوف ان طلب حقه في القذف ان تبطل شهادته فلم يطالب  
قال يجوز شهادتهم على الزنا بعد المشهود عليه كذا في المبسوط \* أربعة شهداء على رجل بالزنا  
وشهد رجلان عليه بالاحصان فقتضى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا واحصان مبدعين  
او رجعا من شهادتهما وقد جرحتهما بالحجارة الا انه لم يمت بعد فالقياس ان يقام عليه مائة جلدة  
وهو قول ابي حنيفة ومحمد وروى الاستحسان يدرأ منه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان  
شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال ايضا \* أربعة شهداء على رجل بالزنا ولم يشهد عليه  
بالاحصان احدهما والقاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكمال الجلد فالقياس  
على الاول في هذا ان يرجم وفي الاستحسان ان لا يرجم وعلما ونا اخذوا بالاستحسان  
في هذه المسئلة وبالقياس في الاول وهذا الذي ذكرنا اذا اكمل الجلد فما اذا لم يكمل  
حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمتنع من اقامة الرجم كذا في المحيط \* ولو شهد أربعة  
على رجل بالزنا فادعى الشبهة بان قال ظننتها امرأتى او جاريتى لا يسقط منه الحد وان قال  
هي امرأتى او جاريتى فلا حد عليه ولا على المشهود كذا في الصراج الوهاج \* ولو شهد وانه  
زنى بامرأة فقال كنت اشتريتها شراء فامدا او بشرط الخيار للبائع او ادعى هبة او صدقة او قال  
تزوجنها وقال الشهود اقرانه لا ملك له فيها درى منه الحد للشبهة وكذا روى في الحرة اذا قال  
اشتريتها درى الحد وكذا لو قال الشهود امتتها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في العتابة \*  
اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة انه اكرها ولم يشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا  
انها طامست فعليها الحد كذا في المبسوط \* شهدوا بحد متقدم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز \*  
وان شهدوا بحد متقدم فاختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحدون  
كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا بد من كون المتقدم بغير مذكر فان كان به كمرض او بعد مسامة  
او خوف طريق قبلت وحدث كذا في التمهيد لفتاوى \* ثم المتقدم كما يمنع قبول الشهادة  
في الا بتداء يمنع الاقامة بعد القضاة متدنا حتى لو حارب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد  
ما تقدم الزمان لا يقام عليه الحد فاختلفوا في هذا لتقدم من محمد اذ قدرة بشهروا به  
من ابي حنيفة وابى يوسف روى وهو الاصح كذا في الهداية \* والتقدم جحد بشهري لا تفاق

في غير شرب الخمر اما غيبه فكذلك عند محمد رح وعندهما بقدر بزوال الرائحة كذا في فتح القدير \* وان اقرب الحد المتقدم حد الا في العرب كذا في شرح الوقاية \* ومن اقرب الزنا بامرأة بعينها او بغير عيناها ربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو اما ان تحضر قبل اقامة الحد على الرجل او بعد الاقامة ان كان بعد الاقامة واقرت بمثل ما اقرا للرجل تحد ايضا وان انكرت وادعت على الرجل حد القذف لا تحد الرجل لاحاطة علمنا انه لا يجب عليه حدان وقد اقمنا عليه احدهما فلا يقام عليه الاخر وان كان قبل اقامة الحد فان انكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد منهما ويجب العقر على الرجل وان لم تدع النكاح وانكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد من الرجل عند ابي حنيفة رح وكذلك لو كانت المرأة هي المقررة والرجل فائب فحكم الرجل كحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي \* وان جاءت المرأة بعد ما حدد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط \* المنتقى رجل اقر با لزناء وهو محصن فامر القاضي برجمه فذهبا به ليرجموه فرجع مما اقر به فقتله رجل لا شيء عليه ما لم يبطل القاضي عنه الرجم فان ا بطل عنه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الاصل من ابي حنيفة رح فيمن اقر بالزناء وادعت المرأة الاستكراه قال يحد الرجل ولا تحد المرأة كذا في الايضاح \* الذي اسلم في دار الحرب اذا اقر انه كان زني في دار الحرب قبل ان يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط \* واذا دخل المسلم دار الحرب بامان وزني هناك بمعاملة او ذمية ثم خرج الى دار الاسلام فاقر به لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط \* اذا قال العبد بعد ما متق زنيته وانا عبد لزمه حد العبد ويقام الحد على العبد ان اقر بالزناء وبغيره مما يوجب الحد وان كان مولا فائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط \* ولو اقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا شاهدان لا يحد كذا في التمر تاشي \* الباب الخامس في حد الشرب \* من شرب الخمر فاخذوا ريعها موجودة او جاؤا به مكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا اقر وريعها موجودة معه شرب من الخمر قليلا كان او كثيرا وان اقر بعد ذهاب ريعها لم يحد هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريعها والسكر لم يحد عندهما ايضا فان اخذه الشهود وريعها موجودة معها وسكران فذهبا ومن مصر الى مصر فيه الامام نانقطع ذلك قبل ان ينتهوا به حد اجماعا كذا في الدرر الجاه \* لا يحد السكران باقراره



على نفسه كذا في الهداية \* اختلفوا في معرفة السكران قال ابو حنيفة ربح من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه اذا اختلف كلامه فصار غالب كلامه الهديان فهو سكران والفتوى على قولهما واذا شهد الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي من الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال انه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم انه ابن شرب لاحتمال انه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل من العدالة ولا يقضي بظاهرا لعدالة \* والمشهود عليه بشر بها لا بد ان يكون ما قلا بالغامس لمانا طقا فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في الحانية ولا يحد الاخر من سواء شهد الشهود عليه او اشار باشارة معهودة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات ويحد الاصحى كذا في البحر الرائق \* ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت انها حرام حد كذا في السراجية \* ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظنتها لبناء وقال لا اعلم انها خمر لا يقبل ذلك وان قال ظنتها نبذ قبل منه كذا في البحر الرائق \* يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجل كذا في الهداية \* ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا افاق يقام عليه الحد سواء ذهب رائحة الخمر منه او لم تذهب \* المسلم اذا تقيأ الخمر فانه لا يحد لجواز انه شرب مكرها ولا يحد المسلم لوجود ريح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرها او يقر ولو شهد احدهما انه شربها والاخر انه قاءها لا يحد وكذلك لو شهد على الشرب والريح توجد منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد احدهما انه شربها والاخر باقراره بشر بها وكذلك لو شهد احدهما انه سكر من الخمر وشهد الاخر انه سكر من السكر كذا في الظهيرية \* اذا سكر من البنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزيت يحد \* النى من ماء العنب اذا فلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشربه انسان وسكر لا يحد في قول ابى حنيفة ربح وحكمة حكم العصير حذو واما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة والاجاص ونحوها ما دام حلوا يحل شربه كذا في فتاوى قاضي خان \* من سكر من النبيذ حد ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوما كذا في الهداية \* من شرب ردى الخمر لم يحد حتى يسكر

ومن شرب المنصف او المثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ العسل والمزرو والجعة اوليس الرماك لم يحد  
 كذا في الصراجية \* فان خلط الخمر بشيء من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك  
 وشرب ان كان الخمر غالبية وشرب منها قطرة حد وان كانت مغلوقة لا يحل شربها ولا يحد ما لم يسكر  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا كذا في الكنز \*  
 ويفرق على بدنه كما في الزنا ويجتنب فيه الوجه والرأس كما في الزنا ويجرد في المشهور وان كان  
 عبدا فحد اربعون سوطا ومن اقرب غرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد كذا في السراج الوهاج \*  
 لاحد على الذمي في شيء من الاشرية واذا اتى الامام برجل شرب خمر او شهد به عليه شاهدان  
 فقال انما اكرهت عليها اقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى  
 المشهود عليه بالزنا انه نكحها فانه لا يحد لان هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لان  
 الفعل يخرج من ان يكون زنا بالنكاح وهنا بعدد الاكراه لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب  
 الخمر انما هذا قدر مسقط فلا يثبت الا ببينة يقيمها على ذلك كذا في الطهيري \* الباب السادس في  
 حد القذف والتعزير \* القذف في الشرع الرمي بالزنا \* اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة  
 محصنة بصريح الزنا بان قال زنت او يازاني وطالب المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا  
 ان كان القاذف حرا وان كان عبدا حده اربعين سوطا كذا في فتح القدير \* ولا ينزع عنه الثياب  
 غير الغرو والحشو ويفرق على بدنه كما في الزنا كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ويثبت باقراره  
 مرة واحدة وبشهادة رجلين كما في سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يثبت بشهادة  
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان اقربا للقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي \* انما يجب الحد على القاذف بشرط  
 ان يكون المقذوف محصنا وشراطة خمسة وهوان يكون حرا بالغائلا مسلما عفيفا لم يكن وطئ  
 امرأة بالزنا او بالشبهة او نكاح فاسد في صفة كذا في شرح الطحاوي \* فيبطل احصانه بكل وطئ  
 حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة او كبيرة او امة استحقت او معتدة من ثلث او بائن او وطئ  
 امة ثم ادعى شراءها او نكاحها او وطئ امة مشتركة او امرأة مكروهة او مزفوفة او زنى في كفره  
 او في دار الحرب او في جنونه او وطئ امة المحرمة على التأبيد برضا عكذا في خزائن المفتين \*  
 وهو الصحيح كذا في التبیین \* ولو اشترى امة وطئها ابوة او وطئها امها او وطئها فقه انسان

فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى امته لمساها وبنتها بشهوة او نظر الى عروج امها  
 او بنتها بشهوة او نظرا بوه او ابنته الى عرجها بشهوة فوطئها قال ابو حنيفة فخرج لا يزول احصائه وقد  
 قاذفه وقال ابو يوسف ومحمد ربح يزول احصائه ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا المصنف اخذ  
 تزوج امرأة بهذه المصنف ووطئها كذا في الظهيرية \* ولو عقد فخرج جلا اتى امته وهي مجبومة  
 او مزوجة او مشتراة شراء ناسدا او امرأته وهي حاقص او مظاهر صنها او صائمة صنوم فخرج وهو عاقل  
 بصومها او مكاتبته عليه الحد كذا في فتح القدير \* في المنتقى تزوج خاتمة بعد الاربع ووطئها  
 فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جارية المرتدة حد قاذفها وفيه ايضا لو وطئ امته في عدة من زوج  
 لها فاني احدث انه كذا في المحيط \* ان تزوج امته على حرة او تزوج اخنتين او امرأة وعمنها في  
 عقد فالوطئ يحكم هذه العقود الفاسدة يسقط الاحصان وكذلك ان تزوج امرأة فوطئها  
 ثم علم انها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في المبسوط \* رجل  
 وطئ جارية ابنة فاحبلها او لم يحبلها فانه يحد قاذفه قال ابو يوسف ربح كل من درأت الحد  
 عنه وجعلت عليه المهر واثبت نسب الولد منه فاني احدث انه وكذلك لو تزوج امه رجل  
 بغير اذنه ودخل بها فاني احدث انه كذا في الظهيرية \* ان تزوج امرأة بغير شهود او امرأة  
 وهو يعلم ان لها زوجا او في عدة من زوج او ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على  
 قاذفه وان اتى شيئا من ذلك بغير علم قال ابو يوسف ربح يحد قاذفه كذا في البويرة النيرة \*  
 الذي اذا تزوج امرأة مستحقة في دينه ككنكاح ذات رحم محرم منه ثم اسلم فقد نه ان كان  
 قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول حصل في حالة الكفر  
 فكذلك على قولهما وعند ابي حنيفة ربح يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي \*  
 ان ملك اخنتين فوطئهما حد قاذفه كذا في المبسوط \* اذا قذف امرأة وقد حدثت من الزنا  
 فلا حد على قاذفها او يكون معها سلامة الزنا وهو ان يكون القاضي لاهن بينهما وقطع  
 النسب من الاب والابن النسب بها او جاءت امرأة ومعها ولد لا يعرف له اب فلا حد  
 على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لاهن بغير الولد او كان مع الولد لاهن  
 انه لم يقطع النسب او قطع نسبه الا ان الزوج مادي واكذب نفسه والحق النسب بالاب فذهب  
 رجل للمرأة

رجل للمرأة فانه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي \* أنا قال لامرأته يا زانية فقال لابل أنت جدت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لاجنبية يا زانية فقالت زنيبت بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زنيبت بك فلا حد ولا لعان وكذا لك لاحد على المرأة ولو قالت المرأة لزوجها ابتداء زنيبت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط \* ولو قال زني بك زوجك قبل ان يتزوجك فهو قذف ولو قال زني بك باصبعة لم يكن عليه حد كذا في التاتارخانية \* ولو قال اشهد انك زان وقال الآخر وانا شاهد ايضا لاحد على الثاني الا ان يقول انا اشهد بما شهدت به كذا في العتابية \* قال لرجلين احدهما زان فقيل له هذا لاحدهما بعينه فقال لا لاحد عليه ولو قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ايضا كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا لو قال هو كما قلت حد الثاني ايضا كذا في محيط الميرخسي \* ولو قال يا ابن القبة يا خلية فلان يادهي يا ابن الدمية لاحد وكذا لو قال جامعك فلان حراما او فجر بك فلان او قال فلان يقول انك زان او انت تزني او ما رأيت زانيا خيرا منك او انت ازني الناس او انت ازني مني او انت ازني من الزناة او زنيبت فيما دون الفرج او زني فحذك او رجلك لوبا لوطي او عملت ممل قوم لوط او لطت او زنيبت وانت مكرهة او بائمة او مجنونة لاحد وكذا لا يجب بالتعريض وبقذف الاخرس والرتقاء وفي دار الحرب ومكر اهل البغي ولا يجب الحد بقذف الصبي والمجنون جنونا مطبقا فان كان يجهن ويفيق يجب وكذا لا يجب بقذف المحبوب واما بقذف الخصي والعندين يجب كذا في خزائن المفتين \* ولو قال يا ولد الزنا او قال يا ابن الزنا وامه مضمنة حد لانه قذفها بالزنا كذا في التمر تاشي \* أنا قذف فلانا مرافقا فادهي الغلام البلوغ بالسن او الاحتلام لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط \* ولو قال لرجل يا زانية فانه لا يجب الحد عليه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في شرح الطحاوي \* وهو الاستحسان كذا في المحيط \* ولو قال لامرأة يا زاني بغيا لها فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو قال لرجل زنات يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي \* من قال لغير زنا في الجبل وقال منيت صعود الجبل والساعة حالة الغضب لا يصدق ويحد عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتح القدير \* ولو لم يعن به الصعود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين \* ولو قال زنات



على الجبل لم يحد بالاجماع كذا في المضمرات \* ولو قال زناأت على الجبل في حالة الغضب  
فيل لا يحد وفيل يحد وهو الا وجه كذا في فتح القدير \* ولو قال زنيت في الجبل يحد بالاتفاق  
كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال يا زاني يا لهمة ذكر في الاصل انه اذا قال عنيت الصعود  
على شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط \* ابراهيم من محمد رح رجل  
دعا بجاريته فاجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال يا زانية ثم قال ظننتها امنى قال نحد  
ولا نصدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لغيره زنيت وفلان معك يكون قاذفا لهما  
ولو قال عنيت وفلان معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال يا ابن الزانية  
وهذا معها فهو قاذف للثاني وكذلك اذا قال للثاني وانك معها كذا في المحيط \* ولو قال  
يا ابن الزانية وفلان معها فهو قذف لأمه ولفلان ولو قال وفلان معك لم يكن قذفا ولو قال زنيت  
وهذا معك او لم يقل معك فهو قذف لهما كذا في خزائن المفتين \* ابن سماعة من ابي يوسف رح  
اذا قال لاخبريا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني ولو قال  
لرجل يا زاني وهذا معك كان قاذفا لهما روى عن ابي يوسف رح اذا قال لاخبريا ابن الزانية  
وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط \* من قذف الزاني بالزنا فلا حد عليه سواء  
قدنه بذلك الزنا بعينه او بزنا آخر كذا في المبسوط \* ولو قال زنيت باحدى هاتين او هاتين يحد  
كذا في العتبية \* رجل قال لغيره قل لفلان يا زاني فان قال الرسول للمرسل اليه ان فلانا  
يقول لك يا زاني لا حد على احد على الرسول ولا على المرسل ولو ان الرسول لم يخبره  
عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
لرجل يا ابن ماء السماء لا يحد ولو قال لعربي يا نبطي او لست بعربي لا يحد كذا في الكافي \*  
رجل قال لغيره لست انت من بني فلان لقبيلة لا حد عليه رجل قال لمسلم لست انت لابيك وابواه  
كافران لا يحد \* رجل قال لعبده لست لابيك وابواه مسلما وقد عتقا لا حد على المرسل  
وان عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ان قال است لامك فليس بقاذف وكذا  
اذا قال لست لا بويك لم يكن قاذفا وان قال لست لابيك وامه حرة وابوه عبد لزمه الحد  
لامه وان كانت امه وابوه حر لم يحد ويعزروا لو قال لغيره لست لابيك او لست باسن فلان  
في غضب حد كذا في الكنز \* وان قال لست باسن فلان يعني جده لا يحد كذا في الكافي \*

نسب رجلا الى غير ابيه في غير فضبه لم يحد فان كان في فضب حد ولونسبه الى جده لم يحد لان الجدا ب وكذا النوسبه الى عمه او خاله او زوج امه لانهم يسمون ابا مجازا كذا في التمر تاشي \* ولو قال لست من ولادة فلان فهذا ليس بقذف اذ اقال لغيره لست لاب لم يلدك ابوك فهذا كله قذف لأمه وكذا لك اذ اقال لست للرشدة كذا في الظهيرية \* ولو قال لاخرجك زان فلا حد عليه كذا في الايضاح \* ولو قال يا اخا الزاني فهو قذف لاخته وان كان له اخ واحد فالحصومة له ولو قال يا اخا الزاني فقال لا بل انت يحد الثاني والحصومة مع الاول لاخى الثاني كذا في العتابية \* ولو قال يا ابن الزانيتين وكانت امه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يبالى ان كانت الجدة مسلمة ام لا وان كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلا حد عليه لان الاضافة الى الولادة انما يتناول الاقرب فالاقرب ولو قال يا ابن الف زانية يحد كذا في المراج الوهاج \* ولو قال لرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قذف لآبيه وامه ان كانا حيين كان طلب الحد لهما وان كانا ميتين فطلب الحد يكون له كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لامرأة اجنبية زنيته ببعير او بشراو بحمار لا حد عليه ولو قال زنيته بناقه او ببقرة او بشوب او بد رهم فعليه الحد ولو قال لرجل زنيته ببعير او بناقه او ما اشبه ذلك لا حد عليه فان قال بامة او دار او ثوب فعليه الحد كذا في الظهيرية \* قال محمد رح في رجل قال لغيره انت تزني لاحد عليه لان هذا الاستقبال ولو قال انت تزني واضرب انا فلا حد عليه لان هذا يذكر على طريق الاستفهام والتعبير ومعناه كيف يجوز ان يعاقب غير الفاعل كذا في الايضاح \* ولو قال زنيته قبل ان تخلفى او قال قبل ان تولدى فلا حد عليه كذا في المحيط \* اذ اقذف امرأة زنت في نصرانيتها او رجلا في نصرانيتها فانه لا يحد والمراد قذفها بعد الاسلام بزنا كان في نصرانيتها بان قال زنيته وانت كافرة وكذا لو قال لمعتق زني وهو عبد زنيته وانت مبد لا يحد كما لو قال قذفتك بالزنا وانت كتابية او امه فلا حد عليه كذا في فتح القدير \* ان قال لرجل يا ابن الاقطع او يا ابن المقعد او يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال يا ابن الازرق او يا ابن الاشقر او الاسود وابوه ليس كذلك ولو قال يا ابن الصندي او يا ابن الحبشي لا يكون قاذفا له لو قال لعربي يا عبد او يا مولاي لا حد عليه وكذلك لو قال لعربي يا دهمان لا حد عليه ولو قال يا بني لا حد عليه وكذلك لو قال لرجل انت مبدى او مولاي

فهذا هو الرق والولاء عليه فليس من القذف في شيء فان قال يهودي او يانصراني  
او يامجوسي او يابن اليهودي لاحد عليه ولكنه يعزركذا في المبسوط \* ولو قال يابن الحائك  
لاحد عليه كذا في قتح القدير \* اذا قال لست بعربي او يابن الخياط او يابن الاصور وابوه ليس  
كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بابن آدم او لست الانسان او لست الرجل او ما انت بانسان  
لم يكن قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا في الجوهر النيرة \* ولو قال يابن الاصغر وابوه ليس  
كذلك لا يحد كذا في شرح الطحاوي \* قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر  
فعل كذا وفعل هذا كذا لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كذا فهو قذف كذا في الوجيز للكردي \* في الآثار  
من ابي حنيفة رح ان اقال لغيرة يا بغل فعليه الحد لانه بلغه صمان يازاني وفي مختصر للجصاص  
من ابراهيم النخعي انه قال لا مراثة ابي ر وحيي يجب الحد وعلى هذا ان اقال لها ابي صياحه  
او قال ابي غرا او قال ابي جالب او ما شاكل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة من  
كونها زانية صرنا كذا ان كوفي الاصل كذا في الذخيرة \* ولو قذف رجلا فقال يابن الزانية  
ثم ادعى القاذف ان ام المقذوف امة او نصرانية والمقذوف يقول هي حرة مسلمة فالقول  
قول القاذف وعلى المقذوف البينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف ان المقذوف  
مبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف انا مبد وعلى  
حد العبد وقال المقذوف انت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح \* ان وطى جارئة  
ابنه او احدا بويه او اخته ثم ادعى ان مولاها بها منها ولم يكن له بينة فلا حد على قاذفه  
وكذلك ان اقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في المبسوط \* ولو قذف رجلا ولم يكن للمقذوف  
بينة على انه قذفه واراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستحلفه مندنا كذا في الجوهر النيرة \*  
ان ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف او ببينة قامت عليه يقال له اقم البينة  
على صحة قذفك والا اقيم عليه الحد قال وان اضرب بعض الحد ثم اقام القاذف البينة على صدقه  
صحت بينته وان اسمعت البينة سقط بعض الجلدات ولا يبطل شهادته ولا يلزم منه صمة الفسق كذا  
في الايضاح \* قال محمد رح ان ادعى رجل على رجل انه قذفه وجاء بشاهدين يشهدان  
ان هذا قذف هذا فالقاضي يسأل من الشاهدين من القذف ما هو وكيف هو فان قالوا نشهد انه  
قال له

قال له يا زاني قبل شهادتهما وبعد القاذف ان كانا هذين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف من مدالة الشاهدين والعدالة هي الانزجار من تعاطي ما يعتقد الانسان محظور دينه فان شهد احدهما انه قال يا زاني يوم الجمعة وشهد الآخر انه قال يا زاني يوم الخميس قال ابو حنيفة رح يقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا يقبل كذا في الظهيرية \* وما قاله ابو حنيفة رح اول كذا في المحيط \* ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يجب ولو شهد احدهما انه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر انه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي \* ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير \* ولو ان جماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة فيمادون الفرع لاحد على احد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون الفرع كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى قذفا على احد واقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس ينظر ان كان الشاهد فاسقا لا يحبس وان كان عدلا وقال لي شاهد آخر في المصر القياس ان لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين او ثلثة ايام واذا ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام فانه يحبس كذا في الظهيرية \* في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف ان المقذوف زان وان له البينة اجل لاقامة البينة فان اقام والا حد فان لم يجد احدا يبعث الى الشهود بعثة مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان اقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التاتارخانية \* ولو قذف رجلا فجاء باربعة فحقت انه كما قال يدرأ الحد من القاذف ومن المقذوف ومن الشهود كذا في الظهيرية في المقطعات \* اذا كان المقذوف حيا فلا خصومة لاحد سواء حاضرا كان او غائبا ولو مات المقذوف قبل ان يطالب او بعد ما طالب او اقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان موطا واحدا كذا في فتاوى الكرخي \* وان رجع الغائب فقدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضر لان المطالبة شرط في كله كذا في فاية البيان \* قذف ميتا محصنا



فللو الدين والمولودين ملوا أو سفلوا أن يحاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكاثر والقاتل  
والرفيق والأقرب والأبعد وإن ترك بعضهم فللباقين أن يحاصموا كذا في التمرتاشي \*  
ولا يطالب بحد القذف للميت إلا أن يقع القذف في نسبه بقذفه كذا في الهداية \* وولد الأب  
وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يثبت لابی الام ولام الام  
كذا في المحيط \* أما الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والحالات ليس لهم  
حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي \* وليس للولد أن يطالب بحد القذف إذا كان القاذف  
أباه وجده وإن علا ولا أمه ولا جدته كذا في الإيضاح \* وإن قذف أباه أو أمه أو أخاه أو أمه  
فعليه الحد \* رجل قال لابنه يا ابن الزانية وأمه ميتة ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد  
بضرب القاذف الحد وكذلك إن كان للميت المقذوف ابنان فصدق أحدهما كان للآخر  
أن يأخذ بالحد وإن لم يكن للمقذوف إلا ابن واحد فصدق في القذف ثم أراد أن يأخذ بالحد  
ليس له ذلك كذا في المبسوط \* قال محمد رح في الجامع الصغير رجل له مبدولة أم حرة  
مسلمة وقد ماتت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط \*  
ولو أن رجلين استبأ أحدهما أما أنا ليس بزاني ولا أمة بزانية قال لأحد في هذا ولو قال  
من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلاحد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي \*  
ولو قال لعبد يا زاني فقال لأبل أنت يحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يحدان جميعا كذا  
في خزائن المفتين \* ولو قذف أجنبي أجنبية محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره يقام عليه الحد  
أيضا كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رح في الرقيات أربعة شهدوا على رجل أنه زنى  
بفلانة بنت فلان الفلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وأثبتوه والمرأة فأتى بالرجل  
ثم إن رجلا قذف تلك المرأة الغائبة فحاصمته إلى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم  
قال القياس أن يحد قاذفها لكنني استحسن أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية \* في جمع الجوامع  
وإن حاصمت إلى قاض آخر يحد إلا أن أقام الشاهد على قضاء الأول كذا في التاتارخانية \*  
من قذف غير مرة أو زنى غير مرة أو شرب غير مرة فحد مرة فهو لذ لك كله كذا في الكافي \*  
ولو قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة  
فحاصموا بضرب لهم حد واحد وكذا إذا حاصم بعضهم دون بعض فحد فالحد يكون لهم جميعا

وكذا إذا حضر واحد منهم فأنما على القاذف حد واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يحاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة أخرى لو حد القاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلاً آخر فإنه يحد للثاني حداً آخر وإنما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج \*  
لو ضرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حداً مستأنفاً ولو كان ذلك في القذف بنظر فان حضر الأول إلى القاضي يتم الأول ولا شيء للثاني وإن حضر الثاني وحده يجلد جلداً مستأنفاً للثاني وبطل الأول وإن اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بأن قذف وزنى وسرق وضرب يقام عليه الكل ولا يوالي بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الأول فيبدأ بحد القذف أولاً لأن فيه حق العبد ثم الامام بالخيار إن شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر حداً للعرب ولو كان مع هذا اجراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الأقوى فالأقوى كذا في التبيين \* لو قال كلكم زان إلا واحداً دلان أصل القذف كان موجباً فكان لكل واحد منهم أن يدعى مالم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى \* بعد قذف حراً فاعتق فحذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانين ولو جاء الأول فضرب أربعين ثم جاء به الآخر تم له الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني الثمانون يكون لهما ولا يضرب الثمانين مستأنفاً لأن ما بقي تمامه حد الاحرار فجاز أن يدخل فيه الاحرار كذا في فتح القدير \* إذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وإن تاب لا يقبل إلا في العبادات كذا في شرح الطحاوي \*  
إذا حد الكافر في قذف لم يجز شهادته على أهل الذمة فإن أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وإن ضرب سوطاً في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته ومن أبى يوسف رح أنه ترد شهادته ولا قل تابع للأكثر والأول أصح كذا في الهداية \* أن قذف في حالة الكفر حد في حالة الإسلام بطلت شهادته على التأييد ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا يقبل شهادته على التأييد ولو قذف حالة الرق ثم اعتق فإنه يقام عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج \* في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه إذا قام أربعة من اليهود على صيد فقه بعد الحد يقبل شهادته كذا في فتح القدير \* إذا زنى المقتوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطئاً محرماً غير مملوك فقد سقط الحد من القاذف وكذلك إذا ارتد المقتوف

وان اسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذا لك ان تكن معتوها ذاهب العقل كذا في المبسوط \*  
ويسقط الحد من القاذف بتصديق المقذوف او بان يقيم اربعة على زنا المقذوف سواء اقامها قبل الحد  
او في خلا له على احدى الروايات كذا في السراج الوهاج \* ولا يقبل منه اقل من اربعة شهود  
فان جاء بهم فشهد واعلى المقذوف بزنا متقدم درأت منه الحد استحصانا وان جاء بثلاثة فشهدوا  
عليه وقال القاذف انا رابعهم لم يلتفت الى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان  
او رجل وامرأتان على اقوال المقذوف بالزنا يدرأ الحد من القاذف وعلى الثلاثة كذا في المبسوط \*  
انما مات المكاتب وترك وفاء وادبت مكاتبته وحكم بعقده في آخر جزء من اجزاء حيوته  
وقسم الباقي بين ورثته الاحرار ثم قدنه رجل لا يحد كذا في المحيط \* من دخل البنا بامان  
من اهل الحرب فخذف رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول ابي حنيفة ورجلها كذا  
في شرح الطحاوي \* حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط  
ولا يقام حد القذف الا بطالب المقذوف ولا يقبل البينة عليه الا بعد الدموى ولا يسقط هذا الحد  
بعد العفو والبراء بعد ثبوتهم وكذا اذا عفى قبل الرفع الى القاضي وكذا لو صالح من القذف  
على مال يكون باطلا يرد المال عليه وله ان يطالبه بالحد بعد ذلك صندنا كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وبقيمه القاضي بعلمه اذا علم في ايام تضائه وكذا لو قدنه بحضرة القاضي حده وان علمه القاضي  
قبل ان يحتضى ثم ولي القضاء ليس له ان بقيمه حتى يشهد بمصنعه كذا في فتح القدير \*  
ولو ترك المقذوف المطالبة فذلك حصن وكذا لك يستحسن من الحكم اذا رفعه اليه ان يقول  
للمدعى قبل ان يثبت اعرض عن هذا كذا في الايضاح \* ويجوز التوكيل بانبات الحدود  
من الغائب في قول ابي حنيفة ومحمد رجح والا جماع على انه لا يصح باستيفاء الحد كذا  
في فتح القدير \* فصل في التعزير وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجبة للحد  
كذا في النهاية \* وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد والاول يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما  
ان اطم انه انزجر الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه انه يجوز انباته بمدع شهد به فيكون مدعا  
شاهدا اذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق \* قالوا الكل مسلم اقامة التعزير حال  
مباشرة المعصية واما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية رابعه غيره على فلا حشة  
موجبة

موجبة للتعزير فعزرة بغير اذن المحتسب فللمحتسب ان يعزر المغير ان عزره بعد الفراغ منها كذا في البحر  
 الرائق \* مثل الهندواني رح من رجل وجد مع امرأته رجلاً يحل له قتله قال ابن كان يتلم  
 انه ينزجر من الزنا بالصباح والضرب بحدون السلاح لا يحل وان علم انه لا يتزجر الا بالقتل  
 حل له القتل وان طأ ومنه المرأة حل له قتلها ايضاً كذا في النهاية \* المكابر بالظلم وقطاع الطريق  
 وصاحب المكس وجميع الظلمة والامونة والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قتلهم كذا في النهر الفائق \*  
 وهكذا في التمر تاشي والمجتمعي \* وللمولى ان يعزر عبده وامته عند اساءة الاذن والحاجة اليه  
 كذا في محيط السرخسي \* والتعزير الذي يجب هذا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى  
 لا يقيمه الا الحاكم الا ان يحكم فيه كذا في فتح القدير \* يجري فيه البراءة والعفو والشهادة على  
 الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضي خان \* وينبت التعزير بشهادة رجلين  
 او رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين \* وهكذا في الكافي والمحيطين \*  
 رجل اذ من قبل انسان شتيمة فاحشة او اذ من انه ضربه وقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب  
 منه كفيلاً بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة ايام وان اقام على ذلك شاهدين او رجلاً  
 وامرأتين او شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا  
 عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضي خان \* التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع  
 وتعريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه  
 بنظر عبوس كذا في النهاية \* وعند أبي يوسف رح يجوز التعزير للسلطان باخذ المال وعندهما  
 وباقي الائمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير \* ومعنى التعزير باخذ المال على القول به احسنك شيء  
 من ماله منه مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لا ان يأخذه الحاكم لنفسه وليبيت المال كما يتوهمه  
 الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بغير صيب شرعي كذا في البحر الرائق \*  
 في الشافعي التعزير على مراتب تعزير اشرف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهوان  
 يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الاشراف وهم الامراء والذواتين  
 بالاعلام والجر الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام  
 والجر والحبس وتعزير الاخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية \* واكثره تسعة وثلثون صوطاً  
 واقلة ثلث جلدات وذكر مشائخنا ان ادناه على ما يراه الامام يقدر بقدر ما يعلم انه ينزجر به



كذا في الهداية \* وينبغي ان ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب  
بما رضى يبلغ التعزير أقصى غايته ومثاله اذا قال لامرأة الغير اولام ولد الغير اذ انية يجب عليه  
أقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المقذوف وهذا من جنس ما يجب به  
الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو ان يقول لغيره يا خبيث حتى وجب التعزير  
فالتعزير موقوف الى الامام كذا في المحيط \* وصح حبسه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العيني  
شرح الكنز \* وتقدير مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البصر الرائق \* اشد الضرب التعزير  
ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد او عزر فمات بسبب ذلك قد منه هدر بخلاف  
الزوج اذا مرز زوجته لترك الرينة او الاجابة اذا ماها الى فراشه او لاجل ترك الصلوة او الخروج  
من البيت فماتت ضمن كذا في النهر الفائق \* ويضرب في التعزير قائما عليه ثيابا وينزع منه  
الحشوا والفرو ولا يمد في التعزير ويقرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج في قول ابي حنيفة  
ومحمد شرح كذا في فتاوى قاضي خان \* هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في اشربة الاصل  
يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المثلة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب  
لاختلاف الموضوع فهو موع الاول اذا بلغ التعزير اقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في  
التبيين \* الاصل في وجوب التعزير ان كل من ارتكب منكرا او اذى مسلما بغير حق بقوله  
او بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله كما اذا قال يا كلب او يا خنزير او نحوه  
فانه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوى \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* وقيل  
ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلوية يعزروا ان كان من العامة لا يعزروا وهذا حسن  
كذا في الهداية \* من قذف مسلما بيا فاسق وهو ليس بفاسق او بيا ابن فاسق يا كافريا يهودى  
يا نصرانى يا ابن النصرانى يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجريا منافقا يا لوطى يامن  
يعمل ممل قوم لوط يامن يلعب بالصبيان يا آكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن  
يا ابن فحبة يا زنديق يا قوطبان يا مأوى الزواني يا مأوى المصرص عزروا لو قال يا تيس يا حية  
يا ذئب يا خجاء يا بغاء يا مواجريا ولد الحرام يا عياريا ناكسا يا منكوسا يا سحرة يا كشحان  
يا ضحكة يا موصوس يا ابن المرسوس يا ابن الاسود وابوه لبس كذلك يا رستاقي وهو ليس  
كذلك يا مقعدا يعزروا كذا في الكافي \* ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن القاسنة فعليه التعزير

لانه الحق نوع الشين به كذا في ضاية البيان \* ولو قال لقاسي يا فاسق او لشارب يا شارب او لظالم  
يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتابة \* ولو قال لرجل صالح ذي المروة يا لص يا مشرك يا كافر  
مزر كذا في ضاية البيان \* ان قال يا يمين مزر كذا في الواقعات \* وان قال يا سفيه مزر كذا في  
الجوهرية النيرة \* ولو قال لآخر يا ناز يعزركذا في السراجية \* ولو قال لصالح يا سفيه مزر  
هكذا في التمر تاشي \* رجل قال لصالح يا معفوج يا ابن قرطبان ذكر الناطقي انه عليه التعزير  
ولو قال يا فرد يا قواد يا مقامر في هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الصدر الشهيد  
يجب التعزير في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة \* ولو قال يا معفوج فانه يعزرو ولا يجب الحد  
في قول ابي يوسف ومحمد رح حتى يضيف الى السبيل وعلى قول ابي حنيفة رح لا يكون قاذفا  
بحال وعليه التعزير لانه الحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية \* ولو قال  
يا الله او قال يا لاشيء او قال يا ستور لا شيء عليه ولو قال يا قدر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى  
الكبرى \* اذا اخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء الى خصمه فقال الخصم انا لا اعمل به  
او قال ليس كما افتوا وهو جاهل ذكر اهل العلم بالتجوير وجب عليه التعزير واذا قذف بالتعريض  
وجب التعزير كذا في الحاوي للقدس \* الاول لانسان فيما اذا قيل له ما يوجب الحد  
والتعزير ان لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن ان يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤدبه  
يجوز ولو اجاب مع هذا فقال بل انت لا بأس كذا في البحر الرائق \* من اصحابنا رح فيمن  
اعتاد الفسق با نواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية \* قال فخر الاسلام ان اعتاد سرقة  
ابواب المساجد يجب ان يعزرو بها لغ فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق \* من  
موجبات التعزير كتابة الصدوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في احكام الشريعة ومما  
يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب برذون او حلق شعر جارية ومنها لو اكره السلطان  
رجلا على قتل مسلم غير حق وواعدة بقتله ان لم يقتله فقتله فالحصاص على السلطان والتعزير  
على القاتل عند ابي حنيفة ومحمد رح ومنها اذا اكره الرجل غيره فزني يجب على الذي  
اكره التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التاتارخانية \* اذا اتى بهيمة  
او وطي بشبهة او لطم مسلما او رفع منديل في السوق من رأسه مزر كذا في السراجية \* اذا وجد  
شهودا للتعزير مبدا او كافرا بعد ما عزر فمات او جرحته السياط او رجع الشهود لاضمان

هند ابى حنيفة رح خلا فالهما كذا في محيط السرخسى \* في القنية قال له يافاسق ثم اراد ان يثبت  
 با لينة فسقه ليدفع التعزير من نفسه لا يسمع بينته ولو اراد ثبات فسقه ضمنا لا يصح فيه الخصومة  
 كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه ردءه تقبل البينة كذا هذا وهذا اذا شهدوا على فسقه  
 ولم يبينوا واما اذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبدانها تقبل كما اذا قال له  
 يافاسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه رآه يقبل اجنبية او ما نقها او خلا بها ونحو ذلك ثم  
 اقام رجلين شهدا انهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير من القائل كذا في البحر  
 الرائق \* اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير ومجزا المدعى من اثبات ما ادعاه  
 لا يجب عليه شيء اصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى مند حكم الشرع اما اذا صدر منه  
 على وجه السب او الاقتصاص فانه يعزر على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلا من السراجية \*  
 حنفى ارسل الى مذهب الشافعى رح يعزر كذا في جواهر الاخلاطى \* ضرب خيرة بغير حق  
 وضربه المضروب ايضا انهما يعزران ويبدأ باقامة التعزير بالباري منهما كذا في البحر الرائق \*  
 يعزر من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر  
 يعزرو ويحبس والمسلم يبيع الخمر او ياكل الربوا يعزرو ويحبس وكذا المغنى والمختار والناطقة  
 يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة كذا في النهر الفائق \* في الخانية المقيم اذا انطرق في رمضان  
 متعمدا يعزرو ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عودة الى الانطار ثانيا كذا في التاتارخانية \*  
 رجل قبل حرة اجنبية او امته او صانقها او مسها بشهوة يعزر وكذا الوجامعها فيمادون الفرج فانه يعزر  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مكنت المرأة قردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمة كذا  
 في الجوهرة النيرة في باب حد الزنا \* من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس ويحبس ويخلد في السجن  
 الى ان يظهر التوبة كذا في فتاوى قاضيخان \* سئل على بن احمد عن كان له دعوى على رجل  
 فلم يجده فوقع اهل مشيرته في ايدى الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيد وهم واحبسوهم في السجن  
 وضربوهم ضربا شديدا وخصبوا منهم اميانا كثيرة بغير حق فلوانهم صحوا هذه الامور عند القاضي  
 هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال نعم يعزر كذا في التاتارخانية ناقلا من الينيمة \* رجل  
 خدع امرأة رجلا او ابنته وهي صغيرة واخرجها وزوجها من رجل قال محمد رح انصبه بهذا ابدا  
 حتى يروها

حتى يرد لها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل سقى ابنا صغيرا خمرا يعزر كذا في  
التاريخانية \* الاستمناء حرام وفيه التعزير ولو مكن امرأته أو أمته من العيث بذكره فانزل فانه  
مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج \* قال أبو نصر الدبوسي فيمن قطع يد عبده أو قتله  
ان عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنايات \* مبد يطلب البيع من مولاه  
وهو مفرانه يحسن صحته يعزر لانه متعنت كذا في الفتاوى الكبرى \*

## كتاب السرقة

وفيه اربعة ابواب \* الباب الاول في بيان السرقة وما تطهر به \* وهي في الشرع اخذ العاقل البالغ  
نصابا محرزا او ما قيمته نصاب ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار \*  
ثم ان كانت السرقة نهارا اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وان كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا  
في النهر الفائق \* حتى لو نقب البيت على سبيل الخفية والاستسرار ليلا ثم اخذ المال على سبيل المغالبة  
والمكابرة جهارا من المالك بان استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقتل معه لما منعه من اخذ المال  
فانه يقطع اما لو كابره نهارا بان نقب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم اخذ المال مكابرة  
ومغالبة لا يقطع كذا في محيط المرخمى \* اقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن  
سبعة جيا كذا في العتائية \* فاذا سرق تبر او زنه عشرة دراهم او متاعا قيمته عشرة دراهم غير  
مضروبة فانه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق  
دينارا قيمته اقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق \* ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية  
لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في العتائية \* ولو سرق زيوفا او نهرجة او ستوفة فلا يقطع  
الا ان تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجيا كذا في البحر الرائق \* واذا وجب تقويم المسروق  
عشرة دراهم يقوم باعز النقود ام بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى ابو يوسف  
عن ابي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى  
الحسن عن ابي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم اعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في  
المحيط \* وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين \* ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المفومين  
كذا في المحيط \* وينبت القيمة بقول رجلين مدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين \* وانما يعتبر  
كمال النصاب في حق السارق ولذلك اذا سرق عشرة دراهم من عشرة انفس من كل



نفس درهما من بيت واحد يقطع كذا في المحيط \* ويشترط ان يكون الحرز واحدا فلو سرق نصبا با من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة انفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق \* ولا بد ان يخرج مرة واحدة فلو اخرج بعضه ثم دخل واخرج با فيه لا يقطع كذا في النهر الفائق \* ولا بد ان يخرج ظاهرا حتى لو ابتلع دينا رافى الحرز وخرج لا يقطع ولا يشتط ان يتغوطه بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة \* يقطع الردء والمباشري ظاهرا الرواية كذا في الظهيرية \* ولو كانوا جمعا والسارق بعضهم قطعوا ان احصا ب لكل منهم نصاب وهذا استحصان صواب فخرجوا معه من الحرز او بعده في غوره او خرج هو بعدهم في فورهم ولو كان فيهم صغير او مجنون او معتوه او فورهم محرم من المسروق منه لم يقطع احد كذا في النهر الفائق \* ولو سرق رجل من رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورثه عشرة نفر كان لهم ان يقطعوا السارق في سرقة فان خاب بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعا ولو وكل رجلا لطلب كل حق له فاخذ سارقا قد اقر بسرقة عشرة دراهم من موكله له ان يطالب بما اقر به من المال ولا اقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة لم اقطعه كذا في محيط السرخسي \* العبد والحر صواب في القطع كذا في الهداية \* السرقة انما تظهر باحد الامرين اما باليمين او بالاقرار فان كان ظهورها بالاقرار فالقاضي يسأله من ماهية السرقة فان بين ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق اذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأله من مقدار المال وهذا اذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء ويده عليه المسروق منه فافر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق ومن مقداره ولكن ينظر الى المسروق فان امكن ايجاب القطع بسرقة اوجبه ومالا فلا ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله من المكان ولا يسأله عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الآن يقضي القاضي عليه بالقطع ويكتفى بالاقرار مرة واحدة عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط \* ويستحب للامام ان يلحق حتى لا يقربا لسرقة كذا في الظهيرية \* وينبغي ان يلحق المقر الرجوع احتياالا للردء واذا رجع من الاقرار صح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار \*

ولو اقر فقال سرقت من هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرقت من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسى \* ولو اقر بسرقة ثم رجع ثم اقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغيابة \* في القدوري اذا اقر فقال سرقت هذه الدراهم ولا ادري لمن هي او قال لا اعرف صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة \* قال محمد رح في الجامع الصغير رجلا ان اقر بسرقة مائة درهم ثم قال احد هما هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوى ان قال احد هما هذه المائة قبل القضاء بالقطع او بعد القضاء قبل الاستيفاء نص محمد رح في الاصل وهذا لان للاستيفاء في باب الحدود شبهة بالقضاء ولو اقر احد هما فقال سرقت انا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في ايديهما ذكر محمد رح هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين اما ان صدقه آخر وفي هذا الوجه يقطعان بالاجماع وان كذبه الآخر فهو على وجهين الاول ان يقول لم اسرق انا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه لا يقطع على واحد منهما بالاجماع واما ان يقول لم اسرق ولا اعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال ابو حنيفة ومحمد رح يقطع المفرو والمنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط \* ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق القطع من المفرو كذا في العتابة \* ولو قال احدهما سرقتنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه لفلان قطع المفرو لم يقطع المنكر عند ابي حنيفة رح ولو ادعى رجل على رجل سرقت فانكر يستحلف فان ابي ان يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو اقر بذلك اقرارا ثم رجع من اقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج \* ولو اقر بالسرقة فقال الآخر بل سرقتها انا ادونه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لان تصديق الثاني هذا كذب لذلك كذا في العتابة \* فان قال المسروق منه بعد ما صدق الاول لم يسرقها الاول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضى بالمال على الاول ويقضى به على الثاني كذا في محيط السرخسى \* ولو صدق الاول ثم اقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو اقر بالسرقة ادعى المالك الغصب وعلى العكس فلا قطع ويضمن كذا في العتابة \* ولو قال لا وسكت ثم قال بل خصبته مني لا يقضى بالمال واذا اقرانه سرق مع هذا الصبي او مع الآخر من لا يقطع كذا في محيط السرخسى \* ولو اقر اربعة بسرقة فراجع اثنان فلا قطع وكذا لو اقر اثنان فراجع احدهما هكذا في العتابة \* من اقرانه سرق هذا الثوب من فلان فاقرا المسروق منه بنصف

ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وانكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط \*  
 واذ قال السارق سرقت من فلان واودعته الى هذا الذي في يده او وهبته منه او غصب مني  
 وكذبه ذواليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابة \* ولو اقر انه سرق هو وفلان من فلان الف درهم  
 قطع المقر من ابي حنيفة رح في الآخر وهو قولهما ولا ينظر حضور شريكه كذا في الظهيرية \*  
 في نوا در بشر من ابي يوسف رح اذا قال سرقت تسعة دراهم لابل عشرة لا قطع عليه في  
 قياس قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط في المتفرقات \* المنتقى رجل قال سرقت من مال  
 فلان مائة درهم لابل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به ان  
 ادعى المقر له المالكين فهذا قول ابي حنيفة رح وان قال سرقت مائة لابل مائتين قطع ولم يضمن  
 يريد به ان ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي \* ولو قال سرقت مائتين بل مائة  
 لم يقطع ويضمن المائتين لانه اقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع  
 ولم يصح الاقرار بالمائة ان لا يدعيها المسروق منه ولو انه صدقه في الرجوع الى المائة لاضمان كذا  
 في فتح القدير \* اذا قال سرقت من هذا عشرة دراهم لابل سرقت من هذا عشرة قال ابو حنيفة رح  
 اضمنه للاول عشرة واقطعه للثاني وقال ابو يوسف رح لا يقطع حتى اقر للثاني مرة اخرى  
 ثم رجع الى قول ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى لو قال سرقت من هذا عشرة  
 دراهم لابل سرقتها من هذا قال اضمنه لكل واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية \* ولو قال  
 سرقت هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن سرقت هذا الاخر لم يقطع في قول  
 ابي حنيفة رح في الاول ويقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي \* لا يصح اقرار الصبي  
 والصبيبة بالسرقة فان احتلم واحبل او كانت امرأة فحبلت او حاضت ثم اقرت صح الاقرار  
 كذا في المحيط \* اذا اقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع منا هي او قال استودعته او قال اخذته رهنا  
 بدين لي عليه دري عنه القطع كما لو ثبت السرقة عليه بالبينة واذا قضى القاضي على السارق  
 بالقطع ببينة او باقرار ثم قال المسروق منه هذا منعه لم يسرقه مني اما كنت استودعته او قال  
 شهد شهودي بزور او اقر هو باطلا او ما اشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط \* اذا اقر  
 بالسرقة مكرها فاقارره باطل ومن المتأخرين من افتى بصحته كذا في الظهيرية \* المدعى عليه  
 بالسرقة اذا

بالسرقة اذا انكر السرقة حكى من الفقيه ابي بكر الا ممش ان الامام يعمل فيه با كبر رايه فان كان اكبر رايه انه سارق وان المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة المشائخ خرج على ان الامام ان يعززه كما لو رآه الامام يمشي مع السارق كذا في الذخيرة \* ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يقتضى به لان فتوى المفتي يجب ان يطابق الشرع \* ادعى على آخر سرقة فقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه حتى يقر بالسرقة فضرب مرة او مرتين ثم اميد الى السجن من غير ان يعذب فخاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته ان يأخذوا صاحب السرقة بدية ابيهم وبالغرامة التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل بتسببه وهو منعدي هذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا اقر بالسرقة ثم هرب لا ينبع وان كان في فوره بخلاف ما اذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فانه ينبع في فوره ويقطع كذا في المحيط \* اذا قال الرجل انا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال انا سارق هذا الثوب بالاضافة يقطع كذا في الظهيرية \* قال محمد راجع عبد لرجل في يديه عشرة دراهم اقر انه سرقها من هذا الرجل فان كان العبد مأذونا له في التجارة او مكاتبوا اقر بسرقة مستهلكا وبسرقة قائمة يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه ان كان المسروق قائما وان كان العبد محجورا عليه فان اقر بسرقة مستهلكا صح اقراره في حق القطع وان اقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وان كذبه المولى في المال وقال المال مالى فعلى قول ابي حنيفة راجح يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه كذا في الذخيرة \* واذا كان ظهور السرقة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وامام شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهدين من ماهية السرقة ثم يمسألهما عن المسروق من جنسه وعن مقداره انا لم يكن حاضرا في المجلس فما اذا كان جاضرا في المجلس لا يمسألهما عن المسروق



جنسا وقدر اولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسأل لهما كيف سرق ويسأل لهما من المكان والوقت والمسروق منه ايضا فان ابينا جملة ذلك وصرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف من حال الشهود بالسؤال من المزكى ويعبس السارق الى ان يظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعدما حبس المشهود عليه ان كان المسروق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضرا فتضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا يجب ان يكون لابي حنيفة رح فيه قولان على قوله الاول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الاول والآخر جميعا واذ شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعدما ظهرت مدالتهما او ماتا قبل القضاء او بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضى ولا يمضى في قول ابي حنيفة رح الاول وفي قوله الآخر يقضى ويمضى واما اذا فسقا او عميا او ارتد او ذهب حقولهما فان كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وان حدث هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه منع الامضاء واذ شهد شاهدان على رجلين انهما سرقا من فلان وبيننا السرقة واحد المشهود عليهما فائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول ابي حنيفة رح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رح يقطع الحاضر فان جاء الغائب فقدمه رب المال الى القاضي فالحقضى يأمره باعادة البينة هكذا في المحيط \* ولو امر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان صفوه باطلا كذا في الايضاح \* واذ شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم واذ شهد شاهدان على رجل انه سرق بقرة واختلفا في لونها فقال احدهما بيضاء وقال الآخر سوداء قبات الشهادة عند ابي حنيفة رح خلا فالهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لونين يتشابهان كالحمرة والصفرة واما ما لا يتشابهان كالسواد والبياض لا تقبل الشهادة اجماعا والصحيح ان الكل على الخلاف ولو شهد احدهما انه سرق ثورا وشهد الآخر انه سرق بقرة لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهدا انه سرق ثوبا وقال احدهما انه هروى وقال الآخر انه هروى ذكر في نسخ ابي سليمان انه على الخلاف وذكر في نسخ ابي حفص انه لا تقبل الشهادة اجماعا واذ قال المشهود عليه بالسرقة هذا متاعى كبت استودعته فمخضنى او اشتريته منه او اقترلى بهذا درى احد منه في جميع ذلك كذا في المحيط \*

وإذا شهد اثنان انه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخران انه سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في محيط السرخسى \* وإذا شهد الشهود على عبد ماذون له بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد يجحد فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قائمة رذها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن السرقة وان كان الشهود شهدوا بسرقة اقل من عشرة دراهم قضى القاضى بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا او غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار الماذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضى يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو شهدوا على عبد محجور عليه بسرقة عشرة او اكثر فان كان غائبا فالقاضى لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضى لا يقبل هذه البيضة اصلا سواء كان المولى حاضرا او غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعته لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات \* اللص اذا دخل دار رجل واخذ المتاع واخرجه فله ان يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رح اللص اذا كان ينقب البيت فرآه صاحب البيت صاح به فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رح في نوادر ابن رستم اذا رآه ينقب بيته فقتله يغرم دية فقال ابو حنيفة رح يسعه قتله ولا يغرم دية ذكر في المجرى وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رح في اللص اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم انه لا يقدر ان يأخذ بيده له قتله سواء دخل عليه مكابرة او غير مكابرة وهو يريد ان يسرق ما له فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط السرخسى \* في فتاوى اهل سمرقند سارق حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب البيت فالقى عليه حجرا فقتله فعلى ما قلته الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى ابي الليث رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط مائة فخاف صاحب الحائط انه ان صاح به يأخذ المائة ويذهب هل يحل له ان يرميه قال يسعه ذلك اذا كان الملاءة تماوى عشرة دراهم فصا مدا قال الفقيه ابو الليث اصحابنا لم يقدر وا هذا التقدير بل اطلقوا ان له ان يرميه

---

\* كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهرة وفي نوادر ابن رستم قال محمد رح \*

وفي جنابات الجامع الصغير رجل دخل على رجل ليلا فسرقة ثم اخرج السرقة من الدار فاتبعه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا اراد بهذا اذا كان لا يقهر على اسنود السرقة الا بالقتل الا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المنتقى اذا كان مع رجل رقيق فاراد رجل ان يأخذه منه وسعه ان يقاتل بالسيف اذا كان يخاص على نفسه الجوع وكذا لك الماء لشربه كذا في المحيط \* لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في خوائجه غير مشغول بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأتي به الى الامام حتى يستتيبه بالحبس كذا في الظهيرية \* السارق اذا صاح به رب المال فهرب لا يحل لصاحب المال ان يتبعه ويضربه الا اذا ذهب بماله فم يحل له ان يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقي ماله كذا في المحيط \* يستحب للمدعي ان يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة او يقولوا هذا المال للطالب دأرا للحد ادعى انه سرق منه كذا فقال كرهته ام ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة ايضا كذا في السراجية \* قال ابو حنيفة رح فيمن ادعى على آخر سرقة وانكر المدعي عليه يستحلف وان كل يقضي عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية \* وكذا لو رجع عن الاقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في العنابية \* شهدا فقطع ثم قال ابل آخر لا يقطع وعصما الدبة الاول ولو شهد آخران على رجوعهما لا يقبل ويقطع \* شهدوا على اقراره وهو ساكت او منكر لا يقطع شهدا بربعة فرجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الاول كذا في التاتارخانية \* الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في القطع \* لا يقطع فيما يوجد فيها مباحا في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والتمك والزرنج والمغرة والنورة ويدخل في السمك المالح والطري كذا في الهداية \* ويقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل وبالفصوص الخضر والياقوت والزبرجد كذا في الكافي \* ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغيائية \* فاما الذهب والفضة والؤلؤ والفيروز فقد روى هشام بن محمد رح انه اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحمر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وان جعل من الخشب الذي لا يقطع فيه بابا او كرسي او سريرا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب

والقصب والبردي كما لم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منها حصير وسرق لا يقطع كذا في المحيط \* وإذا غلبت الصنعة على الأصل في الحصر كما في الحصر البعدانية والجرجانية قالوا يقطع أيضا كذا في الكافي \* وإنما يقطع في الأبواب إذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الأبواب وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين \* ولا يقطع فيما ينمارع إلى الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية \* أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فإنه يقطع فيها إذا كانت محرزة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد وإذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حصيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في مدم القطع باللحم بين كونه مملوفا قديدا أو غيره كذا في فتح القدير \* إذا سرق من آخر طعام أو السنة سنة فحط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاما يتسارع إليه الفساد أولا يتسارع وسواء كان محرزا أو لم يكن وإن كانت السنة سنة خصب إن كان طعاما يتسارع إليه الفساد فكذلك الجواب وإن كان طعاما لا يتسارع إليه الفساد وهو محرز قطع قال مشائخنا ح والجواب في النمار على هذا التفصيل أيضا إذا كانت السنة سنة فحط لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمرها يتسارع إليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزا وإن كانت السنة سنة خصب إن كان ثمرها يتسارع إليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزا أو لم يكن وإن كان ثمرها لا يتسارع إليه الفساد وهو محرز ففيه القطع كذا في الذخيرة \* ويقطع في الصوب كلها والأدهان والطيب والعود والمسك وكذا إذا سرق قطنا أو كتانا أو صوفيا قطع وكذا إذا سرق حنطة أو شعيرا أو دقيقا أو صوبقا أو سمنا أو تمرًا أو زبيبًا أو زيتا فإنه يقطع وكذا يقطع في الأمتعة الملبوسة والمفروشة وجميع الألوان من الحديد والصفرة والرصاص والخشب والادم والقرطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والأرسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج \* ولا يقطع في الرخام ولا في القدور من الحجارة والملمع كذا في التبيين \* وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يقطع في القرون معمولقة كانت أو غير معمولقة ولو سرق نخلة باصلها أو شجرة باصلها من البستان وهي تعاوي شجرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج \* وعلى الحمل والعسل يقطع اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين \* سرق باغ من ناجرا هل العدل بينهم لا يقطع كذا في التاقر خانية \*



ويقطع في المكر اجما ما كذا في الهداية \* روى عن محمد بن روح انه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال اصحابنا روح يجب ان لا يقطع في معمول العاج وغير معموله لانه مختلف في كونه مالا وقالوا يجب ان يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من نظام الجمال ولا يقطع في غير معموله لانه يوجد مباحا ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه نصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح \* وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع كذا في فتح القدير \* ولا قطع في سرقة الصيد وحشيا كان او غير وحشى سواء كان صيدا البرا او صيدا البحر كذا في التاتارخانية في فصل شرائط القطع \* ولا قطع في الحناء ولا في البقول والريحان الرطب ولا قطع في التبن والماء والنوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا ان يجعل بساطا او مصلى ولا في الاناء وقد رفيه طعام كذا في العتائية \* ولا قطع في سرقة الخمر والخنزير من الذمى ولا قطع في البازي والصقرو سائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمر تاشي \* والا شرقة على ثلاثة مراتب حلال كالفقاع ونحوه ففيه القطع وشراب نقيع النمر والزبيب والصحيح ان فيه القطع والخمر لا يجب فيه القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج \* لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل له واما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشائخ رح في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختار الصدرا الشهيد رح انه لا يجب القطع كذا في المحيط \* وهو الاصح \* وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق \* ولا يقطع في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج \* في نوادر ابي يوسف رح لا قطع في الرب والجلاب كذا في العيني شرح الكنز \* ولو سرق ذمي من ذمي خمر لم يقطع كذا في الايضاح \* ولا في سرقة الشطرنج وان كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط \* ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية تساوي الف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق الجلد والاوراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي \* ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط \* المراد بذلك دفاتر قديمي حسابها واما اذا لم يمض لم يقطع امد فاطر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج \* ولا قطع في قصب النشاب ولوا تحذنه نشابا ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة \* لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة واما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانه ليست معدة للعبادة

كذا في الجوهرة النيرة \* ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والرسمه والكتم كذا في العتابة \* ولا يقطع لعبد كبير اي مميز يعبر من نفسه ولو نائما او مجنونا او اعمى لان له ليس مرقه بل اما غضب او خداع كذا في النهر الفائق \* ويقطع في مرقه العبد الصغير الذي ليس بمميز ولا معبر من نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير \* في المنتقى ان امرق عبدا صغيرا قيمته خمسة دراهم وفي اذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعه كذا في المحيط \* من كان له على غريمه عشرة دراهم فسرق من بيته مثلها ان كان دينه حالا لم يقطع وان كان مؤجلا فلا قياس ان يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين ان يكون الذي اخذه بقدر ماله او اكثر او اقل وان سرق منه مروضات تساوي عشرة قطع وما اذا قال اخذته رهنا بحقي او قضاء بحقي وصرح بذلك دري منه الحد بالاجماع وان اخذ صنفا من الدراهم اجود من حقه او ارد ا لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* وان سرق من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح كذا في التبیین \* وان سرق حليا من فضة وعليه دراهم او حليا من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع او الحلي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع ايضا كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق المكاتب او العبد من غريم المولى قطع الا ان يكون المولى وكلهما بالقبض فحيث لا يجب القطع ولو سرق من غريم ابية او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان \* لو سرق من غريم عبده المأذون عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح \* اذا وقعت السرقة على شيئين احدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الا صل ان ما هو المقصود بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا قطع فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في المحيط \* ولو سرق اناة فضة قيمته مائة وفيه نبذ او طعام لا يبقى اولى لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء ولا قطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلية وهذا قولهما رحم وقال ابو يوسف رحم يقطع اذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في يد نفسه اما اذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى اذا سرق كلبا في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم اقطعه وان سرق حمرا قيمته تسعة

وعليه اكاف قيمته درهم قطع وان سرق كوزا فيه حمل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الاصل اذا سرق خابية من خمر والطرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الائمة السرخسي رح في شرحه اذا شرب الخمر في الحرز ثم اخرج الطرف والطرف مما يقطع في سرقة قطع كذا في الذخيرة \* سرق قمقمه وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم اخرجه فارغا قطع كذا في الغياثية \* قال في المقدوري اذا سرق منديل فيه صرة درهم فعليه القطع يريد به المنديل الذي يشد فيه الدراهم مادة كذا في المحيط \* ولو سرق ثوبا لا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مخروبة ولم يعلم به الما لم يقطع وان كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال او جوالقانيه مال او كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط \* ولو سرق فسطاطا ان كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوفا يقطع كذا في السراج الوهاج \* لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على النباش هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الهداية \* ولو سرق من القبر دراهم او دنانير او شيئا غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* يختلف مشائخ الخارج فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح انه لا يقطع سواء نبش الكفن او سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القافلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي \* ولو سرق ما اشتريه من بدار لبايع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو اوصى له بشيء فسرقة قبل موت الموصي قطع وان سرقة بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المعلمين حرا كان او عبدا كذا في النهاية \* ولا يقطع في مال للسلار في سرقة كذا في التبيين \* وان اقطعت يد السارق ورد الملتام على صاحبه ثم سرقة مرة اخرى لم يقطع عندنا استصحابا كذا في المبسوط \* وكذا لو سرقة منه سارق آخر لم يكن له ولا لرب المال ان يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي \* الاصل انه اذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانيا عندنا وان تبدل عينه قطع كما ان كان قطنان فصا رخص لا او كان خزلا فصا رثوبا فانه يقطع بالاجماع كذا في شروح الطحاوي \* ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق مائيا لم يقطع وان سرقها مع مائة اخرى يقطع رجلاه سواء كانتا مخلوطتين او متميزتين كذا في الطهيري \* اذا سرق

إذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فحمل السرقة منه ثمانية أو كانت آنية فصر بها دراهم ثم هاد فصرقها لا يقطع عند أبي حنيفة روح وقال يقطع كذا في هرج البطيخاوى \*  
 في كفاية البيهقي سرق ثوباً فضا طه ثم وده غنقص فسرقة المنقرص لا يقطع كذا في النهر الفائق \*  
 ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولدان ثم سرق الولد قطع ولو قطع  
 في مبن ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد الحارق وسرقه ثانياً  
 لم يذكر محمد روح هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشائخ روح فيها فالعراقيون من مشائخنا  
 يقولون لا يقطع ومشائخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية \* وكذا إذا باعه من الحارق  
 ثم اشتره منه هكذا في النهر الفائق \* أفرز زكوة ماله ليؤدى إلى الفقراء فصرقها غنى أو فقير  
 قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيانية \* ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن  
 عندنا استحسننا \* رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البغى ليلاً فسرق من رجل منهم  
 مالا فجاء به إلى الإمام العدل قال لا نقطعه لأن أهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغى على أى وجه  
 يقدر على ذلك ويمسكوه إلى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمكن الشبهة في أخذه  
 بهذا الطريق وكذا لك لو أغار رجل من أهل البغى في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضاً لأن  
 أهل البغى يستحلون أموال أهل العدل وتا ويلهم وإن كان فاسداً فإذا انضم إليه المنفعة كان  
 بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلاً من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه  
 بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعته لأن التأويل ههنا تجرد من المنفعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنفعة  
 ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيتمكن إمام أهل العدل  
 من استيفاء القطع منه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البغى فإن يد الإمام العدل لا تصل إليه  
 كذا في المبسوط \* الفصل الثانى في الحرز والاخذ منه \* الحرز على ضربين حرز لمعنى فيه  
 كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزاً بالمكان وكذلك الفساطيط والكوانيت والحميم كل هذه الأشياء  
 تكون حرزاً وإن لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أولاً باب له لأن البناء  
 يقصد به الأحرار إلا أنه لا يجب القطع إلا بالأضراج بخلاف الحرز بالحافظ حيث يجب القطع فيه  
 بمجرد الأخذ \* وحرز بالحافظ كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعند منتهاه  
 فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قريباً منه وأما إذا بعد فليس بحافظ وحد القرب أن يكون بحيث يراه



ويحفظه ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط الصرخسي \* قال مشائخنا روح كل شيء معتبر بحرزه مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل او الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم او الحلبي من هذه المواضع لا يقطع وفي الكرخي ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقوا صرا التمر حرزا للدراهم والدنانير والثلوث قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* قال شمس الانمة اسر خسي هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية \* وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الا حرزها لحاظه هو الصحيح كذا في الهداية \* ان اسرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا واماما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالثمار كذا في الاختيار شرح المختار \* عن ابي حنيفة روح ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ما كان محرزا بالابنية فان له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئا لم يقطع ولم يكن حرزا في حقه وان كان ثمة حافظ او كان صاحب المنزل نائما عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا اذن مني شاء ولا يمنع فهذا والغنائم في البرية واحد يصير محرزا لحافظ وذلك كما سجدوا الطرق كذا في الايضاح \* ان شق الحبل فسرق منه او ادخل يده في صندوق فاخذ المال قطع كذا في التبيين \* ولو سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها ولا لان هذا مال ظاهري محرز وكذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والا فلا فان كانت الجوالق موضوعة على الارض فسرق الجوالق مع المتاع ان كان صاحبه هناك بحيث يكون حافظه قطع سواء كان نائما او يقظان كذا في السراج الوهاج \* اذا سرق من النطار بغير الا يقطع ويستوى ان يكون معه مائيق او فائد يسوقه او يقوده او لم يكن فلم يجعل النطار محرزا بالسائق والفائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرزا بالحافظ اذا كان قصده الحفظ واما اذا كان قصده شيئا آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع النطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة \* واذا سارق في الحرز قبل ان يخرج منه وقد حمله او لم يحمله فلا قطع عليه ولو رمى الى صاحب له خارج الحرز فاخذ المرمى اليه فلا قطع على واحد منهما

ولو ناول صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال ابو حنيفة ربح لا قطع على واحد منهما قال ابو يوسف ومحمد ربح يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان لم يدخل يده الى السرز ولو كان الخارج ادخل يده في السرز فاخذها من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول ابى حنيفة ربح وقال ابو يوسف ربح اقطعهما كذا في فتاوى الكرخي \* ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج واخذه لم يذكر محمد ربح والصحيح انه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جاز فرمى المتاع في النهر ثم خرج واخذه ان خرج بقوة الماء لا يقطع وان خرج بتحريكه الماء قطع ذكره الامام الترمذى ولكن ذكر في المبسوط في اخراج الماء بقوة جريه الاصح انه يلزمه التقطع كذا في النهاية \* وان القاء في الطريق ثم خرج فاخذه هذا على وجهين ان رمى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فاخذه قطع وان رمى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج واخذه واذا حمله على خمار وماقه فاخرجه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج \* من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغني اهل البيوت من الانتفاع بصحن الدار وان كانت كبيرة وفيها مقاصير اى حجر ومنازل وفي كل مقصورة مكان ويستغني اهل المنازل منها لا انتفاع بصحن الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة واخرجها الى صحن الدار قطع ولو سرق بعض اهل المقاصير من مقصورة شيأ يقطع كذا في الكافي \* ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيأ ثم جاء في ليلة اخرى فدخل واخذ شيأ ان كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يسده او كان النقب ظاهرا يراه الطارقون وبقي كذلك فلا قطع عليه ولا قطع كذا في السراج الوهاج \* سارق دخل مع حمار منزلا فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو ملق على طائر شيأ وترك في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فاخذ منه كذا في الفتاوى السراجية \* ولو سرق مالا من حرز فدخل آخر السرز وحمل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو اخرج تصايا من حرز دفعتين فصامدا ان تتخلل بينهما اطلاق المالك فاصلى النقب واغلاق الباب فلا يخرج الثاني سرقة اخرى ولا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخلل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق من السطح ما يساوى نصابا يقطع رجل نقب حائطه يراذنه المالك ثم قاب فدخل سارق البيت وسرق شيأ المختارانه

لا يضمن الناقب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة \* ولو سرق ثوبا بسط في السكة لا يقطع وهكذا  
وسرق ثوبا بسط على خص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار او على الخص الى  
السطح قطع كذا في الظهيرية \* ومن نقب البيت وادخل يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع وهذا  
مندا بيجنيفة ومحمد رح ومن اصحابنا من قال في هذه المسئلة هذا محمول على البيت الكبير  
الذي يمكن الدخول فيه من النقب اما ان كان صغيرا لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده  
فيه واخذ المال قطع اجما ما وان ادخل يده في صندوق الصبر في او في كم غيره فاخذ المال قطع  
كذا في السراج الوهاج \* جماعة نزولوا خانا او عينا فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع  
يحفظه او هوت تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية \* واذا طرصرة خارجة من الكم واخذ الدراهم  
لم يقطع وان ادخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني  
لا يقطع كذا في الكافي \* في المنتقى الحسن من ابي حنيفة رح قال في الفشاش وهو الذي يهيء  
لغلق البيت ما يفتح به اذا نش نهارا وليس في البيت ولا في الدار احد واخذ المتاع لا يقطع  
وان كان فيها احد من اهلها فاخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فش بابا في السوق لم يقطع  
والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فياخذ منها وصاحبه لا يعلم في الحايى اذا كان  
باب الدار مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية واخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار  
مفتوحا فدخل نهارا وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا  
بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفيا او مكابرة ومعه سلاح او لا وصاحب الدار يعلم به او لا  
قطع ولو دخل اللص دارا انسان ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويجيئون فهو بمنزلة  
النهار وان كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص ولا يعلم ان فيها صاحب الدار او يعلم به اللص  
وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو لم يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان انسانا ليلا حتى سرق متاعه قطع  
ولو كان بيرة نهارا فنقب بيته سرا واخذ متاعه مغالبة لا يقطع والقياس ان لا يقطع في الفصلين لكننا  
استحسننا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط \* ولو اخرج شاة من البئر فزيتبعها  
اخرى ولم تكن الا ولي نصا فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج \* واذا سرق شاة او بقرة او فرسا  
من الحرم لا يقطع هكذا ذكره محمد رح قال شيخ الاسلام الا ان يكون عليها راع يحفظها  
وفي الباقي

وفي البقال انه لا قطع في المواشي في الحرم وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل الرمي لا لاجل الحفظ فلا يصير محرزا بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بنى لها عليها باب يغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مردودا الا ان يكون منفردا في الصحراء كذا في الذخيرة \* اتخذ حظيرة من حجارة وشوك وجمع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد ربح اذا جمع الغنم في حظيرة او في غير حظيرة وعليها حافظ اوليس عليها حافظ بعد ان جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي \* وعامة المشائخ ربح على انه اذا جمعها في مكان احد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ او لم يكن كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في الذخيرة \* من سرق من ابويه وان عليا او ولده وان سفل او ذى رحم محرم منه كالاخ والاخت والعم والخال والعمة والخالة لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم ضائع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير \* ولو سرق من امه او اخته رضاعا يقطع كذا في الكافي \* وان اسرق احد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من حرز خاص للآخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان \* ولو سرقت المرأة من زوجها او سرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد منهما ولو سرق من امرأته المبتوتة او المختلعة ان كانت في العدة لم يقطع سواء كان طلقه او طلقته او ثلثا وكذا اذا سرقت هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا قطع عليها كذا في السراج الوهاج \* لو ابانها بعد السرفة وانقضت عدتها ثم رفع الامر الى القاضي لا يقطع كذا في النبيين \* اذا سرق من اجنبية او سرقت من اجنبي ثم تزوجها قبل المراجعة الى الامام ثم ترفع الامر الى الامام واقرأ لسارق فالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة \* وان تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في السراج الوهاج \* اذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبيل امها او ابنتها قطعت كذا في المحيط \* ولو سرق من بيت الاصهار او الاختان لم يقطع عند ابي حنيفة ربح وعندهما يقطع والخلاف فيما اذا كان البيت للختان اما اذا كان للبنات لا يقطع اتفاقا وكذا في مسئلة الصهر اذا كان البيت للزوجة لا يقطع اجما ما كذا في الجوهرة النيرة \* الختن زوج كل ذى رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذى محرم من الختن



## كتاب المروءة ( ٢٠٨ ) فيما يقطع فيه ومالا في كيفية القطع واثباته

والصهر من حرم عليه بالمصاهرة كأم المرأة وابنتها وكامرأة الأب وكل ذي رحم محرم من اولادها كذا في المحيط \* ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو نوي رحم محرم منه أو من امرأة مولاه \* وكل مالا يقطع المولى بالسرقته منه فعبده بمنزلته كذا في محيط السرخسي \* ولا فرق بين أن يكون العبد مدبرا أو مكاتبا أو مائنا أو أم ولد سرقته من مولاه كذا في السراج الوهاج \* وكذلك المولى إذا سرق من مال مكاتبة أو عبده المائنا ون يقطع بالسرقته من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي \* ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه كذا في الهداية \* ولا قطع على خادم القوم إذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع اذن له في دخوله وإذا آجروا على رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكلوا حد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رح وعندهما إذا سرق المؤجر من المستأجر فلا قطع وإن سرق المستأجر من المؤجر قطع بالاجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج \*

الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته \* يقطع يمين السارق من الزند ويحسم وثمان الزيت وكلفة الحسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق \* فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى وإن سرق ثالثا لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب هذا استحسان ويعزر أيضا ذكره المشائخ رح كذا في الهداية \* وللإمام أن يقتله سياسة لسعيه في الأرض بالفساد كذا في السراجية \* وأن كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك أن كانت ابهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصبعان منها سوى الإبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية \* ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* وإذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعا وقال بعضهم إن تميزت الأصلية وامتنع الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائدة وإن لم يمكن قطعها جميعا وهذا هو المختار فان كان ينطش باحد بهما قطعت الباطشة كذا في الجوهرة النيرة \* وإن كانت رجله اليمنى مقطوعة الاثناعشر فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وإن كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم يقطع كذا في المبوط \* من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه

فان كان قبل الحصومة فعلان فاطمة القصاص في العمدة والارش في الخطاء ويقطع رجله اليسرى في المرقعة وان كان بعد الحصومة قبل القضاء فكذلك الخواب الا انه لا يقطع رجله اليسرى وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطع من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي \* وان لم يقطع يده اليمنى ولكن قطع يده اليسرى لا يقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي الى تفويت جنس منفعة البطش ولولم يقطع يده اليسرى ولكن قطع رجله اليمنى سقط منه القطع بسبب السرقة فان لم يقطع رجله اليمنى ولكن قطع رجله اليسرى قطع يده اليمنى كذا في المحيط اذا قال الحاكم للجلاد انقطع يمين هذا في مرقعة سرقها فقطع يساره ممد افلاشي عليه عند ابي حنيفة قرح ولكن يؤدب كذا في فتح القدير \* والخلاف فيما اذا قطع يساره ممد او لو قطعه خطأ لا يضمن اجماعا سواء اخطأ في الاجتهاد بان اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى او في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف \* ولو قال له انقطع يده هذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو ان السارق اخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وان كان ماما بانها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير \* ولو قطع غيرا للجلاد يساره لا يضمن ايضا هو الصحيح كذا في الهداية \* وان حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير ان الامام فلا شيء عليه لكن الامام يؤدبه على ذلك كذا في المبسوط \* وان قطع الجلاد رجله اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق السرقة وان قطع رجله اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يديه جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط \* ولو قطع يديه ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العتابة \* واذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلت او لم يكن حكم عليه حتى انفلت فاخذ بعد زمان لم يقطع وان اتبعه الشرط ما خذوه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط \* ولو سرق من رجلين لم يقطع بشهود اجماعا كذا في العتابة \* رجل سرق من جوز جانيات فرفع الى قاضي بلخ ~~فلما~~ ان يقطعه ~~فلما~~ غلب رجل على جوز جانيات من اهل الهن من غير تقليد من جهنم الى خراسان لم يكن لقاضي بلخ ان يعقم وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرفع الى قاضي بخارا كذا في المحيط \* واذا ثبت السرقة

في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت أن يقطع من جسده حتى يكشف الحر والبرد  
وإن كان لا يتخوف عليه الموت أن يقطع لم يؤخر ولا يسرع إلى خنق الحر والبرد فمات  
في السجن فضمن المسروق دين في تركته كذا في البسيط ~~والقسط~~ السارق إلا أن يحضر المسروق منه  
فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رح أقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء \*  
ولا فرق بين الشهادة والاقرار عندنا وكذا أن غاب عندنا كذا في الهداية \* وللمستودع  
والغائب وصاحب الربوا والمستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء  
والمرتبه وكل من له يد حافظ سوى المالك كالأب والوصي أن يقطعوا السارق منهم ويقطع  
بخصوص المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن إنما يقطع بخصوصه حال قيام الرهن  
بعد قضاء الدين كذا في الكافي \* أن يقطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا لرب السرقة  
أن يقطع السارق الثاني وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني  
قبل أن يقطع الأول أو بعد ما دعى المحدث بشبهة يقطع بخصوصه الأول كذا في الهداية \*  
في نوادر هشام قال سألت محمدا رح من رجل سرق من رجل ألف درهم ثم أن رجلا آخر له  
على هذا المسروق منه ألف درهم فصب الألف المسروق من السارق قال إذا رأ القطع  
من السارق الأول كذا في المحيط \* من سرق سرقة ورد لها على المالك قبل الارتجاع  
إلى الحاكم لم يقطع فإن رده بعد سماع البينة والقضاء يقطع وقبل القضاء يقطع استحسانا ولو رده  
على ولده أو ذي رحمته أن لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وإن كان في عياله لا يقطع وكذا  
لو رد على امرأته أو عبده أو أجنبه مشاهرة أو مسانعة ولو دفع إلى والده أو جده أو والدته أو جدته  
وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عيال هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لأنه عبده ولو سرق  
من مكاتب ورده إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورد إلى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي \*  
أن أخصي على رجل بالقطع في سرقة فوهبها له المالك وسلمها إليه أو باعها منه لا يقطع كذا  
في فتح القدير ولو خصبه منه رجل ضمن الغاصب سقط القطع كذا في العنابية \* وبعتبر أن يكون  
قيمة السرقة عشرة دراهم وكذا للمعيوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم  
وانقص بعد ذلك على نقصان القيمة لنقصان السجين يقطع وإن كان نقصان القيمة لنقصان المعسر  
لا يقطع

في كسبه القطع واثباته ( ٢٦١ ) فيما يقطع فيه ومالا في كسبه القطع واثباته

لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* اذا اقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ماله ونا غايه يصح اقراره ويقطع يده والمال يرد الى المصروق منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه سواء صدقه مولاه او كذبه كذا في السراج الوهاج \* وان كان محجورا او ماله قائم ان صدقه مولاه يقطع ويرد المال الى المصروق منه وان كذبه مولاه فقال الدراهم مالي فعند ابي حنيفة رجح القطع والرد الى المصروق منه وان كان ماله هالكا صح اقراره بالحد في قول اصحابنا جميعا ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه او كذبه وهذا اذا كان العبد كبيرا وقت الاقرار اما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه اصلا لكنه اذا كان ماله يرد الى المصروق منه ان كان قائما وان كان هالكا يضمن وان كان محجورا فان صدقه المولى يرد الى المصروق منه ان كان قائما اما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان \* ولا اقر العبد بسرقة مائة عشرة لم يقطع ثم ينظر ان كان ماله يرد الى المصروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا كان او كبيرا وان كان محجورا ان صدقه مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا الا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* اذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها لبقائها على ملكه كذا في الهداية \* وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا ايضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الاضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج \* وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك انا اضمنه لا يقطع عندنا وان قال انا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط \* ولو قطعت يمين السارق ثم استهلكه غيره كان للمصروق منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو اودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج \* واذا ملك السارق المصروق من رجل يبيع او هبة او ما شبه ذلك وكان ذلك قبل القطع او بعده فتملكه باطل ويرد المصروق الى المصروق منه ويرجع المشتري الى السارق بالثمن الذي دفعه اليه وان كان هلك في يد المشتري او في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روى عن ابي يوسف ربح وان كان المشتري لو الموهوب له استهلكه فللمالك ان يضمنه ثم يرجع المشتري الى السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط \* ولو فصب انسان من السارق فهلك في يد الفاسق بعد القطع فلا ضمان للمالك ايضا



كذا في الابصاح \* قال محمد ربح في رجل سرق خمر من رجل واحد فله ثلثه من الخمر وثلثه من العلف لان  
الحدود الحالية لله تعالى متى اجتمعت تدخلت اذا كان الجنس واحدا لان المقصود من  
اقامة الحد الزجر من مباشرة سببه بخلاف ما لو اقيم السرقة ثم سرق ثانيا لانا نيقنا ان الزجر  
لم يحصل بالاول واجتمعوا على انه لو حضر ارباب السرقة وخلصوا وانبتوا عليه السرقات  
لا يضمن لهم شيئا من السرقات اذا هلكت الاموال في يده او استهلكها واما اذا حضر واحد  
منهم او اثنان وخاصم والباقيون قيب فقطع القاضي السارق مضمومة الذي حضر ثم حضر الباقيون  
فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن لهم شيئا اذا هلكت الاموال عنده او استهلكها وقال  
ابو يوسف ومحمد ربح يضمن قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن لمن كان حاضرا وقت المضمومة  
قيمة سرقاته اجماعا فان كانت السرقات قائمة ردها الامام على اربابها والقطع لا يمنع رد السرقة  
كذا في المحيط \* واذا سرق النصب من واحد سرا را فحوصم في بعض النصب فقطع لا يضمن  
بما في النصب عند ابي حنيفة ربح خلافا لهما كذا في غاية البيان \* ولو اقر بالسرقة والمروق منه  
ما ثبت فاجتهدا لما حكم وقطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئا وان حضر فصدقه كذا في المبسوط \*  
الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة \* اذا سرق ثوبا فشق في الدار نصفين ثم اخرجه  
فان كان لا يساوي عشرة دراهم بعد ما شقه لم يقطع بالاتفاق بخلاف ما لو شقه بعد الاخراج  
فان نقصت قيمته من النصاب بذلك واذا شق في الخزانة اخرجته وهو يساوي عشرة فان كان  
هذا التعيب يمكن نقصانا يسيرا فعليه القطع بالاتفاق واما اذا كان النقصان فاحشا فان اختلف  
وب الثوب اخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وان اختلفا ان يضمنه قيمة الثوب وسلم  
له الثوب فلا قطع عليه وقال ابو يوسف ربح لا يقطع في الوجهين جميعا كذا في المبسوط \* واختلفوا  
في الفرق بين الفاخش واليسير والصحيح ان الفاخش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة  
واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط كذا في البحر الرائق \* واذا كان الشق اثلافا  
غله كعشرين جميع القيمة من غير خيار وملك السارق الثوب ولا يقطع وهذا الاكلاف ان يخص  
اكثر من نصف القيمة كذا في التبیین \* ان سرق ثوبا فخرجها ثم يقطع ولو سرق ثوبا  
بعد الذي قطع يضمن قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير \* وان سرق ثوبا او ثوبا فبيع فيه  
القطع تصدق دراهم ثوبنا غير قطع فيه ويرد الدراهم والدينار الى السروق منه هذا من غير

والا لا سبيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية \* وعلى هذا الخلاف اذا اتخذه حليا او آنية كذا في التبيين \* ولو سرق حدودا او نعاما او صغلا او ما اشبه ذلك فجمعوا وايضا ان كان بعد الصناعة يبيعون ما على الاختلاف وان كان يباع مبددا يكون للسارق بالاجماع ولو سرق ثوبا فقطعه وخطاه يكون له بعد القطع والاضمان بالاجماع كذا في الغياثية \* ولكن لا يصلح له ان ينتفع به بوجه ما ويضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمرناشي \* اذا قطعت يد السارق وقد قطع الثوب قميصا ولم يحيطه يرد على المسروق منه كذا في المبسوط \* من سرق ثوبا فصيفه احمر فقطع يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رج كذا في الكافي \* ولو صبغه بعد القطع يرد كذا في البحر الرائق \* وهكذا في الاختيار شرح المختار \* وان صبغه السارق اسود ثم قطع او قطع ثم صبغه اسود يؤخذ منه عند ابى حنيفة ومحمد رج وعند ابى يوسف رج هذا والاول سواء كذا في فتح القدير \* وفي نوادر ابن مائة عن محمد رج اذا قطع السارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب ان ياخذ الثوب او خطاه قميصا فمضى للسارق ان يبيع الثوب وياخذ من ثمنه ما اراد للصبيغ فيه ويتصدق بالفضل وكذا لك يبيع القميص وياخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحنطة ياخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط فان كان للمسروق دراهم فسبكها او صاغها قلبا كان للمسروق منه ان ياخذها فان كانت السرقة صفرا فجعله قميصا او حديد او جعله دراهم ياخذها وكذا لك كل شيء من العروض غيرها اذا كان قد خبر عن حاله فان كان التغيير بالنقصان فللمسروق منه ان ياخذ وان كانت السرقة شاة فولدت اخذها جميعا المسروق منه كذا في المبسوط \* ولو سرق حنطة فطحنها يكون للسارق بعد القطع ولو سرق صويقا فلتة بسمن او بعسل فهو مثل الاختلاف في الصبيغ كذا في شرح الطحاوي \* اذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدني بالقصاص وضمن السرقة فان قضى بالقصاص فعفا عنه صاحبه او صالحه قطعت يده في السرقة وان لم يصلحه حتى مضى زمان وهما تراضيان فيه على الصلح ثم صالحه وبات النطع في السرقة لتقدم العهد وان كان القصاص في الرجل اليسرى بدني بالقصاص ثم جرح حتى يبرأ لم يقطع يده في السرقة وكذلك ان كان القصاص في شجرة في رأسه كذا في المحيط \* والباقي الرابع في طاع الطريق \* اعلم ان طاع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة شرائط احدها ان يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يمكن للمارة القاء فيهم

ويقطعوا عليهم الطريق سواء كان با لسلخ أو با لفسا الكبير أو الحجر أو غيرها والثانية أن يكون خارج الامصار بعيدا عنها وفي التتابع لا يكون بين الصغرى وبين المصريين ولا بين المصريين ولا بين المدحجيين ويكون بينهم وبين المصر محيرة ثلثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية ومن أبي يوسف رحمه الله إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لا أجرى عليهم حكم قطع الطريق وصلىه الفتوى والثالثة أن يكون فلك في دار الإسلام والراية أن يوجد جميع ما شرط في المسرفة الصغرى ويشترط أن يكون القطع معهم أجا نب في حق أصحاب الاموال من اهل وجوب القطع والخامسة أن يطغروهم الامام قبل التوبة ورد الاموال الى اربابها كذا في التاخر خانية \* إذا خرج جماعة ممتنعين او واحد يقدر على الامتناع فنصد واطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا لا يقتلوا انفسا حسمهم الامام حتى يتوبوا بعد ما يعزرون وان اخذوا مالا معصوما بان يكون مال معلم او ذمي والمأخوذ اذا قصم على جماعة منهم اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم نصا مدا او ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام ايدهم وارجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحد وان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حد احتي لو مفا لا ولياء منهم لم يلتفت الى عفوهم وان قتلوا واخذوا المال ان شاء الامام قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم وان اراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حيا ويبع بطنه برمح ليموت ومن الطحاوي رحمه الله لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول اصح وبه قال الكرخي والصحيح انه يترك مصلوبا ثلثة ايام ثم يحل بينه وبين اهله لينزلوهم ويدفنوهم كذا في الكافي \* واذا قتل قاطع الطريق او قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط \* وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين \* ان باشر القتل واحد منهم اجري الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالا وقد جرح اقتص منه ممانيه القصاص واخذ الارش ممانيه الارش وذلك الى الاولياء كذا في الهداية \* وان اخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويطلق حكم الجراحات سواء كانت عمدا او خطأ كذا في السراج الوهاج \* وان اخذ بعد ما تاب ولم يقتل عمدا فان شاء الاولياء قتلوه وان شاءوا عفا عنه ويجب الضمان اذا هلك في يده او اصابته كذا في الهداية \* ان اخذوا

ان اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا او جرحوا ممدداً ولكن ما اخذوه من الاموال شيئا فانه ولا يصيب  
كل واحد منهم نصيب فالامر في القصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء ان شاءوا احتوفوا  
ولن يقتصوا ففوا كذا في النهاية \* اذا اخذ المال ولم يصنع شيئا غيره فان جاء ثابته ان يؤخذ فعليه  
ان يرد ما اخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية \* واذا قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذك  
ولقام في اهله زمانا لم يقم الامام عليه الحد متحصنا كذا في المبسوط \* وان كان من القطاع صبي  
او مجنون او نوذرحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد من الباقيين كذا في الكافي \* وكذا  
اذا كان فيهم اخرس هكذا في المحيط \* واذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستمون  
اقيم عليهم الحد الا ان يكون القتل واخذ المال وقع على اهل الحرب خاصة فحينئذ لا يجب الحد  
كما لو لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية \* واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد  
هكذا في الهداية \* روى ابراهيم بن محمد رح في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا  
يتبعونهم قال ان كان فيهم ولي القتل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل  
لرجل فلهم ان يتبعوهم وان لم يتبعوهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوه لانه  
صار ديناً عليهم كذا في المحيط \* فان كان فيهم صمد فالحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة  
كذلك في ظاهرها رواية هكذا في المبسوط \* ولوا شترك النساء والرجال في قطع الطريق  
لا قطع عليهم في ظاهرها رواية كذا في خزائن المفتين ولو كان منهم امرأة فقتلت واخذت المال  
دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار \* مشرئوة قطع الطريق وقتل  
واخذت المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية \* ثبت قطع الطريق بالافرار مرة واحدة  
وبقبل رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان اقربه منه وبالبيعة بشهادة  
اثنتين على معاينة القطع والافرار فلو شهد لحديهما بالمعاينة والاخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة  
بالقطع على ابي الشاهد وان علا وابنه وان سفل ولو قالوا قطعوا علينا وعلى اصحابنا واخذوا مالنا  
لا يقبل ولو شهدوا انهم قطعوا على رجل من مرض الناس وله ولي يعرف او لا يعرف لا يقبل  
الحد عليهم الا بمحض من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجار مستأمنين او في دار الاسلام  
في موضع فلبس اهل البقي ثم اتى بهم الى الملم لا يمضي عليهم الحد ولوردهوا الى قاص  
في موضع فلبس اهل البقي ثم اتى بهم الى الملم لا يمضي عليهم الحد ولوردهوا الى قاص  
في موضع فلبس اهل البقي ثم اتى بهم الى الملم لا يمضي عليهم الحد ولوردهوا الى قاص



بعد زمان الى قاض آخر لم يعم عليهم الحد وان افضى القاضى عليهم بالقتل وجسهم لذلك  
فذهب اجنبى فقتلهم لاشى عليه وكذا لو قطع يده كذا في فتح القدير \* وانما قتله رجل  
في حبس الا امام قبل ان يثبت عليهم شىء ثم قامت البيعة بما صنع فعلى قاتله القود الا ان يكون  
القاتل هو ولي المقتول الذى قتله هذا في قطع الطريق فتح لا يلزمه شىء كذا في المبسوط \* لو ان  
لصوصا اخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان ارباب المتاع معهم حل  
قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدر ان يرد المتاع عليهم وان كانوا  
لا يعرفون مكانهم ولا يقدر ان يرد عليهم لا يجوز لهم ان يقتلوه ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه  
لا شىء عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم الى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع  
الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو فر رجل من القطاع فلحقوه  
وقد القى نفسه الى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم اياها  
لا لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا يقتل  
من يقاتله عليه كذا في فتح القدير \* من خنق رجلا حتى قتله فالدية على ما قتله مندا بى حنيفة رح  
وان خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي \*

## كتاب السير

وهو مشتمل على عشرة ابواب \* الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطة وحكمة \* اما تفسيره  
فالجهاد هو الدماء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتمرد عن القبول اما بالنفس او بالمال  
واما شرط اباحته فشيان احدهما امتناع العدو من قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم  
الامان والعهد بيننا وبينهم والثانى ان يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاده او باجتهاده  
من يعتد في اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجوا لقوة والشوكة للمسلمين في القتال فانه لا يحل له  
القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة واما حكمه فسقوط الواجب من ذمته في الدنيا ونيل  
المثوبة والسعادة في الآخرة كما في العبادات كذا في محيط السرخسى \* قال بعضهم الجهاد قبل النفير  
تطوع وبعد النفير يصير فرض عين وعامة المشائخ رحمهم الله قالوا الجهاد فرض على كل حال غير انه  
قبل النفير فرض كفاية وبعد النفير فرض عين هو الصحيح \* ومعنى النفير ان يخبر اهل مدينة  
ان العدو قد جاء يريد انفسكم ونذر انكم واما لكم فانما اخبارنا على هذا الوجه افترض على كل

من قدر على الجهاد من اهل تلك البلدة ان يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من  
ان لا يخرجوا ثم بعد مجيء النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا  
فرض عين وان بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقربون  
على الجهاد وما على من وراءهم من يبعد من العدو فانه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى  
يسعهم تركه فاذا احتيج اليهم بان عاجز من كان يقرب من العدو من المقاومة مع العدو او تكاسلوا  
ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين ثم ونم الخ ان يفرض على جميع اهل  
الارض شرقا وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى ان يكون المستنفر مدلا او فاسقا يقبل خبره  
في ذلك وكذا منادى السلطان يقبل خبره مدلا كان او فاسقا قال ابو الحسن الكرخي في مختصره  
ولا ينبغي ان يحل ثغر من ثغور المسلمين ممن يقاوم العدو في قتالهم وان ضعف اهل ثغر  
من الثغور من المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين ان ينغروا اليهم  
الا قرب فالاقرب وان يمددوهم بالكرام والسلاح ليكون الجهاد ابدا قائما كذا في المحيط \*  
قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب اولم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم  
واجب وان لم يبدوا كذا في فتح القدير \* ويجب على كل رجل ما قل صحيح حرقا وهكذا  
في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع  
كذا في الهداية \* واذا اراد الرجل ان يخرج للجهاد وله اب او ام فلا ينبغي له ان يخرج  
الا باذنه الا من النفي العام وان كان له ابوان واذن له احدهما في الخروج ولم يأذن له الآخر  
فليس له ان يخرج لحق الآخر فاذا كره الوالدان او احدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان  
يحاف عليهم الضيعة بان كانا معمرين وكان نفقتهما عليه او لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي  
ذكرنا ان كان ابواه مسلمين فاذا كان ابواه كافرين او احدهما وكرها خروجه الى الجهاد  
او كره الكافر فعليه ان يتحري في ذلك فان وقع تحريمه على انهما انما كرها خروجه مما يلحقهما  
من التفجيع والمشقة لاجل ما يضافان عليه من القتل لا يخرجوا وان وقع تحريمه على انهما كرها  
خروجه كراهة ان يقاتل مع اقل ملته واهل دينه قلنا ان يخرج من غير رضاها الا ان يخاف  
الضيعة عليهما فينبغي ان يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا اتحري ولم يقع تحريمه على شيء بل  
في ذلك ولم يترحم احد الظنين على الآخر قالوا وينبغي ان لا يخرج وان كرها خروجه لكرهه

ماله مع اهل دينه ولا جل الخوف والمشة عليه ايضا لا يخرج ولو كان له ابوان قاذمائه  
 في الخروج وله جد ان وجدته ان فكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الجد والجد  
 وان كان له ابوان ميتين وله ابوالاب وام الام لا يخرج الا باذنهما وان كان له ابوالاب وابوالام  
 وام الاب وام الام فالاذن الى ابى الاب وام الام هذا اذا اراد الخروج للجهاد وان  
 اراد الخروج للتجارة الى ارض العدو وامان فكرها خروجه فان كان امير الا يخاف عليه منه  
 وكانوا قومًا يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصيهما وان كان يخرج  
 في نهار ارض العدو مع مسكر من صاكر المسلمين فمكره ذلك ابوا او واحد هما فان كان  
 ذلك العسكر مظيمًا لا يخاف عليهم من العدو بها كبر المرأى فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف  
 على اهل العسكر من العدو وبغالب الرأى لا يخرج وكذلك ان كانت سرية او جريدة خيل  
 لا يخرج الا باذنهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالد بن والاعداد والجدات  
 وامام من سواهم من ذى الرحم كبناته وبنيه واخوته ومماته واخواله وخالاته وكل ذى رحم  
 محرم منهم ان اكرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة  
 بان كان نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغارًا او صغارًا او كثر الا انه لا زواج  
 لهم او كانوا كبارًا زمني لا حرفة لهم فانه لا يخرج بغير اذنه وان كان لا يخاف عليهم الضيعة  
 بان لم يكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال او لم يكن لهم مال الا انهم كبارًا صغارًا او كثر الا ان لهم  
 ازواجًا كان له ان يخرج بغير اذنه وامام امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج  
 الا باذنها وان كان لا يخاف عليها المضيعة يخرج من غير اذنها وان كان يشق عليها ذلك كذا  
 في الذخيرة \* المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر  
 بالاطلاق كان لها ان تمنعه من الجهاد ولا اثم عليها كذا في فتاوى قاضى خان \* قال محمد رح  
 لا يجهن ان تقا تل النساء المسلمات مع الرجال الا ان يضطر المسلمون الى ذلك فان  
 اضطر المسلمون الى ذلك بان جاء النفيرو كان في خروجهن حاجة وعسرة فلا بأس  
 بخروجهن للقتال ولهن ان يخرجن في هذه الحالة من غير اذن آبائهن وازواجهن  
 وليس لهم منعهن عن الخروج ويأثمون بالمنع من الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون  
 الى خروجهن

الى خروجهم ولكن امكنهم القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب  
لداواة الجرحى وصقي الماء والطبخ والحبز لا جل الغزاة واما العجائز اللاتي دخلن في السن  
فلا بأس بان يخرجن في الصوائف ونحوها من الجنود العظام ويداوين المرضى والجرحى  
ويسقين الماء ويخبزن ويطبخن ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ  
اذا اطاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيء النفي لا يخرج بغير اذنه ولا يأنم الاب باذنه  
وان كان يعلم انه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط \* واذا اراد المديون ان يغزوا  
وصاحب الدين فائس فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بان يغزوا ويوصي  
الى رجل ليقضي دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فاولى  
ان يقيم فيتمهل بقضاء دينه فان غزا مع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكروه فليأذن له  
صاحب الدين في الغزو ولم يبرئ من المال فالمستحب ايضا له ان يتمهل بقضاء الدين وان  
غزاه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع  
قبل ان يحل الاجل كذا في الذخيرة \* وان كان حال غريمه على رجل آخر فان كان للمحيل  
على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان يغزوا وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه مثل  
ذلك فالمستحب ان لا يخرج فان اذن له في الخروج المحتال عليه ولم يأذن له المحتال له فلا بأس  
بان يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن منه لغريمه رجل المال بغير امره على  
ان ابرأ غريمه المديون فلا بأس بان يغزوا ولا يستأمر واحدا منهما ولو كان كفل عنه بالدين  
كفيل بامرته وليس يشترط براءة ته فليس يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت  
الكفالة بغير امره فعليه ان يستأمر الطالب وليس له ان يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان  
كفل بنفسه بامرته فلمس ينبغى له ان يغزوا بالامر الكفيل وان كفل بغير امره فلا بأس بان يخرج  
ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مغلسا وهو لا يقدر ان يتمهل لدينه الا بالخروج في التجارة  
مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بان يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال اخرج للقتال لعل اصيب  
ما اقتضى به ديني من النفل او السهام لم يعجبني ان يخرج الا بان صاحب الدين وهذا كله  
اذا لم يكن النفي عاما اما اذا كان النفي عاما فلا بأس للمديون بان يخرج سواء كان عنده وفاء  
اولم يكن اذن له صاحب الدين في ذلك او منعه منه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المسلمون



فان كان امرا يحاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان امرا لا يحاف على المسلمين منه فلا ينبغي له  
 ان يقاتل الا بادن فريضة كذا في المحيط \* ما لم ليس في البلدة احدا فقه منكم ليس له ان يغزوا  
 يدخل عليهم من الضياء كذا في السراجية \* وان كان عند الرجل ودائع اربابها خيب فان اوصى  
 الى رجل ان يدفع الودائع الى اربابها كان له ان يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولا ينبغي للمقاتل ان يخرج بغير اذن مولاه ما لم يكن النفي ماما كذا في محيط السرخسى \* اذا وقع النفي  
 من قبل اهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال ان يخرج للغزو اذا ملك الزاد والراحلة  
 ولا يجوز التخلف الا بعذر بين كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دخل المشركون ارض المسلمين  
 فاخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم  
 ان يتبعوهم حتى يستنقذوا ذلك من ايديهم ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا ارض الحرب فكذلك  
 في حق النساء والذراري ما لم يبلغوا ابدال حصونهم وحرزهم ولو كان الماخوذ هو المال وسعهم  
 ان لا يتبعوهم بعد ما دخلوا ارض الحرب وان بلغوا حرزهم وما منهم من دار الحرب فاتهم المسلمون  
 ليقا تلومهم اذ لك فذلك نضل اخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت ان يكونوا في سعة من  
 ذلك وذراري اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين واموالهم ثم انما يفترض  
 على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا اذراهم قبل ان يبلغوا حصونهم وما منهم  
 واما اذا كان اكبر رأيهم انهم لا يدركونهم كانوا في سعة من ان يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط \*  
 قال محمد بن حريز قال ابو حنيفة رح يكره الجمع لثلاثين قسوة فاذا لم يكن فلا بأس بان يقوى  
 بعضهم بعضا اذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال  
 مال فلا ينبغي للامام ان يحكم على ارباب الاموال باخذ شيئا من مالهم من غير طيب انفسهم  
 فاما ان اراد ارباب الاموال اعطاء الجعل بطيب انفسهم فذلك لا يكون مكروها بل يكون حسنا  
 مرفوعا فيه سواء كان في بيت المال مال او لم يكن وان لم يكن لهم قوة القتال بان لم يكن في بيت المال  
 مال فلا بأس بان يحكم الامام على ارباب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون  
 للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه ان يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج  
 بنفسه وله مال ينبغي ان يبعث غيره من نفسه بماله فيصير احدهما جهادا بنفسته والاخر بماله  
 ومن قدر على الخروج بنفسه الا انه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفايته

فمن بيت المال فان اعطاه الامام قدر كفايته لا ينبغي له ان يأخذ من غيره جملا وان لم يكن في بيت المال مال او كان الا انه لا يعطيه الا امام فله ان يأخذ الجمل من غيره هكذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى غيره جملا للغزو عنه فان قال له صاحب الجمل حين دفع الجمل اليه اغز بهذا المال عنى فلا يكون له ان يصرفه في غير الغزو حتى لا يقتضى به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه ان يصرفه الى غير الغزو وكما كان له ان يصرفه الى الغزو وذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الائمة العرخصي في شرح السير الصغير وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان للمدفع اليه ان يترك بعض الجمل لنفقة عياله على كل حال لانه لا ينبغي له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من اعمال الجهاد معنى واذا دفع الرجل الى غيره جملا للغزو عنه ثم عرض للمدفع اليه مريض من مرض او غيره ولم يخرج بنفسه فاراد ان يدفع الى غيره اقل مما اخذ ليغزوبه فان كان مراده ان لا يمسك الفضل لنفسه بل يردّه على بيت المال فلا بأس به وان كان مراده ان يمسك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجمل قال للمدفع اليه اغز بهذا المال عنى فليس له ان يمسك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له ان يمسك الفضل الا يرى ان له ان يمسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزوبه واذا شرط مسلم لمسلم جملا ليقول كما فراه بيا فقتله فلا بأس بذلك قال محمد ربح واجب للشارط ان يفى بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن مشائخنا ربح من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد ربح خاصة وما على قول ابي حنيفة واهي يوسف ربح فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاهتمام كذا في المحيط \* ولو استاجر امير العسكرا جيرا باكثر من اجر المثل بملا يتبعه ابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة ولو قال امير العسكرا والقا ضي انى استاجرتك وانا اعلم انه لا ينبغي فالاجر كله في ماله ولو قال امير العسكرا لمسلم او ذمى ان قتلت ذاك الفارس فلك ما نة درهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم جاز وحمل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المضمرات \* صلى الامام ان يحسن نفور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور ليمنعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويظهرهم كذا في خزائنه المقتنين \* واذا بعث جيشا ينبغي ان يؤمر عليهم اميرا وانما يؤمر عليهم من يكون صالحا لذلك بان يكون حسن التدبير في امر الحرب وربما مشفقا عليهم مسخيا

شجاعا واذا امر عليهم بهذه الصفة فينبغي ان يوصيه بهم كذا في المبسوط \* وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فللامام ان يؤمره قرشيا كان او عربيا او بظيا من الموالي كذا في المحيط \* ويجوز ان يولى الامام الفاسق اذا كان له تدبير في امر الحرب كذا في العنابة \* قال محمد ر ح واذا امر الامير العسكر بشيء كان على العسكر ان يطيعوه في ذلك الا ان يكون الامور به معصية بيقين ثم هذه المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان علم اهل العسكر انهم ينتفعون بما امرهم به بيقين بان امرهم ان لا يقاتلوا في الحال مثلا و علموا انهم ينتفعون بترك القتال في الحال بان علموا بيقين انهم لا يطيقون اهل الحرب و علموا ان لهم مددا يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة منتفعا به في حق اهل العسكر بيقين فيطيعونه فيه وان علموا انهم يتضررون بترك القتال في الحال بيقين بان علموا ان اهل الحرب لا يطيقونهم في الحال وعسى ان يلحقهم مدد يتقوون به على قتال المسلمين لاطيعونه فيه وان شكوا في ذلك لا يعلمون انهم ينتفعون به او يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم ان يطيعوه وكذلك اذا امرهم بالقتال مع العدو وان علموا انهم ينتفعون به بيقين او شكوا فيه واستوى الطرفان اطاعوه في ذلك وان علموا انهم لا ينتفعون به بيقين بل يتضررون لاطيعونه في ذلك وان كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترجح احد الطرفين على الآخر كان عليهم اطاعته واذا امر الامير اهل العسكر بشيء فعصا في ذلك واحد من اهل العسكر فالا مير لا يؤد به في اول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعذر فان عصاء بعد ذلك ادبه الا ان يبين في ذلك هذرا فحينئذ يحل سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لانه يدمى ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بيمين واذا جعل الامام الساقة على قوم معينين والميمنة كذلك والميمرة كذلك فشدد العدو على الساقة فلا باس لاهل الميمنة والميمرة ان يعينوهم اذا خافوا عليهم وهذا اذا كان لا يحل ذلك بمرا كزهم فاما اذا كان يحل ذلك بمرا كزهم فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقة وان امرهم الامير ان لا يبرحوا مرا كزهم ونهى ان يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقة وان امنوا من ناحيتهم وخافوا على

على اهل الساقة واذا نهى الامام اهل العسكر من الخروج للعلافة لا ينبغي لهم ان يخرجوا \* اهل المنعة وغيرهم في ذلك على السواء الا انه ينبغي للامام اذا تهاهم من الخروج ان يبعث قوما من الجيش للعلافة ويؤمر عليهم اميراي يتلفون للجيش فلو ان الامام لم يبعث احدا واصاب الجيش ضرورة من العلف وخافوا على انفسهم وعلى ظهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا باس بان يخرجوا وان كان فيه مصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج احد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم ان يراوا شرطه ولا يخرجوا الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من اراد الخروج للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم ان يخرجوا الا تحت لواء فلان كذا في المحيط \* يجوز القتال في الاشهر الحرم والنهي من القتال فيها منصوص وان كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا اذا كان معهم اسلحة وامام من لاسلح له فلا باس بان يفر ممن معه السلاح وكذا لا باس بان يفر ممن يرمى اذا لم يكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا باس بان يفر الواحد من الثلث كذا في محيط السرخسى \* واذا كان عدد هم اثني عشر الفا او اكثر لا يحل لهم الفرار ان كان عدد الكفار ضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنيين وفي زماننا يعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده اهل الحصن بالمنجنيق واشباهه ومن موضع يرمى بالسهم والحجارة فلا باس به كذا في المحيط \* قال محمد ربح ولا باس للامام ان يبعث الرجل الواحد او الاثنين او الثلاثة سرية اذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة \* ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلف في محله فانه لا يتحقق في كل مكان والمختاران يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق \* الباب الثاني في كيفية القتال \* ينبغي للامام ان اراد الدخول في دار الحرب ان يعرض العسكر ليعرف عددهم فارسلهم وراجلهم فيكتب اسميهم كذا في شرح الطحاوي \* واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية كذا في الهداية \* فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز \* وهذا في حق من يقبل منه الجزية وامام من لا يقبل منه فلا تدعوهم الى اداء الجزية كذا في التبيين \* الكفار صنفاً صنفاً لا يجوز اخذ الجزية منهم ولا اطعام الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فاذا ظهرنا عليهم لا يقبل



من رجالهم الا لا سيف اولا لا سلام ونساؤهم وصبيانهم في \* وصنف يجوز اخذ الجزية منهم  
بالاجماع وهم من اهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيره وكذا لك يجوز  
اخذ الجزية من المجوس بالاجماع عربيا كان او غير عربي وصنف اختلفوا في جواز اخذ الجزية  
منهم وهم قوم من المشركين غيرا لعرب وغير اهل الكتاب والمجوس يجوز اخذ الجزية منهم  
عندنا هكذا في المحيط \* ولا يجوز ان يغتال من لا يبلغه الدعوة الى الاسلام الا ان يدعوه كذا  
في الهداية \* ولو قاتلوه بغير دماء كانوا آمنين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئا مما اتلفوا  
من الدماء والاموال كما في النساء والولد ان منهم كذا في المبسوط \* ويستحب ان يدعوا  
من باغته الدعوة مبالغ في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية \* وانما يستحب الدعوة  
مرة اخرى للتاكيد بشرطين أحدهما ان لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين اما ان اكل  
في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بان علموا انهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال او يحتالون  
بحيلة او تحصنون لاستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني ان يطمع فيهم ما يدهون اليه اما ان اكل  
لا يطمع فيهم ما يدهون لا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط \* ولا بأس ان يغيروا عليهم ليلا  
او نهارا بغير دماء وهذا في الارض بلغتهم الدعوة كذا في محيط السرخسي \* فان ابوا عن الاسلام  
والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ونصبوا  
عليهم المجانيق وحرقوهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم وافسدوا زرعهم كذا في الهداية \*  
ولا بأس بان يغربوا حصونهم ويغرقونها ويحربون البنين وكان الحسن بن زيا يقول  
هذا ان اعلم انه ليس في ذلك الحصن اسير مسلم واما ان لم يعلم ذلك فلا يحل التحريق والتفريق  
ولكننا نقول لو منعناهم من ذلك يتعدر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلما يخلو  
عن اسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط \* ولا بأس برميهم وان كان فيهم  
مسلم اسيرا وتاجروا ان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون  
بالرمي الكفار وما اصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف  
مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك في مرية لا يؤمن عليها  
ولو دخل مسلم عليهم بامان لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا كانوا قوم يوفون بالعهد كذا  
في الهداية \* وان كان العسكرا عظيما فلا بأس باخراج العجايز للخدمة واما لشواب منهم

فقرارهن في البيت اسلم والاولى ان لا تخرج النساء اصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم  
بدن الاخراج للمباضة فالاماء دون الحرائر كذا في التبیین \* قوم من الصلحاء يريدون الغزو  
ومعهم قوم من اهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم مزامير فان امكن للصلحاء الخروج  
بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الاممهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمشوا كذا في الهداية \* لا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا  
ولا شيخا فانيا ولا امي ولا مقعدا الا ان يكون احد هؤلاء ممن له رأى في الحرب او تكون المرأة  
ملكة وكذا لك ان كان ملكهم صبيا صغيرا واحضروه معهم الواقعة وكان في قتله تفريق جمعهم  
فلا بأس بقتله كذا في الجوهرة النيرة \* واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال  
فما لها تقتل هكذا في المحيط \* وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير ان الصبي والمجنون يقتلان ماداما  
يقا تلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسروان كان يحسن ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا  
في الهداية \* ولا يقتل مقطوم اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا  
لا يقاتلون بمال ولا رأى هكذا في المحيط \* ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله  
كذا الاممي والمقعد والشيخ الفاني اذا حضروا وحرضوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء  
فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضي خان \* اما اقطع اليد اليسرى او اقطع احدى الرجلين  
فهو ممن يقاتل فيقتل وكذا الاخرس والا صم هكذا في المحيط \* واما الصبي والمعتوه فاما ما  
يحرصان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في ايدي المسلمين لا ينبغي ان يقتلوهما وان كانا قتلا  
غير واحد وكذا في فتاوى قاضيخان \* لا بأس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم  
من المشركين مبتدأ به الا الوالد والوالدة والاجداد من قبل الرجال او النساء والجدات وهذا  
انما لم يضطره الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه  
وان اظفر الابن بابيه في الصف لا ينبغي ان يقصده بالقتل ولا ينبغي ان يمكنه من الرجوع  
حتى لا يعود جريئا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يجي فيه فيقتله  
كذا في المحيط \* ولا يقتل الراهب في صومعته الا ان يخاط الناس كذا في فتاوى قاضيخان \*  
فان كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم ان يتركوا  
في دار الحرب امرأة ولا صبيا ولا معتوها ولا امي ولا مقعدا ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف

ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يولد لهم ففى تركهم مؤن على المسلمين واما الشيخ الفانى الذى لا يلقح فان شاء ما خرج به وان شاء تركه وكذا لك الرهبان واصحاب الصوامع اذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك العجوز التى لا يرجى ولها كذا فى البحر الرائق نا فلا من البدائع \* قال القدورى فى كتابه الكفار على نوعين منهم من يجحد البارى عز وجل ومنهم من يقربه الا انه ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن انكره اذا اقر به يحكم باسلامه ومن اقر وجحد وحدانيته اذا اقر بوحدا نيته بان قال (لا اله الا الله) يحكم باسلامه ومن اقر بوحدا نيته الله تعالى وجحد رسالة محمد عليه السلام فاذا اقر برسالته صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا فى المحيط \* التوتنى اوالذى لا يقر بوحدا نيته الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال انا مسلم يصير مسلما فان قال اردت به انى على الحق لم يكن مسلما واليهودى او النصرانى اذا قال (لا اله الا الله) لا يصير مسلما ما لم يقل (محمد رسول الله) قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهرا نى المسلمين اذا قال واحد منهم (اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ من دينه ان كان نصرانيا يقول انا برىء من النصرانية وان كان يهوديا يقول انا برىء من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت فى دين الاسلام ولو قال اليهودى او النصرانى انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال انا مسلم يسأل عنه ان قال اردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول فى دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال اردت به انى مستسلم وانا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كمن مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل ان يصلى بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودى والنصرانى (لا اله الا الله) تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت فى الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلى عليه فان قال مع ذلك دخلت فى الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه هكذا فى الهوى قاضى خان \* قال ابو يوسف رح اذا كان شهادة المكتأبى برسالته محمد عليه السلام جوا بها كان دخولا فى الاسلام ومن بعض مشائخنا رح اذا قيل للنصرانى انا محمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له انا محمد رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت فى زماننا انه قيل للنصرانى ادين الاسلام حق قتال نعم

لقيل له ادين النصرانية باطل فقال نعم فاقتن بعض المفتين بانه لا يصير مسلماً وانما يصيرهم انا  
يصير مسلماً وكذلك اذا قال النصراني اواليهودي انا على دين العنيفة لا يصير مسلماً هكذا  
في المحيط \* من بعض المشائخ رح اذا قال لليهودي دخلت في الاسلام يحكم بأهل بيته وان  
لم يقل تبرأت من اليهودية واما المجوسي اذا قال اسلمت او قال انا مسلم يحكم بأهل بيته لانهم  
لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتيمة كذا في فتاوى قاضي خان \* انا صلى الكناي  
او واحد من اهل الشرك في جماعة حكم باسلامه مندنا وان صلى وحده فعلى قول ابى حنيفة رح  
لا يحكم باسلامه وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يحكم باسلامه ضمن مشائخنا رح من قال  
لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره ابو حنيفة رح تاويله انا صلى وحده بغير اذن واقامة وعند ذلك  
لا يحكم باسلامه وتاويل ما قالوا اذا صلى وحده باذن واقامة وعند ذلك يحكم باسلامه ولا خلاف  
وفي الاجناس اذا شهدوا انا رأينا يصلى منة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلوتى لا يكون  
اسلاماً حتى يقولوا صلى صلوتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط \* وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم  
كان مسلماً كان الاذان في السفر او الحضر وان قالوا معناه يؤذن في المسجد فليس بشيء  
حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك هادياً  
فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق ناقلاً من البرازية \* وان صام او حج او ادى الزكاة لاسمكم  
باسلامه في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد من محمد رح ان حج البيت على الوجه الذي  
يفعله المسلمون بان رأوه تهماً للاحرام وليس وشهد المناك مع المسلمين يكون مسلماً  
وان لم يشهد المناك او شهد المناك ولم يحج لم يكن مسلماً وان شهدوا وحده فقال رأيت يصلى  
في المسجد الاظم في جماعة وشهد آخر رأيت يصلى في مسجد كذا ~~بطلان~~ تهماً ويجوز  
على الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان \* ولم يقتل كذا في المحيط \* من الحسن بن زياد  
اذا قال الرجل لدمي اسلم فقال اسلمت كان اسلاماً كذا في فتاوى قاضي خان \* قال محمد رح  
في السير الكبير اذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما ارهقه قال (اشهد ان لا اله الا الله)  
فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم ان يكف عنه وان اخذ وجاء به الى الامام  
فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يقهروه للحكم وان قال بعد ما قهره المسلم فهو  
ميت ولكن لا يقتل فان قال ما اردت الاسلام بما قلت بل اماردت الدخول في اليهودية



اوردت التعوذ لئلا يقتلني لم يلتفت الى قوله ولو كان حين قال (لا اله الا الله) كف منه فابتلى  
 ولحق بالمركبين ثم ما ديقا قل حمل عليه الرجل فلما رقه قال (لا اله الا الله) فان كان له فئة  
 يلجأ اليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت الفئة فليس له ان يقتله ولكنه يؤد به على ما صنع  
 وان كان هذا الرجل ممن يقول (لا اله الا الله) ولكن لا يقر بوما لة محمد عليه السلام وباقي المسئلة  
 بحالها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال (اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده  
 ورسوله) عليه ان يكف عنه فاذا اكره على الاسلام فاسلم صريح الاسلام استحسانا وفي نوادر ابن رستم  
 انها سلام السكران اسلام كذا في المحيط \* واذ قال الوثني (اشهد ان محمدا رسول الله) يكون مسلما  
 وكذا لو قال انا على دين محمد صلى الله عليه وسلم او انا على الحنفية او على الاسلام يحكم باسلامه  
 ولو مات يصلي عليه كما فرلقن كما فرأ آخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا  
 قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الثالث في الموادة والامان ومن يجوز امانه \* اذا  
 رأى الامام ان يصلح اهل الحرب او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس وان رأى  
 الامام مواد اهل الحرب وان يأخذ على ذلك مالا فلا بأس به لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة  
 اما اذا لم تكن لا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا بساحتهم بل  
 ارسلوا رسولا اما اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمة يحمسها ويقسم الباقي بينهم  
 كذا في الهداية \* ولو وادهم فريق من المسلمين بغير اذن الامام فالمواد عة جائزة على جماعة  
 المسلمين لانها امان واما الواحد كما ان الجماعة كذا في السراج الوهاج \* ولو ان مسلما وادع  
 اهل الحرب سنة على الف دينار جازت مواد عته فان لم يعلم الا ما م ذلك حتى مضت  
 مواد عته اخذ المال وجعله في بيت المال وان علم بمواد عته قبل مضى السنة فانه ينظر ان كان  
 المصلحة في امضائها امضاها واخذ المال فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبذ اليهم  
 وقتا لهم فان مضى نصف السنة يرد كله استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المسلم وادعتكم  
 بالف \* ثم نبذ الامام اليهم بعد ما مضت من السنة بعضها وبقي البعض كان للامير المال بحساب  
 ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقي هكذا في المحيط \* فان كان وادعهم ثلث سنين كل سنة بالف  
 فزهم وقبض المال كله ثم اراد الامام نقض الموادة بعد مضى السنة فانه يرد عليهم الثلثين لانه فرق  
 العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هناك العقد واحد في السنة والمال المذكور بحرف على

وهو حرف الشرط كذا في محيط الخرمي \* ويجوز للمواد من أكثر من عشر منهن على ما يراد إلا ما لم  
 من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاز صبر العد والمسلمين وطلبوا للمواد من على مال  
 يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل إلا ما لا إذا ضاف الهلاك كذا في الهداية \* وإن أطلقوا من  
 إلا ما من المواد من سنين معلومة على أن يؤدى إلى المسلمين كل منة شيئا معلوما على أن  
 لا يجرى عليهم أحكام الإسلام في بلادهم لم يفعل ذلك إلا أن يكون خيرا للمسلمين فإن كان  
 ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدى إلىهم كل منة ما تراه من هذا على وجهين  
 إما أن صالحوا على مائة رأس بغير أيمانهم أو بأيمانهم فإن كان الصلح على ما تقرر رأس بغير أيمانهم  
 فإن كانت المائة المشروطة من انفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وإن كانت المائة المشروطة من  
 أرفائهم جاز وإن كان الصلح على مائة رأس بأيمانهم من انفسهم وأولادهم بأن قالوا أولى السنة  
 آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصا لحكم لثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقنا  
 فهو جائز كذا في المحيط \* وأن شرطوا في المواد من أن يرد عليهم من جاءنا مسلما منهم بطل  
 الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي \* ولو صالحهم إلا ما من ثم رأى نقض الصلح أصلح نبذ اليهم  
 وقتلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الأمان فإن كان منتشر يجب أن يكون النبذ كذلك  
 وإن كان غير منتشر بأن آمنهم واحد من المسلمين سرا يكتفى بنبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ  
 لا يجوز قتالهم حتى يمضى عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ العجز إلى أطراف مملكته  
 وإن كانوا خرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خربوا حصونهم بحبيب  
 الأمان فحتى يعودوا كلهم إلى ما آمنهم ويعمرُوا حصونهم مثل ما كانت توقيا من الغدر وهذا إذا  
 صالحهم مدة فرأى نقضه قبل مضى المدة وما إذا مضت المدة يبطل الصلح بمضيها فلا ينبذ اليهم  
 كذا في التبیین \* ولا ينبغى للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم ما دام الصلح  
 باقيا كذا في المراج الوهاج \* وإن بدءوا بحياة قاتلهم ولم ينبذ اليهم إذا كان ذلك  
 باتفاقهم كذا في الهداية \* ولو خرج من دار المواد منة جماعة لا منعة لهم وتطعوا الطريق  
 في دار الإسلام فليس هذا نقض العهد وإن خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا من أهل مملكته  
 فالملك وأهل مملكته على مواد منهم وهؤلاء الذين تطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم  
 وإن كانوا خرجوا بأذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي \*

وانما كانت الموادة متعلقة بهنار بينهم فخرج منهم رجل الى بلد محرب آخر لمن يتناوب بينهم موادة  
 فغزا المسلمون ذلك البلد فاحذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله واهله وورثته  
 وحيث مضى اهل البلد الذين وادعناهم وحيث حلوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون  
 فغزاه دار الموادة حين فاسروا منها رجلا من المراد عين كان اميرا في الدار التي غزاه المسلمون  
 كان نيا كذا في الخراج الوهاج \* واهل الذمة اذا انقضوا العهد كالمشركين في الموادة ويجوز اخذ  
 المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار \* ويصالح المرتدين الذين  
 يعلمون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيرا بلا اخذ مال منهم وان اخذ المال منهم  
 لم يرد لان مالهم في المسلمين اذا ظهر وبخلاف ما لو اخذ من اهل البغي حيث يرد عليه  
 بعد وضع الحرب او زارها لانه ليس نيا الا قبله لانه امانة لهم كذا في النهر الفائق \* وهكذا في  
 فتح القدير \* عبدة الاوثان من العرب كالمتردين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف  
 وبكرة لامير الجيش او قائد من قواد المسلمين ان يقبل هدية اهل الحرب فيختص بها بل  
 يجعلها نيا للمسلمين وبكرة بيع السلاح والكراع من اهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل الموادة  
 وبهذا وكذلك الحديد وكل ما هو اصل في آلات الحرب ولا بكرة ادخال ذلك على اهل الذمة  
 كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوما او رمحا او ترما لم يترك  
 ان يخرج به كذا في المبسوط \* وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره يمنع مطلقا كذا في التبيين \*  
 طلب ملك منهم الذمة على ان يترك ان يحكم في اهل مملكته ما شاء من قتل او ظلم لا يصح  
 في الاسلام لاسباب الى ذلك ولو كان له ارض فيها قوم من اهل مملكته فهم عبدة يبيع منهم  
 ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبدة كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير \* فان ظفر عليهم عدوهم  
 ثم استنقذهم المسلمون من ايدي اولئك فانهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة  
 وبالقسمة بعد القسمة بمنزلة مائر اموال اهل الذمة وعلى هذا الواو سلم الملك واهل ارضه او سلم  
 اهل ارضه دونهم فهم عبدة كما كانوا كذا في المبسوط \* فصل في الامان \* اذا آمن رجل  
 حرا او امراة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صحح امانهم ولم يكن لاحد من المسلمين  
 قتالهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا آمن الامام بنفسه ثم رأى المصلحة في النبذ  
 ولو حاصر

ولو حاصر الامام حصنا وآمن واخذ من الجيش وغية مفسدة بنذ الامان ويؤد به الامام كذا  
 في الهداية \* ويطلق امان ذمى الا اذا امره امير المؤمنين يؤمنهم فيجوز امانهم كذا في التبيين \*  
 ويصح امان المحكاتب ولا يجوز امان المسلم المتاجر في دار الحرب ولا امان المسلم الا مبر  
 في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضى خان \* العبد اذا آمن  
 ان كان ماذونا في القتال من جهة المولى يصح امانه بلا خلاف وان كان مسجورا من القتال  
 فعلى قول ابى حنيفة رح لا يصح امانه وعلى قول محمد رح يصح امانه وعلى قول ابى يوسف رح  
 مضطرب بعض مشائخنا رح قالوا هذا الخلاف في العبد المسجون اذا لم يجهن النفي امانا اذا  
 جاء النفي يصح امانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف كذا في المحيط \* والجواب  
 في الامة كالجواب في العبد ان كانت تقا تل باذن المولى فامانها صحيح وان كانت لا تقا تل  
 فعند ابى حنيفة رح لا يصح امانها كذا في الذخيرة \* ان آمن الصبى وهو لا يعقل لا يصح كالجنون  
 وان كان يعقل الا سلام ويصفه وهو مسجون عن القتال لا يصح عند ابى حنيفة رح ويصح  
 عند محمد رح وان كان ماذونا له في القتال فالاصح انه يصح بالاتفاق بين اصحابنا كذا  
 في فتح القدير \* ومختلط العقل الذى يعقل الاسلام ويصفه بمنزلة الصبى الذى يعقل كذا  
 في التبيين \* وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقله ويعقل امر مبيعة فامانها لا يصح  
 لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت او امه كذا في المحيط \* اذا آمن رجل من المسلمين  
 فلما من المشركين فاغار عليه قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال واصابوا النساء والاموال  
 واقتسموا ذلك وولد لهم منهم الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القاتلين دية من قتلوا وقرء النساء  
 والاموال الى اهلها ويغرموا للنساء اصد قتهن بما اصابوا من فروجهن والاولاد احوار بغير  
 قيمة مسلمون تبعوا لآبائهم لاسبيل عليهم لكن انما ترد النساء بعد مضي ثلث حيض وفي زمان الاستدانة  
 يوضعن على يدي عدل والعدل امرأ مجوزة ثقة لا لرجل كذا في المحيط \* قال محمد رح  
 واذا نادى المسلمون اهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا اذا سمعوا صوتهم بالامان  
 بماي لسلن كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان مرفوا ففهموا بالامان او لم يعرفوا ولم يفهموا  
 منه الامان بان نادوهم بالعريية وهم روم لا يحصنون العربية ونادوهم بالنبطية وهم قوم  
 لا يعرفون النبطية وامثال ذلك وان لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا امان لهم ويحل قتلهم وسبيهم



ولو نادوهم من موضع يسمعون الا ان العلم قد احاط بانهم لم يسمعوا بان كانوا نياما او مشغولين  
بالحرب فذلك امان واراد بالعلم غالب الراى لاحقيقة العلم وسماع الكل للامن ليس بشرط  
ثبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل واذ اقالوا لحربي  
لاتخف او قالوا له انت آمن او قالوا له لا بأس عليك فهذا كله امان ولو قالوا له لك امان الله كان  
امانا وكذلك ان قالوا لك عهد الله اولك ذمة الله او قالوا تعالى تسمع كلام الله او قالوا اجرناك  
ولو ان الامر قال لجماعة من اهل الحرب معينين وهم في الحصن محصورون اخرجوا الينا  
نراوكم على الصلح وانتم آمنون اولم يقل وانتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم اخرجوا  
الينا ولم يزد على هذا فخرجوا فلا امان ولو قال لهم انزلوا الينا كان امانا ولو قال اخرجوا الينا  
فبيعونا واشتروا منا كان امانا ولو ان رجلا من المسلمين اشار الى رجل من المشركين وهم في حصن  
او منعة ان تعال او اشار الى اهل الحصن ان افتحوا الحصن ففتحوا واشار الى السماء فظن المشركون  
ان ذلك امان ففعلوا ذلك الذي امر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجل معروفا  
بين المسلمين وبين اهل الحرب من اهل تلك الدار انهم اذا صنعوا كان امانا او لم يكن ذلك  
معروفا فهو امان جائز واذا اشار الى العدو باصبعه باشارة يفهم منه الدماء الى نفسه والامر  
بالجى اليه ويقول بلسانه مع ذلك ان جئت قتلتك فجاء فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة  
وعرفها امانا ولم يسمع قول المشير ان جئت قتلتك او سمع ولكن لم يفهمه فاما اذا سمع وفهمه  
لم يكن ذلك امانا وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر تعال حتى اقتلك فسمع الكافر اول الكلام وفهمه  
ولم يسمع آخر الكلام او سمعه الا انه لم يفهمه كان امانا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون امانا  
وعلى هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد القتال تعال ان كنت رجلا فسمع اول الكلام  
وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان امانا ولو سمع اول الكلام  
وآخره وفهمه فجاءه لا يكون امانا وعلى هذا اذا قال له تعال حتى ترى ما اصنع بك  
هكذا في الذخيرة والمحيط \* ولو ان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنونا على ذرارينا  
فآمنوهم على ذلك فهم آمنون واولادهم واولاد اولادهم وان سفلوا من اولاد الرجال ولا يدخل  
اولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية \* اذا قال آمنوني على اولادي  
فآمنوه على ذلك فهو آمن واولاده الصلبية واولاده من قبل الرجال واما اولاد البنات

فلا يدخلون ولو قال آمنوني على اولاده اولادى ذكر شيخ الاسلام والقاضى الامام ركن الاسلام على السعدى ان هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الائمة السرخسى ان في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنوني على آبائى ولعاب وام دخلا فى الامان وان لم يكن اب وام وانما له جد وجدة فلا امان لهما قال محمد رح فان كان لهما نهم الذى يكلمون به ان الجدة والدكما ان ابن الابن ابن فالجدة بمنزلة ابن الابن يدخل فى الامان كذا فى المحيط \* ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم بنون وهنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكر وانما لهم بنات خاصة فهن فى جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا واخواتنا فهن على الاناث دون الذكور كذا فى الظهيرية \* ولو قال آمنوني على اخوتى وله اخوة واخوات دخل الكل فى الامان ولو كان له اخوات لا ذكر معهن يدخلن فى الامان كذا فى المحيط \* ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم ابناء وابناء ابناء فالامان على الغريقين فان لم يكن لهم ابناء ولكن لهم ابناء ابناء فهم آمنون ايضا وان قالوا آمنونا على ابائنا وليس لهم اباء ولهم اجداد فليس يدخل الاجداد فى ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على امهاتنا وليس لهم امهات لكن لهم جدات فانهم لا يدخلن فى الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الا المولىات ولا ذكر فيهن فهن آمنات معه استحسانا كذا فى الظهيرية \* اذا قال واحد من اهل الحصن للمير وهو فى الحصن آمنوني على منامى فآمنوه فهو آمن ومناحه سالم ولا يدخل فى المتاع دراههم ولا دنائير ولا ذهب ولا فضة ولا حللى ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من الثياب والفرش وجميع مناع البيت فى البيوت تدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا فى المحيط \* ان قال آمنوني مع عشرة فالعشرة سواء والخيار فى تعيين العشرة الى الامام ولو قال آمنوني فى عشرة من اهل بيتى او فى عشرة من اهل حصنى فالامان لهم تسعة سواء ولو قال آمنوني فى عشرة من اخوانى فهو آمن وعشرة سواء من اخوانه وكذلك لو قال فى عشرة من ولدى ولو قال آمنوا عشرة من اخوانى انا فيهم او عشرة من ولدى انا فيهم فالامان لعشرة سواء ولو قال عشرة من اهل بيتى انا فيهم او عشرة من اهل حصنى انا فيهم فالامان لعشرة هو احدى هم \* ولو قال آمنوني فى موالى وله موال امتقوه وموال اعتقهم فالامان لا يتناول الغريقين وانما يتناول الامان احد الغريقين ويكون الامان على مانواه المستامن فان قال ما نويت شيئا فهم جميعا آمنون

كتاب الجبر ( ٢٨٢ ) في الموادعة والامان ومن يحوز امانه

استحسننا وان خط ضرر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة  
من اهل الحصن على ان افتحه لكم فقالوا لك ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار  
في تعيين العشرة الى رأس الحصن ولو قال اصدقوا الى الامان على اهل حصني على ان تدخلوه  
فتصلوا فيه فعقدوا له الامان على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس والامن الاموال كذا  
في خزائن المفتين \* اذا استأمن من الرجل من اهل الحرب الى اهل الاسلام فخرج معه بامراته  
وقال هذه امراتي وخرج معه باطفال صغار وقال هؤلاء اولادي ولم يكن ذكرهم في امانه وانما  
قال آمنوني حتى اخرج اليكم او الى دار الاسلام او الى عسكركم في دار الحرب فان القياس  
في هذا ان يكون الكل نيا غير ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بامانه وعلى هذا القياس  
والاستحسان اذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء رقيقى وصدقة في ذلك او كانوا صغار الا يعبرون  
من انفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع يمينه استحسانا والقياس  
ان يكون جميع ذلك نيا وكذلك الدواب والاجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان  
وان كان معه رجال فقال هؤلاء اولادي وصدقة في ذلك فهم في قياسا واستحسانا وان كان معه  
صغار وهم يعبرون من انفسهم فقال هؤلاء اولادي وصدقة في ذلك فالقياس ان يكونوا نيا  
وفي الاستحسان ان لا يصيروا نيا وان كذبوه فهم في للمسلمين ولو كان معه نساء قد بلغن  
فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس ان يكن نيا وفي الاستحسان هن آمنات وصار الاصل في جنس  
هذه المسائل ان كل من يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في الامان  
وكل من لا يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا لغيره في الامان فعلى هذا امانه  
وجدته واخواته وصماته وخالاته وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في امان المستأمن تبعا  
للمستأمن فاما ابوه وجده واخوه لا يدخل في امان المستأمن قال وكل من كان آمنا بامان  
من المستأمن فعلم انه كما قال او ادعى ذلك وصدقته الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانه  
وان كذبه كان نيا وان كذبته اولاه صدقة كان نيا وان صدقه اولاه ثم كذبه فصدقته واولاده  
الصغار الذين يعبرون عن انفسهم آمنون فاما اجيرة والمرأة الكبيرة بتصدقته اول مرة  
صافرا على انفسهما بالرق فان المستأمن لم يده عليهما الرق فبقوا احرارا فان كذبوه  
بعد ذلك

بعد ذلك فقد اقر و اعلى انفسهم بالرق والحربى اذا اقر على نفسه بالرق يصح اقراره بالرق  
 ذكر في مسئلة المحصور ان امانا من على ان ينزل الى المسلمين انه يدخل في الامان لبايه  
 وسلاحه الذي لبسه ومركبه وما خرج به معه من ورق اودنا نير نفقته في حقوقه استحسن ذلك  
 وما مد اذ لك في ثم انما يدخل في الامان من سلاحه وثيابه سلاح مثله وثياب مثله حتى  
 لو تنكب بقميص او تقلد بحبوف او ظاهر بين الاقبية او العمام حتى جعلها كالكاره على رأسه فان  
 الزيادة لا يكون له كذا في المحيط \* اذا ارسل امير العسكر رسولا الى امير حصن في حاجته  
 فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال انه ارسل على لسانى اليك الامان لك ولاهل  
 مملكتك فافتح الباب واتاه بكتاب زوره وانتعله على لسان الامير او قال ذلك قولاً وحضر المقاتلة  
 فاض من المسلمين فلما فتح الباب دخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال امير الحصن ان رسولكم  
 اخبرنا ان اميركم آمننا وشهدا ولئلك المسلمون على مقاتلته فالقوم آمنون يرد عليهم ما اخذ منهم  
 وان كان الذى اتاهم بهذه الرسالة رجلا ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كتابا فيه  
 اما نهم ودخل به اليهم وقال ذلك لهم قولا وقال انى رسول الامير ورسول المسلمين فهم  
 فى وللامام ان يقبل مقاتلتهم كذا فى الظهيرية \* لو ان رسول الامير حين بلغ رسالة الامير حاجته  
 فقال ان فلانا لقاؤ قد آمنكم وارسلنى بذلك وان المسلمين الى باب الامير آمنوكم وانى كنت  
 آمنتم قبل ان ادخل عليكم وناديتكم وشهد على هذه المقاتلة قوم من المسلمين فهم فى اجمعون  
 اذا كان ما اخبر به كذبا ولو ارسله رجل من المسلمين في حاجته فقضى حاجته ثم اخبرهم  
 ان من ارسله آمنهم فهو باطل كذا فى محيط السرخسى \* الامام او واحد من المسلمين اذا امر الذمى  
 ان يؤمنهم فان قال له آمنهم فقال له الذمى آمنتم او قال ان فلانا آمنكم فهو صواب وصاروا  
 آمنين وان قال له قل ان فلانا آمنكم فقال لهم الذمى ان فلانا آمنكم فهم آمنون وان قال لهم  
 قد آمنتم فهو باطل هكذا فى الذخيرة \* ولو حاصروا المسلمون حصنا فقال اميرهم لاهل  
 الحصن متى آمنتم فامانى باطل او فلا امان لكم او قد نبذت اليكم ثم آمنهم فامانه باطل  
 ولو امر الامير مناديا فنادى فى العسكر من آمن منكم اهل الحصن فامانه باطل ثم آمنهم مسلم  
 فامانه جائز ولو امر بان ينادى اهل الحصن او كتب او ارسل اليهم ان آمنكم واحد من المسلمين  
 فلا تعتمدوا بما نه فان امانه باطل ثم آمنهم رجل فنزلوا على امانه فهم فى ولو قال لهم لا امان



لكم ان آمنكم رجل مسلم حتى او منكم انا ثم اتاهم معلوم وقال اني رسول الامير اليكم فقد آمنكم  
فنزّلوا على ذلك فهم آمنون وان كان الرجل كاذبا في ذلك ولو قال لهم الامير لا امان لكم ان  
آمنكم معلوم اذا تاكم برسالته مني حتى او منكم بنفسى والمسئلة بحالها فهم فيء وان كان الامير  
ارسل اليهم رسولا لينبئهم ففعل فهم آمنون لو قال لهم ان اآمنتكم فاما نى باطل ثم آمنهم كان  
ذلك امانا صحيحا كذا في محيط السرخسى \* اذا حاصر المسلمون حصنا او مدينة من اهل الحرب  
فطلبوا من المسلمين ان ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم ان ينزلوهم على ذلك كذا في  
المحيط \* فان انزلوهم على حكم الله تعالى مع انه ليس لهم ذلك فللامام ان يعرض الاسلام  
عليهم فان اسلموا كانوا احرارا يستلم لهم اموالهم ونساؤهم وذرايرهم ويصير دارهم دار  
الاسلام ويكون في ارضهم العشر فان ابوا الاسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى  
اراضيهم الخراج ولا يمترقون ولا يقتلون ولا يردون الى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد  
من المسلمين بعينه جاز فان حكم ذلك الرجل فيهم بقتل او سبي او ان يصيروا ذمة جاز  
ذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان مات فلان او قتل قبل ان يحكم صاروا كما نزلوا  
على حكم الله تعالى فان اخرج نفسه من الحكومة يخرج فان حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل  
لا يصح استحسانا كذا في محيط السرخسى \* ان كان الحكم رجلا مسلما الا انه لا يجوز شهادته  
لفسقه اولانه محدود وفي قذف حكمه جائز ان حكم عليهم بقتل او سبي او غير ذلك كذا  
في المحيط \* وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدود في القذف او اعمى لا يجوز كذا في التاتلر  
خانية \* وان حكموا عبدا او صبيا حرا قد مقل لم يجز حكمه فان نزلوا مع ذلك على حكمه  
يجعل ذمة كما لو نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا فحكم بقتلهم وسبي ذرايرهم  
او غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رح في السير الكبير فان اسلموا قبل ان يحكموا الذمى عليهم  
بشيء لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل او سبي او غيره ولكن يجعلهم الامام في هذه الصورة  
احرا لا اسبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا ان تحكم بقتل هكذا  
ذكر في الزيادات ولا يصلح للحكومة اسير من المسلمين في ايديهم وكذلك تاجر من المسلمين  
معهم في دارهم وكذلك رجل منهم اسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في محكم المسلمين  
وفي السير الكبير اذا شرطوا ان ينزلوا على حكم فلان على انه ان حكم بينهم بشيء فقد مضى الحكم

فان لم يحكم بينهم بشي ردوا الي ما منهم او شرطوا ان ننزل على حكم فلان على انه ان حكم  
 فينا ان يبلغونا الي ما مننا امضيتم ذلك فلا ينبغي للمسلمين ان ينزلوهم على هذا الشرط  
 واذا انزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم ان يحكم بردهم الي ما منهم ومع هذا لو انزلوهم  
 على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الي ما منهم امضينا حكمه ونردهم الي ما منهم وفي نوادر  
 ابن سماعة عن محمد بن ابي العسكر اذا آمن قوم من اهل حصن على ان يكونوا عبيدا لفلان ورضوا  
 بذلك ونزلوا عليه فهم في علم غنمهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الا مان على  
 ان يعرض عليهم الا مان فان قبلوا والارد والي ما منهم فعلى الامام ذلك ولو نزلوا على ان يعرض  
 عليهم الاسلام فعرض فابوا فلهم اللحاق بحصنهم وليس للمسلمين قتلهم وسبي نسائهم وذراريهم  
 ولورضوا باء الخراج لزمهم ولا يخلون بعد ذلك وان خرج بعضهم على ان يحكم فيهم  
 فلان فافتحت القلعة بعد انقصا لهم منها وقتل من في القلعة فمن نزل فعلى ما نزل فان كانوا  
 شرطوا ردهم الي الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الي ان نرى موضع ما منون  
 فيه فان كان اهل الحصن قد جمعوا على نزول هؤلاء بهذا الصلح لم يقتل المسلمون اهل القلعة  
 فان فعلوا فلا شيء عليهم وقد اساءوا وان انزلوا على ان يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل  
 من اهل العسكر ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا وما لو نزلوا على حكم الله ساءوا ولو نزلوا  
 على حكم فلان وفلان فمات احدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك قال في المنتقى الا ان يرضى الفريقان  
 بحكمه قال ثمة وكذلك ان اختلفا في الحكم وهما حيان الا ان يرضى الفريقان بحكم  
 احدهما ولو حكم احدا الحكمين بقتل المقاتلة وسبي ذراريهم وحكم الآخر بسبي الكل فانهم  
 لا يقتلون ويكونون فداء للرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل مقاتليهم وسبي نسائهم وذراريهم  
 كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذراريهم وان شاء جعل الكل فداء واذا  
 نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام يتخير افضليهم وان اسلموا بعد التحكيم  
 قبل امضاء الحكم فهم احرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية  
 وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف عذرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء  
 فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذراري فقتل الرجال وسبي النساء  
 والذراري فالارض في ان شاء الامام ختمها وقسم اربعة الاخماس بين الغانمين وان شاء

تركها على حالها في يد الوالي ودعا اليها من يعمرها ويؤدي خراجها كما يعمل في معطل  
ارض اهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين  
فان الاحرار منهم ينزعون مجانا والعبيد بالقيمة وكذلك اهل ذمتنا عند هم وكذلك ان اسلم منهم  
في ايديهم ان استعانوا بالمسلمين ثم في كل موضع وجب رد هم فانما يردون الى الموضع الذي  
خرجوا منه اليها ولا يريدون الى ما احصن منه ولا الى جيش اكثر منهم كذا في المحيط \*  
قال محمد بن روح اذا قال المسلمون لرجل من اهل الحصن ان دللتنا على كذا وكذا فانت آمن  
او قالوا امناك فلم يد لهم فالامام بالخيار ان شاء قتله وان شاء صباه ولو قال له امناك  
على ان تد لنا على كذا او كذا ولم يزيد واعلى هذا فلم يد لهم لم يذكر محمد بن روح هذا الفصل  
في الكتاب والجواب فيه انه على امانته لا يحل للامام قتله ولا اسره واذا دخل مكر من المسلمين  
دار الحرب فمروا ببعض حصونهم او مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة وادوا ان ينفروا  
الى غيرهم فقال لهم اهل المدينة اطونا على ان لا تشربوا من ماء نهرنا هذا حتى ترتحلوا عنا  
طون ان لا نقاتلكم ولا نتبعكم اذا ارتحلتم فان كان في الاطماء منفعة للمسلمين اطوهم  
وبعد ما اطوهم لا ينبغي لهم ان يشربوا وان يسقوا وابعهم ان اكل ذلك يضر في ما نهم بيقين  
او كان لا يدري انه يضر بهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي ان ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ  
وان كان ذلك لا يضر في ما نهم بيقين بان كان الماء كثيرا فللمسلمين ان يشربوا ويسقوا وابعهم  
من غير ان ينبذوا اليهم والجواب في الكلاء نظير الجواب في الماء وان قالوا اطونا على ان  
لا تعرضوا بشيء من زروعنا واشجارنا وانما لنا فاطوهم على ذلك ثم احتاج المسلمون اليها فليس  
ينبغي لهم ان يتعرضوا لها ما لم ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ اضر ذلك بهم اولم يضر وان قالوا  
اطونا على ان لا تحرقوا زروعنا وكلاءنا فاططينا هم على ذلك فان علينا ان نفى به فلا نحرق  
زروعهم وكلاءهم ولا باس بان ناكل من ذلك ونعلف دوابنا وبمثلته لو قال اطونا على ان  
لا تاكلوا زروعنا وكلاءنا فاططينا هم على ذلك فابنه لا ينبغي لنا ان ناكل من ذلك وان نعلف دوابنا  
وان نحرق ذلك \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الامان على الشيء امان من مثله وما فوقه  
سرر او لا يكون امانا عما دونه ضرر او لهذا ان قالوا اطونا على ان لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا  
ان نفرقها

ان نفرقها كذا في الذخيرة \* وان قال لهم اهل المدينة اعطونا علي ان لا تمروا في هذا الطريق  
علي ان لا تقتل منكم احدا ولا تأسره فان كان الا اعطاء خيرا للمسلمين فلا بأس بان يعطوا ذلك  
وياخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر بعد واشق على المسلمين وان اراد المسلمون بعد ذلك  
ان يمرروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى ينبذوا اليهم ويعلموهم  
بالنبذ ولا يقتل المسلمون احدا منهم ولا يأسرون ويكون الامان من المرور في الطريق الذي مبنوه  
اما ما من القتل والاسروا ان شرطوا علينا ان لا نحرب قراهم فلا بأس بان نأخذ ما وجدنا  
في قراهم من متاع او غير ذلك مما ليس ببناء والا ما من من التحريب لا يكون اما ما من  
اخذنا المتاع والطعام وان شرطوا ان لا نقتل اسرارهم اذا اصيبناهم فلا بأس بان نأخذ ما  
ولوا شرطوا علينا ان لا نأخذ منهم فلا ينبغي لنا ان نقتلهم ولا ان نأخذ منهم كذا في المحيط \*  
ولو قال آمنونا حتى تفتح لكم الحصن فتدخلون علي ان تعرضوا علينا الا سلام فنسلم ثم  
ابوا ان يسلّموا فهم آمنون وعلي المسلمين ان يخرجوا من حصنهم ثم ينبذون اليهم فان شرط  
المسلمون عليهم ان ابستم الا سلام فلا امان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمستثناة بها فلا بأس  
باسترقاقهم وقتل مقاتلتهم ان ابوا الا سلام وان اسلم بعضهم واهبى البعض فممن اسلم فهو حرم  
ومن اهبى فهو فريء فان جعله الامام فريء بعد ما مرض عليه الاسلام فليبي ثم اسلم لم يقتله ولكن  
يجعله فريء فان مرض الاسلام عليه فابى ولم يحكم عليه بائنه في حتى اسلم فهو حرم استرحمانا  
وان قال حين اراد النزول آمنوني علي ان تعرضوا علي الاسلام فان اسلمت الي ثلثة ايام  
والا فلا امان لي ثم مرضوا عليه الاسلام فله مهلة ثلثة ايام وليا ليها من حين مرضوا عليه الاسلام  
فان مضت المدة قبل الاسلام كان فريء من غير حكم الحاكم وان قال اسلمت الي ثلثة والا كنت  
حيد الكم او قال ذلك جميع اهل الحصن فممن ذمة للمسلمين كما التزموا بالشرط ولو قال انت آمن  
علي ن تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل ان يسلم فيجب تبليغه ما منه ابى لم يسلم وكذلك  
لو قال انت آمن علي ان تنزل فتعطينا مائة دينار فقبل ذلك ونزل ثم ابى ان يعطيهم لان هذا الامان  
معلق بشرط اداء الدنانير وفي الاول معلق بشرط القبول فاذا انزل وقيل كان آمنا وكانت الدنانير  
عليه فان ابى ان يعطيها حبس ليؤديها ولا يكون فريء لاجل الامان الثابت له فمتما اعطى الدنانير  
ويجب تحلية سبيله حتى يلتحق بمأمنه ولا يسقط عنه الا بالاسلام او بعقد الذمة وكذلك لو صالحهم



على ان يعطيهم راساً فعليه وخطاً او قيمته وان قال للمسلمين آمنوني على ان انزل اليكم فاعطيكم مائة دينار فان لم اعطيكم فلا امان لي لو قال ان نزلت اليكم فاعطيكم مائة دينار فانا آمن ثم نزل فطلبوه فابى ان يعطيهم يكون فياً قتيلاً ولا يكون فياً استحسننا حتى يرفع الى الامام فيأمره بالاداء فان اتى يجعله فياً ولو قال رجل من المحصورين آمنوني حتى انزل اليكم على ان ادلكم على مائة رأس من السبي في موضع فامنوه على ذلك فلما نزل اتى بهم ذلك الموضع فاذا ليس فيه احد فقال تد كانوا هنا فذهبوا ولا تدري اين ذهبوا يود الى مأمته ولو قال اسير في ايد بنا آمنوني على ان ادلكم على مائة رأس والمسئلة بحالها لم يدلهم فلما مام ان يقتله وان قال المحصور على اني ان لم ادلكم كنت لكم فياً او رقيقاً ثم لم يف بالشرط فهو فيء للمسلمين ولا يحل لهم قتله وان قال آمنوني على ان انزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد اصابها المسلمون او علموا بها قبل دلالة ولم يصيبوها فليس هذه بدلالة ويكون فياً ولو دلهم على الطريق فساروا فيه حتى عرفوا مكانها قبل ان ينتهي اليها او وصف لهم مكانا ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى اصابوا فهذه دلالة وكذلك لو قال آمنوني على ان ادلكم على طريق باهله ولده فان لم افعل فلا امان فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بطريق فقال هذا هو الذي اردت ان ادلكم عليه فليس هذا بشيء فان قال على ان ادلكم بطريق هذا الحصن وانه قد نزل هادياً من الحصن فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا لو التزم ان يدلهم على حصن او مدينة او على هذا الحصن وهذه المدينة كذا في محيط السرخسى \* الباب الرابع في الغنائم وقسمتها \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في الغنائم \* الغنيمة اسم لما ل ما خوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة والفى ما اخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس \* ون الفى كذا في غاية البيان \* وما يؤخذ منهم هدية او سرقة او خلسة او هبة فليس بغنيمة فهو لا يخذ خاصة كذا في خزائنة المفتين \* قال محمد رح واذ اسلم اهل مدينة من مدائن اهل العرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا احراراً لا سبيل عليهم ولا على اولادهم ونسائهم ولا على اموالهم ويوضع على اراضيهم العشرون الخراج وكذلك اذا صاروا ممة قبل الظهور عليهم الا ان هنا على اراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية ايضا وان ظهروا المسلمون عليهم ثم اسلموا غلاماً لم فيهم بالخير ان شاء قسم رقابهم واموالهم بين الغانمين واذ اراد القسمة

بعد ما اسلموا رفع الخمس اولا وجعله لليتامى والمساكين وابناء السبيل وقسم اربعة اخماس بين الغانمين خمسة الغنائم ويضع على الارض العشرون فان شاء من عليهم يصلم لهم رقابهم وذرايرهم واموالهم ويضع على اراضيهم العشرون وان شاء وطلق الخراج وان ظهروا مسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء استرقهم وقسمهم واموالهم بين الغانمين فاذا اراد القسمة اخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغانمين ويضع على الاراضي العشرون وان شاء قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذراير بين الغانمين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم واموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وطلق اراضيهم الخراج كذا في المحيط \* ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء والعيون والا بأقوال الخراجي نحو ماء الانهار التي حفرتها الاحاجم كذا في غاية البيان \* وان من عليهم برقابهم واراضيهم وقسم النساء والذراير وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه الا اذا ترك في ايديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم واراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغانمين فهو جائز ولكنه مكروه فان ترك في ايديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد ان يمن عليهم برقابهم لم يجز كذا في المحيط \* وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من اهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة او مقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التاتارخانية ناقلا من شرح الطحاوي \* واذا انقضت اهل الذمة العهد وغلوا على دارهم او على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخيار فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم واراضيهم ونسائهم وذرايرهم واموالهم ووضع على اراضيهم الخراج وان شاء وضع العشرون تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشرون مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشرون مضاعفا كما فعل ممرض بنى تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذراير والاموال وبقيت الاراضي بلا ملاك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ردة للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليؤدوا المؤونة عنها جائز ولكن يفعل برضاء اولئك الذين يريدون الامان

نقلهم اليها و اذا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشران شاء  
وان شاء جعل عليها الخراج ولوان قوما من المسلمين ارتدوا و غلبوا على ديارهم او على دار  
من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل  
من رجالهم الا اللبثف الا الا سلام فان ابوا ان يحلموا قتلوا وقسم نساؤهم وذراريهم ويجبرون  
على الاسلام وتضمنت الاموال والاراضي بين الغانمين ايضا ووضع على الاراضي العشران  
واحد الا انهم ان يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغانمين دون الاراضي وراى  
في ذلك خبر للمسلمين فعمل ذلك فان رأى بعد ذلك ان ينقل الى الاراضي قوما من اهل الذمة  
يؤدوا الخراج من انفسهم ومن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضي مملوكة  
لهم بتوارثونها ويؤدون الخراج منها فقد ذكر ههنا نقل اهل الذمة لانه لا يحقهم الغيظ بقتل  
المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان اسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الا ما م كانوا حرا والاسبيل  
عليهم واما نساؤهم وذراريهم واموالهم فالامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين وجعل  
على الاراضي العشران شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضي ووضع على  
اراضيهم الخراج ان شاء وان شاء وضع عليها العشران راى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم  
عسريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا اراد الامام ان يجعل اهل الحرب  
والتاقضين العهد اهل ذمة يؤدون الخراج وقد اصاب منهم ما لا في الحرب قبل ان يظهر عليهم  
فانه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعذر والعذر ان لا يقدروا على عمارة الاراضي  
وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقي في ايديهم فان احتاجوا اليها لعمارة الاراضي وزراعتها  
لم يأخذوا الامام منهم وان استغنوا عنها فلن شاء اخذ منهم وقسمها بين الغانمين ولكن الاولى  
ان يتركها في ايديهم تاليفا لهم حتى يقفوا على صحتها من الاسلام فيسلموا وكذلك ما اخذ من  
نساؤهم وذراريهم قبل الظهور عليهم لا يرد وما بقي في ايديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم  
واذا فتح امام بلدة من بلاد اهل الحرب وقسمها واهلها بين الغانمين ثم اراد ان يمين عليهم  
رقابهم وانفسهم فليس له ذلك وكذلك انفسهم بها عليهم ثم اراد ان يقسمه ليس له ذلك كذلك  
في الجيوب الامام بالخيار في الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم الا مشركي العرب والمتردين  
ولان شاء

وان شاء تركهم اخرجوا من امة للمسلمين الا مشركي العرب والمرددين وليس ينبغي ان يعلم منهم  
الا الا مشركا في كذا في التبيين \* ولا يجوز ان يرد قتل دار الحرب ولا يجوز مغارة اسرارهم  
بما سارنا عند ابي حنيفة ربح كذا في الكافي \* وهكذا في المتن \* والصحيح قول ابي حنيفة ربح كذا في  
الزاد \* قال محمد ربح في السير الكبير لا بأس بان يفادى اسراء المسلمين باسراء الكافرين الذين  
في ايدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول ابي يوسف ومحمد ربح وهو اظهر الروايتين  
من ابي حنيفة ربح كذا في المحيط \* وبها قال العامة هكذا في النهر القاطن \* ثم في الفداء يشترط  
رضاء اهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العيين ولو ابي اهل العسكر ذلك فيما عدا الرجال  
ليس للا ميران يفاد بهم وفي الرجال ان كان قبل القسمة فله ان يفاد بهم وبعد القسمة ليس له  
ذلك الا برضاء واذا جاء رسول ملكهم يطلب الفداء بالامارة في مكان فاختاروا على  
المسلمين هذا بان يؤمنوهم على ما ياتون به من الاسارى حتى يفرضوا من اسراء الفداء وان  
لم يتفق رجعوا بمن معهم من اسراء المسلمين فانه ينبغي ان يوفوا بعهدهم وان يفاد بهم كما  
شرطوا لهم شرطوا ما لا اوضحه لك الا انهم ان لم يتفق بمنهم التراضي بالفداء واذا جردوا  
الا فصراف باسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم ان يدهم حتى يردوا الاسراء  
الى بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الاسراء من ايديهم من غير ان يتعوضوا  
لهم بشئ سوى ذلك كذا في المحيط \* اما الفداء بما لا يخذ من اهل الحرب فلم يجوز في  
المشهور من المذاهب ولو اسلم الاسير في ايدينا لا يفادى بمسقطه امير في ايديهم الا اذا طابت  
نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز الرق على الاسارى وهو ان يطلقهم مجانا كذا في الكافي \*  
قال محمد ربح والصبيان من المشركين اذا سبوا معهم الآباء والامهات فلا بأس بالفداء بهم  
واما اذا سبى الصبي وحده واخرج الى دار الاسلام فانه لا يجوز الفداء به بعد ذلك وكذلك  
ان قسمت الغنمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل او بيعت الغنمة في يد رجل او سبى محكوما له  
بالانقلاص تبعا لمن تعين ملكه فيه بالقسمة او اسراء كذا في المحيط \* قال محمد ربح الحبل والسلاح  
اذا اخذنا منهم فطلبوا اعتقاداته بالمال لم يجز ان يفعل ذلك وان طلبوا ان يعطونا رجلا  
معتقنا فطلبوا من اميرهم او رجلين مشركين مواضعا عنه لم يجز لنا ذلك ويجوز ان يقاضوا  
اموال المسلمين الذين في دار الحرب بالديارهم والديار ما ليس له قوة في امر الدين



كالثياب وغيرها ولا يغادرون بالسلح ولا بالخيل كذا في السراج الوهاج \* قال محمد ربح  
 في السير الكبير اذا اسرا الحر من المسلمين او من اهل الذمة فقال لمسلم او ذمي مستأمن فيهم  
 اقتدلي من اهل الحرب او اشترني منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام فهو حرا سبيل  
 عليه والمال الذي فداه به المأمور دين له على الامر فيرجع عليه بجميع ما ادين في فدائه الى  
 مقدار الدية فان كان فداه باكثر من الدية فانما يرجع على الامر بقدر الدية دون الزيادة  
 وقيل ينبغي في قياس قول ابي حنيفة ربح ان يرجع بجميع ما ادين قل او اكثر والا صح ان هذا  
 قولهم جميعا وعلى هذا لو كان المأمور قال اقتدلي منهم بالفرهم فلم يتمكن المأمور من ذلك  
 حتى زاد فانما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة \* ولو كان المأمور قال للمأمور اقتدلي  
 منهم بما رأيت او بما شئت او امرك جائز فيما تفديني به فانه يرجع عليه بما فدي به قل او اكثر  
 فان كان المأمور عبدا او امة فامر مستأمن فيهم ان يشتريه او يفديه عنهم ففعل ذلك بمثل قيمته  
 او اقل او اكثر فهو جائز وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشترني لنفسى فان اشتراه بقيمته  
 او بغبن يسير واخبرهم ان يشتريه لنفسه فالعبد حرا سبيل عليه ثم للمأمور ان يرجع بالفداء  
 على العبد كذا في المحيط \* ولو ان مكاتبا امر رجلا ان يفديه ففداه فانه يرجع عليه بما فداه  
 فان عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولو ان المكاتب امره بان يفديه بخمسة آلاف درهم بقيمته الخ  
 درهم جازي في قول ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف ما لم يعتق ولو امره المأذون  
 ان يفديه فانه لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا اعتق ولو ان اجنبيا امر رجلا بان يشتري اسيرا  
 في دار الحرب فان قال له اشتره لى او قال اشتره من مالى فان المأمور يرجع على الامر  
 فان لم يقل من مالى ولا لى فانه لا يرجع الا ان يكون خليطا كذا في الظهيرية \* وفي الفتاوى  
 اذا وكل المأمور رجلا بان يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشتره لى جازوكذا لو قال اشتره لى  
 بمالى وكان له ان يرجع على الامر ولو قال الوكيل الاول للثاني اشتره وام يقل لى ولا بما لى  
 ففعل الوكيل الثاني صار متظوما حتى لا يرجع الثاني على احد ولا رجوع للاول على الامر  
 كذا في المحيط \* قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوه الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري  
 اسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التجار في دار الحرب فكل من اخبره حراسير  
 في ايديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري

بقدر قيمته او بغبن يسير ولواراد الامور ان يشتري اسيرا فقال له الاسير اشتريني فاشتراه الامور  
بالمال المدفوع اليه بضمن الامور ذلك المان ويرجع به على الاسير ولو ان هذا الامور  
بشراء الاسير قال للاسير بعد ما قال له الاسير اشتريني كذا اشتريتك بالمال المدفوع الى حسبه  
فلشتره كان مشتريا لاصحاب الاموال كذا في التائا رخانه \* ولو ان رجلا امر رجلا ان يشتري  
حرا من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الفدي اشتراه من ذلك شيء  
وكان للامور ان يرجع على الذي امره ان كان ضمن له الثمن او قال اشتره لي فان كان قال  
له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط \* رجل دخل دار الحرب ومنه  
من المال ما يمكنه شراء اسير واحد فاشترى الجاهل افضل من شراء العالم كذا في السراجية \* و اذا  
اراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام لايقرها ولا يتركها بل يذبحها  
ويحرقها ويحرق الاسلحة ايضا وما لا يحترق منهما كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار  
كذا في الكافي \* ويكسر كل شيء من آنيتهم واثاثهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات  
والادهان على وجه لا ينتفعون به فيفعل هذا كله مغايظة لهم واما النسي اذ لم يقدروا على نقلهم فانه  
يقتل الرجال منهم اذا لم يسلموا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في ارض مضيعة ليهلكوا جوعا  
وعطشا لان قتلهم متعذر للنهي ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية او عقرب  
في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون انياب الحية ولا يقتلونهما قطعاً لضرورة  
المسلمين ما داموا فيها وابقاء لنسلهما كذا في السراج الوهاج \* الغنائم لا تملك قبل الاحراز  
بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي \* ويبتنى على هذا الاصل مسائل منها ان واحد من الغانمين  
لو وطئ امه من السبي فولدت فادماة لا يثبت النسب ويجب العقر وتقسم الامه والولد والعقربين  
الغانمين ومنها اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه ومنها ما لو اُتلف واحد من  
الغزاة شيئا من الغنيمة لا يضمن عندنا ومنها ما لو قسم الامام الغنيمة لا من اجتهاد ولا لحاجة الغزاة  
لا يصح عندنا كذا في التعيين \* هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها  
واجري عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي \* و اذا قسم في دار الحرب  
مجتهدا او قسم احاجة الغانمين فصحيحة ومن مات بعد اخراج الغنيمة الى دار الاسلام فنصيبه  
لورثته كذا في الهداية \* واذ الحقم مدد في دار الحرب شاركوه فيها وانما ينقطع شركتهم

بالأحرار بدار الإسلام وبالقسم في دار الحرب أو ببيع الأمام الغنيمة فيها ولو فتح العسكر بلداً من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم يشاركوهم لأنه صار من بلاد الإسلام وليس للسوقية سهم إلا أن يغاثوا ويغبرحاله عند القتال فارساً أو رجلاً كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمرقد إذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بآمان إذا لحق بالعسكر إذا قاتلوا استحقوا إلا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير \* الردء والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية \* أن كان الأجير مع العسكر قال \* \* \* مدرج إن ترك خدمة صاحبه وقاتل استحق السهم وإن لم يتزك الخدمة فلا شيء له والأصل أن من دخل للقتال استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق إلا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلاً مع العسكر مقاتل أو لم يقاتل لمرض أو غيره فله سهمه إن كان فارساً وفارساً أو رجلاً فراجل ومن دخل مقاتلاً ثم امر ثم تخلص قبل إخراج الغنيمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج \* إذا احتاج الأمام إلى حمل الغنيمة وفي الغنيمة دواب فانه يحمل الغنيمة عليها وينقلها إلى دار الإسلام وإن لم يكن في الغنيمة دواب ولكن مع الأمام فضل حمولة من مال بيت المال فانه يحمل عليها وإن لم يكن مع الأمام فضل حمولة إلا أن مع كل واحد من المانعين فضل حمولة إن طابت أنفسهم يحمل ذلك عليها بأجر أو ما إذا لم تطب أنفسهم بذلك لا يكرههم على ذلك بأجر كذا في السير الصغير \* وذكر في السير الكبير أنه لا يكرههم على ذلك بأجر المثل وإن لم يكن مع كل واحد منهم فضل حمولة ولكن مع البعض منهم فضل حمولة إن طابت نفس المالك بأن يعمل عليه بأجر جاز ذلك وإن لم تطب على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط \* لا بأس بأن يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالعبيز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن والجلس والزيت والحل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والحل ولا بأس لمن يدهن به ويوقع به دابة وما لا يؤكل من الأدهان مثل البنفسج والخبرني وهنودس الورد وما أشبههما فليس له أن يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فانه لا يتبغى لأحد من الجيش أن يتنفع بشيء منه قل أو كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئاً من الطعام

من الطعام ولا يعلقوا دوابهم الا بالنمن فان اكل شيئاً من ذلك او ملق فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شيء في يده اخذه منه اما العسكر فلا بأس ان يطعموا صبيد هم اذا دخلوا معهم ليعينوهم على سفرهم وكذا لك نساءهم وصبياتهم واما الاجير للخدمة فلا بأس ان ياكل واذا دخلت النساء لمداداة المرضى والجرحى اكلن وطفن واطعن رفيقهن كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في الطعام بين ان يكون مهياً للاكل وبين ان لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشي من البقر والغنم والمجزور ويردون جلودها في الغنمة وكذا اكل الحبوب والسكر والفواكه الرطبة واليابسة وكل شيء هو مأكول عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنمة او يرضخ منها غنياً كان او فقيراً ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا ان يكون خبز الحنطة او طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبیین \* اذا اخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لماكلهم والخطب للاستعمال والدهن للادهان والسلاح للقتال فلا يجوز ان يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز تمويلهم وهو صيانة ذلك وادخاره الى وقت الحاجة فان باءوا موارد النمن الى الغنمة كذا في غاية البيان \* وان اصابوا سمماً او بصلاً او بقللاً او غلغلاً او غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز ان يتناول شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله اذا لم ينههم الامام من الانتفاع بالماكل والمشروب واما اذا نهىهم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ او للاصطلاح لبرد اصابهم فلا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم اذا كان معداً للوقود فان كان غير معد لذلك بل هو معد لتخزين القصاع والاقداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد الشعير وان وجد في دار الحرب صابوناً وحرصاً محرراً فليس له ان ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرص نابهاً في ارض العدو فاخذ من ذلك شيئاً ان كان للماخوذ قيمة لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وان لم يكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو ان رجلاً من اهل العسكر استاجر رجلاً ليعتلف له فذهب الرجل الى بعض المطامير واتاه بالعلف ثم قال له بدا لي ان اطبخ هذا ولكني آخذ نفسي وارء عليك اجرك واهي المستاجر الا ان يأخذه مثقه فان اقر الاجير انه جاء به على الاجارة فاجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين اليه او غنيين منه وان كان الاجير محتاجاً الى ذلك والمستاجر غنياً عنه فله ان يمنعه منه



ولكن لا اجرة عليه ولو كان المصنعا جزءا متجزئا ليجتنب له خشيشا والمصلحة بها لها فلو لم يستأجر  
 ان يأخذ منه وان كان هرونيا عنه فلا جبر ومحتا جتا اليه اذا اقرانه احتشده له كذا في الظهيرية  
 وان اصابوا شيئا في ارض الله وولدت وامنه خشبا فان كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم  
 ان ينتفعوا الا بالقيمة المطعوم او الاصطلاء به لبرئ اصحابهم وان لم يكن له قيمة في ذلك المكان  
 لكن احد ثوابه صارت له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالانتفاع به وان خرجوا به  
 الى دار الاسلام واران الامام قسمة الغنائم ان كان لغير الممول من ذلك قيمة في ذاك المكان الذي  
 اراهم الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار ان شاء اخذ المصنوع منهم واعطاهم قيمة ما زادوا الصنعة فيه  
 ويترد المصنوع الى الغنيمة وان شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمول فيما اصاب  
 حصنة العمل يعطى العامل وما اصاب غير معمول يرد في العنيفة ولا ينقطع حق الغانمين بما احدثوا  
 من الصنعة وان لم يكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط \* اذا اصاب  
 رجل من الجند في دار طعاما كثيرا فاستغنى من بعضه واران حمله الى منزل آخر وطلب ذلك منه  
 بعض المحاربين من اهل الفسكرة الى ذلك فان كان يعلم انه لا يصيب في ذلك المنزل طعاما  
 فلا بأس بان يمنعه من هذا الطالب ويستصحبه مع نفسه الى منزل آخر والا فلا يحل له منعه  
 فان اخذه الطالب منه مع حاجة الاول الى ذلك فحاصصة الاول الى الامام قبل ان يأكل  
 وقد صرف الامام حاجة الاول الى ذلك رده الامام عليه وان كان الثاني محتاجا اليه  
 دون الاول لم يسترد منه الامام واما اذا كانا غنيين عنه فالامام يأخذه من الثاني ولا يدفعه  
 الى الاول بل يدفعه الى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسامون فيه  
 شرما سواء كان النزول في الرباطات والجلوس في المساجد لانتظار الصلوة والنزول بمنى  
 وهرقات اللحم حتى اذا اخذ موضعاً من المسجد فهو احق به واذا بسط انسان حصيرا ان بسطه  
 باضره فهو ما لو بسطه الامر بنفسه سواء كان بسطه بغير امره كان للذي بسط ان يعطى  
 ذلك الموضع من شاء وكذلك اذا ضرب رجل قسطا في مكان بمنى وهرقات وتبكي  
 فذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي بدر الى ذلك المتزل احق به  
 وليس للاخر ان يحول له منه فان اخذ من ذلك موضعا واسعا فوق ما يحتاج اليه فغيره ان يأخذ منه  
 ما حقه ولا يحتاج اليها فينزلها معه ولو طلب ذلك منه رجلان كانوا احدهما محتاج

الى ان ينزل فيه فلان الذي يدركه اى يبق ان يعطيه احدهما بكونه الاخرى في ذلك  
ولو بدركه ليه احدهما فنزلنا فارد الذي كان اخذه في الابتداء وهو منه غنى ان يزوجه  
وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فان قال انما كنت اخذته لهذا الآخر بامر الله في استحقاق  
على ذلك وبعد الحلف له ان يزوجه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف اذ اقال اخذته لفلان بامر  
ولو ان رجلين من اهل العسكر اصاب احدهما شعير او الآخر قصباً فبها لا وكل واحد منهما محتاج  
الى ما اشترى فلكل واحد منهما ان يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لان لكل واحد  
منهما ان يصيب من العلف مقدار حاجته الا ان قيام حاجة صاحبه يبيعه من الاصابة منه  
بغير رضا فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المبيعة ثم يتناول باصل الاصابة بمنزلة الاضياف  
على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من مديدة الى ما بين يدي غيره بغير رضا فيبعد  
وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باختيار الاباحة منه وان كان  
كل واحد منهما محتاجا الى ما اعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج الى ذلك ايضا فان اراد احدهما  
نقض ما صنع ليس له ذلك وان كان البائع محتاجا الى ما اعطاه والمشتري يستغنى عنه فللبائع  
ان ياخذ ما اعطى ويرد ما اخذ فان كان قصد البائع الاسترداد من صاحبه اعطاه صاحبه رجلا  
آخر محتاجا اليه لم يكن ان ياخذ كذا في الظهيرة \* ولو تباعا وهما غنيان او محتاجان او احدهما  
غني والاخر محتاج فلم يتقاهما حتى يدا احدهما ترك ذلك فله ان يتركه ولو اقرض احدهما  
صاحبه شيئا على ان يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا من ذلك او محتاجا اليه فليس على  
المستغرض شيء اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالمقرض احق به اذا اراد استرداده وان كان الاخذ  
محتاجا اليه ولم يعط غنيا منه فليس له ان ياخذه منه وان كانا غنيين منه حين اقرضه ثم احتاجا  
اليه قبل الاستهلاك فالمعطي احق به وان احتاج اليه الاخذ اولاً ثم احتاج اليه المعطي او لم يحتج  
اليه فلا سبيل له على الاخذ وان اشترى احدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة يدبرها من مال  
المشتري فدفع الدراهم وتبقي الحنطة فهو احق بها من غير اذا كان اليها محتاجا ان اراد احدهما  
نقض البيع والحنطة قائمة بعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ الدراهم ان كانا غنيين  
عنها او كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع  
ان يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه

واما استهلاك المشتري حاله على كل حال فان صاحبه المالك لم يقدّر عليه المالك ليرد عليه ما قد ولفهم  
 على في يده بمنزلة الحظوة الا انهما مضمونان في يده فان رجع لهما الى صاحب المغنم وللقسم فقل  
 قد اجزت بيعك فهات الذي جاز لك ان يده فع النمن الى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم  
 بعد ذلك فظن ان كان قد استهلك الحظوة قبل ان يجيز صاحب المغنم البيع فالدراهم مردودة  
 عليه وان كان لم يستهلكها الا بعد الاحازة فالدراهم في الغنيمه فان قال المشتري قد كنت اكلت  
 الحظوة فان اجيز البيع فرد على الدراهم وخلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم  
 حتى يقيم البينة انه كان لم يستهلكها قبل الاجازة البيع ولو ان رجلين اساب احدهما حظوة والاخر  
 ثوبا فادان يتبايغا فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما اخذ من صاحبه في دار الحرب  
 فلا ضمان على كل واحد منهما الا ان بائع الثوب مضي في البيع وكذلك للمشتري وان لم يستهلك  
 ذلك حتى تخلد دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما في يده وان استهلك كان ضمانا  
 وان كان في دار الحرب بعد ولم يستهلك ذلك فعلى الذي قبض الثوب ان يرد في الغنيمه  
 كما لو كان هو الذي اصابه ابتداء واما الذي قبض الحظوة فالحكم في حقه ما هو الحكم  
 في الفصل الاول من اعتبار حاجتهما او غنائهما او حاجة الاخذون المعطى او حاجة  
 المعطى دون الاخذ وان كان المشتري للحظوة قد ذهب بها ولا يوقف على اثره اخذ  
 صاحب المغنم الثوب ممن في يده كما لو كان هو الذي اخذه ابتداء وان كان الاخذ للثوب  
 هو الذي لم يقف عليه على صاحب المغنم لا يتعرض لمشتري الحظوة بغير ما داموا في دار الحرب  
 بمنزلة ما لو كان هو الذي اصابه ابتداء فان اخرجها قبل ان يأكلها اخذها منه صاحب المغنم ويجعلها  
 في الغنيمه كذا في المحيط من ركب هزيمة او لم يمس ثوبا او رفع مالا قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج  
 اليه فاذا فرغ من الحرب ورد الى الغنيمه ولو ائلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم يكن له حاجة ولكن  
 ركب ليصون فرسه او قتل الثوب ليصفون ثوبا لم يكره ذلك ولا ضمان ما به اذا هلك كذا في شرح الطحاوي  
 ويكره الانتفاع بالثياب والمذاق قبل القسمة فلا حاجة لاشتراك الجماعة في الاصل فيقسم الامام بينهم  
 في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والدواب والعلاج والمناجاة قالوا بل لا حاجة  
 واحديا بل لا انتفاع بها وان احتاج الكل بقسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي



فانه لا يقسم لان المال يؤول الى الميراث لا الى الورثة من غير ان يكونوا من اهل البيت  
ولو اجتمعوا وطلبوا القسمة من الامام في دار الحرب فليس الا امامهم ولا يعلم حاله  
طبيعه فسميها بينهم مضافة القسمة وكذا لك ان لم يكن مع الامام حيلة يسهل الغنيمة عليها  
فانه يسميها بينهم حتى يتكلف كل واحد في حمل نصيبه كذا في المحيط هو اذا خرج من دار الحرب  
من دار الحرب لم يجز لمن يعلقوا الدواب من الغنيمة ولا يأكلوا منها بل يسلطوا معه مطلقا يعلم  
وجهه الى الغنيمة اذا لم يقسم وبعد القسمة يتصدق به ان كان غنيا او يتفجع به ان كان فقيرا وان  
اختفى به بعد الا حرازوا قيمته الى المظالم ان لم يقسم وان قصرت بالغني يتصدق بقيمته ولا شيء  
على الفقير كذا في الكافي هو من اسلم من اهل الحرب في دار الحرب احرز له ماله في نفسه واولاده  
الصغار هذا ان اسلم قبل ان يأخذ المسلمين وان اسلم بعده فهو عبيد وكذا لو اسلم بعد ما اخذ  
اولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى اسلم احرز باسلامه نفسه فصاحب وكذا احرز كل مال  
معه او ذمعة عند مسلم او ذمى بون ولده الكبير وزوجته وجمال ومقارة وصحبه الا ما تلبس وما كان  
خصبا في بدع حرمي او ذمعة ويكون فيا وكذلك اذا كان في يد مسلم او ذمى خصبا في بدع حرمي  
ولو كان مسلما او ذميا دخل دار الحرب بامان فاصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكموا بحكم  
من اسلم في دارهم في جميع ما ذكروا الا في حق ماله في يد حرمي في رواية ابي جعفر  
رواية ابي جعفر يكون فيا وقالوا رواية ابي سليمان اصح وهذا كله اذا ظهر المسلمون على الدار  
واما اذا اثاروا عليها ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد بن جعفر بن ابي حمزة في جميع  
ماله فيا الا نفسه واولاده الصغار وحكم من اسلم في دار الحرب ونزع البنا على هذا التفصيل  
ذكرة في المحيط كذا في التبيين والله اعلم بالصواب . الفصل الثاني في ذكر كيفية القسمة  
يقسم الاعطاف الغنيمة فيخرج الخمس ويقسم الاربعة الاضراس بين الثمانية من كل الفارس مهران  
وللراجل سهم عند ابي حمزة فيخرج وقال الفارس ثلثة فاهم كذا في الدار . امير المؤمنين في هذا منزلة  
وجعل من الجند كذا في السراجية . قال الاستيعابي في شرحه في الفارس والراجل الا انهم  
واحد في ظاهر الرواية . وروى في الفرس العربي والتمسك في الفرس العربي وغيره

ويجوز في جميع النسخ الحاضرة مسلما وذميا بالنصيب لكن الظاهر مسلم وذمى بالرفع



[illegible]

كتاب الفرس ( ٢٥ ) في الفئام وفيما كان في دار الحرب  
يقابل ملكه فاستدعى رجل من يدها لبيعتان فاستدعى رجل في الفئام فاستدعى ملكه  
فارس فبينا اصيب قبل ان يورد الفرس متطورا فبينا اصيب به الفرس من الفرس  
لاحد ما قتل والآخر بفل وبابعا البفل بالفرس ودخل بين دار الحرب ثم وجد الفرس في دار  
مينا ورده على بائعة واسترد منه ما كان له في الفرس فاستدعى رجل في الفرس  
ومشترى الفرس فارس فيما اصيب قبل ان يتوان البيع والملك فاستدعى ملكه ما يراه الفرس  
ولو قتل غريبا في دار الاسلام من رجل بدين له عليه ثم دخل الراهن والآخر من دار الحرب  
وادخل المرتفع الفرس فخرج نفسه ليقابل عليه فقتل الراهن ما كان له في دار الحرب واخذه  
منه الفرس فان الراهن رجل فيما اصيب من الفئام وقيمة يصاب بعقد الفرس وكذلك المرتفع  
يكون راجلا في الفئام كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر في دار الحرب  
اصحسانا ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن عليه في الفرس القيمة  
واخذها فلم يشتر بها فرسا آخر فمهم له سهم الفرسان فيما اصيب من الفئام راجلا فرسه  
في دار الحرب مكرها لا يطل سهم فرسه واذا باع الفارس فرسه في دار الحرب بعد ما اصيب الفئام  
يدارهم ثم استأجر فرسا آخر او استعاره فاستدعى الفئام راجلا فيما اصيب به الفئام  
ولا يقوم المتأجر والمتعارضان المشتري بخلاف ما اذا اشترى فرسا آخر على جوارب او على  
ولو باع فرسه ثم وهب له فرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الفرس يملك بملكه وان  
مثل المشتري واذا كان الاول باجارة او امانة فاسترد من يده ما اشترى في دار الحرب  
مقام الاول واذا كان الاول باجارة او امانة في دار الحرب فاستدعى ملكه ما يراه الفرس  
فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول باجارة او امانة في دار الحرب فاستدعى ملكه ما يراه الفرس  
وان كان الاول مارية والثاني باجارة فالثاني يقوم مقام الاول في الفئام راجلا  
استعار فرسا آخر من دار الحرب فاستدعى ملكه ما يراه الفرس فاستدعى ملكه ما يراه الفرس  
استحقاق سهم الفرس في الفئام من الفئام بعد ذلك فاستدعى ملكه ما يراه الفرس  
لهذا الفرس في الفئام فاستدعى ملكه ما يراه الفرس فاستدعى ملكه ما يراه الفرس  
بعد ذلك فالخير الثاني فاستدعى ملكه ما يراه الفرس فاستدعى ملكه ما يراه الفرس  
بهذا الفرس فاستدعى ملكه ما يراه الفرس فاستدعى ملكه ما يراه الفرس





[illegible]







اتوا امير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنيمة على الحزر والظن بذلك وانت في حل فاعطاهم ومضوا ثم اعطى الباقين حصتهم بقدر ذلك فازدادت انصباء الباقين على انصباء الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يمسكه حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وانت في حل فلوان الامير تصدق بذلك ثم جاء اصحابه كان لهم ان يضمنوا الامير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بان غزا الامام الاعظم بنفسه ثم جاء اصحاب الفضل كان لهم ان يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على احد كما لو كان المتصدق اميرا للعسكرا لان يكون الامام رأى ان يستقرض ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقته فانه يعطيهم مثل ذلك من اموال الفقراء والمساكين قالوا وهنا نلت نغرا الامام الاكبر و امير الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض اليه امر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل و امير الجند له ان يتصدق بالفضل وليس له ان يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام الاعظم له ان يتصدق وله ان يستقرض على بيت مال المسلمين \* ولو ان جندا عظيما اصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم اعطى الامام الباقين انصباءهم ويمسك حصص الغيب فان امضى سنة ولم يجي لها طالب تصديق فيها ولو غل رجل شيئا من المغانم ولم يأت به الا بعد ما قهمت الغنائم وتفرق اهلها فللامام ان يصدقته فيما قال وياخذ منه ويخمسه ويصرف الخمس الى الفقراء ويمسك الباقي حتى يجي مستحقوها فان لم يطمع في مجي مستحقها تصدق بها وان شاء كذبه فيما قال واخذ منه خمس ما جاء به وترك اربعة الا خماس عليه ولو لم يات الغال بذلك الى الامام ولكنه تاب يمسكه الى ان يطمع مجي مستحقته وانما انقطع طمعه في ذلك تصدق به ان شاء بشرط الضمان اذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الاحسن ان يدفع ذلك الى الامام كذا في المحيط \*

**الفصل الثالث في التنفيل** \* ويستحب التنفيل للامام و امير العسكر فان نفيل الامام او امير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في ايدي الغانمين لا يجوز واسما يجوز التنفيل بما كان

فما كان قبل الاصابة واذا نفل الامام فقال من اصاب شيئا فهو له فاصاب واخذ منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فما اصاب يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا ينبغي للامام ان ينفل بكل المأخوذ بان يقول للعسكر كل ما اصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما اصابوا جازوا ان يبعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي ان ينفل السرية ما اصابوا ولا ينفل بعد احرار الغنيمة بدار الاسلام الخمس كذا في الكافي \* ولو نفل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له عناء او بلاء على وجه الاجتهاد منه بان يحول رأيه الى ذلك ثم رفع الى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له ان ينقض ما صنع الاول قال محمد ربح ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل الامام قبل القتل فيقول من قتل قتيلا فله سلبه وهذا مذهب علما ثنارح وكما يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بان يبعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم فلکم الثلث بعد الخمس او قال فلکم الربع بعد الخمس ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بان يبعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم من شيء فلکم الثلث او قال فلکم الربع ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي وان كان فيه ابطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نفلهم ثلثا او ربعا مطلقا اعطاهم الثلث او الربع من جملة الغنيمة اولا ثم يرفع الخمس من الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملة لهم وان نفلهم الربع او الثلث بعد الخمس رفع الخمس اولا من جملة الغنيمة ثم اعطى السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد ربح اذا قال الامام لاهل العسكر جميع ما اصبتم فهو لكم نفلا بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط \* اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة القاتل وغيره فيه سواء والساب مركبه وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه لا عبدة وما معه ودايته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي \* ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فنقل رجل را جلاو مع خلافة فرسه قائم بجانبه بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لان مقصود الامام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا وهذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجانبه كذا في التبیین \* ثم حكم التنفيل فطاع حق الباقي فاما الملك فانما يثبت بعد احرار دارنا كسائر الغنائم فلو قال الامام من اصاب امة فهي له فاصاب بها مسلم واستبرأها



وهي في دار الحرب لم يجزله وطؤها وبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح كذا في الكافي \* ولا ينبغي للامام ان ينفل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له ان ينفل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بان يقول من قتل قتيلا فله سلبه من اخذ اسيرا فهو له واكن يقول من قتل قتيلا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا واطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا يبقى التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى ان من قتل قتيلا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط \* قال محمد رح اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه فجرح الكافر رجل وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل او عون بيده ومشورة بكلام كان سلبه الاول وان كان الاول قد جرحه جرحا يعيش من مثله ويعين معه بيده وكلام فالسلب للثاني ثم الامام ان نفل السلب بعد الخمس بان قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد الخمس بخمس السلب وان نفل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلا فله سلبه لا بخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رح كذا في المحيط \* ولو قال الامير للعسكري في دار الحرب وقتلوا العدو من قتل قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسانا ولو قال من قتلته انا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلته فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلا حتى قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلا فله سلبه لو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجلان قتيلا فلهما سلبه استحسانا وكذا لو قال من قتل قتيلا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسانا ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من الفرس فجرحه الضارب الى عسكر المسلمين واخذ سلبه فعاش اياما ثم مات قبل قسمة الغنيمة فللضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو اخذ المشركون المجروح حين ضربه المسلم واخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والغانمون فقال الضارب مات قبل القسمة وقال الغانمون مات بعد القسمة فالقول قول الغانمين ولا يقبل عليهم بينة الضارب الا بينة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين من فرسه فجاء به الى الصف او الى العسكر فذبحه فلا شيء له ويكره ذلك الا اذا كان بعد ما اتى الصف يقاتل معه فقلنا بانه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي \* ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلا فله سلبه فقتل رجلان قتيلا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ابن سمان

نحن انبي يوسف رح اذا قال الامير لمسلم ان قتلت هذا الكافر فلنك سلبه فقتل هو ورجل آخر  
 من المسلمين فاسلب كل له ولا شيء الا خرمته في المنتقى اذا قال الامام لعشرة من المسلمين  
 ان قتلتم هذه العشرة خاصة او قال لعشرة من المسلمين ان اصبتم اهل قرية كذا فلنك كذا شيء  
 بغير عينه فشرکهم غيرهم بغير اذن الامام كانوا شركاء في الغنيمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا  
 في المحيط \* لو قال الامير لرجل منهم ان قتل قتيلا فلنك سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول  
 خاصة ولو قال لجميع اهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجل منهم عشرة  
 استحق اسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل قتيلا فلنك سلبه فقتل قتيلين  
 معانله سلب احدهما والخيار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية \* وكذا لك لو قال  
 ان اصببت اسيرا فهو لك فاصاب اسيرين على التعاقب فالاول له فان اصابهما معا فالاخيار اليه  
 ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم  
 ان قتلتموهم فلنك اسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله  
 استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون اسلابهم استحسانا كذا  
 في محيط السرخسى \* ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتله ذمى ممن كان يقاتل مع المسلمين  
 قتيلا يستحق سلبه وكذا لك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا اولا يقاتل  
 وكذا لك لو قتل امرأة مسلمة او ذمى قتيلا وكذا لك لو قتل عبدا كان يقاتل مع هؤلاء او  
 لا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه  
 فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام  
 ولو ان الامام بعث سرية وقال في اهل عسكرة قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك  
 احد من اهل السرية ففي الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من اصاب اسيرا فهو له فاصاب  
 رجل اسيرين او ثلثة منهم له ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بثياب او رؤس  
 فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل اجيرا  
 من المشركين لم يكن مقاتلا معهم او تاجرا معهم او عبدا كان مع مولاه يخدمه او رجلا ارتد  
 والعيان بالله ولحق بدار الحرب او ذميا نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة ان كانت  
 تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلب له وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا

أو جريحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وإن قتل شيخاً فانياً لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجح له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية \* ولو قال الأمير من قتل بطريقاً من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلاً من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيخاً فله سلبه فقتل شاباً باستحقاق ولو قال من قتل شيخاً لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لأن الأسير اسم للبالغ من الذكور والصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو برضيع فلا شيء له لأنه خالف الجنس ولو قال من قتل صعلوكاً من صعلاتك المشركين فله سلبه فقتل بطريقاً لا يستحق سلبه لأن سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لأنه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسى \* إذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يبلغوا قتالاً قال الأمير من قتل قتيلاً فله سلبه فهذا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غزوتهم ذلك حتى يرجعوا إلى دار الإسلام فإن اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضاً ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين استحق سلبه لأن الحرب الأولى باقية فكان التنفيل باقياً وإن انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باقياً وكذلك إذا دخل المنهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فتح حصونهم وأقام عليهم المسلمون يقتلونه فحكم ذلك التنفيل باقياً وإن انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بمدائنهم وحصونهم ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المنهزمين إلا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فحاصروهم بحصن آخر وفيها قوم ممتنعون سوى ذلك القوم الذين يقفونهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط \* ولو أن بطريقاً قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا إن كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يقدر عليه الا بقتال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال لقوم بأعيانهم من جاء منكم به غله كذا فهي إحارة فاسدة كذا في محيط السرخسى \* إذا قال الأمير للمسلمين إذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمس مائة درهم من الغنيمة فهذا على رؤس الرجال دون الصبي فمن جاء برأس رجل فله خمسمائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكر الحرب

ما لو مكن الحرب وانهزم المشركون وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبى دون رؤس الرجال وان جاء رجل برأس رجل وقال انا قتلتها واخذت رأسه وقال رجل آخرا انا قتلتها وهذا اخذ رأسه فالذى جاء بالرأس احق بالخمسة وكان القول قوله في قتله مع اليمين وعلى الآخر البينة فان اقام الآخر بينة من المسلمين على انه قتله قضينا بالخمسة مائة له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا جزر رأسه وقال الذى جاء بالرأس قتلتها فالقول قول الذى جاء بالرأس ولكن يحلف هذا اذا علم ان الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدرا انه رأس مسلم او رأس مشرك نظر الى السيماء فان كان عليه سيماء المشركين كان له النفل بان كان شعرة قصة وان كان عليه سيماء المسلمين بان كان مخضوب الوجه فلا نفل له وان اشكل عليهم فلم يدرا انه رأس مسلم او رأس مشرك فلا نفل له \* ولو جاء برأس يزعم انه قتله ورجل آخر معه يزعم انه هو الذى قتله وطلب الخارج يمين صاحب اليد فنكل فلا نفل لواحد منهما قياسا وفي الاستحسان النفل للخارج \* ولو جاء رجلان برأس يزعمان انهما قتلاه والرأس في ايديهما قسمت النفل بينهما وكذلك اذا كانوا ثلاثة او اكثر كذا في المحيط \* ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة او هذا الحصن او هذه المطمورة فله الف درهم فاقتحم قوم من المسلمين فدخلوا فاذ الها باب آخر مغلق غير ذلك الباب فلهم النفل ويستحق كل واحد الف بخلاف قوله من دخل فله الربع من العنيفة فدخل عشرة فلهم الوبع الواحد ولو دخله واحد ثم واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الامير من دخل الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم فنكلوا واحد منهم بطريق آخر غير الذى لصاحبه فان وجد في الحصن ثلاثة بطريق فلهم اولئك ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعنى فله قيمة جارية فانه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جواربهم فاذ ليس فيه الا جارتان كان لهم ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله الف درهم فدخل

وفي المنقول منه بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية فاذا ليس في الحصن الا جارتان او ثلاثة لكل واحد قيمة جارية وسط لان قوله جارية يعنى فله قيمة جارية وسط



فكانت من ناحية الباب وطائفة ينزلون من فوق المطم ادلاهم خبرهم باذنهم ففتحوا المطمورة  
تحتهم نفلهم وهذا اذا انتهوا الى مكان يمكنهم المقاتلة مع اهل الحصن فان كانوا في موضع  
لا يمكنهم المقاتلة بان كانوا مبتدلين من رأس الحائط ذراعا او ذراعين فلا نفل لهم ولود لوهم  
حتى توسطوا بهم الحصن انقطعت الجبال فوقوا في الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم  
اولا فله ثلثة ارجوس ومن دخل ثانيا فله رأسان ومن دخل ثالثا فله رأس فدخل واحد ثم واحد  
فلكل واحد مائة وكذا لو قال من دخل منكم فله ثلثة ارجوس وللثاني رأسان وللثالث  
ثلثة ارجوس ولودخلوا ثلثة معا بطل النفل للاول والثاني ولهم جميعا نفل الثالث وان دخل اثنان  
اول مرة بطل نفل الاول ونفل الثاني يكون بينهما ولو قال لرجل ان دخلت اولا لست  
اطعمك وان دخلت ثانيا فلنك رأسان فدخل اولا فلا شيء له قياسا وفي الاستحسان له النفل المشروط  
ولولم يتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الامير لثلثة باصيانهم من دخل منكم باب هذا  
الحصن اولا فله ثلثة ارجوس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من الثلث في الحصن  
ومعه قوم من المسلمين فله ثلثة ارجوس لانه اضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم وكان مراده  
الاول منهم الا ترى لو قال من دخل اولا من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم او قال من دخل  
من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذا هذا بمثله ولو قال من دخل منكم ايها الثلاثة هذا  
الحصن قبل الناس فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة او من غيرهم من المسلمين او الكفار فلا شيء  
له ولو قال من دخل هذا الحصن اولا من المسلمين فله ثلثة ارجوس فدخل ذمي ثم مسلم فانه يستحق  
النفل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن اولا من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء له ولو قال  
الامير كل من دخل منكم هذا الحصن اولا فله رأس فدخل خمسة معا فكل واحد منهم رأس بخلاف ما  
اذا قال من دخل او اتي رجل دخل لان هذه كلمة فرد ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل  
خمسة معا استحق كل واحد لنفل الخامس كذا في محيط السرخسي \* ولو قال من اصاب ذهب فهو  
او قال من اصاب فضة فهي له فاصاب رجل مائة مولى بذهب او بفضة كانت الحلية له فبعد ذلك  
ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش ينزع الحلية من السيف ويعطي صاحب النفل  
وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كان قيمة الحلية اكثر يجير  
صاحب النفل ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف مع الحلية وان كان قيمة السيف اكثر

يخير الامام ان شاء اعطى صاحب النفل قيمة الحلية مصوفا من خلاف جنمها وجعل السيف مع الحلية في العنينة وان شاء ترك الحلية عليه وان لم يأخذوا احد منهما يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة النصل والجفن فما اصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في العنينة ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان قيمتهما على السواء قالوا وينبغي ان يكون الخيار للامام كذا في المحيط \* ولو اصاب مرجا مفضضا او لجا مامفضضا او مصحفا يكتهون فيه كتباهم فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد هلي ذهب او فضة مفصصا بفصوص او خاتم فضة او ذهب كان الحللى له ونزعت عنه الفصوص كلها وجعلت في العنينة ولو اصاب اربابا فيها مساهير فضة او حديد لو نزعت هذه المساهير لهلكت الابواب حتى لا تكون اربابا فلا شيء له \* وكذلك السرج اذا نزعت عنه المساهير او كان عليه ضبة او ضبتان لو نزعت هلك السرج فلا شيء له \* ولو اصاب اميرا من المشركين قد ضبت اسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ انفا من الذهب كان له الانف ولو قال من اصاب حليا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو اصاب ثوبا او ياقوتا او زمررد ليس فيه ذهب فلا شيء له عند ابي حنيفة رح وعندهما له ذلك ولو قال من اصاب حديد اغهوله ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد التبر والانه والسلاح وغير ذلك واما جفن السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد \* ولو قال من اصاب ذهبا او فضة فهو له فاصاب ثوبه منهموجا بالذهب فان كان الذهب سدى الثوب فلا شيء له كذا في محيط البر خصى \* اذا قال فلا مير لاهل العسكر من اصاب منكم ذهبا فله منه كذا دخل تحت التنفيل الدراهم المضروبة والحلى من الذهب والتبر كذا اذا قال من اصاب فضة دخل تحت التنفيل الدراهم المضروبة والتبر من الفضة والحلى كذا في المحيط \* ولو قال من اصاب قز اغهوله فاصاب رجل جبة بطانتها ثوب قز وظهرتها ثوب غله ثوب قز والثوب الآخر ضئمة يباع ويقسم ولو قال من اصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة بطانتها حريرا وظهرتها حريرا كانت لها حريرا وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له منها ولو قال من اصاب جبة خز فهي له فاصاب جبة ظهرتها خز وبطانتها ممورا قز فلا شيء له منها لان الحجة تضاف الى السمور والعك لا الى الخز ولو قال من اصاب ثوب خز فهو له فاصاب

نجبة خربطاً نها فمور او فنك لم يكن له الا الظهارة ولو قال من اصاب ثوب فنك فهو له فاصاب  
 جبة خربطاً نها فنك كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوباً ولو قال من اصاب هذه الجبة الخبز  
 فهي له فاصاب بهارجل فانها هي مبطنة بغير الخبز من الفنك كان الكل له ولو قال من اصاب منكم  
 قباء خزاو قباء مروي فاصاب من ذلك الصنف قباء محشو ابطاً نه خزاو غير مروي كانت  
 له الظهارة خاصة ولو قال من جاء بعجزة فهو له فجاء بجزور او بقرعة او ثور فلاشيء له ولو قال من  
 جاء بجوزور فهو له فجاء بناق وجمال فله ذلك ولو قال من جاء ببقرة فهي له فجاء بجاموس  
 فلاشيء له ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء رجل بنعجة او معز فلاشيء له كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو قال من اصاب بزاً فهذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد رح في السير الكبير  
 قالوا هذا بناء على حرف الكوفة فان في حرف اهل الكوفة اسم البز يقع على ثوب القطن  
 والكتان وبانعمما يسمى بزاً او في حرف يارنا البز لا يقع على القطن والكتان وبانعمما لا يسمى  
 بزاً او انما يسمى كرباً ميا انما يقع هذا الاسم على ثياب الابرسم وبانعمما يسمى بزاً او اسم  
 الثوب يتناول الديباج والبز يون وهو الهندس والقز والكساء وما اشبه ذلك ولا يتناول  
 البساط والمسم والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلنسوة والعمامة \* واسم المتاع يطلق على  
 الثياب والقميص والفرش والستور فاي شيء من ذلك اصابه المنفل له فهو له ولو اصاب  
 اواني او باريق او قماقم او قدور او منصفرا ونحاس فلاشيء له من ذلك \* ولو ان اميراً  
 على عسكر المسلمين اراد ان يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون اليها  
 في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنيمة كذا او قال فله سهم من الغنيمة كسهم  
 في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذا ان اقل من دخل بدرعين فله كذا فلا بأس به ولو قال من  
 دخل بثلاثة دروع فله ثلثاً نه ومن دخل باربعة دروع فله اربعاً نه جاز من ذلك نفل  
 درعين ولم يجز ما زاد على ذلك قال محمد رح وان امكن لبس الثلثة والقتال معها وكان  
 في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز النفل فيها ايضاً ولو قال الا مير من دخل بفرس فله  
 كذا الا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما اذا قال من دخل بدرع فله كذا وفي النوادر  
 ذكر الرماح والاتراس واجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك اذا قل الا مير لاصحاب الخيل  
 من دخل

من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز ولو قال من دخل بتجفاف فيمن غله نفل كذا فاعلم بان هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها قد دخل رجل بتجفاف فيمن غله فرسان جاز التنفيل عليهما وذكروا في بعض النسخ قد دخل رجل بتجفاف فيمن غله فرسان واجاب بجواز التنفيل فيهما ايضا وكل ذلك صحيح ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجافيف فله كذا جاز نفل تجفافين ولا يجوز اكثر من ذلك قال شيخ الاسلام الا ان يكون في ثلثة تجافيف منغفة للمنفل له والمسلمين نعم يجوز التنفيل عليه كما في ثلثة دروع كذا في المحيط \* لو نظر الامير الى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال من صعد السطح فاخذه فهو له وخمس مائة درهم فصعد رجل واخذه كان له ما اخذه وخمس مائة ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض حين قال الامير هذا خارج الحصن واخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من المسلمين فطره من السور فله نغله ولو صعد اليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نغله ولو نظر الى رجل على السور فقال من اخذه فهو له فسقط الرجل من على السور الى خارج الحصن واخذه فانه ينظر فان كان في موضع يمتنع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يمتنع فبه لا يكون له ولو قال الامير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الامير الى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة اخرى ينظر ان كانت الاخرى مثل هذه في الصعوبة المنبعة للمسلمين فله نغله وان كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الامير من دنا على حشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الامير للاسراء من اهل الحرب من دنا منكم على حشرة من الرؤس فهو حر فدلهم واحد على حشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلته فوجدوا حشرة من الرؤس فهو حر الا انه لا يترك ان يرجع الى دار الحرب الا ان يقول الا سير اذا دلتكم فانا حر وقد موئى الى بلادى فانه يخلو سبيله اذا وجد منه الدلالة ولو قال الاسير ادلكم على حشرة من المقاتلة وانا حر فقال الامام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتمق ولو قال الامام لهم اعطونا مائة رأس على انكم آمنون في حصونكم فاعطوهم تسعين فللامام ان يقاتلهم لكن يرد ما اخذه منهم ولو اسلم الرقاب او بعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب ولو قال اعطنا مائة من الاسراء



الذين عندك من المسلمين فاطوّه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الامير الامراء  
من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب امير منهم ودلهم على عشرة ممنوعين في حصن  
فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممنوعين الا انهم هربوا من المسلمين ينظرون هربوا قبل ان يقرّبوا  
منهم لم يوجد دلالة للممكنة من القهروا تغلبة والظهور وان هربوا بعد ما قربوا منهم يعتق  
ولو قال للامرء من دلنا على حصن كذا ومغارة كذا او معسكر الملك فهو حر فدلهم احد منهم فلم يظفروا  
فلا سير حر ولو اصاب الا مير فغنائم فاقبل الى دار لا سلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس  
فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فدلهم على الطريق  
فله اجر مثله لا يحاوز به المسمى ولو قال من دلنا على الطريق فله اهله وولده فدلهم فهم في الاسر  
على حالهم ولو قال فله نفسه واهله وولده ومأثنته درهم من الغنيمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال  
من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر ولذلك الحصن طرق فدلهم على طريق ابعدا يعتق اذا  
كانوا يسلكون ذلك وان كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق  
كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم اسير على طريق آخر ينظرون كان المدلول مثل المنصوص في  
السعة والرفاهة فانه يعتق وان كان اشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسى \* امير  
العسكر في دار الحرب اذا نفل وقال لا هل العسكر من اصاب شيئاً من كراع او متاع او سلاح  
او ما اشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنيمة من سهم او رضى دخل تحت  
التنفيل ومن لاحظ له في الغنيمة لا يدخل تحت التنفيل \* والنساء والصبيان والعبيد واهل الذمة  
لهم حظ في الغنيمة فيستحقون النفل كذا في المحيط \* واذا حض الامام الاحرار البالغين المسلمين  
فمع لاشيء لهؤلاء كذا في محيط السرخسى \* والتجار من اهل المستحق الغنيمة فيستحقون النفل  
والحربي استأمن اذا قاتل بغير اذن الامام فلا حظ له من الغنيمة فلا يستحق النفل وان كان يقاتل  
باذن الامام فله حظ من الغنيمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في المحيط \* ولو قال من قتل  
منكم قتيلاً فله سلبه فاسلم قوم من اهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً او قتل رجل من اهل  
مروق العسكر مشركاً فلا شيء له فاسأله سلبه استحساناً ولو قيل من قتل قتيلاً فله سلبه فدخل  
عسكر آخر من ارض الاسلام مدد لهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه اذا كان الاول اميراً  
على العسكرين جميعاً \* الاصل ان كل من كان قتله مباحاً في الجملة يستحق السلب بقتله في التنفيل

في الغنائم وقسمتها \* في التنفيل

وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنيمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنيمة لا يصح فيه التنفيل فلو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل اجيرا من اهل الحرب ثم يقاتل او تاجر في صكرهم او الذمي الذي نقض العهد وخرج اليهم او مريضا منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة او صبيا للشىء له الا ان يكونا مقاتلين وان قتل شيخا فانيا فلا شىء له ولو قتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم فنقل له ثم يكن له سلبه لان المسلم وما في يده لا يغنم وان كان السلب مما اعارة المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب عارية عند المشرك لصبى او امرأة فهو كالذي للبالغ من اهل الحرب فان امار المسلم او الذمي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فسلمه للقاتل هند ابى حنيفة رح خلافا لهما بناء على ان ماله يغنم عنده وعندهما لا يغنم وان كان المسلم من دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فاخذ مشرك سلاحه فصبى فقاتل به فقتله مسلم ايس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاخذ مشرك سلاحه فصبى فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركا في صفهم فاخذ المشركون سلبه ثم انهزموا فوجد السلب في الغنيمة فانه يكون في الغنيمة ولا شىء للقاتل ولو انهزموا ولا يدري انهم هل اخذوا سلبه ام لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو فيء ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهربوا فسلمه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سار العسكر مرحلة او مرحلتين لا يدري اكان في يد احدهم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا ولو ان المشركين اخذوا دابته فحملوا عليها القتيل واهلها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتيل وسلاحه وسلاحهم وامتنعهم فهذا يكون فيا الا ان يكون شيئا يسيرا كاداة ونحوها فحين يكون للقاتل ولو اخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتيل وسلاحه فهذا يكون فيا وكذلك الوصى بمنزلة الوارث ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار او بغل او جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلا فله برذون فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا رفع بتنفيل الاوضع ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار او بغل او فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلا على حمار فله فقتل رجلا على اتان كان له

وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على اثنان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الانثى لا يتناول الذكور وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا كذا في محيط السرخسى \*

الباب الخامس في استيلاء الكفار \* اذا غلب كفار الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجده مما اخذوه وان كان بيننا وبين الروم موادعة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادعة فاقتتلوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز بدار الحرب شرطا ما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادعة واقتتلوا في دارنا لان شترى من الغالبين شيئا واما لو اقتتلت طائفتان في بلدة واحدة يجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا او ما لا كذا في فتح القدير \*

ولو استولى اهل الحرب على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم اخذه بقيمته ان شاء وان كان مثليا لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضي خان \* ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح في الماسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاة اخذه بقيمة يوم اخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم ياخذه المولى كذا في المحيط \* هذا اذا غلب الكفار على اموال المسلمين واحرزوها بدارهم اما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها واخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذ بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا يجوز فان اغلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد اسره العدو فجاء المولى فله ان ياخذه بالثمن او يدع فان مات المولى قبل ان ياخذه فجاء وارثه يطالب باخذه فعن ابي يوسف رح ليس له ان ياخذه وقال محمد رح له ان ياخذه كذا في السراج الراج \*

ابن سماعة عن ابي يوسف رح ولو باع رجل عبدا ثم اسره العدو ويعنى قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشترى مسلم وجاء به فلوارث البائع ان ياخذه بالثمن وياخذه المشتري الاول منه بالثمنين جميعا ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط \* لو اشترى ما اخذه

فأخذ العدو منهم تأجروا خرجته إلى دار الاسلام أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به  
التاجر من العدو وان اشترى به عرض أخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذه بقيمة نفسه  
وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه بقيمته كذا في التبیین \* وكذلك حكم المولى إذا كان موهوبا بالواحد  
لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضا إذا كان ما أخذه الكفار  
صناوا حرزوه بدارهم مشترى بمثله قدرا أو وصفا إلا إذا اشترى بأقل قدرا أو بدار أمته فهو  
يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان \* مسلم قال لعبدية  
أهدكما حرولم يمين حتى أسرا ثم ظهرنا عليهما وأحرزنا بدارنا رد إلى المولى ولو بين العتق  
في أحدهما بعد ما أحرزنا بدار الحرب صح بيانه وملك الكفار الآخران أحرز العدو أحدهما  
تعيين الآخر للعتق كذا في الكافي \* فإن أسروا عبدا فاشتراه رجل فآخذه إلى دار الاسلام  
ففقئت ماله وأخذار شها فإن المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارش  
ولا يحط شيء من الثمن وإن أسروا عبدا فاشتراه رجل بالف درهم فأسروه ثانيا وادخلوه  
في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الأول أن يأخذه من الثاني  
وللمشتري الأول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالثمن إن شاء وكذا  
إذا كان الماسور منه الثاني غائبا ليس للأول أن يأخذه اعتبارا بحال حضرته كذا في الهداية \*  
وان أبى المشتري الأول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي \* ولو اشتراه المشتري الأول من التاجر الثاني  
ليس للمالك القديم أن يأخذه لأن حق الأخذ ثبت للمالك القديم في ضمن مود ملك المشتري  
الأول ولم يعد ملكه القديم وإنما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبیین \* لو اشترى رجل  
من العدو عبدا وأخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه  
فله أن يأخذه من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الأول وإنما يأخذه من الأول إذا كان العبد  
باقيا على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فان أراد صاحب العبد أن ينقض البيع الثاني  
ويأخذه بالثمن الأول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبى حنيفة وأبى يوسف رح كذا  
في السراج الوهاج \* قال في السير الصغير والمالك القديم أن ينقض اجارة الممتلك من الحربى  
وليس له أن ينقض رهنه كذا في المحيط \* لو وهب المشتري الأول لرجل أخذه مولاه بقيمته  
ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الأول إلى ولي الجنابة أخذه المالك القديم



من ولى الجناية بالقيمة وكذا ان جنى المشتري الاول دمدا فصالح على هذا العبد وان كانت الجناية خطأ اخذه بالارش وان وهبه العدو من مسلم قد فقا عينه رجل فدفعه الموهوب له الى الفاقى واخذ قيمته اخذه المالك القديم من الفاقى بقيمته اعمى عند ابى حنيفة رح وقال ياخذ به قيمته بصيرا وهى القيمة التى دفعها ولو كانت امة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم فى قيمة الولد ولكن ياخذها بقيمتها يوم القبض او يدع ولو ماتت الام او قتلت ياخذ المالك الولد بحصته يقسم القيمة على الام يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الاخذ فما اصاب الواد اخذه به ولو اشترى عبدا بالف حال ولم يقبضه حتى امر فاشتره رجل بخمسمائة اخذه البائع بخمسمائة فاذا اخذه اخذ المشتري منه بالثمانين اى بالف وخمسمائة وان ابى البائع اخذه المشتري بخمسمائة ان شاء ولو كان باعه بالف نسية فالمشتري احق بالاسترداد وان ابى قيل للبائع خذ بخمسمائة وسلم لك فان اشترى العبد الماسور من العدو ورجل بالف فاسر فاشتره آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخرون لفاضى يعلم بشراء الاول اولا يعلم فقضى للمالك القديم بالاخذ من المشتري لا ينفذ فيرد العبد على المشتري الآخر حتى ياخذ المشتري الاول منه ثم ياخذ منه المالك القديم بالثمانين ان شاء فلواخذ المالك القديم من المشتري الآخر بقضاء او اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول ياخذ من المالك القديم بالف ثم ياخذ المالك القديم منه بالثمانين وكذا لو وهبه من المولى اخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالاجنبى ثم اخذ المولى منه بالثمانين والقيمة ولو امر العبد الرهن من يدا المرتهن فاشتره رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فحق الاخذ للمرتهن وهو متطوع كما لو جنى وفداء فان ابى المرتهن اخذه الراهن بالثمانين وان اخذ سقط دين المرتهن والفداء عليهما نصفان ان كانت قيمة الرهن الفين والدين الفوابقى وهناك ما كان فان ابى المرتهن ان يفدى ففداه الراهن اخذ المرتهن العبد فكان ردنا بنصف الدين وان ابى الراهن ان يفديه وفداء المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع فى حصة الراهن فان كان الراهن غائبا وفداء المرتهن رجع على الراهن بنصف الفداء عند ابى حنيفة رح ولم يكن متبرعا وصنדהما متطوع ولو كان مثليا لا ياخذ ان لم يفد كذا فى الكافي \* الكفار ان استولوا على العبد الجانى واحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون واخرجوه الى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم ياخذ واراد ولى الجناية ان ياخذ وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك

لان الثابت لولى الجنائة مجرد الحق فلا يجوز نقض الملك به كذا فى المحيط \* وان وقع الماسور  
 فى سهم رجل ولم يحضر مولاه حتى امتقته هذا الرجل او دبره جاز فان كانت امه فزوجها  
 وولدت من الزوج فله ان ياخذها وولدها ولا يكون له ان يفسخ النكاح وان كان اخذ مقرها او ارش  
 جنائة وجنى عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا فى المبسوط \* قال محمد ربح رجل  
 له كرم فارسى جيد اخذه الكفار و احرزوه بدارهم ثم دخل مجلم واشتراه منهم بكري  
 نمرد قل فلرسى فاخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له ان ياخذها هكذا ذكر  
 فى الزيادات وذكر فى السير الكبير انه ياخذها بكري نمرد قل لان المشتري من العدو  
 يملك الكراما سور بشرى صحيح لان الربوا لا يجرى بين المسلم والحربى فى دار الحرب  
 فثبت له حق الاخذ بما قام على المشتري كما لو اشترته بدراهم ووجه ما ذكر فى الزيادات  
 ان المشتري من العدو يملك الكراما سور بشرى فاسد لانه تعالى حرم الربوا مطلقا والمشتري  
 بشرى فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد اخذه والمحققون من مشائخنا قالوا ما ذكر  
 فى السير قولهما وما ذكر فى الزيادات قول ابى يوسف ربح لان عنده الربوا لا يجرى بين المسلم  
 والحربى فى دار الحرب ولو كان اشتراه بكر دقل مثل كيله يدايد واخرجه الى دار الاسلام كان  
 للمالك القديم ان ياخذها على الروايات كلها ولو كان المشتري اشترى هذا الكر منهم  
 بخمر او خنزير واخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان ياخذها باتفاق الروايات  
 ولو كان المشتري من العدو وميا كان له ان ياخذها بقيمة الخمر والخنزير ولو كان المشتري  
 من العدو واشترى هذا الكر بكر مثله ثم اخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان ياخذها  
 على الروايات كلها فان كان اشتراه بكر مثله نسيه ثم اخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم  
 ان ياخذها ولو اخذ المشركون الف درهم نقد بيت المال لرجل و احرزوها بدارهم فدخل  
 مسلم دارهم واشتراها بالف درهم غلة ففرقوا عن قبض ثم اخرجها الى دار الاسلام كان  
 للمالك القديم ان ياخذها على الروايات كلها بمثل الغلة التى نقدها وان اشتراها بالدنانير واخرجها  
 الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذها بدنانير مثله وكذلك لو ان هذا المسلم باع منهم الف درهم  
 غلة بالف درهم نقد بيت المال فنقدوه الالف المحرزة واخرجها الى دار الاسلام كان للمالك القديم  
 ان ياخذها ولو احرز العدو كراما مسلم ثم دخل مسلم دارهم با مان واسلم اليهم مائة درهم

في كرحنطة سلما صحيحا غلما جل الاجل قضوه الكرا الذي احرزوه بدارهم فقبض واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يا حده بمائة والذاباع المسلم من اهل الحرب مرضا بالف درهم نقد بيت المال فنفقوه الالف المحرزة مكان تلك الالف قبضها واخرجها الى دار الاسلام ليس للمالك القديم ان ياخذها ولو احرز كرا لمسلم ثم دخل مسلم دارهم با مان وباع منهم مرضا بكر حنطة في الذمة فقضوه الكرا المحرزة فقبضه واخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم ان ياخذها ولو احرز كرا لمسلم قد دخل مسلم دارهم واقرضهم كرا فقضوه ذلك الكرا الذي احرزوه فاخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه مبيع سواء كان المستعرض مثل المحرزة او دونه او اجود منه هكذا في المحيط \* ولو اخذ العدو من مسلم عشرة اثناب قد دخل مسلم وباع من العدو متاعا بعشرة اثناب موصوفة الى اجل فقضاه الا اثناب المحرزة للمالك اخذه بقيمة المتاع ولو اشترى الكرا المحرزة مسلمان من العدو واقتسماه واستهلك احدهما نصيبه اخذ للمالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسئلة بحالها اخذ النصف الباقي بربع الثمن وينصف قيمة الهالك وان كان الماخوذ ابرق فضة قيمته الف درهم ووزنه خمسمائة واشترى مسلم من العدو باكثر من وزنه او باقل اخذه المالك القديم بقيمته بالغة ما بلغت من خلاف جنسه هكذا في المكا في \* وان كان اشتراه بمثل وزنه دراهم يدا بيد واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذ به قدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشتراه بمثل وزنه دراهم ولكن الى اجل فاخرجه الى دار الاسلام فهذا وما لو اشتراه باكثر من وزنه او باقل من وزنه سواء وان كان اشترى هذا الابريق منهم بخمر او خنزير اخذه المالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير رجلا من اهل الذمة واخرجه الى دار الاسلام اخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وذكور في السير الكبير في صدارة المشركون اشتراه مسلم منهم بالف درهم ورطل من خمر واخرجه الى دار الاسلام اخذه المولى بالالف وتما م القيمة يريد به انه ياخذ بكل قيمته اذا كانت قيمته اكثر من الالف ولو كانت قيمة العبد اقل من الالف او الالف اخذه بالالف في الفصلين جميعا ان شاء \* لا يمتص من الالف ولا يزاد عليها بسبب ذكر الخمر ولو اشتراه المسلم بالف درهم

عالم درهم وميتة او دم اخذه المالك القديم بالف درهم ولا يزاد على الالف مكان الميتة وان كانت قيمة العبد اكثر من الالف واذا غصب الرجل من رجل مبد او اصابه المهر كونه من يد الغاصب واحرزوه بدارهم ثم ان المسلمين اصابوه ثم وجده المغمصوب منه في يد الغاصب قبل ان يقسم اخذه بغير شيء ولا ضمان على الغاصب ولن وجده بعد القسمة في يد بعض الغاصبين ذكر ان المغمصوب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه وان شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه واخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقل من قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فان كان قيمة العبد يوم النصب الف درهم وقيمته يوم الاخذ الفاد درهم فاخذ العبد بالف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمته يوم النصب وذلك الف درهم وان كان قيمته يوم الغصب الف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا ان اختار المغمصوب منه اخذ العبد من يد من وقع في سهمه بالقيمة وان شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب الجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق المغمصوب منه فان وجده الغاصب العبد في يد الغاصب قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة اخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من اهل الحرب واخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالمغمصوب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان اخذه بالثمن من المشتري من العدو فانه يرجع على الغاصب بالاقل من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثمن الذي اخذ العبد من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العدو وضمن الغاصب قيمة العبد يوم الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء اخذ العبد من المشتري بالثمن وان شاء ترك فاذا دفع الغاصب الثمن الى المشتري واخذ منه العبد او دفع القيمة الى الذي وقع في سهمه واخذ منه العبد فاراد صاحب العبد ان يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين ان اخذ صاحب العبد القيمة بزمه بان اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب كان الف درهم وصاحب العبد يقول كان قيمته الف درهم فاقام مولى العبد البينة



على ما اراد من القيمة واخذ من الغاصب الفى درهم او استحل الغاصب بان لم يكن له بينة  
على ما اراد من فكل الغاصب من اليمين فاخذ منه الفى درهم او اصطالحا وراضيا على الفى درهم  
كما يدعيه المفصوب منه نفى الفصول الثلاثة لا يتخير المغضوب منه بين ان يرد القيمة على الغاصب  
واخذ العبد منه وبين ان يترك العبد عاياه وان كان اخذ القيمة بزعم الغاصب بان لم يكن له بينة  
واستحلف الغاصب فحلف فاخذ منه الفى درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء  
رد القيمة التى اخذ من الغاصب على الغاصب واخذ عبده وان شاء ترك العبد ثم ذكر محمد ر ح  
في الكتاب ان صاحب العبد متى اخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري او في  
يد الذى وقع في سهمه وكان قيمة العبد كما قاله صاحب العبد الفى درهم يتخير ولم يذكر انه اذا  
وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب او اقل هل يتخير حكي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان  
يقول في رواية يتخيروا في رواية لا يتخير ثم في الموضوع الذى ثبت له الخيار اذا قال صاحب العبد  
انا امسك القيمة او ارجع بما فضل على قيمته يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون  
له ذلك انما له رد القيمة واخذ العبد او مساك القيمة كذا في المحيط \* العين المحرزة لو كانت  
في يد مستاجر او مستعير او مستودع هل له المخاصمة والاسترداد ام لا قالوا للمستاجر ان يحاصم  
في المغنوم ويأخذه قبل القسمة بغير شيء وكذا المستعير والمستودع فاذا اخذه المستاجر عاد العبد  
الى الاجارة وسقط عنه الاجرة في مدة امرة كذا في البحر الرائق \* وان جدد المسلمون ان يكون  
الما سورا جارة عنده احتاج الى اقامة البينة على انه كان اجارة في يده وان اقبل الحاكم البينة  
ورده عليه ثم حضر الا جرة فانكر الاجارة فيه ونكر انه كان في يده ودعيته او عارية فالقول قول  
صاحب العبد فاما اذا وجدته بعد القسمة كان له ان يحاصم الذى وقع في سهمه ايضا فان انكر الذى  
وقع في سهمه ان الماسور كان اجارة عنده واقام المستاجر البينة على الاجارة يقبل بينته على اثبات  
الاجارة ويكون خصما في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء اخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان  
مكان المستاجر مستعيرا او مستودعا وقد وجدته بعد القسمة فانه لا ينتصب خصما للذى وقع في سهمه  
حتى لو اقام البينة على ان الماسور كان في يده ودعيته او عارية فانه لا يسمع بينته ولا يكون لهما  
بعد القسمة ان يأخذ الماسور من الذى وقع في سهمه بالقيمة وكانا بمنزلة الاجنبي بعد القسمة  
فكذا في المحيط \* وللوصى ان يأخذ الماسور لليتيم بالثمن من مشريه ولا يأخذ لنفسه قالوا

وهذا اذا كان الثمن الذي اشتراه من الحربى مثل قيمته كذا في محيط السرخسى \* في المنتقى  
عبد لمسلم امرة العدو وحرزوه بدارهم فدخل مسلم واشتراه واخرجه الى دار الاسلام فتزوج  
على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول اخذ ان شاء بقيمته واهتزوج امرأة بغير مهر ثم صالها  
على ان يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قيل لمولى العبد ان شئت فخذ  
بمهر مثلها اودع ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دار ولم يبين الدعوى فصالحه  
من دعواه على هذا العبد اخذ المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول  
قول المصالح \* عبد مسلم امرة العدو وحرزوه بدارهم ثم املت منهم واخذ مالا من اموالهم وخرج  
هاربا الى دار الاسلام فاخذه مسلم ثم جاء مولاه لم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد بن  
من المال فهو لمن اخذه ولا سبيل للمولى عليه واما في قياس قول ابي حنيفة رح فان المولى  
يأخذ العبد بغير شيء لانه لما دخل دار الاسلام صار فيا لجماعة المسلمين ياخذ الامام ويرفع خمسة  
ويقسم اربعة اخماسه بين المسلمين رجع محمد رح عن قوله وقال اذا اخذه فهو غنيمه اخذه  
واخمس اذا لم يحضر المولى وجعل اربعة اخماس العبد والمال الذي معه للآخذين فان جاء مولاه  
بعد ذلك اخذه بالقيمة وان جاء مولاه قبل ان يحبس اخذه بغير شيء \* عبد مسلم سباه اهل الجوب  
فاعتقه صيده ثم غلب عليه المسلمون اخذه مولاه بغير شيء ون لك العتق باطل ولو اعطاه  
بعد ما اخرجته المسلمون قبل ان يقسموه جاز عتقه \* حربى دخل دار الاسلام بامان فسرق  
من رجل منهم طعاما او متاعا ودخل به ارض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار اسلام  
اخذه صاحبه بغير شيء لان الحربى كان ضامنا له قبل ان يخرج من دار الاسلام فلا يكون  
محرز له بادخاله دار الحرب ولو ادعى مسلم عند هذا المستامن مالا وذهب بها الى دار الحرب  
فهو محرز بها وان اسلم عليها او صار ذمة فهي له لانه لم يكن ضامنا في دار الاسلام \* حربى دخل اينا بامان  
ومعه عبد قد كان اخذه من المسلمين وحرزه بدار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون  
للمالك الاول ان يشتريه من هذا المشتري بالثمن \* بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح  
في الاملاء الامه الماسورة اذا اشتراها من اهل الحرب مسلم او وقعت في سبيهم فاخذها منه مولاه  
بحكم حاكم اتبعها ما كان في حقها من الدين والجناية قبل السبي وودها بعيب قديم ان وجد عليه  
المائع الاول ورجع بنتصان عيبا عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري

من اهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في يد اهل الحرب او في يد المشتري منهم او في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فان ماتت عنده او حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان اخذها منه بغير حكم اتبعها الثمن ولا يبعها الجناية ولا يردّها على بائعها الا على العيب القديم ويردّها على الذي اخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يوم يرجع بنقصان العيب عليه ولو استحقها مستحق من يد الذي اخذها بالقيمة وان كان اخذها بالحكم ردّها على من اخذها منه ثم اخذها هذا المستحق منه بالقيمة او بالثمن وان كان اخذها بغير احكم اخذها المستحق ببينة بما اخذها به ويزجف في الوجهين جميعا على بائعه في الاصل .

ان كان اشتراها وان كان اعتقها الذي اخذها اول مرة بالثمن او ولدت منه ولدا فان كان اخذها بقضاء لقاضي فان القاضي يبطل متقه اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقا في القياس ولكنى استحسن ان يأخذ بالقيمة \* ولو ان عبيدين اسرهما اهل الحرب فاشترى منهما رجل بثمان واحد فللمولى ان يأخذ احدهما بالحصّة ويترك الآخر \* ابن سماعه عن محمد بن روح رحل اسرا مشركون عبده فامر المولى رجلا ان يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو للأمير وكذلك لو امره ان يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فم للمولى وكذلك لو امره ان يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمسة فهو لمولاه وهو هبة منهم له كذا في المحيط \* ولو ان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد بن روح انه يسقط وان مات المولى المأمور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته ان ياخذوه على قول محمد بن روح وليس لبعض الورثة ان ياخذوه وعن ابي يوسف رح ليس للورثة ان ياخذوا \* لو اسرا الحربى عبدا مسلما لمسلم فاحززه بدار الحرب فاعتقه او دبره او كاتبه او كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم حتى قوا جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* ابن سماعه عن ابي يوسف رح عبد لمسلم اسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم امره نائبا فوهبه للمشتري الذي اسره من يده للمولاه ان ياخذ من هذا بالقيمة والثمن جميعا \* بشرى بن نادرة عن ابي يوسف رح رجل خصب عبدا فامر العدو فوجد الغاصب العبد في يد رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى \* وفي الاملاء من محمد بن روح اذا اسرا مشركون عبدا الصغير ثم وقع في سهم رجل فسامه ابوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط \* لا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة احرارنا

بالعبية احرارنا ومذبذبنا وافهات اولادنا ومكاتبينا ونماك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي  
 اذا كان الماسور مدبرا او مكاتبا او ام ولد لمسلم فان المالك القديم ياخذ به غير شئ \* بعد القسمه  
 ويعوض الامان من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط \* وان اشتراه رجل منهم  
 فلمولاه ان ياخذ منه غير شئ ولو كان الماسور احرارا فاشتراه رجل منهم واخرجه الى دارنا  
 لاشئ \* للمشتري على الحر الا ان يكون الحر امره بذلك فيكون الثمن دينا عليه \* واذا ابق  
 عبد لمسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة رح ولو كان مكن العبد مكاتب او مدبر  
 او ام ولد او مستسعي فانهم لا يملكونه بالاجماع واذا لم يثبت لهم المالك في العبد لا بشئ عند ابي حنيفة رح  
 ياخذ المالك القديم بغير شئ \* وهو باكان او مشترى او مغنوم قبل القسمه او بعدها الا ان بعد القسمه  
 يودى موضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الا بقى وقد قالوا في العبد ان ابق وفي يده مال  
 للمولى ان اهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فان ند اليهم بعير فاخذوه ملكوه وان اشتراه رجل  
 ودخل به دار الاسلام فصاحبه ياخذ به الثمن ان شاء وان ابق عبد اليهم وذهب معه بفرس ومتاع  
 فاخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى ياخذ  
 العبد بغير شئ \* والفرس والمتاع بالثمن وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في السراج الوهاج \*  
 اذا اسلم عبد الحربى ثم خرج الينا او ظهر على الدار فهو حر وكذا اذا خرج غيبه ثم الى  
 سكر المسلمين فهم احرار كذا في الهداية \* دخل الحربى اليها بامان فاشترى عبدا مسلما فدخل به  
 دار الحرب فانه يعتق عليه عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يعتق ومن ابي يوسف رح مثل قول ابي حنيفة  
 رح وعلى هذا الخلاف اذا كان العبد ذميا واذا اسلم عبد الحربى في دار الحرب فهو عبده على  
 حاله في قولهم جميعا فان باعه الحربى من مسلم او حربى عتق عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يعتق  
 ولو اسلم حربى في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج الى دارنا مسلما ثم تبعه بعد ذلك عبده  
 مساما فهو عبده لمولاه وكذا اذا خرج كافرا كذا في السراج الوهاج \* اذا ابلهم اهل الحرب على  
 مال اخذوه من اموال المسلمين او صاروا ذمة فهو لهم ولا تسبيل للمسلمين عليهم وكذلك  
 لو خرج الينا ومعه ذلك المال فانه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط \* لو ان المسلمين اسروا  
 من اهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم الى دار الاسلام حتى هربوا من ايديهم الى ما منهم  
 او ظهر المشركون عليهم وردوهم الى ما منهم ثم ان قوما آخرين من المسلمين ظهروا



هنا أولئك السبي بأصيانهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الاسلام وقسموا فيما بينهم أولم يقسموا ثم  
اختصم الفريقان عند القاضي فالفريق الآخر أحق بالأصراء فلوان الفريق الأول لم يخرجوهم  
إلى دار الاسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقي المسئلة يحالها للفريق الأول أحق بهم  
فان وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة أخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة أخذوها  
بالقيمة ان شاؤوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو ان الفريق الأول أخرجوهم إلى دار الاسلام  
واقسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسئلة يحالها للفريق الأول أحق بهم  
فاما اذا أخرجوهم إلى دار الاسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسئلة  
يحالها ان حضر الفريق الأول بعد ما اقتسم الفريق الآخر للفريق الآخر أحق بهم هكذا ذكر  
المسئلة في الزيادات واما ان حضر الفريق الأول قبل ان يقسم الفريق الآخر فغير وابتان  
في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق ولو ان الفريق الأول أخرجوهم  
إلى دار الاسلام ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يخرجوهم إلى دار الحرب حتى ظهر  
عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق  
الأول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم أولم يقسموا قال في الكتاب الا ان يكون الذي قسم  
بين الفريق الثاني اما ما يرى ما صنعت المشركون تملكوه احرزا فح كان الفريق الثاني أولى بهم  
كذا في المحيط \* أعلم ان دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها  
قال محمد رحمه في الزيادات انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند أبي حنيفة مخرج بشرائط ثلث  
أحدها اجراء احكام الكفار على سبيل الاشتها وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثاني  
ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام والثالث ان لا يبقى فيها  
صوم من ولاذمي آمن بآمانه الاول الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم باسلامه وللذمي  
بعدم الذمة وصورة المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يغلب اهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد  
اهل مصر وغلبوا أو اجروا احكام الكفار ونقض اهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم ففي كل  
من هذه الصور لا تصير دار الحرب الا بثلث شرائط وقال ابو يوسف ومحمد مخرج بشرط واحد  
لا فيرو وهو اظهار احكام الكفر وهو القياس ثم هذه اذا رأت دار الحرب باجتماع  
الشرائط الثلثة لو اقيمتها الامام ثم جاء اهلها قبل القسمة أخذوها بغير شيء وبعد القسمة

بالقيمة ولو افتتحها الامام عادت الى الحكم الاول الخراجي يصير خراجيا والعشري يصير  
 مشريا الا اذا كان الامام وضع عليها الخراج قبل ذلك فانها لا تعود مشرية هكذا في السراج الوهاج \*  
 الباب السادس في المستأمن \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في دخول المسلم في دار الحرب  
 بامان \* اذا دخل دار الحرب بامان مسلم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشيء من امواله  
 وما لهم الا اذا خد ربهم ملكهم باخذ اموال او الحبس او غيره يعلمه ولم ينه عنه فيباح  
 له التعرض حينئذ كالا سير والمتلصص فيجوز له اخذ امواله و قتل نفوسهم وليس له ان يستبيح  
 خروجهم فان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بالدار الا اذا وجد امرأته الماسورة  
 او ام ولد او مدبرته ولم يطأهن اهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير ان اهل الحرب  
 ان وطئنهن يكون شبهة في حقهن فيجب عليهن العدة فلا يجوز له ان يطأهن حتى تنقضي عدتهن  
 بخلاف امته الماسورة حيث لا يجوز له ان يطأها وان لم يطأها الحربي لانهم ملكوها ولهذا  
 لا يجوز له ان يتعرض لها بشيء ان دخل دارهم بامان ولم ينقض الامان ويجوز له التعرض لزوجته  
 وام ولد مدبرته كذا في التبيين \* فان غدر التاجر فاخذ شيئا واخرجه ملكه ملكا خبيثا  
 فيؤمر بالتصدق به فان ادان هذا التاجر حربي اى باعه بالدين او ادان هو حريبا او غصب  
 احدهما صاحبه ثم خرج اليها واستأمن الحربي في دارنا او ادان حربي حريبا او غصب احدهما  
 صاحبه وخرجا مستأمنين الى دار الاسلام لم يقض لو احدهما على صاحبه بشيء ولو خرجا  
 مسلمين قضى للدائن على صاحبه بالدين واما العصب فلا يتعرض له بشيء في الفصول كلها  
 الا انه امر المسلم الذي دخل عليهم بامان اذا غصب شيئا من مال احدهم ثم خرجا مسلمين  
 ان يرد عليه ديانته ولم يقض عليه \* وان دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه  
 عمدا او خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطاء واما القود فلا يجب في ظاهر الرواية  
 وان كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه او قتل مسلم تاجرا اسيرا فلا شيء على القاتل الا الكفارة  
 في الخطاء عند ابى حنيفة رح كذا في الكافي \* قال محمد رح لا باس بان يحمل المسلم الى اهل الحرب  
 ما شاء الا الكراع والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئا حب الي قال الشيخ الامام  
 شمس الائمة الصرخسى في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل  
 والثيران التى يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معد للقتال ويستعمل في الحرب

## كتاب السير ( ٣٣٢ ) في المستأمن \* ودخول المسلم دار الحرب بلمان

هو أن يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل واجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى  
 الأبرة والمسلّة في كراهة الحمل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح  
 بكرة حمله اليهم وكذلك الحرير والديباغ والقز الذي غير معمول فإن كان حمرا من ابريسم  
 أو ثوبا بارقا من القز فلا بأس بادخالها اليهم ولا بأس بادخال الصغرو الشبه اليهم وكذلك  
 الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وإن كانوا يجعلون اعظم سلاحهم من ذلك  
 لم يحل ادخال شيء من ذلك اليهم ولا يحل ادخال النورالحى والمذبح معها اجنحتها اليهم  
 لان الغالب انه يدخل لريش النشاب والنبل وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك  
 ايضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بادخالهما والحكم في البازى والصقور كذلك واذا  
 اراد المسلم ان يدخل دار الحرب بلمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه معهم  
 لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم ان اهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك  
 سائر الدواب ولكن لو اتهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى  
 يخرج منه الا من ضرورة فان حلف على ذلك فقد انقضى هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخله  
 دار الحرب فان أبى ان يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم وكذلك اذا اراد  
 حمل الامتعة اليهم في البحر في السفينة وان دخل بغلام او غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك  
 لحاجته اليه وانما يمنع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فان اتهم استحلف فاما الذمى اذا اراد الدخول  
 اليهم بلمان فانه يمنع ان يدخل فرسا معه او برذونا وسلاحا الا ان يكون معروفا بعد اتهم  
 مأمونا على ذلك فحينئذ حاله كحال المسلم ولا يمنع من ان يدخل بتجارته على البغال والحمير  
 والعجلة والبعير ويستحلف ايضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق انه لا يريد بهم  
 البيع ولا يبيعه حتى يخرجهم الا من ضرورة \* الحربى المستأمن اذا اراد الرجوع الى  
 دار الحرب بشيء مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك قال الا ان يكون مكاريا سفنا او دواب  
 من مسلم او ذمى فح لا يمنع منه واذا كان اهل الحرب بحال اذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه  
 لم يدعوهم يخرج به واكنهم يعطونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذمى من ادخال الخيل والسلاح  
 والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والثور والبعير وكذلك لا يمنع من ادخال  
 سفينة

كتاب السير ( ٣٣٣ ) في المستامن \* ودخول المسلم دار الحرب بامان

صفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فان اراد ادخال اخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من ان يدخل اليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان او كافرا او دخل الحربي اليها بامان ومعه كراع وسلاح ورقيق لم يمنع من ان يرجع بما جاء به الى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعا او سلاحا او رقيقا مثل ما كان له او افضل مما كان له او شرا مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذاك دار الحرب وكذا لك لو اشترى ما بامان بعينه او استقبل المشتري البيع فيه فاقاله قبل القبض او بعده او رد المشتري عليه بخيار رؤية او بخيار اشتراطه المشتري لنفسه وان كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله ان يعود به الى داره كذا في المحيط \* ولو جاء الحربي بسيف فاشترى مكانه قوسا او رمحا او ترسا لم يترك ان يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول او شرا منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط \* الا صل في جنس هذا انه متى استبدل بسلاحه سلاحا من غير جنسه لم يمكن من ان يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا مما اخرجه من ملكه او شرا منه وان كان ما استبدل به من جنس ما ادخله فان كان مثله او شرا منه لم يمنع من ان يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به مثله ثم تقايلا البيع فله ان يعود بما رجع اليه الى داره وان استبدل به شرا منه او خيرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له ان يخرج به الى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا وان استبدل بحماره انا او بفرسه الذكر فرسا انشئ منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما ادخله في القيمة وان استبدل ببغلة الذكر ببغلة انشئ مثله او دونه لم يمنع وان استبدل بماديانه فحلا منع وان استبدل بفرسه برذونا او برذونه فرسا منع وان استبدل بفرسه الا انشئ فرسا انشئ دونها في الجري ولكنها اثبت منها وارجى للنسل منع واجبر على بيعه الا ان يعلم انه مثل ما اعطى في جميع وجوه الانتفاع او دونه فاما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر او بجنس ما عنده او دونه او افضل منه فانه يمنع ويجبر على بيعه ولو ان مستامنين من الروم دخلوا دارنا بامان ومع احدهما رقيق ومع الآخر سلاح فتبادلا الرقيق بالسلاح او باع كل واحد متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما ان يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو ان حريبا من الروم دخل اليها بامان بكراع او سلاح او رقيق فاراد



ان يدخل ذلك ارض الترك او لديلم او غيره من اعداء المسلمين لبيعة منهم منع من ذلك وكذلك اذا اراد ان يدخل ذلك الى دار حرب هم مواد للمسلمين وان اراد ان يدخل ذلك ارضا اهلها ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان احد المستأمنين فينا من الروم والآخر من الترك ومع احدهما رقيق ومع الآخر كراع او سلاح فتبادلا واشترى كلوا حد منهما متاع صاحبه بدراهم لم يترك واحد منهما ليخرج ما اشترى الى دارة وان كانا تبادلوا سلاحا من صنعة مثله فكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ دارة وان كان احدهما افضل من الآخر فللذى اخذ احسهما ان يدخل دار الحرب وليس للذى اخذ افضلهما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة مالو كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادلوا رقيقا برقيق هما سواء او احدهما افضل من الآخر فان هناك لا يجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المستأمن والمسلم او المعاهد فعند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من ان يدخل دارة ما صار له وان كان احدهما افضل من الآخر لم يمنع الذى اخذ احسهما ومنع الذى اخذ افضلهما من ذلك ولو كانا تبادلوا بامنة لم يكن لكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ دارة لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف جنس كذا في المحيط \* الفصل الثانى في دخول الحربى في دار الاسلام \* اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان لا يمكن ان يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان اقامت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجع الى وطنه بعد مقالة الامام ذلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمى وتعتبر المدة من وقت التقدم عليه لا من وقت دخوله دار الاسلام وللامام ان يقدر له اقل من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فان اقامها بعد ذلك صار ذميا ثم اذا صار ذميا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة اخذها منه فياخذها منه حيثنذ كما تمت السنة كذا في التبيين \* ثم لا يترك بعده ان يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية \* فان دخل الحربى دارنا باسان واشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فاتها تستمر مشرية على قول محمد راجح وعلى قول ابي حنيفة راجح تصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج ويثبت احكام الذمى في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وجريان القصاص بينه

وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمرة وخنزيرة اذا تلفه وجوب الدية اذا قتل خطأ ووجوب كف الاذى عنه فتهرم غيبته كما تحرم غيبته المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه واخذه منه عند حلول وقته ومنذ باشر السبب وهو زراعتها او تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير\* اما بمجرّد الشراء فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد ربح فان باعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشرائها ذميا ولو استاجر ارض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت ارض خراجها المقاسمة فزرعها بذرا الحربى فاخذ الامام خراجها مما اخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستامن ارض المقاسمة فأجرها على مسلم فاخذ الامام الخراج من المستاجر ورأى ان ذلك على الزرع لم يصير المستامن ذميا ولو زرع الحربى ارضا اشتراها وهى ارض خراج فزرعها فاصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن فى الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب فى ارض المستامن الخراج فى اقل من ستة اشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب فى ارضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب فى ارضه واذا دخلت حربية اليها بامان وتزوجت ذميا او مسلما صارت ذمية ولو دخل الحربى دارنا بامان وتزوج ذمية لا يصير ذميا بتزويجها كذا فى السراج الوهاج\* فان رجع الحربى المستامن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم او ذمى او ديننا عليهمما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان فى ايدي المسلمين او الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان اسرا وظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعة فيا ولو كان له رهن فعند ابي يوسف ربح ياخذ المهرتين بدينه وقال محمد ربح يباع ويوفى بثمنه الدين والغاضل لبیت المال كذا فى التبیین\* وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما وجب المسلمون عليه من اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف فى مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التى اجلوا اهلها عنها والجزية ولا خمس فى ذلك كذا فى الهداية\* ولو مات المستامن فى دار الاسلام من ماله وورثته فى دار الحرب وقف ماله لورثته فان اقدموا لا بد ان يقيموا البينة على ذلك فياخذوا فان اقاموا بينة من اهل الذمة قبلت استحسانا فاذا قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال واخذ منهم كفيلا لما يظهر فى المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا فى فتح القدير\* اذا بعث الحربى مبدءا تاجر له الى دار الاسلام بامان

فاسلم العبد هنا بيع وكان ثمنه للحربى كذا في المبسوط\* واذا دخل الحربى دارنا بامان وله امرأة في دار الحرب واولاده صغار وكبار ومال اودع بعضه ذميا وبعضه حربيا وبعضه مسلما فاسلم هنائم ظهر على الدار فذاك كله فىء وكذا لك ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية\* ولوسبى الصبى في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لابيئه ثم هو فىء على حاله وكونه مسلما لاينا في الرق كذا في التبئين\* وان اسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار احرار مسلمون باسلام ابيهم تبعا وكل مال اودع مسلما او ذميا فهو له وما سوى ذلك فىء كذا في الكافي\* اذا اسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم عمدا او خطأ وله ورثة مسلمون هنا لك فلاشئ عليه الا الكفارة في الخطاء كذا في الهداية\* من قتل مسلما خطأ لولى له او قتل حربيا دخل دار الاسلام بامان فاسلم فالدية على عاقلة له لا مام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذى لا وارث له والمستامن الذى اسلم ولم يسلم معه وارث قصدا ولا تبعا بان لم يكن معه ولد صغير دخل به اليه عمدا فان شاء الامام قتلته وان شاء اخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر واما ان يعفو فليس له ذلك ولو كان المقتول لقيطا فقتله الملتقط او ضيرة خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبیت المال على عاقلة القاتل والكفارة عليه ولو كان القتل عمدا فان شاء الامام قتلته وان شاء صالحته على الدية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتح القدير\* الاصل ان الدار دليل ظاهر لكون من فيها من اهلها والسيما اقوى من المكان والبيئة اقوى من الكل اذا اسرت سرية قوما وجاءوا بهم فادعوا انهم من اهل الاسلام او من اهل الذمة وانهم اخذونا في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب فالقول للاسارى وان قالوا اخذونا في دار الحرب ولكن نحن من اهل الاسلام او الذمة ودخلنا دار الحرب مستامنين للتجارة او الزيارة او كنا اسراء في ايديهم لا يقبل قولهم ويسترقون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالختان والخضاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاما فيدفع عنهم الاسر وكذا اذا وجدت هذه العلامات في صبى في دارهم بعد الظهور ولا يقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وذكر في السير الكبير تقبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع ثمة في جند عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول ككشادة الفقيرين لبیت المال

لبيت المال والوضع هنا في السرية وهذه شوكة خاصة فمنعت القبول \* ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانها شهادة على المسلمين كذا في الكافي \* الفصل الثالث في هدية ملك اهل الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين \* قال محمد رح ما يبعثه ملك العدو من الهدية الى امير جيش المسلمين او الى الامام الاكبر وهو مع الجيش فانه لا باس بقبولها ويصير فياً للمسلمين وكذلك اذا اهدى ملكهم الى قائد من قوائد المساميين له منعة ولو كان اهدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص هو بها وفي المنتقى لو ان جند ادخلوا دار الحرب فاهدى اهل الحرب رجلاً من الجند او قائداً من هداياهم فهو غنيمة الا ان نفل كل رجل ما اهدى اليه قال محمد رح وكذلك كل عامل من عمال الخليفة اذا بعثه الخليفة على عمل فاهدى اليه شيء فينبغي للخليفة ان ياخذ ذلك من العامل ويجعله في بيت مال المسلمين ان كان المهدي اهدى اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرهاً في الاهداء ينبغي ان يرد الهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكم اللقطة ولو ان مسكراً من المسلمين دخلوا دار الحرب فاهدى اميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان اهدى اليه ملك العدو وبعد ذلك هدية نظر فيما اهدى ملك العدو فان كان قيمة ما اهدى ملك العدو مثل قيمة هدية امير الجيش او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كان للامير خاصة وان كان قيمة هدية ملك العدو واكثر من قيمة هدية الامير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنيمة وكذلك لو ان امير الثغور اهدى الى ملك العدو هدية واهدى ملك العدو اليه هدية اضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال ولو ان المسلمين حاصروا حصناً من اهل الحرب او مدينة من مدائنهم فباعهم امير الجيش متاعاً او غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي اعطوه فان كان مثل قيمة ما باع او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن اكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنيمة وهل يكره المبايعة معهم والحالة هذه ذكر محمد رح انه يكره \* جميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط \* الباب السابع في العشر والخراج \* الاراضى نوعان عشيرة وخراجية فارض العرب كلها عشيرة وهي ارض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد رح ارض العرب من مذيب الى مكة وعدن الى اقصى



حجر باليمن بمهرة \* وسواد العراق فما سقى منها من انهار الا ما جرم خراجية وحد السواد طولا  
 من تخوم المرصل الى ارض مبادان وحده مرضا من منقطع الجبل من ارض حلوان الى  
 اقصى ارض القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة  
 ولم يسلم اهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وكل بلدة فتحت  
 صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغانمين  
 فهي مشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم الامام فيهم بشيء كان الامام  
 فيه بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين ويكون عشريه وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام  
 بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* كل ارض اسلم عليها اهلها طوعا فانها تكون عشريه وكذلك كل  
 ارض من اراضي العرب اذا فتحت عنوة وقهر اهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح  
 وترك الامام الاراضي عليهم فهي مشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام  
 قهرا وعنوة وتردد بين ان يمن عليهم برقابهم وارضيتهم ويضع على الاراضي الخراج وبين  
 ان يقسمها بين الغانمين ويضع على الاراضي العشر فعلى جعلت الاراضي مشرية ثم بدأه  
 فمن عليهم برقابهم وارضيتهم فان الاراضي تبقى عشريه هكذا ذكر محمد روح في النوادر والكرخي  
 في كتابه وكذلك ارض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر  
 فهو مشرية كذا في المحيط \* من احيى ارضا مواتا فان كانت من حيز ارض الخراج  
 فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فهي مشرية وهذا اذا كان المحيي لها مسلما  
 اما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز ارض العشر والبصرة عندنا مشرية باجماع  
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج \* خراج الارض نوعان خراج  
 مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيئا من الخارج نحو الخمس والسدس وما اشبه ذلك  
 وخراج وظيفه وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتمكن من الزراعة حتى اذا  
 مطل الارض مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في التاتارخانية نافلا عن الظهيرية \* اما خراج  
 الوظيفة فقال محمد روح في ارض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة فعيزود رهم وعلى

نجريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط \* وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج والبستان كل ارض يحوطها حائط وفيها نخل متفرقة واصناف واشجار يمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم كذا في الكافي \* والجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع الملك وذراع الملك مبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة قال محمدرج الجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً حكاية من جريبهم في اراضيهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف اهلها واراد بالقفيز الصاع فهي ثمانية اوطال بالعراقي وهو اربعة امضاء وهذا قول ابي حنيفة ومحمدرج وهو قول ابي يوسف رح الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح وينبغي ان يقال هذا القفيز بزيادة حفتين ونكلموا في تفسير قوله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره ان يضع الكيال كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصيب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه ان يملأ الكيال القفيز ثم يمسح على القفيز حتى ينصب ما في اعلاه من الحبات ثم يصيب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرميها في جوالق العاشر بزيادة على القفيز ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الا مرة واحدة زرع المالك مرة واحدة او مراراً بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جزء الخارج فيتكرر بتكرره ثم ما ذكرنا في مقدار الخراج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ريعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان من وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالاجماع واما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بان كثر ريعها هل تجوز نفى الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام بمثل وظيفة عمر رضى

لا تجوز الزيادة بالاجماع وان اطاقت الزيادة وكذلك لو ان هذا الامام او ظف على اراض مثل  
وظيفة ممرض ثم اراد ان يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضى تطبق  
الزيادة وكذلك لو اراد ان يحولها الى وظيفة اخرى بان كانت وظيفة الاولى الى دراهم  
فاراد ان يحولها الى المقاسمة او كانت مقاسمة فاراد ان يحولها الى الدراهم ليس له ذلك  
فان زاد عليهم على تلك الوظيفة او حولها الى وظيفة اخرى وحكم بذلك عليهم وكان من  
رأيه ذلك ثم ولى بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب انفسهم امضى  
الثانى ما فعله الاول وان كان الاول صنع بغير طيب انفسهم فان كانت الاراضى فتحت عنوة  
ثم من الامام بها عليهم امضى الثانى ما صنع الاول وان فتح الاراضى بالصلح قبل ان يظهر  
الامام عليهم وباقي المسئلة بحالها فالثانى ينقض فعل الاول واما الاراضى التى يريد  
الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة ممرضى الله تعالى عنه على قول محمد رح  
واحدى الروايتين من ابي يوسف رح يجوز وعلى قول ابي حنيفة رح واحدى الروايتين من  
ابي يوسف رح لا يجوز وهو الصحيح واما خراج المقاسمة فالتقدير فيه مفوض الى الامام ولكن لا يزاد  
على نصف الخراج \* كل من ملك ارض الخراج يؤخذ منه الخراج كافرا كان او مسلما صغيرا كان  
او كبيرا احا كان او مكاتب او عبدا ما دون ارجلا كان او امرأة كذا فى المحيط \* يجب العشر والخراج  
فى ارض الوقف كذا فى الوجيز للكردرى \* ارض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب  
جا حدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعه الغاصب ولم  
ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان للمالك بينة  
ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزراعة عند ابي حنيفة رح الخراج  
على رب الارض قل النقصان اوكثر كانه آجرها من الغاصب بضمان النقصان وفى بيع الوفاء  
اذ قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان آجر ارضه الخراجية او امارها كان الخراج  
على رب الارض كما لو دفعها مزارعة الا اذا كان كرم او رطابا او شجرا ملتفا ولو آجر الارض  
العشرية كان العشر على رب الارض فى قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه على المستاجر وان  
امار ارضه العشرية فزرعها المستعير من ابي حنيفة رح فيه روايتان وان استاجرا واستعار  
ارضا تصلح

أرضاً تصلح للزراعة فغرس المستجير والمستعير فيها كروما أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستجير والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد بن حنبل وان غصب أرضاً عشرية فزرمها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه آجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له أرض خراج بها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع اوله ولم يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع ونكلموا ان المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعيرام أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها ام مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا يكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على انه مقدار ثلثة اشهر ان بقي وجب على المشتري والافعالى البائع كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اخذ من الاكارو الارض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي \* ان كان للأرض ربعان خريفي وربيعي وسلم احدهما للبائع والآخر للمشتري او يتمكن كل واحد منهما من تحصيل احدهما من نفسه فالخراج عليهما هكذا كر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط \* رجل باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احدهم ثلثة اشهر لا خراج على احد قالوا الصحيح في هذا ان ينظر ان المشتري الآخر ان بقيت في يده ثلثة اشهر كان الخراج عليه \* رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ قباها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحصب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث ان هذا بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغاً وباع معها حنطة محصورة هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يأخذون الخراج في اول السنة على سبيل التعجيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها ولا يستغلها الا يجيب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطة في مصر من امصار المسلمين جعلها بستاناً وغرس فيها نخلاً وخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كان



في ارض العشر ففيها العشر وان كان في ارض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 رجل اشترى ارضا خراجية وبنى فيها دارا فعليه الخراج وان لم يبق من مكانه من الزرعة كذا  
 في المحيط \* السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض فتركه عليه جاز في قول ابي يوسف ررح  
 خلا فالحمدرح الفتوى على قول ابي يوسف ررح اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج  
 وعلى هذا التمسويغ للقضاء والفقهاء \* السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب  
 الارض ان يتصدق به وان كان يتصدق بعد الطلب لا يخرج من العهدة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل ولو مصرفا كذا في الوجيز للكردي \*  
 قال محمد ررح السلطان اذا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز وهذا بلا خلاف وذكر شيخ الاسلام  
 ان السلطان اذا ترك العشر على صاحب الارض فهو على وجهين الاول ان يترك اخلا منه  
 بان ينمي ففي هذا الوجه كان على من عليه العشر ان يصرف قدر العشر الى الفقير والثاني ان يتركه  
 قصدا مع علمه به وانه على وجهين ايضا ان كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزة من السلطان  
 ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان  
 من عليه العشر فقيرا محتاجا الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كما لو اخذ  
 منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة \* قال محمد ررح في الجا مع الصغير رجل له ارض خراج  
 مطلها فعليه الخراج كذا في المحيط \* وهذا اذا كان الخراج موظفا اما اذا كان خراج مقاسمة  
 لا يجب شيء كذا في السراج الوهاج \* قالوا من انتقل الى اخس الامرين من غير مذر فعليه  
 خراج الا على كمن له ارض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا  
 لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يغتني به كيلا يطمع الظلمة  
 في اموال الناس كذا في الكافي \* من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز  
 ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمى ويؤخذ منه الخراج كذا في الهداية \* ولا يجمع العشر  
 والخراج في ارض واحدة سواء كانت الارض مشربة او خراجية ولو اشترى ارض عشاوارض  
 خراج للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط \* الذمى اذا اشترى  
 ارضا مشربة قال ابو حنيفة وزفر ررح يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد \* لو ان قوما من اهل الخراج  
 مجزوا من عمارة الاراضي واستغلاها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام ان ياخذ

الاراضى منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة \* قال في كتاب العشر والخراج لو ان ارضا من الاراضى الخراجية حجز عنها صاحبها ومطلها وتركها كان للامام ان يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح والصحيح من الجواب في هذه المسئلة ان يواجر الامام الاراضى اولا وياخذ الاجر ويرفع منه قدرا للخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا ان كثر محمد رح في الزيادات فان كان لا يجد من يستاجرها يدفعها مزارعة بالثلث او الربع على قدر ما يوحى مثل تلك الارض مزارعة فياخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد من ياخذها مزارعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج عنها وطريق الجواز احد الشئيين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون الماخوذ منهم خروجا في حق الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج من ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض قيل ما ذكرا ان الامام يبيع الاراضى قول ابي يوسف ومحمد رح واما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يبيعها لان في بيع ماله حبرا عليه وابو حنيفة رح لا يرى الحجر على الحجر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان ابا حنيفة رح يرى الحجر في موضع يعود نفعه الى العامة وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة ان الامام يشتري ثيرانا وآداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليزرعها فاذا حصل الغلة ياخذ منها قدرا للخراج وما انفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال ابو يوسف رح يقرض الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والآداة فياخذ ثقة ويكتب عليه بذلك كتابا ليزرع فاذا ظهرت الغلة اخذ منها الخراج ومقدار ما قرض يكون ديننا على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزا عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردها الامام ممن هي في يده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط \* واذا هرب اهل الخراج وتركوا اراضيهم ذكرا الحسن من ابي حنيفة رح ان الامام بالخيار ان شاء صمرها من بيت المال ويكون غلتها للمسلمين وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون ما اخذه منهم لبيت المال ومن ابي يوسف رح

اذا مات اهل الخراج دفع الامام اراضيهم مزارعة وان شاء آجرها ووضع اجرتها في بيت المال وان هربوا آجرها واخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا رده اليهم ولا يوجروا ما لم يمض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج \* نقل اهل القدمة عن اراضيهم الى ارض اخرى صح بغذرا لبدونه والعذر ان لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من اهل الحرب او يخاف علينا منهم بان يخبروهم بمورات المسلمين وانهم قيمة اراضيهم او منلها مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والاول اصح وارضيتهم خراجية فلو توطنها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي \* قرية فيها اراضي مات اربابها او غاب ومجزا اهل القرية عن خراجها فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان اراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم اشترى من المشتري قوم اشترى اضيعة فيها كروم وارضى فان اشترى اخذهم الكروم والآخر الارضى فارادوا نسمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الارضى كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكرما والارضى كذلك ينظر الى خراج الكروم والارضى فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما قرية خراج ارضها على التفاوت وطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الانتداء كان على التساوى ام على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضى خان \* في الفتاوى اذ جعل الرجال ارضه الخراجية مقبرة او خانا للغة او مسكنا للفقراء سقط الخراج \* خراج الارضى اذا اتوا الى على المسلم سنتين فعند ابي يوسف ومحمد رح يؤخذ بجميع ما مضى وعند ابي حنيفة رح لا يؤخذ الا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الاسلام رح في شرح السير الصغير وذكره صدر الاسلام رح في كتاب العشر والخارج من ابي حنيفة رح رواه يونس قال صدر الاسلام والصحيح انه يؤخذ كذا في المحيط \* لا خراج ان غلب على ارضه الماء وانقطع او منع من الزرع كذا في النهر الفائق \* ذكر محمد رح في النوادر ان اغرق ارض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت بعد رعيها زراعتها قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وان نصب الماء عنها في وقت

منها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانيا قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط \*  
 اذا اضطلم الزرع آفة مما وية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما اشبه ذلك  
 فلا خراج واما اذا كانت آفة غير مما وية ويمكن الاحتراز عنها ككل القردة والسباع والانعام ونحو  
 ذلك لا يسقط الخراج وهو الاصح وذكر شيخ الاسلام ان هلاك الخراج قبل الحصاد يستط الخراج وهلاكه  
 بعد الحصاد لا يسقط هكذا في السراج الوهاج \* وفي ارض العشر اهلك الخراج قبل الحصاد يسقط  
 وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكار يبقى في ذمة  
 رب الارض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج وانما يفارق العشر في المصروف  
 وهذا ان هلك كل الخراج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ  
 قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* قال مشايخنا راج والصواب في هذا ان ينظر اولا الى ما انفق هذا الرجل  
 في هذه الارض ثم ينظر الى الخراج فيحتسب ما انفق اولا من الخراج فان فضل منه شيء اخذ منه  
 على نحو ما بينا كذا في السراج الوهاج والمحيط \* وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق  
 من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كان الاول لم يكن  
 وكذا الكرم ان اذهب ثمارة بآفة ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر  
 يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* المحمود من صنيع الاكسرة ان المزارع اذا اضطلم زروعه آفة في مهادهم  
 كانوا يضمنون له البذر والنفقة من الخزانة ويقولون المزارع شريكنا في الربح فكيف لا نشاركه  
 في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق اولى كذا في الوجيز للكردي \* رجل فرس  
 في ارض الخراج كرم ما لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض الزرع وكذا لو فرس الاشجار المثمرة  
 كان عليه خراج الزرع الى ان يثمر الاشجار واذا بلغ الكرم وثمران كان قيمة الثمر يبلغ  
 عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه  
 مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم  
 لانه كان متمكنا من زراعة الارض وان كان في ارضه اجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج  
 وان كان في ارضه قصب او طرفاء او صنوبر او خلاف او شجر لا يثمر ينظر ان امكنه ان يقطع ذلك



ويجعلها مزرعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك ان قدر ان يجعلها مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في ارض الخراج قطعة ارض مسبعة لا تصلح المزارعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* اوان وجوب الخراج عند ابي حنيفة رح بول السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة او اعتبارا كذا في الذخيرة في كتاب العشر والخراج \* وينبغي للوالي ان يولي الخراج رجلا يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وان ياخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فياخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة واراد بهذا ان يوضع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى ان هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزر والظن فان وقع صنده انها تغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فياخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر ان كان مما يجز خمس مرات ياخذ من كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجز اربع مرات ياخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فافهم كذا في المحيط \* من عليه الخراج او العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البادان ولا يحل لصاحب الاراضي ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وان اكل صمن والسلطان حسب غلة ارض الخراج تختي ياخذ الخراج كذا في الظهيرية \* ذكر محمد رح في نواره اذا عجل خراج ارضه لسنة او سنتين فانه يجوز وفي المنتقى رجل مجل خراج ارضه ثم عرقت الارض في تلك السنة قال يرد عليه ما ادعى من خراجه فان زرعا في السنة الثانية حسب له ومن محمد رح في رجل اعطى خراج ارضه لسنتين ثم غلب عليها الماء وصارت زجلة قال يرد عليه اذا كان قائما بعينه وان كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به اذا صرفه الى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط \*

الباب الثامن في الجزية \* وهي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة كذا في النهاية \* انما تجب

على الحر البالغ من اهل القتال العاقل المحترف وان لم يخمن حرفته كذا في السراجية \*  
وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فيتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا  
في الكافي \* فلا يزد عليها ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق \* وجزية يندعى الامام وضعها  
اذا غلب على الكفار وقرهم على املاكهم كذا في الكافي \* فهذه مقدرة بقدر معلوم واذا شاؤوا  
او ابوا او رضوا او لم يرضوا فيضع على الغنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما بوزن سبعة ياخذ  
في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين  
وعلى الفقير المعتمل اثنى عشر درهما في كل شهر درهما كذا في فتح القدير والهداية والكافي \* نكلموا  
في معنى المعتمل والصحيح من معناه الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرفته وتكلم العلماء  
في معرفة الغنى والفقير والوسط قال الشيخ الامام ابو جعفر ررح يعتبر في كل بلدة عرفها فمن عدة  
الناس في بلد هم فقيرا او وسطا او غنيا فهو كذلك وهو الاصح كذا في المحيط \* وقال الكرخي الفقير  
هو الذي يملك ما تتي درهم او اقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم  
والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضى الله عنه والاعتماد في هذا علي قول الكرخي  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بد ان يكون المعتمل صحيحا ويكتفي بصحته في اكثر السنة كذا في  
الهداية \* ذكر في الايضاح ولو مرض الذي في السنة كلها فلم يقدر ان يعمل وهو موسر لا يجب عليه  
الجزية وكذا ان مرض نصف السنة او اكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان كالمعتمل كذا في النهاية \*  
الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على اهل الكتاب سواء كانوا من العرب او من العجم  
والمجوس وعبد الاوثان من العجم كذا في الكافي \* ثم او ان اخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل  
ان يتحول وقدر روى عن ابي يوسف ررح انه تؤخذ منه في كل شهرين بقطوع عن محمد ررح انه تؤخذ شهرا  
فشهرا والاصح هو الاول كذا في المبسوط \* اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم الفرنج  
والارمن وان ظهر علي اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم قبل وضع الجزية فهم  
ونسائهم وصبيانهم نبي كذا في فتح القدير \* واما الصابئون قال ابو حنيفة ررح تؤخذ منهم الجزية  
وقال صاحباه لا تؤخذوا ما المبيضة هل يؤخذ منهم الجزية قالوا ينظرون كانوا احد يثاقهم مرتدون  
لا يؤخذ منهم الجزية وهم يفتلون وان كانوا قديما يؤخذ منهم الجزية واما الزنادقة فخذ الجزية منهم  
بذا في فتاوى قاضيخان \* ولا ترزع علي عبد الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم

ففساؤهم وصبيانهم نساء ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا من  
ولا اعمى وكذا المفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية \* ولا جزية على مجنون  
ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط \* لا تجب على المقطوع  
ايد يهم وارجلهم هكذا في التاتارخانية \* ولا تؤخذ من المملوك والمكاتب والمدبر وام الولد  
ولا يودي عنهم مواليتهم ولا تؤخذ من الرهبان الذين لا يخاطبون الناس كذا في الهداية \* قال  
الولوالجى في فتاواه وتوضع على نصارى نجران على رؤسهم وارضيتهم في كل سنة الفاحلة  
كل حلة خمسون درهما الف في صغرو الف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وارضيتهم فما اصاب  
الرؤس يكون جزية وما اصاب الاراضى يكون خراجا وهذا الذى ذكره الولوالجى  
هو الصحيح لموافق الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهما قال ابو يوسف رح في كتاب الخراج  
وهذه الحلة المسماة هي الفاحلة على ارضيتهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين  
لم يسلموا وعلى كل ارض من ارضى نجران وان كان بعضهم قد باع ارضه او بعضها من مسلم  
لوزمى او تغلى والمرأة والصبي في ذلك سواء في ارضيتهم واما جزية رؤسهم فليس على النساء  
والصبيان كذا في ضاية البيان \* قد بين ابو يوسف رح في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة اوقية  
يعنى قيمتها كذلك فقول الولوالجى كل حلة خمسون درهما ليس بصحيح لان الاوقية اربعون  
درهما كذا في النهر الفائق ناقلا من فتم القدير \* قال مشائخنا رخ لومات جميع رجالهم واسلموا  
لا يسقط شىء من الفى حلة ويؤخذ الكل من ارضيتهم كذا في الحاوى للقدسى \* من اسلم  
منهم سقط عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجرانى مثل مولى اهل الذمة  
يوضع على رأسه الجزية كذا في التاتارخانية ناقلا من الولوالجى \* الحلة ازار وورداء هذا  
هو المختار ولا يسمى حلة حتى يكون ثوبين كذا في الكفاية \* في الحجة نصرانى يكتسب  
فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التاتارخانية \* ويوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان  
نصرانيا كذا في الهداية \* والقرشى اذا اعتق عبدا كافرا يؤخذ منه الجزية كذا في الكافي \* اذا  
احتلم الغلام من اهل الذمة في اول السنة قبل ان يوضع الجزية وهو مبرور وضع عليه الجزية  
ويؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا تؤخذ عليه حتى  
تمضي هذه السنة

تمضي هذه السنة \* وان اعتق العبد وله مال فان اعتق قبل ان توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان اعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحربي اذا صار ذميا قبل ان توضع الجزية على الرجال توضع عليه الجزية لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا افاق لا يوضع عليه الجزية ما لم يمض هذه السنة افاق بعد الوضع او قبله والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا او وسط الحال اذا صار غنيا كثيرا يؤخذ منه جزية الا غنيا سواء صار غنيا بعد الوضع او قبله وان امات من عليه الجزية او اسلم وقد بقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا اذا صمى او صار مفعدا او زمنا او شيخا كبيرا لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضي خان \* في الخانية الذمى اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في اكثر السنة يؤخذ منه جزية الا غنيا وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التاتارخانية \* ولو برأ المريض قبل وضع الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه \* ويجوز تعجيل الجزية لسنتين واكثر فلو عجل لسنتين ثم اسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات او اسلم بعد خولها هكذا في الاحنبار شرح المختار \* هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في اول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* ان توالت السنوات على الذمى ولم يؤخذ منه الجزية حتى اسلم لا يطالب بالجزية عندنا فلن لم يسلم الذمى بل استقر على الكفر قال ابو حنيفة رح لا يطالب بجزية السنين الماضية وجزية السنة التي هو فيها ايضا حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضي خان \* جارية بين نجراني ونبطي جاءت بولد فادعياه ثم كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج اهل نجران كذا في السراجية \* ولو حدث بين النجراني والتغلبى ولد ذكر من جارية بينهما وادعياه جميعا معافاة الابوان وكبر الولد ذكر في السير ان مات التغلبى اولا يؤخذ منه جزية اهل نجران وان مات النجراني اولا يؤخذ منه جزية بنى تغلب وان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولربعت الجزية على يد غلامه او نائبه لا يمكن من ذلك في اصح الروايات



بل يكلف ان يحضر بها بنفقه فيعطى واقفا والقابض منه قامد وفي رواية يأخذ بتلييته ويهزه هذا ويقول له اعط الجزية يا ذمي كذا في التبيين \* ويكون يد المؤدي اسفل ويد القابض اعلى كذا في التاتارخانية \* للامام الخيار ان شاء جمع بين الاراضى والجماجم فجعل لهما خراجا واحدا من الدراهم والدنانير او الكيلى او الوزنى او الثياب وان شاء افرد كل واحد منهما فان جمع يفسم على الجماجم والاراضى بقدر حال الجماجم وعدد هم ويقدر الاراضى بالعدل والانصاف فما اصاب الجماجم فهو جزية توضع على الرؤوس بترتيب مرتب وما اصاب الاراضى يكون خراجا يوضع على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب مرتب فان قلت الجماجم بالاسلام او الموت ينقص منها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا ان هلكت الجماجم كلها ردت حصنها الى الاراضى ان اطاقت وان لم تطق يطرح ذلك وان كثرت الجماجم بعد ذلك ردت الى الجماجم حصنها وان قل ريع الاراضى نقصت حصنها وحولت الى الجماجم ان اطاقت ثم يرد اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود يعود الاحتمال وان هلكت الاراضى بان غرقت او نزلت وبقيت الجماجم لا يحول حصنة الاراضى الى الجماجم وان فرق كل واحد منهما فسمي للجماجم حصنة معلومة والاراضى كذلك لا يحتمل احدهما ما على آخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى ان يحتمل ولو صالح الامام على ان ياخذ كل المال من اراضيتهم دون جماجمهم او من جماجمهم دون اراضيتهم لا يصح ويقسم المال على الجماجم والاراضى بترتيب مرتب كذا في الكافي \* ولو اسلم اهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه من رؤسهم وارضيتهم سقط عنهم خراج الرؤوس دون الاراضى كذا في التاتارخانية والله اعلم بالصواب \* فصل ان اراد اهل الذمة احداث البيع والكنائس او المجوس احداث بيت النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو ارادوا احداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشائخ رح فيه قال مشائخ بلخ رح يمنعون من ذلك الا في قرية خالب مكانها اهل الذمة وقال مشائخ بخارا منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يمنع قال شمس الاثمة السرخسى الاصح عندي انهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي ارض العرب يمنعون من ذلك في امصارها

وقراها كذا في الهداية \* وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة ايضا  
لئنبعد واحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما اذا هين موضعا من البيت للصلوة وصلّى فيه  
حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان \* قال مشائخنا رح لا يهدم الكنائس والبيع القديمة  
في السواد والقرى وإما في الامصار ذكر محمد رح في الاجارات انها لا تهدم وذكر في كتاب العشر  
والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وقال شمس الائمة السرخسي رح الاصم حندي رواية  
الاجارات كذا في فتاوى قاضي خان \* قال التاطقي في واقعاته قال محمد رح ليس ينبغي ان يترك  
في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان \* فان اهدمت بيعة او كنيسة  
من كنائسهم القديمة فلمهم ان يبنوها في ذلك الموضع كما كان وان قالوا نحن نحولها من هذا الموضع  
الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنع من الزيادة  
على البناء الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الاصام بلدهم  
ومصالحتهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط ان يكون في زمن الصحابة رضي الله  
عنهم والتابعين لامحالة كذا في غاية البيان \* اذا كان لهم كنيسة في قرية فبني اهلها فيها ابنية كثيرة  
وصارت من جملة الامصار امر وابهدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات  
لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصروفبنوا حولها ابنية حتى اتصل  
الموضع بالمصروصا كمحلة من محال المصروالصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التاتلرخانية \*  
ولوطلب قوم من اهل الحرب الصلح على ان يصيروا ذمة لهم على ان المسلمين ان يخفوا مصرا  
في اراضيهم لم يمنعهم من ان يحدوا بيعة او كنيسة ومن ان يظهر واقية بيع الخمر والخنا زير  
فلا ينبغي للمسلمين ان يصالحوهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم ان ينقضوا الصلح  
كذا في الذخيرة \* ولو ان قوما من اهل الحرب صالحوا على ان يكونوا ذمة على انفسهم واراضيهم  
على ان يشترط عليهم المسلمون ان يقاصموهم في منازلهم ومدائنهم وامصارهم وقراهم وفيها  
الكنائس والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الخمر والخنا زير علانية وتزويج الامهات والبنات  
والاخوات علانية وبيع الميتة وذبائح المجوس علانية فما كان معتبرا او مدينة فقد صار مصرا  
للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام الحدود فان اهل الذمة بمنعون من اظهار ذلك كله وليس لهم  
ان يحدوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولم يكن ولا يبيعوا في ذلك خمر او لا خنزير او لا ميتة

ولا ذبيحة مجوسى بلانية وليس لهم ان يظهروا احتكاك الامهات ولا سائر ذوات المحارم علانية  
وايس لهم الاخصلة واحدة الكنائس والبيع وبيوت النيران التي كانت قبل ان يكون ذلك  
الموضع مبنيا فانهما تركت على ما كانوا يصنعون قبل ان يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون  
صليباً تهم خارجاً من كنائسهم فان انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه او بيت النار افادوه كما  
كان اولاً وان ظفروا نجوة الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو ان اماً ما ظهر على قوم  
من اهل مصر فربما ان يجعلهم ذمة ويجرى عليهم وعلى اراضيهم الخراج ولا يقسمها  
بين القباة نمين كما فعل مصر رضى الله تعالى عنه باهل السواد بكوفة فذلك جائز فاذا فعل ذاك  
جباراً واذمة ولا يمنعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا بيع خمر ولا خنزير ولا اظها رجميع  
ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الواج\* وان افتتح الامام بلدة من بلاد اهل الشرك  
قهر او حنة ثم صالحهم على ان يجعلهم ذمة وكلن فيها كنائس وبيع قديمة او بيوت نار او كانت  
قوية من قواهم كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر من امصار المسلمين يجمع فيه الجمع  
ويقام فيه الحدود فان الامام يمنهم من الصلوة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم ان يجعلوها  
مسكناً فيسكنونها ولا ينبغي له ان يهدمها ولو ان قوماً من اهل الحرب صالحوا ان يصير واذمة  
على ان يحدنوا في قراهم وامصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وبيعا وبيوت النيران ثم ان ذاك  
الموضع صار مصر لنفس امصار المسلمين لم يكن للمسلمين ان يهدموا شيئاً من ذاك وهذا الجواب  
جواب عامة الروايات ما على رواية كتاب العشر والخراج للمسلمين ان يهدموا ذلك  
وكذلك لو ان مصر من امصارهم صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود  
ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وهطلوه ولم ينق فيه المسلمون الا نغريسير مثل الخمسة ونحوها فلو احدث  
فيه اهل الذمة كنائس ثم بدأ للمسلمين فرجعوا الى مصرهم فصار يقام فيه الجمع ولا عباد ويقام  
فيه الحد وذل لم يهدم عليهم ما احدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السخدي رح  
وكذلك الجواب لو احدثوا الكنيسة بعد ما صار من امصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون  
حتى مطلوبوا لمصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر  
مصره المسلمون وكان فيه قبل ان يهدم الكنائس وبيع فازاد المسلمون منهم من الصلوة فيها  
فقالوا

فقالوا نحن قوم من اهل الذمة صالحنا الاطام على بلادنا فليس لكم معنا من الصلوة في هذه الكنائس  
وقال المسلمون لا بل اخذنا بلادكم منوة ثم جعلناكم في متعلقاتنا منكم من الصلوة فيها فان تفعوا الى  
اما مهم وقد تطلوا الامور ولا يدري كيف تربي الامور في الا ابتداء فان الامام ينظر هل في تلك  
اثر عند الفقهاء واصحاب الاخبار فان اخبروا الفقهاء بحقيقة ما يعمل به وان لم يكن عند الفقهاء  
اثر او كانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صلحا ويجعل القول بقول اهلها مع ايمانهم وارجاء  
اثرانهم اهل صلح وجاء اثرانهم اخذوا عنوة وقهرافا لقول قول اهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة  
قوم انهم صولحو او شهد قوم على شهادة قوم انهم اخذوا عنوة كانت الشهادة على انهم اخذوا عنوة  
اولى ولو جاء اثر من ثقة انهم اخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة انهم صولحو كانت الشهادة احق  
ولكن يشترط ان يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء اثر انهم صولحو او جاءت شهادة  
على شهادة انهم اخذوا عنوة اخذنا بالشهادة ايضا ويستوى ان يكون الشهود من المسلمين او من اهل الذمة  
كذا في النخبة \* وينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة يشبه بالمسلم في ملبوسه ولا في ركوبه ولا في  
وهيئته ويمنعون من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط في هذا واذا كان بالضرورة  
بان استعان بهم الامام في الحاربة والذب عن المسلمين فليزولوا في مجامع المسلمين فان لم يمت  
الضرورة امروا بان تجاز مروج كهيئة الا كف كذا في الكافي \* ولا يمنعون من ركوب  
البغل ولا من ركوب الحمار ولكن يمنعون من ان يضيئوا امرجا كسرج المسلم وينبغي ان يكون  
على تربوس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر روح ارايد ان يكون  
قوبوس سرجهم مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا روح ارايد ان يكون  
سروجهم كسروج المسلم وعلى مقدمها شيء كالرمانة والاول اصح ويمنعون من لبس الرداء  
والعائم والدرامة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلائد من فضة وكذا  
يمنعون ان يكون شركاء في الدار وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب  
فيجب ان يكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي ان يكون منهنه في فاسدة اللون ولا تكون مزينة  
وينبغي ان يرخدوا ولا يمتدحوا كل انسان منهم مثل المحيط في هذا ويعقد على وسطه وينبغي  
ان يكون ذلك من اللبطة او الصوف ولا يكون من الابرهم وينبغي ان يكون خليطا  
ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وان يدقق النظر قال شيخ الاسلام روح وينبغي ان يعقده



على وسطه مقداً ولا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن يعلقون على اليمين والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خفافاً مزينة وينبغي ان يكون خفافهم خشنة فامدة اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا اقبية مزينة وقمصاً مزينة بل يلبسون اقبية خشنة من كرايس ازاراتها طويلة وذبولها قصيرة وكذلك يلبسون قمصاً خشنة من كرايس جيوبهم على صدورهم كما يكون للمؤمن وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ رح بعد هذا ان المخالفة بيننا وبينهم شرط بعلامة واحدة او بعلامتين او بالثلاث وكان الحاكم الامام ابو محمد رح يقول ان صالحتهم الامام واعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها واما اذا فتح بلدة قهر او عنوة كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط \* ويجب ان يتميز نساءهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرق والحمامات فيجعل في احناقهم طوق الحديد ويخالف ازارهم ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات يتميز بها من دور المسلمين لئلا يفتعل عليها السائل فيدعولهم بالمفخرة فالحاصل انه يجب تمييزهم بما يشعربذلهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه اهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار شرح المختار \* ذمى مال مسلماً من طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدل على ذلك لانه امانة على المعصية \* مسلم له ام ذمينة او اب ذمى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدأ بالسلام ويرد عليهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير \* وبيد اهل الذمة لا يؤخذون بالكستيجات هو المختار كذا في الفتاوى الكبرى \* وليس للمصري ان يضرب في منزله بالناقوس في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم انما له ان يصلي فيه ولا ان يخرجوا الصليب او غير ذلك من كنائسهم ولورفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار الشرك منعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا يمنع ويمنعون من قراءة ذلك في اسواق المسلمين وكذا من بيع الخمر والخنازير ومن اظهار الخمر والخنازير في مصر وما كان في قنات مصر ولا بأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاوزوا اقلية مصر وفي كل قرية او موضع ليس من انصار المسلمين فانهم لا يمنعون من ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رح في السير وقال كثير من ائمة بلخ انما قال محمد رح ذلك في قراهم بالكونة

فان ثمة جماعة من يسكنها اهل الذمة والروافض ما في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى  
كما يمنعون منه في الامصار ومشائخنا راجع قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واعدائهم في القرى  
على كل حال كذا في فتاوى قاضيهان \* في تجنيس خواهر زاده فان اظهروا في مصر من امصار  
المسلمين او في قرية من قرى المسلمين شيئاً لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير  
والطبول والغناء واللهو والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي  
التجريد ولا ينبغي للمسلمين ان ينزلوا عليهم في منزلهم ولا باخذون شيئاً من دورهم وارضيتهم  
الا بتملك من قبلهم كذا في التاتارخانية \* وان اتخذ المسلمون مصراً في ارض موات  
لا يملكها احد فان كان بقرب ذلك قرى لاهل الذمة فعظم المصير حتى بلغ تلك القرى  
وجاوزها فقد صارت من جملة المصرا لا حاطة المصير بجوانبها فلن كان لهم في تلك القرى بيع  
وكنائس قد يمت تركت على جالها وان ارادوا ان يحد ثوا في شيء من تلك القرى بيعة  
او كنيسة او بيت نار بعد ما صارت مصراً للمسلمين منعوا من ذلك قال وكل مصر من امصار  
المسلمين بجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود فليس ينبغي لمسلم ولا كافر ان يدخل فيه خمر او لا خنزيراً  
ظاهراً فان ادخل فيه مسلم خمر او خنزيراً قال انما صرت محتملاً او انما ارى يدان اخلل الخمر  
او قال ليس هذا لي وانما هي لغيري ولم يخبر لمن هي فانه ينظر لمن كان رجلاً متديناً لا يمتهم على  
ذلك خلى سبيله وامره ان يخلل الخمر وان كان رجلاً يمتهم بتناول ذلك اهرق خمره وبيع  
خنازيره فاحرق بالنار وان رأى الامام ان يؤذبه باسواط ويحبسه حتى يظهر توبته فعل وان  
انصير على احدهما اما الضرب او الحبس فله ذلك ولا ينبغي له ان يتحرق الزق الذي فيه الخمر  
ولا ان يكسر الا ناء الذي فيه الخمر فان خرق الزق او كسر الا ناء فهو ضامن فلن كان من رأى  
الامام ان يفعل ذلك مقوبة على صاحبه او امرضه ان يفعل فلا ضمان فان اخذ الامام الزق  
والداية التي عليها الخمر وبيع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي ادخل الخمر مصراً من  
امصار المسلمين رجلاً من اهل الذمة فان كان جاهلاً ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان كان  
واخبره انه ان عاد دبه ومعنى قوله ان كان جاهلاً ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان كان  
جاهلاً فالامام لا يريق خمره ولا يذبح خنازيره ولكن ان رأى ان يؤذبه بالضرب او الحبس  
فعل ذلك وان اتلف مسلم فعليه الضمان الا ان يكون ما يرى ان يفعل ذلك به على

وجه العقوبة ففعل او امر انسانا به فم لا ضمان عليه وان مر رجل من اهل الذمة بخمر له في مفينة في مثل دجلة او الفرات فمر بذلك في وسط بغداد او مدائن او واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو اراد المرور بالخمر في طريق الامصار ولا ممر لهم غير ذلك فانهم لا يمنعون منه وينبغي للامام ان يبعث معهم امينا حتى لا يتعرض لاحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المتهمين بشرب ذلك \* وكل قرية من قرى اهل الذمة او مصر من امصارهم اظهروا فيها شيئا من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وغيرة من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم يمنعون من ذلك كما يمنع المسلمون وكذلك يمنعون من السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون اصل الشرب وكذلك يمنعون من اظها ربيع المزامير والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان كما لو كسر لمسلم وهذا على قولهما فاما على قول ابي حنيفة رح يضمن الكاسر قيمته لا للهو كما لو كسره لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان احكام اهل الذمة واهل الشرك \* مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله ان يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضيان \* قال في كتاب العشر والاخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري دارا او منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية اخذ الحسن بن زياد وعلي رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الا ان يكون مصرا من امصار العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط \* وكان الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكناهم ولا يتقلل بعض جماعات المسلمين واما اذا اكثروا بحيث يتعطل بسبب سكناهم او يتقلل يمنعون من السكنى فيما بين الناس ويؤمرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن ابي يوسف رح في الامالى وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فارادوا ان يتخذوا دارا منها كنيسة او بيعة او بيت ياجتمعون في ذلك لصلواتهم منعوا من ذلك وان استاجر وامر رجل من المسلمين دارا او بيتا شيئا من ذلك كره للمسلم ان يؤجرهم وان اجرهم دارا او منزلا لينزلوا فيها فاطهروا فيها ما ذكرنا

فيهما ما ذكرنا بمنعهم صاحب الدار وغيره من ذلك ولا ينقض عقد الاجارة كذا في الذخيرة \*  
ومن امتنع من اداء الجزية او قتل مسلما او زنى بمسلمة او سب النبي صلى الله عليه وسلم  
لم ينقض عهده ولو امتنع من قبولها نقض عهده ولا ينقض العهد الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبوا  
على موضع قرية او حصن فيها رهونا واذا انتقض عهده فحكمه حكم المرتد معناه في حكمه  
باللحاق بموته واذا تاب يقبل توبته ويعود ذمته ولا يبطل امان ذريته بنقض عهده وتبين منه  
زوجته الذميمة التي خلفها في دار الاسلام اجماعا ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حماه  
من ماله الى دار الحرب بعدا لنقض ولو ظهر على الدار يكون فيا لعامة المسلمين ولو لحق  
بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام واخذ من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة  
احق به قبل القسمة مجازا وبعد القسمة بالقيمة ولو اسرى سرق بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر  
على الدار فاسر لا يشرق بل يقتل اذا لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا عاد بعد نقضه  
وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير \* الباب التاسع في احكام المرتدين \* المرتد عرفا هو الراجع  
من دين الاسلام كذا في النهر الفائق \* وركن الرد اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد  
وجود الايمان \* وشرائط صحتها العقل فلا يصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وامام من  
جنونه ينقطع فلن ارتد حال الجنون لم يصح وان ارتد حال افاقته صحت وكذا لا يصح ردة السكران  
الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها ا لطوع  
فلا يصح ردة المكره عليها كذا في البحر الرائق نافلا من البدائع \* والصبي الذي يعقل  
هو الذي يعرف ان الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلو من المر كذا  
في السراج الوهاج \* وقدر في فتاوى قارى الهداية مقله بان يبلغ سبع سنين كذا في  
النهر الفائق \* من اصابه برسام او اطعم شيئا فذهب عقله فهذه غارت لم يكن ذلك ارتدادا  
وكذا لو كان معتوها او موصوسا او مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في  
السراج الوهاج \* اذا ارتد المسلم من الاسلام والعيان بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له  
شبهة ابدأها كشفت الا ان العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير \*  
ويحبس ثلاثة ايام فلن اسلم والا قتل هذا اذا استمهل فاما اذا لم يستمهل قتل من ساعته  
ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج \* واسلامه ان يأتي بكلمة الشهادة



وتبرأ من الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفى كذا في المحيط \* نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارنداد للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم هاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التاجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة ايام فان هاد الى الكفر رابعا ثم طلب التاجيل فانه لا يؤجله فان اسلم والاقتل وقال الكرخي في مختصرة فلن رجع ايضا عن الاسلام فامتنع به الامام بعد ثلثة استتابه ايضا فان لم يتب قتله ولا يؤجله وان هو تاب به ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى يرمى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد اخلص فاذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك ابدا مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا ان يابى ان يسلم قال ابو الحسن الكرخي وهذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستتاب ابدا كذا في غاية البيان \* فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه او قطع عضوا منه كره ذلك كراهة تنزيهية هكذا في فتح القدير \* فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغير اذن الامام ادب على ما صنع كذا في غاية البيان \* واذا ارتد الصبي وهو يعقل فارتداده ارتداد عند ابي حنيفة ومحمد رح يجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي \* ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة ايام مائة في الحمل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاهما فيه من الجمع بين الحقيين بان يجعل منزل المولى سجنالها ويفوض التاديب اليه مع توفير حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح انها تدفع اليه احتاج اولم يحتج طالب اولم يطلب كذا في التبيين \* ولا يطأها المولى \* والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى المشكل كالمرأة هكذا في النهر الفائق \* ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فلن لحقت بدار الحرب فتح تسترق اذا سبيت وعن ابي حنيفة رح في النوادر تسترق في دار الاسلام ايضا قبل ولو افتى بهذه الرواية لا بأس في من كانت ذات زوج وينبغي ان يسترقها الزوج من الامام او يهبها الامام له اذا كان مصرفا فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الاسلام هكذا في فتح القدير \* بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح اذا جهد المرتد الردة واقرب التوحيد وبمعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدين الاسلام فهذا منه توبة كذا

في المحيط \* ويزول ملك المرتد عن ماله برده زوالا موقوفا فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على رده ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده نفي بعد قضاء دين رده وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن ابي حنيفة رح فيمن يرث المرتد روي محمد عنه انه يعتبر كونه وارثا عند موت المرتد او قتله او القضاء بلحاظه وهي الاصح وترثه امرأته المسلمة اذا مات او قتل او قضى عليه بالحق وهي في العدة لانه صار قاربا بالردة اذ الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها الا ان تكون مريضة فيرثها ويرثها اقاربها جميع ماله حتى المكسوب في ردها كذا في التبيين \* وان لحق بدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم بلحاظه متق مدبرة وامهات اولاد موحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حالة الاسلام الى ورثته المسلمين باتفاق علما ثانيا للثقة واما ما اوصى به في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل مطلقا من غير فرق بين ما هو قربة او غير قربة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير \* المرتد ما دام متوددا في دار الاسلام فالقاضي لا يقضى بشيء من هذه الاحكام كذا في المحيط \* وتصرف المرتد في رده على اربعة اوجه منها ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء وان اجاءت جارية بولد مدهى التشب فبئس مسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته ونصير الجارية ام ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده الماذون ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح \* لا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة ويحرم ذبحه وصيده بالكلب والبارى والرعى ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا فاض مسلما يتوقف في قولهم ان اسلم نفذت المفاوضة وان مات او قتل على رده او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بها بطلت المفاوضة وتصير عانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح لا تبطل اصلا ومنها ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والاجارة والامتناع والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند ابي حنيفة رح هذه التصرفات موقوفة ان اسلم نفذت وان مات او قتل او قضى بلحاظه بدار الحرب تبطل وتصرف المكاتب في رده نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا باع الرجل عبده المرتد وامته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط \* المرتد اذا عاد ثابا الى دار الاسلام ان كان مودة قبل حكم القاضي بالحق بطل حكم الردة في ماله

فصار كانه لم يزل مسلماً ولا يعتق عليه شيء من امهات اولاده والمدبرين وان كان بعد الحكم فكل ما وجد في يد ورثته اخذه واما ما ازاله الوارث من ملكه هو ان كان بسبب ملحقه الفسخ كالبيع والهبة او بسبب لا يلحقه الفسخ كالامتناع والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه ولا ضمان على الوارث ايضا كذا في فاية البيان \* اذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الاسلام فجاءت بولد لا اكثر من ستة اشهر منذ ارتد فادهاه فهي ام ولده والولد حر وهو ابنة كذا في الهداية \* فان مات او قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت الامة مسلمة ورثه الابن مات على الردة او لحق \* مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وادخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فانه يرد على ورثته لانه يغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وان لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لانيته فكانت ابنته ثم جاء المرتد مسلماً فالكتابة على حالها والمكاتبه والولاء للذي جاء مسلماً كذا في الكافي \* بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء فيه للابن كذا في النهاية \* قال محمد رح في الجا مع الصغير مرتد قتل رجلاً خطأ ولحق بدار الحرب ومات او قتل على الردة او هوى في دار الاسلام فالدية في ماله عندهم فان لم يكن له الاكسب الاسلام او كسب الردة تمتوى الدية منه وان كان له كسب الاسلام وكسب الردة فعلى قولهما يمتوى الدية من الكسبين واما على قول ابى حنيفة رح تستوفى من كسب الاسلام اولاً فان فضل منها شيء يمتوى الفضل من كسب الردة كذا في المحيط \* هذا اذا قتل او مات قبل ان يسلم واما اذا اسلم ثم مات او لم يمت يكون في الكسبين جميعاً بالاتفاق كذا في التبیین \* وما اقتصب المرتد من شيء او غسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعاً هذا اذا ثبت الغصب واختلاف المال بالمعينة اما اذا ثبت باقرار المرتد فعند ابى يوسف ومحمد رح يستوفى ذلك من الكسبين وعند ابى حنيفة رح يستوفى ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد اما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده او رجله بعد الردة فهذا ذكر محمد رح في الاصل ان الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة او مات مسلماً هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فاما ان اقطعت يده وهو مسلم والقاطع

والقاطع مسلم ايضاً قطع يده عمداً او خطأ ثم ارتد المقتطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليد خطأ كان القطع او عمداً ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمداً يجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ يجب الدية على ما قلته هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا اسلم ومات مسلماً من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب او لحق الا انه عاد مسلماً قبل القضاء بلحقه بدار الحرب ففي الاستحسان يجب دية النفس على الكمال عمداً كان او خطأ الا انه ان كان خطأ يجب على العاقلة وان كان عمداً يجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه اخذ ابو حنيفة وابو يوسف زح كذا في المحيط \* اما ان لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلماً ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان \* اذا ارتد القاطع والمقتطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقتطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القتل عمداً فلا شيء له وان كان خطأ فان برأ فعلى ما قلته ضمان اليد وان مات فعلى ما قلته دية النفس \* مدبرة او ام ولد ان ارتدت ولحققت بدار الحرب فمات مولها في دار الاسلام ثم اخذت اسيراً فهي في خلاف مالها واسترق على ملك المولى فانها ترد عليه كذا في المحيط \* اذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب ما لا فاخذ بما له وابى ان يسلم فقتل فانه يوفي مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته كذا في الهداية \* وان لم يف ما تركه لمكاتبته فما ترك لمولاه كذا في الكافي \* عدا ارتد مع مولاه ولحقا بدار الحرب فمات المولى هنا لك واسر العبد فهو في ويقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد واخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال لم يكن نياً ويرد على مولاه \* قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغلّبوا على مدينة من مدائنهم في ارض الحرب وهم نساؤهم وذرايرهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم وتسبى نساؤهم وذرايرهم كذا في المبسوط \* زوحان ارتدوا ولحقا بدار الحرب فحبلت المرأة بدار الحرب وولدت ولداً ولولدهما ولد فظهر عليهم فالولدان في يجبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حبلت في دارنا فالجواب كذلك كذا في الكافي \* في النوا در انهما اذا ارتدوا ولحقا بولد صغير لهما دار الحرب فولد لذلك الولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام في قول ابي حنيفة ومحمد زح كذا في المحيط \* الذي كان اسلامه تبعاً لابويه اذا بلغ مرتداً ففي القياس



يقتل وفي الاستحسان لا يقتل \* اسلم في صغره ثم بلغ مرتدًا <sup>نفسه</sup> القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدًا \* والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل ان يسلم لا يلزمه شيء واللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير \* موجبات الكفر انواع منها ما يتعلق بالايمان والاسلام اذا قال الرجل لا ادرى اصحيح ايمانى ام لان هذا خطأ عظيم الا اذا اراد به نفى الشك \* من شك في ايمانه وقال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا اذا اول فقال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا فم لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الايمان فهو كافر ومن اعتقد ان الايمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالايمان فهو كافر كذا في الذخيرة \* ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفره ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف المشائخ رح في كتاب التخيير في كلمات الكفر ان رضى بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفر وان رضى بفكرة ليقول في الله ما لا يليق بصفاة يكفر وعليه الفتوى كذا في التايات ر خانية \* من قال لا ادرى صفة الاسلام فهو كافر وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة وبالف فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلوة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح واولاده اولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل دينا من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوهة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رح لا تعقل دينا من الاديان لا تعرفه بقلبها ومعنى قوله لا تصفه لا تعربا للسان وكذا لك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوهة بان انت من زوجها وفي فتاوى النسفي مثل من امرأة قيل لها تو حيد ميراني فقالت لا ان ارادت انها لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان ارادت انها لا تعرف وحدا نية الله تعالى فليست بمؤمنة ولم يصح نكاحها وعن حماد بن ابى حنيفة رح ان من مات ولم يعرف ان له خالقا وان لله عز وجل دارا غير هذه الدار وان الظلم حرام فانه لم يؤمن كذا في المحيط \* رجل يعصى ويقول مسلمانى اشكارا باير كره يكفر رجل قال للآخر مسلمانم فقال له انت برتو و بر مسلمانى تو يكفر كذا في الخلاصة \* نصرانى اسلم فمات ابوه فقال ليت انى لم اسلم الى هذا الوقت حتى اخذت مال الاب يكفر كذا في الفصول العمادية \* نصرانى اتى مسلما فقال اعرض على الاسلام حتى اسلم عندك فقال

اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم منه اختلفوا فيه قال ابو جعفر زح لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* كافرا سلم فقال له رجل ترا جده آمة يهود اذدين خود يكفر كذا في الخلاصة \* ومنها ما يتعلق بقوات الله تعالى وصفاته وغير ذلك يكفر اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به او تسحر باسم من اسمائه او بامر من او امره او انكر وعده ووعدة او جعل له شريكا او ولدا او زوجة او نسبه الى الجهل او العجز او نقص و يكفر بقوله يجوز ان يفعل الله تعالى فعلا لا حكمة فيه و يكفر ان يعتقد ان الله تعالى يرضى بالمكفر كذا في البحر الرائق \* اذا قال لواء مرني الله بكذا لم افعل فقد كفر كذا في المحيط \* وفي التخيير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس بجارية هل يجوز اطلاق هذه الاشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رح يجوز اذا لم يعتقد الجوارح وقال اكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التاتار خانية \* ولو قال فلان في صيني كاليهود في صين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ وقيل ان صيني به استباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العمانية \* ولومات انسان فقال الآخر خد ايراد جي بايست كفر كذا في الخلاصة \* ولو قال آيين كاري است خد ايراد افتاده است لا يكفر وهي كلمة شنيعة كذا في خزائنة المفتين \* ان اقال لخصمه با تو بحكم خد اكار ميكنم فقال خصمه من حكم خد انا نم او قال آيين جا حكم نرو او قال آيين جا حكم نيست او قال خد اي حاكمي را شايد او قال آيين جايد او است حكم كند فهذا كله كفر سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال برسم كار كنم به حكم ني هل هو كفر قال ان كان مراده فساد الحق وترك الشرع واتباع الرسم لا رد الحكم لا يكفر كذا في المحيط \* رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمتها الى الله قال له غيره سلمتها الى من لا يمنع السارق اذا اسرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصير كافرا رجل قال اگر مادر و غ ميگوئيم خد ادر و غ ميگويد لا يكفر \* رجل قال لامرأته في الغضب آن روسپي كه ترا زاد و آن بعاكه ترا گشت و آن خد ائي كه ترا آفريد قال بعضهم يكون كفرا وسئل ابو نصر الدبوسي رح عن هذا فتأمل في ذلك ايا ما اولم يجب قال رضى الله تعالى عنه الظاهر انه يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال لرجل لا يمرض هذا منسى الله تعالى عنه او قال هذا منسى الله تعالى فكذا لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال لفلان قضاى بد رسيد فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال خد اي بازبان تو بس نيايد من يكون بس آيم يكفر ولو قال لامرأته انت احب الي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة \* لو قال لفلان قضاى بد رسيد فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط \* لو قال لرجل الله عز و علا نعم عليك فاحسن كما احسن الله اليك

فقال رب ما هذا جنك كن بالانذار مطيعة لا يكفر على الاصح كذا في خزائنة المفتين \* رجلا من بينهما  
بخصوصة فقال ايديهما لصاحبه من دياره ويا سيدي به ويا سيدي به ويا سيدي به ويا سيدي به ويا سيدي به  
كفر اكد في فتاوى قاضي خان قال صاحب الجامع الاظهر وهو الصحيح عندنا وفي الخانية  
وعليه الفتوى كذا في التبا تاريخانية \* ولو قال شو ويا سيدي جنك كن قال بعضهم يكون  
كفرا و اليه مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديد النكاح  
كذا في فتاوى قاضي خان \* يكفر بانبات المكان لله تعالى فلو قال ازيد ابيج مكان غالي ليست  
يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصديه حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفروا ان اراد به المكان  
يكفروا ان لم يكن له نية يكفروا الاكثر وهو الاصح وعليه الفتوى ويكفر بقوله الله تعالى جالس  
للاصاف او قام له بوصفه الله تعالى بالفرق والتحت كذا في البحر الرائق \* ولو قال مرا برآسمان  
خداي است و در زمين فلان يكفر كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال خدا فرو ميگرد  
از آسمان او قال مي بيند او قال از عرش فهذا كفروا اكثرهم الا ان يقول بالعربية يطلع  
ولو قال خداي از بر عرش به اند فهذا ليس بكفر ولو قال از زیر عرش ميده اند فهذا كفر  
ولو قال اري الله تعالى في الجنة فهذا كفروا لو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط \*  
قال ابو حفص رح من نسب الله تعالى الى الجور فقد كفر كذا في الفصول العمدية \* رجل قال  
يا رب اين ستم پسند قال بعضهم يكفروا الاصح انه لا يكفر ولو قال خداي عز وجل بر تو ستم كنند  
جنانكه تو بر من گروي الاصح انه لا يكفر ولو قال لوا نصف الله عز وجل يوم القيمة انتصف  
منك يكفر ما لو قال اذا مكان لولا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال ان قضى الله تعالى يوم القيمة  
بالحق والعدل اخذتك بحقي فهذا كفر كذا في المحيط \* قيل له هذا مكان لا اله فيه ولا رسول  
فقال يراد بهذا الكلام انه مكان لا يعمل فيه بامر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان اهله  
زهاده مطيعون قال ان كان يعمل فيه بامر الله واهل رسوله فانكر كونه دينا كالصلوات الخمس  
فانه يكفر كذا في البنية \* لو قال حين يظلم ظالم يا رب ازوي اين ستم ميديرا اگر تو به يري  
من نه يرم فهذا كفر كانه قال ان رضيت فانا لا ارضى كذا في الخلاصة \* رجل قال يانداي  
روزي بر من فراخ كن يا بازو گاني من رنده كن يا بر من جو ركن قال ابو نصر الدوسي رح  
يصير كافرا

یصبر کافرا با لله کذا فی فتاویٰ قاضیخان \* رجل قال لا خرد و روغ گو فقال دروغ از هر چیست  
از هر آنکه بگویند کفر فی الحال و لو قبل له اطلب رضاء الله فقال مرا نمی باید او قال اگر خدای مرا  
در بهشت کند غارت کنم او قبل لا تعص الله فان الله تعالى یدخلک النار فقال من از دوزخ  
نمی آید یشم او قبل لا تا کل الکثیر فان الله لا یحبک فقال من می خورم خواهی دوست دارد  
و خواهی دشمن کفر بهذا کله و كذلك لو قبل له بیاد نهند او بیا رخصت فقال چند آن خورم  
و چند آن خورم و چند آن خورم که خود خواهم یکفر و رجل قال لا خرد گناه کن چه خدای بسیار  
است فقال من هذاب بیکه ست بردارم یکفر و لو قبل له مادر و پدر میزارم فقال لیس لهما  
علی حق لا یکفر و لکن یصبر عاصبا \* رجل قال لا بلیس ای ابلیس کار من باز تان هر چه  
تو فرمائی بکنم مادر و پدر میزارم و هر چه نفرمائی نکنم یکفر کذا فی التارخانیة ناقلا عن التخییر \*  
لو قال اگر خدای دو جهان گردی حق خویش از تو بستانم یکفر کذا فی الخلاصة \* رجل  
قال قولا کذا فسمع رجل وقال خدای من این دروغ تر است گردانایا گویند خدای بد این  
دروغ تو برکت کند قال بعضهم هذا قریب من الکفر و فی مصباح الدین رجل کذب فقال  
خیره بارک الله فی کذبک یکفر و سئل نجم الدین عن قال فلان با تو راست نمی رود  
فقال خدای تعالی نیز بادی راست نرود هل یکفر قال نعم و فی التخییر سألت  
صدر الاسلام جمال الدین عن رجل قال خدای زرد و دست می دارد مرا بداده است  
قال ان قصد بهذا الکلام اضافة البخل الیه یکفرا ما بمجرد قوله یحب الذهب  
لا یکفر کذا فی التارخانیة \* لو قال انشاء الله این کار بکنی فقال من بی انشاء الله بکنم یکفر  
کذا فی خزائن المفتین \* قال المظلوم هذا بتقدیر الله تعالی فقال الظالم انا فعلت بغير تقدیر الله  
سبحانه کفر کذا فی الفصول العمدیة \* لو قال ای خدای رحمت خویش از من دریغ مدار  
فهر من الفاظ الکفر کذا فی السراجیة \* اذا طالت المشاجرة بین الزوجین فقال الرجل لامرأته  
خافی الله تعالی و اتقیه فقالت المرأة محیبة له لا اخافه قال الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل  
ان کان الزوج عاتبها علی المعصیة الطاهرة و یخونها من الله تعالی فاجابته بهذا تصیر مرتدة  
و تبین من زوجها و ان کان الذی عاتبها فیها امرأ لا یخاف فیها من الله تعالی لم تکفرا الا ان ترید  
بذلك الاستخفاف فتبین من زوجها \* رجل اراد ان یغرب خیره فقال له ذلک الرجل





باري ابن جنين هل باشد كفر\* رجل قال لا خزانة خدای بر من قلیل درستی است يكفر  
وكذا لو قال يا غمير درگو ريت او قال علم نه انی قد يم يست او قال المحدث وم اليك معلوم  
الله يكفر كذا في التاتارخانية \* يكفر با د خال الكاف في آخر الله هند ند او من اسمك عبد الله ان كان  
هالما على الاصح وبتصغير الحالق عمدا ان كان قالما هكذا في البهرالرائق \* لو قال لا خزانة خدای بر دال تو  
به بخشاياد بر دل من في ان مني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وان مني به ان قلبي ثابت  
باثبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر\* صبي يبكي ويطلب ابيه وابن يصلي فقال للصبى رجل  
مكريني كچه رتو اسه مي كند فهذا ليس بكفر لان معناه خدمت الله يمكنه كذا في المحيط\* رجل  
وأى اعمى او مريضا فقال له خد ترا ديد و ترا ديد و ترا چنان آفرید مرا چه گناه الصحيح انه  
لا يكفر كذا في الخلاصة \* و لو قال خدای و بگاك پامی تو يكفر و لو قال خدای و بجان و سرتو  
فيه اختلاف المشايخ وح كذا في اذخيرة \* منها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام  
من لم يقرب بعض الانبياء عليهم الصلوة والسلام ولم يرض بسنته من سنن المسلمين فقد كفر  
وسئل ابن مقاتل ممن انكر نبوة الخضر وذى الكفل قال كل من لم يجتمع الامة على نبوته  
لا يضره ان جحد نبوته و لو قال لو كان فلان نبيا لم او من به فقد كفر كذا في المحيط\*  
من جعفر فيمن يقول آمنت بجميع النبياء ولا اعلم ان آدم نبى ام لا يكفر كذا في العتائبة\*  
سئل ممن ينسب الى الانبياء الفواحش كعزهم الى الزنا ونحوه الذى يقولون المشوية  
في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتم لهم واستخفاف بهم قال ابو ذر من قال ان كل معصية  
كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فكافر لانه شاتم و لو قال لم يعصوا حال  
النبوة ولا قبلها كفر لانه رد النصوص سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل ان محمدا  
صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس بمسلم كذا في البيتية\* قال  
ابو حفص الكبير كل من اراد بقلبه بغض نبى كفر وكذا لك من قال لو كان فلان نبيا  
لم ارض به و لو قال انى غمير بودى من بودى نگر و يدى فلان اراد به لو كان فلان  
رسول الله لم او من به كفر كما لو قال لوا مرنى الله با مر لم اعمل وفى الجامع الا صغر  
اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم اثمر با مرة لا يكفر  
و لو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا و عدلا نجونا كفر و كذا لك لو قال ان رسول الله

ا وقال بالغا رسية من ينجس يوم يريده من ينجس من ينجس ولو انه حين قال هذه المقالة طلبه  
 غيره منه المعجزة قبل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا ان كان فرض الطالب تعجزة وانتضاحه  
 لا يكفر ولو قال لشعر النبي صلى الله عليه وسلم شعير يكفر عند بعضهم وعند الآخرين لا الا ان قال بطريق  
 الاهانة ومن قال لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم كان انسيا او جنيا يكفر كذا في الفصول العمارية \*  
 ولو قال اكره ان ينجس استحق خویش از روی بستانم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 ولو قال صبيح دزد و شبك بود او قال جارى ينجس بر يمنا ك بود او قال قد كان طويل الظفر فقد قيل  
 يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاهانة ولو قال للنبي عليه الصلوة والسلام ذلك الرجل  
 قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد او احمد او كنيته ابو القاسم وقال له يا ابن الزانية  
 وهر كه ند ايد يا بن اسم او باين كيه تند است فقد ذكر في بعض المواضع انه اذا كان ذاكرا للنبي  
 صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط \* ولو قال كل معصية كبيرة الا معاصى الانبياء فانها صفات  
 لم يكفر ومن قال ان كل عمد كبيرة و فاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصى الانبياء كان عمدا فقد كفر  
 لانه شتم وان قال لم يكن معاصى الانبياء عمدا فليس يكفر كذا في اليتيمة \* الرافضى اذا كان بسبب  
 الشيعة و يلعنهما العيان بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على ابي بكر رضى  
 الله تعالى عنه لا يكون كفرا الا انه مبتدع والمعتزلى مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فح هو كفر كذا في  
 الخلاصة \* ولو قذف مائشة رضى الله عنها بالزنا كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا يكفرو ويستحق اللعنة ولو قال عمرو عثمان وعلى رضى الله عنهم لم يكونوا اصحابا  
 لا يكفرو ويستحق اللعنة كذا في خزائن الغلقه \* من انكر امامة ابي بكر الصديق رضى الله عنه  
 فهو كافر على قول بعضهم وقال بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح انه كافر وكذا لك من انكر  
 خلافة عمر رضى الله عنه في اصح الاقوال كذا في الظهيرية \* ويجب اكفارهم با كفار عثمان وعلى وطلحة  
 وزيب و مائشة رض ويجب اكفار الزيدية كلهم في انتظار نبى من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردى \* ويجب اكفار الروافض في قولهم  
 بوجعة الاموات الى الدنيا وبتناسخ الارواح و بانفعال روح الآله الى الائمة وبقولهم في خروج  
 امام باطن وبتعطيلهم الامور والنهى الى ان يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبرئيل  
 عليه السلام

عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الاسلام \* واحكامهم احكام المرتدين كذا في الظهيرية \*  
في اكره الاصل اذا اكره الرجل علي ان يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فله ان يخطى ثلثة  
اوجه احدها ان يقول لم يخطربني الى شيء وانما شتمت محمدا كما طلبوا مني وانا غير راض  
بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كما لو اكره علي ان يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن  
بالايمان الوجه الثاني ان يقول خطربني الى رجل من النصارى اسمه محمد فاردت بالشتم  
ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر ايضا الوجه الثالث ان يقول خطربني الى رجل من النصارى  
اسمه محمد فلم اشتم ذلك النصراني وانما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه  
يكفر في القضاة وفيما بينه وبين ربه \* ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفرون ومن قال  
اخفى علي النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لولم يأت كل آدم الحنطة لاحدنا  
اشقياء يكفر كذا في الخلاصة \* من انكر امتوا ترفد كفروا من انكر المشهور يكفر عند البعض  
وقال عيسى بن ابا ن بضلل ولا يكفر وهو الصحيح ومن اتكر خبر الواحد لا يكفر جاحده  
خير انه يأنم بترك القبول هكذا في الظهيرية \* اذا نمنى الرجل لنبي من الانبياء ان لا يكون  
نبيا قالوا ان اراد به انه لولم يبعث نبيا الا يكون خارجا من الحكمة لا يكفرون ان اراد به الاستغناء  
والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال الكرمي يفتخر علي الله عليه وسلم مرتد  
خو انه فرد كذا لم لا يكفر ولو قال بازخو انم لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال رجل مع غيره  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب كذا بان قال مثلا كان يحب القرع فقال ذلك الغير  
انا لا احبه فهذا كفر وهكذا روي عن ابي يوسف رجا ايضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك  
علي وجه الاها نه كان كفرا ويؤونه لا يكون كفرا \* رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام  
تسج الكربة من بين ما به هو لا به يحكم ان شيم فهذا كفر \* رجل قال لغيره كلما كان يا كل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلحس اصابعه التلبث فقال ذلك الرجل اني اذني است  
فهذا كفر اذا قال في غير رسي است وبقا ان ركه طعام خور غدا وسفد رشمينه قال ان كل نهارا

قد وجد هذا اللفظ في جميع النسخ اضافة وضرة والظاهر انه زائد



بالسنة يكفر ولو قال ائمن به رسم است سبست كه دين و دستار بزيركلو آ و ردن فان قال ذاك  
على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر كذا في المحيط \* ١ \* كره در روز عاشورايي را گویند  
كه سر به كج كه سر به كج و درين روز صنت است او گوید كه روز نمان و خشتان بود كاخر گردد \*  
وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له اخو دروغ جي گوید اگر هر يغمبر است يلزومه الكفر وكذا ذاك  
لو قال سخن وني كنروم اگر هر يغمبر است \* رجل قال لا خروگان خوي است اگر هر يغمبر است  
او قال اگر خليل است يا هر فرشته مقرب است گر ان جان است كفر في الحال \* رجل اراد  
ان يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال اگر محمد مصطفی گوید من نهم او قال اگر از آسمان  
يا بگ آید كه من هم بزنم يلزومه الكفر قال رض سالت صدر الاسلام جمال الدين ممن قرأ  
حدیثا من احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل هم روز خاشما خواند قال ان اضاف  
ذلك الى القارئ لا الى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين واحكام الشرع  
يكفرون ان كان حديثا لا يتعلق به لا يكفرون ويحمل مقالته على ان ارادته قراءة غيره اولى \* رجل  
قال بخرمت جو اناك مر بن يعنى النبي صلى الله عليه وسلم يكفر \* رجل قال يغمبر وقتي بود  
كه يغمبر بود وقتي بود كه نبو داو قال انا لا ادرى ان النبي صلى الله عليه وسلم في القبر  
مؤمن ام كافر يكفر \* وفي ضرر المعاني سئل جمن قال لزوجه خلاف كفو قالت المرأة يغمبران  
ظايف گفته قال كره كفر است توبه كند و نكاح تازه كند كذا في التاتارخانية \* اذا قال لغيره  
رؤيتي اياك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشائخ  
بعضهم قالوا يكفرون اكثرهم على انه لا يكفر كذا في المحيط \* وفي الحانية وقال بعضهم ان قال ذاك  
لعداوة ملك الموت يصير كافرا وان قال لكرهه الموت لا يصير كافرا ولو قال بدي فلان دشمن  
ميدارم چون روى ملك الموت اكثر المشائخ على انه يكفر \* وفي التخيير لو قال لا اصمع شهادة  
فلان فان كان جبرئيل ومكائيل يكفر \* رجل عاب ملكا من الملائكة كفر \* رجل قال امطني  
الف درهم يعني ابعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقيله هل يكفر هذا القائل رضي الله عنه  
قال ابو ذر الازدي عفاف بالملك كفر \* رجل قال لا خروسان فرشته تو ام في موضع كذا امينك  
على امرك فقد قيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا انا ملك بخلاف ما اذا قال انا نبى كذا  
في التاتارخانية \* رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال خد اير اور رسول را گواه كردم

او قال ندای را د فرشتگان را گواه کردم کفر و لو قال و فرشته دست راست را گواه کردم و فرشته دست چپ را گواه کردم لایکفر کذا فی الفصول العمادیه \* و منها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو کافر کذا فی الفصول العمادیه \* اذا انکر آیه من القرآن او تسحر آیه من القرآن و فی الخزانة او عاب کفر کذا فی التاتارخانیة \* اذا انکر الرجل کون المعونة من القرآن لایکفر و قال بعض المتأخرین بکفر لا نعقاد الاجماع بعدا لصدر الاول علی انهما من القرآن والصحيح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا یرفع الاختلاف المتقدم کذا فی الظہیریة \* اذا قرأ القرآن علی ضرب الدف والقصب فقد کفر \* رجل یقرأ القرآن فقال رجل این چه یانگ طوفان است فهذا کفر کذا فی المحيط \* و لو قال قرأت القرآن کثیرا فما رفعت الجناية منایکفر کذا فی الخلاصة \* من قال لغيره قل هو الله احدوا یوست باز کردی او قال الم نشرح را اگر بیان گرفته او قال لمن یقرأیس عند المريض پس در دهان مروه منه او قال لغيره ای کوتاه ترا از انا اعطیناک او قال لمن یقرأ القرآن ولا یتذکر کلمة والتفت الساق بالساق او ملأ قدحا وجاء به وقال کاسا دهاقا وقال نکانت سراپا بطریق المزاج او قال عند الکیل والوزن واذ اکالوهم او وزنوهم بخمرویی بطریق المزاج او قال لغيره دستار الم نشرح بستر یعنی ابدیت العلم او جمع اهل موضع و قال فجمعناهم جمعا او قال وحشرناهم فلم تغادر منهم احدا او قال لغيره کیف تقرأ والنازعات نزعا بنصب النون و یرفعها و اراد به الطنزا و قال لرجل اقرع اشمک فان الله تعالی قال کلاب ران او دعی الی الصلوة بالجماعة فقال انا اصلي وحدي ان الله تعالی قال ان الصلوة تنهی او قال لغيره تفشيله يجوز فی التفسیل یذهب بالریح قال الله تعالی ولا تنازعو افتغشوا وتذهب ریخکم کفر فی هذه الصور کلها و اذا قال لغيره خانه چنان پاس کرده که چون والسماء والطارق غیل یکفر و قال الامام ابو بکر بن اسحق رح ان کان القائل جاهلا لایکفر وان کان عالما یکفر و اذا قال قاعا صغصفا شده است فهذه مخاطرة عظيمة و اذا قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة ایضا و اذا قال بالقرآن اعجمی کفر و لو قال فی القرآن کلمة عجمیة ففی امره بظوه کذا ذکر ابو القاسم المشهور اسح کذا فی الفصول العمادیه فی خزانة الفقه لوقیل لم لا تقرأ القرآن فقال یرا شده ام اند قرآن یکفر و فی رسالة صدر الصدور و رسالة قاضی القضاة کمال الملة والدين اگر مردی سورتی از قرآن یاد دارد و آن سورتی بسیار می خواند دیگری گوید که این سورت را از بون گرفته کافر گردد و فی التحبیر رجل نظم القرآن

بالفارسية يشعل لاله كافركذا في التاتار خانية \* ومنها ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة لوقال لمريض  
صل فقال والله لا اصلي اريد ان اسلم يصل حتى مات يكفروا في قول الرجل لا اصلي بمقتل اربعة اوجه  
احدها لا اصلي لانني صليت والثاني لا اصلي بامر بك فقد ابرأني بها من هو خير منك والثالث  
لا اصلي غمقا مجابة فقه البلية ليست بكفر والرايع لا اصلي اذ ليس يجب على الصلوة  
ولم اؤمر بها فكفر والواطلاق وقال لا اصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذ قيل له صل فقال  
قلبان لموت كانه كاذب وكار بزخو يشن ولا ان كذا او قال ويراست كيكار نكر ودام او قابل كقواند  
اين بكابر بقرباء او قال قروند وركاري نيا بد ك بسرتواند برو او قال مردمان انه بهرامى كند  
او قال نازى كنم چيزى بر سر منى آيد او قال تو ناز ك دسى چر بر سر آرد دسى او قال ناز كرا كنم  
مادر و پدر من مرده اند او قال ناز كرسود ونا كد وديكى است او قال چندان ناز كردم ك مرادل  
بگرفت او قال ناز چيزى نبست ك اگر باند كنده شوى فهذا كله كفر كذا في خزانه المفتين \*  
اگر يكى را گویند بیا تا نماز كنیم بزمى آن حاجت پس آنگوید من بسیار نماز كردم هیچ حاجت من  
نمآید و آن برة جداست وحقاقت و غرض گوید كافركرد كذا في التاتار خانية \* ووقال فاسق للمصلين  
بیا یید مسلمانی بر به بیضید ویشیر الى مجلس الفسق يكفر اذا قال خوش كارى است بى نمازى  
فهو كفر وكذا اذ لقال رجل صل حتى تصيد حلاوة الطاعة او قال بالفارسية نماز كن تا حلاوت  
نماز كروى بیا بى فقال بلك الرجل تو كمن تا حلاوت بى نمازى به بهنى يكفر واذ  
قيل لعبد صل فقال لا اصلي فان التواجب يصكون للموتى يكفروا اذا قيل لرجل صل فقال  
ان الله نقص امشى امالى فانما نقص من بقة فهو كفركم رجل يصلى في رمضان لا غير ويقول  
اين خود بسيار است او يقول زيارت كيد لان كل صلوة في رمضان تمام وى سبعين صلوة  
يكفر اذا صلى الى غير القبلة منه عمدا قوله كى قال القبلة قال ابو حنيفة رح هو كما فروبه اخذ الفقيه  
ابو الليث رح وكذا اذا صلى جهة غير ظاهرة او صلى مع الثوب النجس ولو صلى غير وضوء منه عمدا  
يكفر قال الضرر الشهيد رح و به تأخذ وفي كذا كذا المتجرى ان التصريح ووقع تحريمه على جهة فترك  
تلك الجهة وتصل الى جهة الاخرى زوى من احدى حنيفة رح انك قال اخطى عليه الكفر  
لا مراعاة من القبلة واختلف المشائخ رح في كفره قال شمس الائمة الصلواتى الاظهر انه اذا صلى  
الى غير

الى غير القبلة على وجه الاستهزاء والاحتفاف بصير كافرا ولو ابتلى انسان بذلك ضرورة بان كان يصلي مع قوم فحدث واستحب ان يظهر ويكنم ذلك وصلي هكذا وكان يقرب من العدو ونقام وصلي وهو غير طاهر قال بعض المشائخ لا يصير كافرا لانه غير مستهزئ ومن ابتلى بذلك لضرورة او لحياء ينبغي ان لا يقصد بالقيام الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حنا ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالاجماع ولذا اصلي على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا لو اقتدى بصبي او مجنون او امرأة او جناب او محدث او صلى الوقتية وعليه فائتة وهون اكرها لا يصير كافرا في قولهم جميعا كذا في المحيط \* قال في الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يأول وان انكر فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى اذا انكر فرضية السجدة الثانية يكفر ايضا لردة الاجماع والتواتر ولو قال اكره قبله نبوي بيت المقدس قبله بودي سر، نأخذ بكه كرهدي وبيت المقدس نكردي وفي تجليس الملتقط ولو قال اكره قبله كرهدي بودي بودي او قال اكره قبله كرهدي بودي بودي بودي او كنتم وفي التخيير رجل قال قباء دو است يعني الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في التبايع \* قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه التور وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر وهو كان لم يصل وفي مصباح الدين سئل ابو حفص الكبير عن رجل اتى المشركين وقد ترك صلاة او صلاتين فان كان تعظيما لهم كفر وليس عليه قضاء الصلاة وان اتى ذلكهم بفسق لم يكفر وقضى ما ترك وفي اليتيمة سئل عن سلم وهو في دارنا ثم بعد شهر سئل عن الصلوات الخمس فقال لا اعلم انها فرضت على قال كفر الا ان يكون في حدان ما اسلم كذا في التبايع خانية \* رجل قال للمؤذن حين ان كذبت يصير كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* في التخيير مؤذن ان قال فقال رجل اين بانك غوغا است يكفر ان قال على وجه الانكار وفي النصول ولو صبح الاذ ان قال هذا صوت الجرس يكفر كذا في التبايع خانية \* اذا قيل لرجل ايا الزكاة فقال لا اؤدي بكفر قيل مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وفي الاموال الظاهرة يكفر وينبغي ان يكون فصل الزكاة على الاقارب التي مرت في الصلاة كذا في النصول الجارية \* ولو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا فقد اختلف المشائخ في كفره والصواب ما نقل عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح ان هذا على نيته ان نوى انه قال ذلك من اجل ان لا يمكنه ادا محقوقه لا يكفر



ولیو قال عندی من شهر رمضان آیه آیه گمان او قاتل جاء الضیف الثقیل یکفر اذا قال عند دخول  
رجب یعتبها اندام اندام این قال ذلک تهاونا بالشهر المغضلة یکفر وان اراد به التعب لنفسه  
لا یکفر وینبغی ان یکون الجواب فی المسئلة الاولى علی هذا الوجه \* رجل قال روزه ماه رمضان  
روزه گریه فقد قیل ان یمیکفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا یمیکفر ولو قال چند ازین روزه که مراد بگرفت  
فهدا کفر ویو قال هذه الطامات جعلها الله هذا با صلیتا ان تا ول ذلک لا یمیکفر وكذا  
لو قال لو لم یفرض الله هذه الطامات کان خیرا لنا لا یمیکفر ان تأول ذلک کذا فی المحيط \*  
اگر گوید مرا نماز می سازد یا طلال نمی سازد یا نماز از هر چه کنم که زین نماز می و بجهت دارم  
یا گوید نماز را بطلاق نهادم یمیکفر فی جمیع هذه الصور کذا فی خزائن المغتیب \* و منها ما یتعلق  
بالعلم والعلماء فی النصاب من بغض ما لما من غیر مسبب ظاهر خیف علیه الکفر وان اقال لرجل  
بصلح ویمیز وی نزد من چنان است که دید اند خوک یخلف علیه الکفر کذا فی الخلاصة \*  
و یخاف علیه الکفر ان اشتهم ملما او فقیها من غیر مسبب و یمیکفر بقوله لعالم ذکر الحمار فی است  
فلنک یرید علم الدین کذا فی البحر الرائق \* جاهل قال آنها که علم می آموزند و است آنها است  
که می آموزند او قال با د است آنچه می گویند او قال تزویر است او قال من علم حید را منکر  
هذا کفر کذا فی المحيط \* رجل یجلس علی مکان مرتفع ویسألون عنه مسائل بطریق  
الاستهزاء ثم یضربونه بالسواک و هم یضحکون یمیکفرون جمیعاً و کذا الوالم یجلس علی مکان  
المرتفع \* رجل رجع من مجلس العلم فقال لرجل آخر از کنشبت آدمی یمیکفر و کذا الوال  
مرابا بحاس علم به کار او قال من یقدر علی اداء ما یقولون یمیکفر کذا فی الخلاصة \* اگر گوید  
علم را در کاسه و در کیسه نتوان کرد و یا گوید علم را در کاسه مراستم باید بحیب اندر یمیکفر کذا  
فی العنایة \* ولو قال مرا چند ان مشغولی ندین و فرزند هست که بمجلس علم نمی رسم افهدا  
صیحة طرة عظيمة ان اراد به التهاون بالعلم و فی مجموع النوازل وان اقال لعالم شو علم را در کاسه  
اند ر شکی یمیکفر و اذا کان الفقیه یتذکر شیاً من العلم او یروی حدیثاً صحیحاً فقال آخر این  
هیچ نیست و او قال این سخن یحکار آید و برم باید که امروز هشتت مردم را است علم  
که انکار آید فهدا کفر و او قال ساد کردن به اندر انشمنه می گردن فهدا کفر \* امرأة قالت لعنت  
به شوی دانشمند باد تکفر \* و جل قال فعل دانشمند ان همان است و فعل کافران همان یمیکفر قیل

هذا اذا اريد به جميع الافعال فيكون تسوية بين الحق والباطل وان اريد به جميع فقهائها في الحادثة  
وبين الفقيه له وجهها شرعيا فقال في ذلك المحامي صاحبها من هذا الشئ مندي مكن كذا يشن المروءة بغيره عليه  
الكفر اذا قال لفتيه ابي هذا شنيذك او قال ابي هذا يكفرك لا يكفر ان لم يكن قصيدة الاستخفاف  
بالدين حكى ان فقهيا وضع كتابا في دكان رجل واذ هبوا لهم مر على ذلك الدكان فقال له  
صاحب الدكان وستره فراموش كمدى فقال الفقيه مراد كان لو كانت است وستره في فقال  
صاحب الدكان ورو وكر به وستره جوابي رد وستره كتاب خالق مردمان ونكي  
الفقيه في ذلك الى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل فامر بقتل ذلك الرجل كذا  
في المحيط \* سئل عبد الكريم وابو علي السغدري عن رجل كان يغيب امرأته ويدعو الى طاعة  
الله وينهاها عن معصيتها فقالت من خدائي به دأتم و علم به دأتم خویش را به دزخ نهاده ام  
فقال لا كفرت كذا في الفصول العمادية \* رجل قيل له طلاب العلم يمشون على الجنحة الملائكة فقال  
اين باري دروغ است كفر \* رجل قال قياس ابي حنيفة روح حق نیست يكفر كذا في التاتارخانية \*  
رجل قال تصعد من توريد خير من العلم كفرو لو قال خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمادية \* رجل  
قال لخصمه اذهب معي الى الشرع او قال بالفارسية با من بشرع رو وقال خصمه ياده بيار تهر دم  
بي جبر دم يكفر لانه هاند الشرع ولو قال با من بتماضي رو و باقی مسئله بحالها لا يكفر ولو قال  
با من شريعت داین جاده با سو و ما رو او قال پیش نرو و او قتل مراد بوس هست شريعت به كنم  
فهذا كله كفر ولو قال آن وقت كه سیم سندی شريعت و قاضی کجا بود يكفر ايضا ومن المناخرين  
من قال ان عني به قاضي البلدة لا يكفر واذ قال الرجل لغيره حكم الشرع في هذه الحادثة  
كذا فقال ذلك الغير من برسم كار ميكنم نه بشرع يكفر عند بعض المشائخ روح وفي مجموع النوازل  
قال رجل لامرأته ما تقولين ايش حكم الشرع فتجست جشاء ماليا فقالت ايكت شرع را فقد كفرت  
وبلغت من زوجها كذا في المحيط \* رجل مرض ما به خصمه فتوى الائمة فرطها وقال به بار ناس  
فتوى او وده قيل يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيئا لكن القى الفتوى على الارض  
وقال اين به شرع است كفر \* رجل استفتى عالما في طلاق امرأته فافتاه بالوقوف فقال المستفتي  
من طلاق ملاق به دأتم ماور به چكان بايد كه بخانه من بود افتى المقاضى الامام علي السغدري  
بكفروه كذا في الفصول العمادية \* اذا جاء احد الخصمين الى صاحبه بفتوى الائمة فقال صاحبه

لیس كما افتوا او قال لا تعمل بهذا کان علیه التعمیر کذا فی الذخیره \* منها ما يتعلق بالحلال والحرام  
و کلام الفسقة والفجار و غیر ذلک \* من اعتقد الحرام حلالاً و علی القلب یکفر ما لو قال لحرام  
هذا حلال لترویج السلعة لم یحکم الجهل لا یکون کفراً و فی الامتقاد هذا اذا کان حراماً لعینه  
و هو یعتقد حلالاً لا یحتمل ان یمکن کفراً اما اذا کان حراماً لغیره فلا و فیما اذا کان حراماً لعینه انما یکفر  
اذا كانت الحرمة ثابتة بدلیل مقطوع به اما اذا کانت باخوار الاحادیث لا یکفر کذا فی الخلاصة \*  
قيل لرجل حلال واحد احب اليک ام حرامان قال ایهما السرع و صولاً یخاف علیه الکفر و کذا  
اذا قال مال ما ید خواء حلال خواء حرام و لو قال تأمرام یاہم کرم حلال نکر و م لا یکفر و لو تصدق  
على فقیر شیئاً من مال الحرام و یرحو الثواب یکفر و لو علم الفقیر بذلك فداه و امن المعطى فقد  
کفر قيل لرجل کل من الحلال فقال ذلک الرجل الحرام احب الی یکفر و لو قال مجیباً له و یرین جہان  
یک حلال خوار یا رنا و اسجد و کنتم یکفر قال لغیره کل الحلال قال مرا حرام شاید یکفر کذا  
فی المحيط \* و لد فاسق شرب الخمر فجاء اقاربه و نشروا الدراهم علیه کفروا و لو لم ینثروا لکن قالوا  
مبارک ما و کفروا ایضاً و لو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن یکفر \* رجل قال ثبتت و مع ذلک  
تشرب الخمر لما اذا لا تنوب قال کسی از شیر بادر شکیه لا یکفر لان هذا استفهام او تسوية بین الخمر  
و اللبن فی الحب و فی کتاب الحيض للامام السرخسی لو استحل و طوی امرأته الحائض یکفر  
و کذا لو استحل النواطة من امرأته و فی النوادر من محمد ریح لا یکفر فی المسئلین هو الصحيح \*  
رجل شرب الخمر فقال شادی مرا است کب شادی ماشاد است و کم و کاست مرا است کب شادی  
ماشاد نیست یکون کفراً کذا فی فتاوی قاضی خان \* و اذا شرع فی الفساد و قال لاصحابه یا ائبد  
تا مکی خوش بریم یکفر و کذا لو اشتغل بالشرب و قال سامانی اشعار امیکم او قال سامانی  
احکاماً شد یکفر قال واحد من الفسقة اگر ازین خمر پاره بریزد جبرئیل علیه السلام نیز خویش  
بردارد و ش یکفر \* قيل لفاسق انک تصبح کل يوم تؤذی الله و خلق الله قال خوش می آرم یکفر  
قال للمعاصی این نیز را ہی است و نه ہی یکفر کذا فی المحيط \* و فی تجنیس الناطقی و الاصح انه  
لا یکفر کذا فی الناتا ر خانیة \* رجل ارتکب شیئاً من الصغائر فقيل له تب الی الله فقال  
من چه کرده ام تا تو به باید کرد یکفر کذا فی المحيط \* من اکل طعاماً حراماً و قال عند الاکل بسم الله  
حکی الامام





من اصحابنا روح وهو لاصح ولو قال ما با محشر چه کار او قال لا اخاف القيمة يكفر كذا  
 فی الخلاصة \* اذا قال لعصمه اخذ منك حقی فی المحشر فقال خصمه تو در ان انبوهی مرا کجایانی  
 فقد اختلف المشائخ فی کفره و ذکر فی فتاوی ابی اللیث انه لا یکفر کذا فی المحيط \* ولو قال  
 هر یکو می بدین جهان باید به این جهان هر چه خواهی باش یکفر کذا فی الفصول العمادیه \*  
 قال رجل لزاهد بن سنان تا از بهشت از ان سو نیفتی قال اکثر اهل العلم انه یکفر \* قيل لرجل  
 اترك الدنيا لاجل الآخرة قال انا لا اترك النقد بالنسیة قال یکفر فی نسخة الصحوانی قال هر که  
 باین جهان بی درد بود بآن جهان چون کیسه دریده بود قال الشيخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل روح  
 هذا طنز وهزل بامر الآخرة فيوجب كفر القائل كذا فی المحيط \* لو قال با تو درد و زرخ روم لیکن اندر نیام  
 کفر کذا فی الخلاصة \* اگر گوید در قیامت تا چیزی بر رضوان نبری در هشت نکشاید کافر گردد کذا  
 فی العناییه \* رجل قال للأمر بالمعروف و نحو قادم ان قال ذلك علی وجه الرد والانکار يخاف عليه  
 الکفر \* رجل قال لآخر غانه فلان رد و اورا امر و دف کن فقال ذاک الرجل مرا او چه کرده است  
 او قال مرا از چه و چرا از اراست او قال من عافیت گریه دام مرا باین فضولی چه کار فیهذه الالفاظ  
 كلها کفر کذا فی الفصول العمادیه \* اذا قال فلان را مصیبت رسید او قال للمعزی بزرگ مصیبتی  
 رسید ترا فبعض مشائخ بلخ روح قالوا یکفر القائل وبعض المشائخ روح قالوا انه لیس یکفر لکنه خطاء عظیم  
 و بعضهم قالوا لیس یکفر ولا خطاء والیه مال الحاکم عبد الرحمن والقاضی الامام ابو علی النسفی  
 و علیه الفتوی \* ولو قال للمعزی هر چه از جان و دی بکاست بر جان تو زیادت با و بخشی  
 القائل الکفر او قال زیادت کناد فیهذا خطاء و جهل و كذلك از جان فلان بکاست و بجان تو پیوست  
 ولو قال دی مرد جان تو سپرد و یکفر \* رجل هر امن مرضه فقال رجل آخر فلان خربا ز فرستاد  
 فیهذا کفر و اذا مرض الرجل و اشتد مرضه و دام فقال المريض ان شئت توفي مسلما  
 و ان شئت توفي کافر ایصیر کافر ابالله مرتدا من دینه و کذا الرجل اذا ابتلی بمصیبات متنوّه  
 فقال اخذت مالي واخذت ولدي واخذت كذا وكذا فماذا تفعل وماذا بقی لم تفعله وما ا شبه  
 هذا من الالفاظ فقد کفر کذا فی المحيط \* ومنها ما يتعلق بتلقین الکفر و الامر بالارتداد و تعلیمه  
 و النشبه بالکفر و غیره من الاقرا و صیر یحیو کتایه \* اذا لقن الرجل رجلا کلمة الکفر فانه بصیر  
 کافر او ان کان علی وجه اللبس و کذا اذا امر رجل امرأة الغیران ترند و تبین من زوجها

يصير هو كافرا وكذا روى عن بي يوسف رح وعن ابني حنيفة رح ان من امر رجل ان يكفر كان الامر  
كافرا كافر الما مور اولم يكفر قال ابو الليث اذا علم الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه  
وامره بالا رتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافرا اذا امرها بالا رتداد وكذا  
في فتاوى قاضي خان \* قال محمد رح اذا اكره الرجل ان يلفظ بالكفر بوعيد تلف او ما اشبه  
ذلك فلفظ به فهذا على وجوه الاول ان يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالايمان ولم يخطر بباله شيء  
سوى ما اكره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه \*  
الوجه الثاني ان يقول خطر بباله ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذبا فارتدت ذلك وما اردت  
كفرا مستقبلا جوابا لكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتي يفرق القاضي بينه وبين  
امرأته \* الوجه الثالث اذا قال خطر بباله ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذبا الا اني ما اردت  
ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذبا وانما اردت كفرا مستقبلا جوابا لكلامهم  
وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* واذا اكره ان يصلي الى هذا الصليب فصلى  
فهو على ثلاثة اوجه امان قال لم يخطر بباله شيء وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه  
لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه واما ان يقول خطر بباله ان اصلي لله ولم اصل للصليب  
وفي هذا الوجه لا يكفر ايضا لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه واما ان قال خطر بباله ان اصلي لله  
فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا  
في المحيط \* ولو قيل لمسلم اسجد الملك والاقتلناك فالأفضل ان لا يسجد كذا في الفصول العما دية \*  
اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر وقال بعضهم  
يكفروا هو الصحيح مندي كذا في البحر الرائق \* من أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم انها  
كفرا لا أنه أتى بها من اختيار يكفر عند عامة العلماء خلا قال البعض ولا يعد ربا جاهل  
كذا في الخلاصة \* الهازل والمستهزي اذا تكلم بكفرا استخفافا واستهزاء ومزاحا  
يكون كفرا عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك \* الخطابي اذا جرى على لسانه  
كلمة الكفر خطأ بان كان يريد ان يتكلم بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن  
ذلك كفرا عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* يكفر بوضع قلنسوة المجوس على رأسه  
على الصحيح الا لضرورة دفع الحروا البرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة

في الحرب وطلبة للمسلمين وبقوله الجوس خير مما انا فيه يعني قتله وبقوله النصرانية خير  
من الجوسية لا بقوله المجوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خير من اليهودية وبقوله  
لعامل الكفر خير مما ائتت بفعل عند بعضهم مطلقا وقيد الفقيه هو الليث بان قصد تحسين الكفر  
لا تقبيح معاملته وبقوله وجه الى نيروز المجوس لموافقته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم وبشرائه  
يوم النيروز حقا لم يكن يشترية قبل ذلك تعظيما للنيروز لا للاكل والشرب وبإهدائه ذلك اليوم  
للمشركين ولو بيضة تعظيما لذلك لا بأجابه دعوة مجوسي خلق رأس ولده وبتحسين امر الكفار  
اتفاقا حتى قالوا لو قال ترك الكلام ضد اكل الطعام حسن من المجوس او ترك المضاجعة حالة  
الحبض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق \* رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة  
او اخذ الجوزات وما اشبه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر روح هو كافر والمذبح ميته لا يؤكل  
قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذا ذبح البقر لوالا بل في الجوزات لتدوم الحاج اول الغزاة  
قال جماعة من العلماء يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة شدت على وسطها  
خنثى وقالت هذا زنا تركه كذا في الخلاصة \* رجل قال لغيره بالفارسية كبركي به ازين كار  
كبركي يعني قالوا ان اراد تقبيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال  
بما قرى كردن به از خياشت كردن اكثر العلماء على انه يكفر كذا في المحيط \* وبه افتى ابو القاسم  
الصفار روح كذا في الخلاصة \* رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل  
هب اني لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح لا يصير كافرا بذلك وقد  
حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال لا يكون ذلك كفرا كذا في فتاوى  
قاضي خان \* قالت امرأة لزوجها ليس لك حمية ولا دين الاسلام ترضى بخلوتي مع الا جانب فقال  
الزوج ليس لي حمية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر \* رجل قال لامرأة يا كافرة يا يهودية يا مجوسية  
فقاتلتهم يعني اوقالتهم يعني طلاق \* امرأة اوقالت اكرهم يعني نسي ما تو بها شمي اوقالت  
اكرهم يعني نسي ما تو صحبت نه ارمي اوقالت لو جازم ارمي كفرت ولو قال اكرس فيم را به  
لا يكفر وقد قيل يكفر ايضا والا ول اصح وبه كان يفتي القاضي الامام جمال الدين روح  
وعلى هذا اذا قالت المرأة لزوجها يا كافريا يهوديا يا مجوسيا فقال الزوج هم يعني نسي  
بليرون آئي

يرون آى اوقال اگر همچنين نيمى ترا نداری بقدر كفو ولو قال اگر چنينيم با من مباح فهو على الاختلاف والصحيح انه لا يكفر ولو قال يكفر به را که چنينيم با من مباح قال لا طهر فيه يكفر وقد قيل بخلافه ايضا ولو قال لا جنبى يا كافر يا يهودى فقال همچنينيم با من صحبت مدار او قال اگر همچنين نيمى با تو صحبت نداری الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا فى المحيط \* رجل اراد ان يفعل فعلا فقالت له امرأته اگر آن کار کنی کافر باشی ففعل ذلك الفعل ولم يلتفت اليها لا يكفر ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت المرأة لا بل انت اوقالت لزوجها يا كافر فقال الزوج بل انت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه ابو الليث روح فى فتاواه قالت لزوجها چون مرغ تحت آگنه شده فقال الزوج پس چندين گاه با مرغ باشيد او قال با مرغ برا باشيد فهذا من الزوج كفو ولو قال الزوج لها يا مغراني فقالت پس چندين گاه مغرانج را داشته اوقالت مغرانج را چرا داشته هذا كفر منها ولو قال لمسلم اجنبى يا كافر او لا جنبية يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئا او قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئا اوقالت المرأة لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه ابو بكر الامدش البلخى يقول يكفر هذا المقاتل وقال غيره من مشائخ بلخ روح لا يكفر والمختار للعتوى فى جنس هذه المسائل ان القائل بمنزلة هذه المقالات ان كان اراد الشتم ولا يعتقد كافر الا يكفر وان كان يعتقد كافرا فمخاطبه بهذا بناء على اشتقاقه انه كافر يكفر كذا فى الذخيرة \* امرأة قالت لولدها آى مرغ آوى كافر چه آوى چه ديو چه قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا او قال بعضهم يكون كفرا او قال الرجل هذا لالفاظ لولده اختلفوا فيه ايضا والصحيح انه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا فى فتاوى قاضى خراسان \* ولو قال لداخته آى كافر نداند لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافر يا يهودى يا مسيحي فقال لمسلم يكفر وكذلك اذا قال آرى همچنين گير يكفر ولو قال تو مى خورد او لم يقل شيئا وسكت لا يكفر اذا قال لغيره بيم بود که کافر شدى او قال خشيت ان يكفر لا يكفر ولو قال چند ان برغانيدى که کار خواستم شدن يكفر \* رجل قال اين روزگار بسيار فاسد است و من به زيستند و کارها کافرى است قبل يكفر قال صاحب المحيط وانه ليس بصواب عندى يوقى والفتاوى لالفاظ على مسلم ومجوسى فى موضع فدمار رجل المجوسى فقال يا مجوسى فاجاب به المسلم قال ان كانا فى ممل واهل لذلك البادى متوهم المسلم انه يد موة لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا فى ممل واحد



خيف عليه الكفر \* مسلم قال لا يحد بكفر ولو قال ما علمت انه كافر لا يحد بهذا \* رجل تكلم  
 بكلمة زعم القوم انها كفر واليه ثبت بكفر على الحقيقة فقبل له الكفر وطلفت امرأتك فقال كافر شه  
 كبر وزن طلاق شه كبر وكفر وتبين منه فمراة كذا في الفصول العمدية \* وفي التهمة سألت  
 والدي من رجل قال انا فرعون او ابليس فح بكفر كذا في التارخانية \* رجل وعظ فاستاوند به  
 الى التوبة فقال لا افرس اين هم كاهنهم يكفر قالت امرأته لزوجها كافر فودن به ثم از  
 يا تودن بكفر \* اذا قال هر چه مسلمانى كره ام هم بكافران و اوم اگر طلاق كار كنم و طلاق كار كره  
 لا يحد ولا يلزمه كفارة اليمين \* امرأة قالت كافر ام اگر چنين كار كنم قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح تكفر وتبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام على السعدي هذا  
 تعليق ويمين وليس بكفر \* ولو قالت لزوجها ان جفوتنى بعد هذا او قالت ان لم تشتري كذا  
 لكفرت كفرت في الحال كذا في الفصول العمدية \* رجل قال كنت محموسا الا ان اسلمت  
 على ميل التمثيل ولم يعتد ذلك حكم بكفره قاله شمس الائمة الحلواني رح اذا سجد لانسان  
 سجدة نسي لا بكفر كذا في السراجية \* وفي الحزانية لو قال لمسلم اى عز وجل مسلمانى از تو بستانه  
 وقال الاخرامين بكفرا جميعا \* رجل آذنى رجلا فقال من مسلمانم مرا مرغان فقال المؤمنى  
 خواهى مسلمان باشى غم اى كافر يكفر وكذا لو قال اگر كافر باشى مرا چه زيان يلزمه الكفر  
 كذا في التارخانية \* كافر اسلم وامطاه الناس اشياء فقال مسلم كاشكى دى كافر بودى تا مسلمان  
 شوى و مردمان اورا بخيرى و ادى او تمنى ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى من بعض المشائخ  
 رجل تمنى ان لم يحرم الله الخمر لا يكفر ولو تمنى ان لم يحرم الله الظلم والزنا وقتل النفس  
 بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت ما فى الفصل الاول تمنى ما ليس  
 بمستحيل وفي الفصل الثاني تمنى ما هو مستحيل وعلى هذا لو تمنى ان لم يكن المناكحة بين الاخ  
 والابنت حراما لا يكفر لانه تمنى ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل  
 ان ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما فتمنى ان لم يكن حراما لم يكفر \* مسلم رأى نصرانية  
 سيمينة تمنى ان يكون هو نصرانيا فتمنى بزوجها بكفر كذا في المحيط \* رجل قال لغيره مرا  
 من يار اى و فقال اى انك لغير منى مرا كى يار اى و من ترا جاق يار اى و هم يكفر كذا  
 في الفصول العمدية \* رجل قال لى بنا زمة اتعل كل يوم عشرة امثالك من الطين لولم يقل

من الطين فان مني من حيث الخلقة يكفروا بنهني به ضعفه لا يكفر \* وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة ان رمتا قيدا قال قد خلقت هذه الشجرة فانفق اجوبة للفتين انهما لا يكفروا لانه يراد بالخلق في هذا المقام مادة الغرس حتى لو هني حقيقة الخلقة يكفر \* قال رجل ربي داركار كنيم و آزاد دار بخوريم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا قال ما فلان برحا است او قال ما راين بازوي نرين برحا است ما ر دزي كم نياب قال بعض مشائخنا يكفر وقال بعضهم يخشى عليه الكفر قال درويشي بدخشي است فهو خطأ عظيم قال لا خير يك سجد وند ايراكن ويك سجد وند مرا قيل لا يكفر هذا القائل مثل ابو بكر القاضي عمن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امرأته لا تلعب بالشطرنج فاني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من اعداء الله فتال الزوج بالغازمية اي دون كمن دشمن ند ايم نكسيم ونيارامم فقال للسائل هذا امر صعب على قول علمائنا ينبغي ان تبين امرأته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر مثل عبد الكريم بن رجل ينازع قوما فقال الرجل من ازده مغ ستمكاره ترم او قال من ازده مغ ترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار \* مثل من رجل قيل له يا كدرم بده تابر عمارت مسجد صرف كنم يا مسجد حاضر شو بنار فقال من نه مسجد آيم بده درهم دهم مرا با مسجد چكار هو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزوكذا في المحيط \* يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطرا مد عيا علم الغيب كذا في البحر الرائق \* قد اقال نجومى زنت چنها ده است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العبادية \* لو صاحت الهامة فقال يموت المريض او قال بارگران خواهد شدن او صاح بهتبع فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة \* مثل الامام الفضلي عمن قال لا خير يا احمر فقال ذلك الرجل خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم وسئل من رجل قال قولاً منهياً عنه فقال له وجعل ايش تصنع قد لزمك الكفر قال ايش اصنع اذا لزمته الكفر هل يكفر قال نعم مثل عمن يهزأ الزام مقام الضاد وقرأ اصحاب الجنة مقام اصحاب النار قال لا يجوز امامته ولو تعمد يكفر \* في الجامع الاصغر قال علي الرازي لخاف على من يقول ببيوتى وحيوتك وما شبه ذلك الكفر وانا قال الرزق من الله ولكن انزله بجهش خواهد فقد قيل هذا شرك \* رجل قال انا بريء من الثواب والعقاب فقد قيل



بدان مبتلا اند آن است که گوشت آنکه آبله کو و کله را برون می آید که آن را بر دهن می گویند  
 بنام آن آبله صورتی کرده اند و آن را می پرستند و شفا می گویند و کان از سوزی و آبله را می کشند  
 آن سنگ مرایی که در کان را شفا میدهند این عود است بدین فعل و بدین اعتقاد کافر می شود  
 و شوهران ایشان که بدین فعل رضامند اند نیز کافر گردند و دیگر ازین جنس آن است که بر سر آب  
 می روند و آن آب را می پرستند و بنیتی که دارند گویند بر سر آب ذبح میکنند این پرستندگان آبله  
 و ذبح کنندگان گوشت کافر می شوند و کرم پند مردار گردند و خوردن و آشامیدن و پوشیدن کور خانها  
 صورت می کنند چنانچه معهود برستیدن گبران است آن را می پرستند و بوقت زادن  
 کودک بشنگرف نقشی می کنند و در دهن می ریزند و آن را بنام بی که آن را بتانی می خوانند  
 می پرستند و مانند این هر چه می کنند بدان کافر می شوند و از شوهران خود سبانه می شوند \* اگر گوید  
 درین روزگار تا خیانت نکند و دروغ نگوید و تر نمی گذرد و دیا گوید تا در خرید و فروخت  
 و دروغ نگوید و ثانی نیابی که بخوری و یا یکی را گوید چرا خیانت می کنی و یا چرا دروغ می گوئی  
 گوید از این با چاره نیست بدین همه لفظها کافر شود \* اگر مردی را گویند و دروغ نگویند  
 او گوید این سخن راست است از کلام لا اله الا الله محمد و رسول الله کافر شود و اگر کسی  
 بخشم شود دیگری گوید کافر می باشد ازین کار کافر گردد و اگر مردی سخنی گوید که آن سخن بدو  
 و دیگر گوید چرمی گوئی بر تو کفر لازم می گردد و گوید چه کنی اگر مرا کفر لازم آید کافر شوم  
 کذا فی النار خانیة \* من خطر بقلبه ما یوجب الکفر ان تکلم به و هو کافر لذلک فذلک محض  
 الایمان و اذا هزم علی الکفر و لو بعد مائة سنة یکفر فی الحال کذا فی الخلاصة و رجل کفر  
 بلسانه طالع و قلبه علی الایمان یکون کافرا و لا یکون عندا الله مؤمنا کذا فی فتاوی فی خبیات \*  
 ما کان فی کونه کفرا اختلافا فان قاله یؤمر بتجدید النکاح و بالتوبع و الرجوع من ذلک  
 بطریق الاحتیاط و ما کان خطاه من الالفاظ و لا یوجب الکفر نقالة مؤمن علی حاله و لا یؤمر  
 بتجدید النکاح و الرجوع من ذلک کذا فی الخط \* اذ لا یحکم فی المسئلة و جیه توجب الکفر  
 و وجه واحد یمتنع علی المفتی ان یمیل الی ذلک الوجه کذا فی الخلاصة \* فی البیازیه  
 الا انما صرح بالانابة توجب الکفر فلا ینفعه التأویل ج کذا فی السیر الرائق \* نه ان کان نية  
 القائل الوجه الذی یمنع التکفیر فهو مسلم وان کان نية الوجه الذی یوجب التکفیر لا ینفعه



فتولى النبي وبومرأة التوبة والرجوع من ذنوبك وتجد يد النجاة بين يدي امرأتك كذا  
 في المحيط وينبغي للمعلم ان يعون ذكر هذا الدعاء صباحا ومساءلا فانه سبب العصمة من هذه  
 الورطة بوعد النبي صلعم والدعاء هذا اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم  
 واستغفرك لما لا اعلم **كتاب في الخلاصة** \* **الباب في الغزاة في البغاة** \* اهل البغى كل فرقة  
 لهم منعتين <sup>لنفسهم</sup> فليست لهم ولا يقاتلون اهل العدل بتاويل ويقولون الحق معنا ونريد من الولاية  
 فان تطب قوم من الخصوص على مدينة واحدة والمال فليستوا بغاة **كتاب في خزانة المفتين** \*  
 اذا خرج قوم من المسلمين من طاعة الامام وغلبنوا على بلد وهاهم الى العود على الجماعة  
 وكشف من شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي \* وهذه الدعوة ليست بواجبة واذا بلغه انهم  
 يشترون السلاح وينهبون للقتال ينبغي ان يأخذهم ويحبسهم حتى يقطعوا من ذلك ويحدثوا  
 توبة دفعا للشر بقدر الامكان كذا في الهداية \* يحل للامام العدل ان يقاتلهم وان لم يبدوا بقتاله  
 وهذا منهجنا واذا ثبت انه يباح قتل الفئة الممتعة وان لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المدبر اليه  
 ولو خز منهم امام اهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذ الم يبق لهم فئة يرجعون اليها  
 وما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل ان يتبعوا المنهزمين ومن اسر منهم فليس  
 للامام ان يقتله اذ امكن يعلم انه لو لم يقتله لم يلتحق الى فئة ممتعة اما ان كان يعلم انه لو لم يقتله  
 يلتحق الى فئة ممتعة يقتله كذا في المحيط \* وان شاء حبسه كذا في الهداية \* ولا يجوز على جريحهم  
 ان الم يبق لهم فئة واما اذا بقيت يجهز عليهم ولا تسبي نساؤهم وذرايرهم ولا يملك عليهم  
 اموالهم وما اصحاب اهل العدل في صكر اهل البغى من كراخ او سلاح او غير ذلك فانه  
 لا يرد عليهم في الحال ولكن ان كان اهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وگراهم في قتالهم  
 يتفقون بها فالسلاح يوضع في موضعه كخالف الاموال والكراخ يباع وتحتسب نفسه لانه يحتاج  
 الى النفقة ولا ينفق اليه الامام من بيت المال لما فيه من الاحسان على الباقي ولو اتفق كان دينا  
 على الباقي **كتاب في اوضاع الحرب** اوزارها واول منعتهم يرد عليهم وما ائلف اهل البغى  
 من اموالنا في حال الحرب فانهم لا يصنعون اذا تابوا وان منعهم وكذلك ما ائلف المرتدون  
 من اموالنا ود ما كان حال الحرب فانهم لا يصنعون اذ اسلموا وما ائلف قبل القتال من  
 اموالنا ود ما كان حال الحرب فانهم لا يصنعون ولكن ما كان حالنا يرد على احتياجه اذا تابوا وان

احتقدوا تملكها يتاولهم العاصد وقد اتصل بهذا التاويل منه وكذلك اهل العدل المضمنون  
 ما اصابوا من دمائهم واموالهم بسبب اسلامهم كذا في الذخيرة \* فاما ما اصابوا من اهل  
 فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية \* اذا ظهرت جماعة من اهل القبلة رأيا وحدث اليهم  
 وقاتلت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة قلنا كان ذلك يظلم السلطان في حقهم فينبغي  
 ان لا يظلمهم وان كان لا يمتنع من الظلم وقاتلت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينوه  
 ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن ذلك لاجل انه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية  
 فللسلطان ان يعاقبهم وللمناس ان يعينوه كذا في السراجية \* يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال  
 اهل الحرب كالرمي بالنبل والمنجنيق ولرمال الماء والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية \*  
 في التجريد ولا يقتل من كان مع اهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعميان ولو اسر عبد  
 من اهل البغي وهو يقابل مع مولا قتل وان كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي  
 ولو قاتل النساء قتلن كذا في التاتارخانية \* الباقى اذا كان دارحم محرم من العادل فانه لا يباشر  
 العادل قتله الا دفعا من نفسه ويحل له ان يقتل دابته لينتجرا الباقى فيقتله فمعه كذا في السراجية \*  
 لو استعان اهل البغي بقوم من اهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم اهل العدل لا يكون ذلك نقضا  
 لعهدهم وما اصاب اهل الذمة من قتل او جراحة او مال منا او اصابنا منهم في ذلك فلا ضمان كما  
 في حق اهل البغي وقال محمد ربح اهل البغي اذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلا فلا قصاص  
 على القاتل قال محمد ربح في الجامع الصغير ايضا في اهل البغي اذا غلبوا على اهل المصر فقتل  
 رجل من اهل البغي رجلا من المصر مدائم ظهرنا على ذلك المصر يقتص له منه ومنه من المستغنيين  
 غلبوا ولم يجر قتلها حكمهم حتى ازجهم امام اهل المصر فاما اذا جري فيها حكم اهل البغي فقد انقطعت  
 ولاية اهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء بقتل الرجل من اهل المصر قال محمد ربح في الجامع الصغير  
 ايضا في رجل من اهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثة الباغى فقال الباقى  
 كنت على الحق حين قتلته وانا الان على الحق اورثته منه وان قال قتلته وانا اقدم اني على باطل  
 يوم قتله لم اورثته منه في قول ابن حنيفة ومحمد ربح كذا في السراجية \* من قتل من اهل  
 البغي فانه لا يمس بالصلح عليه ومن قتل من العدل فانه لا يمس بالصلح وحكمه  
 حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي \* اهل البغي اذا اخذوا العسكر والهم اهل العدل لا يباشر

ثم ان كل من عرف اهل البيت من الخلفاء في وجهه فلا امانة عليه قضاء ولكن يقتضي ارباب الاموال ان يعيدوا ذلك في ما بينه وبين الله تعالى وليس قال مشائخنا الا امانة عليهم في اخراج ديانته ايها وكذلك الامانة عليهم ايضا في العشرة اذا كان اهل البيت فقراء كذا في غاية البيان \* وبكره بيع السلاح من اهل الفتنه في مماكرهم ولا يابى بيعه بالكوفة ممن لم يدرا انه من اهل الفتنه وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقابل به الا بصنعة كالحديد فلا يابى به كذا في الكافي \*

## كتاب اللقيط

وهو في الشريعة اسم لشيء مولود طرحة امله خوفا من العيلة او فرارا من قهمة الزينة \* مضيقه آثم ومحرزه خانم \* والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كان وجد في الماء او بين يدي مع فواجب \* واللقيط حر وولي له السلطان جنين ان الملتقط اذا زوجه امرأة لو كانت جارية فزوجه من آخر لم يحز كذا في خزائنة المفتين \* ولا يأخذه منه احد ولو دفعه هو الى غيره لم يمس له ان يسترده كذا في النبيين \* عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط \* واذا وجد مع اللقيط مال مشهود عليه فهو له وكذا اذا كان مشهودا على دابة وهو عليها ولما اذا كان موضوعا بقر به لم يحكم له به ويكون لقطة وان وجد اللقيط على دابة فهو له كذا في الجوهرة النيرة \* ونفقته في ذلك المال بامر القاضي \* للملتقط ان يتحقق عليه منه وقيل ينفق بغير امره ايضا وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط \* ولاؤه ليس بالمال حتى انه اذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركته لبوت المال كذا في خزائنة المفتين \* اذا جاء الملتقط باللقيط الى القاضي وطلب من القاضي ان يأخذه منه فللقاضي ان يلام صدقه في ذلك بدون المينة لانه يدمى نفقته ومؤنته في بيت مال المسلمين ومتى اقام المينة فالقاضي يقول بينته بين غير خصم حاضر وان قبل القاضي بينته ان شاء قبض اللقيط وان شاء لم يقبض ولكنه يولي ما يولي ويقول قد التزمت حفظه فانتم وما التزمت وهذا ان لم يعلم القاضي مجزء من حفظه والانفاق عليه فاما اذا علم فالاولى ان يأخذه ويضعه على يده ليعظمه فان جاء الاول ومال القاضي ان يرد عليه ما لاقى باللقيط ان يرد عليه وان شاء لم يرد عليه بخلاف ما لو اللقيط لغيره فليجوز ان يرد عليه من يرد عليه ثم احتج صاحب القصة بالقدرة الى الاول فان وجد اللقيط ولم يعرف اليك الا قوله والمولى يقول المينة كذا يثبت على هو مبدى بقاى كان



فإن كان العبد مسجوناً عليه فالقول قول المولى وإن كان مائناً له فالقول قول المبدك في الظهيرة \*  
 لو أقر اللقيط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم يجر عليه أحكام الأحرار مثل قبول الشهادة  
 وضرب قاذفه وضيرونك يصح إقراره والأعلا كذا في السراجية \* يثبت نسبه من واحد إذا ادعاه  
 ولم يدعه الملتقط وقيل يصح في حق النسب دون إبطال اليد للملتقط والأصح الأول وإن ادعاه  
 فدعوه الملتقط أولى وإن كان ذمياً والآ خر مسلماً كذا في التبيين \* فلو كان المدعى ذمياً  
 فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم ونمى يقضى للمسلم وإن كانا مسلمين يقضى لمن أقام البينة  
 فلو أقام يقضى لهما ولو لم يقيما ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآ خر  
 لم يصف يجعل ابناً للوصف كذا في السراجية \* ولو لم يصف كل واحد منهما فإنه يجعل ابنتهما كذا  
 في غاية البيان \* ولو وصف أحدهما وأصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهوا بنتهما  
 ولو وصفا وأصاب أحدهما دون الآخر قضى للذي أصاب وكذا لو قال أحدهما هو غلام  
 وقال الآخر هو جارية يقضى للذي أصاب فلو تفرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فآذاهو جارية أو قال  
 هو جارية فآذاهو غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط \* إذا ادعى اللقيط رجلان ادعى أحدهما أنه  
 ابنه والآخر أنه ابنته فإذا هو خنثى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً  
 فهو للذي ادعى أنه ابنه كذا في التاتارخانية \* ولو كان المدعى أكثر من اثنين فعن أبي حنيفة  
 رح أنه جوز إلى الخمسة كذا في السراجية \* امرأة ادعت أنه ابنها فإن صدقها زوجها أو شهدت  
 لها القابلة أو قامت البينة صحبت دعوتها والأفلا ومهادة القابلة أما يكفي بها فيما إذا كان لها  
 زوج منكر للولادة أما إذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين كذا في السراجية \*  
 وإن ادعت أنه ابنها من الزنا يقضى به كذا في السراجية \* وإن ادعاه امرأتان فعلى قول  
 أبي يوسف ومحمد رح لا يثبت النسب من واحدة منهما وأما على قول أبي حنيفة رح فالنسب  
 يثبت من امرأتين ولكن لا بد له من حجة عند التعارض والتنازع \* والحجة شهادة امرأة  
 واحدة على رواية أبي جعفر وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
 فإن أقام ذلك يثبت النسب منه ولو لا في الحائية وإن أقامت أحدهما رجلين والآخرى  
 امرأتين يجعل ابناً للتي شهد بها رجلاً في شرح الطحاوي وإن أقامت أحدهما البينة  
 دون الأخرى فإنه يجعل ابناً للتي قامت لها البينة ولو ادعت امرأتان اللقيط وكل واحدة منهما



لهم البيت على رجل على حدة بغيره انما ولد له منه قال ابو حنيفة رح يصير ولد هاهن الرجلين  
 جميعا وقال لا يصير ولد هاهن ولا ولد الرجلين كذا في التاتارخانية \* لو ادماه رجل ان ابنه  
 من هذه المرأة الحرة فليس من اخوانه عندنا واقاما البيت قضى للذي اداه من بنوته وان اداه من  
 احد هاهن ابنه من هذه المرأة الحرة وان اداه من الاخر ابنه من هذه المرأة الامة قضى للذي  
 اداه من المسلمين من المرأة الحرة ولو اقام كل واحد منهما بيته ابنه من هذه الحرة هين  
 كل واحد منهما امرأة اخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نصب الولد من المراتين  
 فعلى قولنا ببخينة رح يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط \* رجلان اداهما نسب اللقيط  
 واقاما البيت وان كنت بيته كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له من الصبي فان كان من الصبي  
 مشتبها لم يوافق كلا من التارين فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى به بينهما  
 باتفاق الروايات واما على قول ابي حنيفة رح فذكر خواهر زاده رح انه يقضى به بينهما في  
 رواية ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان يقضى لا قدمهما تاريخا \* وفي التاتارخانية انه يقضى به  
 بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وهكذا في المحيط \* اذا كان الصبي  
 في يد رجل يدعي انه ابنه ويقدم على ذلك بيته ويقدم رجل آخر بيته انه ابنه قضى لصاحب اليد  
 صبي في يده امرأة ادعت امرأة اخرى انها ابنها واقامت على ذلك بيته امرأة وادعت التي  
 في يدها الصبي انها ابنها واقامت على ذلك بيته يقضى للتي في يدها ولو شهدت لصاحب اليد  
 امرأة وشهد الخارجة رجلان قضى للخارجة \* صبي في يد رجل وحرته حرة اقام بيته  
 انه ابنه من امرأة هذه واقام الذي في يده بيته انه ابنه الا انه لم ينصب الى امه فانه يقضى  
 بالولد المسمى \* ويثبت منه من ذم من ادعاه ويكون اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان  
 اهل الذمة وهذا مستحسن كذا في التبيين \* وابن الدمشقي اللقيط انما يكون مسلما اذا لم يحم  
 بيته ابنه فان برهن بشهود مسلمين قضى له به وصارت بيته في يده وان اقام بيته من اهل الذمة  
 لا يكون فمما كذا في البحر الرائق \* والعنبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فحاصل  
 ان هذا الموضع على اربعة اوجه عند هاهن نجد مسلم في مكان المسلمين كالسجدة والقرية  
 او المصير للمسلمين يكون مسلما والثاني ان يجد كافر في مكان اهل الكفر كالبيعة والكنيسة  
 وقربة من قراهم فيكون كافرا والثالث ان يجد كافر في مكان المسلمين والرابع ان يجد مسلم

في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للبيهقي  
هكذا في التبيين \* وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر النافذ في التوازيك  
اللقيط كافر ان كان الملتقط وجده في مصر من انظار المسلمين فانه يحبس ويجبر على الاسلام  
وهو الصحيح كذا في خزائنه المفنيس \* كل من حكم باسلامه ثبعا اذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام  
ولكن لا يقتل استحسانا كذا في المحيط \* وبشبهت بضمه من عبدا اذا انطأ ويكون الولد حرا ولو  
قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي امته فصدا مولا ثبت بضمه ويكون حرا عند محمد رح  
والمسلم احق من الذمي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا ما اذمي اولى ولا يرق  
اللقيط الا ببينة ويشترط ان يكون الشهود مسلمين الا اذا اعتبر كافرا بوجوه في موضع  
اهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يدرجل  
فادعي انه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا له وان لم يدرك وان صدقه بعد الاذراك  
ينظر فان كان بعد ما اجري عليه شيء من احكام الاحرار من قبول شهادته وحدقانه  
لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين \* لو كان اللقيط اموة فاقرب بالرق لرجل فصدقه ذلك  
الرجل كانت امته له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو  
اقرت انها بنت ابي الزوج فصدقه ابا الزوج فانه يثبت النسب ويبطل النكاح فان اعتقها  
المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقرت بالرق  
يصير طلاقها نتيين لا يملك الزوج عليها الا طلقه واحدة ولو كان طلقها نتيين ثم اقرت بالرق  
كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت عتيقتان كان له  
ان يراجعها في الحيضة الثالثة \* لو ادعى الملتقط ان اللقيط عبده بعد ما عرف انه لقيط لا يقبل قوله  
الا بحجة وان مات اللقيط وترك مالا او لم يترك فادعي راجل بعينه موته انما لا يصدق الا  
بحجة كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الذخيرة صبي في يد رجل لا يورثه اقله بنتا بيتا انها  
ولده ولم تسم ابلا واقام رجل بيته ابنته ولد على فراشه ولم يسم له فانه يجعل ابن هذا الرجل  
من هذه الرثة ويجعل كانه ولد له على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل او يد هذه المرأة  
وباقى المسئلة بحالها فلا يسمي هذا الرجل من هذه الرثة ولا يعتبر لترجيح اليد \* صبي  
في يد رجل من اهل الذمة يدعي انه ابنه وجاء رجل من المسلمين واقام بيته من المسلمين

او من اهل التهمة انه لبيته واقام الذي في بيته من المسلمين لبيته لبيته قضى للذمي  
 ويرجع الذمي على المسلم بحكم يده كقاضي النصارى خانية \* لو ادرك اللقيط والى وجاله جاز ولاؤه  
 فان كان جنى جنسية فعليه على بيع المال قيمه والى رجل لا يصح ولاؤه ولا يملكه المنتقط على اللقيط ذكرا  
 كان اللقيط لو اشترى ثوبا من بيع او شراء او تكسح او غيره والتملكه ولا يملكه المنتقط لا غير وليس لغايب يحتنه  
 فان فعل وملك من ذلك كان مأمنا وللمنتقط ان ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولا يجوز ان يلوأجره ذكره في الكراهة هو الاصح كذا في النصارى خانية \* فمن وجد مع اللقيط مال  
 او من الغلبي المنتقط ان ينفق عليه من ذلك المال ما شترى به من طعام او كسوة فقد اك چائز  
 واذا قتل اللقيط خطأ يجب الدية على عاقلة القاتل ويكون لبيت مال المصلحين وان قتل همدا  
 قصاص الامام القاتل على الدية جاز وهو خفاف من القاتل لا يجوز ولو اراد ان يقتل القاتل فله ذلك  
 فداوى حثيفة ومحمد بن و اذا انفق المنتقط على اللقيط من مال نفسه ان انفق بخيرا مرا القاضى  
 فهو في ذلك متطوع وان انفق باصر القاضى ان كان القاضى امره بالانفاق على ان يكون ديننا عليه  
 فان ظهر له اب كان للمنتقط حق الرجوع على ابية واعن لم يظهر له اب فله حق الرجوع عليه  
 اذا كبر وان كان القاضى امره بالانفاق ولم يقل على ان يكون ديننا عليه ذكره مش الاثمة السرخسى رح  
 انه لا يكون حق الرجوع في ظاهر الرواية \* والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \*  
 ان ادرك اللقيط وتزوج امرأة ثم اقرانه عبد لفلان ولامرأته عليه صداق فصداقها عليه لازم  
 ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان ديننا او بايع انسانا او كفل كفالة او وهب هبة او تصدق بصدقة  
 وسلم او كاتب عبده او دبره او اعطاه ثم اقرانه عبد لفلان لا يصدق على الابطال شى من ذلك  
 كذا في فتاوى قاضي خان \*

## كتاب اللقطة

على مال يتوجد في الطريق ولا يعرف المالك بعينه كذا في الكافي \* التقاطا للقطعة على نوعين  
 نوع من ذلك يفترض وهو ما ان الخافض ضا به دون نوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يحجب  
 ضياعه والى الكس يباح اخذها لجمع عليه بالعلم او اختلغوا فيها بينهم ان التزك افضل او الرفع  
 لا غير مذهبنا احيانا يندرج ان الرفع افضل كذا في المحيط \* وسواء كانت اللقطة دراهم او دنانير  
 او مروضات

او مروضاً او شاة او حماراً او بغلاً او فرساً او ابلاً وهذا اذا كان في النضر او فان كان في القرية  
 فترك الدابة افضل \* وان ارفع اللقطة يعرفها فيقول التقطت لقطة او وجدت ضالاً او جندي  
 شيء فمن سمعتموه يطلب دلوه على كفة في راسه ويوقد ضيخان \* ويعرفها باللقطة  
 في الاسواق والشوارع مدة يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا  
 في مجمع البحرين \* ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزائن الفقيهين \* ثم بعد تعريف اداة  
 الكورة باللقطة مخبر بين ان يحفظها حمبة وبين ان يتصدق بها فان جاء صاحبها فامضى  
 الصدقة يكون له ثوابها وان لم يمضها ضمن الملتقط او المسكين ان شاؤوا وليكت في يده فان  
 ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط والى كذا نص اللقطة  
 في يد الملتقط او المسكين قائمة اخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين \* كل لقطة يعلم انها كانت  
 لذي لمي لا ينبغي ان يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لنواب المسلمين كذا في السراجية  
 ثم ما يجده الرجل نوماً نوع يعلم ان صاحبه لا يطلبه كالنواة في مواضع متفرقة وقشور  
 الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له ان يأخذها وينتفع بها الا ان صاحبها اذا وجدها  
 في يده بعد ما جمعها فله ان يأخذها ولا يصير ملكاً لآخذها كذا في كرم شيخ الاسلام خواجه رزائي  
 وشمس الائمة السرخسي رح في شرح كتاب اللقطة وهكذا في كرم الفدوري في شرحه \* ونوع  
 آخر يعلم ان صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض واشباهها وفي هذا الوجه له  
 ان يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها \* وقشور الرمان واليوسج اذا كانت  
 مجمعة فهي من النوع الثاني \* وفي غصب النوازل اذا وجد جوزة ثم اخبرني حتى بلغت  
 حشرا وصار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بلا خلاف وان وجدها  
 في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيمقل الصدر الشهيد رح والمختار انها من الثاني \* وفي فتاوى  
 اهل سمرقند الحطب الذي يوجد في الماء لا بأس باخذه والانتفاع به وان كان له قيمة وكذلك  
 التفاح والكمثرى اذا وجد في نهج لابس باخذه والانتفاع به وان كثرت لذي امر في ايام الصيف بنماز  
 صافطة تحت الاشجار فهذه المسئلة على وجوه من كان ذلك في الامم صلب ولا يجمعه تناول منها الا ان يعلم  
 ان صاحبها قد اباح ذلك اصنافاً او دلالة بالعادة وان كان في الحائط والثمار وما يبقى كالجوز ونحوه  
 لا يسه ان يأخذه مالم يعلم ان صاحبها قد اباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به مالم يعلم النهي



اها صرعاورد لانه وهو الجزار وان كان ذلك في الرباط التي يقال بالفارسية بمرأسته وكن ذلك  
 من النمار التي تبقي لا يسهل الاخذ الا اذا علم الآن وان كان ذلك من الثمار التي لا تبقي يسهل الاخذ  
 بلا خلاف ما لم يعلم النهر وهذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار ساقطة نصت الاشجار فاما اذا كانت  
 على الاشجار فالافضل ان لا ياخذ في موضع ما الا باذن المالك الا اذا كان موضعها كثيرا لثمار  
 يعلم انه لا يشق عليهم ذلك فيسهل الاكل ولا يسهل الحمل كذا في المحيط \* وان كانت اللقطة شيئا  
 اذا مضى عليها يوم او يومان يفسدان كان قليلا يوجب العنب ومثلها كلها من صلته غنها كان  
 او فقيرا وان كان كثيرا يبيعها بامر القاضي ويحفظ ثمنها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة  
 ان كان شيئا يمكن اجارته يؤجره بامر القاضي وينفق عليها من الاجر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان لم يكن له منفعة ولم يجد من يستأجرها وخاف ان يستغرق النفقة قيمتها باحها وامر بحفظ ثمنها  
 كذا في فتح القدير \* واذا جاء صاحبها وطلبها منعها اياه حتى يوفى النفقة التي انفق عليها كذا في التبيين \*  
 وما انفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم فهو تبرع كذا في الكافي \* وبان القاضي يكون دينا  
 وصورة اذن القاضي ان يقول له انفق على ان تجع فلو امره به ولم يقل على ان ترجع لا يكون دينا  
 وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البيعة اياها لقطة عنده في الصحيح  
 وان عجز من اقامة البيعة يأمره بالانفاق عليها متقيدا بان يقول بين جماعة من الثقات ان هذا  
 امرى ان هذه لقطة ولا ادري اهوصا دق او كاذب وطالب ان امره بالانفاق عليها فاشهد وا  
 انى امرته بالانفاق عليها ان كان الامر كما يقول وانما يأمره بالانفاق عليها يومين او ثلثة بتقدير  
 ما يقع عنده انه لو كان المالك حاصر الظاهر كذا في التبيين \* فاذا لم يظهر يوم مبيعها واذا باعها  
 اعطى الملتقط ما انفق في يومين او ثلثة كذا في فتح القدير \* ان باع القاضي اللقطة او الملتقط  
 بامر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير امر القاضي ثم حضر صاحبها رهي  
 قائمة في بد المشتري كان لصاحبها الخيار بين شاء ايجاز البيع واخذ الثمن وان شاء اطل البيع واخذ  
 مبيع ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع  
 من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه اخذ جماعة المشائخ كذا في المحيط \* ويتصدق بما زاد على القيمة  
 كذا في فتح القدير \* وان شاء ضمن المشتري قيمتها وراجع بالثمن على البائع كذا في المحيط \*  
 رجل اخذ شاة او بعيرا فامر القاضي ان ينفق عليها ثم هلك الدابة كان له ان يرجع على صاحبها

فما انفق عليها كذا في فتاوى قاضي خان \* ان كان الملتقط محتاجا فله ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط \* وان كان الملتقط غنيا لا يضرها الى نفسه بل يتصدق على اجنبي او ابويه او ولده او زوجته اذا كانوا فقراء كذا في المالكي \* الا انتفاع باللقطة بعد المدة جائز للفني باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غاية البيان \* من وجد لقطة مرضا او تحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وانفق ثمنها على نفسه ثم اصاب مالا لم يجب عليه ان يتصدق على الفقراء بمثل ما انفق هو المختار كذا في الظهيرية \* اللقطة امانة اذا شهد الملتقط ان ياخذها ليحفظها فيردها على صاحبها فلو هلكت بغير صنع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه اخذها ليردها ولو اقرانه اخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال اخذتها للرد للمالك وكذبه المالك يضمن صندا بهي حنيفة ومحمد روح كذا في فتح القدير \* ان لم يجد احدا يشهده عند الرفع او خاف انه لو اشهد عند الرفع ياخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ان اشهد انه التفت لقطة او ضالته او قال عندي لقطة فمن سمعتموه يطلب لقطة فد لوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين او ثلثة وقال من سمعتموه يريد لقطة فد لوه على فهذا تعريف لكل ولا ضمان ان هلكت الكل منده في فتاوى اهل سمرقند اذا وجد لقطة في طريق او مغارة ولم يجد احدا ان يشهد عليه عند الاخذ قال يشهد اذا ظفر لمن يشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط \* ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها او بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال الرجل وجدت لقطة وضامت في يدي وقد كنت اخذتها لاردها على المالك واشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة وانما وضعتها بنفسى لا رجع واخذها فان كان الموضع الكدى وجدها فيه ليس بقربه احد او كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف انها ضامنت منده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال الملتقط اخذتها من الطريق وقال صاحبها اخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين \* وان وجدها في دار قوم او د هليزهم او في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لا رجع واخذها وفي الاصل اذا قال المالك اخذت مالي غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد اخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطة في يدي

ضلم فاد ماها رجل واقام عليه البينة واقرا الملتقط بذلك او لم يقر ولكن قتل لاردها عليك  
الامند القاضى فله ذلك وان مات في يده عند ذلك فلا ضامن واذا كانت اللقطة في يدى مسلم  
فاد ماها رجل واقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت في يدى كافرو باقى  
المسئلة بحالها فلكل قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يد كافرو مسلم لم يجز  
شهادتهما على احدى منهما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر  
كذا في المحيط \* اذا اقر بلقطة لرجل واقام رجل آخر البينة انها له يقضى بها لصاحب البينة كذا  
في فتاوى قاضى خان \* لو ادعى اللقطة رجل واتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه  
واخذ كفيلا وان شاء يطلب منه البينة كذا في السراجية \* فلو دفعها اليه بالحمية ثم جاء آخر  
فاقام البينة انها له فان كانت اللقطة قائمة في يدى الاول ياخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء  
على احد وان كانت هالكه او لم يقدر على اخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء  
ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدفع  
بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضى خان \* لو اقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء  
ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايها شاء وان كان الدفع بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول  
ابى يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية \* رجل التقط لقطة ليعرفها ثم اعادها الى المكان الذى  
وجد فيها ذكر في الكتاب انه يبرأ من الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعادها  
اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول قال الفقيه ابو جعفر رح انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول  
اما اذا اعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه اشار الحاكم الشهيد رح في المختصر هذا اذا اخذ اللقطة  
ليعرفها فان كان اخذها لياكلها لم يبرأ من الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كما لو كانت دابة  
فركبها ثم نزل منها وتركها في مكانها على قول ابى يوسف رح يكون ضامنا ومنها اذا كانت اللقطة  
ثيابا فلبسه ثم نزع واعاد الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كما يلبس الثوب عادة  
اما اذا كان قميصا فوضعه على ما تقه ثم اعاد الى مكانه لا يكون ضامنا وكذا الاختلاف في الخاتم في  
ما اذا لبسه في المختصر يستوى في اليمنى واليسرى اما اذا لبسه في اصبع اخرى ثم اعاد الى مكانه  
لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم قلن كان الرجل معروفا يتختم بخاتمين  
فهو على

فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم انما اعادة الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقلد  
 بسيف ثم نزعها واعاد الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذلك اذا كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف  
 كان ذلك استعما لا وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعادة الى مكانه لا يكون  
 ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كان في القبضة بحطيط يجوز للرجل ان يحتطب  
 منها وهذا اذا كان يا بسا ما اذا كان رطباً فيكرة واذا سقط في الطريق في ايام يصنع القزورق  
 شجر التوت فليس له ان ياخذها وان اخذ ضمنه لانه ملك منتفع وان كان شجر الا ينتفع بورقه له  
 ان ياخذ رجل القبي شاة ميتة على الطريق فجاء آخرواخذ صوفها كان له ان ينتفع به ولو جاء  
 صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الصوف منه ولو ملأها ودبغ جلد ها جاء صاحب  
 الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المفتين \* مبطخة  
 بقيت فيها البطاطيح فانتبهها الناس قال الفقيه ابو بكر اذا تركها اهلها لياخذ من شاء من ذلك  
 فلا بأس كذا في التا تاريخانية \* سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق  
 فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب  
 من تحت رأسه او الخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه وهو يخاف الضياع فاخذ  
 ليحفظه كان ضامنا \* اذا اجتمع في الطاحونة من دفاق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة  
 وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن صبغت يده اليه بالرفع وما يجتمع  
 عند الدهانين في انائهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من  
 خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمبيع وان كان الدهن يسيل من داخل  
 الاوقية او من الداخل والخارج او لا يعلم فان زاد الدهان لكل مئزر شيئا مما يقطر يكون  
 للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا قوم اصحابهم بعيرا  
 مذبوحا في طريق البادية ان وقع في ظنهم ان صاحبه اباحه للناس لا بأس باخذه وانكله \*  
 رجل ذبح بعير له واذن بافتها بها جاز ذلك \* رجل نشر شجرة فوقع في حجر رجل فاخذ رجل  
 آخر منه جلزله ان ياخذ له الم يبيح صاحب الحجر ففتح الحجر فوقع فيه السكران كان فتح  
 ليقع فيه السكر فاخذه ضره لا يكون الماخوذ للاخذ \* ولو وقع في رجل له واهم وامر ان ينشره  
 في عرس او نحوه فنشره ليس له ان يلتقط ولو دفع المامور الى غيره لينشره لم يكن للمامور ان يدفع



التي غيره ولا ان يجلس منه شيئا لنفسه وفي السكر له ان يجلس وله ان يدفع الي غيره لينثره وبعد  
 مانثر الثاني كان للأمر ان يلتقط كذا في فتاوى قاضيها \* وضع طستاً على سطح فاجتمع  
 فيه ماء المطر فجاء رجل وزفع ذلك فتنازعا ان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له  
 لانه احرزه وان لم يضعه كذلك فهو للرافع لانه مباح غير مختار رجلان لكل واحد منهما مثلجة  
 فاخذ احدهما من مثلجة صاحبه ثلجا وجعله في مثلجة نفسه فان كان الماخوذ منه قد اتخذ موضعاً  
 يجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الي ان يجتمع فيه فللماخوذ منه ان ياخذ من مثلجة الآخر  
 ان لم يكن خلطه الاخذ بغيره او ياخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وان كان الماخوذ منه  
 لم يتخذ موضعاً ليجمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجمع فيه الثلج فاخذ الآخر من الحيز الذي  
 في حده صاحبه لامن الثلجة فهو له وان اخذه من الثلجة كان غاصباً وود على الماخوذ منه  
 حين ثلجه ان لم يكن له خلط بمثلجته او قيمته ان كان خلطه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل  
 دخل ارض اقوام يجمع السرقين والشوك لا باس به وكذا من دخل ارض رجل للاحتشاش  
 او لالتقاط السنبلة ان تركها صاحبها فصارت له كالا باحة فليل له ان كانت الارض لليتامي  
 ان كان لو استاجر على ذلك اجرا يبقى للصبي بعد مؤونة الاجر شيء ظاهر فلا يجوز تركه وان كان  
 لا يفضل منه او فضل شيء قليل مما لا يقصد اليه فلا باس بتركه ولا باس لغيره ان يلتقط صاحبه  
 بيضاء يطرح فيها اصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك  
 كثير فان كان اصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هيأ الساحة  
 لذلك فهي له وان كان لم يتهيأ الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع \* حمام برى  
 دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر واخذه فان كان صاحب الدار قد سد الكوة فهو  
 لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن اخذه ولو كان له حمام فجاء حمام  
 آخر ففرخ فلصاحب الانثى فرخها بكرة امساك الحمامات ان كان يضربها لمناس ومن اتخذ  
 برج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلفها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر به الناس  
 فان اختلط بها حمام اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذه يطلب صاحبه فان لم ياخذها  
 وفرخه فله ان يتركه الام فريضة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج  
 فالله اعلم بالصواب فان الله اعلم بالصواب

لا شيء عليه كذا في خزانة المفتين \* من أخذ بازيا أو شبهه في سواد أو مصر وفي رجليه تبر وجلاجل وهو يعرف انه اهلى فعليه ان يعرف ليرده على اهله وكذا ان اخذ طبيا في منقبة فلادة كذا في المحيط \* رجل قاطع دار اسنين معلومة فسكنها واجتمع فيها مرقين كثيرة وقد جمعها المقاطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون السرفين لمن هيا مكانه فان لم يفعل ذلك واخذ منها فهي لمن سبق برفعها وقال القاضي الامام ابو علي السغدري رح هي لمن سبق يده اليها وان لم يهيا مكابا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطا وجعل موضعا يجتمع فيه الدواب فسرقتها لمن سبق يده اليها \* رجل له دار بها اجراها فجاء انسان بأهل واناخ في داره واجتمع من ذلك بعر كثيرة قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجتمع فكل من اخذه فهو اولي به لانه مباح وان كان من رأى صاحب الدار ان يجمع السرفين والبعر فصاحب الدار اولي، امرأة وضعت ملاء بها فجاءت امرأة اخرى ووضعت ملاء بها ثم جاءت الاولى واخذت ملاء الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان تنتفع بملاء الاولى لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه الملاء على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضيت ثم تهيب الابنة الملاء منها فيسعيها الا انتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت غنية لا يحل الا انتفاع بها وكذا الجواب في المكعب ان سرق وترك له موض \* رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعمر الدار الا بان الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر ابو الليث في العيون رجل سيب دابته فاخذها انسان فاصطحبها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسييب جعلتها لمن اخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وان لم يقل بذلك لانه ان يأخذها وكذا في من ارسل صيدا له هكذا ذكره بعض مشائخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينته كذا في محيط السرخسي \*

## كتاب الاباق

واجدا لا بق ان اقدر على الاخذ فلا اخذ اولي وافضل كذا في السرائرية \* ثم له الخيار ان شاء

حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقامه البيعة  
 ثم يحبس الامام تعزيرا وهو ينفق عليه من بيت المال كذا في التبیین \* ان لم يأت به الى السلطان  
 وامك بنفسه بما له من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا راجع وانفق عليه من عنده يرجع  
 على مالكة اذا خشي ان انفق عليه بما راجع القاضى والا فلا وهو المختار كذا في الغيانية \* واختلفوا  
 في الضال فقيل ان اخذه افضل وقيل تركه افضل واذا رفع الى الامام لا يحبس وان كان له منفعة  
 آجره وانفق عليه من اجرة كذا في التبیین \* ولا يبيعه كذا في خزائنة المفتين \* قال الحاكم الشهيد  
 في الكافي وان اتى الرجل بالعبد فاخذه السلطان فحبسه فادماه رجل واقام البيعة انه مبدء  
 قال يستحلفه ما بيعته ولا وهبته ثم يدعه اليه ولا احب ان يأخذ منه كفيلا وان اخذ منه القاضى كفيلا  
 لم يكن مسيا كذا في غاية البيان \* ولم يذكر محمد راجع ان القاضى هل ينصب له خصما قال  
 شمس الاقامة الحلواني رح اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا القاضى ينصب خصما ثم يقبل  
 هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضى هذه البيعة من غير ان ينصب عنه خصما كذا في التاتارخانية \*  
 وان لم يكن للمدعى بينة وقر العبد انه مبدء قال يدفعه اليه ويأخذ منه كفيلا وان لم يجز  
 للطبدا لب قال اذا طال ذلك به الامام وامسك حتى يجي طالبه ويقيم البيعة بان العبد مبدء  
 فيدفع الثمن ولا ينقص بيع الا يعلم وينفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذه  
 من صاحبه ان حضر ومن ثمنه ان باه كذا في غاية البيان \* ولا يؤاجر الا بق خوف الالباق كذا  
 في خزائنة المفتين \* ان ادفع الا بق بغير امر القاضى باقرار العبد او بذكر العلامة ثم استحقه الآخر  
 ضمن الدافع ورحم على المدفوع اليه كذا في التاتارخانية \* راد الا بق يستحق الجعل استحسانا مدنا  
 كذا في الكافي \* من رد الا بق مدة سفره وهو مسير ثلاثة ايام فله اربعون درهما وان كانت  
 قيمته اقل من اربعين وهذا عندنا بمنزلة بيع يوموف رح كذا في التبیین \* ان اخذه في المصر  
 او خارج المصر قل من مسيره مقرر بمسببه الجعل على قدر المعاء والمكان والصحيح انه  
 يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغيانية \* ثم اذا اوجب الرضخ ان اضطلع الراد والمردود عليه  
 على شيء فله رد ذلك وان اخذ خصما عند القاضي فله الرضخ على قدر المكان هكذا  
 قاله بعض مشايخنا رح وتفسيره انه يجب للرادي من مسيره ثلثة ايام اربعون درهما فيكون بازاء كل يوم  
 ثلثة مشر

ثلاثة عشر درهما وثلاث درهما فيقتضى بذلك ان رد من مسيرة يوم واليه اشار في الكتاب \* وفي الباقي بيع  
وبه نأخذو بعضهم قالوا يفرض الى رأي الامام هو هذا يسر بالاعتبار وفي الامانة وهو الصحيح  
وفي العتابة عليه الفتوى كذا في التا تاريخانية \* قال محمد ربح في الاصل والحكم في رد الصغير  
كالحكم في رد الكبير ان رد من مسيرة السفر فله اربعون درهما وان رده بما دون مسيرة السفر  
قله الرضخ ويرضخ في الكبير اكنو مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير اشد هما مؤونة قالوا  
وما نكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان صغيرا يعقل الا باق اما ان كان  
صغيرا لا يعقل الا باق فهو ضال وراد الضال لا يستحق الجعل ولو رده جارية معها ولد صغير يكون  
تبعها لامه فلا يزداد على الجعل شيء وان كان مرا فحقا يجب ثمانون درهما كذا في التبيين \*  
ان كان الا بق بين رجلين فالجعل عليهما على قدر انصبا لهما فان كان احدا للمولى حاضرا  
والآخر غائبا فليس للحاضر ان يأخذه حتى يعطيه جعله كله واذا اخطاه لم يكن متطوعا وان كان  
الا بق لرجل والراد رجلا فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط \* ولو كان السيد واحد والعبد  
اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي \* ان كان الا بق رهنا فالجعل على المرتهن والمرد  
في حيوة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين لو اقل منه فان كانت اكثر فيقتل الدين  
عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية \* وجعل المصوب اذا ابق من يد العاصب على العاصب  
وان كان الا بق خدمته لرجل ورتبته لاخر فالجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة  
يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة لو يباع العبد فيه ولمن جاء بالعبد الا بق ان يمسكه  
حتى يستوفي الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القاضي له بالاصحاه بالجعل لو قبل المرافعة  
الى القاضي فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذي جاء بالا بق مع مولاة من الجعل على عشرين  
درهما جاز وان صالح على خمسين درهما هو لا يعلم ان الجعل اربعون جتا ز بقدر اربعين  
وبطل الفضل كذا في المحيط \* ان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان رجعا لو اهب في هبته  
بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي \* يجب الجعل في رد المذبر وام الولد اذا كان  
في حيوة المولى فان مات المولى قبل ان يصل بهما فلا شيء \* ويجب الجعل في رد المأذون \*  
وان ابق المكاتب قرده رجل على مولاة فلا شيء له كذا في الجوهرة النيرة \* في  
جامع الجوامع رجلا نيا به فاقام احدهما انه اخذه من مسيرة ثلاثة ايام والثاني انه من مسيرة



يومين فعلى المولى اتمام جعل اليوم الاول والثانى بينهما وفى الثلثا بيع وان كان العبد جانيا بنظر الى اختيار مولاه ان اختار الفداء فالجعل عليه وان اختار الدفع فالجعل على ولي الجناية وان كان الابقى ما ذونا له فى التجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولاه فان امتنع من ذلك بيع العبد فى الجعل فما فضل يصرف الى الغرماء وفى البيع ما بقى من المودع فادى الجعل كان متبرما وفيه ابقى فقتل عمدا او لحقه دين فجاءه رجل وقتل فى يده لا جعل له وفيه جنى فى يد الآخذ واقتل ما لا جعل له ان قتل او دفع البيع وفيه جنى عند الآخذ خطأ لو ائتلف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع الجعل ان كانت قيمته مثل ارش الجناية وان كانت اكثر من الارش يرجع من الجعل حصنها ادى من ثمنه او دينه او جنايته كذا فى التاتارخانية \* لورد عبد ابية او اخيه او صائر اقربائه لا يجب له الجعل اذا كان فى مبال المولى ولو لم يكن فى مباله يجب الجعل له الا الابن اذا برز عبد ابية او احد الزوجين وعبد الآخر فايهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد اليتيم لا يستحق الجعل كذا فى التبیین \* السلطان اذا اخذ العبد الابقى قروه الى مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا زاده بن شمس وثاره ان اذا اخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك كذا فى الخيانية \* اذا جاء الوارث بالابق من مسيرة ثلاثة ايام فالوارث لا يخلو ما ان كان ولده او لم يكن ولكن كان فى مباله او لم يكن ولده ولم يكن فى مباله ان لم يكن ولده ولم يكن فى مباله اجمعوا انه لو اخذه فى حيوة المورث ورده فى حال حيوة المورث يجب الجعل له واجمعوا لو اخذه بعد وفاة المورث ورده لا جعل له واما اذا اخذه فى حال حيوة المورث وجاء به الى المصر فى حيوته ايضا الا انه سلمه بعد موته قال ابو حنيفة ومحمد رح يجب الجعل له فى حصنة شركائه وان كان الراد ولدا له او لم يكن ولكن كان فى مباله لا يستحق الجعل على كل حال كذا فى الظهيرية \* رجل قال لصيوة ان مبدى قد ابقى فان وجدته فخذة فقال الما سور نعم فاخذه المامور على مسيرة ثلاثة ايام وجاء به الى المولى فلا جعل له \* اخذ آبقا من مسيرة سفر وجاء به لبيده على مولاه فلما ادخله المولى قبل ان ينتهى الى مولاه فاخذه رجل فى المصر ورده على المولى فلا شيء للاول ومرضه الثانى على قدر عنايته وان اخذاه بعد ذلك فى المصر او من مسيرة يوم فللاول نصف الجعل تاما ومرضه الثانى على قدر عنايته وفى المشتق جاء بالابق

من مسيرة ثلثة ايام ليرده على المولى فاخذ منه ما صيب وجاء به الغاصب الى المولى ثم جاء  
الآخذ الاول واقام بينة انه اخذه من مسيرة ثلثة ايام اخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى  
على الغاصب بما اخذ منه وفيه ايضا اخذ آبقا من مسيرة ثلثة ايام وجاء يوما ثم ابق العبد منه  
وسار يوما نحو المصرا الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل  
اخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفعته الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا  
الجعل ولو كان العبد حين ابق من الذي اخذه فوجده مولاه واخذه او ابقى من الذي اخذه  
ثم بدا له فرجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذه ولو كان العبد فارقا الذي اخذ وجاء متوجها  
الى مولاه لا يريد الالباق فللاول جعل يوم وفيه ايضا اخذ عبدا آبقا ودفعه الى رجل وامره  
ان يأتي به الى مولاه وياخذ منه الجعل فيكون له \* في الاصل عبدا بقاء الى بعض البلدان  
فاخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشترا  
اشهد انه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما ادى من الثمن  
قل او كثروا ن وهب له او اوصى له به او ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل  
اخذ عبدا آبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى اعتقه ثم ابق من بدا لاخذ كان له الجعل  
ولو كان دبرة والمسئلة بحالها فلا جعل له ولو كان الآخذ حين سار ثلثة ايام ابق منه قبل ان ياتي  
الى المولى ثم اعقب المولى لم بصرفا بضا من يدا لاخذ ولو جاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه  
فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل ان يقبضه فلا جعل له ولو يامه منه قبل ان يقبضه فالجعل عليه  
قال شمس الائمة الحلواني رح الراد انما يستحق الجعل اذا اشهد عند الاخذ انه انما اخذه ليرده  
على المالك اما اذا ترك الاشهاد لا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط \*  
اذا مات الآبق عند الآخذ او ابق منه قبل ان يرد على المولى فان كان حين اخذ اشهد به  
انما اخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا بقاء قد اخذته  
فمن وجد له طالبا فليدله على فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الائمة الحلواني ليس  
من شرط الاشهاد ان يكرر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على ان يكتف اذا سئل وهكذا  
في اللفظة واما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان عند ابي حنيفة ومحمد  
رح وهذا اذا علم كونه آبقا وان انكر المولى ان يكون عبده آبقا فالقول قوله والاخذ ضامن

بالاجتماع كذا في الذخيرة إذا أخذ عبداً بقا فادماه رجل وأقر له العبد فدفعة إليه  
بغير أمر القاضي فهلك عبده ثم استحقته آخر بالبينة قلنا إن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الدافع  
يرجع به على القايض وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده  
فدفعة إليه بغير حكم ثم أقام الآخر بالبينة أنه له قضى به للثاني فإن أباد الأول بينة لم يلزم أيضاً  
وإذا أخذ عبداً بقاءً وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يدي المشتري ثم جاء  
رجل فادماه فأقام البينة أنه عبده فالمستحق بالخيار إن شاء ضمن المشتري وهذا كذلك يرجع المشتري  
بالثمن على البائع وإن شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون  
الثمن له ويتصدق بما فضل على القيمة من الثمن إذا أنكر المولى أن يكون عبده أبقاه فلا جعل للراد  
إلا أن يشهد الشهود أنه أبق من مولاه أو على أقرار المولى بابقه وإذا أبق العبد وذهب بمال  
المولى فجاء به رجل وقال لم أجد معه شيئاً فالقول قوله ولا شيء عليه ببيع الأبق من أجنبي  
لو من ابن صغير له لا يجوز وبيعة ممن في يده يجوز وهبته من الأجنبي لا يجوز وإن وهبه من ابن  
صغير له إن كان متردداً في دار الإسلام يجوز وإن أبق إلى دار الحرب اختلف فيه المشائخ رح  
وروى القاضي الحرميين من أبي حنيفة ربح أنه لا يجوز ويجوز امتاقتة من كفارة ظهارة ولو وكل  
المولى رجلاً بطلب الأبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من إنسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل  
أصابه غالبية باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ الأبق رجل وأجره إلاخذنا لاجرة له  
ويتصدق بها فإن دفعها إلى المولى مع العبد وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت لك فهو للمولى  
ولا يحل للمولى أكلها قياً ما ويحل استحساناً كذا في المحيط \*

## كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو بلدة أو أسرة العدو ولا يدري أحى هو أو ميت ولا يعلم له مكان  
ومضي على ذلك زمان فهو ميعوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حتى في حق نفسه لا تنزع امرأته  
ولا يقسم ماله ولا تفسخ أجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث ممن مات حال غيبته كذا  
في خزانة المفتين \* وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقضي غلاته والديون التي  
أقر بها غرماءه ولا يعاصم في دين لم يقربه الغريم ولا في نصيب له في مرض أو عقار في يد غيره لأنه

ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة  
 بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عندنا  
 فلو قضى به فاض يرمى ذلك جازلانه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي  
 نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف ويبيع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا  
 في التبیین \* ولا يبيع مالا يتسارع اليه الفماد في نفقة ولا في غيرها منقولا كان او مقارا كذا في  
 غايه البيان \* ينفق من ماله على من يجب نفقته حال حضرته بغير قضاء كزوجته واولاده وابوية  
 وكل من لا يستحقها بحضرته الا بقضاء فانه لا ينفق عليه كالانح والاخت وتحوّلها ومعنى قولنا  
 من ماله النقد ان كذا في خزائن المفتين \* والتبر بمنزلة النقدين في هذا الحكم وهذا اذا كان المال  
 في يد القاضي وان كان ود يعة او د ينافي نفق عليهم منها اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة  
 والدين والنسب والنكاح اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما  
 وان كان احدهما ظاهرا ود الاخر يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دفع المودع بنفسه  
 او من عليه الدين بغير امر القاضي فالمودع يضمن والمديون لا يبرأون اجمعا لمودع والمديون  
 اصلا او جحد الزوجية والنسب لم ينتصب احد ممن يستحق النفقة ضمما في ذلك \* لا يفرق بينه  
 وبين امرأته وحكم بموته بمضى تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقدر بموت امرأة  
 فاذا لم يبق احد من اقرانه حيا حكم بموته ويعتبر موت اقرانه في اهل بلده كذا في الكافي \* والمختار  
 انه يفوض الى رأي الامام كذا في التبیین \* واذا حكم بموته امتدت امرأته مدة الوفاة  
 من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك  
 لم يرث منه كذا في الهداية \* فان عا د زوجها بعد مضي المدة فهو احق بها وان تزوجت  
 فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كاتمة مات يوم فقده كذا  
 في التاتارخانية \* ولا يرث المفقود احدا مات في حال فقده ومعنى قولنا لا يرث المفقود احدا  
 ان نصيب المفقود من الغير ان لا يصير ملكا للمفقود اما نصيب المفقود من الإرث يتوقف فان ظهر  
 حيا علم انه كان ميتا وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فمات وتوقف له يرد على ورثة  
 صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي \* واذا اوصى له توقف الموصى به  
 الى ان يحكم بموته فاذا حكم بموته يرد المال الموصى به الى ورثة الموصى كذا في التبیین \*



أذا فقد المرتد فلم يعلم الحق جزاء المرتب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين أحمقه بدار الحرب وإن مات أحد من ولد المرتد يقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرية \* لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وإن كان مع وارث يحجب به لم يعط أصلاً بانه رجل مات من بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن وأخت في يد أجنبي وتصادقوا على الأب المفقود وطلبت البنات الأثر دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع إلى ولد الابن ولا يتزع من يد الأجنبي إلا إذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فإذا منعت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنتين لئتم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيرة الحمل فإنه يوقف له نصيب ابن واحد باختیار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل كل نصيبه وإن كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي \* إذا مات المفقود بالهادية لمصاحبة إن يتبع حساره ومتاعه ويحمل الدراهم إلى أهله وإن أدى رجل على المفقود حقاً من دين أو دين يعة أو شركة في حقاير أو طلاق أو عناق أو نكاح أو رد بعيب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت إلى دمواء ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصماً له وإن رأى القاضي سماع البينة وحكم نفذ حكمه بالاجتماع كذا في التاتارخانية \*

## كتاب الشركة

وفيها منة أبواب الباب الأول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشروطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيها فصول الفصل الأول في بيان أنواع الشركة \* الشركة نومان شركة ملك وهي أن يمتلك رجلان شيئاً من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب \* وشركة مقدوهي أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كنز الدقائق \* وشركة الملك نومان شركة جبر وشركة اختيار وشركة الجبران المحتاط المثلان لرجلين بغير اختيار المالكين خطأ لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بأن كان الجنس واحداً أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومشقة نحو أن يختلط الخنطة بالشعير أو يرتامالا \* وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملك مالا باستيلاء أو يختلط مالهما كذا في الذخيرة \* أو يملك مالا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضي خان \* أو يوصي لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار \* وزكاتها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة

في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

بقدر الملك ولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا با مرة وكل واحد منهما كالا يجتنب في نصيب صاحبه ويجوز بيع احدهما نصيبه من شركته في جميع الصور ومن غير شركته بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي \* اما شركة العقود فانواع ثلثة شركة بالمال وشركة بالوجوه وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين متفاوتة وهما كذا في ذخيرة \* وركنها الايجاب والقبول وهما يقول احدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي \* ويندب الاشهاد عليها كذا في النهر الفائق \* وشرط جواز هذه الشركات كون العقود عليه مقد الشركة قابلا للو كانه كذا في المحيط \* وان يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولا يغسد الشركة وان يكون الربح جزءا شاعا في الجملة لا معينا فان مينا عشرة او مائة او نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع \* وحكم شركة العقد صيرورة العقود عليه وما يستفاد به مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* اما الشركة بالمال فهو ان يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتركنا فيه على ان نشترى ونبيع معا او شتى او اطلقا على ان ما رزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا او يقول احدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع \* الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح قال محمد بن ابي اشركا بغير مال على ان ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصا صنفا او عملا او لم يخصا فهو جائز وكذلك ان اقال هذا الشهر وكذلك ان لم يذكر للشركة وقتا بان اشتركا على ان ما اشترى فهو بينهما كذا في المحيط \* وان وقتا هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن ابي يوسف من ابي حنيفة رح انه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح ان لم يذكر اللفظ الشركة ولكن قال احدهما للاخر ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الاخر هل يكون شركة لم يذكره محمد بن ابي الاصل وروى ابو سليمان عن محمد بن ابي حنيفة رح انه يجوز وينتبت الشركة بهذا القدر الاخرى انهما لو ذكرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لاحدهما ان يبيع حصة الآخر مما يشترى الا بان صا حبه كذا في الغياثة \* ان قال رجل لغيره ما اشتريت من شيء فبيني وبينك او قال فبيننا وقال الاخر نعم فان اراد بذلك ان يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة

في الالفاظ التي تصح العطف بها والتي لا تصح  
حتى يطلع من عرواها على المشتري او غيره او قدر الثمن كما ان المشتري في الشراء والبيع  
ولا انه ان يكن المشتري فيها عاملا فهو له ولا يكون له في التجارة بل يكون المشتري  
يتمتع به بعد اذ اراد ان يوفى له ما كان وكالة لا شركة وان وجد شرط صحة الوكالة جازت  
الوكالة والا فلا في حق جنس المشتري وبطل نوعه ومقتضى الثمن في الوكالة الخاصة وطو  
ان لا يقول من اراد الى الوكيل او بيان الوقت او قدر الثمن او جنس المبيع في الوكالة  
المالك كذا في البدائع وفي المتن من ابى يوسف ارج في رجلين قالوا اشترى غنما من شيء وهو بيتنا  
فصل في غنم جائز وحيه ايضاً الحسن بن زياد عن ابي خزيمة ربح في رجل قال لا حرمنا اشتريت  
من اصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك اذا قال اليوم  
وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصقان وكذلك لو قال كلوا حد منهما لصاحبه ولم يوقتا  
وكذلك اذا قال ما اشتريت من الدقيق فهو بيني وبينك وليس لواحده منهما ان يبيع حصته  
صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه لانهما اشترى في الشراء لا في البيع كذا في المحيط \* ولو قال  
اطبخ هذا للآخر ان اشتريت عبد فهو بيني وبينك كان فاسداً الا ان يسمى نوعاً فيقول عبداً  
لفرد صلياً او جاهله ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال ما اشتريت من شيء فهو بيني  
وبينك فان ابلح ليفه رج قال لا يجوز وكل لك قال ابو يوسف رج كذا في البدائع \* وفي المتن  
ايضا بشر بن الوليد عن ابي يوسف رج قال ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا  
جائز وكذلك ان وقت منه ولم يوقت وقتاً الا انه وقت من المشتري معناه ان قال ما اشتريت  
من الصنف اليك كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة \* ان قال ما اشتريت في  
وجهك فضيتني وبينك وقد مخرج في وجهه لو قال بالبعرة فهو باطل حتى يؤقثا ثمنا او بيعاً او ايلما  
كذا في المحيط \* رجل وامرأة الاخران يشترى عبداً بعينه بينه وبينها فقال نعم فاشهد بمشرك الشراء  
انه لشراء لنفسه طاعة فالعبد مشترك كذا في محيط المرحضي \* قال ابو حنيفة ربح في الجرد  
ان اطلقه ففاد فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشترىته لنفسى يكون القول لو قال  
لشهدوا اني قد اشتريت فلان كذا امراني ثم اشترى هو الامر كذا في الذخيرة \* بان الشراء وسكت  
عند الشراء لم قال بعد الشراء المشترى فلان الامر كان لفلان ان كان ملكاً ولو قال ذلك بعد  
الشراء لم يملكه الا بالقبول

في اللفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

ما حدث به صيحا أو مات لم يقبل قوله إلا أن يصدق له ألا مركذا في التنازل خاتمة \* رجل قال لآخر  
اشتر عبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال له الآخر اشتر ذلك بيني وبينك قال نعم  
فاستراه فهو للأمرين كذا في الخلاصة \* قالوا هذا إذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الأول  
وأما إذا قبل الوكالة بمحضر من الأول يكون العبد بين الأمر الثاني وبين المأمور ونصفين  
كذا في المحيط \* ولو لقيه ثالث فأمره بذلك فاستراه المأمور بعد أمر الثلاثة ينظر أن قال للثالث  
نعم بغير محضر الأولين فالعبد بينهما ولا شيء للثالث والمشتري وإن قال نعم بمحضرهما فالعبد  
بين الثالث والمشتري نصفان كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى قال هشام سألت محمدا راح  
ما نقول في رجل أمر رجلا أن يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على أن أنقد لنا  
الدراهم قال فهو جائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه أيضا إبراهيم من محمد راح رجل قال لرجل  
اشترى جارية فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك  
كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن تبنيها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما يبيعا لها على تجارتها  
كذا في المحيط \* لو قال رجل لآخر آتينا اشتري هذا العبد اشترك صاحبه أو فصاحبه فيه شريك  
له فهو جائز فأيهما اشتراه كان مشتريا نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فإذا قبضه فهو كقبضهما  
حتى لو مات كان من مالهما فإن اشترى معا أو اشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى  
صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نقد أحدهما كله الثمن في هذه الصورة ولو بغير أمر  
صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير \* فإن أدركوا أحدهما لصاحبه في بيعه  
فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو بائع نصيب شريكه بنصف الثمن ولو باعه الآخر  
فجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفان عندنا في حنفية راجع ومنه هما البيع ينصير قبيل نصيب  
البايع خاصة كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى قال هشام سألت أبا يوسف ويخرج يقول في رجل  
قال لآخر ليس له شيء فقال فمعي عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والربح  
والوضيعة عليهما كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب من رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه  
فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية إلا أن يبين  
خلافه كذا في فتح القدير \* وكذا لو اشترى رجل رجلين يصير بينهما شركا في ثاوي قاضي خان \*  
رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل اشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني



كتاب الشركة ( ٢١٠ ) في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

يعلم بمشاركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد والاول النصف وخرج  
المشتري من البين كذا في المحيط \* وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل اشركني فيه فاشركه ثم  
استحق نصف العبد فللشريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي \*  
وانما اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل اشركني فيه وهو يرى انه اشترى الكل ففعل فله  
جميع النصف الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم انه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط \*  
وانما اشترى رجل شيئا فقال له رجل اخراشركني فيه فاشركه فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل  
قبض الذي اشترى لم يصح ولواشركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم  
انه لا بد من قبول الذي اشركه لان لفظ اشركتك صار ايجابا للبيع هكذا في فتح القدير \* وذكر في  
المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في  
المقبوض وله الخيار لتفرق الصفة عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رجل في بيته حنطة يد فيها  
كلها فاشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء المشترك اخذ نصف ما بقي  
وان شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع  
وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللمشرك الخيار كذا  
في المراج الوهاج \* ولو اشترى رجلان عبدا فاشركا فيه آخر بنظران اشركاه على التعاقب  
فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي \* وان اشركاه معا بان قالا جملة اشركناك  
في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحسانا كذا في المحيط \* ولو اشركه احدهما في نصيبه  
ونصيب صاحبه فاجاز صاحبه فله النصف وللشريكين نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان لم يجز  
فله نصف نصيب المشترك وهو الربع كذا في المحيط \* ولو اشركه باذن شريكه كان بينهما اثلاثا كذا  
في المبسوط \* وان قال اشركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فان اجاز شريكه فله الثلث  
وان لم يجز فله السدس كذا في محيط السرخسي \* ولو قال احدهما اشركتك في نصف هذا  
العبد فقد روى ابن سماعة عن ابي يوسف رجا كان مملكا جميع نصيبه منه بمنزلة قوله  
قد اشركتك بنصيبه لا يرى ان المشتري لو كان واحدا فقال لرجل اشركتك في نصفه كان له  
نصف العبد كقوله اشركتك بنصفه بخلاف ما لو قال اشركتك في نصيبي فانه لا يمكن ان يجعل  
بهذا اللفظ مملكا جميع نصيبه باقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال اشركتك بنصيبي

فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح

كان باطلا فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير \* اشترى عبدا بالرب درهم وقبضه ثم قال لرجل  
 قد اشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئا حتى قال لا خراشركتك فيه ثم قال قد قبلنا فالعبد بينهما لكل واحد  
 منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط \* ولو قال لرجل اشركني فيه فاشركه  
 فلم يقل الرجل تبلى حتى قال لا خراشركتك فيه ثم قبلا فلا شيء للاول وللثاني النصف وكذلك  
 لو قال لا خراشركتك فيه ثم قال لا خراشركتك فيه ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه  
 وبين الآخران قبل وان قال قد اشركتكم جميعا فقبل احدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي \*  
 قال لي مشرة دنا نيرفاد فعلى ذهابنا شترى بالكل سلعة بالشركة ولم يغيب مقداره فدفع اليه  
 خمسة واشترى بالخمس عشرة سلعة يكون اثنان اثنان قال اشترى بالخمس عشرة سلعة بالشركة  
 ولو قال ذلك يكون اثنان اثنان كذا في لفظ الشركة يحتمل شركة الاملاك ثم قال وهذه اذا عين السائل  
 جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما اذا لم يعين فبالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل  
 للجهالة كذا في القنية \* وقال ابو حنيفة رح في رجل قال لا خراشتر هذا العبد واشركني فيه فقال نعم  
 ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال ابو يوسف رح وهو استحسان كذا في المحيط \* اشترى بقرعة بعشرة  
 دنا نير فقبضها ثم قال لا خراشركتك فيها بدينا رين فقبل كان له خمس البقرة كذا في محيط  
 السرخسي \* باع فليزا بخمسين دينا را ثم قال البائع اكون لك شريكا فيه فقال المشتري نعم  
 فسكتا على ذلك فكان البائع يبيع والمشتري يبيعهما في السوق على هذا حتى نفذت  
 لا يصير شريكا فيه كذا في القنية \* اشترى حنطة فاعطى على طبعها درهمين ثم اعطى على خبزها  
 درهما فاشرك رجلا في الخبز اعطاه المشرک نصف ثمن الحنطة ونصف النفقة وكذلك هذا  
 في القطن وغزله وحيا كته والسمسم ومصره واذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط  
 اليه اجر او المسئلة بحالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط \* ولو قال  
 له رجل ما اشتريت اليوم فييني وبينك فقال نعم ثم قال له خراشتر لي هذا العبد بيني وبينك  
 فقال نعم ثم اشترى العبد فنصفه للآخر ونصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد  
 بيني وبينك وقال آخر ما اشتريت فييني ثم اشترى العبد فللاول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر  
 كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثالث فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح  
 الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز معناها ان كان او معاوضة الا اذا كان راس مالهما من الاثمان التي

لا تتعين في عقود المبادلات نحو الدراهم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك رأس مالهما او رأس مال احدهما كذا في المحيط \* ويشترط حضوره عند العقد او عند الشراء كذا في خزائنة المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* حتى لو دفع الف درهم الى رجل وقال اخرج مثلها واشتر بها وبع فاخرج صحت الشركة كذا في الصغرى \* ولا يصح بمال غائب او دين في الحالين كذا في محيط السرخسى \* اما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع \* ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما كذا في خزائنة المفتين \* ولو كان لا أحدهما الف درهم ولا خر مائة دينار ولا أحدهما دراهم بيض ولا آخر دراهم سود فاشتركا جازت الشركة كذا في محيط السرخسى \* التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوز والا فلا كذا في التهذيب \* والمصوغ منهما بمنزلة العروض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان \* اما الفلوس فان كانت كاسدة فلا يجوز الشركة والمضاربة بها لانهما عروض وان كانت نافعة وكذلك في الرواية المشهورة عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يجوز كذا في البدائع \* وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات \* وفي المبسوط الصحيح ان عقد الشركة على الفلوس يجوز متى قول الكل كذا في الكافي \* اما الشركة بالملكيات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط وبعده لا يجوز بالاتفق كذا في المحيط \* ولكل واحد منهما متاعه وله ربحه وعليه وضيعته كذا في الكافي \* وان خلطا وهو جنس واحد فشركة العقد فاسدة وشركة المالك ثابتة وما ربحا فلهما والضيعة عليهما كذا في محيط السرخسى \* وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* ثم عند اختلاف الجنس اذا باع المخلوط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا كذا في المبسوط \* قال عامة مشايخنا الصحيح ان يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسى \* وان كان احدهما يزيد الخلط خيرا فانه يضرب بقيمته يوم يقسمون غير مخلوط كذا في المحيط \* وهكذا في فتح القدير \* اشترياهما بكرة حنطة وكبر شعير فكال احدهما الحنطة والاخر الشعير ثم باع ذلك بدرهم يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا في محيط السرخسى \* وفي شرط

وفي شرط الربح يعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري يعتبر قيمة رأس مالهما وقت الشركة وفي ظهور الربح في نصيبهما أو في نصيب أحدهما يعتبر وقت القسمة لانه ما لم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كذا في القنية \* والحميله في جواز الشركة في العروض وكل ما يتعين بالتعيين ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه حتى يصير مال كل واحد منهما نصفين ويحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد ذلك عقد الشركة فيجوز وبالاخلاف كذا في البدائع \* ولو كان بينهما تفاوت بان يكون قيمة مرض احدهما مائة وقيمة مرض صاحبه اربع مائة يبيع صاحب الاقل اربعة اخماس مرضه بخمس مرض الآخر فصا والمناخ كله اخماس كذا في الكافي \* وكذلك اذا كان لاحدهما دراهم والآخر مروض ينبغي ان يبيع صاحب العروض نصف مروضه بنصف دراهم صاحبه ويتقا بضان ثم يشتركان ان شاء امفاوضة وان شاء امانا كذا في المحيط \* وفي المنتقى هشام عن محمد بن عبد بن رجلين اشتركا فيه شركة عنان او مفاوضة جاز كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى رجلا نكروا حد طعام فاشتركا عليهما وخطا هما واحدهما ا جود من الآخر فالشركة جائزة والتمن بينهما نصفان لان هذا يشبه البيع حين خلطاه على انه بينهما وقال في موضع آخر نص في هذا الكتاب انه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم با ما كذا في محيط السرخسي \* والثاني بالقواعد اليق كذا في النهر الفائق \* الباب الثاني في المفاوضة \* وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشراؤها \* اما تفسيرها فهي ان يشترك الرجلان فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلا من الآخر في كل ما يلزمه من مهدة ما يشتره كما انه وكيل عنه كذا في فتح القدير \* فيجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين او ذميين كذا في الهداية \* وان كان احدهما كتابيا والآخر مجوسيا كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع \* ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا لا يصح بين المجنون والعاقل كذا في العيني شرح الكنز \* ولا يصح بين العبد بين ولا بين الصبيين ولا بين المكاتبين كذا في خزائنة المفتين \* وان فاض المسلم الحر مرتدا او مرتدة او ذميا لا يصح المفاوضة فان اسلم المرتد قبل الحكم بالحاقه صحت المفاوضة كذا في فتاوى قاضي خان \* وصورة شركة المفاوضة ان يشترك اثنان ويقولوا شاركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على ان نشترى ونبيع جميعا وشتى بالنقد



والنسيئة ويعمل كل واحد منا برأيه على ان ما رزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والوגיעة على المال ذكوة في المبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات \* واما شرائطها فمنها التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط \* وان عقد ما من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات \* وان يكون كل واحد منهما من اهل الكفاية بان يكونا بالغين حريين عاقلين متفقيين في الدين كذا في الذخيرة \* وان تكون هامة في هجوم التجارات كذا في المحيط \* وان يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذا كان من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والدنانير او كانا من جنس واحد الا انه اختلف نوعها نحو الكسور مع التصحيح يشترط مع ذلك التساوى في القيمة كذا في الذخيرة \* وان لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شارك به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط \* اذا كان المالان على السواء عند الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في احدهما فضل قبل ان يشتريا بان زاد قيمة احد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت فنانا وكذا ان اشترى باحد المالين و زاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها كذا في خزانة المفتين \* وان تفاضلا في الاموال التي لا يصح فيها الشركة كالعروض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع \* ولو كان لاحدهما وديعة نقد لم يصح ولو كان له دين صحت الى ان يقبضه فاذا قبضه فسدت وصارت فنانا وكذا يعتبر التساوى في التصرف فانه لو ملك احدهما تصرفا لم يملكه الآخر فالتساوى كذا في فتح القدير \* الفصل الثاني في احكام المفاوضة \* ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الا طعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استحسان كذا في الهداية \* وكذا المتعة والنفقة كذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا الاستيجار للسكنى والركوب لاجلته كالحمى وغيره كذا في النبيين \* فيختص بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلة عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة له ولعائلته وان امهم ان يطالب الآخر ويرجع الآخر بما ادى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير \* وان ادى المشتري رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسى \* وليس له ان يشتري جارية للوطنى او للخدمة بخلاف الشريك فان اشترى ليس له ان يبطأها ولا لشريكه لا يهاذله في الشركة لئلا يفسد بينهما كذا في البدائع \* وان اشتراها للوطنى

بأذن شريكه فهي له خاصة وللبائمين يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه بنصف الثمن عندهما  
وعند البيهقيفة رح لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي \* فإن اشترى جارية  
للوطنى بأذن شريكه واستولدها ثم استعقت فعلى الواطن العقب بأخذ المستحق بالعقر أيهما شاء  
كذا في البدائع \* ولا يشاركه في ما يرث من ميراث ولا جائزة يميزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة  
كذا في فتاوى خاضيجان \* ولا الهدية هكذا في المبسوط \* والملك إذا وقع لأحد الشريكين  
بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري  
رجلا ثم استقط الخيار فإنه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي \* وكل ودعة كانت  
عند أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل أن يبين لزمهما جميعا فان قال الحي  
ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصدق وإن كان الحي هو المستودع صدق كذا في المبسوط \*  
وإن قال المستودع أكلتها قبل موت صاحبي لزمه الضمان خاصة الآن يقيم البيهقيفة على ما قال  
فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي \* ولو كان عند أحدهما مضاربة فعمل بها أو ودعة  
فخالف فيها كان الرهن لهما كذا في المبسوط \* الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد  
من المتفاوضين بحكم الكفالة من صاحبه \* إن اقترأ أحد المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤاخذ به  
صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالته كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع  
كذا في المضمرات \* ولو اقترأ أحد المتفاوضين لمن لا يقبل شهادته له بدین بان اقترأ به أو لابنه  
أو لأمه أو ما أشبه ذلك لم يصح إقراره في حق شريكه حتى لا يؤاخذ به شريكه في قول البيهقيفة رح  
وهو لا يظهر كذا في المحيط \* وكذلك لو اقترأ امرأته وهي بائنة معتدة منه كذا في المبسوط \*  
فإن تزوج تزويجا فاسدا ودخل بها واقربمهر لها لم يلزم شريكه وبدین آخر يلزمهما كذا  
في محيط السرخسي \* ويجوز إقراره عليهما جميعا لأم امرأته وولدها من غير اعتبار للاقرار  
بالشهادة ولا يجوز إقرار المرأة المفاوضة بالدين لزوجها على شريكها كما لا يجوز شهادتها له  
ويجوز إقرارها بالدين لأبوي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما يجوز  
شهادتها كذا في المبسوط \* أم وثق أم ولده ثم اقترأ بدین يلزمهما وإن كانت في عدته كذا  
في محيط السرخسي \* كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع واليخوة والأجارة أو بما يشبهها  
كالغصب والاستهلاك والكفالة بالمال بالأمرو الإعارة والرهن فالآخر ضامن له ولو كفل بمال

بغير امر الكفول منه لم يؤخذ به شريكه اتفاقا كذا في الكافي \* وكذا ذلك البيوع الفاسدة  
 كذا في المحيط \* وصاحب الحق محبر في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع  
 كذا في المضمرات \* إلا أن حاصل الضمان يكون على الغامل خاصة حتى لو أدى الآخر  
 من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط \* بخلاف الشري الفاسد فان هناك اقرار  
 الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ  
 بذلك شريكه في قولهم جميعا ولو كفل أحدا لمثما وضيمن من رجل بمهرا وارث جناية فهو  
 بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط \* إذا وطئ أحدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلهما مستحق  
 أن يأخذ بالعقار ايها شاء كذا في فتاوى قاضيجان \* ولو كلف أحدهما ضمان لا يشبه ضمان  
 التجارة لا يؤخذ به شريكه كدروس الجنایات والمهر والنفقة وبدل الخلع والصلح من القصاص  
 وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم إذا انكر الشريك الجاني بخلاف ما لو ادعى  
 على أحدهما بيع خادم فائدة للمدعى أن يحلف المدعى عليه على البتات وشريكه على العلم  
 لأن كل واحد لو اقربا أداه المدعى يلزمهما بخلاف الجناية لو أقر أحدهما لا يلزم الآخر كذا  
 في فتح القدير \* وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة إذا دعى رجل على أحدهما  
 وحلف القاضي المدعى عليه على ذلك كان للمدعى أن يحلف الآخر كذا في المحيط \*  
 فان ادعى شيئا من ذلك عليهما جميعا كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة واهما بكل  
 من اليمين أمضى الأمر عليهما وإن ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كان له أن يستحلف  
 الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحلفه البتة كما لو كانا حاضرين  
 كذا في المبسوط \* وإن كان أحدا للمتفاوضين ادعى شيئا من أعمال التجارة على رجل واحد  
 المدعى عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المتفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك فليس له  
 ذلك كذا في المحيط \* وإن ادعى على أحدا للمتفاوضين مالا من كفاية وحلفه عليه فله  
 أن يحلف شريكه عليه أيضا في قول أبي حنيفة ربح كذا في المبسوط \* وإن باع أحد المتفاوضين  
 شيئا أو أدان رجلا أو كفل له رجلا بدين أو غصب مالا فلهما جميعا أن يطالب به كذا  
 في فتاوى قاضيجان \* ولو أقر أحد المتفاوضين قديلا فلا خير لأحد الآخر وللمشتري جرم مطالبة  
 البتة

بتسليم العبد ولو آجره مبدئ له من ميراثه أو شيئاً له خاصة ليس لشريكه اخذ الاجر ولا للمستاجر  
 مطالبته بتسليم الاجر كذا في محيط السرخسي \* وكذا كل شيء هو له خاصة يأمنه لم يكن  
 لشريكه ان يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* اذا اتفق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتبت هذا العبد في الشركة لم يصدق  
 على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كانه انشاء الكتابة  
 للحال ولشريكه ان يرد كذا في المحيط \* ولو آجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب  
 أو عمل من الاعمال فلا جر بينهما وكذلك كل كسب اكنهية أحدهما فلا جر بينهما ولو آجر  
 نفسه للخدمة فلا جر له خاصة كذا في التاتارخانية \* ولو آجر أحد المتفاوضين اجيراً أو دابة  
 فلمؤا جران يأخذانها شاء بالاجرة الا انه لو استأجره لحاجته أو الى مكة للحج يرجع شريكه  
 بما أدى منه كذا في محيط السرخسي \* الفصل الرابع فيما يبطل به المفاوضة وما لا يبطل به \* لو استفاد  
 أحد المتفاوضين مالا يجوز عليه عقد الشركة باريث أو هبة أو وصية أو نحوه ذلك وصل اليه بطلت  
 المفاوضة وصارت شركتهما هنا كذا في السراجية \* وان ورث عروضا أو ديوناً لا يبطل المفاوضة  
 ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي \* وكذا العقار كذا في الهداية \* واذا اشتريا بأحد المالين شيئاً  
 ففي القياس يبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل واذا كان راس مالهما على الجواهر يوم الشركة  
 حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل ان يشتريا بان زادت قيمة أحدهما المتقدين  
 عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد ربح وكذا اذا اشترى بأحد المالين وزاد  
 الآخر كذا في المحيط \* وان اشترى أحدهما بما له وزاد المشتري في قيمته فالقياس ان تبطل وفي  
 الاستحسان لا تبطل كذا في المضمرات \* وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على  
 حالها وكذا ان وقع الشراء بأحد المالين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا ينتقض المفاوضة  
 كذا في الظهيرية \* ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهم فوهبه وسلمه اليه بطلت المفاوضة  
 وان كان شريكه قائماً وهذا هو الصحيح لا أحد المتفاوضين انه اراد فسخ الشركة حال فية صاحبه  
 كذا في الذخيرة \* ولو آجر أحدهما مبدئ له خاصة أو باع لم يبطل المفاوضة ما لم يقبض الآخر كذا  
 في المحيط \* اذا انكر أحد المتفاوضين انفسحت المفاوضة ويجب ان يكون الحكم في جميع الشركات  
 هكذا كذا في الظهيرية \* وما غمدت به شركة العنان يفسد به شركة المفاوضة كذا في البدائع \*





كتاب البيهقي في فضائل \* في ( ٢١٩ ) في المغارمة \* في تصرف أحد المتفاوضين

الصحيح أن ذلك من تصرف في المغارمة وهو ما لا يعد من المغارمة في الدنيا \* وقول  
لديك المغارمة والآن لا تملكها إلا بما رزقته من غير أن شريكه يجازي ولا يفسد على الآخر  
المستفيض عليه إعتدلت كذا في محيط الشريعة من أنما يمكن إلا أن لا يكون الحق في الفاكهة  
التي هي من غير أن لا يملك إلا ما رزقته من غير أن شريكه يجازي ولا يفسد على الآخر  
وهو من أن لا يملك إلا ما رزقته من غير أن شريكه يجازي ولا يفسد على الآخر  
يجوز ذلك في الفاكهة والخبز والحجر وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا حد المتفاوضين  
أن يوافقوا بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد بن حنبل في الدخيرة  
م على قول من يجوز للمساخرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه في كبرائه  
وطعامه وأهله من جملة رأس المال روى ذلك الحسن من أبي حنيفة وروى أن ربح حصص  
النفقة منه والأكثر النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية \* وله أن يبيع المال مضاربة  
بدا في البدائع \* هذا روى الأصل وهو الأصح كذا في التهر القائق \* وكذا في الهداية \*  
كذا له أن يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع \* ولا حد لها أن يبيع كذا  
في الظهيرية \* ولو أبيع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا أن علم المستبيع  
بتفرقهما كان ما اشترى للأمر خاصة وإن لم يعلم بتفرقهما أن كان الثمن مدفوعا إلى المستبيع  
جاء شراؤه على الأمر وعلى شريكه وإن لم يكن الثمن مدفوعا إليه كان مشريا للأمر خاصة  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مات الذي لم يبيع ثم اشترى المستبيع المتاع لزم  
الحق خاصة ولو نقد المستبيع الثمن من المال المدفوع إليه فورثة الميت بالخير إن شاؤوا  
ضموا المستبيع الثمن وإن شاؤوا ضموا البضاعة فإن ضموا المستبيع يرجع ذلك على الأمر  
وكذا ذلك لو ضموا البائع على المستبيع ثم المستبيع يرجع على البائع ولو أبيع  
أحد المتفاوضين الفاكهة ولشريكه له شريكه من أن يرصاء شريكه العنان ليشتري لهما متاعا  
ثم مات أحدهم فإن مات المستبيع ثم اشترى المستبيع فالتابع للمشتري ويضمن المال فيكون  
نصفه لشريك العنان ونصفه للمشتري والحق ولورثة الميت وإن مات شريك العنان ثم اشترى  
المستبيع فالمشتري كله فالتفاوضين ثم ورثة الميت إن شاؤوا رجعوا بحصصهم على ابهما شاؤا  
وإن شاؤا ضموا المستبيع ويرجع به المستبيع على ابهما شاء وإن مات المتفاوض الذي

لم يفرغ ثم اشترى المنتفع بنصفه الآخر ونصفه لشريك المعتذر ونصفه للمفاوض الذي  
 لورثة الميت حصته ولو اشترى المنتفع ما كان مع باقي الشركاء في محيط المرحضى \*  
 وليس لأحد المتفاوضين أن يفرغ في ظاهر الزمان وهو المصير كذا في الذخيرة \*  
 إلا أن يأخذ من ذلك المصير ما ينفعه ولم يدخل نصيبه في ذلك فإن كان كذا في  
السراج المحيط \* ولو افترض غير ذلك ضمن نصيبه ولا يغيب الفاوعة كذا في محيط المرحضى \*  
 وقالوا ليس أن يكون له الا فراض بقا الخطر للناس فيه كذا في المحيط \* ولا أحد المتفاوضين  
 أن يشارك رجلا شركة صان بغير مال الشركة كذا في المبروط \* سواء مرطاف في عقد الشركة  
 أن يدخل كل واحد منهما برأيه أو لم يشترط في الذخيرة \* ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان  
 بائنا من شركته أو غير ذلك شريكه كذا في المحيط \* وإن شاركه شركة مفوضة بأذن شريكه فهو جائز عليهما  
 كما لو فعل ذلك وإن كان بغير إذنه لم تكن مفوضة \* وكانت شركة مفوضين يستوى أن كان الذي  
 شاركه إياه أو ابنه أو أخيه أو جده كذا في المبروط \* وفي المنتقى من الشيخ يوسف راج في متفاوضين  
 على أن أحدهما رجلا شركة مفوض في الرقيق فهو جائز وما اشترى من هذا الشريك من الرقيق  
 فنصفه للمشتري ونصفه بين المتفاوضين نصيبين ولو أن المتفاوض الذي لم يشارك اشتري عبدا  
 كان نصفه لشريكه بغير شركته ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط \* وإن كان يملك ويملكه يدفع إليه  
 مالا أو غيره يفتقر على شيء من ثمارهما في المال من الشركة فليخرج الشريك الآخر الوكيل  
 يخرج من الوكالة إن كان في بيع وعراء أو اجارة كذا في البدائع \* وإن كان يملكه بتقاضي ما دأبه  
 فليس الآخر أخراجه كذا في المحيط \* وإن كان يملكه بتقاضي ما دأبه فليس الآخر أخراجه  
 وعكس في بدل المصير لم يضمن فيه استحقاق كذا في الذخيرة \* ولو أجاز أحداهما من شركتهما  
 فربما المصير فطبت البداية ثم اخذها في الموضع الذي ركبها إليه فأيضا صدقه في الإجارة  
 في ذلك الموضع بغير المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضي خان \* وكل ما يجوز لأحد  
 شريكه أن يفعل كذا في المتفاوض كذا في محيط المرحضى \* الفصل السادس  
 في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وبطل وجوب بقدر صاحبه \* إذا قال أحدهما في بيع  
 بكذا لأخر جائز إلا أنه عليه كذا لك إذا قال أحدهما في سلم بكذا صاحبه كذا في المحيط \*  
 ولو كان أحدهما في بيع بكذا لأخر جائز إلا أنه عليه كذا لك إذا قال أحدهما في سلم بكذا صاحبه كذا في المحيط \*







كتاب الشركة \* ( ٢٢٢ ) في المفاوضة \* في الاختلاف المتفاوضين

المفاوضة ثم افتروا ولم يعلموا المشتري بافتراقهما ~~فكان~~ من اليد مع جميع التمسح الى ايها شاء  
كذا في المحيط \* وان كان علم بالطرف لم يصدق الا في الاختلاف ولو لم يعلم على شرايكة لا يبرأ  
من نصيبه العاقبة وكذلك لو وجد بين الاخصام الا بالجمع كذا في محيط الشرعني \* ولو كان  
المشتري رده على شرايكة البائع بالعيب قبل الفرقا وقضي له بالاختصاص او بقصاصة العيب عند  
تعذر الرد ثم افتروا وكان له ان ياتخذ ايها شاء كذا في المحيط \* ولو استحق البعد بعد الافتراق  
وقد كان لهذا التمسح كله قبل الافتراق فلم يشتري ان يرجع بالتمسح على ايها شاء كذا في الظهيرية \*  
منقولان افتراقا فلا يصح الباطل الذي ان ياتخذوا ايها شاءوا بجميع الدين ولا يبرأ جميع احدهما  
على صاحبه حتى يؤدى اكثر من التصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير \* ولو وكل احد  
المشترا وضين وجلا ان يشتري له جازية بعينها او بغير عينها بتمسح محمي ثم ان الاخر نهى الوكيل  
عن ذلك فنهية جاز فان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مضطر لنفسه وان لم ينهه عن ذلك  
حتى اشتراها كان مشتريا لهما جميعا ويرجع بالتمسح على ايها شاء كذا في المحيط \*

القصاص السابغ في الاختلاف المتفاوضين \* لو ادعى على آخر انه سارق متفاوضة  
فانكره المال في يد الجاحد فالتقول قول الجاحد مع يمينه وعلى المدعي البيعة كذا في فتح القدير \*  
فان جاء المدعي ببيعة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه اما ان شهدوا انه متفاوضة  
وان المال الذي في يده بينهما او شهدوا انه متفاوضة وان المال الذي في يده من شركتهما  
وفي هذين الوجهين يقبل بينته وقضي بالمال بينهما نصفان واما ان شهدوا انه متفاوضة وان المال  
في يده وفي هذا الوجه يقضي بالمال بينهما نصفان سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى او بعد  
ما افتراقا من مجلس الدعوى واما ان شهدوا انه متفاوضة ولم يزيدها على هذا وفي هذا الوجه  
في كثر شمس الائمة المرحومي رح في شرحه انه يقبل بينته ويقضي بالمال بينهما واليه اشار محمد رح  
في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الاسلام انهم ان شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة  
وقضي بالمال بينهما ما لم يشهدوا انه بينهما نصفان او يشهدوا انه من شركتهما او يقر الجاحدان المال  
كان في يده يومه او شهد الشهود بذلك كذا في المحيط \* ثم اذا قضى القاضي بينهما نصفين  
اذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا او هبة او صدقة من جهة غير المدعي  
فهذه المسئلة على وجوه ان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا انه متفاوضة وان المال بينهما

## كتاب الشركة ( ٢٢٣ ) في المفاوضة \* في اختلاف المفاوضين

فصفان او شهدوا انه مفاوضة وان المال من شركتهما في ذين الوجهين لا يسمع بهما ولا يقبل بينته  
وان كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا انه مفاوضة وان المال في يده او شهدوا انهما ومنه  
ولم يزيدوا على ذلك مع دعواه او يقبل بينته من غير حرج بخلاف الذي يوسف راجح ولو كان المدعى عليه  
ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقي من المدعى بجميع دعواه ووجب بينته في الوجهين كلها  
كذا في الظهيرة \* واذا ادعى انه شريكه مفاوضة واقربه المدعى عليه واقصى عليه مال في يده  
ثم ادعى شيئا مما في يده ميراثا او هبة واقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال  
في يد رجلين وهما مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه ميراث من ابيه  
واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيجان \* واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي  
منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه ميراث من ابيه  
مفاوضة لم يقض لهم بشي مما في يد الحي الا ان يقيموا البينة انه كان في يده في حياة الميت  
او انه من شركة ما بينهما فح يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط \* فان اقام الحي البينة انه ميراث له  
من ابيه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا شهدوا ان المال من شركتهما وان شهدوا ان هذا المال  
كان في يده وقت الشركة فعند ابي يوسف راجح لا تقبل بينة الحي وعند محمد راجح تقبل كذا  
في محيط السرخسي \* ولو كان المال في يد الورثة وجدوا الشركة فاقام الحي البينة على المفاوضة  
واقاموا ان اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير ما بينهما لم تقبل منهم وصحة شمس الائمة  
ان هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثا لا بينا واقاموا البينة على هذا لا تقبل  
في قول ابي يوسف راجح وتقبل في قول محمد راجح كذا في فتح القدير \* وان كانت الاشياء في يد  
احدهما فجحد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجحود وهو ضامن لنصف جميع ما في يده اذا قامت البينة  
على المفاوضة لانه كان امينا فيما لجحد يصير ضامنا وكذلك اذا جحد وارثه بعد موته فان ماتا  
واوصى كل واحد منهما الى رجل فوصى كل واحد منهما بطلب بما ولى موصيه مبيعة  
فاذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد ان يكونوا مقرين بالمفاوضة كما لو كان  
الوصي قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان امينا في نصيب صاحبه كذا في المبسوط \* متفاوضان  
ادعى احدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة  
فجميع المال من العاقرين غيرهما يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة

كتاب الشركة في الفارضة \* ( ٢٢٢ ) في الفارضة \* في اختلاف المتفاوضين  
او متاع يست او يترك العمل او حصة بطا ما لم يكن يكون بين كل واحد من المتفاوضين استصفا  
لذا كان ذلك بعد الفرض ولو لم يفتقر الى ذلك ما يترك ما يترك المتفاوضين متداولوا الشركة بهذا  
وما لو لم يترك ما يترك العمل او حصة بطا ما لم يكن يكون بين كل واحد من المتفاوضين استصفا  
على غير ذلك من كل واحد من المتفاوضين والى المال الذي في يده من هذا المال الثلث له  
والمدعي على كل واحد من المتفاوضين المتضمن حصة على فعل ما لو جاء لا تقبل هذا والى هدا  
فما سافر في الشركة تقبل على المتفاوضين كذا في المحيط \* اعمد المتفاوضين واد على المال مناصفة  
وشهد الشهود بالثلاثة لا تقبل هذه الشهادة \* ادعى الفارضة وشهد الشهود بالثلاثة ثم قال المدعي  
كانت كذا لك تقبل استصفا كذا في محيط المحيط \* وادعى الفارضة والمتفاوضين فاقام احدهما  
البينة ان المال كله كان في يد صاحبه وان قاضي بلده كان قضى بذلك عليه ومضى المال وانه قضى  
به بينهما نصفين فاقام الآخر بمنزل ذلك من ذلك القاضي بعينه او غيره فان كان من قاض واحد  
وعلم قاضي القضاين احده بالآخر وان لم يعلم او كان القضاء من القاضيين لزم كلا منهما القضاء  
الذي انفذ عليه لان كلا منهما صحيح ظاهر افعاصب كل صاحبه بما عليه ويتراد ان الفضل كذا  
في فتح القدير \* ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعا ما تركا ثم وجدوا امالا كثيرا فقال  
احد الفريقين كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك الابينة وعلى الفريق الآخر البين فاذا احافوا  
كان بينهما نصفين فاس كان في ايديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبواقة وان كانوا لم يشهدوا  
بالبرائة فهو بينهم جميعا بعد ما يعلف الآخرون ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في الميسوط \*  
ولو كان المال في يد احدهم الفريقين فقالوا كان لا بيننا قبل الفارضة وكذا في الفريق الآخر  
فالمال بينهما وان كانوا شهدوا على البرائة مما في الشركة وان كان البرائة من الشركة  
وغير ما فهم خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الابينة كذا في محيط  
الميسوط \* وادعى شهدوا على الآخر وبالفارضة منذ عشر سنين تقبل القاضي ثم ادعى  
ثبت بالفارضة منذ عشر سنين تقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يده منذ عشر سنين تقبل  
ذلك بينهما وادعى شهدوا على انشاء الفارضة منذ عشر سنين فقهى بالفارضة منذ عشر سنين  
ولا يقضى بالفارضة تقبل ذلك فما علم يقبل لاحد مما قيل بالفارضة يحتمل وجوبه وما كان



مشكل الحال فهو المتفاوض كذا في المحيط \* وتوأمرا أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبدا لهما  
ويصنعي بجنس العبد والتمسح ما شترياه وقد اختلف في المتفاوضان من الشركة فقال الأول شترياه  
بعد التفريق فهو في خلاصة وقال الآخر شترياه قبل التفريق فهو بينهما كان القول قول الآخر مع  
يمينه واليمين بينة الآخران أقام البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن قل  
الشريك لا قدرى حتى اشترياه فهو الآخر خاصة كذا في محيط السرخسي \* وإن قال الآخر شترياه  
قبل الفرة وقال الآخر شترياه بعد الفرة فالقول قول الآخر والبينة بينة الآخر كذا في المحيط \*  
أنه اختلف أحد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول بينة كالقول في قيموا المتفاوض وإن ا  
اختلف المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق في ذلك  
لكن إقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يرد له دفع الضرر عن نفسه بعد ما اختلف على  
علمه وكذلك إن إقراره اعتقه في الشركة معناه أن إقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشغل  
بالتحلاف الآخر هنا بخلاف الكتابة كذا في المبسوط \* وإذا تفرق المتفاوضان واشهد كل واحد  
على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما كنت اعتقت هذا العبد في الشركة قد دخل  
نصف قيمته فيما برأت اليك منه فصدقه الآخر في متقه وقال كنت اخترت ضمان العبد والقول  
لمن لم يعتق مع يمينه وله تضمين العبد عند أبي حنيفة روح دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك  
بري من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئا فله أن يضم العبد دون  
الشريك كذا في محيط السرخسي \* وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه فجعل الثابت  
بالبينة كالثابت بالمعينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يملكه إلا بعد الفرة  
كان القول قوله أيضا فإن أقام المصدق البينة أنه اعتقه في الفارضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر  
البينة أنه اعتقه بعد الفرة واختار ضمانه العبد فاليمين بينة الحق وبري هو والعبد من تصف  
عقده كذا في المبسوط \* وتوأمرا أحدهما أنه كاتب عبدا في الشركة على أن يوقفها لمستعونات العبد  
خلد دخل في البراءة وقال الآخر كاتبه بعد الفرة فالقول لمن لم يملك وإن كان العبد ترك ما لا  
فقال المكاتب كاتبه بعد الفرة وإياها ربه وقال الآخر في المتفاوضين وأرنا والمكاتب  
لم يؤد شيئا فالقول لمن لم يملك كذا في محيط السرخسي \* وإذا أودع أحد المتفاوضين  
من مالهما وليلة مندر حل فادعى المسنود أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع يمينه



كتاب الشركة - ( ٢٢٦٠ ) في المفاوضة في وجوب الضمان على المتفاوضين

كذا في المبسوط \* فان جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المردع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط \* وكذلك لو مات احد المتفاوضين لم يضمن المردع الى الميت ويستخلف الورثة على العلم وان ادعى الدفع الى ورثة الميت وخلفوا ما جحدوا يضمن حصه الحي وهو يمين الحي وورثة الميت كذا في محيط المرخسي \* ولو قال دفعت المال الذي اودعني بعد موت الذي لم يودعني وخلف في ذلك فهو بري من الضمان ولا يصدق على الرام الحي شيئا بعد ان يحلف ما قبضه كذا في المبسوط \* وان مات المودع قبل المستودع دفعت الى المهي تصفه والى ورثة الميت تصفه بري من الضمان اذا خلف فان اقر احد الغريقين بقبض النصف شركة الآخر فيه كذا في محيط المرخسي \* وان كانا حيين فقل للمستودع دفعت المال اليهما فاقر احدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع بري ولا يمين عليه وان افترقا ثم قال المستودع دفعت الى الذي اودعني فهو بري وان قال دفعت الى الآخر وكذب ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي اودعه ثم ما يقبضه المودع يكون بينهما تصفين وان صدقه للشريك بذلك فالمودع بالخيار ان شاء ضمن نصيبه شريكه وان شاء ضمن المودع كذا في المبسوط \*

الفصل الثاني من في وجوب الضمان على المتفاوضين \* استعار احد المتفاوضين دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فقطبت فهاضما منان كذا في المحيط \* ولو استعار احدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعا ما مثل ذلك او اخف لا يضمن كذا في محيط المرخسي \* ثم في مسألة الركوب اذا وجب الضمان وادى الراكب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما ادى ينظر ان كان قد ركبها لت حاجتهما فلا رجوع وان كان قد ركبها في حاجة نفسه فلا الرجوع فتصف ما ادى ولصاحب الدابة ان يطالب بضمان الدابة ايها ما كذا في المحيط \* وكذلك احد المتفاوضين اذا استعارها ليحمل عليها عدل زطي فحمل عليها شريكه مثل ذلك القدر لم يضمن ولو حمل عليها طيالة او كمية كان ضامنا لا يختلف الجنس والتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل الصغير عليها لم يكن ضمن فذلك شركة الا انه ان كان ذلك من تجارتهما فالضمان عليهما وان كان من واحدة منها فلهي حمل فالضمان عليهما لان الذي حمل فاصب والا فراعنه كقيل اطلقين ثم يرجع الشريك على الذي حمل بنصف ذلك اذا ادعى من مال الشركة كذا في المبسوط \* ولو استعار احدهما

ليحمل عليها مشقة مجا تيم منطة فحليل عليها بشر يكة مشقة معانين شعيرة من شركتهما لا يضمن  
وكذا لو كانا شر يكتين شركة منان فإبتعاها احدهما فالجواب فيه كالجواب في الاول  
كذا في فتاوى قاضي خان \* اذ قال احد الشريكتين لصاحبه لا تجاوز بحار افجا وزودك المال  
ضمن كذا في السراجية \* اقامات اجد المتقا وضمن ولم يبين حال الذي كان في يده فانه  
لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير \* الباب الثالث في شركة العنان \* وفيه ثلثة فصول  
الفصل الاول في تفسيرها وشرائها واجكامها \* اما شركة العنان فهي ان يشترك اثنان  
في نوع من التجارات بزاد طعام او يشتركان في عموم التجارات ولا يذكران الكفالة خاصة كذا  
في فتح القدير \* وصورتها ان يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات او يشتركان في عموم  
التجارات ولا يذكران الكفالة والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الكفالة دون الكفالة حتى يجوز  
هذه الشركة بين كل من كان اهل التجارة كذا في محيط السرخسي \* ويجوز هذه الشركة بين الرجال  
والنساء والبالغ والصبي الماذون والحرة والعبد الماذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب \* ولو ذكر الكفالة وكانت باقية شروط المفاوضة  
متوفرة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة ينبغي ان ينقذ عننا هكذا في فتح القدير \* واما شرط  
جوازها فكون رأس المال مينا حاضرا او غائبا من مجلس العقد لكن مشارا اليه والمعاو في راس  
المال ليس بشرط ويجوز الاتفاق في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط البحر حمي \*  
ذكر محمد ربح كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله واداء الامانة  
ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كل في ايديهما يشتريان بهو بيعان جميعا وشتى  
ويعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤوس  
اموالهما وما كان من ضيعة او تبعة فكذلك فان كانا اشترطا لتفاوت في بيع كذا في كذا ويقول  
اشتركا على ذلك في يوم كذا اي شهر كذا كذا في فتح القدير \* واما حكمها فصيرورة كل واحد  
منهما وكلاهما صاحب في مقوده التجارات ولا يصير كل واحد منهما صاحب في امتياع  
ما وجب بعقد صاحب كذا في المحيط \* ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا  
من صاحبه اذا لم يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان الفصل الرابع في شركة العنان في شرط الربح  
والضيعة وهذا كذا في المحيط \* لو كان المال بينهما في شركة العنان والعمل على اجد هما

إن شرط الربح على قدر رأس المال لها جاز ويكون بيمينته ووضيعة عليه وإن شرط الربح  
 للمال أكثر من رأس المال جاز في الشرط ويكون مالم يدافع عند العمل مضاربة  
 ولو شرط المربح للدافع أكثر من رأس المال يصح الشرط ويكون مال الدافع عند المال  
 بضامته ولو أخذ أحد منهما رأس ماله كذا في السواجبة \* ولو شرط العمل عليهما جميعا صحمت الشركة  
 وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر واشترط الربح بينهما على السواء أو على التفاضل  
 فلن الربح بينهما على الشرط والوضيعة ابتداء على قدر رؤوس أموالهما كذا في السراج الوهاج \*  
 وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعذر أو بفقر مقرر صار كعملهما معا كذا في المضمورات \* ولو شرط  
 كل الربح لأحدهما فإنه لا يجوز كذا في النهر الفائق \* إذا اشتراكا في شيء واحد هما لى والآخر  
 بالغين على أن الربح والوضيعة نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضيفة باطل فإن عملا  
 وربحا فالربح على ما شرطوا وإن خسرا فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرخسي \*  
 ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله ون البعض كذا في العنائة \* وإذا هلك  
 مال الشركة أو أخذ المالكين قبل أن يشتريا طلبت الشركة كذا في الهداية \* وإى المالكين هلك  
 قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط \* وإذا جاء كل واحد منهما  
 بمال درهم فاشترط أن يباو خلطا كان ما هلك منهما لكاهما وما بقى فهو بينهما إلا أن يعرف شيء  
 من الهالك أو الباقي من مالى أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط \* وإذا اشترى  
 أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشترى بينهما على ما شرط كذا في الجوهرية النيرة \* وإن لم يصرحا  
 بالوكالة عند العقد كذا في المضمورات \* ويرجع على صاحبه بيمينته من الثمن كذا في الاختيار  
 شرح المختار \* ثم هذه الشركة في المشتري شركة مقدرة عند محمدرج فكل منهما أن يتصرف  
 فيه كذا في النهر الفائق \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* هذا إذا هلك أحد المالكين  
 بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بماله ينظر فإن كانا صريحا بالوكالة  
 في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بيمينته من الثمن  
 وإن ذكرنا مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشترى يكون للمشترى كذا  
 في التبيين \* في التواد دفع المالكين درهم على أن يعمل بها على أن الربح للعامل  
 والوضيعة

**كتاب الشركة** . . . ( ١٠٩ ) في شركة العنان \* وشرط الربح والربح في تلك المال  
 والوضعية عليه **المالك قبل الشراء** . . . **المالك قبل الشراء** . . . **المالك قبل الشراء** . . .  
 ان الربح بينهما والوضعية بينهما **المالك قبل الشراء** . . . **المالك قبل الشراء** . . .  
 وعلى قول **المالك قبل الشراء** . . . **المالك قبل الشراء** . . . **المالك قبل الشراء** . . .  
 نصف المال وعلى **المالك قبل الشراء** . . . **المالك قبل الشراء** . . . **المالك قبل الشراء** . . .  
 ورأس مال الآخر ونأخير وقصة الثمانية مثل قيمة الدراهم فلهما ربح صاحب الدراهم بالفرق  
 خلا ما واشترى صاحب الدراهم بالثمانية ربحه ونقد الثمانية وكان ذلك في صفتين فذلك  
 الغلام والجارية في ايديهما ربح كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس مالهما واشترى بهما  
 صفقة واحدة وباقي المسئلة بها لا يرجع احدهما على صاحبه بشيء **كذا في الظهيرية** \*  
 وان اشترى بالدراهم متاهلهم بعد ذلك نير متاهل فوضعا في احداهما ربحا في الآخر فالربح  
 والوضعية عليهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح **كذا في محيط السرخسي**  
 وهكذا في المبسوط \* وان اشترى بالعروض او المكيل واشترى بذلك فلكل واحد منهما ما اشترى  
 قدر قيمته متاهلهم با ما المشتري بعد ذلك ثم اراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بمثل له اعتبر  
 قيمته يوم الشراء وان كانت له مثل من المكيل والموزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الأصل  
 انه يعتبر القيمة يوم القسمة **وكذا في الاصل** . . . **وكذا في الاصل** . . . **وكذا في الاصل** . . .  
 وهو الصحيح **كذا في الظهيرية** \* ولكل واحد من شريكي العنان ان يبيع بالتقد والنسيئة وكذا  
 يجوز بيعه بما قرضه ان عندا بي حنيقة رح هكذا في السراج الوهاج \* ويحبل ويحبال ويؤاجر كذا  
 في **التهذيب** \* وليس له ان يشارك غيره اذا لم يشترط في مقدار الشركة ان يعمل كل واحد منهما برأيا  
 نصا فهو الصحيح **كذا في الذخيرة** \* ولو شارك احداهما رجلا شركة عنان لما اشترى الشريك  
 الثالث كان النصف للمشتري ونصف بين الشريكين الاولين وما اشترى الشريك الذي  
 لم يشارك به هو نيته وبين شريكيه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث **كذا في فتاوى قاضي خان** \*  
 وروى عن **الشيخ** . . . **الشيخ** . . . **الشيخ** . . . **الشيخ** . . . **الشيخ** . . .  
 يضم المفاوضة ويبطل الشركة مع الاول وان كان بغير محضر من شريكه لم يصح كذا في الظهيرية  
 وليس لاحد منها ان يكاتب غيره من الشركة بخلاف كذا في **المحيط** . . . **المحيط** . . . **المحيط** . . .  
 على اصله برأيه او لا وليس له ان يزوجه من تجارتهما في قولهم جميعا وكذا في تزويج الاعانة



كتاب الشركة ( ٢٢٠ ) في شركة العنان \* وشرط الربح والخسارة وهلاك المال

في قول الشيخين \* محمد بن كذا في البدائع \* وان اقر احداهما بالمال في يد من الشركة انها الرجل  
لم يجز ان يقره في نصيب شريكه وان كان قال صاحبه اعمل فيه برأيك كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولا يبرهن احد هما شيئا من الشركة بدين عليه الا بالقرين شريكه كذا في محيط السرخسي \*  
ولو رهن احداهما مالا من الشركة بدين عليها لا يجوز ويكون مالا للرهن كذا في فتاوى قاضي خان \*  
الا ان يكون هو الماقد في موجب الدين او بامر شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج \*  
وكذا لو رهن الرهن بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا ولي مقده او امر من يوليه فان هلك  
الرهن في يده وقيمته والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصصة المرتهن ولشريكه الخيار ان شاء  
رجع على المديون بنصف دينه ويرجع المديون على المرتهن بنصف قيمة الرهن وان شاء اخذ  
من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي \* وان اقر بالرهن او بالارتهان فان كان  
ولي العقد بنصفه جاز وان كان لم يل العقد لم يجز كذا في السراج الوهاج \* وان اقر احد شريكي  
العنان بالرهن او الارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذا كذبه شريكه كذا في المحيط \*  
ولو استقرض احد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في البدائع  
ومحيط السرخسي \* وفي شرح القدوري اذا قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل في ذلك برأيك  
جاز لكل واحد منهما ان يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهان والخلط بماله والخلط  
المشاركة مع الغير واما الهبة والقرض وما كان اتلافا للمال وتمليكا بغير عوض فان ذلك لا يجوز  
له الا ان ينص عليه وقال في هذا الموضع ايضا اذا لم يقل الشريك له اعمل برأيك ليس له ان يخلط  
مال الشركة بماله خاصة كذا في الذخيرة \* ولشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع  
ان يسافر وابا لمال هو الصحيح من مذهب البيهقي ومحمد بن كذا في الخلاصة \* ولو كان بينهما  
شركة في مال خاطا ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن الشريك فان ما غربه فلهلك  
ان كان قد رآه حمل ومؤونة ضمن وان لم يكن له حمل ومؤونة لا ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \*  
فاذا سافرا أحدهما بالمال وقد اذن له شريكه بالسفر او قيل له اعمل برأيك او عند اطلاق الشركة  
على الرواية الصحيحة من البيهقي ومحمد بن كذا ان يتفق من جملة المال على نفسه في كرائه  
ونفقته وطعامه وادامته من رأس المال روى ذلك الحسن بن البيهقي رحمه الله قال محمد بن  
وهذا احتسب كذا في البدائع \* فان ربه تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة

من راس المال كذا في خزانة المفتين \* ولو خرج الي موضوع يمكنه ان يبيت ما يملكه لا تحسب  
من مال الشركة كذا في التهذيب \* الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال  
الشركة وفي مقدّمه حبه وفيما وجب بعدهما حبه وما يتصل بذلك \* ولو اكلوا احد منهما  
ان يوكل بالبيع والشراء والاستيجار وللآخر ان يخرج من الوكالة وان وكل احدهما بتقاضي  
مادائنه فليس للآخر اخراجه كذا في الظهيرية \* وللعقد ان يوكل وكيله بقبض النصن والبيع  
في ما اشترى وباع كذا في البدائع \* وفيما سوى هذه التصرفات احد شريك العنان كاحد  
شريكى المفاوضة ما يملكه احد شريكى المفاوضة يملكه احد شريكى العنان كذا في المحيط \* وكل  
ما كان لاحدهما ان يعمل اذا نهاه شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا  
لو قال احدهما اخرج الى دمياط ولا تجاوزها فجاوز فهلك المال ضمن حصته شريكه وكذا لو نهاه  
من بيع النسيئة بعدما كان اذن له فيه كذا في فتح القدير \* في القدر ورى اذا اقال احدهما في بيع  
باعه الآخر جازت الاقالة كذا في المحيط \* ولو باع احدهما متاعا فرد عليه بغيب فقبله بغير قضاء  
جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه او اخر لاجل العيب كذا في الخلاصة \* وان حط من غير عمله  
او من غير امر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصة صاحبه كذا في البدائع \* وكذا لو وهب له  
كذا في السراج الوهاج \* ولو اقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان \*  
شريكان شركة عنان على العموم اسلم احدهما الى صاحبه في كرحنطة على الشركة لا يصح  
كذا في القنية \* ولو باع احدهما حالا واجله الاخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا الا ان يكون  
كل واحد منهما قال لصاحبه افعل ما رأيت وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يصح في نصيبه خاصة  
ولو اجله الذي ولى البيع جاز في النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات \* فاما اذا اجتمعا  
فاداناهم اخراجهما فتاخيريه عند ابي حنيفة رح لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه  
وعندهما يجوز تلخيريه في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه واما اذا عقد احدهما ثم اخر العاقد  
فتاخيريه جائز عند ابن حنيفة ومحمد رح في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج \* وبالاجماع  
كذا في المضمرات \* وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضى خان \*  
وان اقر احدهما بدين في تجارتهما وانكرا لاخر لزم المقر جميعا اليه من ان كان اقرانه ولى العقد  
بان قال اشتريت من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط \* فاما اذا اقرانهما ولياه لزمه نصفه وان اقر

كتاب الشركة . ( ٢٣٢ ) في شركة العنان \* في تصرف شريك العنان .

إن صاحبه ولأه ذكر في جميع نسخ كتاب الأقوار أنه لا يلزمه شيء \* وهو الصحيح كذا في الظهيرية \*  
أحد شريك العنان إذا اقرن بينهما رجل إلى شهر صحيح القول بالاجل في نصيبه من جميع ما  
يكذا لو أبرأ أحدهما صحيح القول من نصيبه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أبرأ شريكاً في يده  
من تجارتها أنها لرجل لم يجز إقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع \*  
أحد شريك العنان إذا اقرنه مستقرض من فلان ألف درهم لتجارتهما لزمه خاصة كذا  
في المحيط \* وفي العيون إلا أن يقيم البينة فإن أقام البينة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم  
يرجع إلى المقرض على شريكه كذا في التآخاوية \* فلو أن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه  
بخاصة حتى كان للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات \*  
وهكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان \* وحقوق فقد تولاه أحدهما يرجع على العاقد حتى لو باع  
أحدهما لم يكن للآخر أن يقيض شيئاً من الثمن وكذلك كل دين لزم إنساناً بعقد ولأيه أحدهما  
ليس إلا خرقضه وللمدين أن يمتنع من دفعه إليه كالمشتري من الوكيل بالبيع أنه ان يمتنع  
من دفع الثمن إلى الوكيل فإن دفع إلى الشريك من غير توكيل برى من حصته ولم يبرأ  
من حصة الدائن وهذا استحسنه كذا في البدائع \* وأن اشترى أحدهما شيئاً من تجارتها  
توجد به مبالغ لم يكن للآخر أن يبره بالعيب كذا في المبسوط \* وكذا لو باع أحدهما شيئاً من تجارتها  
لم يكن للمشتري أن يرد على الآخر كذا في الظهيرية \* وليس لواحد منهما أن يخاصم  
فيما إذا أنه الآخر بأه والخصومة للذي بأه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء  
ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يستحلف وهو الأجنب في هذا صواع كذا في المراج الوهاج \* وإذا  
استأجر أحد شريك العنان شيئاً ليس للآخر أن يطالب الشريك الآخر بالأجر كذا في المحيط \*  
فإن أدى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه إذا كان استأجره لحاجته نفسه  
وإن كان استأجره لتجارتهما وأدى الآخر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت للشركة  
بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه شيء كذا في المبسوط \* وكذا إذا أجرة أحدهما شيئاً  
من تجارتها فليس للشريك الآخر أن يطالب المعتاجر بالأجر كذا في المحيط \* رجلان اشترى  
شركة عنان في تجارة على أن يشتريا ويبيعا بالنقد والتسوية فاشترى أحدهما شيئاً من غير تلك التجارة  
كان له

كتاب الشركة ( ٣٣٣ ) في شركة العنان \* في تصرف شريك العنان

كان له خاصة فاعلم في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى احد هما بالنسيئة بالمكيل او الموزون او التقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه في الشركة وان لم يكن كان مشتريا لنفسه وان كان مال الشركة في يده ذراهم فاشترى بالدنانير نسيئة ففي القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون مشتريا على الشركة كذا في فتاوى قاضي خان \* احد شريك العنان اذا اجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجري بينهما ولو اجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما او اجر عبدا له كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة \* ولو اخذ احد هما مالا مضاربة فالربح له خاصة اطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان اخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذلك ان اخذ المال مضاربة بحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما وامان اخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما او مطلقا حال ضيعة شريكة يكون الربح مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا قال لغيره اشركنك فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري عبدا الكفارة طهارة وما اشبه ذلك واشهد وقت الشراء انه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا اذن له شريك بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد اشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط \* وكل وضيفة لحقت احدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد احدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط \* في المنتقى قال ابو يوسف روح في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما بعمل برأية ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحبه قباع احدهما حصته من متاع واشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصته شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط \* وما ضاع من مال الشركة في يد احدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه وقيل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع يمينته كذا في البدائع \* اذا فصب شريك العنان شيئا او اهلكه ثم يوزنه صاحبه وان اشترى شيئا شراء فامدا فهلك منده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط \* مات احد شريك العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط \* لو استعارة احد شريك العنان مالا ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك واخفى يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو استعارة



أخذ شريكى العنان دابة ليحمل عليهما طعاما من تجارتهما فحمل عليهما شريكه مثل ذلك الطعام من تجارتهما وهلكت الدابة لأعنان عليه فالحاصل الاستعارة من أحد شريكى العنان كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالا مستعارة مشتملا والاستعارة من أحد شريكى العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالا مستعارة مشتملا كذا في المحيط \* شريكان شركة عنان اشترى امانة ثم قال أحدهما لصاحبه لا اجعل معك بالشركة وما بفعلي الاخر بالا متعة فما اجتمع كان الله امل وهو ضامن بقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضى خان \* الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاموال \* اما شركة الوجوه فهو ان يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجاهة عند الناس فيقولوا اشركنا على ان نشترى بالنسيئة ونبيع بالنقد على ان ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع \* وهكذا في المضمرات \* وتكون مفاوضة بان يكونا من اهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويان في الربح ويتلفظا بلفظ المفاوضة او يذكر مقتضياتها فيتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شيء منها كانت مائة كذا في فتح القدير \* وان اطلقت كانت مائة كذا في الظهيرية \* والعنان منهما يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي ان يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوى في الربح بينهما او كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترط الملك بينهما كذا في المحيط \* قال محمد راج و اذا اشتركا شركة عنان باموالهما ووجوههما فاشترى احدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لى وانما اشتريته بمالى ولنقمى فان كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتهما وان كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الاخر لا بل اشتريته بعد عقد الشركة ينظر ان علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة ان كان تاريخ الشراء اسبق فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا وان كان تاريخ الشركة اسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء انه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وان علم تاريخ الشركة انه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء اصلا فهو على الشركة ولو لم يعلم للشركة ولا لشراء تاريخي فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا لانه اذا لم يعلم

تا ربحهما يجعل كانهما ربحا معا ولو ربحا معا فالشركة لا يكون على الشركة كذا في المحيط  
 وان قال احد هما اشترى متاعا فعليك نصفه ثم كذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة فالقول  
 قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذا لك لو اقر شريكه انه اشتراه وانكر القبض وحلف شريكه  
 على العلم وان اقام البينة على الشراء والقبض فالقول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في  
 محيط السرخسي \* في المنتقى اذا اراد الرجلان ان يشتركا شركة مفادعة ولا حد هما دار  
 وخادم او مروض وليس للاخر شي فاشتركا شركة مفادعة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسميا  
 شي من العروض التي لاحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفادعة والعروض  
 لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لاحدهما تبر بذهب غير مضروبة والباقي  
 بحالها كذا في المحيط \* واما شركة الاعمال كالخياطين والصباغين او احدهما خياط والآخر  
 صباغ او اسكاف يشتركان من غير مال على ان يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما يجوز ذلك  
 كذا في المضمرات \* وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيل من صاحبه في تقبل الاعمال \*  
 والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل بحسن مباشرة العمل او لا يحسن كذا في الظهيرية \*  
 ثم هي قد تكون مفادعة وقد تكون مائة فان ذكر في الشركة لفظا لمفادعة او معنى المفادعة  
 بان اشترط الصانعان على ان يتقبلا جميعا الاعمال وان يضمنا الاعمال جميعا على التماوي  
 وان يتساويا في الربح والوضيعة وان يكون كل واحد كفيلا من صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة  
 فهو مفادعة وان شرط التفاضل في العمل والاجربان قال على احدهما الثلثان من العمل  
 وعلى الآخر الثلث والاجرو والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة مائة وكذا اذا  
 ذكر اللفظة العنان وكذا اذا اطلقا لشركة فهي مائة كذا في محيط السرخسي \* ثم ان لم يتفادعا  
 ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر مائة في حق بعض الاحكام حتى لو اقر احدهما بدين من ثمن صابون  
 او اثنان مستهلك او حمل من اعمال النقلة او اجرا جيرا او اجر بيت لمدة مضت لم يصدق على  
 صاحبه الا ببينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفادعة في حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى احدهما  
 او اليهما عملا فله ان ياخذ بذلك العمل ايهما شاء ولكل واحد منهما ان يطالب باجرة العمل  
 والى ايهما دفع برى وعلى ايهما وجب ضمان العمل كان له ان يطالب الاخر به فكذا اعتبر  
 هذه الشركة بالمفادعة في حق هذه الاحكام استحسانا وان لم تعتبر بمفادعة في غير هذا الوجه



الشريك الآخر بالحيطة كذا في الظهيرية \* ونذكر في النوازل ما قاله أبو يوسف نوح بن أبي علي رجل  
على أحد هما ثوبا مندهما فاقربه أحدهما وحدهما كذا في الظهيرية \* وكذا في النوازل ما قاله أبو يوسف نوح بن أبي علي رجل  
ويأخذ الأجر استعملنا كذا في محيط السرخسي \* وكذا في النوازل ما قاله أبو يوسف نوح بن أبي علي رجل  
من الدق ويحدهما الآخر أن يكون الثوب للطالبين وقال هو لنا صدقت المقر على ذلك لأنني صدقته  
على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقربا للثوب لكفران ما بعد انكاره الأول كان الآخر له إقرارا  
للاول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالثمنين ولا يرجع على صاحبة شيء  
من ذلك وإيهما أقرب ثوب مستهلك بفعلهما لرجل والآخر مستغرقا لثمنين على المقر خاصة  
وكذا لك إذا أقرا أحدهما بدين من ثمن صابون أو أمان مستهلك أو أجر جبر  
أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا ببينة ويلزم المقر خاصة وإن كانت الأجرة لم تمض  
والمبيع لم يستهلك لزمهما ونفذا إقرار المقر على صاحبه إلا أن يدهم أنه لهما بغير شراء فالقول قوله  
كذا في المحيط \* فيجانب اشتراك في نقل كتب الحاج على أن مارز فهما الله تعالى في بيتيهما تصغان فهذه  
الشركة جائزة كذا في القنية \* معلمان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتبة وتعليم القرآن قال  
الصدر الشهيد رح المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة \* وكذا لو اشتركا في تعليم الفقه كذا في النهر الثاني \*  
أشتركا في عمل هو حرام لا يصح الشركة كذا في خزائن الفتاوى \* ولا يجوز شركة الدالين في عملهم  
ولا شركة القراء في القراءة بالزمزمة في المجلس والتعازي كذا في القنية \* ابن سامة من أصحابنا  
في ثلاثة نفر من الكياليين اشتركوا بينهم على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوه فما أصابوا من شيء كان  
بينهم فقبلوا طعاما باجر معطوم فمرض رجل منهم وتبطل وعمل الآخران قال الأجر بينهما اثلاثا  
ولو أنه عشرين مرض أحدهم وكرة الآخران أن يعملوا عمله ففنا قضا الشركة بمحض مرضه أو قالا أشهدوا  
أننا قد ناقضنا الشركة ثم كالا الطعام كله فلمهما ثلثا الأجر ولا أجر لهما في الثلث الباقي وهما متطوعان  
في كيله ولا يشركهما الثالث فيما أخذ من الأجر وكذا لك ثلثة نفر تقبلوا من رجل عملًا بينهم  
وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بأقرانه فله ثلث الأجر وهو متطوع في الثلثين  
من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يأخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا في الظهيرية \*  
ثلثة نفر يعقدوا شركة تقبل فتقبلوا عملاً ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث الأجرة ولا شيء للآخرين  
كذا في محيط السرخسي \* خلاط وتلميذه اشتركا في الخياطة على أن يقطع الاستاذ الثياب



ويحيط التلميذ والاجر بينهما الميثاق ان اوا احاطا كان على ان ايها الاخذ هذه المثل النسب ونسبة  
 الآخر ينبغي ان يصح هذه الشركة كذا لو اشترك فيها وصياح كذا في القنية \* وان اتعد الصانع  
 معه رجلا في مكانه يطرح حليمة العدل بالنسب جاز ان لا يكون في الخلاصة \* فعلى هذا اقالوا  
 لو تقبل التلميذ جاز ولو عمل صاحب المكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان انا اتقبل  
 ولا تتقبل انت ولا يطرح عليك تعمل بالمتصف لا يجوز كذا في محيط السرخسي \*

الباب الثاني في الشركة الفاسدة \* وهي التي غاتها شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع \*  
 لا يصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستسقاء كذا في الكافي \* وكذا الاحتشاش  
 والتكدي ومسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما او احتطبه او اصابه من التكدي فهو له دون  
 صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كالحذ الكلاء والثمار من الجبال كالجوز والتين والتفاح وغيرهما  
 وكذا في ثقل الطين وبيعه من ارض مباحة او الجص او الملح او الثلج او الكحل او المعدن  
 او الكنوز الجاهلية وكذا اذا اشترك في ان يبنيا من طين فغير مملوك او يطبخا آجر كذا في فتح القدير \*

فان كان الطين والنورة او مهلة الزجاج مملوكا واشتركا على ان يشتريا ويطبخا وبيعا جاز  
 وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة \* ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي \*

فان اخذا معا فهو بينهما نصفان وان اخذا احدهما ولم يعمل الاخر شيئا فهو للعامل كذا في الكافي \*

فان امانه الاخر عليه بهي فله اجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند ابي يوسف رحمه الله وصداي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله ما بلغ كذا في محيط السرخسي \* ولو امانه بنصب الشاهد ونحوه فلم يصيبا شيئا له  
 قيمة كان له اجر مثله بل تمام ما بلغ بلا خلاف كذا في السراج الوهاج \* ولو خلط فهو بينهما على ما اتفقا  
 عليه فان لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما منع بميثته على ان يكون صاحبها الى تمام النصف  
 كذا في المضمرات \* وان خلطه وبماه فان كان مائلا ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل  
 والوزن الذي لكل واحد منهما وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا  
 في الجوهرة النيرة \* وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه الى النصف  
 من ذلك مع اليقين على دعوى صاحبه كذا في البدائع \* ولا يصدق فيما زاد الا ببينة كذا  
 في النهر الفائق \* واذا اشتركا في الاصطياد ولهما كلب فاحده او نصيبا شيئا فالصيد بينهما كذا  
 في المحيط \* ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يدهما رسلا جميعا كان ما اخذ لصاحب الكلب

الا اذا جعل منتهى كونه الموقوف على مال الكلب من قوته فيسقط في مال الموقوف في كذا في محيط  
 السر خفي \* وان كان لكل واحد منهما كلب فارم على كل واحد منهما كلبه فلهما باصيده اكلان بينهما  
 نصفين فان اصاب كلب كل واحد منهما صيد على حدة كان له خاصة كذا في السراج التوامج \* وان  
 اصاب احد هما صيدا فانه ثمنه ثم جاء الآخر فابانق فهو صاحب الكلب الاول فان لم يكن الاول  
 انجته حتى جاء الآخر فانه ثمنه فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط \* وان اشتركا ولا حدة ما فعل  
 والآخر راوية يستقي عليها الماء والكسب بينهما لم تصح الشركة الكسب كله للذي استقى الماء وعليه  
 اجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل كذا  
 في الهداية \* ولو اشتركا ولا حدة هما بغل وللآخر بغير على ان يواجرهما والاجر بينهما لا يصح  
 فان اجراهما قسم الاجر بينهما على مثل اجر البغل ومثل اجر البعير كذا في محيط الجرحى \*  
 وكذا لو اجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الاجر امانة  
 على الحمولة والنقل كان للذي امان اجر مثله لا بما وزيه نصف الاجر الذي اجرا به في قول  
 ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله اجر مثله بالما ما بلغ كذا في السراج التوامج \* وان شرط  
 عملهما مع الدابة نحو لسوق والحمل وغير ذلك قسم الاجر على مثل اجر دابتهما على اجر  
 عملهما كذا في المحيط \* ولو تقبلا حمولة معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعير وحدهما على  
 البغل والبعير الذين اضافا مقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا  
 تقبل الحمل وقد استويا في ذلك ولو تقبل الحمل وحدهما على امانتهما كان الاجر بينهما نصفين  
 ولا يكون مضمونا على قدر اجر البغل كذا في فتاوى قاضيهان \* وان اشترك  
 رجلان ولا حدة هما دابة وللآخر اكاف وجوالق على ان يواجر الدابة على ان يواجر البعير  
 نصفان فهذه شركة قاسدة كذا في المبسوط \* فان اجرا الدابة لحمل طعام الى موضع معلوم  
 لم تنقله بتلك الدابة فباعفهما كان الاجر كله لصاحب الدابة لا ينقسم على اجر مثل الدابة  
 وا اجر مثل الاكاف والجوالق ولو كانا اشتركا على ان يتقبلا حمل الطعام على ان يعمل هذا  
 بادابته وهذا بادابته فالاجر بينهما نصفان ولا اجرا دابة هذا ولا دابة كذا في المحيط \* لو نفع  
 دابته الى رجل ليواجرها على ان الاجر بينهما كانت الشركة فامته فان اجر الدابة كان لجميع  
 الاجر لصاحب الدابة وللآخر اجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليها ليز والطعام

على ان الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بآل عرض ولذا لم يثبت كان الربح لصاحب  
 الطعام والبزول لصاحب الدابة الخ. ومنها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وكذلك لو دفع شبكة ليصيدها الممك بينهما نصفان بالصييد للصياد ولصاحب الشبكة اجر مثلها  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو ان قصا راله آداة القصارين وقصاره بيت اشتركا على ان يعملوا  
 بأداة هذا في بيت هذا على ان الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج \*  
 وكذلك كل صرفة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان من احدهما آداة القصارين ومن الآخر  
 العمل فاشتركا على هذا خا لشركة فاسدة ويجب على العامل اجر مثل الآداة والربح للعامل  
 كذا في الخلاصة \* وفي اليتيمة سئل على ابن احمد عن ثلثة من الحمالين او خمسة يشتركون  
 على ان يملأ بعضهم الجوالق وبعضهم يحمل الحنطة الى بيت صاحب الحنطة وبعضهم ياخذ  
 من فم الجوالق ويحمله على ظهره على ان ما ياخذون من هذا على السواء هل يكون هذه الشركة  
 صحيحة فقال لا تصح كذا في التاتارخانية \* قال محمد بن حسن رح اذا كان دود القز من واحد  
 وورق التوت منه والعمل من آخر على ان القز بينهما نصفان او اقل او اكثر لم يجز وكذا  
 لو كان العمل بينهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما فان لم يعمل صاحب الوراق  
 لا يضره كذا في القنية \* في الفتاوى اعطى بذرا الفيلق رجلا ليقوم عليه ويعلقه بالاوراق على  
 ان ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى ادرك الفيلق لصاحب البذر وللرجل الذي  
 قام عليه قيمة الوراق واجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولو كان من احدهما  
 البذر والاوراق ومن الآخر العمل والفيلق لصاحب البذر وللعامل اجر مثل عمله كذا في السراجية  
 \* وكذلك لو كان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل  
 صاحب الوراق لا يضره وبه نص الخجندی كذا في القنية \* وعلى هذا اذا دفع البقرة الى  
 اثنان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل  
 العلف الذي هلفها واجر مثله فيما قام عليها وعلى هذا اذا دفع جاجة الى رجل بالعلف ليكون  
 البيض بينهما نصفين والحيطة في ذلك ان يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة  
 ونصف بذرا الفيلق بشمن معلوم حتى يصير البقرة واجناسهما مشتركة بينهما فيكون الحادث

حزبها على الشركة كذا في الظهيرية \* وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر راس المال كاليف لاحدهما مع الفين فالربح بينهما اثلا ثاوان كانا شرطا الربح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل ما للأخر وشرطا الربح اثلا ثا بطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير \* الشركة تبطل ببعض الشروط الفلسدة ولا تبطل بالبعض حتى لو اشترطا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراط ربح مشتركة لاحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة \* وتبطل الشركة بموت احدهما عام به الشريك او لا ولو كان الموت حكما بان قضى بلحاظه مرتد فان لم يقض به توقف النظامها اجما عا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات او قتل انقطعت كذا في النهر الفائق \* ولو لم يلحق بدا والحرب انقطعت للمفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى اسلم عادت للمفاوضة فان مات بطلت من وقت الردة واذا انقطعت للمفاوضة على سبيل التوقف هل تصير لنا عند امي حنيف فخرج لا وعندهما تبقى عنا ذكره الوالو الجي كذا في فتح القدير \* ولو لم يمت لكس فسخ احدهما للشركة ولم يعلم شريكه لا يفسخ الشركة ولو علم ان كان راس مال الشركة د رهم او دنا نير انفسحت الشركة ولو كان مروضا وقت الفسخ ذكر الطحاوي انها لا تنفسخ كذا في الخلاصة \* وبعض المشائخ قالوا تنفسخ الشركة وان كان المال مروضا وهو المختار كذا في فتح القدير \* واذا انكر احد الشريكين الشركة ومال الشركة امتنع كان هذا فسخا للشركة كذا في الظهيرية \* ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انفسحت الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط \* واذا قال احدا لشريكين لصاحبه لا اعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاسختك الشركة كذا في الذخيرة \* ثلاثة نفر متفاوضون غاب احد هم واران الاخران ان يتناظرا ليس لهما ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض دون البعض كذا في الظهيرية \* الباب السادس في المتفرقات \* ليس لاحدا شريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه كذا في الاختيار شرح المختار \* فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي الزكاة عنه فاديا معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه فظلم او لم يعلم حندا بيمينه فخرج كذا في الكافي \* ولو اذيا ادا متعاقبا ضمن الثاني علم باذنه صاحبه فظلم لا حندا لا مامرض كذا في النهر الفائق \* وعلى هذا الخلاف لو قيل باذنه الزكاة او لكفارات اذا ادى الا مر بنفسه مع المامور او قبله كذا في التبيين \* واما المامور بذبحه الماحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار



وجميع الأمر فانه لا يضمن إلا ما مورجلم أولم يعلم اجما ما كذا في السراج الوهاج \* كل دين واجب  
للاثنين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين مشترك بينهما فاذا قبض هيا منه  
كان للأخران يشاركه في المقبوض كذا في المحيط \* اذا كان دين بين رجلين على رجل من  
ثمن عبد بينهما باعاه أو الف بينهما اقراضه أو استهلك لهما ثوبا أو ورثا دينا لرجل عليه  
فقبض احدهما نصيبه أو بعضه فللآخران يشاركه في اخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان ا جود  
من الدين أو مثله أو ارضا كذا في السراج الوهاج \* وان أراد القابض ان يعطيه من مال آخر لا يكون  
له ذلك الا ان يرضى الساكت وكذلك لو اراد الساكت ان ياخذ من القابض مثلها لا يكون  
له ذلك الا برضى القابض كذا في الذخيرة \* وان شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم  
نصيبه فاذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يبق ما بقي على الغريم كذا في  
محيط السرخسي \* فان توى الدين على الغريم فله ان يرجع على الشريك الا انه ليس له ان يرجع  
في عين تلك الدراهم وللقابض ان يعطيه مثلها كذا في المحيط \* فان هلك ما قبض الشريك  
فلا ضمان عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية \* وكذا لو وكل غيره  
بالقبض فقبض الوكيل في يد الموكل يهلك على الموكل ولو كان قائما لشريكه ان يشاركه فيه كذا في  
الذخيرة \* ولو اخرج القابض ما قبضه من يده بان وهبه او قضاة في دين عليه واستهلكه على  
وجه من الوجوه فلشريكه ان يضمه نصف ما قبض وليس له ان ياخذه من يد الذي هو في يده  
اذا كان في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج \* وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر  
ذلك للقابض دينا على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان  
الدين الف درهم بينهما فقبض احدهما خمس مائة فجاء الشريك فاخذ نصفها كان للقابض نصف  
ما بقي على الغريم وذلك ما نتان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع \* وكل  
دين واجب لائنين بسببين مختلفين حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا قبض  
احدهما شيئا ليس للآخران يشاركه فيه كذا في المحيط \* رجلا ن باعاهما بينهما بثمن معلوم  
فقبض احدهما من الثمن شيئا كان للآخران يشاركه فيه ولو مسمى كل واحد منهما لنصيبه ثمننا  
على حدة فقبض احدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخران يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية \*  
رجلان لا حد هما عبد ولآخران باعاهما بالف اشتركا فيما يقبضان كذا في السراجية \* ولو مسمى

كلوا حد منهما لعلوا كذا لم يكن لأخر أن يشارك القابض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا  
 في خزائنة المفتين \* ولو امتز رجل رجلين أن يشتريالة جائزة فاشترىها ونقد الثمن من مال مشترك  
 بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الآ كذا في المحيط \* ولو كان على رجل ألف  
 درهم لرجل فكنل من الغريم رجلان واد ياتم قبض احدهما الكفيلين من الغريم شيأ يكون للأخر حق  
 المشاركة ان اد يامن مال مشترك كذا في خزائنة المفتين \* وهكذا في الظهيرية \* ولو لم يقبض احدهما  
 شيأ لكن اشترى بنصيبه ثوبا فالشريك ان يضمه نصف ثمن الثوب ولا متبيل له على الثوب فان  
 اجتمعا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج \* فان لم يشتر بحصته  
 ثوبا ولكن صالحه من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فان القابض بالختيار ان شاء  
 يسلم اليه نصف الثوب وان شاء اعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع \* وان اود  
 احدهما ان يأخذ من مال المديون شيأ ولا يشاركه صاحبه فيما اخذ فالحيطة في ذلك ان يهب المديون  
 منه مقدار حصته من الدين ويسلم اليه ثم هو يبرئ الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه  
 حق المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجلان لهما على آخر ألف درهم  
 اراد احدهما ان يأخذ نصيبه ولا شركة للأخر فيه قال نصير يهب الغريم ضمن مائة درهم  
 ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته قال ابوبكر يبيع من الغريم كفا من زبيب مثلاً بمثل ماله  
 عليه ويسلم اليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بثمن الزبيب لا بالدين كذا في المحيط \*  
 ولو وهب احدهما نصيبه من الغريم او ابرأه منه لم يضمن لشريكه شيأ ولو ابرأه احدهما من مائة  
 والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقتسماه بينهما قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة للساكن  
 خمسة وللمبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي \* وفي التجريد وكذا لك ان كانت البراءة بعد  
 القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم ابرأه احدهما من شيء فالقسمة ماغية لا تنتقض  
 كذا في التاتاو خانبة \* فلن اجر احدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة ربح ولا خلاف  
 في انه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع \* فزعم على قولهما فقال اذا قبض الشريك  
 الذي لم يؤخر لم يكن للمدعي آخر ان يشا ركة فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل دينه شاركه ان كان  
 قائما وان كان مستهلكا ضمنه حصته كذا في الظهيرية \* فان لم يقبض الآخر شيأ حتى حل دينه  
 الاجل صار الأمر الى ما كان مما قبض احدهما من شيء في شركة الآخر فيه كذا في البدائع \* فلو ان الغريم

محل للذي اخبر حصته مائة درهم من حصته فلشركه ان يأخذ منه نصف فلكل واحد منكم خمسون  
 واذا اخذ منه ذلك كان للذي اخبره مائة ان يرجع على الغريم بثلث ما اخذ منهم وذلك  
 خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل الذي لم يؤخره اذا اخذ من المؤخر صار للمؤخر من  
 حصته مثل ذلك الا ترى ان الغريم لو جعل للمؤخر جميع حقه وذلك خمس مائة فاخذ الذي  
 لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع على الغريم بما اخذ من حصته شريكه فكذا هنا  
 كذا في الظهيرية \* فاذا اخذها اقسما وشريكه على عشرة اقسام لشريكه تسعة وله سهم كذا  
 في الظهيرية \* رجلا نطما دين مؤجل على الآخر فعجل بصيب احدهما فاقسمه نصفين  
 والباقي لهما الى الاجل كذا في المراجعة \* ولو تزوج اجدما المرأة التي عليها الدين على  
 حصته لا يرجع عليه شريكه شيء كذا في محيط السرخسي \* ومن محمد راج انه لو تزوجها على  
 خمس مائة مرسلة كان لشريكه ان يأخذ منه نصف خمس مائة كذا في المحيط \* واما اذا استاجر  
 احد الغريمين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قولهم كذا في الصراج الوهاج \* ولو كان للمطلوب  
 على احد الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه وصار قصاصا بذلك لم يكن لشريكه  
 ان يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد ان يجب لهما عليه وصار قصاصا فلشريكه ان يرجع  
 عليه كذا في الظهيرية \* ولو اقر احدهما انه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما بروى المطلوب  
 من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية يكون ارضها خمس مائة لا يكون  
 لشريكه شيء كذا في محيط السرخسي \* روى بشر من ابي يوسف راج ان احد الطالبين اذا اشج  
 المطلوب موضحة ممددا فصاحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لانهم لم يسلم له ما يمكن  
 المشا ركة فيه كذا في البدائع \* وفي القدر روى لو استهلك احد الطالبين على المطلوب  
 مالا وصارت قيمته قصاصا فلشريكه ان يرجع عليه وفي المنتقى روى عن ابي يوسف راج ان لو اقر  
 احد رضى الدين افسد على المطلوب مائة او قتل مائة او مقرر اية له وصار ماله قصاصا  
 بذلك لم يكن لشريكه ان يرجع عليه كذا في المحيط \* ولو اخذه ثم احرقه او غصبه فلشريكه ان يرجع  
 عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بغيره فاسد فباعه او اهلكه بغيره ولو اقر رضى احد هما  
 بحصته فذلك يندى فلشريكه ان يضمه كذا في محيط السرخسي \* ولو ذهبت احدى العينين

مائة سماوية في مكان القصب أو في يد المشتري أو في يد الميراث لم يضمن لشريكه  
 كذا في الظهيرية \* وقد كذا ابن جماعة في نوادره عن الشيخ محمد رَحَّ لو أن أحداً الفريضة من اللذين  
 لهما المال قتل مَبْدُ الْمَطْلُوبِ فوجب عليه القصاص فصالحه المطلوب على خصمائه درهم  
 كان ذلك جازاً أو برئى من حصة القاتل من الذين فكان لشريك القاتل أن يفرقه فياخذ  
 منه نصف خصمائه كذا في البدائع \* في المنتقى من أبي يوسف رَحَّ لو ضمن أحد الطالبين  
 للمطلوب مالا من رجل صارت حصته فصا صابه ولا شيء لشريكه عليه لأن القضي من المكول منه  
 ذلك المال لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضاً فشاركه في ذلك كذا في المنتقى \* ولو أن  
 المطلوب أعطى أحد الشريكين كفيلاً بخصته أو حاله بذلك على رجل جازاً أو هذا الشريك  
 من الكفيل أو الصويل فلا خرا أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة \* رجلان لهما على رجل  
 ألف درهم فصالح أحدهما المديون من الألف كلها على مائة درهم وقبضها جازاً أو خرب جميع  
 ما صنع فهو جازاً أو له نصف المائة فإن قال القابض قد هلكت فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ  
 الغريم وإن أجاز الصلح ولم يقل اجزأت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخمسين أو يرجع الغريم  
 على القابض الخمسين من قبل أن أجاز الصلح ليست أجازة القبض \* رجلان لهما على رجل  
 رجل فلام أو دار صالحة أحدهما مائة على مائة قال أبو يوسف رَحَّ أن هاتين المائتين  
 في يديه الفلام مقرراً بالفلام فانه لا يشاركه في المائة وإن كان جازاً أو شاركه فيها وقال  
 هما سواء لا يشاركه فيهما إلا أن يكون الفلام مستهلكاً كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى من أبي يوسف رَحَّ  
 رجلان اشتريا من رجل جازية اشتري أحدهما نصفها بألف درهم واشتري الآخر نصفها  
 بألف درهم ثم وجد بها عيباً ورد اهاتم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض  
 دفع الثمن من ثمنهما إلى الآخر أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك إن استحققت  
 الجازية فإن وجدت الجازية خربة وقد دفع الثمن مختلطاً كان للأخر أن يشترك القابض  
 فيما قبض وفيه أيضاً من أبي يوسف رَحَّ أن الذين عليه الألف وهم من ثمن جازية اشتريا  
 منهما فقال لحد منها صدقت وقال الآخر كذبت وتضمن هذه المائتين مائة التي قررت بها  
 هي على عليك من ثمن جازية اشتريتها لم أن الغريم قضى هذا الخصم مائة لم يكن لصاحبه  
 أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما كذا في المنتقى \* شريكان في ألف درهم



على رجل ضمن اخذها لصداقة فقلنا لا يجوز بيعها لغيره فان كان فله ان يبيعها لغيره  
يرجع به وان كان له ان يبيعها لغيره فله ان يبيعها لغيره وان كان له ان يبيعها لغيره  
القضاء وان اخرج القضاة من هذا الشريك لم يترك له ان يبيعها لغيره فان كان له ان يبيعها لغيره  
ما على الغريم فلا سبيل له على الشريك فيما قبض منه ليجعلها دارا لغيره المملوك او الاجنبي  
حصه احدا الشريكين وسلم الشريك الا حررتهم تولى ما على الغريم حيث كان للشريك  
المسلم الباطن الشريك ويقتصر كذا في الذخيرة \* ذكر على بن الجعد عن ابي بصير عن  
انه لو مات المملوك واحدا الشريكين وارثه وترك ما ليس فيه وقاما مشترك بالحصص كذا  
في البدائع \* اذا كان لثلاثة دين مشترك على ائتمان فتاب ائتمان منهم وحضر الثالث فطلب  
خصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى \* يعزى بين شريكين لهما دين عليه احدهما  
من الثمن شيئا بامر شريكه فيعطى في الطريق فحصره الشريك ينظر ان كان يرجى حيوته يضم  
وان كان لا يرجى لا يضم وان ذبحه غير الشريك يضم هو امكن يرجى حيوته اولا يرجى  
وهو الا ضم كذا في محيط المرخى \* وكذا الراعي والبقا اذا ذبح الشاة والبقرا كان لا يرجى  
حيوته لا يضم من اكلها ولو كان يرجى حيوته يضم وان ذبح الاجنبي كان خصا متاكدا  
في كتابي الفاضل \* دار بين رجلين فغير معشومة فغاب احدهما ومنع الآخر ان يمسك بقدر  
معه فمسك الدار كلها وكذلك الخادم ان كان بين رجلين فغاب احدهما فملا آخره ان يمسك  
الخادم بحضته كذا في حزانة المفتين \* ولا يلزمه اجرة حصته شريكه ولو كان الدار معادة  
للاستغلال \* وفي الارض له ان يزرعها كلها على المفتي بملأها بالزرع يتكلمها في اجرة  
شريكه زرعا مثل تلك المدة وان كان الزرع ينقصها والنواك فيكلمها بالملأ بالزرع يتكلمها في اجرة  
في البحر الرائق \* وفي الدابة لا يبركها بغير اذنه للتفاوت واملا ان يتلفها في غيره بالملأ بالزرع يتكلمها في اجرة  
ذلك لعدم التفاوت كما في عقد الغرابة وقالوا في الامنة يكون عند احدهما يملك عند الآخر  
يومنا ولو غاب احدهما من صاحبه وطلب او ملأها على يده بدل لا يبركها بغير اذنه في النهر والرافق \*  
والكرم والارض ان كان بين رجلين واحداهما غائب او كان الارض بين بالملأ بالزرع يتكلمها في اجرة  
الحق القاضي فان هم يزرعونها في الارض بحضته طاب لها وفي التجرم يقولون انما طر  
غذا ادرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته من الثمن فيوفى حصته الغائب فان لم يخدم الغائب تخيل ان الغائب

راى شاه عبوته القيمة وان شاء اخذ الثمن كذا في فتاوى تاضيلان \* في الفتاوى طعام اودراج  
 بين اثنين غائب اخصا واحتلج الآخر بالقيمة اخذ منه نصيبه قلبي محمد ارجوان لا بأس  
 به قال الفقيه لولا ان يشترطه يأخذ كذا في الفتاوى الغائبة \* وفي المكيل والموزون له ان يعزل  
 حصته بغية شريكه ولا شيء عليه ان سلم اليقضي وان هلك كان عليه ما كذا في الشهر النائق \*  
 في اربين حاضر وجائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مقسوم وليس لاحد ان يسكن  
 في نصيب العائب ولا ان يواجره بخير امر القاضى وللقاضى ان يواجره ان خاف ان يعرب  
 لولم يسكن احد ويمسك الاجر للغائب هكذا في خزائنه المفتين \* دار بين اخوين واختين  
 ولهما زوجات وللأختين زوجان فلا خيرة ان يمنعوا أزواج الاختين من الدخول فيها اذ لم يكونوا  
 محرمين لزوجاتهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما ان يمنع صاحبه من الصعود  
 على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية \* سكة غير نفقة بين مشرة لكل منهم فيها اذ غير ان  
 لاجدهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له ان يفتح بابا الى هذه السكة  
 به اثنى ابو القاسم والفقيه ابو جعفر وابو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغائبة \* طاحونة  
 مشتركة بين اثنين انفق احدهما في عمارته لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا انفق على عبد مشترك  
 اذ ادى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية \* دار بين اثنين غائب احدهما  
 و آجرها الآخر واخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجر كذا في القنية \* وقال ابو القاسم في  
 ارض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الارض ببذرة وساق اليه من الماء المشترك بينهم  
 واستترك الارض منين يخفون ان شركائه قال ان حصل له بعد المهاداة من نصيبه هذا القدر  
 وكان يتهايون قبل ذلك لا ضمان عليه ولا شركة لشركائه في الاستمارة كذا في الغائبة \*  
 وما كان على الزاين ان اذ لم يترتهن بغير اذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو ادى الراهن  
 ما يجب على المترتهن وان ادى احد هما ما كان على صاحبه بالمرء او بالمرء القاضى يرجع عليه  
 وعن ابي يوسف ولو حثيفه ربح اذا كان الراهن غائبا فانفق المترتهن بالمرء القاضى يرجع  
 عليه ولن كان حاضرا لا يرجع عليه والفتوى على ان الراهن لو كان حاضرا وان ان ينفق  
 فاقضى القاضى له لا ينفق فانفق من جملة الراهن ومماثل الشركة ينبغي ان تكون  
 على هذا القياس هكذا في فتاوى القاضي خان \* قال محمد بن ج في الجامع رجل عليه الف درهم

لرجل فامر رجلين بالقاء اللق ملوكة لاديه ثم رجع احداهما الى الامر فقبض منه خمسمائة فان ادياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه ان يشاركه في القيمة وان لم يكن ما ادياه مشتركا بينهما بل كان نصيب كل واحد منهما ممثلا زامن فتصحب صاحب الحق الا انهما ادياه جميعا فان احدهما لا يشاركه صاحبه فيما قبض كذا في المحيط \* وكذا لو باع او اجر عبدا او امة لهذا صفة واشتد كلما قبض احدهما شركه الآخر كذا في الكافي \* وفي الجامع ايضا ما هذان شهدا على رجل انه كاتب عبد الله بالقي درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم ثم رجع الشاهدان عن جهاتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد الف درهم حالة وان شاء اتبع المكاتب ببدل الكتابة الف درهم فان ضمن الشاهدين قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى في ملك بدن الكتابة فاذا استوفيا ذلك من المكاتب طاب لهما احد الالفين ولزمهم التصديق باللق الاخر ويعتق المكاتب ويكون ولاء المكاتب للمولى فان ادعى المكاتب الى احد الشاهدين تلف درهم لا يعتق وهل لصاحبه ان يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ومستوى في هذا ان اديا القيمة من مال مشترك او غير مشترك وكذلك البيع \* ان شهد شاهدان على رجل انه باع عبده هذا من فلان بالقي درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم والمشتري يدعى ذلك والبائع يجحد فقضى به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالتمن الى اجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة حالة فان اختار تضمين الشهود فاما مقام البائع في ملك الثمن لافي ملك العبد بطيب لهما احد الالفين وينصدقان بالالف الاخر فان قبض احدهما شيئا لا يشاركه صاحبه كذا في المحيط \* ولو عجز المكاتب وانفسجت الكتابة او انقضى البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهما من الضمان ورجع المولى بما قبضا من المكاتب ورجع المشتري ايضا بما قبضا من الثمن كذا في الكافي \* جارية مشتركة باعها فاصب فاستولى بها المشتري فقضى القاضي للمختص بين الجارية والعقر وقيمة الولد معا اشتراكا فيما يقبضه احدهما والى وقع القضاء لهما متفرقا اشتراكا في قيمة الجارية والعقدون قيمة الولد حتى لو قبض احدهما فغيبه عن قيمة الولد لا يشاركه الاخر فية وان اختار احدهما تضمين البائع والاخر تضمين المشتري لم يشتركا في شيء وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر





المقتول اثنين لم يشترك احدهما في الجريمة فلو كانا معا او متفرقا كذا في محيط السرخسى \* ولو كان الجاني مدبرا اشتراكا مع غيره وقع القبض على واحد منهما او متفرقا ولو كان الجاني عبدا او للمقتول وليان واخثارا السيد دفع نصف الجاني اوفداه الى اخذ وليي الدم الواحد فهو اختياري حق الآخر واشتركا في المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى احد هما او فدى النصف لم يشركه الآخر فلو قتل رجلا ممددا وله وليان فصالح المولى مع احدهما على الف لم يشتركا لان حقهما في الاصل القصاص وانما تحول الى الالف بالصالح وانه مختلف حتى لو صالحا جملة اشتركا كذا في الكافي \* عبده بين رجلين فصبه احدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه الى المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى اجاز صاحبه جاز للبائع ان يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين اذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط نافلا من المنتقى \* ولو قصب رجل آخر نصيب احدهما وباعه مع الشريك الآخر صفقة واحدة ثم اجاز المالك فقام قبض احدهما شركه الآخر فلو اجاز بعد قبض المالك قسطه لم يشترك كذا في الكافي \* وكذا لك الرجلان اذا باعا عبدا على انهما بالخيار ثلثة ايام فاجاز احدهما ثم اجاز الآخر ثم قبض احدهما شيئا من الثمن شاركة صاحبه فيه ولو ان الذي اجاز اول قبض نصيبه ثم اجاز الآخر لم يشركه فيما قبض كذا في المحيط \* في النوازل سئل ابو القاسم عن رجل دفع الى رجل مالا يعمل به على ان الربح بينهما وقال لا ارضى بان تعمل في شركة غيري فان هزلت في شركة غيري فاني اريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر وربح قال ليس لرب المال شركة في ربح مامله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التاثيراتية \* لو تصرف احد الورثة في الشركة المشتركة وربح فالربح للمتصرف وحده كذا في الفتاوى الغياية \* وان امر احدا المتفاوضين رجلا بشراء عبدا بالف ولم يدفع اليه الثمن فنقصا فللمفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الما مور عبدا وهو يعلم بمفاوضتهما اولا فالشراء للأمراض ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاذ توكيله عليه ثبت ضمنا للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لانه مزل حكى ولا للثاني لان الملك

في المشتري انما يقع بالأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والملك ان وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبد بشرط الخيار للبائع ثم قاوض المشتري وجلائم اسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شريكة ويحبوبين ان يرجع على الكرماء وعلى شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي \* ولو دفع الأمر اليه كرام من طعام وامره ان يشتري له به عبد او المستئلة بحالها فاشترى الوكيل بكمثله فالقياس ان يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي \* النوازل سئل ابو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل احدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب اعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر وربح وابتى ان يدفع حصة شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واسترطا ان يعملوا جميعا وشتى فما كان من تجارتهما من الربح فهو بينهما على ما شرطوا ما عمل كل واحد على حدة وما عملا جميعا وسئل عن رجلين اشتركا على ان يبيعا ويشريا والربح بينهما نصفان ولكوا احد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال احد الشريكين لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقايم للناع ثم باع احدهما نصيبه كله للآخر وقبض بعض الدراهم واخذ في عمل آخر ولم يقولوا فارقنا وقال الكلمة المنقضة ان نقطع الشركة مع البيع المتأخر يكون قطعاً للشركة كذا في التاتارخانية \* اشترك اثنان في الغزل على ان يمدى الكرباس من احدهما واللحمة من الآخر فنسجا ثوبا فالتوب بينهما على قدر قيمة السدى واللحمة كذا في المحيط \* قال الخجندی ويجوز للاب والوصى ان يشتركا بمال انفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير اكثر من رأس مالهما فان اشهدا يكون الربح على الشرط وان لم يشهدا يجزى فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى من البيهقي رج مغاوض وهب لرجل لاتجوز ولصاحبه ان يلخذ من الموهوب له نصف الهبة فاذا اخذ كان ذلك بينهما نصفين وينتقض الهبة فيما بقي ويرجع اليهما نصفين وفيه ايضا وفي شريكي العنان اذا كان احدهما يلي البيع والشراء فاستدان ديناً ثم ناقض صاحبه الشركة واراد قبض نصف المتاع وقال اذا اخذ الدين منك فارجع علي ليس له ذلك كذا في المحيط \* اشترى ثمار كرم ثم قال لا خير اشركتك فيه

في الثلث فهي فاسدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القنية \* اذا قال لغيره اقرضني الف  
 اتجر بها ويكون الربح بيننا فاقترضه الفوا اتجر فالربح كله للمستقرض لا شركة للمستقرض فيه كذا في  
 الذخيرة \* مثل علي بن احمد من رجل استقرض من رجل مائة دينار وودعها اليه ثم اخرج  
 لمقرض مائة دينار وخط المالين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذا المال فاجربه على الشركة  
 ففعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو مختل ناقض لا بد من زيادة شرط حتى يصح الشركة  
 ومثل ايضا حميد لودع عند آخر حنطة وقال له اخلط هذه الحنطة في حنطتك فادخنها ثم دفنها ثم سرق  
 منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة بوجد فاعاد اذن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافين وقال  
 احطني نصيبي من هذه الحنطة هل له ذلك فقال ان اخلطها بامره وسرقت فالمسروق منه يكون  
 على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التناقضية باقلا من اليتيمة \* اذا كان بين الرجلين  
 ثمر حنطة وكر شعير ولم يامرا أحدهما صاحبه ببيعه فاستعارا أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل  
 عليها الآخر الشعير بغير امرة كان ضامنا لدابة ولحصة صاحبه من الشعير وليس هذا كشرى  
 العنان والمفاوض كذا في المبسوط \* في الفتاوى مثل ابو بكر من شريكين جن أحدهما وعمل  
 الآخر بالمال حتى ربح او وضع قال الشركة بينهما قائمة الى ان يتم اطلاق الجنون عليه فاذا قضى  
 ذلك ينسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة عليه وهو كالغصب  
 بمال المجنون فيطيب له من الربح حصة ما له ولا يطيب له الربح من مال المجنون فيتصدق به  
 كذا في المحيط \* ويد الشريك في المال الذي في يده لشريكه دامة فلو ادعى من دفعه لشريكه وانكر  
 حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البزازية \* ولو ادعى ما بعد موته قال في البحر طاهر ما  
 في الولو الحية من الوكالة يفيد انه كذلك وقال وقعت حادثة بين الاولي ثمها من البيع نسيت  
 فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فان اجاز قسم الربح بينهما الثانية نهاه  
 من الاخراج ثم ربح فاجبت بانه فاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون الربح  
 على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة وتفرع على كونه امانة ايضا كذا في فتاوى  
 قاري الهداية مثل من شريك طلب من شريكه او من عامل في المضاربة حساب ما باعه  
 واصرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبية فاجاب بان القول قول الشريك والمضارب  
 في مقدار

في مقدار الربح والخسران مع يمينته ولا يلزمه ان يذكر الا مر مفصلاً والقول قوله في الضياع  
والرذال الى شريكه كذا في النهر الفائق \* قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلثة فله  
ان يحلفه بان لم يربح عشرة كذا في القنية \* ثم كرا لنا طقى رح ان الامانات تنقلب مضمونة  
بالموت من تجهيل الا في ثلث احدى بها متولى المسجد اذا اخذ قلات المسجودات من غير بيان  
لا يكون ضامناً والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا واودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين  
ومات ولم يبين عند من اودع لا ضمان عليه والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره  
ثم مات ولم يبين عند من اودع لا ضمان عليه واما احدى المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين  
حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن وا حاله الى شركة الاصل وذلك غلط  
بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضى خان من كتاب الوقف \* وبه تبين ان ما  
في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامناً بالموت هنا او مفاوضة كذا  
في البحر الرائق \* الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلاً يضمن  
كما لو مات مجهلاً للعين كذا في القنية \* مفاوض اشترى من رجل مينا بالف درهم فلم يقبضه حتى  
لقى البائع صاحبه فاشتراه منه بالف وخمس مائة فانه يكون الشراء الثاني والا ول ينقص  
والمفادضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط \* رجلان اشترى اعبداً بالف وكفل كل واحد منهما من  
صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى اكثر من النصف \* رجلان كفلا من رجل بمال  
على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بمال كله من الاصيل ثم  
من صاحبه ايضا فكل شيء اداة احدهما رجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى رجع  
على الاصيل بجميع ما ادى ولو ابرأ رب المال احدهما اخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة  
من الاصيل \* مكاتبان كتابة واحدة كفلا كل واحد منهما بمال كله من صاحبه فكل شيء اداة احدهما  
رجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدى شيء حتى اعتق المولى احدهما جاز العتق وبرئ من النصف  
والمولى ان يأخذ بحصة ايها شاء اما المعتق بحكم الكفالة والاخر بحكم الاصل فانه فان اخذ المعتق  
بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان اخذ الاخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في الجامع الصغير \*  
امتلت دابة مشتركة واخذوا شريكين فائب وقال البيطارون لا بد من كيتها فكواها الساخر  
فهلك لا يضمن ولو كان بينهما مناع على دابة في الطريق سقطت فاكترى احدهما دابة مع



حبة الاخر هو ما لم ين ان لا يملكه اتماما وينقص جازا ويرجع الى شريكه بحسبه كذا في  
 القنية \* احمد الشريك ان اقال لصاحبه اثاره ابنه شريك هذه الجارية لنفسه خاصة  
 فسكت الشريك فاشترى الا يكون له مال يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة \* في المنتقى اشتركا  
 بعمالة على ان لا يملكها اجزا كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائزة والشرط  
 باطل كذا في المنتقى \* لو شرط العمل على انتد الملتف وضمن بطانية كذا في التهذيب \* احد  
 شريك الثقل ان ادعى شيئا من شركته ما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر  
 ان يخلو المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضي خان \* العيون ابن جماعة عن محمد رح في  
 قضاة وخرج اشترى عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف  
 وخمسة فانه جائز وانتقض الشراء الاول سواء عرف العبد او لم يعرف كذا في التارخانية \*

## كتاب الوقف

الوقف مشتمل على اربعة عشر بابا \* الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه وفي الالفاظ التي  
 يتم بها الوقف وما لا يتم به \* اما تعريفه فهو ما اشترى من ماله حبة من العيون  
 على ملك الواقف او التصدق بالمنفعة على الفقراء او على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري  
 لكذا في الكافي \* فلا يكون لازما وله ان يرجع ويباع كذا في المضمرات \* ولا يلزم الا بطريقين  
 احدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني ان يخرج مخرج الوصية فيقول اوصيت بفلانة دارى هذه  
 فتح يلزم الوقف كذا في النهاية ويحدهما حبس العيون على حكم ملك الله تعالى على وجه يعود  
 منفعته الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية \* وفي العيون واليتيمة  
 ان الفتوى على قولهما كذا في شرح الشيخ ابي المكارم للنجاة \* وانما يزول ملك الواقف  
 من الوقف عند ابي حنيفة رجح بالقضاء وطريقه ان يسلم الواقف موقوفه الى المتولى ثم يرجع محتجا  
 بعدم الزلوم فيقضى للقاضي بالزولم فيلزم ولو حكما فيحكم الحاكم بالزولم الوقف فالصحيح  
 انه لا يرفع الخلاف كذا في الكافي \* ولو بطل الوقف ابطال وقفه ولم يتيسر له القضاء يذكرو  
 في صك الوقف ان اطله قاض لو والى هذه فلا تعرض باصلها ويمنع ما فيها وصية منى تبايع  
 وتصدق بفلانة على الفقراء انما كانت الى الخراب فلا يفيد للوارث الرفع الى القاضي وبطلانه  
 والوصية متممة بالتعليق بالشروط كذا في الخلاصة \* قال شمس الائمة السرخسي والذي جرى الرسم به

في تعريفه وركنه وحقه وحكمه وشرايطه

في زماننا انهم يكتبون القرار الوقف ابن قاضي من القضاء قضى يلزم هذا الوقف فذاك ليس بشي ومن المتأخرين من المختلج رح من قال انك كتب في آخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه فاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى يجوز قال رضى الله عنه والصحيح ما قاله شمس الائمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح ان في تعليقه بالموت لا يزول ملكه الا انه يلزم بالاجماع ولكن عند يكون رضىها فملك الورثة اوله ومندهما لا يكون ملكا لاهدهما كما في الامتاق والمجد كذا في الكفاية \* ولو عاق الوقف بموته بان قل اذا ميت فقد رقت دارى على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى ان يظهر له مال آخر ويجوز الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم يجز الورثة يقسم الغلة بينهما اثلا ثلثه للوقوف والثلثان للورثة ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان نجز الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فيمات كره الطحاوى والصحيح انه بمنزلة المتجزى في الصحة عندا ببحقيقة رح فلا يلزم ومندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين \* واذا كان الملك يزول منه هما يزول بالقول عندا ببيوسف رح وهو قول الائمة الثلاثة وهو قول اكثر اهل العلم وعلى هذا مشايخ بلخ وفي المنية وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* وقال محمد رح لا يزول حتى يجعل للوقف ولها ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في المراجعة \* ويقول محمدرح يفتى كذا في الخلاصة \* فصح عندا ببيوسف رح وقف المشاع خلا فاحمدرح وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عندا ببيوسف رح وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمدرح وكذا شرط الواقف الا منبدا الى الارض اخرى اذا شاء عندا ببيوسف رح استحسانا كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى كذا في شرح ابى المكارم للنقاية \* واذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عند \* وبمجرد الوقف عندا ببيوسف رح وبالوقف والتسليم عند محمدرح لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي \* وهو المختار هكذا في فتح القدير \* فاما ركنه فاللفاظ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق \* واما ما سببه فطلب الرضى هكذا في المختار \* واما حكمه فعندهما زوال العين من ملكه الى الله تعالى وعندا ببحقيقة رح حكمه صيرور العين محبوسة على ملكه بحيث لا يقبل النقل من ملك الى ملك والنصدق بالغلة المعد ومنه متى صح الوقف بان قال جعلت ارضى هذه صداقة

كتاب الوقف ( ٢٠٦ ) في تعريفه وركنه وسببه وحكمته وشرائطه

هو قربة مؤبدة أو أوقفت به بعد موتى فاته يصنع حتى لا يملك بيعة ولا يورث بيعة لكن ينظر  
ان خرج من الثلث يجوز الوقف فيه بقدر الثلث كذا في المحيط المتصرح به \* وأما شرائطه  
فمنها العقل والبلوغ فلا يصح التوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع \* صبي مجنون عليه  
وقف أو صالته فقال الفقهاء بوجوه وقفه باطل إلا بادن القاضى وقال الفقهاء بالقاسم وقفه  
باطل وإن كان له أهله لأن تبيع كذا في المحيط \* ومنها التحريم فلو ما إلا سلام فليس بشرط  
فلو وقف على ما ولد ونسبه جعل آخره للمساكين جاز ويجوز ان يعطى المساكين  
المسلمين وأهل الذمة وإن خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود  
والنصارى والمجوس منهم إلا ان خص صنفا منهم فلو دفع القيم إلى غيرهم كان ضامنا وإن قلنا  
ان الكفر ملقوا حدة ولو وقف على ولده ونسبه ثم للفقراء \* على ان من أسلم من ولده فهو خارج  
من الصدقة لزم شرطه وكذا ان قال من أنفل إلى غير النصارى يخرج اعتبر نص على ذلك  
الخص في كذا في فتح القديرو \* وفي فتاوى أبى الليث نصراني وقف ضيعة له على أولاده  
وأولاد أولاده أهدا ماتنا سلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فاستلم بعض أولاده يعطى له  
كذا في المحيط \* ومنها ان يكون قربة في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذمي على  
البيعة أو الكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق \* ولو وقف الذمي داره على بيعة  
أو كنيسة أو بيت ناز هو باطل كذا في المحيط \* وكذا على أصلا خها ود من سزا جهات ولو قال  
يسرج به بيت المقدس أو يجعل في مرمة بيت المقدس جاز وإن قال يشترى به عبدا فيعتق  
في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي \* ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فإن خربت  
هذه البيعة كانت الغلة للفقراء أو المساكين فانه تجرى غلته على الفقراء أو المساكين ولا ينفق  
على البيعة شيء كذا في المحيط \* فإن وقف على أبواب البرقا بواب البرقا بواب البرقا بواب البرقا بواب  
ويؤت النيران والصدقة على المساكين فأجز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي \*  
وان قال يفترق غلته في نجيرانه وله جيران مسلمون ونصارى ويهود ومجوس وجعل  
آخره للفقراء فالوقف جائز ويقرب قلة الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وإن قال الذمي  
يجعل غلته في أفغان الموتى أو في حفر القبور فهو جائز ويصرف الغلة في أفغان موتى وهم وحفر



قبور فقراءهم كذا في المحيط \* ولو جعل ذمي دار مسجد للمسلمين وبناء كبريتي المسلمين  
وادن لهم بالصلاة فيه فصلوا فيه ثم مات بصير من الدار ثلثه وهذا قول الكل كذا في جواهر الاطلاعي \*  
ولو جعل الذمي دار بيعة او كنيسة او بيت نار في صحنه ثم مات بصير من الدار ثلثه كذا في جواهر  
في وقفه وهكذا ذكر محمد راجح في الزيادات كذا في المحيط \* حرره في دار الاسلام بامان ووقف  
جاز من ذلك ما يجوز من الذمي كذا في الجارحي \* ومنها الملبس وقت الوقف حتى او فصيل  
ارضا فوقها ثم اشتراها من مال الكاهن فمع الثمن اليه او مال غيره فمع له لا يكون وقفا كذا  
في البحر الرائق \* رجل وقف ارضا لرجل آخر في برسماء ثم ملك الارض لم يجز ان اجاز المالك  
جاز مندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اوصى لرجل بارض فوقها الموصى له بها في الحال  
ثم مات الموصى لا يكون وقفا كذا في فتح القدير \* لو اشترى حاي ان البائع بالخيار فيها فوقها  
ثم اجاز البائع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق \* اشترى ارضا علي انه بالخيار  
ثم امقط الخيار صح ولو وقف الموهوب له الارض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في  
فتح القدير \* ولو وهبت له ارض هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق \*  
ولو اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وبصير وقفا  
علي ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقفها قبل ان يقبضها  
لا يجوز كذا في المحيط \* رجل اشترى ارضا بئع جائزا ووقفها قبل القبض ونقدا لثمنه فالامر  
موقوف فان ادى الثمن وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يترك مالا يباع الارض وبطل الوقف  
قال الفقيه ابو الليث وبه يأخذ كذا في الذخيرة \* ولو اشترى الوقف بطل ولو جاء شفعها  
بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق \* وينفرد علي اشتراط الملك انه لا يجوز  
وقف الاقطاعات الا اذا كانت الارض مواتا او كانت ملكا للامام فانقطع الامام رجلا وانه لا يجوز  
وقف ارض الجوز للامام لانه ليس بمالك لها وتضمير ارض الجوز ارض مجز صاحبها عن  
زراعتها واداء خراجها فدفعها الي الامام ليكون منافعها جبرا للخراج كذا في البحر الرائق \*  
وكذا عدم جواز وقف المرتد زمن ردته ان قبل على ذلك او مات لان ملكه يزول بهار والامور  
كذا في النهر الفائق \* وكذا اذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بفساده كذا في المحيط \*  
ان اسلم صح كذا في البحر الرائق \* ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره المحقق كذا في النهر الفائق \*



ويصير ميراثا مواتا على ربه لو مات اوصاد الى الاسلام ازاله اعدا الوقف بعد موته الى الاسلام  
كما اوضحه الخصاف في آخر الكتاب ويصح وقف الميراث لانها لا تقتل كذا في البحر الرائق \*  
ولو وقف على نسله لم يملكه المساكين ثم اريد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل ويصير صدقة  
على ولده من غير ان جعل آخره للمساكين كذا في الحاوي \* واما من يتعلق حق الغير  
كالرهن والجار فليس بشرط فلو اجر ارضا حامين فوقها قبل مضيتها لم يملك الوقف بشرطه  
ولا يبطل عقدا لاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الارض الى ما جعلها له من الجهات  
وكذا لو رهن ارضه ثم وقفها قبل ان يفتكها لم يملك الوقف ولا يخرج من الرهن بذلك  
ولو اقامت منين في يدا لمرتهن ثم افتكها نعدوا الى الجهة ولو مات قبل الاكتاك وترك  
قدر ما يفتك به افتك واذا لم يترك وفاء بيعت وبطل الوقف وفي الاجارة اذا مات  
احد المتواجرين تبطل ويصير وقفا كذا في فتح القدير \* ومنها ان لا يكون محجورا عليه لسفه او دين  
كذا اطلقه الخصاف كذا في النهر الفائق \* وينبغي انه اذا وقفها في الحجر لسفه على نفسه  
فلا يملكه لا تنقطع ان يصح على قول ابي يوسف رح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به  
حاكم كذا في فتح القدير \* ومنها عدم الجهة فلو وقف من ارضه شيئا ولم يسمه كان باطلا  
ولو وقف جميع حصته من هذه الدار ولم يسم المهاجرا استحسننا ولو وقف هذه الارض  
او هذه الارض وبين وجه الصرف كان باطلا كذا في البحر الرائق \* قال الخصاف اذا قال  
جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ او على قرابتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك على شك  
وكذا لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على زيد او على عمرو ومن بعد ذلك  
على المساكين فهو ايضا باطل كذا في المحيط \* رجل وقف ارضا فيها اشجار واستثنى الاشجار  
لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى للاشجار بمواضعها فيصير الباقي تحت الوقف مجهولا كذا  
في محيط السرخسي \* ومنها ان يكون منجزا غير معلق فلو قال ابن قدم ولدي فداي صدقة  
موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفا كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاف في وقفه ان كان غدا  
فارضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة ان شئت  
او هويت او رضيت كان الوقف باطلا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان شئت ثم قال شئت  
كان باطلا ما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام المنصل كذا في فتح القدير \*

ولو قال ارضي هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط \* ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لان التعليق بشرط كائن تنجز كذا في فتاوي قاضي خان \* رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدت ثقتي على ان اقف ارضي فوجدته فعليه ان يقف ارضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز اعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج من هذه النذر كذا في السراجية \* ولو قال اقدم فلان او اذ اكلت فلانا فارضني هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة اليمين والنذر واذا وجد الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض ولا يكون وثقا كذا في المحيط \* رجل قال ان ميت من مرضني هذا فقد وقفت ارضي هذه لا يصح بريم او ماث وان قال ان ميت من مرضني هذا فاجعلوا ارضي وقفا جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة \* ومنها ان لا يذكر معه اشراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كما في البرازية كذا في النهر الفائق \* ومنها ان لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على انه بالخيار لم يصح عند محمد رح معلوما كان الوقت او مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق \* وبصح شرط الخيار للواقف ثلثة ايام عند ابي يوسف رح كذا في شرح ابي الكارم للنفاية \* وان قال ابطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رح ذكره هلال في وقفة كذا في الذخيرة \* وفي النوازل وانفقوا على انه لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار جاز للمخبر والشرط باطل كذا في التاتارخانية \* ومنها التابيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف رح وهو الصحيح هكذا في الكافي \* رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التابيد شرطا لا يجوز موقفا كذا في فتاوي قاضي خان \* ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فيصرف خلتها الى المساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك

كتاب الوقف - ( ٢١٦ ) في تعريفه الخ \* في الالفاظ التي يتم بها الوقف ومالا

فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها ان يجعل  
الاجرة لجهة لا تنقطع ابدا عند ابن حنيفة ومحمد رح وان لم يذكر لك لم يصح عندهما  
وعند ابى يوسف رح ذكره في ليس بشرط بل يصح وان سمى جهة تنقطع ويكون بعد ما للفقراء  
وان لم يسمهم لان قهله الوافي ان يكون اجرة للفقراء وان لم يسمهم فكان تسمية هذا الشرط  
تابنا دلالة كذا في البدائع \* ومنها ان يكون المحل مقارا او دارا فلا يصح وفق المنقول الا  
في الكرام نوال السلا ح كذا في النهاية \* فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها \*  
ان اقال ارضى هذه صدقة محررة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضى هذه صدقة  
موقوفة محبوسة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضى هذه صدقة محبوسة مؤبدة  
حال حيوتي وبعد وفاتي يصير وقفا جازا لازما على الفقراء عند الكل كذا في المحيط \*  
اما على قول ابي حنيفة رح فمادام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق بالغلة عليه ان يفى بذلك وله  
الرجوع من معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث  
كذا في الظهيرية \* ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا ان عند محمد رح  
يحتاج الى التعليل وعلى قول ابي حنيفة رح يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف  
على حاله لو مات يكون ميراثا منه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضى هذه صدقة  
موقوفة او صدقة محبوسة او حبيسة ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفا على قول عامة من يجيز الوقف  
لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تختمل الفسخ وقال الخصاص واهل البصرة لا يصير وقفا لان  
جواز الوقف يتعلق بالتأبيد ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على المساكين يصير وقفا  
بالاجماع لان ذكر المساكين ذكر للتأبيد كذا في المحيط \* قال ارضى هذه صدقة موقوفة على  
وجه البر او على وجه الخير او وجوه الخير والبر يكون وقفا جازا كذا في الوجيز \* ولو لم يذكر  
الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضى هذه وقف او جعلت ارضى هذه وقفا وموقوفة  
فانه يكتفى وقفا على الفقراء عند ابى يوسف رح وقال الصدر الشهيد ومشائخ بلخ يفتون  
بقول ابي يوسف رح ونحن نفتي بقوله ايضا لما كان العرف هذا اذ لم يذكر الفقراء اما اذا  
ذكر فقال ارضى هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة يكون وقفا عند ابي يوسف رح  
وكذا .

كتاب الوقف ( ٢٦١ ) في تعريفه الخ في الالف الثاني من باب الوقف ومالا

وتكنا عند اطلاق لانه وال الاجتهال والتضييق على الفقراء كذا في العلامه \* ولو قال في موقوفة  
للعلى اي اجاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقف على المساكين كذا في فتاوى قاضي خان \* وذكر الوقف  
وحده او السبعين منه ينسب به الوقف على ما هو المختار وهو قول ابي يوسف رجع كذا في العيانية \*  
ولو قال خرقت ارضي هذه ارضي محرقة فلان الفقهاء لا يوجبون هذا على قول ابي يوسف رجع  
كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى لو قال موقوفة مسخرة حبيبن او موقوفة  
حبيبن محرقة لايباع ولا يورث ولا يطلب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا  
من قول ابي يوسف رجع كذا في العيانية \* ولو قال حبيبن صدقة قال الفقهاء فهو جعفر هذا ينبغي  
ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لرضي هذه موقوفة  
على فلان او على اولادى او فقراء قرابتي وهم يحضرون او على اليتامى ولم يرد به حبيبه  
لا يصير وقفا عند صحير رجع لانه وقف على شئ ينقطع وينقرض ولا يتلوه وحينئذى يوسف رجع  
يصح لان التايد عنده ليس بشروط كذا في محيط المرخصي \* ان قال لرضي اوداري  
هذه صدقة موقوفة على فلان او على اولاد فلان فالغلة لهم ماداموا احياء وبقيت اهلهم يصرف  
الى الفقراء كذا في الوجيز \* ولو قال ارضي هذه صدقة لك او موقوفة لك او موقوفة  
لك على يصير وقفا ذكرا لا يدام لا كذا في محيط المرخصي \* وكذا ان قال لرضي موقوفة  
لوجه الله تعالى او لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال ارضي موقوفة  
على وجه الخير او لمر جاز كانه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية \* ولو قال  
ارضى هذه للمبيل فان كان في بلدة متعارفوا حصل هذا وقفا صارت للارض وقفا وان لم يتعارفوا  
يسأل منها ان اراد به الوقف فيها وقف وان شوى الصدقة او لم ينو شيئا يكتفي به في اقتصافه  
بها او ينعينها ويذكر لوقال جعلتها للفقراء ان كان في ملكه وقف في متعارف تلك البلدة كان  
وقفا وان لم يمكن يرجع اليه بالبيان وان شوى وقفا كان لوقال صدقة او لم ينو شيئا  
يكون فقيرا يا تصدق كذا في محيط المرخصي \* ولو قال ضيعتي هذه لمبيل لم يصير وقفا الا اذا كان  
القال من غير ان يملك اهل تلك الناحية بهذا الوقف او يدر بضرورة كذا في السراجية \*  
ولو قال ضيعت هذه لدار في وجه اسم مسكين كذا من جهة موقوفتي وصايا ما تني بصير وقفا  
وان لم يقع منها كذا في البحر الرائق \* ولو قال داري هذه مسيلة الى المسجد بعد موتي



كتاب الوقف . . . ( ٢٤٢ ) فيما يجوز وقفه ومالا يجوز وفي وقف المشاع

يصح ان خرجت من الثلث وعين المجدد والا فلا كذا في القنية \* ولو قال جعلت مائة من هذه لدهن مراح المسجد ثم يؤخذ على ذلك قال القنية ابو جعفر يصير الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمتها الى المتولى وظاهر الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال في منزلة اشترى من غلة دارى غلة كل شهر بعشرة دراهم خبز او فرقا على المساكين صارت الوقف وقفا كذا في المحيط القرطبي \* وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفا فيه ثمر اول بصير الكرم وقفا وكذا في النوازل جعلت غلة وقفا كذا في فتح القدير \* ولو قال وقفت بعد موتى او اوصى ان يموت بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب \* وفي وقف هلال اذا اوصى ان يوقف بثلاث ارضه بعد وفاته لله ابدان كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط \* ولو قال نلت مالى وقف ولم يزد قال ابو نصران كان ماله نقدا فباطل وان كان مياها فصح ان يوقف على الفقراء وقيل الفتوى على انه لا يجوز بلا بيان المصروف كذا في الوجيز \* وفي الفتاوى رجل قلن ارضى هذه صدقة كان نذرا بالتصدق حتى لو تصدق بعينها او بقيمتها على الفقراء جاز بكذا في الخلاصة \* ولو قال تصدقت بارضى هذه على المساكين لا يكون وقفا بل نذرا يوجب التصديق بقيمتها او بقيمتها فان قلل خرج من مائة النذر والاورث منه كذا في فتح القدير \* ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضى هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقفا بل نذرا كذا في الظهيرية \* رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذرا بالتصدق بالدار على المساكين مرفا كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال صدقة لاتباع يكون نذرا بالصدقة لا وقف ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا على المساكين كذا في البصر الرائق \* الباب الثاني فيما يجوز وقفه ومالا يجوز وفي وقف المشاع \* يجوز وقف المبنى على ارض وبها الدور والحدود والبيوت كذا في الحلوى \* وكذا يجوز وقف كل ما كان فيما له من المنقول كمال الوقف الاطبايع العبيد والميراث والآلات للمخرب كذا في محيط النوازل \* ذكر الخصائص التي لا وقف ارضا عليها وقيل في بعضها ينبغي ان يسمى التزيين ويبيّن مدد هم وكذلك اذا كان في ذلك بقران يسمى المقر ويبيّن صدقهم وينبغي ان يشترط في الصدقة ان نفقة الرقيق والبر من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الدخيرة \*

فيها يجوز وقفه وملا يجوز وفي الوقف للشام

وفي الاجماف لو شرط نفقتهم من غلتها ثم عرض بعضهم يستحق النفقة على الله بغيري عليهم  
 بمقتضى من غلتها ابدما ما كانوا احياء وان قال لعائلهم فيها لا يجري شيء من الغلة على من تعطيل  
 منهم من العمل كذا في البحر الرائق \* فان ضعف الزعيم من العمل فان له ان يبيعه ويشتري بثمنه  
 خلا ما كان به فليكن لم يجد بثمنه خلا ما كان به فاراد ان يزيد في ذلك من غلة الارض فلا بأس بذلك  
 وكذلك السجك في الدواب وآلات الزراعة ان اوقفت مع الارض ولو لالة الصدقة ان يعطوا  
 ذلك كذا في الذخيرة \* ولو قتل فاحذ يته فعلى القيم ان يشتري بها آجر كذا في فتح القدير \*  
 وفي الاساف وان جنس احد منهم فعلى المتولى ما هو الا صالح من الدرع والغدة ولو فداءها كثر  
 من الارش كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وان فداءه اهل الوقف كانوا متطوعين  
 ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق \* وما وقف المتغول  
 مقصود ان كان كرا ما او سلاحا يجوز وفيما سوي ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه  
 كالتياب والحيوان لا يجوز صندا وان كان متعارفا كالفاص والقدوم والجنابة والنياب الجنابة  
 وما يحتاج اليه من الاواني والقدر وفي فصل الموتى والمصاحف قال ابو يوسف ربح الله لا يجوز وقال  
 محمد ربح يجوز واليه ذهب عامة المشايخ ربح منهم الا امام السرخسي كذا في الخلاصة \* وهو المختار  
 والفتوى على قول محمد ربح كذا قال شمس الائمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى \* ولو لم يجر  
 جنازة وملاءة ومغتسلا يقال بالفا رمية حوض مسين وقفا في محلة فمات اهلها كلهم لا يرد الى  
 الورثة بل يحمل الى مكان آخر اقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة \* ثم في وقف المصحف  
 اذا وقفه على اهل المسجد يقرؤونه او يحصونه يجوز وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا  
 المسجد وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للذكوري \*  
 واختلف الناس في وقف الكتب جوزة الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 اذا جعل ظهر دابة او غلة هبة في المبائكين لا يصح في قول طائفة كذا في المحطة \* رجل وقف  
 بقرة على ان ما يخرج من لبنها وجهنها وشيرازها يعطى ابناءه الحبيب ان كان ذلك في موضع  
 تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية \* ولا يجوز وقف فضل البقر وغيره لينزوي  
 كذا في القنية \* وفي الواقات ذكر هلال البصري في وقفه في بناء من غير وقف الاصل  
 لم يجز وهو الصحيح وكذلك وقف الكردار بدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحطة \*

كتاب الوقف ( ٣٦٢ ) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز في وقف الماشع  
ولا يجوز وقف البناء في الأرض هي أمانة أو جارية كذا في الفتاوى قاضيان \* ذكر المحققان  
أن وقف حوائط الأسوار يجوز أن كانت الأرض في الجارة في يدهم الذين بنوها لا يخرجهم  
السلطان منها وبه مذهبهم ووقف البناء على الأرض المنكورة كذا في النهر الفائق \* التفتة الوقوفة  
على جهة أن لا يتغير وجهها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعاً لها فإن  
وقفها على غير الوجهين اختلفوا في جوازها ولا طبع أنه لا يجوز كذا في الغيانية \* وإذا  
خرس حجر وقفها أو تقزمها في أرض خرس من قرفة أن وقفها بوضعها من الأرض مع تبعها  
للأرض بكم الاتصال وأن وقف دون أصلها لا يصح وإن كانت في أرض موقوفة فوقها  
على تلك الجهة جاز كذا في البناء وإن وقفها على جهة أخرى على اختلاف كذا في  
الطهريّة \* وقف للعلماء والجواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جاريته  
يجوز وصحبه لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج مبدأ الوقف من أمة الوقف لا يجوز  
كذا في الوجيز للكردي \* وأما وقف ما لا ينتفع به إلا بالتلف كالذهب والفضة والماكول  
والمنعروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدنانير  
وما ليس بحلي كذا في فتح القدير \* ولو وقف دراهم أو مكيلاً أو نياً بالتم يجوز قيل في موضع  
فعارفوا ذلك يقتضي بالجواز قيل كيف قال الدراهم يقرض للفقراء ثم يقيضها أو يدفع مضاربة  
ويصدق بالوجه والخطة تقرض للفقراء بزرعون ثم يؤخذ منهم والثاب والأكسية تعطى  
للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم يأخذوا كذا في الفتاوى الغيانية \* ولا يصح وقف الإدوية  
لأنه إذا قال على الفقراء والأغنياء يجوز ويدخل الأغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية \* ذكر  
الناظم إذا وقف ما لا يصلح للمساكين يجوز أن وقف لبناء القناطر أو إصلاح الطريق  
أو حفر القبور أو اتخاذ الصايات والخانات للمسلمين أو لشراء الأكفان لهم لا يجوز وهو جائز  
للفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكره وما لا يدخل إليه \*  
ذكر المحققان وقف الرجل أرضاً في صحته على وجوه منها ومن بعدهما على الفقراء  
فإنه يدخل في الوقف البناء والنخل والأشجار كذا في المحيط \* وذكر المحققان أن الثمرة  
لا تدخل في وقف الأشجار وعليه أكثر المشائخ وهو الصحيح كذا في الغيانية \* وأما وقف

ارضى هذه صدقة موقوفة بغيرها فجميع ما فيها أو منها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه التبرع وما يحدث من الثمرة لهذا الوقف فإنه يصرف إلى الوجوه التي للمسلمين في الوقف كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ارضى صدقة موقوفة فيميدون قاضي عليه السلام ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله ثمنات الواقف وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة لعبد الله لأنه الآن وجب له الوقف فصارت له وقف الأرض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن هنا في الغياض الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء وبالاستحسان ناخذ قال الفقيه أبو جعفر أن لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن يكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه من الوقف إلى ما بعد الوفاة والأرض في حال حيوته لم تصرفا وإن كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فيكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية \* وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم تكن كذا في المضمرات \* وقال الفقيه أبو الليث ويعتد كذا في الذخيرة \* قال الخصاف ولو كان فيها بقل أو رياحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغيضة أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلثه يدخل كذا في المحيط \* وكذا ما ينمو في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان \* وما لا يطرب فما كان من رطبة قد طلعت فهي للواقف وما كان من أصول تلك فهي لا تدخل في الوقف وكذا لك الباذنجان والقطن إلا أن يكون شجرة القطن تجز في كل سنة كذا في الظهيرية \* بصل العبر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة التوت والياسمين يدخل في وقف الأرض كذا في الذخيرة \* والورد وورق الحناء والياسمين يكون للواقف كذا في فتاوى قاضي خان \* والرحى في الضيعة يدخل في وقف تلك الضيعة ورحى الماء ورحى البوم في ذلك سواء وكذلك الدواهب تدخل والدواهي لا تدخل كذا في المحيط \* ويدخل في وقف الحمام القدر وملقى سرقينة ورمانة ولا يدخل مشيل ماء في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير \* رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء وتكم يذكر الشرب والطريق فإنه يدخل الشرب والطريق استحسانا لأن الأرض لا توقف إلا للاستعمال وذلك لا يكون إلا بالماء



كتاب الوقف : ٣ : ١١٢ ( ٢ ) فيما يجوز وقفه وصلا بغيره في الوقف المشاع

والطريق كذا في انصار الفقهاء في الوقف والوقف المشاع المسمى بالوقف المشاع المسمى بالوقف المشاع  
و كثير هولاء فيها ومنها من حقوقها ما كان يملكه في يوم الله روفي وقف المشاع انيت  
يدخل ما كان يدخل في بعضها وخوابي القبا سين وتكونوا بالغبين لا تدخل في الوقف سواء  
كان في البناء او لم يكن كذا في الذخيرة مثل نظير ما كان وقفه انما فيها حمامات يطرون ويرجعن  
قال يدخل في الوقف الحمامات الا هلية في فتاوى ابي الليث وفيه ايضا ولو وقف برج حمام  
او جدران يكون بمنزلة الحمامات وان كانت منقولة الا انها تصير وقفاتها البيت كما لو وقف  
خليفة بملغية من النيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتا فيها كوارات العسل يجوز وتصير النحل  
بها للبيت ويجب ان يكون تاويل هذه المسئلة ان يوقف البيت والبرج بملغية من النحل  
والحمام كما لو وقف العبيد مع الارض والنيران كذا في المحيط \* فصل في وقف المشاع \* الشيوخ  
فيما لا يجوز من القسمة لا يمنع صحة الوقف بالاخلاق الا يرى انه لو وقف نصف الحمام يجوز  
ولكن يكون بملغية كذا في الظهيرية \* وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رح وبه  
الخذ ههنا نبحار وعليه الفتوى كذا في السراجية \* والمتأخرون اختلفوا بقول ابي يوسف رح  
انه يجوز وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* واتفقا على عدم جعل المشاع مسجدا او مقبرة  
مطلقا سواء كان مضافا يحتمل القسمة او يحتملها هكذا في فتح القدير \* وان افضى القاضي بصحة  
وقف المشاع فقد قضاه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات كذا في شرح ابي المكارم للنقاية \*  
ثم فيما يحتمل القسمة اذا قضى القاضي بصحة فطلب بعضهم القسمة لا يقسم مند ابي حنيفة رح  
وبها يؤرون وعندهما يقسم كذا في الخلاصة \* واجمعوا ان الكل لو كان وقفا وارادوا القسمة به  
لا يجوز وكذا انها يجوز كذا في فتح القدير \* ثم ان وقف نصيبه من عقار مشتركة فهو الذي يقاسم  
غيره وبغداد الموت الى نصيبه وان وقف نصف عقاره فله الذي يقاسمه هو القاضي او هو يبيع  
نصيبه الى من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك كذا في الهداية \* لو ان رجلين  
كانت بينهما ارض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فهذا جائز ولهما ان يتقاسما  
هذه الارض فيقول كل واحد منهما ما وقف في يد يئولا كذا في الظهيرية \*  
ولو وقف الكل ثم اشتري الجزء منه بطل الباقي عند محمد رح لان الشيوخ مقارن ولو استحق  
جزء من نصيبه لم يطل في الباقي كذا في الهداية \* ولو ان رجلا وقف جميع ارضه ثم استحق

كتاب الوقف ( ٢٦٧ ) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز \* في وقف المشاع

نصفها شائعاً وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على عالم من داي يومئذ  
 رح كان للواقف ان يقاسم المستحق كذا في المحيط \* ثم على قول محمد رح لو كانت الارض بين  
 رجلين فتصدق قايها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف  
 عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزاً لان على قول محمد رح لما منع من الجواز وهو الشيوع  
 وقت القبض لا وقت العقد وههنا لم يوجد الشيوع وقت العقد لانهما صدقا بالارض جملة  
 ولا وقت القبض لانهما سلما الارض جملة كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا ان تصدق  
 كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصباً فيما واحد فقبض نصيبهما جميعاً او متفرقاً  
 كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معاً كذا في التوجيه \*  
 وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على ولده وولد ولده ابداً ما تناهوا فانما  
 انقرضوا كانت غلتها للمساكين والاخر في الحج يعرج بها في كل سنة وسماها الملك رجل واحد جاز  
 وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والآخر على مشايخ  
 والنصف الآخر على امرأ خراجاً كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قبض نصيب احد  
 ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه ان يرجع متبرعاً به  
 في محيط السرخسي \* ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعاً صدقة موقوفة وجعل  
 كل واحد منهما لوقفه متولياً على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما  
 باشر مقدماً على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض ايضاً لان كل واحد من المتولين قبض نصيبه  
 شائعاً فان قال كل واحد منهما للذي جعله متولياً في نصيبه ان قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز  
 وهذا كله قول محمد رح واما على قول ابي يوسف رح يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه  
 لان هذه يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف  
 من دارة او ارضه الف ذراع جاز من داي يوسف رح ثم يزرع الارض والدور فان كانت الف ذراع  
 واقل كان كلها وقفاً وان كانت الف ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت الف ذراعاً كانت الوقف  
 منها الثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيها يكون للوقف حصه من النخيل كذا  
 في المحيط \* رجل وقف جريداً ثباتاً من ارضه ثم وقعت القسمة فله نصيب الوقف اقل من جريده  
 جودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فزيد في ذواتها الطائفة الاخرى او على العكس

بأن كذا في الظهيرة \* ولو قلل جعلت نصيبى من هذه الدار وقفا وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار فوالتى الدار كان جميع ذلك وقفا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كانت له أرضون ودورين \* ويصح آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة أو دار واحدة فليكن هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال رح كذا في الظهيرة \* ولو كان رجلان بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جائز في قول أبي يوسف رح فلو أن الواقف مع شريكه وقفوا وأدخلوا في القسمة دراهم معدودة معلومة إن كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير بائعا شيئا من الوقف بالدراهم وذلك فاسد وإن كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصته الواقف وقف وما اشترى بالدراهم وذلك ملك له كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصيبين أجود من الآخر وجعل بازاء الجود دراهم فإن كان الآخذ للدراهم هو الواقف لا يجوز وإن كان الآخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير \* حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على باب به تمنعه الشريك الآخر ليس له الضرب إلا إذا أذن له القاضي بتلك صيانة للوقف وهذه المسئلة تنافي على قول أبي يوسف رح على ما اختار مشايخ بلخ رح كذا في المضمرات \* قرية بعضها وقف وبعضها مملكة وبعضها ملك أراد واقسمة بعضها ليجعلوها متبرة ليس لهم ذلك وإن أراد واقسمة الكل جاز كذا في الوجيز \* الباب الثالث في المصارف \* وهو مشتمل على ثمانية فصول \* الفصل الأول فيما يكون مصرف الوقف ومن يكون مصرفه فوصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه \* الذي يبدأ من ارتفاع الوقف موارثه شرط الواقف أم لا ثم إلى ما هو أقرب إلى العمارة وأهم للمصلحة كالأمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء كذا في الحاوي للقدسى \* أن قال جعلت غلاتي ثلاثين سنة أو ستين ثم بعدة للفقراء وشرط العمارة من الغلة فهذا يؤخر العمارة من حق صاحب الغلة إلا أن يدخل بتأخير العمارة ضرر بيني إلى الوقف فم يبدأ بالعمارة كذا في الحاوي \* وينقطع

ويقطع الجهات الموقوفة عليها لها الآن لم يحجب فيسرومين فان خيف قدم فاما الناظر فان كانه  
المشروط له من الواقف فهو كاحد المستحقين فان قطعوا للعناية قطع الا ان يعمل فباخذ قدر  
اجرته وان لم يعمل لا ياخذ شيئاً كذا في فتح القدير \* ان كان الوقف على الفقراء لا يطعروهم  
واقرب امورهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية \* وان كان الوقف على رجل  
بعينه او رجال وآخرة للفقراء فهو في ماله اى مال شاء في حقيقته فاذا مات فمن الغلة  
ثم العمارة المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها  
واما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العمارة الا برضاها ولو كان الوقف على الفقراء  
فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير \* والوقف يدار  
على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فان امتنع من ذلك او كان فقيراً آجراً لغيره  
وعمرها باجرتها واذا عمرها ردها الى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العمارة ولا يصح اجارة  
من له السكنى كذا في الهداية \* فان انفق صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف  
فما كان من العمارة شيئاً قائماً بعينه فهو لورثته ولهم ان ياخذوا ان لم يصرف ذلك الوقف كذا  
في الحاوى \* ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه والا يجبروا وان ملكوه الموقوف عليه بعد  
ذلك بالقيمة جاز بتراضيهم وان ابى احد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في الحاوى \*  
وما لا يكون شيئاً قائماً بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوى \* وان كان المشروط له السكنى  
آزر حيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصصها او ادخل فيها اجذا عائم مات ولا يمكن غرضه  
من ذلك الا بضررها لبناء فليكن للمورثة اخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمهرطقة السكنى  
بعده اضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فان ابى اوجزت الدار وصرفت الغلة  
الى ورثة الميت بقدر قيمة البناء واذا دفعت عليه بقيمة البناء اعيدت السكنى الى من له السكنى  
وليس لصاحب السكنى ان يرضى بقاء ذلك وهدمه كذا في الظهيرية \* وما انهدم من بناء  
الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه مسكه حتى يحتاج  
الى موارثه فيظهر فيه فيها وان تعذر اعادة ماله الى موضعه يبيع ويصرف ثمنه الى الميراث  
لا يجوز ان تصرف بين مستحقى الوقف كذا في الهداية \* ان سقط بعض حقوق الرباط او انهدم  
حائطه واراد ارباب الوقف ان ينفعوا به ايسر لهم ذلك الا اذا وقع الياس من موارثه فبح قيل لهم

وجدت كلمة الا هنا في نسخة من المنقول عنه (هـ)



ذلك ان كانوا محتاجين وهو قياس قول ابي يوسف رحمه الله يرجع الى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه كذا في التهذيب \* رباط على بابه قنطرة على نهر كبير لا يمكن الامتناع بالرباط الا بمجاوزة القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز ان يصرف من غلة الرباط على مصاراة القنطرة ان كان الواقف شرط في الوقف انه يصرف غلته الى ما فيه مصلحة للرباط وان لم يشترط ذلك بل ذكر مر مثله لا يجوز لان هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لو لم يصرف الغلة الى مصاراة القنطرة لحرب الرباط استحسنوا انه يجوز كذا في محيط السرخسى \* والوقف على شرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه اثنى السيد الامام ابو القاسم كذا في السراجية \* والمختار انه يجوز الوقف عليهم كذا في الغياثة \* لا يجوز الوقف على الاغنياء وحدهم ولو وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم الفقراء كذا في محيط السرخسى \* والوقف على ابناء السبيل يجوز ويكون للفقراء فهم دون اغنيائهم كذا في الخلاصة \* ولو قال على ان يحج بغلتها كل سنة او يعمر بها حنى او يقضى ديني فهو جائز واذا وقف على اعمال البر فقال فيها يشتري حباب بصب فيها الماء او يجهز بها الارامل واليتامى او يشتري بها اكسية للفقراء او يتصدق بها كل سنة مكان ذبوبي التي فرطت فيها فهو جائز اذا جعل آخره مالا يتا بد للفقراء وان وقف ارضا على ان يحج منه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب الف درهم صرف الف درهم الى الحج والباقي الى المساكين كذا في الحاوى \* اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وبي اكفان الموتى او في حفر القبور او غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة \* ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز ان اقال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى على الناس ابدا فالوقف باطل وكذا اذا قال على بنى آدم او على اهل بغداد فاذا انقرضوا فهو على المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزمنى والعريان فالوقف باطل وذكرا الخصاص مسئلة العميان والزمنى في موضع آخر وقال الغلة للمساكين ولا يكون للعميان والزمنى وكذلك لو وقف على قراء القرآن وعلى الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال ان الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الاغنياء قال مشائخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشائخنا قالوا يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني كان القاضي

الامام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس اذا وقف على طلبه علم كورة كذا يجوز وان لم يشترط فقراء هم قال الشيخ الامام شمس الائمة الصرخسي في شرح كتاب الوقف الحاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر مصرفا فيه تنصيص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون او لا يحصون ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغنى والفقير فان كانوا اعيان صوفى فذلك صحيح لهم باعتبار اعيانهم يريد به انه يصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل قال الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالا فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالتبامى فتح ان كانوا يحصون فلا ضياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقرائهم دون اعيانهم كذا في الظهيرية \* ولو وقف على اصحاب الحديث لا يدل في الوقف شافعى المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى اذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة \* رجل جعل ارضه او منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن او امام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد والمحلة فازخر المسجد وخوي من اهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومحاويجهم فيجوز اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية \* وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية \* سئل ابو بكر عمن وقف ارضا على مصاحف موقوفة ان يصلح ما يدرس عنه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة \* وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز وبصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية \* الفصل الثانى في الوقف على نفسه واولاده ونسله \* رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسي بجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال وقفت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عندنا ببيوسف رح كذا في الحاوى \* ولو قال ارضى موقوفة على فلان ومن بعده على او على فلان او على مبدى وعلى فلان المختار انه يصح كذا في الغيانية \* اذا وقف الرجل ارضه على ولده ومن بعده على المماكين وقفا صحيحا فانما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف او وجد بعد ذلك هذا قول هلال رح وبه اخذ مشايخ بلخ رح كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في الغيانية \*

وكذا لو قال علي ولدي وعلي من يحدث لي من الولد فانما انقرضوا فعلي المساكين  
 فكذا في المحيط \* ولو قال او عسى هذه صدقة موقوفة علي من يحدث لي من الولد وليس له  
 ولد يصح هذا الوقف فاذا ادركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصرف  
 الغلة التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة  
 الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال وقفت علي اولادي دخل فيه الذكر  
 والانثى والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى وان وقف على البنات لم يدخل  
 ايضا لاننا لانعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل الخنثى كذا في السراج الوهاج \*  
 ثم في كل موضع يثبت الحق للولاد فانما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فاما من  
 لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم  
 ومثال ذلك اذا قال وقفت ارضي هذه علي ولدي ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة  
 اشهر من وقت الغلة فادعاء الواقف يثبت نسبه ولا حصة له من الغلة ولو جاءت امرأته او ام  
 ولده لاقل من ستة اشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الوقف كذا في الحاوي \*  
 وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يشركهم كذا في المحيط \* فان مات الواقف ساعة جاءت  
 الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي ادركت فيها الغلة فان هذا  
 الولد يشارك الولد الاول في الغلة وكذلك لو كان مكان الميراث طلاق بائن ولم تقربا نقضاء  
 للعدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المنكوحة كذا في الظهيرته \*  
 وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف يمكنه الوصول اليها ثم مات فجاءت امرأته  
 بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم ملوق هذا  
 الولد بعد مجيء الغلة الا ان يكون الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك  
 الولد الاول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها  
 وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره لال زح هو اليوم الذي صارت  
 للغلة قيمة ولم يشترط الفضل من المؤن وقيل هو اليوم الذي صادت لها قسمة بحيث يفضل  
 من المؤن

من المؤمنين والمخارج والنواصب القاهرة كالدین الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي \*  
وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارا رح كذا في الحاوي \* ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
على ولدي العوار والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من ولده يدم الوقف  
لا يوم الغلة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على اصابه ولدي كان الوقف على الصفا خاصة  
ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية \* ولو قال ارضي  
صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر  
ما كنوا البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* والحاصل ان الاستحقاق اذا كان ثابتا  
بصفة لا تزول او تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة  
وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام  
تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا في المحيط \* لو وقف ارضه على ولده الذكور يدخل فيه الذكور  
دون الاناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الذكور  
من ولدي وولد الذكور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة  
يوم الوقف كذا في الحاوي ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي او على من يتزوج  
من ولدي يدخل فيه كل من اسلم ويتزوج بعد الوقف لا من كان مسلما او متزوجا يوم الوقف  
كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من كل  
فقير اوقت حدوث الغلة كذا في الحاوي \* ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رح  
يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان  
غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا اصلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح كذا في فتح القدير \*  
ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في  
الحاوي \* وقف ضيعة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء ثم مات احدهم من  
ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية \*  
رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على وادي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى  
واذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد واحد من ولدا الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد  
من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى واد الولد شيء وان لم يكن له وقت الوقف



ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون  
ولد الابن سند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية  
وبه اخذ هلال رح والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* فان حدث له ولد لصلبه  
بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة \* ولو عدم البطن الاول  
والثاني ووجد البطن الثالث والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون  
وان كثر بينهما كذا في المحيط \* وكل جواب مرفته في الوقف على ولده فهو الجواب  
في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة \* لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي  
وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجد يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترك  
البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من اسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه اولاد البنات في ظاهر الرواية  
ومليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولد  
ولدي فيكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابداما تنا سلوا ولا يصرف الى الفقراء  
صحيح احديكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب والا بعد فيه سواء الا ان يذكر  
الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم بعد هم على ولد ولدي او يقول بطنا  
بعد بطن فمريد ابما بدأ الواقف كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضى هذه صدقة  
موقوفة على اولادي يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل للبطن الاول  
صادام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشترك هذه البطون  
في القسمة والاقرب والا بعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال وقفت على اولادي وله ولد  
واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال  
هذه صدقة موقوفة على ولد وله ولد واحد فالوقف كل له وكذا لو كان له اولاد فانقرضوا ولم يبق  
الا واحد كذا في الحاوي \* وقف ضيعته بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضا فعلى اولادهما  
واولاد اولادهما ابداما تنا سلوا فانقرض احد الولدين وخلف واحد يصرف نصف الغلة  
الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة  
كلها الى اولادهما واولاد اولادهما كذا في الوقعات الحسامية \* ولو قال هذه الضيقة صدقة موقوفة  
على المحتاجين من ولدي وليس له في ولده الا محتاج واحد يصرف نصف الغلة الى هذا

المحتاج والنصف الى الفقراء كذا في خزانة المفتين \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بنى وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة وحدوثها كان نصف الغلة له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات اشتركوا جميعا هكذا في الظهيرية \* ولو قال موقوفة على بنى فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على الذكور من ولده دون الاناث وروى يوسف بن خالد الشامي عن ابي حنيفة رح انهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنتين كذا في الوجيز \* ولو وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدان ماتوا انقسم الغلة بينهم على من كان ولدا بنده على عدد الرؤوس يستوي فيه الذكور والانثى واولاد الابنة تدخل كذا في خزانة المفتين ناقلا من النوازل \* ولو وقف على نسله او ذريته دخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قربوا وبعدوا ولو وقف على حترته قال ابن الاعرابي وتعلب العترة الذي يوقف على العيني هم العشيرة ولو وقف على من ينسب اليه لم يدخل فيه اولاد البنات كذا في السراج النوافج \* رجل قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه ولد البنين والبنات اجرازا كانوا او مملوكين وحصنة المملوك تكون لولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي \* ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولدت ولد ثم حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسلهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسلهم سواء كان النسل مخلوقا ام لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسلهم كذا في منهي السرخسي \* وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون المولد الحادث شيئا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال على ولدي المخلوقين واولاد اولادهم ونسلهم دخل

الا ولاد المخلوقون منه واولادهم واولاد اولادهم ابدما ما تناسلوا ولو قال علي ولدي المخلوقين واولاد اولادهم ومكت لم يكن لولد ولده شيء كذا في المحيط \* ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث من ولدي لم يدخل فيه اولاده لصلبه الحادثون ويدخل فيه اولادهم فان قال علي ولدي واولادهم واولاد اولادهم ماتوا لدوا وكان له اولاد قبل ان وقف ما توا وخلفوا اولادهم يدخلوا في الوقف ولو قال علي ولدي وولد ولدي واولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي \* اذا قال في صحته جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدما علي ولدي وولدي ولدي واولاد اولادهم ونسلهم ابدما ما تناسلوا فانه يدخل في خلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد ابدما ومن مات منهم قبل حدوث الغلة يسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق همهه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال علي هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا واحد ا كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال علي ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم علي ان يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فجاءت الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا انثى معهم او اناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو قال علي ولدي وولد ولدي ابدما ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلما مات احد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدائه جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلي الذي مات من ولد الصلب فما اصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولده هذا الميت همهه الذي جعله الواقف ومهم والده كذا في الخلاصة \* ولو قال علي ولدي وولد ولدي ونسلهم واولادهم ابدما ما تناسلوا علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم الخ بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت علي واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونسله ابدما ما تناسلوا علي ان يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت علي واحد منهم ولم يترك

ولم يترك ولدا وولد ولد ولا غملا ولا مقبا كان نصيبه من هذه الصدقة مردودة الى اهل هذه الصدقة فقسمت الغلة سنين على البطن الا على فمات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولد وله فان الغلة تقسم على اولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فمات اصاب الاحياء من ذلك اخذوه وما اصاب الموتى كان لولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الا على اعتبارا لشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الا على ولد الصلب وانما ترك ولد ولد فان نصيب الميت من الغلة لو اذ ولد وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان اسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط وان كان هذا البطن الا على مشرة انفس فمات منهم اثنان ولم يتركوا ولدا ولدت ثم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولدا وولد ولد ثم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يتركوا ولدا ولدت فمات الاربعة الباقون من البطن الا على وولد الاثنين الميتين قسمت الغلة يوم تأتي على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا اولادا على ستة اسهم فما اصاب الاربعة كان لهم وما اصاب الميتين اللذين تركا اولادا كان ذلك لاولادهم وسقط سهام الاربعة الموتى الذين لم يتركوا اولادا كذا في المحيط \* رجل وقف ارضا على اولاده وجعل آخرة للفقراء فمات بعضهم قال فلان يروح يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخرة للفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء كذا في غتاوي قاضيخان \* ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلكهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر واولادهم واولاد اولادهم ابدا ما نسا سوا ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلكهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وومن حصل من اولادهم وخاصة ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلكهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وولد اولاد زيد وعمر ولو قال على ولد عبد الله ومولى ولد زيد وليس لزيد ولد كان الغلة كلها لولد عبد الله كذا في المحيط \* ولو وقف على ورثة زيد وزيد حتى فلا شيء لورثته ويكون الغلة كلها للفقراء فان مات زيد فاحلة بين ورثته المرحومين على عدد هم يستوي فيه الذكر والانثى وان مات بعضهم سقط سهمه وكل الغلة لمن كان حيا به تأتي الغلة فان بقي واحد كان له تصف الغلة والنصف الباقي للمساكين ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عدة خمسة لم يكن لمن عدا هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد



في ذلك نصيب كذا في الحاوي \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على المساكين علي ان يبدأ بولدي الصلي فيجري خلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم علي اولادهم ونسلهم فانه يكون الغلة لولده وولد ولده علي ما شرط ثم علي المساكين وكذلك اذا قال خلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج منهم وقال مع هذا وعلي ان يجري خلة هذه الصدقة علي قرابتي ما بقي منهم احد فان خلة هذه الصدقة تكون لقرابته ابدا ثم من بعدهم علي المساكين ولو قال علي ان يكون خلتها لعبد الله بن طاهر وولد زيد ابدا ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا فهي علي المساكين فان الغلة تقسم علي زيد وولد زيد وعلي عبد الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم علي ستة اصهم كذا في المحيط \* ولو قال ارضني هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي علي ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف علي ولده لصلبه لا يجوز وعلي ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فنقسم الغلة في كل سنة علي عدد رؤوسهم فما اصاب ولد الولد هو لهم وقف وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتي يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم علي عدد رؤوسهم ولد الولد وعلي الباقي من ولد الصلب فما اصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الا هياء والا موات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة \* في وقف هلال ربح وقف علي بعض اولاده وذكر فبه وقف في حيواته وبعد وفاته وقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يعمل ذلك علي التايد كذا في الوجيز \*

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة \* قال ابو يوسف ومحمد رح هي كل من ينسب الي اقصى اب له في الاسلام من قبل ابيه او من قبل امه المحرم وغير المحرم والقرين والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء فاذا وقف علي قرابته او علي ذوي قرابته يدخل هؤلاء تحت الوقف متدهما وقال ابو حنيفة رح ان حصل بلفظ الواحد ان نحو قوله علي قرابتي علي ذوي قرابتي دخل تحت الوقف من كان اقرب الي الواقف من محارمه وان حصل بلفظ الجمع بنحو قوله علي ذوي قرابتي علي اقربائي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتي ينصرف اللفظ الي الاثنين فضاء او بكلم المشائخ رح في معنى قولهما اقصى اب له في الاسلام قال بعضهم معناه اقصى اب اسلم وقال بعضهم معناه اقصى اب ادرك الاسلام اسلم او لم يسلم وثمرة الاختلاف تظهر في العلوي اذا وقف علي قرابته فعلى الثاني يدخل اولاد عقيل وجعفر و

على الاول اولاد على فحسب واذا كان للواقف مملوك وخالان وقد حصل الايقاف بلفظ الجمع فعلى قول ابي حنيفة رح الغلة للعميين لانه يعتبر الاقرب فالاقرب وعندهما الغلة للعميين والخالين اربا صالا نهما لا يعتبران الاقرب ولو كان له مملوك واحد وخالان فعلى قول ابي حنيفة رح للعم نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط \* ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكر والانثى والمسلم والكافر والمحرر والمملوك الا ان ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم يخلق الغلة والقبول الى العبد دون المولى وبعد التتبع يكون له كذا في الحاوي \* وفي الوقف على القريب يقسم الغلة على الرؤوس الصغير والكبير والمذكر والانثى والفقير والغنى سواء علمسا واة الكل في الاسم كذا في الوجيز \* ولا يدخل ابو الواقف ولا اولاده لصلبه وفي دخول الجدران ايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير \* وجعل وقف وقفا على اهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم ان يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف روح لا يعطى لان ولد الولد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضي خان \* والذي ذكرنا في قوله لا قربا لله ولدوى قرابته فكذا في قوله لا رحا مة ولدوى ارحا مة ولا نسا به ولدوى انسا به كذا في المحيط \* ولو قال لذي قرابتى فالتقياس ان يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للعم لان اللفظ قود به في قوله وفي الاستحسان هم سواء لانه براد به الجنس كذا في الحاوي \* ولو كان وقف على ذوات قرابته او اقربائه او نسا به او ارحا مة لا قرب فالاقرب فانه يدحل تحت الوقف الاقرب ولا يعتبر الجمع بلا خلاف كذا في الذخيرة \* ولو قال ارضى صدقة موقوفة في القرابة على القرابة ولم يقل قرابتى قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للاقارب او للاقارب اولادى او الارحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الا مر على قرابته لكان الغرض كذا في المحيط \* ولو قال على قرابتى من قبل ابي وامى او من قبل امى فهو على ما قال ويقسم الغلة عليهم على عدد رؤوسهم ولو قال على قرابتي من قبل ابي وامى وقرابتى من قبل ابي او على قرابتى من قبل ابي وامى وعلى قرابتي من قبل امى فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم يستوى فيه من كان من قبل ابيه وامه ومن كان من قبل ابيه او من كان من قبل امه ولا يترجح قرابته من قبل ابيه وامه ولو قال بين قرابتى من قبل ابي وبين قرابتى من قبل امى فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل ابيه

وينظم يكون القرابة من قبل أمه كذا في الذخيرة \* إذا حال أرفق هذا صدقة موقوفة على  
 قرابتي الأقرب فالأقرب وجب الغلة لا قرب قرابته اليه فان كان الأقرب واحد أفجع الغلة  
 له وإن زاد علي ما تنمي درهم وإن كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكر  
 والأنثى فإذا تفرع هؤلاء فالغلة لمن يليهم في الأقرب حتى نصير إلى أبعدهم قرابة وهذا  
 قول محمد بن حريز واليه ذهب هلال رح وقال أبو يوسف رح يكون الغلة لا قربهم وأبعدهم إلى  
 الواقف لهم بالسوية وكذا لو قال علي قرابتي الأدنى فالأدنى فان قال بعضهم لا قبل سبط  
 منهم وكانت الغلة للباقين كذا في الحاوي \* ولو قال علي أن ما أخرج الله تعالى من فلاتها  
 يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط \* إذا وقف أرضا على  
 قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كلف إقامة البينة ولا يقبل بينته إلا على خصم والخصم  
 هو الواقف إن كان حيا فان مات فالوصي الذي الأرض في يده هو الخصم فان أقر الوصي  
 بقرابته من قرابة الميث لم يصح إقراره وإنما هو خصم في إقامة البينة عليه كذا في الحاوي \*  
 فان كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعى على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا  
 في الذخيرة ولا يكون وارث الميث خصما للمدعى في ذلك إلا أن يكون متوليا وكذلك  
 قرابة الوقف لا يكونون خصما للمدعى كذا في المحيط \* فان برهن على المتولى بأنه قريب  
 الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لام ولا يقبل على  
 الأخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا أخرا غطاء وإن لم يقولوا ذلك  
 فيما نرى زمانا لم يفتح اليه كذا في الوجيز \* ولا يؤخذ منه كقيل متدا بيمينته رح كما في الميراث  
 كذا في المحيط \* فان قال الشهود له قرابة حبيب فالقاضي يفرز انصبه هم فان قال الشهود  
 لا ندري عددهم كم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فيقولوا  
 لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا كذا في الذخيرة \* فان برهن على أن حاكم بلدة  
 كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رح يسأل منه الحاكم من القرابة التي حكم بها أن ذكر  
 قرابته يستحق بها الوقف أغطاء والألا فان غاب أو مات الشهود قبل التفسير يسأل المدعى  
 فان ذكر قرابته يستحق بها أغطاء والألا لا يكون نقضا لقضاء الحاكم الأول لأنه حكم بأنه  
 قريب

قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان يحكم بإعطائه شيء من الغلة أو بانه الموقوف عليه يمضيه ويعطيه أيضا كلها في الوجيز \* وإن لم يفسر المسمى القرابة أو كان مضميا قال هلال القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الأول على الصحة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط \* رجل أنبت قرابته عند القاضي وقضى بها له ثم جاءه أخو واد من أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي فاراده أن يحاسب المقتضى له فإن كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وإن لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن خصما سواء قدمه المسمى القاضي الذي قضى به للأول أو قدمه إلى قاض آخر وهذا استحسان ذهب إليه هلال رح هكذا في الذخيرة \* وإذا أنبت واحد من الأقرباء قرابته فأقامها لآخر البينة أنه ابن الذي أنبت قرابته وأبى ابنه أن يكتفى به ولا يحتاج إلى تفسير القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا قام البينة أنها خوة لآبائه وإمه كذا في الحاوي \* وكذلك لو كان المقتضى له الأول امرأة وباقي الميثلة بحالها كذا في الذخيرة \* وإن أقام الثاني بينة أنه أخو المقتضى له الأول لآبائه فالقاضي أن يرضى للأول بقرابته من قبل آبيه قضى للثاني وإن قضى للأول بقرابته من قبل أمه كان الثاني اجنبيا عن الواقف وعلى هذا يخرج من جنس المماثل كذا في المحيط \* وشهادة ابني الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في الذخيرة \* وأن شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد ذلك الاثنان لغيرهم وشهد بعضهم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي \* وإن كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المقتضى لهما للشاهدين لا يقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الآخرين ماضية على ما لها كذا في الذخيرة \* لو شهد رجلان من القرابة لواحد من الواقفين فلم يعد لآخرهما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي \* وإذا وقف أرض على قرابته فحده رجل واد من أنه من قرابته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا من وقف عليه فإنه كان للواقف قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا إذا كان الإقرار من الواقف بعد عقد الواقف فاما إذا أقر بذلك في عقد الوقف بان قال في عقد الوقف هذا من وقف عليه قبل ذلك منه أما إذا لم يكن له قرابة معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط \* أن شهدوا على إقرار الواقف لواحد أنه قريب وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فإن لم يكن له قرابة معروفون استحسنت أن أعطيه الغلة إذا فسروا إقرارا لميت بذلك كذا في الحاوي \* وإذا





كتاب الوقف ( ٢٨٢ ) في المصارف \* في الوقف على فقراء قرابته

ابن اخ لاب وام واخ لاب اولام فالغلة للاخ كذا في التفسير \* وابن الاخ من الام اولاد من العم من قبل الاب كذا في الحاوي \* ولو وقف على اقاربه الميسرين في بلد وآخرة للفقراء ان كانوا يحضون فوظيفتهم تدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحضون فكل من انتقل الى بلد آخر حرم وان لم يبق احد منهم يصرف الى الفقراء وان عاذ منهم عادت وظيفته في المستقبل لا في الماضي كذا في الفتاوى العتابية \* وقف ضيعته وامران يعطيان اقرباءه كفايتهم وهم قوم غير مختصين ان لم يذكر الاولاد يدخل اولاد الاقرباء واولاد اولادهم لا ثم من اقربائه وان ذكر تقال ثم بعدهم لا اولادهم لا يدخلون حال حيوة الآباء ثم حد الكفاية قدرا للحاجة لنفسه وان يكون من اهله وولده وخادم واحد كذا في المصمرات \* وقف كان في يد الواقف وكان الواقف يفرق الانزال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فمات الواقف واوصى الى آخر ولم يبين كيف كان صيل الوقف قالوا بان الوصي يصرف الى من كان يصرف اليه وان اشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصرف الزيادة من اقربائه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته \* اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء قرابتي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيرا يوم وقف الغلة عند هلال رح وبه نأخذ كذا في المصمرات \* وعليه الفتوى ولو قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال ارضى صدقة موقوفة لفقراء قرابتي او في فقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلات تقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فكذلك فان احتمل الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتملت قبل مجيء الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتملت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حيز الجارية \* وان مات واحد من القرابة بعد مجيء الغلة وترك اولادا صغارا لا يكون لهم الا ولاد حصته في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على المحتاجين من قرابته وآخرة للفقراء فمات وله ابن فقير قال ابو يوسف رح لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العتابية \*

أنا قال على الصلحاء من فقراء قرابتي فالصلحاء من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية  
 كما من الأدنى قليل الشرائع بمنتهى ولا صاحب زينة ولا قذاف للمحسنيات ولا معروف بالكذب  
 فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله  
 من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي \* وإذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير  
 أهل البلد الذين الواقف فيه لا يبعث إلى تلك البلدة ولكن يقدم على فقراء منهم في هذه البلدة  
 وإن بعث إليهم إلى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط \* ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ  
 بالأقرب والأقرب فمنه حصلت الغلة يبدأ بأقربهم إلى الواقف فيعطى ما تتي درهم لايزاد عليها  
 ثم الذي يليه في القرب يعطى ما تتي درهم وهكذا إلى آخرهم فإن كانت الغلة ثلثمائة درهم  
 أعطى الأول ما تتي درهم والذي يليه مائة درهم فإن ضاع بعض الغلة فإنه يبدأ بالبطن الأقرب  
 وما ضاع يكون حصته من يليهم كذا في الحاوي \* فإن أعطى كل واحد منهم ما تتي درهم وبقي  
 من الغلة شيء ففي الاستحسان يقدم بينهم بالصوية هكذا في المحيط \* ولو قال على فقراء قرابتي  
 على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب كل الغلة ولو قال على فقراء قرابتي  
 يعطى منها الأقرب فالأقرب يعطى ما تتي درهم ولا يعطى جميع الغلة كذا في التا تاريخانية \*  
 والفقير في هذا الباب من يعد فقيرا في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوي \* من له المسكن  
 لاخير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك إذا كان له مع ذلك ثياب  
 كفاف ولافضل فيها وكذلك إذا كان له مع ذلك متاع البيت ما لا غناء عنه كذا في الذخيرة \*  
 وإن كان له مائتا درهم أو عشرون مثقال ذهب فلاحظ له من الوقف كذا في المحيط \* وإن كان له  
 فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي ما تتي درهم فهو غني لا يحل له الزكاة  
 واخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كان له مسكن أو خادمان والمسكن الفاضل  
 والخادم الفاضل يساوي ما تتي درهم فهو غني في حق حرمة أخذ الزكاة والوقف وإن  
 لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا راجع كذا في المحيط \* وإن كان له فضل  
 من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي ما تتي  
 درهم وإنما اجتمعت بلغت ما تتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كان له أرض  
 تساوي

تساوي ما نتيه في زهم ولا يخرج قلتها ما يكفيه فهو غني على المختار كذا في خزائن الفتنين \*  
 وان كان له مال كثير فائيب او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على اخذته يعطى له من الوقف  
 والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائباً عنه او كان ديناً على الناس لا يقدر على اخذته  
 الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلوانه لم يستقرض واخذ الزكاة  
 فلا باس به ويعطى الوقف للفقير الكسوب ولا باس به ويكره له اخذ الزكاة كذا في فتاوي قاضيهان \*  
 وان كان له دين على مفلس فهو فقير وان كان على ملي وهو مقرب فهو غني وان كان متسكراً  
 وله بيعة فكذلك وان لم تكن له بيعة فهو فقير كذا في الذخيرة \* وقف ارضاً على حقدته من  
 كان منهم فقيراً وله من الحفدة من عنده فرس فان امسك الفرس للجهاد والركوب فلان به  
 زمانة يعطى له وان امسك الفرس تشرفاً به لا يعطى اذا كان الفرس يساوي ما نتي درهم وليس  
 عليه دين ولا مهر كذا في المصمرات \* كل من وجبت نفقته في مال انسان وله ان ياخذ ذلك  
 من غير قضاء ولا رضاء ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنازع الاملاك متصلة بينهما  
 حتى لا يقبل شهادة احد هما لصاحبه يعد غنياً بغني المنفق في حق حكم الوقف وذلك  
 كالوالدين والمولودين والاجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره يفرض القاضي  
 ولا ياخذ النفقة من ماله الا بقضاء او رضاء والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنازع  
 الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة احد هما لصاحبه لا يعد غنياً بغني المنفق في حكم الوقف  
 وذلك كالاخوة والاخوات وسائر المحارم وعلى هذا الاصل تدور المسائل كذا في المحيط \*  
 اذا وقف ارضه على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغني اولاد فقراء فان كانوا صغاراً  
 ذكورا واناثا او كانوا كباراً اناثا لا ازواج لهم او ذكورا زميناً او مجانين فلا حظ لهم في هذا الوقف  
 وان كان لهذا الغني اخوة او اخوات فقراء او ولد له كبير فقير مكتسب فلهم حظ في هذا الوقف  
 كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا يعطى من الوقف والزوج  
 اذا كان فقيراً يعطى من الوقف ولو كانت امرأته غنية واذا كان لقريبة ولد كبير لازماته به  
 وهو فقير ولهذا الولد اولاد صغار فقراء فانه لا يعطى اولاد الولد من الوقف لاني افرض نفقتهم  
 من مال جدهم واما ابوهم وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب  
 لانه كبير لا زمانة به واذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة \*



١٠٠ كتاب البيعة الوقف ١٠٠ سنة ١٢٨٦ في المصارف \* في الوقف الذي فترته قرابته

والوقف الذي أرضى صدقة موقوفة على غير أهله أو أهله أو غيرهم من رجل فقير يوم ينجي الله عنه أو من قبل  
أن يأخذ حصته فلم يصبه من الوقف أو من قبل أن يولد له بعد منجى الله عنه أو من قبل أن يولد له من سنة أشهر  
فلا حصه له في هذا الوقف كذا في المحيط \* ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا  
في فتاوى ابن قدامة بن هوذا قال أرضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من رجل فلان أو من  
آل فلان أو لبنين في غلظة أو آله إلا فقيرا واحدا كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة  
موقوفة على فقير أو آل فلان كذا في المظهرية \* وأما وقف على فقراء قرابتهما  
فيلزم حظيرتهما من القرابة ينظران كإنا وقفنا أرضا مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا  
وإن وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته والمراد من القوت في جنس هذه  
المسائل الكفاية فإن كان الوقف أرضا يعطى كفاية سنة بلا إسراف ولا تقتيروا إن كان الوقف  
حائوتا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط \* لو وقف أرضه على فقراء قرابته وأدعى رجل أنه  
فقير وهو قريب الواقف يحتاج إلى اثبات القرابة والفقروا إن كانوا بتا باعتبار الأصل والظاهر  
لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق فإن أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم يفسر الشهود  
قرابته وهو أن يكون من ذوى الأرحام وإن أقام البينة على فقره ينبغي أن يفسر الشهود أنه  
فقير معدم لا نعلم له مالا ولا أحدا يلزمه نفقته فإذا قضى القاضي بأعدامه لا يكون قضاءه بالأعدام  
في حق الدين أما إذا قضى بفقره في حق مطالبة الدين ثم جاء بطلب الوقف يعطى له هكذا ذكره  
هلال رح وقال الفقيه أبو جعفر رح يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد يلزمه نفقته لأن  
ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف  
كذا في محيط السرخسي \* فإن أقام البينة على أنه فقير يحتاج إلى هذا الوقف وليس له أحد يلزمه  
نفقته أن خله القاضي في الوقف واستحسن هلال رح أن لا يدخله حتى يسأل عنه في السر قال  
مشائخنا رح وأنه حسن وقال أيضا وإن أتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر أيضا وافق  
خبر السرايين أنه فقير وليس له أحد يلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستخلفه بالله  
ما لك مال وإنك فقير قال مشائخنا رح وأنه حسن أيضا وكذلك يستخلف على قول هلال رح  
بالله مالك أحد يلزمه نفقته وإنه أحسن أيضا كذا في الذخيرة \* فإن برهن على ما ذكرنا وأخبر  
مدلان بغناه فهما لولي ولا يجعل مصرفا قال هلال رح والخبر في هذا الباب والشهادة سواء

لأنه ليس بشيء من أهلية قبل أن هو خير ولو قالوا لا نعلم أحدا يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحد ينفق عليه كما في المهرات كفاه في الوجيز \* وإذا أراد الرجل أن يثبت قربة ولدته وقربة في الوقف فله ذلك إن كان صغيرا بخلاف الكبار فإنهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب في هذا بمنزلة الأب فان لم يكن لهم أب ولا وصى الأب ولهم أم وأخ وأعم أو خال فلهم هؤلاء أثبات قرابة الصغير وفقره إن كان الصغير في حجره استحسانا ثم إن كان الأم أو الأب أو الأخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع لهم ويؤثرون بالانفاق عليه وإن لم يكن موضع ذلك يوضع في يد رجل ثقة ومؤثر بالمتفقة عليه كذا في المحيط \* رجل وقف ضيعة له على فقراء أقربائه فإراد بعض الفقراء من أقربائه أن يحلف البعض ما هم أغنياء إن أدموا عليهم دسوس صحيحة بأن أدموا عليهم مالا يصيرون به أغنياء كان لهم أن يجافوهم فان كان القيم يميل إليهم فإراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الواقعات الحسامية \* وإذا برهن مندحاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج إلى إعادة البينة لأن من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به حاكم ثم جاء بطلبه وقف أخى الواقف لا بويين على أقربائه لا يحتاج إلى إعادة البينة وكذا لو جاء أخوا المتقضى إليه لا بويين كذا في الوجيز \* ولو أقام رجل بينة مندا لقاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق الغلة وإن طالبت المدة في القياس لكننا استحسنا وقلنا إن القاضي يما له إعادة البينة إذا طالبت المدة على أنه فقير وإنما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة إنما يستحق من غلة أخرى فإذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة هو ضنى وقال إنما استغنيت بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لا بل استغنيت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون القول قوله وفي الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة وهو غنى وقال إنما استغنيت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا وإن جاء بطلب الغلة ويدعي أنه فقير وقال الشركاء أنه غنى وإرادوا استحسانا فله ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو اليوم غني من الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم ومن أخذ شيء من غلته أو أشهدا للشهود على فقره

وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وإنما يدخل في الغلة الثانية إلا أن يوقفوا  
 فقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة فم يثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط \* وإذا شهد  
 القراية بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان الشهود  
 غنياء وشهدوا لرجل من قرابتهم بقرابته وفقره ذكر الحصاص في وقفه في باب الوقف على فقراء \*  
 لقراية أنهم إذا لم يجزوا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدعوا من أنفسهم بذلك ضرورة  
 نبئت شهادتهم وذكر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان ممن صحت  
 فرائضهما لرجل أنه من قرابة الواقف وفسروا قرابته أن ذلك جائز فإن لم يعدل شهادتهما  
 لحد القاضي شهادتهما فللذي شهد أنه بقرابة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل إليهما من مال  
 الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة \* وذكر هلال رح في وقفه إذا شهد رجلان  
 اجنبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل  
 قال هلال رح في وقفه لو قرر رجل من القرابة أنه كان غنيا ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير  
 وإنما افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وإن كان فقيرا للحال وإن شهد الشهود أنه اتلف  
 ماله قبل حدوث الغلة استحق الغلة فإن قالوا الجاء واتهمه القاضي بالتلجئة لا يعطى إلا إذا كان  
 ما يلجئه يصل يده إليه كذا في المحيط \* الفصل الخامس في الوقف على جيرانه \* وقف  
 على جيرانه ففي القياس يصرف إلى الملاصق وفي الاستحسان يصرف إلى من يجمعه وإياهم  
 مسجد المحلة كذا في الوجيز \* وهو المختار كذا في الغيائية \* ثم في ظاهرها مذهب أبي حنيفة رح  
 الشرط السكنى ما لا كان الساكن أو غير مالك هو الصحيح كذا في المحيط \* وإن كان الساكن غير المالك  
 كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضي خان \* ويدخل فيه الجار مسلما كان أو كافرا ذكرنا كان  
 أو أنثى حرا كان أو مكاتبيا صغيرا كان أو كبيرا ويقسم المال على مدد رؤسهم فإن فضل الوصي  
 بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي \* ولا يدخل فيه أمهات الأولاد والمدهون والعبيد  
 كذا في الخلاصة \* وكذا المديون الذي حبس في محله بدين كذا في الوجيز \* ولا يدخل فيه  
 ولد الواقف وأبوه وجده وزوجته كذا في الحاوي \* وولد الولد إذا كان جارا لا يدخل استحصانا  
 كذا في خزانة المفتين \* وأخوه وصمه وخاله يدعون كذا في الظهيرية والمحيط \* ولو كان للواقف  
 جيران

كتاب الوقف ( ٨٩ ) في المصارف \* في الوقف على اهل البيت والآل

جيران فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دارهم وانتقل قوم آخر بعد اذ رآك الغلة تبطل الحصص الى جواره فالعبرة فيه ان كل جاره وقبى فسعة على كذا في خاوي قاضي \* ولو وقف على جيرانه وله دار وهو فيها ساكن فانتقل منها الى دار اخرى او سكنها باجزائها من مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط \* ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها ان كان اتخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجا او معتقرا فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية \* ولو كان له داران وهو يسكن في احدهما والاخرى في الغلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط \* ولو كان له داران وفي كل داره زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في احدهما كذا في الحاوي \* وكذا لك لو كانت احدي الدارين بالبرصرة والاطري بالكونية وله في كل واحد منهما زوجة كذا في المحيط \* ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فيها ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية اخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزائن المفتين ناقلا من الحميدى \* ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه بان لم يقل على فقراء جيرانى فهذا او مالو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية \* وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة اخرى او قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الاولين وليس هذا بانتقال كذا في المحيط \* امرأة كانت تسكن دارا وقت على جيرانها وقفا ثم تزوجت وزفت الى بيت زوجها وماتت فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك اذا تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها انتقل جواره الاول كذا في الظهيرية \* قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالغلة للاولين كذا في المحيط \* وان لم يتحول وكان يختلف اليها فجيرانه جيران داره دون دار امراته كذا في الحاوي \* واذا وقف على فقراء جيرانه فالارملة تدخل اذا كانت حارا وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية \* وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهدا لشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وان ادعى جارا فانه فقير ولم يعرفه كلف ان يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف والوصى اصطبت الغلة فقراء الجيران فالقول قوله مع يمينه وان جحد ذلك الجيران كذا في الحاوي \* الفصل العاشر في الوقف على اهل البيت والآل والجنس والعقب \* اذا وقف ارضه على اهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى اب له في الاسلام يحتوى فيه المسلم



والكافر والذکر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه واد الواقف وولده ولا يدخل اولاد البنات واولاد الاخوات وكذلك لا يدخل اولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان ازواجهن من بنى اعمام الواقف كذا في الظهيرية \* وذكر شمس الائمة السرخسى رح في شرح سير الكبير اذا ذكر اهل البيت في الوقف والوصية يرجع الى مراده ان اراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم يكن بينهما قرابة وان اراد بيت النسب فاهل بيته جميع اولاد ابيه المعروفين به وذكر القاضى الامام على السفدى ان الواقف ان كان لبيت نسب مثل بيوت العرب فاهل بيته جميع اولاد ابيه وان لم يكونوا في صياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة والمختار هذا كذا في الغيائية \* واذا وقف على اهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجودا من اهل بيته ومن ياتى بعد هؤلاء من اولادهم واولاد اولادهم كذا في المحيط \* وقوله على الى وجنسى كاهل بيتى ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواهم حيث يكون لمن يكون فقيرا وقت الغلة وان كان ضنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان ضنيا فافتقر على الصحيح كذا في فتح القدير \* وان وقفت امرأة على اهل بيتها او على جنسها لا تدخل والدتها وولدها كذا في خزنة المفتين \* ولو قال على اهل عبد الله فهو على امرأته خاصة صند ابى حنيفة رح وقال هلال رح ولكننا نستحسن فمجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الاحرار كذا في الحاوى \* وهو المختار كذا في الغيائية \* ولا يدخل تحت الوقف مما ليكه كذا في المحيط \* ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوى \* والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله او في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين \* واذا وقف على عقب فلان فاعلم بان عقب الانسان كل من يرجع بأبائه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان ازواج البنات من ولد فلان وكذلك اولاد من سواهن من الاناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان ازواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه وزيد اولاد وزيد حتى لا يكون لاولاده شىء لان ولد الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط \* الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين وامهات الاولاد \* اذا قال رجل حر الاصل ارضى هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على الفقراء

ولم يزد على هذا وله موالى متفقة بصرف الغلة اليهم ويدخل في ذلك من امتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من امهات اولاده ومدبريه ومن متق بعد موته بوصيته مؤمنا كان او كافرا ذكرا كان او انثى ويدخل فيه اولاد مواليه لانه لا مولى لهم فهو الواقف كذا في الحاوى\* واولاد المولى ان كانوا يرجعون بولاء ابائهم الى الواقف يدخلون وان كان ولاء ابائهم الى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزنة المفتين\* ولا يدخل فيه موالى مواليه فان مات مواليه يصرف الغلة الى موالى مواليه استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف العلة والنصف الآخر للفقراء ولا يكون لموالى مواليه شىء فان كان له مولىان صرف الغلة اليهما كذا في الحاوى\* ولو كان له موال ومولىات كانت الغلة لهم بالسوية ولو كان له مولىات ليس معهن رجل كان للمولىات كل الغلة كذا في فتاوى قاضى خان\* وان كان له موالى موالاة وموالى متفقة فالغلة لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى موالاة صرف الغلة اليهم استحسانا كذا في المحيط\* وان كان له موال ولا بنته موال وقد ورث هؤلاء هم من ابية فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنته شىء واذا لم يكن له الاموالى ابنته فعن ابي يوسف رح وهو قول هلال رح انه يصرف الغلة الى موالى ابنته وانه استحسان كذا في الظهيرية\* ولو قال مولى وموالى والدى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى اهل بيتى لم يعط موالى امرأته واخوانه الا ان يكونوا من اهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوى\* قال على موالى واولادهم ونسلهم يدخل في ذلك مواليه واولادهم واولاد اولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك ابن بنت موالاة وان كان ولاءهم لقوم آخرين وكذلك لو كان امه من مواليه وابوه من العرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وتركت ولدا ولم يكن الواقف شرطا ان مات واحد منهم رد نصيبه الى ولده رد نصيب الموالاة الى جميعهم هكذا افتى ابو القاسم فان قال على موالى واولادهم ونسلهم الذين يرجع ولأولادهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من اولاد البنات فان قال على مولى الذين امتقهم ونالهم العتق منى لم يدخل ولدا لمولى قبله كذا في الحاوى\* رجل وقف دارة اوضيعته على الموالى واولادهم فولد ولد ففنى غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لافل من ستة اشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة

الصيغة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لاقبل من ستة أشهر كذا في الوقفات الحسامية \*  
ولو قال على موالى وقد اعتق هو واخوه عبدا لم يدخل في الوقف ولو كان قال على  
من يرجع ولاؤه الى وقد كان اعتق ابوه عبدا فورثه هو واخوه يدخل في الوقف ولو قال  
على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمهم دخل في الوقف ومن ترك اللزوم فلاحق له فان  
عاد عاد حقه كذا في الحاوى \* ولو قال على موالى وموالى وموالى موالى موالى  
دخل الفريق الرابع ومن هو اسفل منهم على قياس مسألة الولد كذا في المحيط \* اليتيمة مثل  
علي بن احمد ممن وقف صيغته على مواليه واولادهم بطنا بعد بطن وعلى اولاد رجل واولاد اولاده  
فهات ولحد من الفريق الآخر وبقي منه اولاد فنصيب المتوفى لمن يكون لاولاده اولادى يكون  
من البطن الاول فقال الاول ان يصرف نصيب الميت الى اولاده كذا في التا تاريخا نية \*  
ولو اقر الزايف لرجل مجهول النسب انه مولاه وصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولاء  
معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيهان \* وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الجائبة  
هي مستقيم في الغلات الماضية والغلات التى حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط \* فان كان  
للموقف موالى اعتقوه وموالى اعتقهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية \* ويعطى الغلة  
للمفقر كذا في المحيط \* وان قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على امهات اولاده ومد براته  
فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون واذا صح الوقف استحق الغلة من كان  
منهن عنده وان كان قد زوجهن وامام من اعتقهن من امهات اولاده في حال حيوته قبل حصول  
هذا الوقف فلاحق لهن فيه لانهن قد انفردن باسم هو الولاء فيقال مولياتهن فلا يدخلن في شيء  
من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن له ام ولد الا وقد اعتقت في حيوته  
فالغلة لها كذا في الحاوى \* وان قال على امهات اولاد زيد وعلى مولياتهن ولزید امهات اولاد  
قد كان اعتقهن وامهات اولاد لم يعتقهن قسمت الغلة بين امهات اولاده وبين مولياتهن  
ودخل اللاتي كان اعتقهن في مولياتهن كذا في المحيط \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدبريه كذا في فتاوى قاضيهان \*  
رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على مالم مملوك يزيد فباعه زيد فالغلة لسا لم تدور معه  
والقبول

والقبول اليه دون المولى فمن ملك سالما وقت الحاجة الغلة فالغلة له كذا في المحتاجين \* ولو وقف ارضه على سالم فلام زيد ومن بعده على المساكين فباع زيد سالما فالغلة لسالم تدور معه كيف دار فان ملك الواقف سالما بطل الوقف على سالم كذا في خزانة المفتين والمحيط \* ولو قال على سالم مملوكي ومن بعده على المساكين فالغلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شيء \* فان باع الواقف سالما هذا من رجل لا يكون لسالم ولا لمولاه من غلة الوقف شيء \* فقد يجوز الوقف على امهات اولاده ومدبراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد اشار محمد رح الى الفرق بينهما وقال لان فيهن ضربا من العتق ولا كذلك المماليك كذا في الظهيرية \* مثل ابو حاتم عن ضيعة موقوفة على المولى لو اراد باقسمة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز اذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تملك كذا في التاتارخانية ناقل عن البيهقي \* المصنف الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو وبعض اولاده او قرابته \* وفي الفتاوى اذا جعل ارضا صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته او احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شيء عند الكل كذا في الخلاصة \* وان قال في الصحة ارضي صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث او كان في ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز ان تصرف اليها وهذا التفصيل المذكور عن النبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رح وبه يقتضى كذا في الغياثة \* فان احتاج بعض قرابته او بعض ولده الى ذلك والوقف في الصحة فهنا احكام احدها ان تصرف الغلة الى فقراء القرابة او الى فان فضل منها شيء بصرف الى الاجانب والثاني ان لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الغلة والثالث انه ينظر الى الاقرب فالاقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب اولاد ولد الولد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان خفلوا فان لم يكن من هؤلاء احدا او فضل اعطى فقراء القرابة ويبدأ فيهم ايضا بالاقرب كذا في الحاوي \* ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مدينته اقرب من الواقف كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان \* الرابع انه يعطى كل واحد ممن يعطى اقل من ما بنى درهم وهذا قول هلال رح كذا في الحاوي \* هذا اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته او اذا وقف على فقراء قرابته يصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من ما بنى درهم



ولما اذا وقف على الا فقراء لا فقراء من قرابته فلهذا يعطى الكل انما يعطى اقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة \* فلما اعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان اعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك شيئا الرجوب فيهم لئلا يفتن كان للقاضي الذي يجيء بعده ان ينقض ذلك فلا يعطونهم ولا كما لا اول قد قضى بذلك فقال للمقيم حكمت بذلك وجعلته راتبه لهم في الوقف صلوا ففتق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجيء بعده ان ينقض ذلك كذا في الحاوي على هذا الوقف حروصه على الماء نصف فلتها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرايته من الذي يسمى لهم لا يكفهم اعطاهم ما جعل للفقراء لغفرهم قال هلال رح لا وهو قول يوسف بن خالد الشامي عرج وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن احمد الفارسي والغني ابو جعفر الهندواني راج يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء قرابته يستحقون بالجهتين جميعا كمن واقف براضا على قرابته وارضاه على جيرانه وبعض الجيران قرابته فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين ومن ابي يوسف رح ان الواقف ان شرط في الوقف ان لفقراء قرابته كذا بالمساكين والفقراء كذا اعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط ان لفقراء قرابته كذا الباقى للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه اخذ احمد بن سلمة والشافعي بن سلامة بن سلام البلخي كذا في الذخيرة \* ولو كان الواقف جعل الغلة للغارمين او لبناء السبيل او في سبيل الله والحج او في الرقاب فاحتاج بعض ولده او قرابته الى ذلك لم يعطو شيئا الا ان يكون الولد والمقرىب منهم فيكون غارما او من ابناء السبيل فحينئذ يبدأهم كذا في الحاوي \* ولو وقف ارضه على فقراء قرابته وارضاه لآخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفهم فان كان ذلك في مقدمتين مختلفتين فالقرابة يعطون من الوقف الاخر ما يكفهم وان كان ذلك في مقدمتين مختلفتين يعطون ويحب ان يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحدا على قول هلال بن يوسف بن خالد كذا في المحيط \* واذا اعطى واحدا من فقراء القرابة اقل من مائتي درهم فبا نفقه وقد بقي من الغلة اعطى ثانيا اذا لم يكن انفقها في الفساد كذا في الحاوي \* ومما يتصل بهذا الفصل \* اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة ابدى على زيد وولده وولد ولده ابدى ما تنازلوا ومن بعدهم على المساكين على انه ان احتاج قرابتي رد عليهم هذا الوقف وكان فلتهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم اضياء يرد هذا الوقف على من احتاج من قرابته

وكذلك لو قل ان احتاج مولى فاحتاج بعضهم ولو قال مولى ولد زيد ان ماتوا ردت غلة هذا الوقف ملى عمر وفئات بعض ولد زيد يعنى البعض لم يرد الغلة حتى يموت كل ولد زيد هكذا ذكر الخصاصف كذا في الذخيرة \* قال هلال ربح في وقفة اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى على الفقراء فمن احتاج من ولدى وولد ولدى اعطى ما يكتفيه كان كما قال فان احتاج احد من ولد صلبه ينظر الى ما يكتفيه فيكون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولدا لولدا مطلقا ما يكتفيه وان احتاج ولدا لصلب ولدا لصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاجوا جميعا يقسم على عدد الورث ورس ثم الحكيم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قصود الوقف الغلة فمن سمي لكل فقير وكان يكفي لا حدهما فانه يبدأ بولد التواد كذا في المحيط \* الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف \* في الذخيرة اذا وقف ارضا او شيئا آخر وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعده للفقراء قال ابو يوسف رح الوقف صحيح ومشائخ بلخ رح اخذوا يقول ابو يوسف رح وماية الفتموى ترغيبا للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنجاب كذا في المضمرات \* ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على ان يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدثت على الموت وعلى دين يبدأ من غلة هذا الوقف بقضاء ما على فما فضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا ان يقول ان احدثت على فلان الموت يغنى الوقف نفسه اخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة من عشرة اسهم مثلا اسهم تجعل في الحج منه او في كفارات ايمانته وفي كذا وكذا وسمى اشياء او قال اخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهمها ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في فتح القدير \* ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى يجرى غلتها على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز وان امانات يكون للفقراء ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة يجرى غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلم ابد اماناتنا سلوا فان انقرضوا فهي على الساكنين جاز ذلك كذا في خزائن المفتين \* ولو شرط ان ان يغنى على نفسه وولده ويقضى دينه من غلته فاذا حدث به الموت كانت غلة هذه الضيعة لفلان بن فلان وولده وولد ولده ونسله ومقبه او بدأ بها جعل لفلان واخر ما جعل لنفسه قال الخصاصف تقديمه وتأخيرها سواء على مذهب ابي يوسف رح وهو جائز على ما اشترط كذا في المحيط \* وقف وقف على الفقراء وشرط فيه ان له

ابن يا كل ويوكل مادام حيا فلذا خلعت كان اولده وكذلك لو ولد ولده ابدا خاتنا منقول جاز الوقف  
 على هذا الشرط كذا في المضمرات \* وبه اخذ الشيخ الامام الحلواني وحسام الدين رح  
 كذا في السراجية \* ولو شرط بعض الغلة للاهات او لاهة حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقسط  
 لكل منهن في كل عام قسطا حال حيوته ومماته جاز بلا خلاف كذا في الوجيز \* وهكذا في المبسوط  
 والد خيرة وفتاوى قاضيخان \* وهو الاصح كذا في فتح القدير \* وكذلك اذا سمى ذلك  
 بدمية كذا في المحيط \* ولو شرط الغلة لامائه او لعبيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند ابى يوسف رح  
 خلافا لما ذهب اليه الكافي \* اذا وقف وقفا موبدا واستثنى لنفسه ان ينفق من غلة هذا الوقف  
 على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا حتى جازا لوقف والشرط جميعا عند ابى يوسف رح فان ا  
 لم يقرضوا صارت الغلة للمساكين كذا في الذخيرة \* ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه ان يا كل منه  
 مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معا ليق او صنب او زبيب فذلك كله مردود الى الوقف  
 ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان ميراثا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية \*  
 وفي وقف الخصاف اذا شرط ان ينفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف فجاءت  
 بغلته فباها وقبض ثمنها ثم مات قبل ان ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته اولاهل الوقف قال  
 يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير \* وقف ضيعة على امراته واولاده  
 فماتت المرأة لم يكن نصيبها لا بنها خاصة اذا لم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه  
 الى اولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى \* وقف ضيعة له نصفها على امراته  
 ونصفها على ولد بعينه على انه ان ماتت امراته صرف نصيبها الى اولاده وآخره للفقراء ثم ماتت  
 المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرات \* وقف ضيعة له على رجل  
 على ان يعطيه كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطيه له ولعياله كفايتهم كذا  
 في الكبرى \* ولو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك  
 فيكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابى يوسف رح وكذا لو شرط ان يبيعها ويستبدل  
 بتمنهما مكانها وفي واقعات القاسي الامام فخر الدين قول هلال رح مع ابى يوسف رح وعليه  
 الفتوى

الفتوى كذا في الخلاصة \* وليس له بعد استبداله مرة أخرى يستبدل ثانيا لا انتهاء الشرط بمرة  
الا ان يذكر عبارة تفيد له ذلك دائما كذا في فتح القدير \* وان كان الواقف قال في اصل  
الوقف على ان ابيعها بما بد الى من اليمين من قليل او كثير او قال على ان ابيعها واشترى  
بثمنها بعد او قال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال رح هذا الشرط فاسد يفيد به الوقف كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة ابد اعلني ان لي ان استبدل بها  
اخرى يكون الوقف جائزا استحسانا اذا كان الشري بثمان الاولى كذا في محيط السرخسي \*  
وكما لو اشترى الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الاولى قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة  
الوقف بشروطه في الثانية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا  
وباع الاولى ان يستبدلها بجنس العقار ما شاء من دار وارض وكنة لو لم يقيد بالبلد له  
ان يستبدلها بما يبله شاء كذا في الخلاصة \* واذا قال اعلني ان استبدل ارضا اخرى ليس له  
ان يجعل البدل دارا وكذا اعلني العكس كذا في فتح القدير \* وله ان يشتري بثمان ارض الخراج  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال بارض من البصرة ليس له ان يستبدل من غيرها وينبغي  
ان كانت احسن ان يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فتح القدير \* وفي القنية مبادلة دار  
الوقف بدار اخرى انما تجوز اذا كانت في محلة واحدة ويكون المحلة المملوكة خيرا من محلة  
الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق \* ولو شرط لنفسه ان يستبدل فوطئ به جاز  
ولو اوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخوان يستبدل معا  
فنفرد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير \* ولو شرط الواقف في الوقف  
الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال  
اما اذا قال الواقف اعلني ان لفلان ولاية الاستبدال فمات الواقف لا يكون لعلان ولاية  
الاستبدال بعد موت الواقف الا ان بشرط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضي خان \* وليس للمقيم  
ولاية الاستبدال الا ان ينص له بذلك ولو شرط للمقيم ولم يشترط لنفسه كان له ان يستبدل بنفسه  
كذا في فتح القدير \* ثم اذا جاز الوقف وشرط البيع والاستبدال بالثمان فباعه بما يتغابن الناس  
فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط \* ولو باعها بعروض  
نفى قياس قول الامام صح ثم يبيعها بعقار وقال ابو يوسف وهلال رح لا يملكه الا بالنقد كذا



في البحر الرائق \* او بارض يكون وقفا مكانها كذا في فتح القدير \* ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً في تركته كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير \* وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا في محيط البرقي \* ولو اشترى بالثمن رضاماً لا يكون وقفا فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه في قول ابي حنيفة رح ومنعه ابو يوسف رح اما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا في فتح القدير \* ولذا باع الوقف ثم عاد اليه بما هو منسوخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانياً وان هادت بعقد جديد لا يملك بيعها الا ان يكون مسم لغيره الاستبدال ولوردت بعيب بقضاء او بغير قضاء بعد القبض او قبل القبض بقضاء ماوت وقفاً وكذا اذا اقال المشتري قبل القبض او بعده كذا في فتح القدير \* وليس له ان يبيع الارض بعد الاقالة الا ان يكون اشترط ذلك في الوقف كذا في المحيط \* ولو باع ارض الوقف واشترى يثمنها ارضاً اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفاً ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا من الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشترياً للأولى لنفسه ولا يصير مشترياً للارض الثانية وواقفاً لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان \* وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالعياض ان لا ينتقض الوقف في الارض الثانية وفي الاستحسان لا يكون الثانية وقفاً كذا في محيط المرخسي \* ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعها ويستبدل بها وان كان ارض الوقف مبيعة لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضي خان \* وقد اختلف كلام قاضي خان ففي موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينتفع بها والمعتمد انه يجوز للقاضي بشرط ان يخرج من الانتفاع بالكلية وان لا يكون هناك ريع للوقف يعمر به وان لا يكون البيع بغيب فاحش كذا في البحر الرائق \* وشرط في الاعفاء ان يكون المستبدل قاضي الجنة المفسر بذي العلم والعمل كذا في النهر النائق \* وسئل شمس الاثمة محمود الاوزجندي عمن وقف على اولاده وقال لهم ان عجزتم عن امساكه فبيعوه قال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلاً وهذا يجب ان يكون قول محمد رح اما على قول ابي يوسف رح يجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ابن اصيلي او على ابنه

لا يزول ملكي من أصلها وعلى أن يبيعها أصلها اتصدق بثمنها كان الوقف باطلا كذا  
 في فتاوى قاضي خلعن \* ولو شرط أن يبيعه ويحقل ثمنه في وقف أفضل لن رأى الحاكم بعه  
 أن له فيه كذا في الوجيز \* وذكر الخصاص في وقفه لو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى ما رأى  
 من أبواب الخير فالوقف باطل وإن شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه بعده  
 أن يبيعه كذا في الذخيرة \* لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي أبطالها فالوقف باطل  
 عند هلال رح ومند يوسف بن خالد رح جائز والشرط باطل ولا رواية لا بيوسف رح فلما نل  
 أن يقول الوقف جائز لأن هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولما نل أن يقول بأنه خير جائز منه كذا  
 في محيط السرخسي \* ذكر الخصاص في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رح فقال إذا كتب  
 في صك الوقف لأبيع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه  
 ما يكون وقفا فله أن يبيع ويستبدل وإن قال في أول الكتاب على أن لفلان بيع ذلك والاستبدال  
 به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان بيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة \*  
 لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليم إذا شاء ويؤخر من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس  
 لقيمه إلا أن يجعله له كذا في فتح القدير \* قال الخصاص في وقفه إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير  
 بعد ذلك فإن أراد أن يكون له ذلك أبدا ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة  
 قال يشترط ذلك وإن اشترط الواقف هذه الأشياء لا نساها ما دام حيا فله ذلك كذا في المحيط \*  
 ولو شرط لنفسه ما دام حيا ثم للمتولي من بعده صح ولو جعله للمتولي ما دام الواقف حيا  
 ملكه مدة حياته فإذا مات الواقف بطل وليس للمشرط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له  
 كذا في البحر الرائق \* إذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أن أضع خلتها حيث  
 شئت جاز وله أن يضع خلتها حيث شاء فإن وضع في المصاكن أو في الحج أو في إنسان بعينه  
 فليس له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها لفلان أو أعطيتها لفلان فلا يرجع عنه ولو وصع في فريق  
 بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأتى على قول هلال رح بخلاف ما لو قال  
 على أن أعطي خلتها من شئت أو أضع الخ من شئت ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن لي  
 أن أعطي خلتها من شئت من وئدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا  
 في المحيط \* إذا وقف أرضه على أن يعطي خلتها من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة

الى من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسى \* وليس للواقف ان ياكل من غلته  
 كذا في الحاوي \* وان مات الواقف قبل ان يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء  
 كذا في المحيط \* واذا شرط ان يعطى غلتها من شاء او قال على ان يضعها حيث شاء فله ان يعطى  
 الاغنياء كذا في القنية \* وان شاء ان يصرفها الى رجل فنى بعينه جازت المشيئة ولو شاء ان يصرفها  
 الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له ان يحولها منه الى غيره فاذا مات  
 فله ان يعطى غيره \* من شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وان شاء صرفها  
 الى الفقراء دون الاغنياء جازت المشيئة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف  
 قياسا ولا يبطل الوقف استحسانا ويبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسى \*  
 ولو جعل غلتها لفلان سنة جاز وله ان يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلتها لرجلين فالغلة بينهما  
 ما عاشا فان مات احدهما فللمحي نصف الغلة ولو قال جعلت غلتها للوالدين صح كما لو وقف غلتها  
 في الابتداء كذا في المحيط \* وتوجعت غلته لولده جاز كذا في الحاوي \* رجل وقف صبعة وشرط الواقف  
 ان يعطى القيم غلتها من شاء جاز وللقيم ان يعطى الاغنياء والفقراء كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 ولو وقف في مرضه على ان يعطى فلان غلتها من شاء فاختر الوصى ان يضع ذلك في ولد المبيت  
 لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان اصله وقع صحيحا للفقراء  
 الا ان الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا  
 في المحيط \* ولو قال على ان يعطى فلان غلتها من شاء فهو جائز وله ان يعطى من شاء في  
 حياة الواقف وبعد وفاته فكل ما قال يعطيها في حيوتى وبعد وفاتى والقياس ان لا يعطى  
 بعد وفات الواقف فان مات الذى جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء وان جعل اليه المشيئة ان يعطى  
 ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له ان يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة من يده بقوله  
 اعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجوز وقف الرجل على نفسه  
 وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحاوي \* بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه  
 في اقطاع الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلتها للاغنياء بطل الوقف كذا  
 في المحيط \* ولو وقف لمرضه على بنى فلان على ان لي ان اعطى غلتها من حيث يشاء صرفها  
 الى واحد

الى واحد من بنى فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها الى خير بنى فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسى \* اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى غلتها من شئت منهم فله ان يعطى من شاء منهم فان قال لا شاء ان اعطى اهدامهم فالغلة لهم وقد ابطال مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئته ولو قال صدقة موقوفة على بنى فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبنى فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له ان يحوله وله ان يفضل بعضهم على بعض وان يحرم بعضهم وله ان يعطى جميع بنى فلان في الاستحسان فان مات الذى جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحاوى \* واوشاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عندا بيمينه قياصا وعندهما جازت ويكون لبنى فلان استحسانا بناء على ان كلمة من للتبعيض عنده وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق \* فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء خير بنى فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسى \* فان قال وضعتها في بنى فلان ونسلهم جازت مشيئته في بنى فلان وليس لاولادهم ونسلهم شىء كذا في الحاوى \* اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان الى ان افضل من شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له ان يفضل من شاء ولورد المشيئة فقال لا شاء او مات كان الغلة بين بنى فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بنى فلان على ان لفلان ان يفضل من شاء منهم كان لفلان ان يفضل من شاء منهم كذا في المحيط \* ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الاخر للباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الاخر بينه وبين الباقيين بالسوية لانه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضى اشتراكه في النصف الباقي ولو قال ان اخص بفلنهما من شئت فخص واحدا بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة كذا في محيط السرخسى \* ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ان الى ان اخص من شئت منهم فهو كما قال وله ان يخص من شاء منهم ولو دفع الكل الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس ان لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لا اخص واحدا منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ولو قال ان احرم من شئت منهم فحرمهم الارجلا جاز وليس له



ان يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له ان يرد هاهنا عليهم وصارا لوقف  
 للفقراء ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشيتة  
 ثابتة له فيما بعد ذلك فان مات قبل ان يحرم احدا منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال علي ان لي  
 ان اخرج من شئت منهم فاخرج واحدا او الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وان اخرج  
 واحدا ثم اراد ان يدخله لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقي لان له المشيتة في الاخراج  
 دون الادخال كذا في الحاوي \* ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رح انه  
 يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الاصل والجامع الصغير انه يخرج من الغلة  
 احدا فانه لو وصي بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما يحدث  
 في المستقبل اهدا وعلى رواية هلال رح له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكي من بعض  
 اصحابنا كذا في محيط السرخسي \* وان اخرج بان قال اخرجت فلانا وفلانا جاز والبيان  
 اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤوس الباقيين فيضرب لهما سهمان فان اطلقت  
 لهما بينهما وان ابيا او ابى لهما وقف الا مرحتي اصطلاحا كذا في البحر الرائق \*  
 ولو قال اخرجت فلانا لفلان فلانا اخرج جميعا ولو قال علي ان ادخل من شئت فله ان يدخل  
 من احب وليس له ان يخرج منهم احدا فان مات قبل ان يدخل احدا فالغلة لهم فان قال  
 ادخلت فلانا في فلانها ابداه هو كما قال ولو قال علي وله عبد الله علي ان لي ان ادخل فيه  
 ولد زيد لم يكن له ان يدخل فيها غير ولد زيد وله ان يدخل ولد زيد كلهم ويكونوا اربعة  
 لو ولد عبد الله فان قال لا اشاء ان ادخلهم فقد انقطعت مشيتة فيهم والوقف لو ولد عبد الله كذا  
 في الحاوي \* رجل وقف وقفا على امهات اولاده الا من تزوج فانه لا شيء لها فتزوجت منهم ثم  
 طلقها فهذا على وجهين اما ان لم يشترط الواقف في الوقف ان من تزوجت فطلقها زوجها  
 فلها ايضا وشرط ففي الاول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لها ذلك  
 لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والمستثنى من النفي اثبات وكذا لو وقف  
 على بني فلان الا من خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذا لو وقف على بني فلان ممن  
 يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو على هذين الوجهين ايضا كذا في الوقفات  
 الحامية \* وفي وقف الخصايب لو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده وبناته وبناته

ابدا ما تنازلوا من بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف ان كل من انتقل من مذهب  
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم  
 الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض انها انتقل من مذهب  
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح وانكر ذلك امد على عليه فالقول في ذلك قوله  
 وعلى المدعى بينة على ذلك كذا في الذخيرة \* ولو وقف على اولاده وشرط ان من انتقل  
 الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الوقف  
 من المعتزلة وشرط ان من انتقل الى مذهب اهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه وواو شرط  
 ان من انتقل من مذهب اهل السنة الى غيره فصار خارجا او رافضيا خرج فلو ارتد والعياذ  
 بالله تعالى عن الاسلام خرج \* المرأة والرجل سواء فلو شرط ان من خرج من مذهب الانبياء  
 الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الانبياء لا يعود الى الوقف الا بالشرط  
 وكذلك لو هيس الواقف مذهبها من المذاهب وشرط انه من انتقل منه خرج اعتبر شرطه وكذا  
 لو شرط ان من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هنا اذا عاد الى بغداد ودعا الى الوقف  
 كذا في البحر الرائق \* اذ قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدى على زيد وعمر وما هما  
 ومن بعدهما على المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلته في كل سنة الف درهم ثم يعطى عمرو  
 قوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فضل بعد ذلك من الغلة شيء كان بينهما وان لم يكن غلة  
 سنة الا الف درهم يعطى ذلك زيد او كذلك اذا كان اقل من الف فذلك كلها لزيد فلن مات زيد  
 ثم جاءت غلة لسنة يعطى عمرو وقوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمرو وخمسة الف درهم  
 دفع اليه الف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمس مائة يكون الف درهم وخمسة مائة  
 للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمرو اعطى زيد الف درهم مسمى له وتمام نصف الغلة  
 ويكون الباقي للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على زيد وخالد وعمر ويبدأ بزيد فيكون له  
 غلة هذه الصدقة ابدى ما عاش ثم لعمر وفيكون له غلة هذه الصدقة ابدى ما عاش ثم لخالد فيكون له  
 غلة هذه الصدقة ابدى ما عاش ثم ينفذ ذلك على ما ذكر من تعدد يمين بعضهم فاذا انقضوا كانت  
 الغلة للفقراء كذا في المحيط \* في سير العيون حبس فرسا في سبيل الله عشر سنين ثم هي مردونة  
 على صاحبها فهو باطل ومن يوسف بن خالد الشمنى استاذ هلال رح ان الوقف جائز والشرط

باطل كذا في الذخيرة \* ولجعل فرسه في الجهاد او في السبيل على ان يمسكه ما دام حيا صحيح  
لانه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل ان يجاهد عليه فان اراد ان ينتفع به في غير ذلك  
ليس له ذلك واجره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة كذا في الوجيز \* ومن الشروط المعتمدة  
ما صرح به الخصاص لو شرط ان لا يواجر المتولى الارض فان آجرها فاجرتها باطله وكذا  
اذا شرط ان لا يعامل على ما فيها من نخل او اشجار وكذا اذا شرط ان المتولى اذا آجرها  
فهو خارج عن التولية فاذا خالف المتولى صار خارجا ويوليها القاضي من يثق بامانه وكذا  
اذا شرط انه ان احدث احد من اهل هذا الوقف حدثا في الوقف يريد ابطاله كان خارجا معتبرا  
فان نازع البعض وقال اردت تصحيح الوقف وقال سائر اهل الوقف انما اردت ابطاله نظر القاضي  
في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون ابطاله اخراجهم  
واشهد على اخراجهم ولو شرط ان من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لابطاله فنازعه البعض وقال  
منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا بحقه اتباه للشرط كما لو شرط ان من طالبه بحقه فللمتولي اخراجه  
وليس له اعارته بدون الشرط كذا في البحر الرائق \* الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم  
في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض او مات البعض والبعض حتى  
الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير \* وفي الاسعاف  
لا يولي الامين قادر بنفسه او بناؤه ويستوي فيه الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المأخوذ  
في قذف اذا تاب ويشترط للصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق \* وان جعل ولايته الى  
من يخلف من ولده ولي القاضي امر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فيكون الولاية اليه  
وهذا استحسان وكذلك لو وصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكني استحسن  
ان يكون الولاية اليه اذا اكبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب  
وبه عليه كذا في الحاوي \* ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة لما في الاسعاف ولو كان عبدا  
يجوز قياسا واستحسانا والذمي في الحكم كالعبد فلو اخراجهما القاضي ثم اعتق العبد واسلم الذمي  
لا يعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق \* وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل ممن شرط  
في اصل الوقف الولاية لنفسه ولاولاده قال يجوز بالاجماع كذا في التارخانية \* رجل وقف  
وقفا

كتاب الوقف ( ٥٠٠ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

وقعا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للمواقف وهذا على قول ابي يوسف رح لان عند التمليم ليس بشرط اما عند محمد رح لا يصح هذا الوقف وبه يقتضي كذا في السراجية \* وقف ضيعة له واخرجها من يده الى قيم ثم اراد ان يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف ان له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رح ليس له ذلك وعلى قول ابي يوسف رح له ذلك ومشائخ بلخ رحمهم الله يفتون بقول ابي يوسف رح وبهذا اخذ الفقيه ابو الليث رح ومشائخ بخارا يفتون بقول محمد رح وبه يفتي كذا في المصمرات \* ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي ان ينزعها من يده كذا في الهداية \* ولو ترك العماره وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره فالقاضي يجبر على العماره فان فعل والا اخرجهم من يده كذا في المحيط \* ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس لسلطان او قاض موله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا وللقاضي ان يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضي خان \* للقاضي ان يعزل الذي نصبه الواقف اذا كان خير الوقف كذا في الفصول العمدية \* ان شرط ان يليه فلان وليس لي اخراجه فالتولية جائزة وشرط منع الاخراج باطل كذا في محيط السرخسي \* ولو جعل اليه الولاية في حال حيوته وبعد وفاته كان جائزا وكان وكيل في حالة الحيوه وصيا بعد الموت ولو قال وليتك هذا الوقف فانما له الولاية حال حيوته لا بعد وفاته ولو قال وكنتك بصحة يفتي هذه في حيوتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكيله في حيوته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة \* ولو لم يجعل له قيما حتى حضرته الوفاة او وصى الى رجل يكون وصيا في امواله قيما في اوقافه ولو اوصى الى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون قيما ولو لم يجعل قيما حتى نصبه القاضي قيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه ليشولاه بنفسه كذا في المنازعي العنابية \* لو اوصى اليه في الوقف خاصية فهو وصى في الاشياء كلها في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في النائية \* وعلى هذا لو اوصى الى رجل في الوقف واوصى الى آخر في ولده او اوصى الى رجل في وقف بعينه واوصى الى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فكل واحد منهما كذا في الذخيرة \* ولو وقف ارضه وجعل ولايتها الى رجلين حال حيوته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة اوصى الى رجل فذلك هو لال من محمد رح انه



كتاب الوقف ( ٥٠٦ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف

الوصي يشارك القيم في أمر الوقف كأنه جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحيط \* ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشارك أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف إلا أن يقول وقت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع أموري فم يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في البحر الرائق نا قلا عن الاسعاف \* وإن شرط أن يليه فلان بعد موتي ثم بعده يليه فلان ثم بعده يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال أوصيت إلى فلان ورجعت من كل وصية لي كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولى من أن يكون متوليا وإذا جعل الواقف الولاية إلى اثنين أو صارت الولاية إلى الوصي والمتولى أم يكن لأحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رح أن يكون له ذلك فإن باع أحدهما وأجاز لآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز كذا في الحاوي \* وإن أوصى إلى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصى إلى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية \* وإن مات أحدا لوصيين وأوصى إلى جماعة لم يتفرد واحد بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يدي الجماعة الذين قاموا مقام الوصي إليها لك كذا في الحاوي \* ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف إلى رجلين بعد موته ثم أن أحدا الرجلين أوصى إلى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحي منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* وأما وصى إلى رجلين فقبل أحدهما وأبى الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية تمامها إلى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بخلاف كذا في الظهيرية \* وإن أوصى إلى رجل وصبي أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي \* ولو جعلها لفلان إلى أن يدرك ولدي فإذا أمرك كان شريكه لا يجوز ما جعله لابنه في زوية الحسن وقال أبو يوسف رح يجوز ولو أوصى إلى رجل بأن يشتري بمال سماه أرضا ويجعلها وقفا على وجه سماه له واشهد على وصيته جاز ويكون متوليا واه الأيضاء به لغيره وأونصب متوليا على وقف ثم وقف وقفًا آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الأول متوليا على الثاني إلا أن يقول أنت وصبي كذا في البحر الرائق \* لو شرط الولاية لولده على أن يليها الأفضل فالأفضل من ولده يكون الولاية إلى الأفضل أولاده فإن صار أفضلهم فاستأفوا الولاية لمن يليه في الفضل فإن ترك الأفضل لفسق وصار أعدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه

## كتاب الوقف ( ٥٠٧ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الافضل فالافضل من ولدي وابي الافضل القبول في الاستحسان الى ولاية من يليه في الفضل لان ابا الافضل بمنزلة موته كذا في المحيط \* ولو جعل الولاية لافضل اولاده وكانوا في الفضل سواء يكون اكبرهم سنا ذكرا كان او انثى ولو لم يكن فيهم احدا اهلا لها فالقاضي يقيم اجنبيا الى ان يصير احد منهم اهلا لها فيرد اليه ولو جعلها لثنتين من اولاده وكان منهم ذكر وانثى صالحين للولاية تشارك فيها لصدق الولد عليها ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لا حق لها في كذا في البحر الرائق \* ولو ولي القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه واذا استوى الاثنان في الصلاح فالاعلم بامر الوقف اولي ولو كان احدهما اكثر ورما وصلا حوالا خرا علم بامور الوقف فالاعلم اولي بعد ان يكون بحال يؤمن خيانتة كذا في الذخيرة \* في الحاوي وفي نوادر ابن سمانة عن محمد بن حمر اذا وصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له ان يخرج الوصي الا باصر القاضي كذا في التاتارخانية \* ولو جعل الولاية الى عبدا لله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما واليان مند ابى حنيقة راج كذا في الظهيرية \* الا ان يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه فم لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال ابو يوسف وهلال رح الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد فمات عبد الله واوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي \* اذا مات المتولي والواقف حي فالرأي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه او الى من القاضي فان لم يكن اوصى الى احد فالرأي في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى \* وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من اهل بيت الواقف من يصلح اذ لك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى اهل بيت الواقف كذا في الوجيز \* وفي الحاوي ذكر الانصارى في وقفه ان اخرج الوالي وصى الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك اتري ان يرده الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقرا بآية البرزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف واصلاح

للمصدق كذا في التا تاريخا بية \* قال في جامع الغصولين لو شرط الواقف ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يولي غيره بلا خيانة ولو ولاء هل يكون متوليا قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في النهر الفائق \* لو مات القاضي او عزل يبقى من نصبه على حاله كذا في الفتية \* وللمتولي ان يفرع لغيره عند موته كالوصي له ان يوصي الى غيره الا انه كان الواقف جعل لذلك المتولي مالا مسمى لم يكن ذلك لمن اوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع بعمله ليعرض له اجر مثله الا ان يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي ان يجعل للذي كان ادخله ما كان الواقف جعله للذي كان ادخله كذا في فتح القدير \* واذا اراد المتولي ان يقيم غيره مقام نفسه في حيوته وصحته لا يجوز الا اذا كان لتفويض اليه على سبيل التعميم كذا في المحيط \* لو كان الوقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متوليا لهم بدون امر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر الشهيد حمام الدين المختار انه لا يصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام ابي الحسن انه قال كان مشائخنا راجح يجيبون انهم اذا نصبوا متوليا يصير متوليا كما لو اذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ طهيران بن ان الافضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماعهم في الاوقاف قال العهد هذا في زماننا وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملا للفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغيابة \* وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فمات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من خلوات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح انها لاتصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا لما انفق في العمارة من خلوات الوقف ان كان هذا المتولي آجر الوقف اجر الفلقة وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا آجر الغصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضي خان \* وانت تعلم ان المفتي به تضمين غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير \* وانما وقف على اولاده وهم في بلدة اخرى فلما قضى بلدهم ان ينصب قهما وجعل له شيا معلوما يأخذ كل سنة حل له قدر اجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في المراجعة \* ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز

كتاب الوقف ( ٥٠٩ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف

هل يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد بنبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ولو لولن واحد من هذين القاصيين اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك سواء كان في فتاوى قاضيخان \*  
نصب القاضي فيما آخر لا يعزل الا اول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلمه عند نصب الثاني يعزل \* فتاوى صاعد متولى الوقف باع شيئاً منه او رهن فهو خيانة فيعزل او يضم اليه ثقة ولو قال متول من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا ان يقول له او للقاضي فيخرجه كذا في القنية \* أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنصوب لان المعزول أجره للوقف لانفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فللمنصوب اقالته بخلاف كذا في البحر الرائق \* الواقف جعل للوقف فيما فلو مات القيم له ان ينصب آخر ويعد موته للقاضي ان ينصب والا فضل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه او اقاربه مادام يوجد منه احد يصلح لذلك كذا في التهذيب \* وان كان في الارض الموقوفة نخلة وخاف القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف تصديلاً فيغرسه كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضي خن \* وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بادخال خشبة او لبنة ونحوهما حتى لا تخرب. كذا في النخيرة \* فان كانت قطعة من هذه الارض سبخة لا تنبت شيئاً فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من غلة سبخة الارض بمؤونة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط \* ثم اعلم ان التعمير انما يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب بصنع احد ولذا قال في الوالوجية رجل آجر داراً موقوفة فجعل المستاجر رواقها مر بطاير بط فيها الدواب وخرّبها يضمن كذا في البحر الرائق \* واذا اراد القيم ان يبنى فيها قرية ليكثر أهلها وحفاظها ويحدث فيها الغلة لحاجته الى ذلك كان له ان يفعل ذلك وهذا كالنحان الموقوف على الفقراء اذا احتج فيه الى خادم يكسح النحان ويفتح الباب ويسدّه فيسلم المتولى بيتاً من بيوتها الى رجل بطريق الاجرة له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية \* ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرضب الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الررع والنخيل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتاً فيؤاجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان ثمة لا يكون للقيم ان يبنى فيها بيوتاً يؤاجرها كذا في فتاوى قاضيخان \*



## كتاب الوقف ( ١٠ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

فان كان المشروط لغلة الارض جماعة رضى بعضهم بان يرمه المتولى من مال الوقف وابى البعض فمن اراد العمارة ممر المتولى حصته بخصته ومن ابى يواجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة الى ان يحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في الحاوى \* ذكر في فتاوى ابي الليث حانوت موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء بغير اذن القيم ليس له ان يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك ينظر ان كان امكنه رفع ما بنى من غير ان يضر البناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير ان يضر البناء القديم فليس له رفعه ولكن يتربص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ان لم يرض هو بتملك القيم البناء للوقف با لقيمة وان اصاب مع الوصى على ان يجعل البناء للوقف ببذل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوها فابهما كان اقل لا يجاوز ذلك كذا في المحيط \* واذا وقف رجل داره على ان يمكنها فلان مدة حيواته او عشرين او اكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له ان يواجرها وله ان يسكن فيها بنفسه وماله ووصيفه فان كان الموقوف عليهم جماعة فاراد بعضهم ان يسكنها واراد بعضهم ان يواجرها امرهم الحاكم بالتمها يؤثم من اراد ان يسكن سكن ومن اراد ان يواجرها آجر كذا في الحاوى \* وان شرط الواقف ان غلتها له فلا راية فيه من المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار اذا اراد ان يسكنها قيل ليس له ذلك فالاختلاف في الوصية با لغلة يكون اختلافا في الوقف دلالة وقيل الاحتياط ان يواجر القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الاجرة ويورده اليه كذا في محيط السرخسى \* فان قال الواقف على ان يستألوها وليس لهم ان يسكنوها فهو ثلث ما شرط كذا في الحاوى \* وليس للقيم ان يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدركة دينا ليصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية \* اذا اجتمع من غلة ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرممة يغوته ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرممة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى ممرته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء نحو فك اسارى المسلمين او اعانة الغازى المنقطع

فاما عمارة مسجد او رباط او نحو ذلك مما ليس باهل للتمليك لا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صرف المتولى على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها عنه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على موردع الابن اذا انفق على الابوين بنير اذنه او بغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا رجوع له على الابوين كذا في البحر الرائق \* حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطلت وابى القيم ان يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحبى الحانوتين ان باخذ القيم باقامة المائل و رده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل من ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى القاضي فيما مر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضي خان \* متولي وقف بنى في مرصعة الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه نواف للوقف اولم ينوشيا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبي اذا بنى ولم ينوئله ذلك وكذا الغرض كذا في القنية \* لو انفق دراهم الوقف في حاجته ثم انفق مثلها في مرمة الوقف يبرأ من الضمان قيم وقف ادخل جذما في دار الوقف ليرفع من غلته له ذلك \* المتولي لو انفق على الوقف من ماله و شرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية \* اذا قال القيم او المالك لمستأجرها اذنت اك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبا لوعة او شغل بعضها كما لتنور فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع كذا في القنية \* اليتيمة سئل ابوا الفضل عن الوقف اذا كان ربع غلته الى العمارة وثلاثة ارباعها الى الفقراء فلم يحتج المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم ان يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين وياخذ ذلك من غلته من السنة الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل ابو حامد فاجاب بمثله كذا في التاتارخانية \* وقف ضيعة على فقراء قرابته وقرينته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون اولوا ان اراد القيم ان يفضل البعض فالمثلة على وجوه ان كان الوقف على فقراء قرابته وقرينته وهم لا يحصون او يحصون او احد الفريقين يحصون والاخر لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم ان يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصدة الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني

يصرف الى الفريقين بعدد سهم وليس له ان يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث جعل الغلة بين الفريقين اولاً فيصرف الى الذين يحصون به سهم والى الذين لا يحصون سهم واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريع على قولهما وما على قول محمد رج لا يتأتى كذا في الوجيز \* ولو وقف على فقراء اهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون اعطى القيم ايهم شاء وان كانوا يحصون هم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه المذكور الا بشي ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع شركاءه فان شرط كل واحد قوة يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والسكن ثم ان كان الوقف ضيعة يعطى كل واحد حد قوت سنة والمستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العتابية \* واد اخرج ارض الوقف واراها القيم ان يبيع بعضها منها ليرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئاً من البناء لم يهدم ليهدم او نخلة جنة ليقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء او صرم النخل ينغى للقاضي ان يخرج القيم من هذا الوقف لانه صار خائناً للقاضي ان شاء ضمن قيمته ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة \* ارض وقف حاف القيم من وارث الواقف او من ظالم له يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والفتاوى على انه لا يجوز كذا في السراجية \* الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجز بيعها الا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات \* اما بيع اشجار الوقف ينظر ان كانت لا ينتقص ثمرة الكرم بظلمها لا يجوز بيعها وان كانت ينتقص ثمرة الكرم بظلمها ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت ينتقص من ثمرة الكرم فله ان يبيعها وان كانت اشجاراً غير مثمرة وينتقص ثمرة الكرم بظلمها فله ان يبيعها ويقطعها وان لم ينتقص ثمرة الكرم بظلمها فليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت اشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت ثانياً وثالثاً وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلواراد المشتري قطع فوائمه هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولي من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط المرخسي \* شجرة جوز في دار وقف فخربت الدار لم يبيع القيم الشجرة لاجل صيانة

عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجزء على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية \* متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حانوتا او دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى ان متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا او حانوتا فهذه الدار وهذه الحانوت هل تلتحق بالحوانيت الموقوفة على المسجد ومعناه انه هل يصير وقفا خلتف المشائخ رح قال الصدر الشهيد المختار انه لا يلتحق ولكن يصير مشتغلا للمسجد كذا في المضمرات \* ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه الى المساكين يضمن ما نقد من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق ناقلا من الاسعاف \* اذا وقف دار على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارتها وليس للقيم ان يسكن فيها احدا بغير اجر كذا في المحيط \* جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فساكنوه احق الا انه اذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التاتارخانية \* وان مات القيم بعد ما اجر لا يبطل الاجارة وان كان الواقف هو الذي اجر ثم مات ففيه قياس واستحسان القياس ان يبطل الاجارة وبه اخذا بوبكر الاسكاف وفي الاستحسان ان لا ينقض الاجارة كذا في الذخيرة \* في فتاوى محمد بن الفضل متول اجرا لوقف ومات المتولى والمساجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستاجر الذي زرعه ببذره وعليهم ما نقصت الارض من المزارعة ويصرف ذلك الى مصالح ارض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوى للحصيري \* والناسي اذا اجر الدار الموقوفة ثم غزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كذا في المضمرات \* فان كان الموقوف عليه هو المتولى ايضا فاجر ثم مات لم ينتقض الاجارة وان كانت الغلة له كذا في الحاوى \* وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصته المبيت يصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقى وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضي خان \* فان عجلت الاجارة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات احدهم لقياس ان تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجارة مقدار ما عاش ولكننا نستحسن ولا ننقض القسمة وكذلك على هذا لو شرط تعجيل الاجارة كذا في الظهيرية \* قال اذا اجر دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات احدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة



وبقي الثالث فان الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي اثلا والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفان والثلث الثالث كله للباقي فيخرج المسئلة من ثمانية عشر كذا في المحيط \* في جامع الفتاوى اذا مات الواقف من وصي نصبه فللوصي ان يؤجره وان كان آجرها اجارة فاسدة فعلى المستأجر اجر مثلها فيما اذا استعملها لا يزاد على ما رضى به الوصي كذا في التاتارخانية \* متولى الوقف اذا آجر دارا موقوفة على الفقراء والمساكين اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط فالمختار ان يقضى بالجواز في الضياع في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى بعدم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية \* وهو المختار للفتاوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي \* وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يفتي بان المتولى لا ينبغي له ان يؤجر اكثر من ثلث سنين ولو آجر جازت الاجارة وهذا قريب بما هو المختار لان عمله يدل على رؤية المصلحة كذا في الغيائية \* فان كان الواقف شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون استيجارها سنة وكان اجارتها اكثر من سنة ادرك على الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويؤجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي اكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان لا يؤجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يؤجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضي خان \* في دار مريض بيت وقف ولا يستاجر لغته الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤجر بالطويلة ولا يؤجر كذا في الوجيز \* ولا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل كذا في محيط السرخسي \* استأجرها نوت وقف باجر مثل فجاء آخر وزاد الاجرة لم تفسخ الا على كذا في السراجية \* واذا استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط \* في الكبرى رجل استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخل السنة الثانية كثرت الرضبات وزاد اجرة الارض ليس للمتولى ان ينقص الاجارة لنقصان اجر المثل كذا في المضمرات \* حانوت لرجل في ارض وقف فابى صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجره

فانه يؤمر برفع العمارة ولا فيترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية \* استأجر مرصنة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبنى عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على اجرتك المدة للمدة المستقبله فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو اولى اجيب بانه نعم اولى كذا في الفصول العمادية \* في وقف الخصاف اذ اأجر الوقف اجارة طويلة ان كان يحاف على رقبتهما التلف بسبب هذه الاجارة فللحاكم ان يبطل الاجارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى اهل مصر قند خان اوربائط سبيل اراد ان يخرب يؤاجر وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤاجر كذا في المحيط \* اذا خرب الوقف ومجز المتولى عن موارده آجرها القاصى وعمرها من اجرتها فاذا صار معمورا يرد ها الى المتولى كذا في التهذيب \* لو استأجر المتولى اجيرا بدراهم ودانق واجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقدا الاجرة من مال الوقف يضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية \* ولا يجوز اعارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسى \* متولى الوقف اذا سكن رجلا بغير اجرة ذكره لال رح انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشائخ رح ان عليه اجرا المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فيمن سكن دار الوقف بغير امر القيم كان عليه اجرا المثل بالغاما بلغ كذا في المضممرات \* المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا اهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد او واحد منهم فلو سكن المرتهن فعليه اجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال او لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رح هو المختار للفتوى كذا في الغيائية \* متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثانى المنزل على المشتري وا بطل القاضى بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثانى فعلى المشتري اجر المثل كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو آجر القيم الدار باقل من اجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه اجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا اذا آجره اجارة فاسدة كذا في الفصول العمادية \* واذا آجر العائم بامر الوقف ارض الوقف اجارة فغلب عليه الماء سقط الاجر فان قبضها المحتا جر فلم يزرعها فعليه الاجر وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المحتا جر ولم يزرع الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه وافتى بعض المشائخ بوجوب اجر المثل

في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي \* وفي جامع الفصولين المتولي لو آجر دارا الوقف من ابنه البا لغ او ابيه لم يجز عند ابي حنيفة رح الا باكثر من اجر المثل وكذا متول آجر من نفسه لو خيرا صح والا لا وبه يفتي كذا في البحر الرائق \* ولو آجر القيم دارا الوقف بعرض جاز عند ابي حنيفة رح قال بعض المشائخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس من اجرة من العروض في البيامات والاجارات مثل الحنطة والشعير فاما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغيائية \* ثم اذا جاز اجارة الوقف بالعرض على قول من قال بالجواز فالقسم يبيع العرض الذي هو آجره ويجعل ثمنه في سبيل الوقف كذا في المحيط \* وللقائم بامر الوقف ان يزرعها بنفسه ويستاجر فيها الاجراء ويؤدي الاجر من الغلة كذا في الحاوي \* اذا آجر القيم الوقف وشرط المرمة على المستاجر بطلت الاجارة الا ان يسمى دراهم معلومة ويا مرة بان يصرفها في المرمة كذا في الذخيرة \* ولا يجوز لمستاجر السبيل ان يبني فيه غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا فالباء ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القنية \* رجل وقف داره على قوم باعيانهم وجعل آخره للفقراء فآجر المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة كذا في المضمرات \* الا انه يسقط حق المستاجر كذا في المحيط \* وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب ما له يجوز لان الرواية محفوظة عن علمائنا ان من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج ارضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هناك كذا في محيط السرخسي \* الموقوف عليه اذا آجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر رح في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤونة لم يكن للموقوف عليه ان يؤجر كذا في فتاوى قاضي خان \* واما اذا لم يشترط بداية الخراج والمؤون يجب ان يجوز اجارته ويكون الخراج والمؤونة عليه كذا في الذخيرة \* لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنين او ثلثا فتنها يؤوا واخذ كل واحد ارضا ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن ابي يوسف رح ان كانت الارض عشرية جازت مهايلتهم وان كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* وحكي من الفقيه ابي جعفر

ابي جعفر الهندواني رح انه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف لما كان الفتوى على ان اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك ان الواقف وكل فلانا باجارة هذه الضيعة من فلان كل سنة بكذا ومتما اخرجه من الوكالة فهو وكيله وارادوا بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر اكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر رح الا انا نبطل هذه الوكالة في الوقف وان كان القياس يجوز تحريما مناصلا للاحوال الوقف كما نبطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة صيانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة ايضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* رجل استاجر ارضا موقوفة وبنى فيها حانوتا وسكنها فلراد خيرة ان يزيد في الغلة ويخرجه من الحانوت ينظر ان كان آجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم قسمة الاجارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضربها لوقف فللباني رفعه وان كان يضرب ليس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستاجر ان يتملكه القيم بقيمته مبنيا او منزوما ايها كان اقل فيها والا فليترك الي ان يتخلص ملكه كذا في السراجية \* وهذا اذا كان البناء من الباني بغير اذن المتولي فاما اذا كان البناء بامر المتولي كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولي بما انفق كذا في الذخيرة \* وذكر في مجموع النوازل مثل نجم الدين النفسى من ارض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استاجر الارض باجرة معلومة هي اجرمثلها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء ان يؤدي مثلي تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى الا باجرة المثل الآن هل للمتولى ذلك قال نعم كذا في الفصول العمادية \* متولى الوقف اذا آجر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كغيلة بالاجر فهو اولي بالجواز كذا في فتاوى قاضي خان \* في آخر اجارات فتاوى ابي الليث المتولي اذا باع الاشجار التي في ارض الوقف ثم آجر منه الارض فان باع الاشجار بعروقها دون الارض يجوز ان لم يكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجه الارض لا يجوز اجارة الارض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة او سنتين وما اشبه ذلك ثم آجر الارض منه باجر المثل فعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز وعند ابي يوسف ومحمد رح المعاملة جائزة فجازت الاجارة والاحتياط ان يبيع الاشجار بعروقها ثم يؤجر الارض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط \* وللقائم بامر الوقف ان يستاجر الاجراء في مملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الي مصالحها اذا كانت



نحتاج اليه كذا في الحاوي \* واذا دفع ارض الوقف مزارعة يجوز اذالم يكن فيه محاباة  
 قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة يجوز ان مات القيم  
 قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعامل  
 فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم ارض الوقف مزارعة سنين معلومة فهو جائز  
 ان كان ذلك انفع واصح في حق الفقراء فقد جوز المزارعة سنين معلومة من غير النقد ير  
 بالثلث وانه صحيح والمعنى الذي لاجله استحسن المشائخ ان لا يجوز الاجارة الطويلة على الوقف  
 وهوان لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة واذا دفع ارض الوقف مزارعة  
 او دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصبا للارض فان  
 سلمت الارض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء على الدافع وان شاء  
 على الآخذ ولا شيء للموقوف عليهم من الخارج من الارض واما الثمار فهي للموقوف عليهم  
 ولا شيء للمدفع اليه من الثمار انما حقه في اجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع  
 به على الآخذ كذا في الذخيرة \* ارض وقف بناحية استاجرها رجل من حاكمها بدراهم  
 معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة  
 على النصف او على الثلث وقال الرجل على الاجر كان للمتولى ان ياخذ الحصة كذا  
 في خزائن المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* قال ارض الوقف اذا كانت عشرية دفعها  
 القيم مزارعة او معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول ابي حنيفة رح  
 فان عنده في الاجارة بالدراهم العشر على الاجر كالخراج وعندهما يجب في الخارج فكذلك  
 في المزارعة كذا في المحيط \* قال هلال رح في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم  
 ما يرميها فليس له ان يستدين عليها وعن الفقيه ابي جعفر رح ان القياس هذا لكن يترك القياس  
 فيما فيه ضرورة نحو ان يكون في ارض الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة  
 او طالبه السلطان بالخراج جائله الاستدانة والاحوط في هذه الضرورات ان يستدين بامر  
 الحاكم الا ان يكون بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فح لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية \*  
 هذا ان لم يكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت تفرق القيم الغلة على المساكين ولم يمك  
 للخراج شيئا فانه يضمن حصة الخراج كذا في النخبة \* قيم وقف طلب منه الخراج والجهايات

وليس في يديه شيء من مال الوقف فاراد ان يستدين قال ان امر الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يامر به تكلما والاصح انه ان لم يكن له به منه يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستدانة كذا قال الفقيه رح ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات \* والعمارة لا بد منها فيستدين بامر القاضي واما غير العمارة فان كان تصرفا على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق \* ولو امتدان على الوقف ليجعل ذلك في ثمن البذر بامر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا بامر ففيه روايتان كذا في الغياثية \* وهكذا في الذخيرة \* المتولي اذا اراد ان يستدين على الوقف ليجعل ذلك في ثمن الرهن فان كان بامر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية \* وتفسيرا لاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع ذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* أرض موقوفة في يدي اكارو كان فيها قطن فسرق القطن فوجده الاكار في منزل رجل فاخذ صاحب المنزل وخاصمه فقال صاحب المنزل ضمننت لك ان اعطيك مائة من من القطن ايحل للقيم ان ياخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يعلم ان صاحب المنزل يعطى خوفا من هتك الستراو يعلم انه سرق ذلك المقدار او اكثرا او قرب ذلك او علم انه سرق لكن اقل مما يعطى ففي الوجه الاول لا يجوز له ان ياخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقدارا ما يعلم يقينا انه سرق كذا في المحيط \* اكار تناول من مال الوقف فصالحه المتوالي على شيء ان وجدا متولي بينة على ما ادعى او كان الاكار مقرالا يملك المتولي ان يحط شيئا منه ان كان الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ما على الاكار غنيا فاحشا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذ جعل الواقف للقائم بامر الوقف ما لا معلوما كل سنة للقيام بامر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستغلاله وربيعة غلاته وتفريقها في وجوه الوقف كذا في الحاوي \* ولا ينبغي ان يقصر في ذلك واما ما كان يفعله الوكلاء او الاجراء فليس له ذلك كذا في المحيط \* حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجرا معلوما لا تكلف الا مثل ما تنفع له النساء عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا للحاكم ان الواقف انما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل الا يفعله الولاية هكذا في البحر الرائق \* وان حدث للمتولي آفة مثل الجنون

او العمى او الخرس فان امكنه مع ذلك الامر والنهي فالاجر قائم وان لم يمكنه ذلك لم يكن له من الاجر شي فان طعن في الوالي طامس لم يخرج القاضي من الولاية الا بخيانة ظاهرة فان اخرجه قطع منه الاجر الذي جعل له الوقف لقيامه وان صلح من اخرجه القاضي رد عليه ولاية الوقف كذا في الحاوي \* وان رأى ان يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وان كان هذا المال الذي سمي قليلاً ضيقاً فأرى الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخل معه رزقاً من خلة الوقف فلا بأس بذلك فان كان الوقف جعل له للقيام بامر هذا الوقف مالا معلوماً في كل سنة وكان المال الذي سماه الوقف لهذا الرجل اكثر من اجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا الى اجر مثله ولنا طرآن يوكل من يقوم بما كان اليه من امر الوقف ويجعل له من جعله شيئاً وله ان يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير \* واذا جعل الوقف لقيم بامر الوقف مالا فنصب القيم قيماً وجعل ذلك المال له لم يجز ذلك الا ان يكون الوقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي \* ولو وكل هذا القيم وكليلاً في الوقف او وصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم او بعضه ثم جن جنونا مطبقاً يبطل توكيله وصيته وما جعل للوصى او الوكيل من المال ويرجع الى خلة الوقف الا ان يكون الوقف مينة لجهة اخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق فلا من الاسعاف \* ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير \* والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي \* ولو زال عقله سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقله وصح يعود الى ما كان من القيام بامر هذا الوقف كذا في المحيط \* وان صح عند الحاكم ان هذا القيم لا يصلح للقيام بامر هذا الوقف فاخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاء حاكم آخر فادعى ان الحاكم الذي كان قبلك انما اخرجني من القيام بامر هذا الوقف من غير ان صح على عنده شيء استحق به اخراجي من ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقبل له صحه عندي انك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى اردك القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم انه موضع لذلك رده واجري ذلك المال له من خلة هذا الوقف كذا في الذخيرة \* وكذا لو اخرجه لفسق وخيانه فبعد مدة تاب الى الله واقام بينة انه صار اهلاً لذلك فانه يعيده كذا في فتح القدير \* ولو ان القاضي اخرج هذا القيم بوجه من الوجوه واقام خيرة مقامه فينبغي للقاضي

للقاضي ان يجري لهذا الرجل شيئاً باً لمعروف ويرد الباقي الى غلة الوقف كذا في المحيط \*  
وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وان اخرجته القاضي من الوقف ا وقال يجري  
على ذلك لاولاده ولاولاد اولاده اذا مات وصح الشرط كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة  
على مواليه وفقاً صحيحاً فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم مشراغلات  
وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون  
غلاتها لا يجب للقيم مشرغلة هذه الطاحونة كذا في فتاوي قاضي خان \* منزل القاضي فادعى القيم  
انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مسانحة فصدقه المعزول فيه لا تقبل الابينة ثم ان كان ما عينه اجر  
مثل عمله او دونه يعطيه الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق اجر مثل سعيه سواء  
شرط القاضي او اهل المحلة اجرا او لا لانه لا يقبل القوامه ظاهراً الا باجروا المعهود كالمشروط كذا  
في القنية \* وفي مجموع النوازل المتوالي من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه  
ولم يرفع الامر الى القاضي ليعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين  
لا وان امتنع عن تقاضي ما على المتقبلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب  
بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا  
في الظهيرية \* متولى الوقف اذا اخذ الغلة ومات فلم يبين ما اذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات \*  
ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء  
وان مات احدهما كان النصف للفقراء وان سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم  
فان مات احدهم فحصة للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد عبد الله ولم يسم عدد انما بقي  
من ولد عبد الله احدهم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية \* ولو سمي زيد وعمر او جعل النصف لزيد  
والثلثين لعمر وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلثة ولعمر واربعة ولو قال لزيد النصف  
ولعمر الثلث وسكت يعطى كل واحد مسمى والباقي بينهما نصفان كذا في خزانة المفتين \* اذا قال  
ارضى هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر ولعمر ومنه الثلث او قال لعمر ومنها مائة درهم فللعمر ومسمى  
والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية مسمى له والباقي  
للذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمر ومنها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما اثلاثاً  
فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤوسهم لا على المسمى فان قال



هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان اعطى كل واحد منهما ما سمي له  
والباقي للفقراء كذا في الحاوي \* ولو قال صدقة موقوفة على ان لزيد مائة ولعمرو ما بقي  
فلم يكن الغلة الا مائة لم يكن لعمرو شيء وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمرو فان  
الغلة مائة فلا شيء لعمرو ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها  
ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم يكن الغلة الا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شيء  
لعبد الله ولو كانت الغلة مائتي درهم فللعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة  
وخمسين فلزيد مائة وما بقي فللعبد الله كذا في المحيط \* ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء  
قرايتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحاصرون في ذلك بضرب  
كل واحد منهم بما يكفيه وان وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون  
بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على مدد رؤوسهم كذا في الظهيرية \*  
ولو قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها اعطى من ذلك كل فقير  
من قرايتي في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل  
يكون للفقراء كذا في خزانة المفتين \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها  
فلزيد وعبد الله الف درهم لعبد الله من ذلك مائة فخرج من غلاتها الف درهم كان  
لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت خمسمائة قسمت الخمس المائة بينهم على عشرة اسهم  
ولو قال ما اخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة الف درهم يعطى منها عبد الله  
مائة ولزيد ما بقي فنقصت الغلة من الف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شيء كان لزيد  
وان لم يبق شيء فلا شيء لزيد كذا في المحيط \* فان قال لعبد الله وللمساكين فنصف لعبد الله  
ونصف للمساكين كذا في الحاوي \* وان قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها  
فهى لعبد الله والفقراء والمساكين فعلى قول ابي يوسف رح وهو قول هلال رح النصف لعبد الله  
والنصف للفقراء والمساكين واما على قول ابي حنيفة رح فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث  
للمساكين واما عند محمد رح فالغلة تكون على خمسة اسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان  
للمساكين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية \* ولو قال لقرايتي وجيرانتي  
وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القرايتي وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى

بهم والمساكين باسرههم بهم كذا في خزانة المفتين \* ولو قال لقرايتي وللمساكين ضرب كل واحد من القرابة بهم وللمساكين بهم كذا في الحاوي \* واو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رح وعند ابي يوسف رح بهم كذا في المحيط \* ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الان في الوقف لا يعطى العاملون والمولفة نلوبهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عدا هم كذا في الظهيرية \* فان قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بهم وللرقاب بهم وللغارمين بهم ولسبيل الله بهم وابن السبيل بهم ولوجوه البر ثلثة اسهم فان قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وسمى لكل وجه دراهم مائة فزادت الغلة تسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة على رجل وشرطان يعطى كفايته كل شهر وليس له مبال فصار له مبال فانه يعطى له ولعباله كفايتهم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين اما ان يرد كلهم او بعضهم فان رد كلهم كان الوقف جائزا ويكون الغلة للفقراء واذا رد البعض فان كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها يكون للباقيين وان كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء وببانه انه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر وفلم يقبل زيد صرف نصيبه الى الفقراء كذا في الحاوي \* ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا جملة وكانت الغلة للفقراء فحدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية \* ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت الغلة له كذا في المحيط \* فان اخذ الغلة منه ثم قال لا قبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الجواب صحيح في حق الغلة الماخوذة لانها صارت ملكا له فلا يملك رده واما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها انما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة \* ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا قبل لنفسى ولانسلى جاز رده في حقه ولم يجز في حق نسله ولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوي \* وان قال قبل منه ولا قبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك اذا قال لا قبل سنة واقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة \* وكذا لو قال قبل نصف الغلة ولا قبل النصف فان قال على زيد وعبد الله ما شافنا من احدهما فالنصف الآخر بحاله

وقوله ما ما شالا يبطل حصة الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فابى عبد الله ان يقبل فهو لزيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا اقبل فهو لعبد الله واذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي \* الباب السادس في الدعوى والشهادة \* وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى \* ومن باع ارضا ثم قال كنت وفتتها او قال هي وقف على ان لم يغم بينة على ذلك واراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وان اقام البينة فالمختار انها تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغيائية \* ومتى قبلت ينتقض البيع كذا في الواقعات الحسامة \* في فتاوى النسفى رح فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة وذكر شيد الدين رح هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلى وهو المختار وهو فتاوى الامام ابى الفضل الكرمانى كذا في الفصول العمدية \* وليس للمشتري ان يحبس الارض بالثمن كذا في التاتارخانية ناقلًا عن التجنيس \* لو ادعى البائع انها وقف في مسجد كذا وبرهن يقبل وينتقض البيع وبه ناخذ وقبل لا لكون البائع متناقضا والاول اصح كذا في الوجيز \* ولو لم يقل هي وقف على ذكر النسفى في فتاواه انه لا تسمع هذه الدعوى اصلا كذا في الخلاصة \* واذا نال لغيره هذه الضيعة وقفى عليك ثم ادماه بعد ذلك لنفسه لا تسمع دما كذا في الذخيرة \* ادعى ان هذه الضيعة ملكى ورثت من ابى ثم ادعى ان ابى وقف على لا يسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة او قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن ان هذا تركة او وقف فلو ادماه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف اولا ثم ادعى الميراث لا تقبل ايضا الا اذا وقف وقال وقف ابى لكن لم يقع لازما فمات ابى فتح يقبل ولو ادعى المحدود لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كان دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لان في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة اذا ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انه وقف وقفه فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا

كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الفصول العمادية \* وفي فتاوى النسفى ادعى مشتري الارض على بائعه ان هذه الارض وقف وقد بعتهامنى ايها البائع من غير حق قال ليس له هذه المخاصمة انما ذلك الى المتولى وان لم يكن ثمة متول فالقاضى ينصب متوليا فيخا صمه ويثبت الوقفية فاذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه كذا في المحيط \* ادعى متول على المشتري ان هذه الدار وقف على اولاد فلان واثبت الاستحقاق على المشتري فاراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كان وقف فلان على اولاد فلان لكن لمات الواقف رفع ورثته الا مرا الى القاضى حتى تضى ببطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقمنا التركة ووقعت الدار في نصيبى وبيعى وقع صحيحا يندفع به زاد عوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العمادية \* وان ادعى وقف او شهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاص رح في ادب القاضى في باب قبض الحاضر من ديوان القاضى المعزول على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع لدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة \* وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كان دعواه باذن القاضى صححت بالاتفاق وبغير اذنه فيه روايتان والا صحح انها لا تصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شىء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى احدهم انه وقف بدون اذن القاضى لا تصح رواية واحدة وذكر فيها ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذاك كذا في الفصول العمادية \* صاحب الاوقاف اذا اراد ان يسمع الدعوى في امر الاوقاف ويقضى بالبينة او بالنكول بنظران ولاة السلطان ذلك نصا او عرف دالة جازوا فلا كذا في الواقعات الحسامية \* ضيعة في يد حاضر وضيعة اخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على اولاده واولاد اولاده قال الفقيه ابو جعفر رح ان شهد الشهود على ان هاتين الضيعتين كانتا للواقف وقفهما جميعا وقفوا واحدا يقضى بوقف الضيعتين جميعا وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التى في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضى خان \* وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الهى واولاد الميت



ثم الحى اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل وينتصب خصما من الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق علينا وعليك فبينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن او لى كذا في القنية \* ادعى كرم ما في يد رجل فاقر المدعى عليه انه وقف الكرم بشرائطه ولا بينة للمدعى فاراد تحليفه ان اراد تحليفه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه يمين وان اراد تحليفه لياخذ القيمة ان نكل له عليه يمين كذا في المضمرات \* بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصلى في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اهل المسجد وارباب البيت الذين يسكنون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط \* ادعى دارا في يدي رجل انها ملكه باصلها وبنائها وانكر المدعى عليه ذلك وادعى انها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعى بينة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ان المدعى اقر ان اصل الدار وقف والبناء له بطل دعواه والحكم والسجل هكذا انكر في فتاوى اهل سمرقند كذا في الذخيرة \* رجل ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المتولى ان العرصة وقف واقام البينة ان كان ادعى المدعى الدار بينها لا تقبل بينة المتولى وان كان لم يدع الدار بينها يبقى العرصة وقفا وان كان ادعى دارا وقبض ثم ان المتولى استحق العرصة يبقى البناء على ملك المدعى كذا في الفصول العمادية \* دار موقوفة على اخوين غاب احدهما وقبض الحاضر غلبتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضرا لغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفتية ابو جعفر رح ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب ان يرجع في تركه المبيت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قيما لهذا الوقف الا ان الاخوين اجرا جميعا فكذلك وان آجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل في يديه نصف دار ادعى رجل انه وقفها وكانت له واقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لان المدعى ادعى وقف جميع الدار غير انه اقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات \* ولو ادعى انسان في الوقف لا يسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف كذا في الفتاوى المعنانية \* لو اقام المتولى بينة على الوقف واقام المدعى بينة على الملك وذو اليد

هو المتولى لا يسمع بينة ذى اليد ويقضى ببينة الخارج فلوا قام المتولى بعد ذلك بينة على الوقف لا تسمع وصندابى يوسف رح يقبل بينة ذى اليد على الوقف ولا يقبل بينة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا عن فتاوى رشيد الدين \* رجل ادعى الملك في دار والد ارفى يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى فلو جاء متول آخر وادعى على هذا المدعى انها وقف على مسجد كذا من جهة ممر وتقبل والقاضي لو امر انسانا ان يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا لا يصح الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على فلة دارا لوقف اذا ثبت له اكارا و غلة داره كذا في خزائنه المفتين \*

الفصل الثانى في الشهادة \* اذا شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حدها احدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا انه وقف ارضه التى في موضع كذا وقالوا لم يحدها لنا فالشهادة باطلة قال الخصاصف الا ان تكون ارضا مشهورة يغني شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حدها باحدين فالمشهور من اصحابنا انه لا يقبل وان حدها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* وان حدها بثلاثة حدود وقالوا انما اقرلنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوى \*

سئل الخصاصف فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف نحكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبداء الحد الاول اى بازاء الحد الاول كذا في المحيط \* وان شهدا انه وقف ارضه التى في موضع كذا وحدها لنا الا انا نسينا ان لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وان شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف الحدود ذكر هلال رح ان القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام ابو زيد الشروطي رح تاويل هذا انهما لم يبينوا للقاضي اما ان ابينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاصف انى اجيز الشهادة واقضى بالارض بحدودها فقاوا قول للشهود سمو الحدود فاقضى بما يسمون كذا في الظهيرية \* وهكذا في المحيط الذخيرة \* قال هلال رح وكذلك لو قالوا لم يكن له في المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف ارضه لا تقبل شهادتهما لعل للوقف ارضا اخرى سوى التى بعرف الشاهدان وكذا لو قالوا لانعرف له ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى وهذان لا يعلمان كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قالوا شهدنا انه وقف

ارضه التي هو فيها ولم يذكر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز \* قال الامام رح تاويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفا فاما اذا لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وان شهدا انه حدها لنا ولكننا لانذكر الحدود التي حدها لنا فالشهادة باطله كذا في المحيط \* ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكننا لانعرف تلك الارض في اى مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعى اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو قال ادارنا على حدودها ولم يعم لنا فانه يقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لانعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعى الوقف ان ياتى بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوى \* وان شهدا انه اقر عندهما انه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها للمساكين فنظر الحاكم فوجد حصته من هذه الارض اكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته وقفا على الوجوه التي سبلها كذا في الظهيرية \* وان جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقته القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصد يقمهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا واجعل للقوم الذين هم باعيا نهم غلة الثلث من ذلك واجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا في الذخيرة \* اذا شهدوا انه وقف حصته من هذه الدار او ما ورث من ابيه من هذه الدار ولا بدريان ما هي لم يجز الشهادة قياسا وجازا استحسانا كذا في الحاوى \* وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا مال له من الارض او من الدار اخذه القاضي بان يسمى ماله من ذلك فما سمي من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما اقر به من ذلك لزمه الى ان يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمدية \* واذا شهدا على رجل انه وقف ارضه واختلفا فيما بينهما فشهد احدهما انه وقف ارضه في موضع كذا فشهد الآخر انه وقف ارضه في موضع كذا وسمى موضعا آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد احدهما انه وقف تلك الارض وحدها وشهد الآخر انه وقف تلك الارض وارضاه اخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد احدهما انه وقف هذه الارض كلها وشهد الآخر انه وقف نصفها قبلت

قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا ذكر ملال والخصاف فرح ولوشهد  
 اجدهما انه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر انه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث مندهما  
 كذا في المحيط \* وان شهد احدهما انه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر انه وقف نصفها مفرازا منبزا  
 فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية \* وان شهد احدهما انه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر انه وقف  
 يوم الخميس او قال احدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا  
 في الحاوي \* ولو شهد احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر انه وقفها وقفا صحيحا  
 بان كانت الشهادة باطلة ولو شهد احدهما انه وقفها في صحته وشهد الآخر انه وقفها في مرضه جازت  
 شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء  
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة والحاصل انهما اذا اتفقا  
 على كونها صدقة موقوفة وتفرق احدهما بزيادة شيء لا يثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو  
 كونها وقفا على الفقراء ومن هذا قلنا اذا شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله  
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفا على الفقراء كذا في النخبة \* ولو شهد  
 احدهما انه جعلها وقفا على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر انه جعلها وقفا على عبد الله  
 جعلتها وقفا على عبد الله كذا في الظهيرية \* ذكرنا الخصاف في وقفه اذا شهد احدهما انه جعلها  
 صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر انه جعلها على عبد الله خاصة تضييها بالنصف  
 لعبد الله والنصف الآخر للفقراء قال مشائخنا وما ذكر من الجواب انه يقضى لعبد الله بالنصف  
 يجب ان يكون قول الكل كذا في المحيط \* ولو شهد احدهما انه وقف على الفقراء وشهد الآخر انه  
 وقف على احوال البرجاء زت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي \* قال الخصاف في وقفه  
 لو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعلها صدقة  
 موقوفة على الفقراء والمساكين وابواب البرن قبل هذه الشهادة قال ولو شهدا احدهما انه جعل  
 ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء  
 والمساكين وقرابته قال هذا لا يشبه ابواب البرلان الذي شهد لفقراء قرابته لم يشهد  
 بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط \* وانما شهدا به وقف عليهما او علي احدهما او علي  
 اولادهما او علي نساتهما او علي ابويهما او علي قرابته واما من القرابة او علي آل عباس واما



من آل عباس او على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطلة ولو شهدا انه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قال لا نقبل ما جعل لنا فيها فشهدا فتهما جائزة للباقيين يعطون بما سمى لهم ويجعل حصته الشاهدين للغفراء كذا في الحاوي \* ولو شهد القراية الواقف وهما من قرابته وقال لم تقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما اولاد هكذا في الذخيرة \* ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في صيغة انها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهدا انه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما حصنة كذا في الحاوي \* ولو شهدا انه وقفها على فقراء مسجد وهما من فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذلك لو شهدا هل المدرسة بوقف المدرسة نقبل شهادتهم ولو وقف رجل كراصة على مسجد لفقراء القرآن او على اهل المسجد وشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكراصة فهذه المسئلة نظير شهادة اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف تلك المحلة \* المشائخ رح فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة اهل المدرسة ان كانوا ياخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون تقبل وكذا قالوا في اهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها نقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمدية \* اذا ادعى رجل على رجل انه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجحد ذلك واقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين واخرجت الارض من يده كذا في المحيط \* جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من اهل القرية من لا ولد له في المكتب ان هذا وقف وقف فلان بن فلان على كذا صحت شهادتهم كذا في التاتارخانية \* شاهدان شهدا على ارض ان فلانا جعلها مسجدا او مقبرة او خانة للمارة ثم رجعا فالمشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الارض للمشهود عليه يوم قصى القاضي عليه وكذا لو شهدا انه وقفها على المساكين او على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوي \* الشهادة على الوقف بالشفرة تجوز وعلى شرائطه لا وعليه الفتوى كذا في السراجية \* وكان الشيخ الامام مظهر الدين المرزى ينادى يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد او على المقبرة وما شبه

ذلك حتى لو لم يذكر واذاك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشائخ لا تقبل الشهادة على شرائطه ان بعد ما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولزكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة \* وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية \* وكذا الشهادة بالتسامع فلو انهما شهدا بالتسامع وقالوا نشهد بالتسامع تقبل شهادتهما وان صرحا به لان الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي ان الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح اشار ظهير الدين المرغيناني الى هذا المعنى وهذا بخلافها يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانهما اذا صرحا انهما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية \* النوازل اذ سئل ابو بكر من صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وانكر الوقف هل يجب على اهل القرية ان يشهدوا انه للفقراء قال من سمع من الواقف له ان يشهد ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التارخانية \* ارض في يد رجل يدعى انه اقام قوم البينة ان فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قد يقف مالا يملك وكذا لو شهد الشهود انه وقفها وكانت في يده لان الشيء قد يكون في يده ودعة وخصبا وان شهدوا ان فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى بها ولا يحتاج الى احضار وارث الواقف ولا وصية كذا في الحاوي \* ومما يتصل بذلك رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت امينا للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم معلومين سماهم قبل قوله اذا لم يكن للواقف ورثة ولم يعلم من امر هذه الصدقة غير ما اقر به هذا الرجل وان كان له ورثة فقال هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هو وقف علينا وعلى نسلنا وقفها ابونا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة هذه الجملة في اجناس الناطقي كذا في المحيط \* الوقوف التي تقادمت امرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كان لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فاذا تنازع اهلها فيها اجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فمن اثبت

في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وقتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا اقروا بشئ يوجب اقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في الضمير \* فان اصطلحوا وارادوا اخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كانت الارض في يدرحل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضى يرضيه على ما اقربه الورثة اذا لم يجد القاضى في ديوان الحكيم الذي قبله كتابا من الصك فيها رسوم الوقف ولم يكن الوقف في يد الامناء بل وجد اقرار من في يده واما ان كان الوقف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في ايديهم كذا في الذخيرة \* مثل شيخ الاسلام من وقف مشهور اشبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعطون فيمنى على ذلك كذا في المحيط \* في فتاوى الفضلى وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صك ذلك الوقف ان الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل الى اعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم بسهم ولسائر الفقراء بسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقيين منهم على ما وصفت فاذا انقضى فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة \* في وقف الخصاص رجل وقف غصيبة له فقال قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تهديدها بصدقة موقوفة على وجه مما جعل آخرها للمساكين جاز فان ادعى الواقف ان قراها منها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراج اخل في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة منذ الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراج منسوب اليها ومعروفة بها فهو داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فاقول قول الواقف ولا يكون هذا القراج اخل في الوقف كذا في المحيط \* الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك

سئل شيخ الاسلام من ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشرائط الصحة وجعل آخرة للفقراء فاجاب انه فير صحيح كذا في الذخيرة \* رجل وقف ضيعة له وكتب صكوا وشهد شهودا عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على ان يكون بيعي فيه جائزا ولم اعلم ان الكاتب كتب او لم يكتب في الصك هذا الشرط ان كان الواقف رجلا فصحيحا يستحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب في الصك وقف صحيح واقره جميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف اجماعيا لا يفهم العربية فان شهد الشهود انه قرئ عليه بالفارسية واقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله ايضا وان لم يشهد وايقبل قوله كذا في المضمرات \* وهذا شيء لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك باسرها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى ابي الليث سئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفا على انك متى احتجت الى بيعها تبيعها فكتبوا صكها بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا واشهدت عليه وقال ان قرئ الصك عليها بالفارسية وهي تسمع واشهدت على ذلك صارت الدار وقفا وان لم يقرأ عليها لا يصير الدار وقفا وما ذكر من الجواب في المسئلتين انما يتأتى على قول محمد رح اما لا يتأتى على قول ابي يوسف رح كذا في المحيط \* وقف ضيعة له وامر بكتابة صكها لو وقف فغلط الكاتب في حدين واصاب في حدين فان كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين المحدود ارض او كرم او دار للغير يصح الوقف وان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيعة مشهورة متعينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز الوقف كذا في الوجيز \* رجل اراد ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وامر بكتابة الصك في مرضه فنسى الكاتب ان يكتب بعض اقربة من الاراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا اقرا على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك قال ابو نصير رح ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذلك لو مات الواقف وقد اخبر الواقف من نفسه قبل الموت فالامر كما تكلم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كتب صك المنولى والوصى ولم يذكر فيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فان كتب انه وصى من جهة الحاكم ومتول من جهة الحاكم ولم يسم القاضى الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا



في الواتعات الحسامية \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* في فتاوى اهل سمرقند استاجر رجل من متولى وقف ارضا هي وقف على ارباب معلومين وكتب في الصك استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى في الاوقاف المنصوبة الى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم ابي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على ارباب معلومين جاز وان لم يذكر الواقف فهذا الحق كذا في الذخيرة \* رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى انها وقف وجاء بصك فيه خطوط مدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي ان يتقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة \* وكذا لك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطلق بالوقف لا يقضى بها ما لم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط \* الباب الثامن في الاقرار \* قول من الارض في يديه هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف كذا في المحيط \* اذا اقر بواقفية ارض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض وقفاً على الفقراء ولا جعل المقر هو الواقف له ولا غيره الا ان يشهد الشهود ان هذه الارض كانت لهذا المقر حين اقر فيجعل المقر واقفاً كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* والولاية للمقر استحساناً حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له ان يوصي الى غيره كذا في الذخيرة \* وتاويل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف واراد ان ياخذ من يد المقر فاقام المقر بينة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو ان هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر ان الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال ابا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بان قال هذه الارض صدقة موقوفة من ابي وابوه ميت فان كان على ابيه دين يباع فيه وان كان له وصية ينفذ وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخروا ان كان معه وارث آخراً جاز كذا في محيط السرخسي \* ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضي ان يولي امره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحساناً حمل الامر على الصلاح كذا في المحيط \* وان كان مع المقر وارث آخر يحدد ذلك كان نصيب المجاهد من هذه الارض للمجاهد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما اقر به كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا اذا قال هي موقوفة من جدي ولو قال هذه الارض موقوفة عن ابي فان هذا لا يكون اقراراً بالملك

لابية ولا يجوز الوقف سواء كان على الاب دين اوله وصيفة او معه وارث آخر او لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوي \* ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحسانا كذا في المحيط \* واما اذا اضاف الوقف الى رجل اجنبي فان ذكر رجلا معروفا سماه بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضرا يرجع اليه لانه اقربا للملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقه في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحد وان كان ميتا فالامر الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط \* فان صدقوه جميعا فالولاية له فان صدقته البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رح وبالقياص ناخذ وكذلك اذا صدقوه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية \* قال الا ان يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط \* وان كانت الاضافة بحرف من فهذا ليس باقرار بالملك ثلثان كذا في خزائن المفتين \* وان لم يسمه بعينه بان قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد او عن محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية \* فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط \* ولو سمي الواقف والمستحق بالحكم فيه ان يرجع فيه الى ذلك الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا فان صدقه او صدقوه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما قبله وان كذبه او كذبوا لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي للقدس \* ولو اقر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمى مستحقه بان قال هذه الارض موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي فانه يقبل اقراره كذا في محيط السرخسي \* والولاية اليه في الاستحسان دون القياص فان ادعى آخرانه وقف عليه وصدق المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحاوي \* ولو اقر رجل بارض في يدها وقف على قوم معينين سماهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الا خرويع عمل بقوله الاول كذا في تناوي قاضيخان \* ولو اقر انها صدقة موقوفة على وجه سماه ثم بين وجه آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياسا واستحسانا ويكون على ما بين اول كذا في المحيط \* ولو اقر بارض

في يده انها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى مددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال على فلان بعينه ثم قال مفصولا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولا عند محمد رح يقبل وعند أبي يوسف رح لا يقبل قوله الثاني كذا في المحيط السرخسي \* ولو اقر بارض في يده ان القاصي فلانا ولا هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زما نافع لم يظهر عنده غير ما اقر به جوزا قراره على سبيل ما اقر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال هذه الارض ولاها للقاضي والدي ثم توفي والدي واوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الارض كانت في يد والدي او قال كانت في يد فلان فاوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد اوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي اقر انها كانت في يده واوصى الى الذي اوصى الى كذا في المحيط \* لو قال لارض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صا روقفا كذا في الفتاوى العنابية \* ارض في يدورثة اقروا ان اباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهها غير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي اقر ويكون ولاية هذا الوقف للقاضي بوليها من شاء كذا في فتاوى قاضي خان \* فان كان في الورثة صغير او غائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان اقر بعض الورثة ان والدهم وقف على اولادهم ونسلهم وانكر بعضهم فنصيب من اقر للوقف على ما اقر به ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحدين نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحدون بعض حصصهم رجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بقي في ايديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا ان يصدتهم المشتري وان كذبهم غرم الباعه قيمة ما باعوا ويشترى ارض فتكون موقوفة مع الباقي على ما اقر وابه فان كان بعض الباعه دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم اقر وابه ورجعوا الى تصديقهم فلا يصير مقدم من الغلة قصاصا بما لزمه من القيمة كذا في الحاوي \* قال الشيخ صاف في وقفه لو ان رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه ابدما متنا سلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيد ان الواقف

ان الواقف جعل هذا الوقف علي ولدي وولد ولدي وعلي عمر وفانه يصدق علي نفسه ولا يصدق علي غيره ينظر الي الغلة عند قسمتها فيقسم علي زيد وعلي من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما اصاب زيدا منها دخل عمر ومعه في ذلك فيكون حصة زيد بين زيد وبين عمر واما ما كان زيد في الاحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمر وحق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها علي زيد ثم من بعده علي المساكين فاقر زيد لعمر وعلي نحو ما بينا كان لعمر وان يشارك زيدا في غلة الوقف مادام زيد في الاحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط \* مات وترك ابنين في يد احدهما ضيعة زعم انها وقف عليه من ابيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهما هو المختار كذا في المضمرات \* قال الخصاص في وقفه رجل في يده ارض او دار او ما هارجل عند القاضي انها له والذي في يده يقول هذه الارض وقف وقفها رجل من المسلمين علي المساكين ودفعها الي فان القاضي يجعل الارض وقفها علي ما اقربه ولكن لا يندفع الحصومة من صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حلفه ما هذه الارض اي فان القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين او اقرانها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الارض ولا يبطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة فان اقام المدعي البينة انها له حكم له وبطل الاقرار بالوقف فان اقر بان رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فاقر بالوقف كان خصما للمدعي فان سمى صاحب اليد قوما وقال هي وقف عليهم كانوا خصما للمدعي فان اقر القوم للمدعي بانها ملك له قبل اقرارهم علي انفسهم في الغلة فاذا ماتوا كانت الغلة للمساكين دون المدعي فان كانت الارض في يد قيم والمسئلة علي حالها فهو خصم للمدعي يسمع بينة عليه ولا يستحلف القيم لانهم لم يصح وكذلك امين القاضي كذا في الحاوي \* فلوان الذي في يده الدار بعد ما اقرانها وقف علي فلان وفلان واولادهم ومن بعدهم علي المساكين اقران الدار للمدعي ثم ان هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في اقراره بالدار للمدعي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعي فيما يدعي فان اقام المدعي بينة علي ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده انها وقف وان لم تكن له بينة علي ما ادعى كان له ان يستحلف هؤلاء المسلمين علي دعواهم فان اقروا بالدار للمدعي او نكلوا عن اليمين كان اقرارهم جائزا علي انفسهم



ذون اولاد هم واولاد اولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط \*  
 اقرب وقف صحيح واقترانه اخبره من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخبره من يده قالوا اقراره  
 على نفسه جائز وليس للورثة ان ياخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى ان الضيعة له  
 واقترالورثة بذلك لم يبطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركة الميت في قول محمد ربح وقال الفقيه  
 يجب الضمان بالخلاف وهو الصواب فان انكر الورثة ذلك فاراد تحليفهم ان اراد اخذ الضيعة  
 فلا يمين عليهم وان اراد اخذ القيمة لن نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه  
 دارا قديما الذي في يديه الدار اب هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في ابواب الخير  
 والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وتقدم صاحب اليد الى القاضي وقال انا  
 وقفنا هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا وليته القيام بها مرها و اراد  
 ان يقبضها من يدي الذي في يديه بنظر ان كان الذي في يديه هذه الارض صدقة انه هو الذي  
 وقفها فله ان يقبضها منه ولو قال انما دفعتها اليه ودعته وصاحب اليد يقول انها كانت له الا انه  
 وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد ان هذه الدار وهذه الارض  
 لهذه المدعى كذا في الذخيرة \* أرض في يدرجل شهد شاهدان على اقراره انها موقوفة  
 على فلان بن فلان ونسبته وشهد آخران انه اقراها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب  
 ان حرف اي الاقرارين كان اول جاز الاول ويبطل الثاني فان لم يعرف الاول من الآخر  
 ينعني بجميع ذلك ويكون الغلبة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضي خان \* ذمى في يده  
 ارضها قريها مسلم وقفها على المساكين او في الحج او في الغزو او سمى وجها آخر مما يتقرب  
 به المسلمون الى الله تعالى جاز اقراره ويجرى على الوجوه التي سماها وان اقران المسلم وقفها  
 على البيع او سمى وجها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراره واخرجت الارض من يده وجعلت  
 لميت مال المسلمين كذا في الحاوي \* الباب التاسع في فصب الوقف \* رجل وقف ارضا

وفي نسخة بعد قوله فله ان يقبضها وان كان هذا الرجل الذي جاء قال انا مالك هذه الارض  
 وما وقفها فله ان يقبضها منه \*

اود اراد دفعها الى رجل وولاه القيام بذلك فحجدا المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الارض من يده والخصم فيه الواقف فان كان الواقف ميتا وجاء اهل الوقف يطالبون به نصب القاضي فيما يخصه فيه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جوده ويعمر به ما انهدم منه ولو غصبها من الواقف او من واليها غاصب فعليه ان يردّها الى الواقف فان ابي وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى رد فان كان دخل الوقف نقص فم النقصان ويصرف الى مرمّة الوقف ويعمر به ما انهدم منه ولا يقسم بين اهل الوقف كذا في الحاوي \* فان كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم يكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض او حفر النهر او القى في ذلك السريقين واختلط ذلك بالترايب وصار بمنزلة المستهلك فان التيم يسترد الارض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الاشجار وورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان كان اضر بالوقف بان خرب الارض بقلع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء او يقلع الشجر الا ان القيم يضمن قيمة الغراس مقلومة وقيمة البناء مرفوعة ان كان للوقف خلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف خلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اراد الغاصب قطع الاشجار من اقصى موضع لا يخرب الارض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقى في الارض الموقوفة ان كان له قيمة كذا في المحيط \* فان صالح المتولي من الغراس على شيء جاز اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي \* وان غصب الارض الموقوفة رجل قيمتها الف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صار قيمتها الف درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الاول انما يتبع الثاني اذا كان الثاني مليا يريد به اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعدرا استردادها من يد الثالث وان كان الاول املي من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم احدهما بالضمان برى الآخر وان اخذ القيمة من احدهما يشترى بها ارضا اخرى فيقفها مكانها كذا في الذخيرة \* فان اخذ القيمة من احدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمة وكان الارض وقفا على حالها وليس للغاصب حبسها الى ان يصل اليه القيمة كذا في المحيط \* فان اخذ القيمة من الغاصب فصاعت من يده لا شيء عليه والقول قوله مع يمينه كذا في الحاوي \* وان صاعت القيمة في يد القيم قبل ان يشترى بها ارضا اخرى ثم ردت ارض الوقف عليه كانت وقفا على ما كانت وضمن القيم القيمة التي اخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك

في غلات الوقف استحسانا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع ماى الموقوف عليهم في اموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة \* ولو كان القيم حين اخذ القيمة اشترى بها ارضا اخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفا على حالها وخرجت الارض عن الوقفية كان للقيم ان يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسانا ولو كان الوقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن فباع ثم ردت الدار الاولى عليه بعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع ارض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط \* واذا غصب الدار الموقوفة والارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم ان يضمه قيمة الاشجار والنخيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على رد الدار والنقص والاشجار فالغاصب يرد العرضة على الوقف وما النقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصته العرضة كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضي خان \* وان جنى على اشجار والبناء في يد الغاصب جان واخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للمتولى ان يضم الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في مزارتها كذا في الحاوى \* واذا كان في ارض الوقف نخيل واشجار استغلها الغاصب سنين يعنى الاشجار والنخيل ثم اراد رد ارض والنخيل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة \* وما اخذ من الغاصب من بدل الغلة فرق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط \* فغصب ارض الوقف وفيها نخيل واشجار فقلع الاشجار والنخيل رجل من يد الغاصب والقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب رجوع بذلك ماى القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم احدهما حتى ضمن الغاصب القالع واخذ منه قيمة ما قلع فجاء القيم واراد تضمين القالع ايمن له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل غصب ضيعة موقوفة فحاصم المصوب منه واقام البينة

واقام البينه قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماها كذا في الظهيرية \* ولو غصب الوقف احد لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العمادية \* وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فارادوا تحليفه فلم ذلك فاذا انكر يستحلف فان نكل قضى عليه بقيمتها وكذلك لو قامت لهم بينة لان الفتوى في غصب الدور والعقار الموقوفة بالضمان نظر اللوقف كما ان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظر اللوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة اخرى فيكون وقفا كذا في محيط السرخسي \* وقف موعدا في حيوته وصحته واخرجه من يده فاستولى غاصب وحال بينه وبينه يؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائطه لان الغاصب لما جدد صار مستهلكا والشيء المسبل اذا صار مستهلكا وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله اذا قتل فهذا استحسان اخذ به المشايخ كذا في المضمرات \* رجل وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرعها وانفق فيها واخرجت زرها والبذر من قبل الواقف فقال انا زرعتها لنفسى بيدى وقال اهل الوقف زرعتم اللوقف فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فان سال اهل الوقف من القاضي ان يخرجها من يده وقد زرعها لنفسه ولم يكن له ذلك لا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فان اخرج بانه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال له القاضي استدين على الوقف واجعل ماتستدين به في البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكننى قال لاهل الوقف استدينوا انتم ماتشترون بها بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تاخذوا ذلك مما يجيىء به من الغلة فان قالوا لا فمن اين نستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جدد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي ان يطلق لهم ذلك لان الذي وقف احق بالقيام الا ان يكون مخوفا عليه لايؤمن ان يتلفه فان زرع الواقف الارض وانفق عليه فاصاب الزرع آفة من غرق او غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاء غلة اخرى فاراد ان ياخذ من هذه الغلة ما ذكرانه استدان له ذلك وقال اهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف وله ان ياخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فان قال الواقف الزارع استدنت الف درهم واشتريت بها بذرا وانفقت عليه وقال اهل الوقف انما انفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسمائة



قال يصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلف والى الواقف يعنى القيم  
واهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعتها بنفسى ببذرى ونفقتى وقال اهل الوقف  
بل زرعتها لنا فالقول قول الوالى كذا في المحيط \* الباب العاشر في وقف المريض \*  
مريض وقف دارا في مرض موته فهو جازا اذا كان يخرج من ثلث المال وان لم يخرج  
فاجازت الورثة فكذلك وان لم يجيزوا بطل فيما زاد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض  
جاز بقدر ما اجازوا وبطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا  
في فتاوى قاضي خان \* فان ابطال القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث  
فان كان قائما بعينه في يد الورثة يصير كلها وقف وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ  
منه قدر ما باع ويشترى به ارضا اخرى فيوقف مكانها كذا في محيط السرخسي \* ولو حصل  
للميت مال بان قتل عمدان ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع  
بعض الورثة دون البعض فما لم يبع يعود وقف ما يبيع يشتري بقيمة ارض وتوقف كذا في الذخيرة \*  
وكذا لو باع القاضي الارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الارض من ثلثه  
لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار ثمن الارض وتشتري به ارض اخرى وتوقف  
على الفقراء كذا في محيط السرخسي \* واذا جعل ارضه صدقة موقوفة لله تعالى ابدى ولده  
وولد ولده ونسله ابدى ما ناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث  
صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غاتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت  
له زوجة واولاد تعطى الزوجة الثمن وان كان له ابوان واولاد فالابوان يعطيان السدس  
ويقسم الباقي بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له اولاد صلبية ولم يكن معهم  
اولاد الاولاد فان كان معهم اولاد الاولاد وباقي المسئلة بحالها فانه يقسم الغلة على عدد رؤوس  
الاولاد الصلبية وعلى عدد رؤوس اولاد الاولاد فما اصاب اولاده لصلبة من ذلك قسم  
بين ورثته على فرائض الله تعالى وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض  
اولاد الصلب قسمت الغلة على اولاد اولاده ونسله فلا يكون لزوجته ولا لبوينة من ذلك شيء كذا  
في الظهيرية \* وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان اجازت الورثة بالوقف جاز  
ويكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء

وان لم يحيزوا الوقف جازا الوقف من الثلث فصا رثلث الرقبة وقفا للفقراء ويقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي ابي بكر الخصاف والفقيه ابي بكر الاعمش والفقيه ابي بكر الاسكاف رح كذا في الذخيرة \* وان وقف ارضه على قرابته فان كانت قرابته ورثة له فهذا وما لو كان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان اجاز وان لم يحيز واصار الارض وقفا للفقراء من الثلث ويكرن الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة على قدر مواريتهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الا ان الوارث الموقوف عليه حي فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه بصير ميراثا لورثته كذا في المحيط \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآخرة للفقراء او اوصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان اجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤوسهم وان لم يحيز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤوسهم ثم ما اصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عدد هم يوم يحدث الغلة ثم ما اصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسل ولا شيء لساير الورثة كذا في الظهيرية \* ولو قال المريض ارضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وان لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم يقدر لكل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمته بالمعروف اطعامهم وادامهم وكسوة منة ثم ما اصاب ولده لصلبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فاذا اخذ منه بعض ما اصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له ان يرجع فيما اصاب ولد الولد وان كان فيهم اغنياء لا يعطى من كان غنيا من ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤوسهم كذا في الحاوي \* ولو وقف ارضه في مرض موته واوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولاهل الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا اخذوه وما اصاب قيمة ارض

الوقف اخرج من الارض بذلك المقدار فصا رد لك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اولى كذا في الذخيرة \* وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الحاوي للقدسى \* ولو قال ارضى هذه يعطى غلتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك اذا قال احبسوها بعد وفاتي على ولد عبد الله وكذلك اذا قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لاتباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة ولو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على المساكين او حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية \* وان جعل ارضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فاذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فاذا ماتوا كانت الغلة للفقراء كذا في خزائنة المفتين والمحيط \* اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي فمن هلك من ولدي الصلبي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولد ولدي فهو جائز ويقسم الغلة على عدد رؤوس ولد الولد وعلى عدد رؤوس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما اصاب الولد من ولد الصلب يكون وتعالى ولد الولد ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما اصاب الاموات يكون لورثتهم بالارث عنهم فان اراد الواقف ان يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصة ولدي الاحياء فهو وقف على ولد ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* وان اوقف ارضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد اجازت الورثة او لم تجيز واو اما الثلثان فان لم يجز الورثة ذاك فذاك ملك الورثة فان اجازوا فذاك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لمكان التسوية كذا في الظهيرية \* وقف ارضه في مرضه وهي تخرج من الثلث قتل مال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث او تلف المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة قتلها وقف وثلاثها للورثة كذا في البحر الرائق ناقلا من البزازية \* ولو اوصى بان يوقف ارضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث او لم تخرج ولكن اجازت الورثة فانها توقف كلها وان لم يجز الورثة فمقدار الثلث يوقفها وان خرجت كلها من ثلثه وفيها نخيل فثمرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت الثمرة في الوقف وان اثمرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثا كذا في محيط السرخسى \* ولو وقف الارض

ولو وقف الارض في مرضه وقفا صحيحا وحدث فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفا مع الارض ولو كان فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة ميراث لورثته كذا في المحيط \* وإذا قال المريض جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى اهدا على زيد وعلى ولده وولد ولده ابد اما تنا سلوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدي او ولد ولدي كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا احق بها ما كانوا محايي إليها فاحتاج إليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرد جميع الغلة اليهم وان مات بعض ورثة الواقف ثم احتاج إليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقيا من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا في الظهيرية \* وان كان قال فان احتاج احد من ولدي لصلبي اجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه لنفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقسوما بين اهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة انفس من ولده نظرا الى ما يسعهم لنفقتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلا مائة دينار يقسم هذه المائة الى دينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فان اقسمنها ذلك اصاب المحتاجين منهم اقل مما يسعهم بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدرا ومائة دينار كذا في المحيط \* الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به \* وفيه فصلان \* الفصل الاول فيما يصير به مسجدا وفي احكامه واحكام ما فيه \* من بنى مسجدا لم يزل ملكه منه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه ما الا فراز فلا نه لا يخلص لله تعالى الا به كذا في الهداية \* فلو جعل وسط داره مسجدا واذن للناس في الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا في قولهم والا فلا عندنا بيمينه فخرج وقال يصير مسجدا ويصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية \* وفي السبغيات ولو مزل بابه الى الطريق الاظم يصير مسجدا كذا ذكره الامام قاضيخان كذا في التاتارخانة \* ومن جعل مسجدا تحته سرداب او فرفة بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وهزله فله ان يبيعه وان مات يورث منه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية \* اذا اراد انسان ان يتخذ تحت المسجد حوائت غلة لمرمة المسجد او فوقه ليس له ذلك كذا في التذخيرة \* واما الصلوة فلا نه لا بد من التسليم عندا بيمينه فخرج هكذا في البحر الرائق \* التسليم في المسجد ان يصلي فيها لجماعة بان نه ومن ايمينه فخرج فيه روايتان



في رواية الحسن منه يشترط اداء الصلوة فيه بالجماعة بان نه اثنان فصا حدا كما قال محمد رح  
والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* ويشترط مع ذلك ان يكون الصلوة باذان  
واقامة جهرا لا سرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سرا لا جهرا لا يصير مسجدا عندهما  
كذا في المحيط والكفاية \* ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا وما فاذن واقام وصلى وحده صار  
مسجدا . لا اتفاق كذا في الكفاية والهداية وفتح القدير \* وان اسلم المسجد الى منول يقوم  
بمصالحه يجوز وان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الاصح كذا  
في محيط السرخسي \* وكذا اذا سلمه الى القاضي او نائبه كذا في البحر الرائق \* والاضافة  
الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجدا صحة وتزوما عندها بيمينه  
بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة \* وذكرنا لصدر الشهيد رح في الوقفات  
في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها امرقوما ان يصلوا فيها بجماعة  
فهذا على ثلاثة اوجه احدها اما ان امرهم بالصلوة فيها ابدا نصا بان قال صلوا فيها ابدا او امرهم  
بالصلوة مطلقا ونوى الا بد ففي هذين الوجهين صارت الساحة مسجدا لو مات لا يورث عنه  
واما ان وقت الامر باليوم او الشهر او السنة نفى هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدا لو مات  
يورث عنه كذا في الذخيرة \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* متولى مسجد جعل منزلا موقوفا  
على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلوة فيه فاعيد منزلا مستعلا جاز  
لانه لم يصح جعل المنولى اياه مسجدا كذا في الوقفات الحسامية \* مريض جعل داره مسجدا  
ومات ولم يخرج من الثلث ولم يجز الورثة صار كله ميراثا وبطل جعله مسجدا لان الورثة فيه  
حقا فلم يكن مفرزا من حقوق العباد فقد جعل المسجد جزءا شائعا فيبطل كما لو جعل ارضه مسجدا  
ثم استحق شخص منها شائعا يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو وصى بان يجعل ثلث داره  
مسجدا حيث يصح لان هناك وجد الافراز لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجدا كذا  
في محيط السرخسي \* المتخذ للصلوة الجنائز حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد  
كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رح واما المتخذ للصلوة العيد المختارا نه مسجد في حق جواز  
الاقتداء وان انفصل الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رفق بالناس كذا في الخلاصة \* ولو ضاق المسجد  
على الناس وبجنبه ارض لرجل يوخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى قاضي خان \*

أرض وقف على مسجد والأرض بجانب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئا من الأرض جاز لكن يرفعون الأمر إلى القاضي ليأذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحانوت على هذا كذا في الخلاصة \* في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعل الرحبة مسجدا والمسجد رحبة وأرادوا أن يحد ثواله بابا وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهم ذلك فان اختلفوا نظر إليهم أكثر وأفضل فلهم ذلك كذا في المضمرات \* ذكر في المنتقى من محمد ربح في الطريق الواسع بنى فيه أهل المحلة مسجدا وذلك لا يضر بالطريق فمنهم رجل فلا بأس أن يبنوا كذا في الحاوي \* وفي الأجnas وفي زاد رهم قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهونهر قنأة ونهر وأد لهم خاصة وأراد قوم أن يعمرها ببعض هذا النهر ويبنوا عليه مسجدا ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال محمد ربح يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامّة أو المحلة كذا في المحيط \* قوم بنوا مسجدا واحتاجوا إلى مكان ليسع المسجد واخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد أن كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز أن كان لا يضر لهم رجوت أن لا يكون به بأسا كذا في المضمرات \* وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* أن أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وإنه صحيح كذا في المحيط \* إذا جعل في المسجد ممرا فإنه يجوز لتعارف أهل الأمصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يمر فيه حتى الكافر إلا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين \* سلطان أن يقوم أن يجعلوا أرضا من أرض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم بنظر أن كانت البلدة فتحت عنوة يجوز مرة إذا كان لا يضر بالمرارة لأن البلدة إذا فتحت عنوة صارت ملكا للغزاة فجاز أمر السلطان فيها وأن فتحت صلحا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجز أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مسجد في محلة ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فساء لهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخل هو في داره ويعطيهم مكانهم عوضا ما هو خير له فيسع فيه أهل المحلة قال محمد ربح لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة \* في الكبرى مسجد مبنى أراد رجل أن ينقضه ويبنيه ثانيا أحكم من البناء الأول ليس له ذلك لأنه لا ولاية له كذا في المضمرات \* وفي التنازل إلا أن يخاف أن ينهدم أن لم يهدم كذا في التنازل خانية \* وتاويله أن الم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل المحلة

ان يهدوا ويؤبدوا ببناءه ويفرشوا الحصير ويلقوا القناديل لكن من مال انفسهم اما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بما مر القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لهم ان يضعوا فيه حباب الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان صرفه لبانيه او لى كذا في الوجيز \* ذكر ابن جماعة من محدثي رحم في رجل بنى مسجدا ثم مات فاراد اهل المسجد ان ينقضوه ويزيدوا فيه فلهم ذلك وليس لورثته اليت منهم وان ارادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم كذا في محيط السرخسي \* اذا جعل ارضه مسجدا او شرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالا جماع كذا في المحيط \* واتفقوا على انه لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار جازا لوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى \* في وقف الخصاف اذا جعل ارضه مسجدا وبنائه وشهدان له ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجدا كما لو بنى مسجدا لاهل محلة وقال جعلت هذا المسجد لاهل هذه المحلة خاصة كان لغير اهل تلك المحلة ان يصلى فيه هكذا في الذخيرة \* واذا خرب المسجد واستغنى اهله وصار بحيث لا يصلى فيه صار ملكا لو وقفه او لو رثته حتى جاز لهم ان يبيعوه او يبنوه دار او قيل هو مسجدا بداوه والا صح كذا في خزائن المفتين \* في فتاوى الحجة وصار احد المسجدين قد يما وتدا الى الخراب فاراد اهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فانه لا يجوز اما على قول ابي يوسف رح فلا ن المسجد وان خرب واستغنى عنه اهله لا يعود الى ملك الباني واما على قول محمد رح وان صار بعد الاستغناء ولكن الى ملك الباني وورثته فلا يكون لاهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول ابي يوسف رح انه لا يعود الى ملك مالك ابدا كذا في المضمرة ناقلا من فتاوى الحجة \* الحاوي سئل ابو بكر الاسكاف ممن بنى لنفسه مسجدا على باب داره ووقف ارضه على عمارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فافتوا بالبيع ثم ان اقواما بنوا ذلك المسجد فطالبوا تلك الاراضى قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التاتارخانية \* رجل بسط من ماله حصيرا في المسجد فخرب المسجد ووقع الاستغناء منه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وصداى يوسف رح يباع ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رح ولو كفن ميتا فافترسه سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا كذا في فتاوى قاضيخان

في فتاوى قاضيخان \* وذكر أبو الليث في نواز له حصر المسجد فاصارت خلقا واستغنى اهل المسجد منها وقد طرحها انسان ان كان الطارح حيا فهو له وان كان ميتا ولم يدع له وارثا ارجوان لا باس بان يدفع اهل المسجد الى فقير او ينتفعوا به في شراء حصيرا آخر للمسجد والمختار انه لا يجوز لهم ان يفعلوا ذلك بغير امر القاضي كذا في محيط السر حسي \* وفي المنتقى بوارى المسجد اذا خلقت نصارت لا ينتفع بها فاراد الذي بسطها ان ياخذها ويتصدق بها او اشترى مكانها اخرى فله ذلك وان كان هو غائبا فاراد اهل المحلة ان ياخذوا البوارى ويتصدقوا بها بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك اذا كانت لها قيمة وان لم يكن لها قيمة لا باس بذلك كذا في الذخيرة \* حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا باس بطرحه خارج المسجد ولمن رفعه ان ينتفع كذا في الوقعات الحسامية \* حشيش المسجد اذا كان له قيمة فلا هل المسجد ان يبيعه وان رفعوا الى الحاكم فهو احب ثم يبيعه بامره هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسواد قالوا عليه ضمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ ابا حفص السفكردري اوصى في آخر عمره بخمسين درهما لحشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية \* جنازة او نعش لمسجد فسد فباعه اهل المسجد قالوا الاول ان يكون البيع بامر القاضي والصحيح ان يبيعهم لا يصح بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان \* ديباح الكعبة اذا صار خلقالا يجوز اخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على امر الكعبة كذا في السراجية \* ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل لقد راحة المصلين ويجوز الى ثلث الليل او نصفه اذا احتيج اليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق \* ان ارد انسان ان يدرس الكتاب لسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا باس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بان فرغ القوم من صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا باس بان يدرس به

هذا القيد لم يوجد في كتاب من كتب الفقه الحاضرة والمنقول منه ليس بحاضر والنسخ العالم كبرى ههنا مختلفة نفى بعضها بالسوداء وفي بعضها بالسواد والله اعلم بحقيقة الحال \*



الى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضي خان \*

الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيرها في مال الوقف عليه \* ولو اراد ان يقف ارضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطل يقول وقفت ارضي هذه ويبين حدودها بحقوقها وموافقها وقفا مؤبدا في حيوتي وبعد وفاتي على ان يستغل ويبدأ من غلاتها بما فيه من عماراتها وجوار القوام عليها واداء مؤنتها ما فضل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودھنه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد على ان للقيم ان ينصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك كذا في الظهيرية \* رجل وقف ارضا له على مسجد ولم يجعل آخرة للمساكين تكلم المشايخ فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعا كذا في الوقعات الحسامية \* ولو كان الارض وقفا على عمارة المساجد او على مرمة المقابر كذا في فتاوى قاضي خان \* وقف مقارام على مسجد او مدرسة وهياً مكانا لبنائها قبل ان يبنيتها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز يصرف غلتها الى الفقراء الى ان تبني فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير \* ذكرنا لصدر الشهيد رح في باب الواو اذا تصدق بداره على مسجد او على طريق المسلمين تكلموا فيه والمختار انه يجوز كالوقف كذا في الذخيرة \* رجل اعطى درهما في عمارة المسجد او نفقة المسجد او مصلح المسجد صح لانه ان كان لا يمكن تصحيحه وقفا يمكن تصحيحه تمليكاً بالهبة للمسجد واثبات الملك المسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بالقبض كذا في الوقعات الحسامية \* ولو قال اوصيت بثلاث مالى للمسجد لا يجوز الا ان يقول ينفق على المسجد كذا في خزانة المفتين \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رح اذا قال اوصيت بثلاث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة \* ولو قال وهبت دارى للمسجد او اعطيتها له صح ويكون تمليكاً ويشترط التسليم كما لو قال وقفت هذه المانة للمسجد يصح بطريق التمليك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتابية \* لو قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط \* ولو وقف ضيعة على مسجد على ان ما فضل من العمارة فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للحال هل تصرف تلك الغلة الى الفقراء اختلفوا فيه والمختار انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لاحتاج المسجد والضيعة الى العمارة يمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جمعاً بين شرط الواقف

وصيانة الوقف كذا في محيط السرخسي \* مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به ا لبنائه قال الخصاص لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرممتها ولم يامر بان يبني هذا المسجد والفتوى على انه يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل ابو بكر ممن اوصى بثلث ماله لا عمال البر هل يجوز ان يسرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز ان يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان او غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط \* مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم ان يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف اذ لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في العراجية \* سئل الفقيه ابو القاسم من قيم مسجد جعله القاضي قيما على فلانها وجعل له شياً معلوما ياخذ كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار اجر مثله كذا في المحيط \* ولو نصب القاضي خادماً للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الواقعات \* وللمتولى ان يستاجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك باجر مثله او زيادة يتغابن فيها فان كان اكثر فالاجارة له وعليه الدفع من مال نفسه ويضمن لو دفع من مال الواقف وان علم الاجير ان ما اخذه من مال الوقف لا يحل له كذا في فتح القدير \* ومتولى المسجد اذا تعذر عليه الحساب بسبب انه امي فاستاجر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة \* مسجد له مستغلات واقاف اراد المتولى ان يشتري من غلة الوقف للمسجد هنا وحصيرا وحشيشا او آجرا او حصا لغرض المسجد او حصي قالوا ان يوسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له ان يشتري للمسجد ما شاء وان لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك بنظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من اوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والآجر وما ذكرنا كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على عمارته يصرف الى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه ايضا كذا في خزائن المفتين \* ليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرفا من ذلك ولو فعل يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى الصغرى المتولى اذا انفق على قناديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة \* ولو كان الوقف على

ضمارة المسجد هل للقيم ان يشتري سلما ليرتقى على السطح لكنس السطح وتطينه او يعطي من غلة المسجد اجر من يكنس السطح ويطرح التلج ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال ابو نصر القيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجوز ان يبني منارة عن غلة وقف المسجد ان احتاج اليها ليكون اسمع للجيران وان كانوا يسمعون الا ان بدون المنارة فلا كذا في خزانة المفتين \* مسجد بجنبه فارقين يضرب حائط المسجد ضررا ينافر اراة القيم واهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا بجانب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصح ما قال الامام ظهير الدين ان الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير \* متولي المسجد ليس له ان يحمل مصراع المسجد الى بيته وله ان يحمله من البيت الى المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ليس لقيم المسجد ان يشتري جنازة وان ذكر الواف ان القيم يشتري جنازة كذا في المراجعة \* ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوبا ودفع الى الساكنين لا يجوز وعليه ضمان ما نقد من مال الوقف كذا في فتاوى قاضي خان \* القيم اذا اشترى من غلة المسجد حانوتا او دارا ان يستغل ويباع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراء واذا جاز له ان يبيعه كذا في المراجعة \* قيم مسجد لا يجوز له ان يبني هوانيت في حد المسجد وفي فناءه لان المسجد اذا جعل حانوتا ومسكنا يسقط حرمة وهذا لا يجوز والفناء تبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط المرضي \* متولي المسجد اذا اشترى با لغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره لان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للامام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اراد ان يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد او الى مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة \* ولو شرط الواقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة \* اهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقض المسجد

بغير اذن القاضي الاصح انه لا يجوز كذا في السراجية \* مسجد انكسر حائطه من ماء بجانب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت ضفته هل يصير من فلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه ابو جعفر روح ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد ان يمنعوا اهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء اهل المسجد تقدوا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة ما انهدم كذا في فتاوى قاضيخان \* وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في نفقاته عن مشايخ بلخ ان المسجد اذا كان له اوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصر والحشيش ونحو ذلك لاضمان عليه فيما فعل استحسانا فيما بينه وبين الله فاما اذا اخبر الحاكم بذلك واقربه عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة \* الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قيل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشترى به مستغلا للمسجد كذا في المحيط \* مثل القاضي الامام شمس الاسلام محمود بن الاوزجندی رح من اهل المسجد تصرفوا في اوقاف المسجد يعني آجروا المستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يمضي ما فيه مصلحة المسجد قيل هل يفرق الحال بين ان يكون المتصرف واحدا او اثنين قال لا بد ان يكون المتصرف من الاماثل رئيس المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى النصفية مثل من اهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز باعوا لقاضى وغيره كذا في الذخيرة \* وفي فوائد نجم الدين النصفى رح اهل مسجد اشتروا عقارا بفلة المسجد ثم باعوا العمارة واختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح انه يجوز كذا في الغيائية \* ولوان قوما بنوا مسجدا وفيل من خشبهم شيء قالوا يصرف الفاضل في بنائه ولا يصرف الى الدهن والحصر هذا اذا كان له متولي ليمنى به المسجد والا يكون الفاضل لهم يصنعون به ماشاءوا كذا في البحر الرائق تأقلا من الاسعاف \* ارض وقف على مسجد صارت بحال لاتزرع فجعلها رجل حوضا للعامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في القنية \* مال موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير اعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من فلتها نم نابت الاسلام نائبة مثل حادثة الروم واحتيج الى النفقة في تلك الحادثة اما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم يكن للمسجد



حاجة للحال فللقاضي ان يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال الفيء  
 واما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يصرف الى المحتاجين او الى الاغنياء  
 من ابناء السبيل او الى الاغنياء من غير ابناء السبيل ففي الوجه الاول والثاني جاز  
 لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين اما ان رأي قاض من قضاة المسلمين  
 جواز ذلك اولم يرفع في القسم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف  
 على وجه القرض فيصير ديناً في مال الفيء كذا في الوقعات الحسامية \* الباب الثاني مشرفي الرباطات  
 والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة  
 وارضى الوقف وغير ذلك \* من بنى سقاية للمسلمين او خاناً يسكنه بنو السبيل ورباطاً او جعل  
 ارضه مقبرة لم يزل ملكه من ذلك حتى يحكم به الحاكم عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية \* والاضافة  
 الى ما بعد الموت لمكون وصية فيلزم بعد الموت وله ان يرجع منه قبل موته على ما مر في الوقف  
 على الفقراء كذا في فتح القدير \* وعند ابي يوسف رح يزول ملكه بالقول كما هو اصله وعند محمد  
 رح انما يستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد  
 كذا في الهداية \* ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة  
 كذا في المضمرة \* ولا باس بان يشرب من البئر والحوض ويسقى دابته وبعيره ويتوضأ منه كذا  
 في الظهيرية \* واذا جعل السقاية للشرب فاراد ان يتوضأ منها اختلف المشائخ فيه واذا وقف  
 للتوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما اعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضي كذا  
 في خزانة المفتين \* وكذلك اذا جعل داره مسكناً للمساكين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له  
 ان يرجع فيها وكذلك الرجل يكون له الدار بمكة فجعلها مسكناً للحاج والمعتمرين ودفعها الى وال  
 يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له ان يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر مسكناً للغزاة  
 والمرايطين ودفعها الى وال يقوم عليها فليس له ان يرجع فيها وان مات لم يكن ميراثاً منه  
 وان لم يسكنها احد كذا في المحيط \* ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين العني والفقير  
 حتى جاز لكل النزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين \*  
 وخلة الدار والارض اذا جعلت للغزاة لا ياخذ منها الا من هو في صداد المجاور كذا في خزانة المفتين

وفتاوى قاضى خان \* قال الخصاف في وقفه ان جعل الرجل داره سكنى للغزاة فسكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها احد يتبغى للقيم بامر هذا الوقف ان يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج الى السكناء ويجعل اجرة ذلك في عارة هذه الدار فما فضل بعد ذلك بصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط \* وفي الفوائد ان ابنى خاناً واحتاج الى المرمة روى عن محمد رح انه يعزل منها ناحية بينا او بينين نحو اجرة وينفق من غلتها عليها روى عن محمد رح رواية اخرى انه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤاجر اجرة سنة اخرى وجزء من اجرتها وهكذا اذا جعل فرجه حبيسا فان كان يركب عليه سجاد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه اخذ يؤاجر وينفق عليه من اجرته كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى فان لم يوجد من يستاجر به يبيعه الا امامه ويوقف ثمنه حتى اذا احتيج الى ظهر يشترى بثمنه فرسا ويغزى عليه كذا في المحيط \* قال الخصاف في وقفه اذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين ان يسكنوها واذ مضى يوم الموسم يؤاجرها وانفق غلتها في مرمتها وما فضل من ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية \* في فتاوى ابنى الطيثر رح رجل بنى رباطا للمسلمين على ان يكون في يده مادام حيا فليس لاحد ان يخرج منه ماله ثم يظهروه امر يستوجب الاخراج من يده كشرب الخمر فيه او ما اشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا الله تعالى كذا في الذخيرة \* ارض لاهل قرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القرية بنى فيها بناء لوضع اللبن وآلات الغبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القرية او رضى بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان فلا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضى خان \* ورجل اوصى بان يخرج من ماله ثلث وبعطى ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لا قربائه وللفقراء ثم قال لا تنوكوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرية يحصون اولا يحصون ففي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزء والفقراء جزء والرباطيين جزء حتى لو كانت القرية مشرقة فثلاثة ارباع الثلث على اثنين عشرهما عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثانى جعل ثلثة ارباع الثلث على ثلثة لكل فريق منهم كذا في الوقعات الحسامية \* واذ اشترى الرجل موطعا وجعله طريقا للمسلمين واشهد عليه فانه يصح ويشترط لتمامه مرورا حده من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاول فاف كذا في الظهيرية \*

كتاب الطهارة في النجاسة (٢٠٦) في الرباطات والمقابر والمقابر والمقابر  
 قال هلال روح وكنيسة القنطرة يتخذها الرجل المسلم ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها  
 ميراثا للورثة وقد قيل من بناها من الغنم لم يزل يطل الميراث فيها كذا في الذخيرة \*  
 وحكى من الحجاكم المعروف بمهر وبنه انه قال وجدت في التواضع من ابي الحسن عليه السلام رجلا غلبا وتوقف  
 المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكنها القنطرة يتخذها الرجل المسلم ويتطرقون فيها  
 ولا يكون بناؤها للهريته يخض بناء القنطرة في بطن الميراث قالوا تاويل تلك لعل لم يكن موضع  
 القنطرة ملك الهدي وهو المعتاد والظاهر ان الانسان يتخذ القنطرة على النهر العلم وهذه المسئلة  
 دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل مع ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز كذا في  
 فتاوى قاضيان \* مقبرة كانت للمشركيين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت  
 آثارهم قد انقضت فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بان بقي من عظامهم شيء ينبش ويقبر ثم  
 يجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة  
 للمشركيين فنبشت واتخذها مسجدا كذا في المصنوعات \* رجل جاء الى المفتي فقال اني اريد  
 ان اتقرب الى الله تعالى ابني رباطا للمسلمين او اتق العبيد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى بداره  
 فقل ابيعها واتصدق بثمانها او اشترى بثمانها عبدا فاصتقم او اجعلها دارا للمسلمين اي ذلك يكون  
 افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتعمل لها وتفاو مستغلا لعمارتها فالرباط افضل لانها دوما وعم  
 نفعها وان لم تجعل للرباط وقفاو مستغلا للعمارة فالأفضل ان تبيعه وتتصدق بثمانها على المساكين كذا  
 في فتاوى قاضيان \* ودون ذلك في الفضل ان يشتري بثمانها عبدا فيعتقه كذا في الظهيرية \*  
 وفي البيزاني وقف الضيعة او الى من بيعها والتصدق بثمانها كذا في البحر الرائق \* ألميت بعد ما دهن  
 مدة طويلة او قليلة لا يسمع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعدول والعذر ان يظهر ان الارض  
 منصوبة او اخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية \* رباط كثرت دوابه ومظمت مؤنثها  
 هل للقيم ان يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في طلقها او مئة الرباط فهذا على وجهين ان بلغ من البعض  
 الى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن يصح في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها  
 ويربط ما زاد على ذلك في ادنى الرباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة \* مثل القاضي الامام  
 شمس الائمة محمود الاوزجندی من مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس منه  
 هل

أهل جهوز جعله مقبرة قل لاوسئل هو أيضا من المقبرة في القري إذا اندرست ولم يبق فيها اثر للموتى  
 إلا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها قال لا ولها حكم للمقبرة كذا في المحيط \* فلو كان فيها  
 خشيش يحش ويوصل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق \* رجل جعل  
 لرضه مقبرا او خانة لقلعة او مسكنا مقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا  
 في فتاوى قاضيخان \* امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنها  
 وتلك القطعة لاتصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيبها فساد فلوانت بيعت الي كانت الارض بحال  
 لا يرغب الناس من دفن الموتى لقلعة الفماد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس من دفن الموتى  
 فيها الكثرة الفساد فلها البيع فاذا باعها فليشتري ان يامر برفع ابنها منها كذا في المصمرات  
 نافلا من الكبرى \* رجل حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتة قال لو ان كان  
 في المقبرة سعة فالمستحب له ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لغيره  
 ان يدفن ميتة وهو كرجل بسط المصلي في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة  
 لا يوحش الاول ولو ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية \*  
 ميت دفن في ارض انسان بغير اذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء امر  
 باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبرا في المقبرة التي يباح  
 له الحفر فدفن فيه غيره ميتا لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جمعا بين الحقين  
 كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في المحيط \* قوم حفر ارض موات على شط جيحون  
 وكان السلطان ياخذ العشر منهم وبقرب ذلك رباط فقام متولي الرباط الى السلطان واطلق السلطان  
 له ذلك العشر هل يكون للمتولي ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين  
 بهذا في طعامه وكسوته هل يكون للمؤذن ان ياخذ ذلك العشر الذي اباح السلطان قال الفقيه  
 ابو جعفر رح لو كان المؤذن محتاجا يطيب له ولا ينبغي له ان يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط  
 وانما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم انفقوا في عمارة الرباط جاز  
 ويكون ذلك حسنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك من خلة الزكاة لو اراد صرفها الى بناء المسجد  
 او القنطرة لا يجوز فان اراد الحيلة فالحيلة ان يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعوه  
 الى المتولى ثم المتولى يصرف الى ذلك كذا في الذخيرة \* رباط فيه ثمارا يجوز للنازلين فيها



ان يتنا ولوا منها فهذا على وجهين إما ان كانت ثمار القيمة لها فهو الثبوت وما شاكل ذلك او ثمارها قيمة ففي الوجه الاول لا بأس وفي الوجه الثاني الاجتزاف قبل ذلك المحوط لدينه لان الله جعل ذلك وقفا للفقراء دون النازلين وهذا لما لم يعلم اما الله علم انها وقف على الفقراء لا يصل لغير الفقراء ان يتناول منها كذا في الواقعات الحقيقية \* وفي فتاوى ابن أبي الليث راجع دفع الى خادم طارطه ران وهي دار يسكنها الفقراء ديوانهم وامره ان يشتري بها خبز ولواهما وينفق على المقومين فيها فلم يحتج الخادم ذلك الموم الى الخبز واللحم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم به انسيئة ففقد ذلك الدين به هذه الدارهم ضمن كذا في المحيط \* والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وارضى الوقف وغير ذلك \* مقبرة عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما ان كانت الاشجار نابتة قبل اتحاد الارض مقبرة او نبتت بعد اتحاد الارض مقبرة ففي الوجه الاول المسئلة على قسمين اما ان كانت الارض مملوكة له بالملك او كانت مملوكة لغيره واتخذها اهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار باصلها على ملك رب الارض يصنع بها الاشجار واصلها ما شاء وفي القسم الثاني الاشجار باصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان علم لها فارس ولم يعلم ففي القسم الاول كانت للفارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى الفاضل ان رأى ان يبيعها او صرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك كذا في الواقعات الحسامية \* واذا فوس شجرة في المسجد قال شجر للمسجد واذا غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط ينظر ان كان الفارس ولي تعاهد هذه الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها واذا غرس شجرة في طريق العامة فالحكم ان الشجر للفارس واذا غرس شجرة على عطف نهر العامة او على شط حوض القرية فهو للفارس كذا في الظهيرية \* ولو قطعها فنبتت من هروفا اشجار فهي للفارس كذا في فتح القدير \* اشجار على حافتى النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الفارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الشجرة ملكا للشربة فما نبت في ملكهم ولم يعرف فانه يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسميت الماء ان علم ان صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحبت الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الصدر الشهيد في واقعاته يجب ان يكون

كتاب الوقف في الزبائط والمقامات الخالصة والخصائص

هذا المجرى في فناء ذناره كذا في الفعيلة وقف شجرة يتنفع بها وبنائها أو بائنها أو باصلها  
فالوقف بما تراثم الباطل لا يقطع اصلها الا اذا كان لا يتنفع الا باصلها بان تفسد اقصانها او كان  
في الاصل لا يتنفع الا باصلها فيقطعها ايضا وينصه في وان كان يتنفع بشجارها او باوراقها لا تقطع  
كذا في المضمرة \* وكذلك لو وقف شجرة باصلها على ميتة فيموت او يبس بعضها يقطع  
اليابس ويترك الباقي كذا في محيط السرخسي \* اراضى موقوفه على الفقراء امتا جرها  
من المتولى رجل وطرح فيه السرقيين وقرس الاشجار ثم مات المستاجر فمذه الاشجار ميراث  
للورثة ويؤخذون بقلعها فلواراد الورثة ان يرجعوا في الوقف بما زاد السرقين في الاراضى  
ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة \* رجل فرس شجرة في الشارع فمات الغارس وترك  
ابنمين جعل احدهما حصته للمسجد لا يكون للمسجد كذا في الوقفات الحسامية \* رجل مبن  
اشجاره في ضيعته وقال لامرأته في حصته انا اذا مت فبيعي هذه الاشجار واصرفي ثمنها في كفاي  
و ثمن الخبز للفقراء و ثمن الدهن لسراج المسجد الذي في كذا ثم مات وترك امرأته هذه وورثة  
كبارا فاشترى الورثة الكفن من الميوات و جهزوه بتباغ الاشجار ويحط من ثمن الاشجار  
مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى الخبز ودهن السراج كذا في المحيط \* رجل وقف  
ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ابن الواقف فرس فيها شجرا قالوا ان فرس  
من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكرانه فرس للوقف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئا  
وقد فرس من مال نفسه يكون له ولورثته بعده ولا يكون وقفا كذا في فتاوى خاين \*  
سئل نجم الدين في مقبرة فيها اشجار هل يجوز صرفها الى عمارة المسجد قال نعم ان لم يكن وقف  
على وجه آخر قيل له ان تداخت حيطان المقبرة الى الخراب يصرف اليها او الى المسجد قال لا  
ماهى وقف عليه ان عرف وان لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس للعامة ان تصرف فيها بدون  
اذن القاضي كذا في الظهيرية \* سئل نجم الدين من رجل فرس ثالثة في مسجد فكبرت بعد سنين  
فاراد متولى المسجد ان يصرف هذه الشجرة الى عمارة يثر في هذه الحكة والغارس يقول هي لى فاني  
مباوقفتها على المسجد قال اظا هران الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز  
للغارس صرفها الى حاجة نفسه كذا في المحيط \* في فتاوى اهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح  
للقوم ان يقطروا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رح المختار انه لا يباح كذا في الذخيرة \* شجرة على طريق المارة

جعلت وقفا على المارة يبالغ تناول ثمنها للمارة ويحتوى فيه الفنى والفقير وكذا الماء الموضوح  
 فى الفلوات وماء السقاية وحريز الحمازة ونباتها ومصنف الوقف يستوى الفنى والفقير في  
 هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضى خان \* الكتاب الثالث مشرفى الاوقاف التي يستغنى عنها  
 وما يتصل به من صرف فلة الاوقاف الى وجوه اخرى في وقف التكفارة \* اوقاف على قنطرة  
 فيبس الوادى وهما الماء الى شعب اخرى من ارض تلك المحلة واحتيج الى مارة قنطرة  
 هذا الوادى ليجد يد هل يجوز صرف فلة الاول الى الثانية بنظر ان كانت القنطرة الثانية  
 للعامة وليس هناك قنطرة اخرى للعامة اقرب اليها جاز صرف الفلة اليها كذا في الوقفات الحسامية \*  
 مثل شمس الائمة العلوانى من مسجد او حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس هل للقاضى  
 ان يصرف اوقافه الى مسجد آخر او حوض آخر قال نعم ولولم يتفرق الناس ولكن احتجى الحوض  
 من العمارة وهناك مسجد محتاج الى العمارة او على العكس هل يجوز للقاضى صرف وقف  
 ما يستغنى عن العمارة الى صارة ما هو محتاج الى الصارة قال لا كذا في المحيط \* رباط يستغنى عنه وله  
محلة فان كان بقربه رباط صرفت الفلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بقربه رباط يرجع الى الورثة الذى  
هو الرباط هكذا ذكر المسئلة في فتاوى ابي الليث راج قال الصدر الشهيد رح في واقعاته وفيه  
يظهرنا مثل عند الفتوى كذا في الذخيرة \* في فتاوى النسخى مثل شيخ الاسلام من اهل قرية  
افترقوا وتذا من مسجد القرية الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون  
الى ديارهم هل لواحد من اهل القرية ان يبيع الخشب با مرا لقاضى ويمسك الثمن ليصرفه  
الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط \* رجل رباط دابة او ميفا في رباط  
بو قفا على كرابط وخرب الرباط ويستغنى الناس عنها يربط في رباط آخر هو اقرب الرباط اليه كذا  
في الذخيرة \* النواذر صلو وقف انهدم وليس له من الفلة ما يمكن عمارة العلو بطل الوقف  
وعاد حق البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا كذا في محيط السرخسى \*  
حوض في محلة خرب نصار بحيث لا يمكن عمارة واستغنى اهل المحلة عنه ان كان يعرف  
واقعه يمكن له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقعه فهو كالقطة في ايديهم  
ينصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فيستفع بالثمن ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح  
 احترق





في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصنف الى المتعلم  
 ووجوه التعلم من الفقه وكتابه وجمعه او الى من الاشتغال بآداء العبادات من النوافل وكذا  
 الحديث والتفسير او الى لان نفع هذه الاشياء اذ وم فكان او الى كذا في المضمرة \* وقف وقفا  
 صحيحا على ما كنى مدرسة كذا من طلبة العلم فسكن فيها انما لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة  
 ليلا لا يحرم من ذلك ان كان يأوى الى بيت من بيوتة وله آله السكنى لانه يعد ساكن هذا الموضع  
 كذا في المضمرة \* ولو اشتغل بالليل بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل  
 آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم لا وظيفة له وان لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله  
 الوظيفة كذا في محيط السرخسي \* هذا ان اقال على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم اما ان اقال  
 على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذا في الجواب حتى لا يكون لساكني المدرسة  
 من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضي خان \* المتعلم ان كان  
 لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان كان في المصرو قد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه  
 لا بأس له ان ياخذ الوظيفة وان كان في المصرو قد اشتغل بغير ذلك لا ياخذ كذا في المضمرة \*  
 ان غاب المتعلم من البلد بما اتم رجوع وطلب فان خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا  
 اذا خرج واقام خمسة عشر يوما وان كان اقل من ذلك لا مر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو  
 مقبول ولا يحل لغيره ان ياخذ حجرته ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته مقدار شهر الى ثلاثة اشهر  
 فان زاد كان لغيره ان ياخذ حجرته ووظيفته كذا في البحر الرائق \* قال الفقيه من ياخذ الاجر  
 من طلبة العلم في يوم لا درس فيه ارجوان يكون جائزا كذا في المحيط \* غاب المتفقه شهرا  
 او شهرين يحرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانعة وحضر وقت القسمة  
 وقد اقام اكثر السنة يحل كذا في القنية \* سئل الفقيه ابو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين باخ  
 قال من غاب عنهم ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان باخ ولم يبطل وظيفته  
 ولا وقفه كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ارضا فاسدا فقبضها واتخذها مسجدا وصلى الناس فيه  
 ذكر هلال رح في وقفه انه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا يرد الى البائع قال هلال رح هذا  
 قول اصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة اذا اشترى ارضا شراء  
 فاسدا واتخذها مسجدا او بني فيها بناء انه يضمن قيمتها عند ابي حنيفة رح ويصير مستهلكا بالبناء

ومندهما ينقض البناء ويرد الارض على البائع فاشتراط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على انه اذا لم يبق لا يصير مسجدا بمجرد اتخاذه مسجدا بلا خلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رح د ليل على انه يصير مسجدا بلا خلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رح في كتاب الشفعة اصح من رواية هلال رح ولوا شترى ارضا شراء صحيحا وقبضها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيبا لا يرد ها ولكن يرجع بنتقصان بخلاف ما اذا اشترى ارضا وانخذها مسجدا ثم وجد بها عيبا فانه لا يرجع بنتقصان العيب كذا في المحيط \* واذا اتبنا عا د ا ر ا بعد و تقابضا فوقف الدار ثم استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض يوم قبضها لبا ئعها كذا في الحاوي \* ولو وجد العبد حرا بطل الوقف كذا في المحيط \* قيم وقف جمع الغلة وقسمها على اربابها وحرم واحد منهم وصرف نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية اراد المحرم ان ياخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى ان اختار تضمين القيم ليس له ان ياخذ من الغلة الثانية ذلك وان اختار اتباع الشركاء والشركة فيما اخذوا فله ذلك من انصبا ئهم من الغلة الثانية مثل ذلك فمتى اخذ رجعا جميعا على القيم بما استهلك من حصة المحرم في السنة الاولى كذا في الاضمحلت \* امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يوما في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز \* وهل يحل للامام اكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدارا من الغلة وقت الادراك فاخذوا احد منهم قسطه وقت الادراك فتحول من تلك المدركة كذا في المحيط \* رجل اوصى بان يوقف من ماله كذا كذا رهما لكيس يظهر على الوصية باطله وقت وقتنا اولم يوقت تخان قال ان رأى الوصى ذلك الا ان يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكانه قال يعطى الوصى ذلك القدر من شاء ولو نص على هذا اصح كذا في الوقعات الحسامية \* رجل في يده ارض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر من الارض لا يعطى احدا بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء او الى كل من يصل \* مريض قال انى كنت متولى حانوت وقف على الفقراء وكنت استهلك من غلته او قال لم اؤد زكوتي فادوا ذلك من مالى بعد موتى فان صدقه الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكاة من الثلث وان كذبه الورثة يعطى الوقف والزكاة من الثلث وللوصى ان يحلف الورثة على العلم يريد بالوصى قيم الوقف بالله ما تعلمون ان ما اقربه حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث

كما قبل الحلف وان نكلوا جعل الزكوة من الثلث والوقف من الجميع كما لو اقربه الورثة ابتداء كذا في المحيط \* جامع الجوامع وعن ابي القاسم وقف في الصحة واخرج من يده فقال عند الموت لوصيه اعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي افعل ما رأيت فالدفع الى الابن افضل من ديون هؤلاء وان لم يشترط في الوقف ان يعطي من هاء فللفقراء كذا في التاتار خانية \* مير يرض قال اخرجوا نصيبى من مالى ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة على اعمالكم كذا في الوقفات الحمامية \* في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفا حبيسا في سبيل الله وتحرق المصحف ويقيت الفضة التى عليه دفع ذلك الى القاضى حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقبلا فيجعله حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فاصابه صيب لا يقدر على ان يغزى عليه لابس الوكيل ان يبيعه يريد به القيم ثم يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه ببيع الوكيل جائز في ذلك بغير امر القاضى وهو بمنزلة المسجد اذا خرب القرية كان لصاحبه ان يأخذه ويبيعه فبرم على مسئلة المصحف لو صار المصحف لا يعطى بثمنه مصحف يرد ذلك على الورثة فافهموه على ترايض الله تعالى قال الكسائي وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وفي الوصايا املى رواية بشر بن الوليد اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بما فيه من الرقيق والبقر والآلة فتغير من حاله حتى لا ينتفع به في الصدقة ليس لهم بيعه الا بامر القاضى كذا في المحيط \* حائط بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حديق الوقف كان للقيم ان يامره بالنقض فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم ان يجبره على اخذ القيمة وكذا لو عطاء قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له ضيعة تساوى عشرين الف درهم وعليه ديون وقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصدا منه الى المماطلة وشهد الشهود على افلاسه جازا لوقفه والشهادة فان فضل من قوته شىء من هذه الغلات فللغرماء ان يأخذوا ذلك منه كذا في المضمرات \* اذا اطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام الاجل الاسناد ظهيرا لدين انه ان اطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث مالا ان ابيع الوقف فنقض القاضى بصحة البيع

كان حكماً ببطالان الوقف كذا في الخلاصة \* سئل شمس الاسلام محموداً لوزجندى عن باع محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على الصك لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط \* قال القاضي الامام اذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب اقر البائع بالبيع اما اذا كتب شهد بذلك وفي الصك باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان حكماً ببطالان البيع كذا في الخلاصة \* اراد المتولي ان يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى ابي الليث رح رجوت ان يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك اصلح واخرى للغلة من امساك الغلة ولو اراد ان يصرف فضل الغلة الى حوائجه على ان يرد له اذا احتيج الىها لعمارة فليس له ذلك وينبغي ان ينزه غاية التنزه فان فعل مع ذلك ثم انفق مثل ذلك في العمارة اجزت ان يكون ذلك تبرئاً له عما وجب عليه وفي الفتاوى الفضلى انه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في المحيط \* ولو جاء بمثل ما انفق وخطها بدراهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فيبرأ عن الضمان او يرفع الامر الى القاضي فيما مر رجلاً يقبض لكل منهم ثم يدفع اليه كذا في الغيائية \* ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار مستاناً ولا الخان حماماً ولا الرباط دكاناً الا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج \* سئل شمس الاسلام محموداً لوزجندى رح عن وقف ثم افتقر واراد ان يرجع فيه قال برفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الذخيرة \* جامع الفتاوى اذا باع كرمه فيه مسجد تدبىم فان كان المسجد عامراً فسد البيع في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في التاتارخانية \* وذكر الخصاص في وقفه اذا وقف بيتاً من دار فان وقفه بطريقة جاز الوقف وان لم يقفه بطريقة لم يجز الوقف كذا في المحيط \* رجل بنى مسجداً واتخذ ارضه مقبرة او بنى خاناً ينزل فيه الناس فادعى رجل دعوى فيه والبانى غائب فمتى قضى على بعض اهل المسجد فقد قضى على جميع اهل المسجد واما الخان فلا حتى يحضر بانيه او نائبه كذا في الفصول العمادية \* ومن الملتقط رجل حفر بئراً في مسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لاحد له ذلك ويجوز كذا في العمادية \*





ص	ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص	ص
١٢	١٦	خمسمائة	خمسمائة	١٦٣	٧	بذء	بذء	بهدء
٢٢	١٦	قبلت	قبلت في النصف	١٩٥	١٠	مأبة	مأبة	مأبة
٢٥	١	اذ	اذا	٢٠٢	١٨	غائية	غائية	غائية
٥٣	٨	صبيث	صبيث	٢٠٥	٢١	الرخل	الرجل	الرجل
٥٥	٩	قياس قول	قياس قول	٢١٢	٥	سبهة	سبهة	سبهة
٦٩	١	منها	منهما	٢٢٢	٢٢	لا يلتفت	لا يلتفت	لا يلتفت
٧٢	٢٢	الها	الهاء	٢٣٥	١٥	المايد	المايد	المايد
٨١	١٦	يمنا	يمينا	٢٣٨	٢٣	المروس	المروس	المروس
ايضا ٢٢	٢٢	مء ر فتم	مء ر فتم	٢٢٩	١٢	صوا كان	صوا كان	صوا كان
٨٢	١٨	فيمينه	فيمينه	٢٥٥	١١	بحيت	بحيت	بحيت
٩٢	٢٠	نصف	نصف صاع	٢٦١	١٢	كانت	كانت	كانت
٩٣	٢٢	اليمن	اليمن	ايضا ٢٣	٢٣	الامام	الامام	الامام
١٠٦	٦	متاعة	متاعة	٢٦٦	٢	قلته	قلته	قلته
١٠٩	١٦	لا يرفقه	لا يرافقه	٢٦٨	٥	راد	راد	راد
١١٩	١٢	الرغيث	الرغيث	ايضا ٨	٨	يخرء	يخرء	يخرء
ايضا ١٧	١٧	الرغيث	الرغيث	٢٧١	١٨	انقضت	انقضت	انقضت
١٢٣	١٩	اللكردري	اللكردري	٢٧٥	١٧	وكذا	وكذا	وكذا
١٢٦	٥	رجس	رجس	٢٧٩	١٥	الخبر	الخبر	الخبر
١٢٧	١٢	تم	تم	٢٨٢	٢٢	اولاهم	اولاهم	اولاهم
١٣٨	٩	لا يكون	لا يكون	٢٨٩	٢٠	على ن	على ن	على ن
١٢٨	١٨	بمزلة	بمزلة	٣٠٠	١٠	ضمانا	ضمانا	ضمانا
١٥٨	٦	فحينئذ	فحينئذ	٣٠٦	١٥	للمسلمين	للمسلمين	للمسلمين
١٦٢	٢١	يلبن	يلبن	٣٣٠	١	لم يقسوا	لم يقسوا	لم يقسوا
٢٢	٢٢	مقصودا	مقصود	٣٣٥	١٦	وربعة	وربعة	وربعة

ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
٢٦٢	١٠	بنكوة	بنكوة	٢٧٢	١٢	الواقف	الوقف
٢٧٠	٨	سالبث	سالبث	٢٧٣	١	كانث	كانت
٢٧٥	٩	خويش	خويش	٢٧٥	١٣	وتغلب	وتغلب
٢٧٨	١٦	للمعزي	للمعزي	٢٧٦	٥	الوقت	الوقف
٢٨٥	١٦	التارخانية	التارخانية	٢٧٩	٢٢	م	من
٢٠٧	٢	ذخيرة	ذخيرة	٢٨٣	٢٣	العلة	الغلة
٢١٢	١١	الرويات	الرويات	٢٨٣	١٨	البيت	البيت
ايضا	١٥	الموزونات	الموزونات	٥٠٢	٢٠	استثنى	استثنى
٢١٩	٣	يمك	يمك	٥٠٣	١٢	الواقف	الوقف
ايضا	٢	يمك	يمك	٥٠٤	١٨	هذ	هذا
٢٢٣	١٦	لايينا	لايينا	٥٠٦	١٩	روية	رواية
٢٢٨	٥	الرب	الرب	٥١٣	١٥	فزل	عزل
٢٣٢	٢٣	تارد	تارد	٥١٧	٢	لوكالة	الوكالة
ايضا	٢٢	تارد	تارد	٥٢٧	١٥	حنى	حنى
٢٣٦	٦	سافر	سافر	٥٣٠	٣	كان	وكان
٢٣٩	٢٢	لبز	لبز	٥٣٢	١٨	قتلف	قتلف
٢٤١	٢١	اوالم	اوالم	٥٣٧	٨	اراد	اراد
٢٦٢	١٣	لايجبر	لايجبر	٤٥٠	١٢	اوو	او
٢٦٦	٨	للبيت	للبيت	٥٦٣	٧	قمية	قيمة

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)